الأسرة المصرية وتحديات العولمة



الأسرة المصرية وتحديات العولمة

أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع

المشتركون فى تأليف هذا الكتاب

١- أ.د. أحمد ثابت	أستاذ السياسية بكلية الاقتصاد، والعلوم السياسية
٢- أ.د. أحمد مجدى حجازى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة
٣- أ.د. السيد جاب الله	أستاذ مساعد علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة طنطا
٤- أميمة محمد أبوالخير	باحث بالمركز القـومى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية
٥- د. إيمان محمد عز العرب	مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة طنطا
٦- أ.د. سامية الخشاب	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة
٧- أ.د. سوزان أبوريه	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة حلوان
٨- أ.د. عبدالرؤوف الضبع	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة سوهاج
٩- أ.د. عبدالعزيز خزاعله	أستاذ علم الاجتماع المشارك، جامعة اليرموك
١٠- د. عبدالوهاب جودة	مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عـين شمس
١١- د. عزة البندارى	مدرس علم الاجتماع الريفى بكليـة الزراعـة، جامعة القاهرة
١٢- أ.د. عزة صيام	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة بنها
١٣- أ.د. محمد سعيد فرح	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة طنطا
١٤- أ.د. نادر الفرجانى	مدير مركز المشكاه للبحث
١٥- د. هناء الجوهرى	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة
١٦- أ.د. ياسر الخواجة	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة طنطا

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

المحتويات

الباب الثالث

الأسرة المصرية آليات التفكك والاندماج

الباب الرابع

المرأة المصرية وقضايا التغير والتنمية

الباب الأول

الأسرة والعولمة: قضايا عامة

الفصل الأول
خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة

د. محمد سعيد فرح

فرضت العولمة فى شكلها المعاصر نفسها كظاهرة نتجت عن عالم ما بعد الحرب الباردة على اهتمامات الرجل العادى والمواطن المثقف عامة والباحثين فى العلوم الاجتماعية خاصة بعد ما أصبحنا نواجه مأزق عدم القدرة على العيش مع ظاهرة العولمة ولا نهرب منها ونتمرد عليها. وقد انشغل بعض علماء الاجتماع بمعرفة مدى تأثير العولمة على النظم الاجتماعية ابتداء من الأسرة وانتهاء بالفن،أيضاً تأثيرها على الثقافة القومية والمشاعر الوطنية. (روبرتسون ص ٣)

وفى عصر العولمة، تحول موضوع علم الاجتماع من دراسة الدولة والمجتمع على مستوى الوحدة الكبيرة الحجم والنظم الاجتماعية أو المنطقة الثقافية أو الظواهر الاجتماعية والأبنية إلى دراسة العالم كله باعتباره وحدة التحليل الأساسية فى علم الاجتماع، وباعتباره مكاناً مميزاً، وبنية اجتماعية عامة يشترك فيها كل الناس، ولكن هذا الفهم قد يكون مقبولاً ومفهوماً لدى الاقتصاديين والسياسيين، أما علماء الاجتماع فينقسمون إلى مؤيد ومعارض.

(Westhues Kenneth:,P.)

وسواء اختلف الباحثون فى وصف العولمة باعتبارها موضة أو خرافة أو شعاراً أو ظاهرة(هيرست والعولمة...ص٩). فقد أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهل آثاره. ونحن فى هذا العمل نحاول إيضاح مدى تأثير العولمة على الأسرة المصرية، وهل تستطيع العولمة تغيير الأسرة المصرية وهدم أركانها؟ وهل تستطيع الأسرة المصرية أن تواجه عمليات التغيير التى يفرضها النظام العالمى الجديد، أم تتغير الأسرة لتتوائم مع مبادئ العولمة وأغراضها وتذوب فى العالم الجديد، وتفقد خصوصيتها؟ إذ تقلل العولمة من دور الخصوصية الثقافية والاجتماعية، وتعطى الأولوية للنسق السياسى.

وقبل أن نتقدم إلى الأمام ونعرض العلاقة بين العولمة والأسرة فى مصر. يتعين علينا أن نعرف ما المقصود بالعولمة؟

ثمة تعريفات كثيرة للعولمة، يتزايد عددها عن عدد ألوان الطيف.

التعريف الأول: تعنى العولمة الحداثة. يربط روبرتسون بين العولمة ومعالم الحداثة وطبيعتها (روبرتسون ص٢٧). ويقصد بالحداثة تحقيق المساواة والتقدمية والاستنارة والعدالة، والديمقراطية، واحترام القانون والعقل والإيمان بالتجريب، والتفاعل والتكامل بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، وإهمال الثقافة القومية. فالعولمة ضد فكرة الدولة والقومية مثلما تتحدى بناء المعرفة التقليدى السائد (Scholte P.١٧٦)، ولقد استجاب المسلمون ولكن بحظر مثلما استجابت بلدان العالم الثالث للعولمة بمعنى الحداثة وهذا أدى إلى تبنى بعض صور الحداثة، لا كلها وبعض هذه الصور لا ترتبط مع التقاليد الإسلامية ارتباطا واضحاً.

التعريف الثانى: تعنى العولمة تأكيد وترسيخ العلمانية. ومن ثم التحول من القيم التقليدية المتوارثة والمقدسة إلى القيم الدنيوية ولا نقصد بالقيم المقدسة القيم الروحية والتى تدعوا إليها الأديان السماوية، بل نعنى تلك القيم والأفكار التى تتمسك بالتقاليد القديمة، وتعوق تغيير وتجديد النظم الاجتماعية وترفض مسايرة التطور الاجتماعى. أما القيم الدنيوية فتعنى القيم التى تقبل التجديد والتحديث والتجريب ولا تقبل إلا ما يخضع للقياس، وتقابل التغير مهما كانت حدته بروح راضية، وتؤكد القيم العلمانية الإيمان بالعلم وحرية الاعتقاد والتنافس وحرية الإبداع والتعبير ولا تبالى بالعادات المحلية. (بربار ص٢٤٧) وتقوم القيم العلمانية على التحصيل والكد والتنافس والمهارة الشخصية. وتعتبر النجاح الشخصى هدفاً أساسياً.وإذا كان هناك من يرى أن العلمانية نقيض للاهوتية التى تؤمن بسلطة الكنيسة-فهناك فريق يرى عدم تعارض العلمانية مع المعتقدات الدينية، بل تحترم إيمان جميع المواطنين ومؤسساتهم الدينية (روبرتسون ص ص: ١٧٤-١٧٥).

التعريف الثالث: أمركة العالم (فريدمان ص٣١). ويرى فريدمان أن نظام العولمة المعاصر يحاول أن يؤثر على تشكيل العالم فى وقتنا الحاضر وفق النمط الأمريكى. وهذا النظام ليس نظاماً جامداً وليس اتجاهاً عابراً بل عملية ديناميكية لن تنتهى (فريدمان: ص.٣). وتحقق العولمة المعاصرة التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات وتتخطى الحدود بين بلدان العالم ولا تعترف بالجغرافيا والثقافة والمجتمع بل تحاول أن تسحق النظم التقليدية، وتهدف إلى إنشاء سوق عالمية واحدة.

بيد أن الطريق أمام تحقيق العولمة الأمريكية ليس ممهداً. فهناك العولمة المضادة (محمود أمين العالم ص ص: ١٧-١٩) وهناك قيم ما بعد الحداثة

(روبرتسون ص١٦٥). وثمة صراع بين القديم والجديد. فالعولمة الجديدة كطريقة حياة شاملة لا تعترف بالمكان والزمان، وتحاول أن تسحق النظم التقليدية بوحشية، ولا تسعى إلى تحقيق التوازن والتعايش بين القديم والجديد بل تكفر بالتعددية الثقافية. وتحاول تدمير النظم التقليدية وفقاً لمبدأ التدمير الخلاق. يرى فيرمان أن جوهر الرأسمالية هو عملية التدمير الخلاق أى دورة دائمة مستمرة لتدمير المنتج أو الخدمة القديمة أو الأقل كفاءة وإحلال الجديد الأكثر كفاءة (فريدمان ص ٣٣).

وهذا التدمير الخلاق لإحلال الجديد يعنى التغير الجذرى فى النظم الاجتماعية وأفعال وسلوك الناس. والحقيقة أن العلمانية لا تدمر الدين فحسب سواء الدين المسيحى أو الإسلامى بل تدمر الأخلاق والنسيج الاجتماعي الذى يربط أعضاء المجتمعات سوياً وتحطم القيم الأسرية (بربار، ص٤٧). ويرى أنصار العولمة أن الدين والثقافة والقومية عوامل هامشية فى بناء المجتمعات (بربار ص٢) ومن ثم تقف العولمة كدين علمانى مدنى موقف الرفض لكل الأديان السماوية ولقد أدى هذا الموقف العدوانى من الدين إلى نشوء حركات دينية مضادة لها مثل: الحقوق الدينية المسيحية، وجماعة التحرر الدينى، والثورة الإيرانية الإسلامية، والبهائية، وحركة طالبان، والأحزاب اليمينية الدينية فى إسرائيل. وتهدف هذه الحركات الدينية تحدى بناء المعرفة العقلانى التجريبى للعولمة.

ويرى بيرتلس أن التدمير الخلاق يعنى استبدال الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الجديدة بالقديمة منها (بيرتلس ص ١٦٩) فى عالم يتوحد بالفكر الداروني ولا يعيش فيه إلا الأصلح. وفى هذا العالم تتسارع حركة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وتنتشر ثقافة المدينة الأمريكية. والعولمة كنظام جديد له ثقافته الخاصة المميزة يميل إلى تحقيق التجانس مقابل اللاتجانس، وفرض التماثل ورفض اللاتماثل، وتحقيق التكامل بدلاً من التباين. وإذا كان رمز عالم الحرب الباردة سور برلين الذى يقسم العالم فإن شبكة الإنترنت هى رمز العالم الجديد الذى يوحد العالم. فالهدف كله بناء نظام جديد تسوده سوق واحدة تنتشر فيه البج ماك والايماك والميكى ماوس وأفلام توم وجيرى، والكوكاكولا والهامبورجر والموسيقى الأمريكية وأغانى جاكسون، والإنسان الاستهلاكى وأساليب الحياة الحضرية شديدة الارتباط بالموضة والطعام والأسواق واتجاهات التسلية (فريدمان ص٣٦).

التعريف الرابع: فرض الهيمنة على الاقتصاد والسياسة والفكر والثقافة

والسلوك وادعاء تحقيق التوازن (فريدمان ص ص: ٤٣-٤٦). وتحقيق التداخل بين هذه الأنظمة دون اعتداد يذكر بالحدود أو انتماء لوطن وجعل العالم قريـة كونية صغيرة.

التعريف الخامس: الاقتداء بالماكدونالية كنشاط إنسانى عقلانى يعتمد علـى الإنجاز السريع الناجح والإنجاز الشخصـى(George Ritzer:; PP. ٥٤٣-٥٥٥). فالعولمة مثلما تؤثر على الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية تسعى إلى التأثير على أساليب الحياة ابتداء من إعداد الطعام وحاجات التسـلية والترفيـه حتـى أساليب العمل والإنتاج والمعاملات اليومية والمعلومة. وفى عالم ماك أصـبحت الثقافة سلعة تصنع والملابس أيديولوجياً (بربار، ص١٥) لها رموز معينة.

والحقيقة أن العولمة كنظام جديد ظهر بعد عالم ما بعـد الحـرب البـاردة يطرح تساؤلات عديدة أهمها: هل تبغى العولمة الاستئصال الثقـافى؟ (ريمونـد ولبامر: ص١٤) وهل تهدف التدمير الخلاق للمعايير والنظم (فريدمان ص:٣٣) وتسعى إلى تغيير نوعية الحياة؟ وهل العولمة ضد المعـايير والقـيم القوميـة والانتماء للوطن؟ هل تحاول القضاء على طريقة الحياة الخاصة لكل شعب فـى المأكل والملبس ومناهج التعليم وأشكال الأسرة، والسعى إلى نشر ثقافة الأقـوى وصهر كل ما هو صاب (ويليامز ص٣١). وإذابة قيم الولاء والانتماء والارتباط بالأرض وزعزعة الإيمان فى جميع صوره وبث الشك. ولن يبقى فى هذا العالم ولن يكتب البقاء إلا للمجنون بالاضطهاد كما يقول جروف فى كتابه الشهير.

بعد عرض أشهر تعريفات العولمة نتقدم خطوة ونعرض الأركان الأربعـة الأساسية التى تقوم عليها العولمة وهى أركان متكاملة مترابطة.

١-إنتاج رأسمالى قوى عالمى ضخم يرى العالم سوقاً واحـدة مشـتركة، يتعامل أفراده وفق أخلاق السوق ويسعى إلى انفتاح كل دولة وتحقيق التكامـل بين الأسواق، ويرى أنصار العولمـة أنهـا عـلاج للمشـكلات الاقتصـادية المعاصـرة وتحقيق النمو الاقتصادى وازدهار ونمو الحاجات الدنيوية وتزايـد احتياجات الجسد، وفى عصر العولمة أيضاً انتهى عصر الأسر المنتجة وتحولت الأسرة إلى وحدة استهلاكية تشبع حاجاتها من خارج البيت، وتهدف هذه السوق الرأسمالية استبدال أفكار وقيم ونظم وعلاقات وأدوار ومكانات جديدة بالأفكـار والقيم والعلاقات القديمة. والرأسمالية تلبى وتشبع الحاجات المادية وتعمل علـى خلق حاجات زائفة عند الفرد، وتلبية هذه الحاجات الزائفة يزيـد مـن الأعبـاء الماليـة للأسرة متوسطة الدخل والأسرة الفقيرة مما يزيد من توتر العلاقـات، كما تدمر بشكل منتظم قروناً كثيرة من التراث الاجتماعى والثقـافى. وتلعـب

الرأسمالية اليهودية والشركات متعددة القوميات دوراً أساسياً فى رسـم النظـام العالمى الجديد، وتتخذ من إسرائيل مقر بورصتها فى الشرق الأوسط.

٢-إنتاج تكنولوجى متقدم يعتمد على ثورات علمية متلاحقـة واكتشـافات علمية متتابعة فى كافة مجالات الحياة المختلفة ابتداء من التعلـيم والاقتصـاد-الصناعة والزراعة والتجارة-والصحة والفنون والترفيه والمواصـلات. وهـذه الاكتشافات بداية من الإنترنت ونهاية بالأقمار الصناعية تتخطى الحدود بيـن دول العالم وتكسب الناس قوة. وهذه التكنولوجيا الحديثة ممثلة فـى الطـائرات وأجهزة الفاكس والتليفزيون والإذاعة والسينما والإنترنت ووسائل المواصـلات والاتصالات سهلت الحراك المكانى والاقتصادى والأيديولوجى وانتقال العمالة، وتجمع الناس من أماكن متفرقة فى الأماكن المقدسة قوى الشعور الـدينى لـدى البعض، وفى الوقت نفسه سهل انتقال العمالة من بلد إلى بلد سعياً وراء الرزق، وترتب على ذلك تنازل الأب لسلطته الأبوية للأم وعرفنا ظاهرة تأنيث الأسرة.

٣-نظام جديد للاتصالات والمعلومات، يزيل حدود المسافات ولا يعتـرف بالزمان. وتسهل أدوات الاتصال انتشار الثقافة وتغييرها. ويواجه كل مواطن فى أية بقعة من العالم بشبكة واسعة من المعلومات هذه المعلومات تتجاوز الحـدود الإقليمية. ويتعلم الشخص كيف يحصل عليها ويستفيد منها ويؤلف بينها بطريقة تحقق المنفعة والربح. وتتجاوز وسائل الاتصالات الحديثة الحـدود الجغرافيـة وتطمس الهوية الذاتية وتهدد بتدمير الفنون والعلوم الوطنية، مثلما تهدد الأخلاق التى ترتبط ارتباطا وثيقاً بالدين، ويبدو هذا واضحاً فى بـث الأفـلام الجنسـية وأفلام العنف. ويهيمن على وسائل الاتصالات الحديثة مبدأ المكسب الاقتصادى والمنفعة وإثارة الغرائز وتوضع المثل والمبادئ الأخلاقية والإنسانية فى موقـع متأخر. ورغم هذه الأفلام والبرامج التى تتعارض مع الأخلاق اسـتفاد بعـض رجال الدين والمفكرين المستنيرين من أجهزة الإعلام وعملوا على مبادئ الدين الصحيح وتوضيح أموره للناس، مثل القناة الفضائية"إقرأ" وبرنامج"نـور علـى نور". والحقيقة من خلال وسائل الاتصال أصبح العالم مفتوحاً للجميع. وتعرض المسائل الاقتصادية والسياسية بلا مجاملة تحت دعوى حرية الرأى ولن ننسـى البرنامج الذى بثته قناة CNN الإخبارية للملايين عن ختان البنات فى مصر ورد الفعل الشعبى والدينى وآراء الأطباء والأمهات والأبناء فى هذا البرنامج وكشف رد الفعل عند طرح الموضوع جهل المواطنين بجذور هذه العادة.

وتعد شبكة الإنترنت مثالاً واضحاً لانتشار ونجاح نظام المعلومات الجديد. وفى عالم الإنترنت تختفى الحدود التقليدية بين الجغرافيا والسياسـة والاقتصـاد

والثقافة والتكنولوجيا وعلوم البيئة والأمن القومى (فريدمان ص ص:٤٢-٤٣).

٤-نظام سياسى واحد مهيمن يحكم العالم يعتمد على إرادة قطب واحـد لا قطبين كما فى عصر الحرب الباردة. وهذا النظام السياسى يرفض الخصوصية والاستقلالية بل ينفى الآخر (معنا أو علينا). ويأثم التراث والتقاليـد والتعدديـة، ويريد أن يجعل من العالم قرية واحدة ويرفض تعدد المناطق الثقافية والنسـبية الثقافية، بل يؤمن أن النظام الجديد قادر على اقتلاع الثقافات القومية وتدميرها. فمظاهر العولمة وأركانها لا جذور لها فى المجتمعات التقليدية ومجتمعـات مـا بعد الحداثة. فالتحديث ملازم للعولمة ويؤكد أن ثمة عوامل تـأتى مـن خـارج المجتمع تؤثر فى تنظيم النظم الاجتماعية ووظائفها وتعمل على تغيير المجتمـع وإضعاف النزعة المحلية والقومية وضمور الشعور بالانتماء للوطن والقرية أو البيئة المحلية وتنمية الانتماء للوحدات كبيرة الحجم.

والسؤال الذى يفرض نفسه هل يحق لدارس علم الاجتماع والمهتم بـأمور المجتمع أن يتصدى لدراسة العولمة وآثارهـا الاجتماعيـة سـواء السـلبية أو الإيجابية، الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب إذا ما قبلنا مقولة أن علم الاجتماع لا يستحق ساعة عناء لقد انسلخ وانعزل عن قضايا المجتمع. والحقيقـة كانـت قضية العولمة مثار اهتمام علماء الاجتماع منذ جيل الرواد حتى المعاصـرين، فنجد إرهاصات العولمة عند سان سـيمون وأوجسـت كونـت الـذى نـادى بالوضعيـة باعتبارها دين الإنسانية، وصاغ دوركايم مفهوم الضمير الجمعـى العالمى(روبرتسون ص١٧٢). وحدد ماركس معالم العولمة فى بيانه الشيوعى. وأكد بارسونز ضرورة صياغة نظرية عامـة فـى علـم الاجتمـاع، ويمثـل بارسونـز موقفاً متطرفاً فيما يتعلق بـالاختراق العـالمى المتزايـد للعقلانيـة الغربية، التى يضعها قاعدة انطلاق لعملية تحديث شاملة وتعميق الديموقراطيـة عالمياً (روبرتسون ص٨). أيضاً رفض هبرماس الهوية الوطنية ورأى أنها غير ضروريـة مثلما رأى أن الثقافات القومية أمر عفا علية الـزمن (روبرتسـون ص١٦٤).

وللعولمة وجهان، وجه جميل إيجابى، ووجه قبيح سلبى، ومثـال للآثـار الإيجابية للعولمة زيادة الوعى بالخدمات الصحية المتميزة والدعوة إلى عـادات صحية فى المأكل والملبس والمسكن والإيمان بتنظيم الأسرة ووسـائلها الطبيـة والإيمان بالمساواة والديمقراطية بين أعضاء الأسرة عامة والمواطنين خاصـة، وإتاحة فرص الحصول على المعلومة لكل الناس. أما الوجـه القبـيح للعولمـة فيتمثل فى الأهداف الكامنة للعولمة التى تهدد من هويتنا الثقافية ونحن لا نشارك

فى صنع عملية العولمة وهذا ما يجعلنا أكثر فقراً وأقل مشاركة فى نسج ثقافتنا المعاصرة ومن ثم نفتقد القدرة على معالجة هذه الآثار السلبية.

فقضية العولمة كانت من الموضوعات التى اهتم بها بعض علماء الاجتماع، وإن كان اهتمامهم بها هامشيا وعلى استحياء. والحقيقة أن العولمة المعاصرة إفراز طبيعى للثقافة المادية الأمريكية والفلسفة النفعية عند وليم جيمس والمنهج العلمى التجريبى والتقدم التكنولوجى الهائل ونظام اقتصادى رأسمالى لا يؤمن بتعدد القوميات. وتكشف لنا القراءة المتأنية لما بين السطور أن كثيراً من علماء علم الاجتماع الغربيين أهملوا الفروق القومية بين المجتمعات، وأنكروا الثقافات بالمفهوم الأنثروبولوجى، ورفضوا التنوع الثقافى وعارضوا التعددية الثقافية رغم كونها ملمحاً أساسياً فى هذا العالم. وفصل علماء الاجتماع الأمريكيون فى دراساتهم بين الثقافة والمجتمع وأصيبوا بالعمى الثقافى ولم يعترفوا بوجود مناطق ثقافية فى هذا العالم وأن لكل منطقة ثقافية خصوصيتها (NIEUWENHUIJZE PP.٢٠-٤٠).

فالثقافة المميزة لكل بلد ولكل منطقة تشكل طريقة حياة الناس ومزاجهم وتوجه العلاقات بينهم، وتؤثر على أفعالهم وتحدد طبيعة تفاعلاتهم وتشكل الظواهر الاجتماعية وأداء النظم الاجتماعية لوظائفها ومعدل التغير الاجتماعى.

ونحن نفتقد الدليل التجريبى الذى يوضح ويبين الآثار الاجتماعية للعولمة على الأسرة المصرية. ولم تتم أية دراسة ميدانية فى منطقة ثقافية مميزة تبين أثر العولمة على الأسرة، وعلى الرغم من افتقاد الدليل التجريبى نرى استحالة تدمير العولمة للأسرة.

ولكن قبل تبرير هذه الاستحالة نسأل ما المقصود بالأسرة؟ يولد ويعيش الإنسان منذ خلق فى محيط الأسرة، وتمتد حياته من المهد حتى الممات فى شبكة معقدة من العلاقات الأسرية والقرابية، ويدعم إحساس الفرد بالحياة الأسرية وجوده فى كل لحظة من لحظات حياته، وتعمل الأسرة على بقاء الجنس البشرى وخلود الميراث الثقافى للإنسان.

إن فهم الأسرة على أنها مجموعة طبيعية مكونة من الوالدين وأبنائهما، وتربط بينهما علاقات بيولوجية ونفسية لهو فهم خاطئ لمعنى الأسرة الإنسانية. فالأسرة التى تقوم على علاقات بيولوجية بحتة وجدت قبل ظهور الإنسان فوق هذا الكوكب، ونجد أشكالها عند الطيور والحيوانات. وهذا التشابه بين الطيور والحيوانات والإنسان لا يفسر لنا التغيرات المتلاحقة فى بناء ووظائف الأسرة الإنسانية وأسباب وجودها فى أماكن كثيرة وأزمنة متباينة، فالأسرة الإنسانية

تعكس فى بناءها ووظائفها وعلاقاتها الأوضاع الثقافية السائدة.

ومع أن الأسرة الإنسانية مثل أسر الطيور والحيوانات تهدف إلـى حفـظ الجنس. فالفروق بينهم جوهرية، فمن السهل إشباع الغريزة الجنسية والإنجـاب، ولكن الإنسان ليس عبداً وأسيراً للغريزة، فقد قام الإنسان بتنظيم عملية التناسـل وتنظيم العلاقة بين الذكر والأنثى وتربية الصغار وتنشـئتهم تنشـئة اجتماعيـة سليمة. وتمتاز الأسرة الإنسانية على الحيوانيـة بأدائهـا لوظـائف اقتصـادية وتربويـة واجتماعية وأخلاقية ونفسية، كما أن الأسرة وسـيلة لنقـل التـراث الثقافـى للمجتمع، إذ تعلم الصغار الدين واللغة والعادات والتقاليد وآداب السلوك المسموح به، وتعرفهم بقواعد الأخلاق المباحة وغير المباحة. وتلقـن الصـغار القيم والمثل العليا للمجتمع، وتعلمهم معنى الصواب والخطأ، والخيـر والشـر والفضيلة والرذيلة والحلال والحرام مما يعلو بالأسرة الإنسانية ويجعـل منهـا النواة الأولى فى بناء المجتمع.

وتختلف علاقة الذكر بالأنثى فى عالمى الطيـور والحيـوان عنهـا عنـد الإنسان، إذ يرتبط الذكر والأنثى عند الحيوان والطيور فى علاقات جنسية حرة، تخضع للغرائز وتسوقها الميول العاطفية. بينما يرتبط الرجل بالمرأة بعلاقـات منظمة يضبطها وينظمها الدين والنظم الاجتماعية والأعراف والتقاليد والقوانين السائدة فى المجتمع.

تلك المقدمة كانت ضرورية لنبين أهمية الأسرة فى حياة الإنسـان، وقـد عرفها عالم الاجتماع"لـوى" بأنهـا وحـدة اجتماعيـة تقـوم علـى الـزواج. وعرف"كوبر" الأسرة بأنها تتكون من رجل وامرأة يندمجان سوياً فـى وحـدة واحدة مادياً وروحياً. وعرفها"بيرجس" بأنها تتكون من مجموعة أفراد يرتبطون بعلاقات الزواج، ويشغلون مسكناً مستقلاً، ويتعامل هؤلاء الأفـراد سـوياً كـل حسب دوره فى نظام الأسرة سواء أكان الزوج أو الزوجـة أو الأب أو الأم أو الابن أو الابنة. ويرى كلود ليفى ستراوس بأن إشباع الغريزة الجنسية والميـول العاطفية ليس الأساس الذى تقوم علية الأسرة فثمة ضرورة اقتصادية اجتماعيـة لتكوين الأسرة. وتدفع هذه الضرورة إلى تقسيم العمل بين الذكر والأنثـى فـى كافة شئون الحياة، وقد أكدت ظاهرة تقسيم العمل بين الرجـل والمـرأة أهميـة الزواج للجماعة، بل جعلت من الزواج حاجه أساسية للإنسان وفضل على حياة العزوبة. ويقول كلود ليفى ستراوس أن تقسيم العمل يخلق حالة مـن الاعتمـاد المتبادل بين الرجـل والمرأة ويضطرهما إلى تخليد أنفسهما وتكـوين الأسـرة (محمد سعيد فرح: ص ص٢-٣).

والأسرة المصرية تقوم على أركان مستمدة من الدين، وأثر الـدين علـى المصريين فى شئون حياتهم عميق، كما أن الدين يشغل مسـاحة كبيـرة مـن عقولنا، ومساحة أكبر فى طريقة حياتنا. فالدين يؤثر على العلاقات الاجتماعيـة ويشكل النظم الاجتماعية، ويوجه السلوك، وهو متواجد فى الشعور وكامن فـى اللاشعور. والأخلاق منبعها الدين ووظيفة الدين حماية الأخلاق وحماية النظـام الاجتماعى، فالأخلاق كما يقول عالم الاجتماع ليفى بريل ترتبط ارتباطاً وثيقـاً بالعقائد الدينية (ليفى بريل، ص١٦٢). ومن قبل هذا العالم بقرون طويلـة قـال الرسول محمد صلى الله علية وسلم"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

ويعرف الدين باعتباره نمطاً من أنماط الاتصال يحدد العلاقة بين الإنسـان والذات الإلهية كقوة عليا، وبين الناس بعضهم وبعض، وبين رغبـات الإنسـان وكيف يتحكم فى نفسه ويتعامل مع هذه الرغبات. وهذا الـنمط مـن الاتصـال يضفى دلالات ومعان على المعاملات الإنسانية ويقدم حلولاً لكل الأمور التـى تواجه الإنسان.

والدين ظاهرة مميزة لكل المجتمعـات الإنسـانية السـابقة والحاضـرة واللاحقة، والإسلام والمسيحية واليهودية رسالات سماوية تتميز عن الـديانات الأخرى. فالرسالات السماوية تقوم على الإيمان بالله والخشوع لـه والإيمـان بالملائكة والكتب السماوية والرسل والأنبياء أما الديانات الأرضـية فتـرتبط بشىء مقدس. والأديان السماوية تهتم بالأخلاقيـات وتضـفى معـان علـى المعاملات والأنشطة الإنسانية والتعبيرات الطقوسية، وفـى عصـر العولمـة تعارضت القيم التى تدعو إليها العولمة مع القيم التى تدعو إليها الأديان وتتنافر معها. فالأديان تحض على التسامح والرحمة والعدل وحب الخير والتعـاطف والتكافل والسلام. ولكن العولمة تدعو إلى الحروب فما أنفق علـى الحـروب وفتح أسواق جديدة والهيمنة على منابع البترول ومحاربـة الإرهـاب باسـم العولمة يعادل أضعاف ما أنفق على محاربة الفقر. وأجهزة الإعلام فى عصر العولمة لا تعطى إلا اهتماما ضئيلاً بتنوير عقول النـاس وتعـريفهم بجـوهر الأديان.

ويقبل المصريون عادة ما لا يتعارض مع جوهر الدين، أمـا التغيـرات التـى تهزأ وتسئ إلى أركـان الـدين، أو تشـكك فـى العقيـدة فيرفضـها المصريـون رفضاً قاطعا. وليس من المقبول بل ليس من المسموح به هـدم بناء الأسرة القائم على أركان الدين وقبول بناء جديد يقـوم علـى قواعـد لا إسلامية، بل يعد التفكير فى هذا البناء الجديد أمراً مستحيلاً.

إن ما يميز موضوعات علم الاجتماع الغربى إهمال الفروق القومية بـين المجتمعات، فقد أنكر علماء الاجتماع التنوع الثقافى والنسبية الثقافية وفصـلوا بين المجتمع والثقافة، وأكدوا أن المجتمعات تسير خلال تطورهـا فـى خـط مستقيم، وتلك القضايا التى أهملها الاجتماعيون نجح الأنثروبولوجيـون فـى دراستها والتأكيد عليها، فمصر وسوريا والسعودية واليمن تنتمى كلهـا إلـى منطقة ثقافية واحدة تتميز بخصوصيتها الثقافية. وتلك المنطقـة تختلـف فـى خصائصها عن مناطق أخرى، فكلها بلدان متقاربة ثقافياً، وهى بلـدان أقـرب إلـى التجانس، ولا تتنازعها جماعات عرقية. فالثقافة المميزة لكل منها هـى العامل الرئيسى والأساسى الذى يشكل طريقة الحيـاة، وتـؤثر علـى أفعـال النـاس واتجاهات الناس، بـل تشـكل وحـدة الـنظم الاجتماعيـة السـائدة (Van-NIEUWENHIJZE, PP.٧).

وتمثل حالة مصر كمنطقة ثقافية تحديات لعلم الاجتماع الغربى ويتعـين التأكيد على خصوصيتها الثقافية، وإلا أصبحنا ندور فى فراغ ولن نصل إلـى نتائج صادقة تعبر عن واقع وحال هذا البلد. وهذه المنطقة الثقافية، تشجع على نشأة فرع خاص فى علم الاجتماع يعرف ب"علم اجتمـاع الشـرق الأوسـط" يعطى اهتمامات لبلدان منطقة تعرف بخصوصيتها (Ibid., P٨). وهذا لا يعنى التعارض مع نظرية علم الاجتماع الغربية التى لهـا مفهوماتهـا وإطاراهـا المرجعى المميز، فعلم الاجتماع الغربى عامة والعولمة خاصة إفراز طبيعـى لمنطقة ثقافية لها خصوصيتها تتميز عن منطقة الشرق الأوسط. فثمة خطـورة من تبنى مفهومات علم الاجتماع الغربى وتبنى الإطار المرجعـى للنظريـات الكبرى فى علم الاجتماع الغربى لوصف وتفسـير أحـوال النـاس والـنظم الاجتماعية السائدة فى منطقة حوض البحـر الأبـيض والبلـدان الإسـلامية ومصـر خاصة- وإذا ما كسرناً قيد نظرية عامة فى علم الاجتماع ونظرنـا إلى ما وراء النافذة وجدنا نظماً مختلفة وثقافات متباينة وطريقة حياة مغـايرة لما هو متواجد فى أوروبا وأمريكا.

وتحدد وتشكل الثقافة ثلاثة عناصر أساسية: ١-الدين، ٢-طبيعة المكـان والموقـع، ٣-الهويـة (التـاريخ والثقافـة والتـراث الاجتمـاعى) (Van Nieuwenhijze:p ٢٥).

فإذا فهمنا الدين بالمعنى الغربى وعزلنا الدين عن الدولة واعتبرنـاه نظامـا اجتماعياً مساوياً للاقتصاد والسياسة والفـن صـعب علينـا تفسـير الواقـع الاجتماعى. أما إذا فهمنا الدين كرسالة سماوية تهدف تحديد طريقـة الحيـاة

وتشكل العقل والوجدان وتؤثر على مكونات البنـاء الاجتمـاعى، وأن الـدين عبادات ومعاملات، وأنه يوجه معاملات الناس داخل الأسرة وفـى الاقتصـاد وفى السياسة أصبح الواقع الاجتماعى مفهوماً، وسهل لعلماء الاجتماع من أبناء المنطقة جمع بيانات موثوق فيها عن بلادنهم ومن ثم يسهل تقديم تفسير مقبول واضح للخصوصية الثقافية التى تميز تلك المنطقة الثقافية، إذ يفترض ألا يقف علماء الاجتماع فى مصر موقفاً هامشياً مما يحدث حولهم، وهم الأجدر بتقديم صورة واضحة مميزة للحقيقة الاجتماعية عن بلـدهم(Van Nieuwenhuijzep, P.٥).

وعلينا أن نؤكد خصوصية الوحدات الاجتماعية والثقافية وبعبارة أخـرى أكثر تحديداً علينا أن نؤكد خصوصية الثقافة لمنطقة محددة تنبثق فيها ظـواهر اجتماعية وثقافية لها طابع خاص مميز.

وإذا ما رجعنا إلى السؤال هل تدمر الأسلحة الأربعة للعولمـة الأسـرة تدميرا خلاقاً؟ وهل تستجيب الأسرة المصرية لمبادئ العولمة ومطالبها، وهـل تسحق العولمة أركان الأسرة؟

نجيب أن قوام وأساس الأسرة الدين، فهو الأساس الذى تقوم عليه الأسرة المصرية. ومصدر الشريعة الإسلامية التى يقتدى بها المصريون فى حيـاتهم أربعة: ١-القرآن، ٢-الأحاديث النبوية، ٣-إجماع الفقهاء، ٤-القياس (قيـاس الغائب على الحاضر)،.

والقرآن مملوء بآيات ونصوص قرآنية تحدد كيف تتكون الأسرة وممـن تتكون، وطبيعة العلاقات منذ بداية تكوينها حتى تفككها بـالموت أو الطـلاق. وهذه النصوص تستعصى على التعديل ويصعب التمرد عليها، فهى واضـحة محكمة.

فهناك آيات قرآنية تحدد متى تباح خطبة المـرأة (ابـن تيميـة ص٣٢). وقـد أجابت الشريعة على تساؤلات مثل:- أيجوز للرجل أن يخطـب علـى خطبة رجل آخر (ابن تيمية ص٢١١). وهل يجوز للرجل أن يتـزوج امـرأة أثناء العدة أو يخطب امرأة أثناء العدة (ابن تيمية ص٢١١). كما حدد الإسـلام المحرمات فى النكاح وشروط النكاح"وأتوهن أجورهن بـالمعروف" (سـورة النساء آية ٢٤ وآية ٢٥).

وهناك آيات واضحة تحدد الهدف من الزواج (فروخ ص ٧٨)."ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" (سورة

الروم آية ٢١). وهناك آيات حددت ضرورة المهر. ويجـب المهـر علـى الرجل فى جميع الأحوال"أتوا النساء صدقاتهن نحلة" (سورة النساء آيـة رقـم ٤). وتعنى نحلة عطية عن طيب نفس، فالمهر هـو الوسيلة الشرعيـة لإتمام الزواج، ويعنى تقديم المهر أن الاتفاق قد تم وأصبح رسـمياً ومقبـولاً مـن الأسرتين. ويرتبط المهر بنظام الزواج والنسيج الاجتماعى، واشتراط المهـر يرتبط بمكانة الأسرة ويبين السلطة التى تمارسها الأسـرة علـى زواج أحـد أبنائها، والهدف من تقديم المهر بيان مدى قدرة الفتى على الإنفاق على زوجة. ودون المهر المسمى لا يصح الزواج.

وحددت الشريعة عدد زوجات الزوج وأباحت تعدد الزوجات. كما حددت المحرمات فى النكاح سورة النساء (الآيات رقم ٢٣،٢٤). وحرم عليها الزواج من غير المسلم، وحدد الدين متى تتزوج المطلقة والأرمل ومتى يراجع الزوج زوجته، ونفقة المطلق، ومتى يقع طلاق الإكراه، ومتى تطالب الزوجة زوجها بالطلاق.

وحرم الدين الإسلامى تحريماً قاطعاً التبنى وأوجب أن ينسب كل إنسـان إلى أبيه. كما حدد الدين الإسلامى حق الأرامل فى الـزواج ومتـى تتـزوج الأرمل، وكم ترث وكما حدد الإسلام تحديد قاطعاً ما لزوجـة المتـوفى مـن حقـوق (سورة النساء الآية ١١، والآية١٢).

كما حرم الدين الإسلامى بل حرمت كل الأديان العلاقات الجنسـية بـين المحارم وكل علاقة بين ذكر وأنثى بعيداً عن فراش الزوجية(سورة النور آيـة ٣٣). وعفة المرأة فى مجتمعنا أمر ضرورى تنص علية الشـريعة وتمجـدها العادات والتقاليد، وهذه العفة ضرورية لتقرير شرعية الابن.

كما حدد الدين طبيعة العلاقات الوالدية، ووضع المرأة الاقتصادى، وأكـد الدين حق ولايتها على المال. وحقق لها الاستقلال الاقتصادى فيما تملك مـن غير تدخل من الزوج. ولم تبح للرجل أن يأكل مالها أو يتصرف فى ممتلكاتها وأموالها...(عبد الباسط ص:٤٠).

وحدد الدين حق الأنثى كإبنة وزوجة وأخـت وأم فـى ميـراث الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن فقد حدد الإسلام كيف توزع التركة (سـورة النسـاء الآيات ١١-١٢)، ونصيب كل فرد. وأكدت الشريعة المـودة والرحمـة بـين الزوجين ولقد حددت الشريعة كيفية معاملة النساء واحتـرامهن."وعاشـروهن بالمعروف" (سورة النساء آية١٩).

ويرى عبد الباسط حسن أننا لا نكاد نجد فى تشريع ما مثل هذه القاعـدة التى جعلها القرآن أساساً للحياة الزوجية وتحديـد الحقـوق والواجبـات بـين الزوجين. وقد وردت هذه القاعدة فى سورة البقرة الآية٢٢٨ ونصها"ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف" وقال الشيخ محمود شلتوت أن هذه الآية تبين مكانـة المرأة فى الإسلام وتؤكد احترام النساء وتكريمهن.

ولقد حددت الشريعة الشروط الشرعية لعقد الزواج إذ يتم الـزواج فـى الإسلام عن طريق العقد، وهذا العقد أشبه بالعقد المدنى، وأهم شـروط العقـد على امرأة خالية من الموانع:

١- الإيجاب أو القبول فلا زواج بالإكراه."فانكحوهن بإذن أهلهن" (سورة النساء آية٢٥).

٢- حضور شاهدين يتمتعان بالحرية وتمام العقل والرشد.

٣- يشترط فى العاقدين أن لا يكونا امرأتين بل لا بد للمرأة من ولـى ينـوب عنها، فالمرأة لا تزوج نفسها ولا تزوج غيرها.

٤- مهر سواء أسمى وقت العقد أو لم يسمى (بشـير العـوا ص٤٦ وفـروخ ص٧٨).

وقد وضعت الشريعة قيوداً للزواج هى: قيود القرابـة والمصـاهرة، قيـد وقرابة الرضاعة، قيود ترجع إلى الدين (بشير العوا ص٥٠).

كما حددت الشريعة أيضاً موانع الزواج مثل الزواج المحـرم: إذا تـزوج اثنان وبينهما مانع مؤبد فزواجهما باطل يتعين على الحاكم فسخة وإبطاله (فروخ ص٧٩).

وبعد أن بينا الأساس الدينى للأسرة المصرية نسأل ماذا تريد العولمة مـن خلال الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات وتكنولوجيتها وعقلانيتها الماديـة، وترسانتها العسكرية من الأسرة المصرية؟ إن ما تريده العولمـة مـن الأسـرة المصرية هو ما تريده من الأسرة السعودية بل والأسـرة التايلانديـة والأسـرة الهندية والأسرة فى أمريكا الجنوبية أو اليابان والأسرة فى تركيا وإيران. ونرى أن مقصد العولمة من الأسرة وارد فى بنود مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، مثلما ورد فى قرارات مؤتمر بكين.

ولو أعدنا قراءة هذه البنود وحللنا مضمونها نجد أنها تتضمن شقين أولهما مقبول، أما الشق الأخر فيصطدم بالعقيدة الدينية ويتعارض معها.

فنحن مع التنمية المستدامة، ونؤيد وضع برامج مبتكرة لتـوفير مسـاعدة أفضل للأسرة للتغلب على الفقر والبطالة والمرض والعنف الأسـرى والتربيـة الاتكالية وسفاح المحارم وإساءة معاملة الأطفال ومساعدة الشـيوخ والمسـنين مـن الجنسين وحالات العجز، ومساعدة ضحايا الحروب والجفاف والمجاعـات وتقديم يد المساعدة للأرامل والأيتام.

ومن المظاهر الطيبة لهذا المؤتمر تحريم عملية ختان الإنـاث ومسـاعدة المعوقين، ومساعدة الأطفال على مواصلة التعليم بدلاً من التسرب من المدرسة والانخراط فى سوق العمل، والاهتمام بتحسين الأحـوال الصـحية والغذائيـة للأطفال والأمهات والاهتمام بإشباع الحاجة إلـى الطعـام الصـحى وخاصـة الحوامل، وتشريع قواعد تحدد السن الأدنى للزواج.

كما رفض المؤتمر التمييز على أساس الجنس وطالب حماية الأطفال وعدم استغلالهم وخاصة أطفال الشوارع. وتوفير الرعاية الصحية الوقائيـة والعمـل على خفض معدلات الوفيات الرضع، أيضاً طالب البند ٤-١٩ القضـاء علـى الأفكار الجامدة التى ترسخ عدم المساواة بين الجنسين وتزعزع احترام الـذات لدى الإناث.

هذا هو الوجه الجميل والظاهر للمؤتمر ولكن المؤتمر نـص فـى البنـد الرابـع على إزالة جميع أشكال التمييز على أساس الجنس وتحقيـق المسـاواة بيـن الجنسين فى جميع مجالات الحياة بما فى ذلك الحياة الأسـرية، وتعزيـز المساواة بين الجنسين واشتراك المرأة على قدم المساواة فـى الحيـاة المدنيـة والثقافية والسياسية والاقتصادية وأن يكفل لها القـانون حـق الشـراء والبيـع والتعاقد!! (البند٤) (٤-٢٥).

ولكن المرأة فى مصر تساوت مع الرجل فى كافة مجـالات العمـل عـدا القضاء والجيش مثلما تساوت معه فى فرص التعليم وأعطيت حـق المشـاركة السياسية كما أعطيت حق التصرف فى أموالها وأملاكها. ولكن ثمة وقفة أمـام مساواتها مع الرجل فى تركة الأب أو الزوج أو الإبن. فالدين حدد أنصبة كـل فرد من أفراد الأسرة ولا يمكن تعديلها أو تحريفها ومكانة المرأة فى المجتمـع المصرى وما لها من حقوق تفند بعض البنود الفرعية فى البند الرابـع (٤-٦، ٤-٩) فمصر لا تعرف أسواقاً للاتجار فى النساء والأطفال، كما اختفـت كليـة عادة وأد البنات. بند (٤-١٦).

ويؤكد الفصل الرابع المساواة بين الجنسين، وهو أمر مقبول ولكـن ثمـة علامة حمراء أمام مساواتها فى الميراث فهذا مطلب يتعـارض مـع الشـريعة

الإسلامية.

ولقد عدد الفصل الخامس وعنوانه"الأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينهـا"- عبارة"أشكال شتى للأسرة"، كما تكرر فى الفصل الثانى عشـر عبـارة"تغييـر الهياكل الأسرية" وتكررت فى الفصل السابع عبارة تمكـين الأزواج والأفـراد مـن أن يقرروا بحرية عدد أولادهم. وهنا أكثر من علامة حمراء فلا نعـرف إلا شكلاً واحداً للأسرة ويتكون هذا الشكل من زوج وزوجة. وهذا الشكل هـو أصل الأسرة. أما الأشكال الأخرى فمحرمة شرعاً فى كـل الأديـان. قـال الله تعالى: فى سورة الشورى آية رقم ٤٩-٥٠"لله ما فى السمـوات والأرض يخلق ما يشاء. أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً..).

فالشرائع السماوية كلها تحرم تدمير الأساس التى تقوم عليها الأسرة المتمثل فى الارتباط بين الرجل والمرأة بغية إنجاب أطفال شرعيين إذ تحـرم تحريمـاً قاطعاً كل العلاقات الأخرى. كما أكد كل علماء الاجتماع أن الأسرة تتكون مـن الزوجين وأولادهما- وأن العلاقات بين الزوج والزوجة منظمة.

وتكررت فى الفصل السابع عبارة تقديم المشورة إلى النساء اللاتى لجـأن إلـى الإجهاض، (٧-٢٤) ومنع حالات الحمل. وتكررت عبارة تحسين أساليب الإجهاض والسلوك الجنسى غير المسؤول ٤٧/٧ وتكـررت عبـارة النشـاط الجنسى قبل الأوان (٨-٢٤) والنشاط الجنسى السابق للأوان.

ولقد عارض الكرسى الرسولى هذه العبارات قبـل المسـلمين. إذ تحـرم الأديان كلها العلاقات الجنسية اللاشرعية والإجهاض فالابن ابن الفراش.

وأشار الفصل السابع فى البنود ٧-٧/٢٤-٤٧/٧و٧-٨/٤٨-٨/٣١-٣٥ إلى السلوك الجنسى المأمون والمسؤول والتثقيف حول المسائل الجنسية. وتلك قضايا ترفضها الشرائع، فالسلوك الجنسى بين الزوجين هو المقبول والمسموح به فقط.

ويتضمن الفصلان السابع والثامن عبارات تعنى السماح بالنشاط الجنسـى خارج إطار الزواج. لاسيما بين المراهقين وتهيئة السبل لإتاحة التثقيف حـول المسائل الجنسية ولكن الشرائع كلها تحرم العلاقات الجنسية خارج محيط الأسرة وبعيداً عن العلاقات الزواجية.

أيضاً ينص المبدأ التاسع على أن الأسرة هى وحـدة المجتمـع الأساسـية ومـن ثم ينبغى تعزيزها ومن حقها الحصول على الرعاية والـدعم، ووجـود أشكال مختلفة للأسرة تبعاً لاختلاف القيم والنظم الثقافية. وقد أثار هذا البند ثورة عارمة بين أعضاء المؤتمر فالأديان لا تعترف إلا بشكل واحـد مـن أشـكال

الأسر، وتحفظت دول كثيرة على عبارات السلوك الجنسى غير المسؤول والسلوك الجنسى المسؤول.

وتتعارض البنود ٧-٧/٣-٨/٤٧-٨/٢٥-١٣/٣٥-١٤، مع الشريعة الإسلامية فثمة بنود كثيرة تخالف نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية. والحقيقة أن الشرائع السماوية عامة والشريعة الإسلامية خاصة تقف سداً منيعاً أمام المحرمات الدينية- فإذا كانت العولمة كاسحة وتحاول أن تدمر أركان الأسرة، فهناك تشريعات ونصوص دينية تقوم عليها الأسرة ابتداء من شروط الزواج والمهور وموانع الزواج وانتهاء بحقوق المطلقات والأرامل والحق فى الإرث. وحقوق وواجبات أعضائها وحذرت الشريعة تحذيراً قاطعاً من يتعدى حدود الله.

ودعنا نعرض أثر العلمانية فى تركيا كمال أتاتورك مثالاً لمدى قوى العولمة. ولقد حاول أتاتورك أوربة تركيا، وفرض العلمانية على الأتراك عام ١٩٢٥ (يوسف الجهمانى ص:٦٣). وقد تقبل الكثيرون من الأتراك العلمانية واندفعوا نحوها، ولقد حاولت الحركة الكمالية فرض العلمانية على الأسرة بإصدار قرارات وقوانين فوقية، فألغت التشريعات الإسلامية واستبدلت بها القوانين الغربية (السيد الطنبولى ص: ٣٢١) وفصلت الدين عن الدولة. فالكمالية تحمل فى معناها الأيديولوجي مفهوما متطرفاً للعلمانية يرتكز على مبدأ رئيسى يبغى إلغاء الدين وعدم الاعتراف بحقوق المتدين (يوسف الجهمانى ص:١١٠).

وقد جعل كمال أتاتورك من نفسه مثالاً للمتمرد على الدين والخارج عليه فأباح التبنى وتبنى خمس فتيات وطالب الأتراك الاقتداء به (السيد الطنبولى ص: ٣٢٦) وألقى بقانون تعدد الزوجات وألغى القواعد الإسلامية للميراث، وأباح زواج المسلمة بغير المسلم وسمح بالسفور والاختلاط والملابس الفاضحة بلا حدود وألغى الحجاب. ولكن لازالت أزمة الحجاب تفرض نفسها على الشارع التركى ومحل جدل وخلاف فى تركيا. وليست حادثة النائبة مروة قاوقجى بعيدة عن الذاكرة وقد أشار يوسف الجهمانى إلى انقسام موقف المجتمع التركى من الحجاب. فأكثر من ٧٥% من الشعب ليسوا ضد الحجاب وبدت تركيا وكأنها فى ساحة حرب بين مؤيد ومعارض للحجاب. وترى عالمة الاجتماعى نيلوفور جولى أن الاختلاف حول الحجاب فى الجامعات التركية اختلافاً سياسياً وهو تأكيد على الهوية الدينية فى مواجهة الحداثة (يوسف الجهمانى ص: ١٠٩).

ويرى الإسلاميون فى تركيا أن الحجاب فرض دينى وأن منع الحجاب

يتعارض مع حقوق الإنسان. فبعد ٧٥ عاماً تراجعت علمانية أتـاتورك وقـوى الشعور الدينى بين الأتراك مما يؤكد أن ديكتاتورية أتاتورك لم تحم العلمانية ولم تسحق وتدمر العقيدة الدينية فرفض الأتراك هدم أركان الدين واقتدوا بالشريعة. وعندما ضاقت الأرض بالجامعيات المحجبات فى تركيـا تحولـت متحجبـات كثيرات إلى جامعات مجاورة لتركيا للتعليم والدراسة تتفق تقاليد هذه الجامعـات مع التقاليد التركية (يوسف الجهمانى ص: ١٠٦) وهكذا تحقق فى تركيا القانون الثالث من قوانين نيوتن من أن لكل فَعل فعل مضاد مساو له فى القوة ومضـاد فى الاتجاه.

المشكلة فى نظرنا ليست تدمير العولمة للقواعد الدينية التى تقـوم عليهـا الأسرة، فالمسألة محسومة، فمظاهر العولمة لـن تسـتطيع أن تبـيح وتحلـل علاقـات غير شرعية أو علاقات حرمها الـدين. فـالزواج نظـام اجتمـاعى يتصـل بنشاط الإنسان فى المجتمع ويعكس مقومات الثقافة السائدة. ولكن يمكن للعولمة أن تسعى إلى التأثير على الصفات المرغوبة فـى الزوجـة أو الـزوج وتغليب الصفات النفعية على الصفات الشخصية كما يمكـن أن تغيـر وسـائل اختيار الزوجة والـزوج وتلغى دور الوسطاء التقليديين وتضعف سلطة الأسرة على أولادها والمراسيم التى تحيط بالزواج ابتداء من طقوس الخطوبـة حتـى حفـل الزواج ومقدار المهر. كما يمكن للعولمة أن تسـهل الحـراك الفكـرى والمهنى والاقتصادى والمكانى لأعضاء الأسرة، كما يمكن أن تؤخر سن الزواج وتزيد من فترة الخطوبة والتى تعرف بفترة المواعدة على الزواج، وهى فتـرة ضرورية هدفها التعارف خلال فترة خاصة فى مجتمع يصعب فيـه الاخـتلاء تمهيداً لتكوين أسرة كما يمكن أن تغير المفهومات التى ترتبط بكيفية إعداد بيت الزوجية وكيفية المساهمة فى نفقات المنزل. وقبل ذلـك كلـه سـعى النظـام الاقتصادى العالمى إلى تحويل الأسرة إلى وحدة مستهلكة، أيضاً تغيير الملـبس وأنواع الطعام.

كما يمكن أن تؤتى العولمة ثمارها وتحقق أهدافها بتغيير بعـض أسـاليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، والاهتمام بتعويد الأبناء على اسـتخدام التكنولوجيـا ومن ثم الإيمان بالعلم والتجريب والانصراف عن التفكيـر الخرافـى وإزالـة مظاهر التلوث الثقافى المتوارث من عهود الجهل والاستعمار، وتحول الأسـرة مـن نظام اجتماعى وعلاقات تقوم على المودة والرحمة إلى علاقـات بـاردة هشة، وتغيير التطلعات الوالدية فى مجالات التعليم والعمل. ومن أهـم مظـاهر العولمة فى بلادنا الأب الغائب عن البيت لعمله خارج البلاد سعياً وراء الـرزق وقيام الأم بدوره فى تربية الأولاد مما صعب من عملية توحد الابـن بـالأب،

وتوحده بغيره. ولم يعد الأب هو القدوة بل غاب الأب كقدوة ووجد الابن القدوة عند الممثل واللاعب الرياضى. وتلعب المسلسلات التليفزيونية والبرامج التى تبثها الإذاعة والتليفزيون والصحافة والأغانى الشبابية المتداولة على أشرطة مسجلة دورها فى صنع القدوة الجديدة والأبطال. والإيمان بالبطل والقدوة ينعكس على السلوك اليومى للمواطن ويخلع على البطل إرادة جماعية ويجسم تخليد القيم الاجتماعية. والبرامج التليفزيونية والمسلسلات والصحافة- وكلها أجهزة تصنع القدوة والبطل- تدعو إلى بث الدعة والطمأنينة وتسطح الأفكار وتغيب عن الواقع.

وإن صعب واستحال على العولمة أن تجتث وتدمر الجذور الدينية التى تقوم عليها الأسرة، فيمكن لها أن تلتف من حولها وتغير الكثير من عادات الأسرة وطبيعة العلاقات بين أفرادها وزيادة أنماط الاستهلاك بتأثير النزعة الماكدونالية.

والنزعة الماكدونالية تهدف ارتباط الشخص بعمل أكثر كفاءة واستخدام التكنولوجيا على أوسع نطاق. وتنشد الماكدونالية كمظهر من مظاهر انتشار العقلانية المادية ونتيجة سيادة مبدأ المكسب السريع بناء نظم أكثر فاعلية، وتسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الفاعلية والمكسب والإنتاج الضخم فى بيئات معينة، وتشييد مؤسسات تهدف الربح يتزايد عددها يوماً بعد يوم، كما يعنى بالفاعلية اختيار أفضل الوسائل للوصول إلى غايات محددة غير تقليدية وإنجاز الأعمال وفق المنهج العلمى، بل واستبعاد وتدمير الوسائل غير التقليدية لأنها أقل فاعلية (Ritzer PP. ٥٤٣-٥٤٤) والعقلانية تقف بالتضاد مع التقليدية الأقل كفاءة والأقل فاعلية. والحقيقة أن الحياة الأسرية التقليدية لم تفلت من آثار الماكدونالية، بل لم تستطع أن تواجهها ونتيجة لتأكيد الفاعلية والمكسب الذى يعود من استخدام التكنولوجيا فى إعداد الطعام انتشرت مطاعم ماكدونالد لكفاءتها العظيمة ولما تقدم من مزايا وهدايا. ولقد أصبحت الوجبات سريعة الإعداد عند ربات البيوت والعاملات أو المقتدرات مالياً، والشباب المتيسر سلوكاً مقبولاً، إذ توفر كثيراً من الوقت وتدخر جهد ربة البيت، وتضمن نظافة البيت، وتجنب تلوث المطبخ أو حجرة تناول الطعام وسهولة تناول طعام بلا عظام ونفايات كما تجذب طريقة الإعداد المدللين. ولقد أنشأت هذه المطاعم فى الولايات المتحدة منذ ١٩٥٠ بقصد إعداد وجبات طعام سريعة والحصول عليها بيسر بلا مشقة سواء فى المطعم أو توصيلها إلى المنزل وأكلها بسرعة وبثمن معقول نسبياً والتخلص من نفايات الوجبة بلا إزعاج لربة البيت أو من يأكل الطعام خارجه، وسهولة اختيار أصناف محددة من الطعام لها مذاق خاص

ونوعية مميزة.

ولقد أصبحت الوجبات الجـاهزة السـريعة مثـل سـندوتش الهـامبرجر والبسكويت والفطائر والعصائر هى البديل للطعام المنزلى المتعـدد الأصـناف المطبوخ فى مطبخ الأسرة ولقد انتشرت فى مصـر مطـاعم كثيـرة لإعـداد وجبـات الطعام السريعة الإعداد وبلا حدود. وإذا كانت مطاعم ماكدونالد تسود الأحياء الراقية فإن مطاعم الوجبات الجاهزة التى تعد الكشرى والأرز والأطعمة الأخرى انتشرت فى الأحياء القديمة، ويندهش قارئ صحف الصباح من صـور الإعلانات التى توزع مع الصحيفة، وتحمل هذه الإعلانات العناوين التالية:

- مع الكومبو الكبير خربش خربشتين واكسب ربع مليون جنيه.
- خدمات توصيل المنازل.
- هابى ميل وجبة الأطفال حول العالم.
- أعظم سندوتشات دجاج فى العالم دجاج كنتاكى.
- تشيكن برجر.
- دينر بوكس الوجبة الكاملة (٣ قطع دجاج + بطاطس + سلطة + خبز).
- دجاج تكا وجبة عائلية ووجبة فردية.
- كوك دوور.
- ميلانو تشيكن.
- كيزر كومبو.

وتبين كل هذه الإعلانات إمكان الحصول على وجبات الطعام من خـارج المنزل وبسهولة. ومن ثم تحول الأسرة إلى وحدة استهلاكية تستهلك مـا يعـد خارجها، وتزايد عدد الوحدات التى تصنع الطعام وفق أحدث أساليب الإنتاج.

وما يهمنا ليس تناول الطعام، وملء المعدة به وإشباع الحاجات العضـوية بل افتقاد المناخ الاجتماعى والنفسى المصاحب لتناول الطعـام داخـل البيـت وجلوس الأعضاء سوياً وتبادل الموضوعات والخبرات أثناء تنـاول الطعـام. فعملية تناول الطعام عملية إنسانية فى الحياة الأسرية تجمع بين أفـراد الأسـرة حول المائدة وتربط بين وجبات الطعام وإشباع الحاجـات النفسـية والعاطفيـة والاجتماعية.

وثمة آثار سلبية عديدة للوجبات السريعة، أهمها افتقاد التواصل والحـوار بين الأبناء ووالديهما، وإن تمت الأحاديـث تـتم بسـرعة وعجلـة، وافتقـدت الاهتمامات والهوايات المشتركة.

كما تروج النزعة الماكدونالية إلى تدمير وجبات الطعام الوطنيـة، وكسـر الحدود أمامها ونشرها فى كل بلدان العالم. فلم يعد الفول قاصراً على المصريين وحدهم فهناك فول كاليفورنيا فى أسواق كل البلدان والمعبأ فى معلبات وانتشرت المكرونة الإيطالى، مثلما انتشرت المطاعم الصـينية والمكسـيكية والأكـلات اللبنانية والمغربية فى كل بلدان العالم. والأمر المألوف فـى مجتمعنـا انـدفاع الشباب المقتدر إلى تناول الطعام سوياً خارج البيت.

ونتيجة السعى إلى المكسب فى مجتمع بدأت تنمو فيه قيم التنافس والإنجاز، انصرف آباء كثيرون عن مراعاة أولادهم وقلت فرص مشاركة الآباء للأبنـاء فى تناول وجبات الطعام وقضاء أوقات فراغهم، فلم يعد الأب يجد الوقت الـذى ينفقه مع أولاده، مما أدى إلى تزايد حالات تفكك الأسر وانحراف الأبناء.

وليست آثار العولمة كلها شراً، فلازالت الأسرة هى المرفأ الذى يلوذ إليـه الأفراد لإشباع حاجاتهم النفسية والموقف الأصيل الذى يتفاعـل فيـه الأفـراد وجهـاً لوجه بدلاً من التفاعل على بعد أو التفاعل بغيـة المصـلحة. ويمكـن الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة فى محو أمية الأميين لـو أحسـن اسـتخدام التكنولوجيا، كما يمكن إعداد برامج تبث عادات جديدة تحارب الفكر الخرافـى. أيضاً إتاحة الفرصة للدعاة المستنيرين فى البرامج الدينية لتنقية الدين مما لحـق به من شوائب والمشاهدون جلوس فى بيوتهم أمام شاشات التليفزيون، بدلاً مـن تركهم أسرى لغلاه المتطرفين أو القنوات التى تبث أفكاراً فى ظاهرهـا الخيـر وفى باطنها السم فى العسل، إذ هى تسعى الإساءة إلى الدين وتزييـف الأفكـار الدينية الواضحة.

كما عرف المصريون عملية التسويق داخل المتاجر الكبيرة والتى تنـافس المحلات الصغيرة بكثرة المعروض فيها ورخص أسعارها نسبياً لشراء بضـائع كثيرة وتخزينها فى الثلاجات الكهربائية والمبـردات (Ritzer ٥٤٥) بـدلاً مـن التسوق اليومى لشراء حاجات قليلة. وقد زاد فى الفترة الأخيرة إقبـال بعـض الأسر على شراء أجهزة الكومبيوتر لتدريب أولادهم على استخدام هذا الجهاز.

وانتقلت التكنولوجيا المتقدمة إلى المنزل وازداد اسـتخدام الأجهـزة التـى تحكمها مـوجات كهربائية قصيرة (ميكروويف) لإعـداد الوجبـات السـريعة (Ritzer ٥٤٦) فى بيوت كثيرة وازداد استخدام الأفران الكهربائية فـى المنـزل

لإعداد وجبات سريعة والثلاجات الكهربائيـة، واسـتعملت مضـارب البـيض الكهربائية والعصارات والخلاطات. وزاد الاهتمام بمظهر المطـبخ، وأدخلـت عليه تحسينات كثيرة تهتم بالمظهر والشكل دون تحقيق هدف الجلـوس سـوياً وتناول الطعام، فوقت تناول الطعام قصير، ولو تناولت الأسرة الطعـام سـوياً تناولته بعجلة. وازداد اهتمام الأسرة بشكل حجرة الطعام، واقتصرت على تناول الطعام فحسب. ولقد غيرت الكهرباء الحياة المنزلية تغيراً جـذرياً، فلـم يعـد الليل"أرخص ليالى" حسب تعبير يوسف إدريس وحولت الكهرباء الليل إلى زمان يمارس فيه النشاط والترفيه والتثقيف والإنتاج.

وسهلت القنوات الفضائية ومشاهدة التليفزيون والفيديو فى المنزل واستخدام الإنترنت بقاء بعض أفراد الأسرة فى البيت بدلاً من الذهاب إلى السينما، ولكـن افتقدت الصحبة الجماعية وأصبح كل فرد يشاهد بمفرده ما يفضله، ممـا يـؤثر على تشكيل اتجاهات متباينة، ويواجه الشخص موقف الخيار بين عدد كبير من القنوات يشاهد خلالها الأخبار والأفلام والبرامج منها السياسى ومنهـا العلمـى ومنها الأفلام الجنسية الفاضحة. ويحتار المشاهد ماذا يختـار؟ ومـاذا يشـاهد؟ ومتى؟ ولهذا آثاره الاجتماعية والسياسية (Ritzer, P.٥٤٦). ويمكن لهذه القنوات الفضائية والبرامج الأجنبية أن تبث أفكاراً تتعارض مع القيم والتقاليد والعـادات السائدة فى مجتمعنا بل تهز العقيدة الدينية لدى البعض.

وأياً كانت ادعاءات الماكدونالية وأنها تهدف فى المقام الأول إلـى إعـداد وجبات طعام سريعة تحقق التقارب والتجانس بين سكان العالم. فالحقيقـة أنهـا تدمر الفروق القومية وتحطم التعددية الثقافية فمن الأهمية التنبـه إلـى الهـدف الكامن وراء الماكدونالية وخبث دعوتها إلى عالم إنسانى أكثر معقولية (Ritzer, P.٥٥٤). فالوظيفة الكامنة لها وأد الابتكارات الشخصية التى تؤكـد التمـايزات والاختلافات التى يتطلع إليها كل الناس والتى تعمل على تحقيق التطور والتقـدم وبناء سوق واحد يحقق الربح للرأسمالى الأمريكى.

وفى النهاية نسأل هل الطريق ممهد أمام العولمة لتدمير الأسرة المصرية؟ والإجابة على هذا السؤال نجدها بعد الإجابة على السؤال التالى: لماذا لم تجتث أركان الأسرة فى إيران الشاة وتركيا كمال أتاتورك. فالإسلام لن يتغير بقرارات فوقية ولم يحدث، فالقضية هى فهم صحيح للدين وفهم لطبيعة العصـر فالـدين غير قابل للتحديث أو قبول أفكار ما بعد الحداثة مثلما لا يتعـارض مـع العلـم والتقدم. وفرق بين زواج المسلمة من غير مسلم وعلاقـات جنسـية محرمـة ورفض لقواعد المواريث وبين تقبل الفنون التى لا تلهب الغرائز وقبول المعرفة

العلمية.

وإذا كانت العولمة قادرة على تحقيق أضرار سياسية واقتصادية وتعليمية لا يمكن تعويضها وتحول المواطن فى بعض بلدان العالم الثالث إلى مواطن مستسلم مستهلك مستضعف، فإن الدين يحمى الأسرة من شراسة العولمة. وإذا اعتبرها أنصارها دنيا أو رسالة فمصيرها مثل مصير الوضعية والماركسية، سيتزايد وميضها فترة ثم يخبو، وإذا كنا نعيش الآن فى عصر العولمة – ونقصد بالعصر هنا فترة تاريخية تتميز عما قبلها وما بعدها فى النظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتتميز بأحداث هامة – فإن الآباء والأجداد عاشوا فى العصر المسيحى والعصر الإسلامى الذهبى وعصر الذرة وعصر البخار وعصر العقل وعصر الإصلاح الدينى – فإننا نعيش الآن عصر الكومبيوتر وعصر الإنترنت وهذا العصر يمهد للعصر الذى بعده ولقد ولد فى رحم العصر الذى قبله. ولن يتوقف تقدم الإنسانية ولن تكون العولمة نهاية التاريخ.

المراجع

(١) ابن تيمية: فتاوى النساء، إعداد وتحقيق إبراهيم محمد الجمـل، القـاهرة، مكتبـة القـرآن، ١٩٨٣.

(٢) السيد حسين عثمان الطنبولى: الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، ١٩٨٣.

(٣) باربر بنجامين: عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة أحمد محمـود، القـاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) بشير العوا: الأسرة بين الجاهلية والإسلام وأوضاعها الراهنة، الطبعة الثانيـة، دمشـق، دار الفكر الإسلامى، ١٩٥٨.

(٥) بيرتاس جارى: جنون العولمة، تأليف جارى بيرتاس وآخـرون وترجمـة كمـال السـيد، القاهـرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.

(٦) بريل ليف: الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية، تأليف ليفى بريـل وترجمـة محمـود قاسـم، القاهرة، مكتبة الحلبى، د.ت.

(٧) روبرتسون برونالد: العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، تأليف رونالد روبرتسون، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

(٨) عبدالباسط حسن: مكانة المرأة فى التشريع الإسلامى، عالم الفكر، الكويت، وزارة الإعلام.

(٩) عمر فروخ: الأسرة فى التشريع الإسلامى، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٥٩.

(١٠) فريد مان كوماس، سياره ليكساس وشجرة الزيتون، القاهرة، ترجمة ليلى زيدان.

(١١) كينج أنتونى: الثقافة والعولمة والنظام العالمى، ترجمة شهرت العالم وآخـرين، القـاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.

(١٢) محمد سعيد فرح: الآثار الاجتماعية المترتبة على التغير الاقتصادى فى محـيط الأسـرة. رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٦٢.

(١٣) محمود أمين العالم: العولمة وخيارات المستقبل، القاهرة،سلسلة كتاب قضايا فكرية، العـدد ٢٩، ١٩٩٩.

(١٤) هيئة الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، هيئة الأمم المتحـدة، المـؤتمر الدولى للسكان والتنمية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤.

(١٥) هيرست بول: ما العولمة، تأليف بول هيرسـت وجراهـام طومبسـون، ترجمـة فـالح عبدالجبار، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفـة، العـدد ٢٧٣، ٢٠٠١.

(١٦) يوسف إبراهيم الجهمانى: الحجاب والسفور فى تركيا، دمشق، دار حوران، ٢٠٠٠.

(١٧) Nieuwenhuijze Van: Sociology of the Middle East. Vol. ١, Lei Den, EJ Brill. ١٩٧١.

(١٨) Ritzer, George: The McDonaldization & Society. In James M. Henslim. Down to Earth Sociology. The Free Press, ١٩٩٩.

(١٩) Scholte Jan Aart: Globalizatoin, A Critical Introducrion, U.S. A. Martin Press, ٢٠٠٠.
(٢٠) Smart Ninian: Religion and Globalization, Helderf Pub, ١٩٩٩.
(٢١) Tomlinson, John; Globalization and Culture, U.S. A. The uni of Chicago.
(٢٢)Westhues Kenneth: Religion and Globalization. In Sociology or Religion. Association for the Sociology of Religion, ١٩٩٥.

الفصل الثانى

شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة

د. سامية مصطفى الخشاب

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تغيرات عميقة الجذور، فقد بدأ النظام العالمى يـدخل مرحلة جديدة من تاريخه ونعنى على وجه التحديد نهاية عصر الحرب البـاردة وزوال النظام الثنائى القطبية وبداية عهد الأحادية حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل المسرح العـالمى بحكـم قوتهـا الاقتصـادية وتفوقهـا التكنولوجى وتميزها العسكرى. وانعكس ذلك على الأصعدة الاقتصادية والثقافية فى صورة عولمة الاقتصاد والثقافة والقيم.

أخذ العالم يتحول إلى نظام عالمى جديد تسيطر عليه السـوق الرأسـمالية سيطرة كاملة من خلال آليات متعددة مثل المؤسسات المالية والدولية. واختـزل دور الدولة فى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطـلاق قـوى السوق وتطورت شبكات الاتصال والمعلومات.

تأثر المجتمع المصرى بكل هذه التحولات العالمية الكبـرى، فقـد شـهد تغيرات جوهرية فى نظمه الاقتصادية والسياسية. تحول من النظـام السياسـى المركزى إلى النظام التعددى الديموقراطى وتحول النظام الاقتصادى القائم على سيطرة الدولة إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص وتدعيم موجات الخصخصـة التى هدفت إلى انسحاب الدولة من عديد مـن المجـالات الإنتاجيـة وتصـفية القطـاع العام.

أما على الصعيد الاجتماعى فقد برز دور مؤسسات المجتمع المدنى وفـى مقدمتها الجمعيات التطوعية والأحزاب السياسية وجمعيات رجال الأعمال.

لقد أثرت كل هذه التحولات الكبرى سواء العالمية أو المحلية على الأسـرة المصرية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع.

تسعى هذه الورقة لتكون (**مرصد اجتماعى**) تقوم برصد أوضاع وأحـوال الأسرة المصرية المعاصرة مركزةً على جانب العلاقات سواء داخل الأسـرة أو بين الأسرة وغيرها من الأنساق الاجتماعية الأخرى (هذا مـن قبيـل سـهولة التناول لأن فى حقيقة الأمر ليس هناك فصلا تاما بين العلاقات داخل الأسـرة،

وعلاقات الأسرة بغيرها من الأنساق فكليهما يؤثر فى الآخر).[1]

أولا: العلاقات داخل الأسرة

١- التنشئة الاجتماعية:

سوف أبدأ بالحديث عن التنشئة داخل الأسرة باعتبار أن التنشئة هى عملية تقوم على علاقة بين طرفين (القائم بالتنشئة والمراد تنشئته) من الملاحـظ الآن أن دور الأسرة المصرية في التنشئة تراجع كثيرا وهذا يمكن تفسيره فى ضـوء التحديات التى تجابه دور الأسرة فى التنشئة ومن أبرز هذه التحديات:

(أ) تعدد المؤسسات المؤثرة فى التنشئة وتضارب توجهاتها:

حين دخل مجتمعنا عالم الحداثة ارتبط هذا بدخول عديد مـن المؤسسـات شريك للأسرة فى تنشئة الأجيال. لقد تعددت المؤسسات التى تعنـى بصـياغة الأفكار والتوجيهات مثل النوادى الرياضية والمؤسسات التى نتجت عن التطور التقنى وثورة المعلومات والاتصال وعلى رأسها التليفزيون وقنواته الفضائية ثم الحاسبات الآلية والشبكة الدولية للمعلومات.

لا شك أن هناك تعارض أى تصادم بين مناهج ومضامين عملية التنشـئة التى تمارسها تلك المؤثرات وبين الأسرة فهذه المصادر مجتمعه تصـدر كمـاً مـن الرسائل المتضاربة مما يؤدى إلى قدر من الحيرة والاضطراب فى تكوين النشأ.

إن كل الظواهر السابقة تدفع بالأسرة إلى تبنى مفهوم دفـاعى أو علاجـى للتنشئة تركز فيه على دفع الآثار السلبية وتقويم الانحرافات وإصلاح المفـاهيم بدلاً من بناء مفاهيم.

ب- انخفاض قدرات وموارد الأسرة فى التنشئة

فى خضم التحديات الخارجية السابقة وفى إطار الحيز المحدود المتـروك للأسرة المصرية لممارسة مهام تنشئة أبنائها يمكن طرح السؤال التالى: ما هى الموارد والإمكانيات التى تملكها الأسرة المصرية المعاصرة لممارسـة تنشـئة أبنائها (بمعنى قدرات ومهارات التصويب) اللازمة لعملية التنشئة؟ لابد لنا مـن الإجابة بصراحة مؤلمة أن الأسرة المصرية صارت فى الوقت الراهن تواجـه أزمة حقيقية فى امتلاك قدرات ومهارات التنشئة، لقد انهار بغير رجعة الـنمط السلطوى للأب غير أن هذا الانهيار لم يرافقه نمو نمط ديمـوقراطى تشـاركى بديل، ففى السنوات العشر الأخيرة صارت الأم المصرية كما يشهد بذلك الواقع فى كل مكان أكثر معاناة وتزايدت الأعباء التى تضطلع بها. فالمرأة المصـرية

---

(١) ينصب حديث الكاتب على الأسرة الحضرية التى تقع فى الشريحة الوسطى من شرائح المجتمع.

هى الأم والمربية والزوجة والخادمة والسائقة والمدرسة فى ظل أوضاع التعليم المتأزمة والأكثر من ذلك صارت الأب أيضاً. إن الوجود الشبحى الراهن للأب لا يمكن أن يعوض الوجود الوظيفى لأب يمارس دورة فى عملية التنشئة يقدم بثاً قيمياً ومنهجاً للسلوك وقدوة وتجسيدا لمعانى الأمن والقوة لدى الأبناء. لاشك أن نمط العلاقة فى الأسرة المصرية صار يشكل أزمة حقيقية.

ج- تغيرات فى مفاهيم التنشئة:

مع التغيرات المتلاحقة التي يمر بها مجتمعنا المعاصر تحولت التنشئة باطراد من مضمون إلى منهج أى بمعنى أنه أصبح هدف التنشئة الآن تدريب الأبناء على كيفية التعامل والتكيف مع التغيرات السريعة أكثر من بث قيم معينة ثابتة وحفظها، فالتحدى الراهن يكمن فى إيجاد صيغة للتنشئة تجمع بين القيم الأساسية المحددة للهوية إلى جانب آليات التكيف والتفاعل مع التغيرات السريعة بما يحفظ تلك القيم ويضمن استمرار الهوية.

٢- العزلة النسبية للأسرة المصرية المعاصرة

تعانى الأسرة المصرية الآن بما يمكن وصفه بالعزلة النسبية وهناك كثير من الشواهد التى جعلتنى أصفها بذلك ومن أمثلة هذه الشواهد:

أ- اختفاء ظاهرة الزيارة:

تعتبر الزيارة ظاهرة صحية لأنها تجسد علاقات الود والتواصل بين الأفراد وبين الأسر بما تنطوى عليه من المشاركات الوجدانية والتفاعلات المتبادلة المباشرة. كانت الأسرة فى السنوات الماضية تزور وتزار، وكانت الزيارة أحد مجالات الترفيه الرئيسية بالنسبة للأسرة حيث كانت الأسرة تقضى العطلة الأسبوعية فى زيارة أحد الأقارب أو الأصدقاء.

وللزيارة وظائف اجتماعية متعددة فهى تعمل على توطيد العلاقات بين الأفراد بالإضافة إلى أنها تخفف من حدة التوتر والكبت ومجالاً للتنفيس من الضغوط وعبء المشكلات التى يعانى منها الأفراد. إن اجتماع مجموعة أفراد فى محيط أسرى بعيدا عن مجالات العمل للتسامر وتبادل الحديث ووجهات النظر فى شتى شئون الحياة من شأنه أن يخفف من معاناة الأفراد ويوجد لديهم قدر من الارتياح والألفة.

لقد تقلصت الزيارة من حياة الأسرة المصرية المعاصرة واكتفى الأفراد باستخدام الوسائل التقنية فقد حل الاتصال التليفونى بدلاً من الزيارة، لقد أصبح الجزء المخصص بالمنزل المصرى المعاصر لاستقبال الزائرين منطقة مغلقة نادرة الاستخدام فمن الأجدى الآن أن تعيد الأسرة المصرية النظر فى تأسيس

البيت العصرى. لقد حرمت الأجيال الصغيرة من متعة الزيارة ومالها من أثـار إيجابية على جميع أفراد الأسرة وهو ما تمتعنا به فى طفولتنا وشبابنا.

إن اختفاء الزيارة يعد حالة مرضية تعانى منها الأسرة المصرية المعاصرة لأن اختفائها يعنى ضعف فى العلاقات الاجتماعية مع عزلة للأسرة.

ب- انحسار علاقات الجيرة:

تشغل جماعات الجيرة حيزاً هاماً وأساسياً فى حياة الأسرة المصرية وهـذا يرجع إلى البعد الدينى والثقافى، فالدين الإسلامى يوصى بحسن معاملة الجـار ووضع لنا الأسلوب السليم لمعاملة الجار، كما أن ثقافتنا تزخر بالأمثال الشـعبية التى تعكس أهمية الجار ومكانته التى تقارب وقد تفوق الأقارب (النبى وصـى على سابع جار).

وترجع أهمية جماعات الجيرة إلى الوظائف الاجتماعية التى تؤديهـا فـى حياة الأسرة، ومن أمثلة هذه الوظائف:

* فض المنازعات:- حينما تنشأ الخلافات الأسرية بين الزوج والزوجة أو بين الوالدين والأبناء تلجأ كثير من الأسر إلى جماعات الجيرة لفضـه وعنـدما تشتد المشاجرات داخل الأسرة تتدخل جماعات الجيرة لتهـدأ الجـو الأسـرى وكثيـراً ما يكون لها دور فعال فى إعادة الأمور إلى نصابها.

* المساعدات المتبادلة:- تقوم بين الأسرة وجيرانها علاقات تأخـذ شـكل المساعدات المتبادلة ومن أمثلتها:

فى مناسبات الأعياد تساعد الجارة جارتها فى إعداد أنواع الطعام الخاصـة بمناسبة العيد (كحك العيد مثلا).

فى الأفراح أو المآتم، تساعد الأسرة جيرانها فى الاستعدادات والتجهيـزات لهذه المناسبات إلى حد المشاركة بالمكـان أى بالبيـت لاسـتقبال المهنئـين أو المعزين.

وأيضا المساعدة فى تربية الأطفال قد تستعين الجـارة الشـابة بجارتهـا الأكبـر سنا فى تربية أبنائها وفى إكسابها الخبرات.

* الضبط الاجتماعى:- تعد الجيرة من وسائل الضـبط المباشـرة التـى تعتمـد على المواجهة والتأثير الشخصى، فالأفراد يلتزمون بقواعـد السـلوك التـى يحددها المحيط البيئى الصغير الذى يعيشون فيه، وتتصـدى جماعـات الجيرة للأفراد الذين يخرجون عن السلوك السوى بالنقـد والهجـوم والعقـاب الاجتماعى.

* المشاركة الوجدانية:- لاشك أن جماعات الجيرة لهـا دور كبيـر فـى المشاركات الوجدانية سواء فى المناسبات السعيدة أو فى أوقات الأزمات.

* مصدر لاكتساب الخبرات:- تشكل جماعات الجيرة مصـدر لاكتسـاب الخبرات بالنسبة للأفراد فمثلا الزوجة الشابة الصغيرة تكتسـب خبـرات مـن جيرانها فيما يتعلق بتربية الأطفال أو ما يتعلق بالشئون المنزلية كطهى أو حياكة أو غيرها.

ولكن المشاهد اليوم حدوث انحساراً واضحاً لعلاقات الجيرة الـذى وصـل إلى حد أن الأسرة لا تعرف أسماء جيرانها الذين يسكنون فـى نفـس المبنـى، وعلى الأكثر حال إلقاء التحية فقط. لقـد فقـدت جماعـات الجيـرة وظائفهـا وأصبحـت الأسرة المصرية المعاصرة منعزلة مغلقة على نفسها.

ج- ضعف العلاقات العائلية:-

اهتم علم الاجتماع بدراسة موضوع العلاقات الاجتماعية اهتماما بالغا سواء بمعرفة مقومات العلاقات الاجتماعية أو القوالب التى تتشكل فيها ويزخر تـراث العلم بالنظريات التى قيلت فى شرح وتفسـير وتصـنيف موضـوع العلاقـات الاجتماعية، وهذا مرجعه إلى أن الأفراد فى المجتمـع لا يعيشـون منعـزلين متباعدين منفردين ولكنهم يرتبطون بعلاقات وروابط لا حصر لها تنشـأ مـن طبيعة اجتماعهم ومن تفاعل رغباتهم ومن احتكاك بعضهم بالبعض الآخر.

وتشكل العلاقات الاجتماعية بعداً هاماً ورئيسياً فى الأسـرة، لأن الأسـرة وحدة من شخصيات متفاعلة ومسرحاً للعلاقات المتباينة.

ومن الشواهد البارزة الآن ضعف العلاقات العائلية، فقد انحسـرت علاقـة الأسرة بالعائلة (الأعمام – الأخوال- أولاد العمومـة – أولاد الخؤلـة) حتـى وصلت إلى الأخوات، واقتصرت العلاقات اليوم على الوالدين والأبناء. حتى فى المناسبات التى تفرض المشاركة الوجدانية يكتفى الفرد بإرسال برقية أو مكالمة تليفونية.

إن تقطع وشائج الصلة بين الأفراد وأقاربهم هو اقتلاع لهم مـن أصـولهم ويزيد من إحساسهم بالوحدة، وجعل الأسر تبدو فى هذه الصورة الانعزالية.

د- سيادة الفردية مع استخدام أسلوب التعتيم فى التعامل مع الآخر:

من الشواهد البارزة على الأسرة المصرية المعاصرة هو سـيادة الطـابع الفردى وما أقصده هو الطابع الفردى للأسرة كوحدة فقد أصبحت الأسر متباعدة بعضها عن بعض حتى فى المناسبات التى تجتمـع فيهـا عـدد مـن الأسـر كرحـلات النوادى الاجتماعية، نجد أن كل أسرة تجلس منفـردة أى أصـبحت

كـل أسرة متقوقعة على نفسها لا تسعى فى الاندماج والتعارف على بعضـهم البعض.

وكذلك من الشواهد المقلقة التى ظهرت على الأسرة المصرية المعاصـرة هو حرصها على التعتيم على أخبارها فى علاقتها مع الآخرين أى بمعنى آخـر محاولة إخفاء أخبارها وخاصة (الأخبار السعيدة مثلا: حمل أحد البنات – شراء ممتلكات – نجاح الأبناء بتقديرات مرتفعة –"قراءة فاتحة" أحد أولادها) خشـية الحسد، من المؤسف أن الشعور بالخوف والقلق والحذر أصبح هـو الإحسـاس السائد الآن فى علاقات الأسر المصرية مع بعضها البعض.

٣- تزايد حقيقى لدور الأم مع انحسار لدور الأب:-

إن نموذج الأب المتسلط على مقدرات الأسرة والأم الخاضعة المستسـلمة انهار بدون رجعة. فمن الشواهد البارزة على الأسرة المصرية المعاصرة هـو تزايد حقيقى لدور الأم مع وجود شبحى لـلأب وهـذا مرجعـه إلـى الأزمـة الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى، والمتمثلة فى انخفاض الدخل أمـام التزايد المستمر فى الحاجات الأساسية للأسرة وخاصة أن المجتمع فـى الفتـرة الأخيرة تعرض لتوجيهات استهلاكية فرضت على الأفراد حاجات جديدة عجزت دخولهم عن مواجهتها. كل هذه المشكلات الاقتصادية شـكلت قـوى ضـاغطة دفعت بالرجال إلى طريقين: إما الهجرة إلى الخارج سعيا لتحقيـق مزيـد مـن الدخل فقد بلغت أعداد العاملين بالخارج فى عام ١٩٩٢م بنحو ٢ مليون، و٩٧١ ألف عامل[(١)]. أو القيام بأعمال إضافية لمواجهة التزايد المستمر فـى الحاجـات الأساسية للأسرة.

ومما لا شك فيه أن غياب الأب سواء كان مهاجراً أو غائباً لفترات يوميـة طويلة يحدث فراغاً اجتماعياً فى مجال أسرته وخللاً فى نسق العلاقات الأسرية، حيث ترتب على غياب الأب تغيرا كبيرا فى أدوار المرأة فجمعت بين دور رب الأسرة والأم معاً وتعتاد على ممارسة السلطة واتخاذ القرار الأسـرى، وتفتـر العلاقة العاطفية بينهما طوال فترة الغياب. ويمتد تأثير غياب الأب على الأبنـاء الذى يظهر فى صورة انحرافات أو تخلف دراسى أو سلوكيات غير سويه نظراً لفقدانهم أحد الأركان الأساسية فى البنية الأسرية.

إن نمط العلاقة فى الأسرة صار يشكل أزمة حقيقية بعد أن خرج الأب من خريطة الأسرة وتحولت الأسرة إلى الحالة الأمومية.

والآن أتساءل هل النمط السلطوى للأب الذى أتاح عصراً من الاسـتقرار

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربيـة، الجـزء الأول ، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

على أساس نسق واضح للأدوار أفضل أم وضع الأسرة الآن وما تعايشه من حالة أمومية؟ الإجابة: من وجهة نظرى أننى أرفض النمطين وأدعو إلى أنه يجب أن يحل نمط ديموقراطي تشاركى بديل.

٤- العنف فى الأسرة

اتسم العقدان الأخيران بنمو ظاهرة العنف كسلوك يميز طابع العلاقات وأنماط التفاعل القائمة داخل الأسرة وما أقصده هنا: هو إساءة استخدام أحد أفراد الأسرة القوة ضد الآخرين[١].

لقد كان الاعتقاد السائد عند معظم الأفراد أن الأسرة هى واحة الحنان والأمن والطمأنينة، والعنف هو ما يمارسه الغرباء خارج نطاق الأسرة وفى المجتمع المصرى، حتى وقت قريب كان العنف بين أفراد الأسرة يعتبر من الأمور الخاصة لما تتمتع به الأسرة من خصوصية. إلا أن الشواهد اليوم تؤكد زيادة كم العنف الأسرى إلى الحد الذى لا يمكن إخفائه أو تجاهله كما تعددت أنماطه: العنف ضد الأطفال، والعنف المتبادل بين الزوجين، والعنف بين الأخوة، وعنف الأبناء ضد الوالدين.

لا شك أن العنف هو نتاج ظروف اجتماعية ومن المؤسف أن المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة توافرت فيه كل العوامل التى تساعد على ظهور العنف، إن ارتفاع معدلات البطالة بين الرجال والنساء وعند فئة الشباب عاملاً أساسيا لظهور العنف لأن الفقر والفراغ يولدان إحباط لدى الفرد الذى ينعكس بدورة فى سلوك عنيف فى تعامله مع الآخرين إن شعور الفرد بعدم المساواة فى الدخول وفى فرص العمل يولد لديه العنف.

كما أن حالة العزلة التى تعيشها الأسرة الآن – والتى سبق أن أشرت إليها- تساعد على ظهور العنف. إن انخراط أفراد الأسرة فى شبكة من العلاقات مع الأقارب والأصدقاء يقاوم كسر أفراد الأسرة للمعايير التى قد تؤدى إلى العنف فالتواجد مع الآخرين والتحدث معهم يهدئ ثورات غضب الفرد فلا يتمادى فى غضبه إلى حد العنف تجاه الآخرين.

٥- النزعة الإتكالية للأبناء

من الشواهد إلى تؤرقنى فى الأسرة المصرية المعاصرة هو زيادة اعتماد الأبناء على الوالدين وخاصة فى النواحى المادية إلى الحد الذى يصل فيه الأمر إلى أن يوصف بأنه مرضى. إن الأبناء يعيشون الآن حالة من الإتكالية التامة على الوالدين، فالشاب يطالب الوالدين بالإنفاق عليه فى مراحل

---

(١) عدلى السمرى، العنف فى الأسرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٤٤.

التعليم المختلفة، تدبير احتياجات زواجه كتوفير مسكن مستقل، شـراء سـيارة، وأيضا مساعدة مادية بعد الزواج، وللأسف نجد أن الأسرة تدعم هـذه النزعـة الإتكالية عند الأبناء عن طريق اتباعها أساليب تنشئة خاطئـة لا تنمـى فـيهم الاعتماد المبكر على الذات وإنما تدعم فيهم روح الارتكان الكامل على الوالدين.

ومن شأن ذلك يشعر الوالدين دائما بوطأة الأحوال المعيشية نظراً لأعبـاء الأبناء المستمرة والتى تتزايد مع كبر الأبناء. وهذا يدفع برب الأسرة إما إلـى الهجرة ويعيش مهاجراً بعيداً عن أسرته لإرسال الأموال لسد متطلبات الأبنـاء التى لا تنتهى، أو أن يسلك طرق غير سويه لتحقيق مزيد مـن الـدخل تعـود بالآثار السلبية على الأسرة.

ثانيا: العلاقات بين الأسرة وغيرها من الأنساق الاجتماعية

سوف أكتفى بالإشارة إلى أبرز صور هذه العلاقات.

١ - الأسرة والنسق الاقتصادى:-

شهد النظام الاقتصادى فى المجتمع المصرى تحولات هامـة ففـى فتـرة السبعينات حدثت تحولات اقتصادية أدت إلى تغيير مقومات الاقتصاد المصـرى وأخذ النظام الاقتصادى منهج سياسة الانفتاح الاقتصادى التـى اتجهـت إلـى الاستهلاك الترفى أكثر من اتجاهها إلى الإنتاج.

ومع مطلع الثمانينات شهد النسق الاقتصادى مجموعة من التحولات منها: حرص الدولة على توفير المناخ المواتى لنمو الاستثمار الخاص، الأخذ بآليـات السوق، نقل ملكية القطاع العام إلـى القطـاع الخـاص، سياسـات الانفتـاح الاقتصادى، ولقد أوجدت هذه التحولات نزعة استهلاكية نحو اسـتهلاك السـلع التى ينتجها القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية التى لها فروع فـى المجتمـع المصرى.

لقد دعم الاقتصاد النزعة الاستهلاكية فيما أوجده من آليات تبـث وتشـجع على الاستهلاك مثل المطاعم وما تقدمه من أطعمة شهية وتسـهيلات (خدمـة التوصيل إلى المنازل، أخذ الطعام المعد) وكذلك الأسواق التجارية الضخمة التى تزخر بكل مستلزمات الأفراد ومختلف الأذواق وكذلك الأماكن الترفيهية الجذابة التى تستخدم التكنولوجيا الحديثة فى الألعاب الخاصة بالصغار والكبار.

لقد انعكست حالة النسق الاقتصـادى علـى الأسـرة وظهـرت النزعـة الاستهلاكية فى سلوك جميع أفرادها. فمن الشواهد البارزة الآن علـى الأسـرة المصرية المعاصرة أن الأطفال والشباب يقبلون علـى تنـاول الأطعمـة مـن المطاعم وخاصة ذو الشهرة (بيتزاهت – كنتاكى – هارديز - تكا) ويفضـلونه

عن الطعام المعد فى المنزل رغم أنه يكون أقل فى قيمته الغذائية وقـد يكـون ضار بالصحة- وامتد هذا إلى الأمهات فأصـبحن يستسـهلن الاعتمـاد علـى الوجبات الجاهزة وخاصة ما توفره هذه الأماكن من وسـائل جـذب (كخدمـة التوصيل إلى المنازل أو خدمة الـ تيك أواى). ولهذا أصبح معظم الجيل الجديد من الفتيات لا يتقن عملية الطهى.

٢- الأسرة والنسق التعليمى:

إن السباق الموجودة بين الدول اليوم هو سـباق التعلـيم، فـاليوم أصـبح التنافـس بين القوى فى العالم يركز أساساً على القدرات والإمكانـات العلميـة والتكنولوجية نتيجة للثورة الهائلة فى التكنولوجيا والمعلومات والتقدم العلمى.

والنظام التعليمى والمؤسسة التعليمية – فى ظل التحـولات العالميـة- لا يمكن أن تقف جامدة بل هى من أحوج الأنظمة للتغيير والتحديث حتى تـتمكن مـن مواجهة التحديات العالمية.

مازال النسق التعليمى فى المجتمع المصرى – رغم الجهـود المبذولـة – يعانى من كثير من المشكلات، فمازال المفهوم السائد للعمليـة التعليميـة أنهـا ارتفاع لسلم مكون من ١٢ سنة مدرسية ثم ٤ سنوات جامعية ثم الحصول علـى شهادة انتهاء الدراسة.

إن المناهج الدراسية يجب أن تكون مناهج عصرية مسـتجيبة لمتطلبـات سوق العمل ومستحدثات العلم الحديث مناهج تركز على مفاتيح المعرفة وطرق البحث. كما أن أسلوب التعليم يعتمد على الحفـظ ولا يشـجع علـى الابتكـار والتنـوع وإظهار الموهبة، وأيضا لا يشجع على المشـاركة ذلـك أن وقـوف المعلم وحده ليتكلم باعتباره المصدر للمعرفة ويمسك الطلاب كتابا مقررا متماثلا يرسخ قيم السلبية فى بنية الشخصية.

لقد انعكست حالة النسق التعليمى – باعتباره نسق فرعى فـى المنظومـة الاجتماعية على الأسرة، وأفرز"ظاهرة الدروس الخصوصية"، فهـذه الظـاهرة أصبحت من أبرز هموم الأسرة المصرية المعاصرة.

فبدأت تظهر الكتائب الأسرية التى توظف كل إمكاناتها فى تعدى حـواجز القبول بالإعدادى وشهادة الإعدادية وشهادة الثانوية العامة فى محاولة لتخطـى الواقع التعجيزى للحصول على الدرجات التى قد تصل إلى كثير مـن الأحيـان ١٠٠%. للحصول على الفرصة والمكان مستخدمة فـى ذلـك كـل الوسـائل المشروعة من وجهة نظرها ومنها الدروس الخصوصية لأن كل أسرة تريد أولا حل مشكلاتها الخاصة قبل حل مشكلة المجتمع بأسـره، ولا نسـتطيع أن نلـوم الأسرة وحدها على ذلك فحب البقاء والرقى غريزة فى كل البشر.

٣- الأسرة والنسق القيمى:

تعرض نسق القيم السائد فى المجتمع المصرى إلى مجموعة تغيرات نـتج عنها تهميش القيم التقليدية وإحلال قيم سلبية جديدة أثرت على نسق القيم بصـفة عامة وأدت إلى وجود ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة أخلاقيـة ومـن مظـاهر التحول فى القيم الاجتماعية:

- سيادة القيم المادية وقد أدى انتشار هذه القيم إلى انخفاض قيمة العمـل المنتج المفيد لعملية التنمية واستبدالها بقيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هـذا العمـل أو قيمتـه. انتشرت قيمة الكسب السريع الذى أدى إلى انخفـاض جـودة العمـل فظهرت الحوادث والانحرافات.
- السلبية واللامبالاة، لقد ظهرت السلبية واللامبالاة فى سلوك معظم أفراد المجتمع سواء فى العمل أو المشاركة السياسية.

لقد انعكس حال النسق القيمى وما يمر به من اهتزاز على الأسـرة فمـن الشواهد البارزة على الأسرة المصرية سيادة القيم المادية حيث أخذت تتـوارى القيم الأصيلة كالمودة وصلة الرحم بين أفراد الأسرة ويتحول كل عضو إلى شئ مادى بالنسبة للآخر كما طغت القيم المادية على المشـاعر الوجدانيـة وعلـى معايير الاختيار للزواج، فالفتاة تفضل الارتباط بمن يحقق لها مطالبها الماديـة بصرف النظر عن مشاعر الحب والتوافق بينهما.

لقد ظهر سلوك اللامبالاة عند الأبناء فى المذاكرة أو فى مشـاركتهم فـى مشكلات الأسرة وفى متطلباتهم المتزايدة دون تقدير لجهد الوالدين لتحقيق هـذه المتطلبات.

لقد حاولت أن أقدم رصداً متواضعاً لشواهد طرأت على الأسرة المصـرية المعاصرة، وأقر بعد هذا العرض أن الأسرة تمر بأزمـة حقيقيـة ولا شـك أن انجلاء هذه الأزمة مرتبط بحل مشكلاتنا المجتمعيـة فكلمـا اسـتطعنا تحـديث المجتمع المصرى وتنميته كلما كانت الفرص أفضل لتحسين وضع الأسرة.

الفصل الثالث

العولمة والأسرة: تحليل سوسيولوجى

د. عبدالعزيز على الخزاعله

تعتبر العولمة ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي؛ وذلك على اعتبار أن كل مكوناتها لا تراعي الحدود الجغرافية، وشموليتها تصيب مختلف المجالات المعيشية للإنسان، وقد طالت تأثيرات ظاهرة العولمة العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والأسرية، وأصبح الآن الحديث عالياً عن عولمة الفقر وعولمة الأسرة، وتأثرت بهذه الظاهرة معظم مجتمعات العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم العولمة قد شاع استخدامه بشكل كبير جداً في السنوات العشر الأخيرة؛ وسبب ذلك ليس نشأة الظاهرة، بل نموها وبمعدل متسارع، وينبغي التأكيد على أن العامل الأساسي المسؤول عن نشأة الظاهرة واستمرارها وتسارعها هو التطور والتقدم التكنولوجي الهائل من قبل الدول الصناعية المتقدمة في مجالات الاتصال والاقتصاد.

وتتضمن العولمة اتجاهاً نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات الرأسمالية الضخمة للدول الفقيرة، وما يبدو من ظاهرة العولمة الآن أنها تحاول العودة لتبني أفكار الرأسمالية[١]. ومن مظاهر ذلك: زيادة البطالة، انخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وحصر دورها في حراسة النظام والمحافظة على السلم الاجتماعي.

وفي بعض الأقطار أطاحت سياسات"المعالجة بالصدمة"، وبرامج الخصخصة بصناعات بأكملها، وأدت إلى تصفيتها بشكل سريع، وتم الاستغناء عن ملايين العمال في العالم، ونتيجة لذلك تدهورت مستويات الأجور وتفاقمت البطالة،"والازدهار" الذي تمتعت به صادرات بعض الدول يعود إلى انخفاض عملاتها الوطنية وبالتالي انخفاض الأجور فيها[٢].

وفي ظل العولمة تسود أخلاقية السوق والقيم المادية على كل ما عداها من الشؤون الإنسانية والقيمية، فالتكنولوجيا تخضع الإنسان لقوى السوق العمياء وتوظفه في خدمتها، وتتمركز الثروة في أيدٍ قليلة فتتعمق الفجوات بين الأغنياء والفقراء، داخل كل بلد من البلدان الفقيرة والغنية، وتعاني البلدان الفقيرة –ومنها البلدان العربية- التهديد بطمس الهويات الثقافية والقومية، والتدهور في أحوال البيئة وتعميم ثقافة الاستهلاك.

إن قوى السوق تحل محل الحكومات فتتغير موازين القوة فيما بينها لصالح السوق، فقد أشارت بعض الدراسات الميدانية في المجتمع الأمريكـي، إلـى أن هناك تزايداً في النزوع نحو الاستهلاك وشراء البضائع والسلع المرتفعة الأثمان كالمنازل والسيارات والألبسة الفخمة مما يستدعي الاسـتدانة وتزايـد سـاعات العمل على حساب العلاقات الحميمة داخل العائلة وبين الأصدقاء. وممـا بينتـه هذه الدراسات أن الذين يكثرون من الاستهلاك ويهتمون بشراء البضائع الفخمة ويغرقون في استعمال الإنترنت هم أقل سعادة من الذين هم أقل نزوعاً في هـذا الاتجاه[٣].

مشكلة الدراسة:

مما لاشك فيه أن تأثيرات ظاهرة العولمة طالت مختلف جوانـب الحيـاة الثقافية والسياسية والاقتصادية، وشملت كذلك الأسرة التي هي الوعـاء الـذي يجسد الحياة الثقافية والاقتصادية لأي مجتمع. وتجدر الإشارة إلـى أن الأسـرة والوحدات القرابية الأخرى (القبيلة، العشيرة، العائلـة...) كانت على علاقـة مباشرة بالدولة وقام كل منهما بأدوار متبادلة عبر مراحل تاريخية مختلفة، فـإذا قويت الدولة وترسخت نظمها وقوانينها ضعفت البنى القرابية وقلـت أهميتهـا النسبية، وتخلت عن بعض وظائفها لصالح الدولة، والعكس صحيح إذا ضـعفت الدولة قويت البنى القرابية وقامت بأدوار ووظائف عديـدة: سياسـية وتربويـة واقتصادية وعسكرية. وفي حالات توازنهما وجدنا تقاسما ومشاركة في الأدوار واعتماداً متبادلاً ونلحظ تداخلاً واضحاً بين نظم الدولة الحديثة والنظم التقليديـة ممثلة بالنظم القرابية. ويمتد هذا التداخل ليشمل العديد مـن وظـائف التنشـئة الاجتماعية والسياسية في مجالات السياسة والاقتصاد والتعليم والقضاء والعمل. ومع تنامي ظاهرة العولمة بدأت الأسرة تفقد العديد من وظائفها، ولكن هذه المرة ليس لصالح الدولة ومؤسساتها، بل"لصالح مؤسسات وهيئات دولية تقوم بأنشطة اقتصادية وإعلامية ذات تأثير مباشر على الأسرة، حيـث لا تسـتطيع الدولـة بمؤسساتها وأجهزتها مراقبتها أو التحكم بها.

وتطرح ظاهرة العولمة مشكلة مهمة تخص الأسرة بشكل عـام والأسـرة العربية على وجه الخصوص، فالدولة العربية ضعيفة غير قادرة علـى الوفـاء بالحاجات الأساسية لمواطنيها، كالصحة والتعليم. والأسرة تواجه متغيراً جديـداً هو العولمة، ربما تجعل -هذه الظاهرة- الأسرة غير قادرة على القيام بأدوارها الأساسية في التنشئة الاجتماعية بفعل التطور الهائل لوسائل الاتصال والإعـلام وعليه فإن هذه الدراسة تسعى لاستشراف التغيرات التي طرأت، ويمكن أن تؤثر على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها، وأدوار كل من الرجل والمـرأة داخـل الأسرة.

مداخل عولمة الأسرة:

حظي موضوع الأسرة باهتمام واسع من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية، وعقدت لذلك العديد من المؤتمرات والندوات العالميـة ذات العلاقـة المباشـرة بموضوع الأسرة، كما نشطت المنظمات غير الحكومية في العديد مـن البلـدان العربية وبتمويل من هيئات دولية لبحث قضـايا المـرأة والطفـل والعلاقـات الاجتماعية بين الزوجين، وسأتناول تالياً كل من المنظمات والهيئـات الدوليـة، والمنظمات غير الحكومية وجهودها في تغيير أدوار المرأة.

المنظمات والهيئات الدولية وأدوار المرأة:

أصبحت الأسرة محـور أساسـي مـن محـاور التجمعـات والفعاليـات الاجتماعيـة في العالم، حيث تسعى هذه الفعاليات إلى إحـداث تغييـرات فـي بنـاء ووظائف الأسرة وأنماط العلاقات بين أعضائها. وهذه المؤتمرات:[٤]

١.مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم ١٩٧٥.

٢.مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت شعار: القضاء على كافـة أشـكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٦.

٣.مؤتمر الأمم المتحدة تحت شعار: المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمـرأة: المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاجن، ١٩٨٠.

٤.المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقـد الأمـم المتحـدة للمـرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٩٨٥.

٥.المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكيـ ـن، ١٩٩٥.

وقد دعت معظم هذه المؤتمرات إلى التنفير من الزواج المبكر والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسـل، والسـماح بالإجهاض المأمون، والتركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين بسن مبكـرة، وتوظيف الإعلام لتحقيق هذه الأهداف[٥]. وقد تم تمويل العديد من البرامج التي تعمل على إنجاز هذه الأهداف من قِبل الهيئات الدولية المعولمة.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة فهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة خاصة بالسكان، إلا أنها ناقشت قضايا متعلقة بالمرأة وبالعقـد الأممـي الخاص بالمرأة، وهذه المؤتمرات:

١. المؤتمر العالمي للسكان، رومانيا، ١٩٧٤.

٢. المؤتمر الدولي للسكان، المكسيك،١٩٨٤.

٣.المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

وقد جاء في قرارات هذه المؤتمرات، الدعوة إلى رفع سن الزواج وتشجيع التأخر في سن الزواج، والإقرار بالأشكال المختلفة والمتعددة للأسرة[٦]. تحت دعاوي المساواة بين الرجل والمرأة، وتنوع أشكال الأسرة والسلوك الجنسي المسؤول والسماح بالإجهاض المأمون.

المنظمات غير الحكومية وأدوار المرأة:[٧]

يلاحظ أن هناك ازدياداً في الدعم الدولي المقدم للفئات والأسر الفقيرة من خلال منظمات أجنبية غير حكومية حيث تعمل هذه من خلال جمعيات محلية لتنفيذ مشاريع أسرية صغيرة، وقد حظي موضوع الجندر (النوع الاجتماعي) باهتمام العديد من المنظمات غير الحكومية حيث سعت هذه المنظمات إلى تبني قضية المرأة، من أجل تغيير أدوارها والمفاهيم الثقافية نحوها. وتم تناول عدد من الموضوعات كعلاقات المرأة بالرجل، والأسباب التي أدت إلى تعيين الأدوار الثانوية والهامشية للمرأة في المجتمع مقارنة بالرجل، وبالتالي فإن هدف هذه المنظمات هو تحقيق الرفاه الاجتماعي للمرأة ولأسرتها، ومكافحة الفقر، وإدماج المرأة في التنمية واعتبارها عنصراً أساسياً وفاعلاً في التنمية وبالتالي القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، إضافة إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة وخارجها، وبهذا تظهر أهداف المنظمات غير الحكومية لتنمية وتأهيل المرأة بمستويات:

١. إشراك أكبر عدد من المتطوعين –لاسيما المرأة- وذلك على قدم المساواة مع الرجل.

٢. إعادة إنتاج دور المرأة وفق دورها الإنتاجي في النمط السابق.

٣. إدماج المرأة بالنمط الإنتاجي الحديث وتغيير الأدوار الجندرية إلى جانب الاهتمام ببرامج التوعية الأسرية.

٤. تمويل مشاريع صغيرة تحقق التوظيف الذاتي لقوة عمل الأسرة.

وبسبب توجهات العولمة وتأثيرات سياسات الخصخصة وبرامج (التصحيح الاقتصادي) دخلت المنظمات غير الحكومية (الأجنبية) كوسيط"لتنمية" جديدة وأدوات بديلة أو شريكة للدولة وبموازنات ممولة من الحكومات الأجنبية ومؤسسات النقد والوكالات الدولية لتمويل البرامج والمشاريع الأسرية بقروض وهبات عينية، وبالتالي غدت هذه المنظمات الرائد في تشكيل أنواع جديدة من المجتمع المتحول، حيث تعمل على إعطاء المرأة أدواراً جديدة لم تكن مألوفة من قبل.

إن القروض التمويلية والمساعدات المقدمة على شكل مساعدات لبعض

الأسر في المجتمعات الفقيرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات والحكومات المانحة للدعم، هي في حدود الإبقاء على الحـد الأدنـى لمسـتوى العيش أكثر مما هي تنمية اقتصادية اجتماعية وأن هـذه المسـاعدات تـرتبط باستمرار الهيمنة بهدف زيادة نسبة الفقر ضمن سياق التغير الثقافي لصالح القيم العالمية. وأن المؤسسات الدولية المانحة تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية كوسائل جديدة يتناسب تمويلها وإدارتها الصغيرة مع مجتمعات صغيرة، وبنفس الوقت تتعامل مع الدولة في إطار استبعاد وظيفتها الوطنية والإبقاء على حالـة الفقر والبطالة، بل وتعميمها لغالبية السكان من خلال برامج الإصلاح الهيكلـي ومعالجة النتائج السلبية لهذه البرامج عبر مشاريع وبرامج صغيرة تلبي الإبقـاء على مستوى الحد الأدنى للعيش.

كما اتجهت هذه المنظمات إلى تغيير أدوار المرأة الإنجابية، مـن خـلال إشراكها بالتنظيمات المحلية التي تعمل على توعيتها أسـرياً، لتنظـيم أسـرتها والمباعدة بين الولادات وتحديد النسل، وذلك تماشياً مع الاسـتراتيجية العالميـة للسكان التي سبق الإشارة إليها.

العولمة والتغير الأسري:

يمكن القول بداية أنه كلما كان التغير الاجتماعي عنيفاً وسريعاً كلما كـان الميل نحو التفكك العائلي والمشاكل الاجتماعية أشد قسوة. فقـد أدت ظـروف العولمة إلى تغيرات واضحة على الأسرة.

عاشت الأسرة عبر التاريخ تحت ظـروف اجتماعيـة مسـتقرة نسـبياً، فبالرغـم من صعوبة عيشها بسبب النقص في الحاجات المعيشية الأساسية، إلا أن ظروفها كانت تتغير حول قاعدة ثابتة تقريباً، أو ربما إذا تغيرت القاعدة فإن هذا التغير يكون ضئيلاً وتدريجياً إلى حد بعيد، فطبيعة العلاقـة بـين الأسـرة وبيئاتها المختلفة بقيت شبه ثابتة، حيث تقوم الأسرة بأدوارها المعتـادة بطريقـة مستقرة، فالأسرة تقوم بوظيفة إنجاب الأطفال وتقوم علـى تنشـئتهم بـالطرق التقليدية واستمرت العلاقة بين الأجيال حيث يعتمد كل جيل على الجيـل الـذي قبلـه بدرجة كبيرة. لكن التغيرات التي بدأنا نشهدها بدأت تؤثر بشكل واضـح على العلاقات الطبيعية بين الأجيال، فالآباء يصبحون من نمط قديم، في حين أن الأبناء الذين بدأوا يكتسبون أفكاراً تحت ثورة الإنفوميديا بدأت تتغير اتجاهـاتهم نتيجة لضعف دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي قد يـؤدي إلى زيادة المشكلات الاجتماعية.

ونتيجة لتأثيرات ظاهرة العولمة، فقد بدأت تنهار الأساليب الطبيعيـة فـي تكوين الأسرة، فالشباب قد لا يصغون إلى توجيهات آبائهم، مما يترتـب عليـه تكوين أسر بدون مقومات الاستقرار والاستمرار، بسبب تزايد نسـبة الزيجـات

غير المتكافئة والمختلطة بين أفراد ثقافات ولغات وأعـراق وأعمـار مختلفـة، وعندما تتكون هذه الأسرة فإن عزائمها تحبط، بسبب الظروف الاجتماعية غير المستقرة وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الواقعية، وعدم قـدرتها علـى إنجاز الأعباء العائلية العادية، فتكثر نتيجة لذلك عدد العائلات التي تمتنع طوعاً عن إنجاب الأطفال، وتهمل عائلات أخرى تنشئة أبنائها تنشئة أسـرية فتكثـر نتيجة لذلك قضايا انحراف الأحداث. وجدير ذكره أن الزيجات التي تـتم تحـت ظروف غير محببة والتي تواجه بيئة اجتماعية غير مستقرة تميل إلـى الفشـل وتزيد تبعاً لذلك معظم أشكال التفكك العائلي كالطلاق والهجر والنزاع العـائلي، ويعود ذلك إلى الضعف الوظيفي في اختيار شريك الحياة من جهة، وإلى التأثير المتفاوت للبيئة المتغيرة للشريكين، خصوصاً وأن أهداف كل زوج –إذا كانا من بيئتين مختلفتين- تكون متباينة.

العولمة وتغير وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث تعمل علـى إحيـاء الثقافة الوطنية ورفدها بعوامل سيادتها، كما تعمل على إعـادة إنتـاج الثقافـة الوطنية في شتى الظروف قساوة، وذلك لأن الأسرة هي أهم المؤسسـات التـي تنتج الوجدان الثقافي الوطني، من خلال غرسها مجموعة من القـيم والمعـايير التي توزعها –بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية- على سائر أفرادهـا وتلقـنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها، والمقدسات التي يتعـين التـزام الإيمان بها، كما يتلقن الطفل في الأسرة لغته ومبادئ عقيدته والقوالب الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه، كذلك يتلقن بعضاً من المبادئ المؤسسة للشـعور بالأنـا الجمعي: أي هوية الجماعة التي ينتمي إليها، وقد تهتـز في مراحل الشباب ثقة الفرد الاجتماعي في سلطة الأب وشرعيتها، أو قد يتعرض اعتقاده الديني إلـى أزمة شك، أو قد يختلط عليه شعور الحنق على النظام السياسـي والاجتمـاعي بالحنق على وطن مجحف (فتستبين له الهجرة إلى الخارج حلاً سحرياً)...، غير أن هذه السلطة جميعها تظل تتمتع بالاستقرار والرسوخ في وجدانه طيلة فترات التربية التي يتلقاها داخل الأسرة، بل حتى حينما يجنح إلى التمرد عليهـا فـي طور الشباب، لا يقطع معها قطيعة كاملة، إذ تظل آثارها في سلوكه فاعلة على هذا النحو أو ذاك، وبهذا القدر أو ذاك(٨).

وقد صاحب ظاهرة العولمة مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى فقـدان الأسرة المتزايد لعدد من وظائفها ومن ذلك:

أ. اعتبارها كمرجعية قيمية وأخلاقية للشباب.

إن ثورة الاتصالات وما تضمنته من الارتفـاع الهائـل مـن المتـأثرين بوسائـل الاتصال الحديثة، مثل: المحطات التلفزيونيـة الفضـائية، مسـتخدمو

شبكة الإنترنت، مستخدمو الهواتف الخاوية، أصبحت المصدر الرئيسى لإنتاج القيم الاجتماعية الجديدة وتوزيعها. يقول عبدالإله بلقزيز"ومع أنه من الواجب التنبيه إلى أهمية الاضمحلال التدريجي للسلطة الأبوية في الأسرة وإلى النتائج التي يمكن أن تنجم عن ذلك على صعيد حريات الأفراد وانطلاق طاقاتهم، وعلى صعيد شعورهم بحقوقهم إلا أن ذلك الاضمحلال لم يترافق – بالأسف- مع صعود نظام القيم الاجتماعي، بل مع انهياره، الأمر الذي عرض السلطة الأبوية المتقهقرة والثقافة التقليدية السائدة في امتدادها بحالة من الاستباحة والتسيب القيمية تجعل الفرد أعزل من أية دفاعات بل مصاباً بمرض فقدان المناعة القيمية المكتسبة".(٩).

ب. التغير في الوظيفة الاقتصادية للأسرة

من بين الوظائف الكثيرة التي فقدتها الأسرة بشكل عام والأسرة العربية بشكل خاص الوظيفة الاقتصادية الإنتاجية، حيث كانت الأسرة عبارة عن وحدة اقتصادية إنتاجية يعمل أعضاؤها على إنتاج حاجاتهم الزراعية والحرفية، ومع نشوء الدولة اتجهت معظم القوى العاملة للعمل في أجهزة الدولة، فوصفت الدولة في العالم الثالث بأنها متضخمة، حيث وصلت نسبة القوى العاملة في أجهزة الدولة في بعض البلدان النامية في فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين إلى نحو ٧٠% من حجم القوى العاملة، ونتج عن ذلك الابتعاد عن الأعمال الإنتاجية التي كانت غالباً ما تتم داخل الأسرة.

ومع تزايد ظاهرة العولمة وانتشار الشركات الاستثمارية في المدن الصناعية التي انشئت في بلدان العالم الثالث لاحظنا تراجعاً سريعاً في نسبة القوى العاملة في أجهزة الدولة والاتجاه نحو العمل في الشركات الاستثمارية الغربية الموجودة في المدن الصناعية في بلدان العالم الثالث والتي تتطلب حجماً كبيراً من الأيدي العاملة، فلاحظنا آلاف العاملات الأردنيات يعملن مع آلاف العاملات الصينيات والباكستانيات والسيرلانكيات وغيرهن ممن يعملن مع الشركات الاستثمارية الغربية في بعض المدن الصناعية بالأردن.

وعليه يمكن القول أن المظاهر المصاحبة للعولمة لاسيما وسائل الاتصال المتطورة، وازدياد نسبة الفقراء، واضطرار هؤلاء الفقراء لا سيما النساء للعمل بأجور هابطة وبحدود ١٠٠ دولار للعاملة شهرياً، قد بدأت تؤثر بشكل مباشر على الأسرة لاسيما في مجالات الزواج والطلاق والإنجاب، وأدى ذلك إلى التغيرات الأسرية التالية:

١- فى مجال الزواج: من حيث أنماط العلاقات بين الجنسين (الشاب والفتاة)، قدرة الفتاة على الاتصال بالشاب بسرية ودون رقابة، زيادة نسبة الزواج الخارجي، وبداية ظهور حالات من الزواج عبر الإنترنت وهذا يعني

ضعف دور الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي.

٢- في مجال الأسرة: تغير بناء الأسرة من النمط الكبير إلى النمط الصغير، وتغيرت تبعاً لذلك وظائف الأسرة من الوظيفة الإنتاجية إلى الوظيفة الاستهلاكية، لاسيما وأن معظم برامج التلفزيون والفضائيات توجه إعلاناتها نحو قضايا استهلاكية خاصة بالأسرة. علماً بأن الشركات الكبرى هي التي تملك وسائل الإعلان والسلع المعلن عنها وتنتشر بشكل كبير في المناطق الحرة التي تضاعف عددها عشرات المرات في السنوات العشر الأخيرة.

٣- في مجال العلاقات الأسرية: تأثرت العلاقات الأسرية سواء بين الزوجين أو بين الأبناء، كذلك ازداد تأثير التلفزيون لاسيما برامج الفضائيات في عملية التنشئة الاجتماعية، فقلت الزيارات بين الأقارب وانخفض التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى أدنى حد، حتى العلاقات مع الآخرين انخفضت إلى أدنى حد بسبب الجلوس لساعات طويلة أمام الإنترنت والتسوق أحياناً من خلاله.

٤- القيم الاستهلاكية: أدت العولمة إلى تغير القيم الاستهلاكية، فازداد الإقبال على شراء السلع الاستهلاكية المرتبطة بالعولمة. ومن المظاهر الاستهلاكية الخاصة بالأسرة ازدياد نسبة مستخدمي الهواتف الخلوية (المحمولة) ازدياد نسبة الأسر التي لديها أطباق لاقطة (ساتلايت). أصبح جهاز الكمبيوتر من الضرورات الأساسية لدى كل أسرة.

وفي نهاية هذه الورقة يمكن إبداء الملاحظات الختامية التالية:

١. تتميز معظم بلدان العالم الثالث –وهي الأكثر تأثراً بالعولمة- بتعدد أنماط الإنتاج فيها (رأسمالية، ما قبل رأسمالية)، وبالتالي فإن العولمة ستؤدي إلى تصفية أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي، الأمر الذى سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بدرجة كبيرة جداً.

٢. وفي ظل التزايد المستمر والسريع لعدد السكان فسيؤدي ذلك إلى قيام هذه المجتمعات بالعمل والإنتاج والاستهلاك ضمن الشروط السابقة للرأسمالية.

٣. أدت (ستؤدي) شروط العولمة إلى ارتفاع نسبة العمل المأجور، أي جعل دخول الأعداد الغفيرة من القوى العاملة تعتمد على السوق مع التراجع الواضح في دور التنظيمات العائلية –وغيرها من التنظيمات- التي كانت تضمن للفرد حقوقه بمعزل عن اعتبارات السوق.

٤. أدت (ستؤدي) العولمة حتماً في كافة البلدان إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل

كبير جداً، الأمر الذي ينعكس سلباً على بناء ووظائف الأسرة، وعلى العلاقـات الحميمة بين أعضائها.

٥. أدت (ستؤدي) العولمة إلى تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المركز إلى الأطراف، وتلك التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً مـن الكثافـة العالية لرأس المال، وبالتالي ستؤدي إلى تغيرات واضحة في الأسرة.

٦. تعطيل (سيتعطل) الدور التقليدي للأسرة في إنتاج الغذاء حيث تصبح الدول التابعة تعتمد بدرجة أساسية على الغذاء المستورد وذلك بسبب تحرير التجـارة العالمية في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

المصادر والمراجع

١. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟، **الطريق،** عدد ٤، يوليـو/ أغسـطس ١٩٧٧، ص:٦٣.

٢. تشوسادوفسكي، الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين، **الثقافـة العالميـة،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عدد٩١، نوفمبر ١٩٨٨، ص١٩.

٣. حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحـوال والعلاقات،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٩٣١.

٤. فؤاد بن عبدالكريم آل عبدالكريم، العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة، **مجلة البيان،** عدد١٧٠، ديسمبر٢٠٠١، يناير٢٠٠٢، لندن، ص ص: ١٧-١٨.

٥. انظر:

- وثيقة المؤتمر العالمي، كوبنهاجن، ١٩٨٠.
- وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة، نيروبي، ١٩٨٥.
- وثيقة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، بكين، ١٩٩٥.

٦. انظر أيضاً:

- وثيقة المؤتمر العالمي للسكان، مكسيكو، ١٩٨٤.
- وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٧. انظر:

- حسن الأسطة، **التعاون والتشبيك بين المنظمات غيـر الحكوميـة الأردنيـة والمؤسسات الدولية والاقليمية،** صندوق الملكة عليـاء (الصـندوق الأردنـي الهاشمي)، عمان ١٩٩٨.

- زياد علاونة، **المنظمات غير الحكومية الأردنيـــة،** صندوق الملكة علياء، عمان، ١٩٩٨.

- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، **النوع الاجتمـاعي والتنميـة،** عمـان، ١٩٨٨.

٨. عبدالإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عوملة الثقافة أم ثقافـة العولمـة، ضمن كتاب، **العرب والعولمة،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣١٢.

٩. المرجع السابق، ص٣١٣.

الفصل الرابع

ملامح التغير فى الأسرة المصرية

فى ظل مجتمع المعلومات

دراسة ميدانية لاتجاهات أرباب الأسر الحضرية

نحو دور التقنية الحديثة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء

د. إيمان محمد عز العرب

مقدمة:

انقضى القرن العشرون وهو يحمل معه تقدماً علمياً وتكنولوجياً كبيراً استطاع الإنسان أن يحرزه فى فترة وجيزة تعادل ما أمكنه التوصل إليه فى حقبة تاريخية طويلة. أثر ذلك التقدم بشكل أساسى على مجال الاتصال والمعلومات، مما حول العالم إلى قرية كونية صغيرة، ونقله ذلك التطور من زمان ومكان ذى آفاق محدودة إلى آفاق أرحب تشمل الكون بأسره.

فلقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات متواكباً مع القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال وخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخدامتها الواسعة مما أسفر عن بروز إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة تتعلق بالوعى والقيم الإنسانية وأنماط السلوك البشرى فى إطار حضارى شديد التباين سواء فى معدلات أو نوعية تطوره بين مجتمعات الشمال التى تملك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى ومجتمعات الجنوب التى ما زالت تعانى من تركة المرحلة الاستعمارية السابقة.

كما أحدثت هذه الثورة التكنولوجية وستحدث تغيرات حادة وبمعدلات متزايدة لم تشهد البشرية مثلها من قبل فى قطاعات التعليم والاقتصاد والزراعة والصناعة والاتصالات والثقافة والأسرة... الخ. ومن المتوقع أن تحدد نمطاً جديداً للحياة فى القرن الحادى والعشرين حيث ستكون فيه صناعة المعلومات ثروة من ثروات الشعوب كالغذاء والبترول، وستصنف الدول حسب إنتاجها واستخدامها للمعلومات، وستعرف الأمية على مستوى هذا العالم الجديد بالأمية المعلوماتية لا أمية القراءة والكتابة.

ونتيجة لعمليات التغير والتحول أُفرزت أنماطاً جديدة من السلوك والوظائف والقيم والعادات غير المألوفة على الأسرة، وهذا بدوره أدى إلى ألوان

عديدة من المشكلات ظهرت على السطح، وأخرى كانت موجودة ولكنها تفاقمت وازدادت سعة وحجماً نتيجة للتغيرات الجديدة التى تعرضت لها الأسـرة فـى الوقت الحاضر.

فأى تغير يطرأ على المجتمع ينعكس مباشرة على نظمـه ومؤسسـاته الاجتماعية والثقافية المختلفة. والأسرة كنظام اجتماعى ينتابها كغيرها من النظم الأخرى فى المجتمع التغير والتحول، أى أنها تخضع لقانون التغير الدائم. بل إن آثار هذا التغير تبدو جلية فيها باعتبارها الخلية الأولى والأساسية فى المجتمع.

أولا: مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث فيما يمكن أن تحققه من فائدة بالنسبة للعلم وللمجتمـع، ونظرا لخطورة المد المعلوماتى الجديد الذى تنبع قدرته مـن اسـتحواذه علـى القنوات والوسائل التى تصنع ثقافة الفرد وثقافة المجتمع، وبالتالى تؤثر فى بنيته المعرفية وتتحكم فى سلوكه وتوجيهاته وأهدافه.

ومن هنا فإن المشكلة التى يسعى هذا البحث لتناولها وتوضيحها تتمثل فـى الكشف عن: ملامح وأوجه التغير الذى يطرأ على الأسرة المصرية، وذلك مـن خلال معرفة اتجاهات الآباء نحو التنشئة الاجتماعية للأبناء خاصة فى مواجهـة هذا التحدى المعلوماتى الذى يفرض سياقات وتعديلات كبيرة، ومدى محافظـة الأسرة على دورها فى حماية التراث الثقافى برغم هذا الغزو الأتى مـع ثـورة المعلومات والفضائيات.

ثانيا: هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى الوقوف على مدى تأثير ثورة المعلومـات - من خلال التقنية الإعلامية المتطورة –على الكيان الأسرى، أى التعرف علـى انعكاسات التغيرات التى يشهدها المجتمع المصرى سلباً وإيجاباً – علـى نسـق الأسرة وتشكيل فكر ورؤى الأبناء، وملامح هذا التغير ومؤشراته على عمليـة التنشئة الاجتماعية للأبناء، ويتفرع من هذا الهـدف الرئيسـى مجموعـة مـن ألأهداف الفرعية هى:

أ - التعرف على أهم القنوات والوسائل الاعلامية المفضلة لدى الأبناء ومـدى مساهمتها فى تنشئتهم اجتماعياً.

ب- معرفة طبيعة ومدى فاعلية دور التوجيه والإشراف من جانب الأسرة على الأبناء.

ج- التعرف على مدى ما يطرأ على أساليب التنشئة الاجتماعيـة فـى عصـر المعلومات والإنترنت.

د- الكشف عن أهم ما ينتج عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والتقنية الإعلامية المتطورة من جوانب إيجابية وسلبية فى حياة أفراد الأسرة المصرية.

هـ- الكشف عن ما تحمله التكنولوجيا المعرفية بآلياتها المتعددة من ظواهر سلبية تؤثر على أبناء الأسرة المصرية.

ثالثا: تساؤلات البحث:

أ - إلى أى مدى تعتبر التنشئة عملية اجتماعية مركبة لا تقتصر على الأسرة بل تساهم فيها – الى جوارها – قنوات ووسائل أخرى؟

ب- الى أى مدى تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية لتتناسب مع الأطر الثقافية والاجتماعية الجديدة؟

ج- الى أى مدى تقوم الأسرة بدور التوجيه والإشراف والرقابة على الأبناء فى ظل تعدد الوسائل الاتصالية والقنوات المعرفية الجديدة؟

د- ما الآثار الايجابية للثورة التكنولوجية المتطورة في حياة الأبناء الاجتماعية؟

هـ- ما الظواهر السلبية المحتملة للوسائل الاعلامية ومدى التعرض لها من جانب الأبناء فى الأسرة المصرية؟

رابعا: مجالات البحث:

أ - المجال الجغرافى:

اختارت الباحثة مدينة ميت غمر - وهى إحدى مراكز محافظة الدقهلية - لتكون المجال الجغرافى للدراسة والبحث، ويبلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٢ (١١٤٢٦٥) نسمة، منهم (٥٨٦٧٥) ذكور، (٥٥٥٩٠) إناث. وهى مدينة تجمع بين النشاط الصناعى والحرفى (خاصة الألمونيوم والحدايد)، والزراعى ولكن بنسبة قليلة.

ب- المجال البشرى:

أجرى البحث على عينة عشوائية مكونة من (٢٥٨) مفردة من أرباب الأسر الحضرية، وهى تمثل ١% من عدد الأسر بمجتمع البحث (**). مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من حائزى الوسائل التكنولوجية الحديثة من (تليفزيون ودش وكمبيوتر)، وقد توزع المستوى الاقتصادى لعينة البحث على مستويين هما: متوسط (دخل أكثر من ٥٠٠ جنيه شهرياً)، ومرتفع (دخل الأسرة أكثر من ١٠٠٠جنيه شهريا). كما كان أغلبهم من الموظفين بقطاع الأعمال والحكومة،

(**) يبلغ عدد الأسر بمدينة ميت غمر عام ٢٠٠٢ = ٢٥٧٦٣ أسرة ، وذلك بعد إضافة معدل الزيادة السنوية (١,٢٥%) لتعداد ١٩٩٦ .

وأصحاب المهن الحرة، وقد تمتلك هذه المستويات الاقتصادية المرتفعـة لهـذه الأجهزة والوسائل الاعلامية التكنولوجية الحديثة لاقتناعهم بأن هذه المستحدثات التكنولوجية إنما هى انعكاساً لوضع هذه الفئة فى المجتمع.

- أدوات البحث:

نظرا لأن هذا البحث ينتمى الى البحوث الوصفية التى تهدف الى وصـف المواقف والأحداث وأنماط السلوك، فقد اعتمـد على استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية مع المبحوثين، مع الاستعانة ببعض الباحثين فى جمع البيانـات مـن الميدان.

خامسا: مفهومات البحث:

١- مفهوم الاتصال والمعلومات:

أ- مفهوم الاتصال:

يعد الاتصال قلب الحضارة، وهو ضـروري لتكـوين أفكـار النـاس واتجاهاتهم ومعلوماتهم أو تنشئتهم على سلوك معين أو أداء أدوار معينـة، وأى مجتمع لا يستطيع الحياة بدون شبكة من الاتصال تتـيح لـه القيـام بوظائفـه الاجتماعية[١].

ولعل أكثر التعريفات شمولاً وانتشاراً للاتصال هو أنه عملية اشـتراك ومشاركة فى المعنى من خلال التفاعل الرمزى. وتتميز بالانتشار فى الزمـان والمكان، فضلاً عن استمراريتها وقابليتها للتنبؤ[٢]

ومن هنا يعرف الاتصال بالجماهير بأنه بث رسائل واقعية كالمعلومات والأخبار التى تنشرها وسائل الإعلام عن الأحداث المختلفـة، أو بـث رسـائل خيالية كالقصص والروايات والأغانى على مجموعات كبيرة من الناس، علـى اختلاف أماكن تواجد هذه المجموعات.

ب- مفهوم المعلومات:

يتجه البعض إلى وصف المعلومات بأنها الحاجـة الخامسـة للإنسـان فالإنسان يحتاج إلى الماء والهواء والطعام والمأوى، ويحتاج إلى عنصر خامس هو المعلومات[٣]. فنحن نعيش فى حقبة تسمى"انفجار المعلومات".

ويقول (ألن كنت) أن المعلومات هى أية معارف مسجلة يمكن أن يفيـد منها أى مسئول عن اتخاذ القرارات. ويمكن لهذه المعرفة المسجلة أن توجد فى أنواع مختلفة من المصادر، كالمراسـلات، والتقـارير والبحـوث، ومقـالات الدوريات، والإنتاج الفكرى، والإعلانات[٤].

كما أن المعلومات هى ذلك الشىء الذى يعـدل أو يغيـر مـن البنـاء المعرفى بأى طريقة من الطرق[٥].

إن كلمة" معلومات" Information أصلها فى اللغة اللاتينية هـو كلمـة Inforomatio التى تعنى شرح أو توضيح شىء ما، وتستخدم الكلمـة كمحتـوى لعمليات الاتصال، بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التى هى المعلومة والإعلام عنها، كما تتصل الكلمة بأى محتوى تفاعلى بشرى بين فرد وجماعتـه أو بـين مجموعة وأخرى، فى حين أن كلمة" معلومات فى اللغة العربية مشتقة من كلمة "علم" وترجع كذلك إلى كلمة" معلَم" أى الأثر الذى يستدل به على الطريق[٦].

وتتمثل أهمية المعلومات فى أنها تشكل دوراً حيوياً فى حيـاة الأفـراد والمجتمعات فهى عنصر لا غنى عنه فـى أى نشـاط نمارسـه. فمـن يملـك المعلومات الصحيحة فى الوقت المناسب، يستطيع التحكم فى مـوارد الطبيعـة والسيطرة عليها لتحقيق صالحه وصالح مجتمعه.

فالمعلومات تساعدنا على نقل خبراتنا للآخرين، وعلى حل المشـكلات التى تواجهنا وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة بالفعل، وعلى تحسين الأنشطة التى نقوم بها وعلى اتخاذ القرارات بطريقة أفضل فى كل القطاعات وعلى كـل المستويات.

واستجابة للاحتياجات الأساسية للبشر ورغباتهم فى اكتشـاف قـدراتهم الكامنة وتنميتها وتطويرها من خلال التواصل الخلاق ظهر ما يسمى بالحق فى الاتصال والمعلومات، ويتضمن هذا الحق أموراً أخرى مثل حق الإنسان فى أن يسمع ويسمع وأن يتعلم ويعلم[٧].

لقد أصبح الحق فى الاتصال جزءاً لا يتجـزأ مـن حقـوق الإنسـان الأساسية، فلكل فرد الحق فى الحصول على المعلومات والتعبيـر عـن آرائـه وأفكاره، وإجراء الحوار مع الآخرين، ولكل جماعة الحق فى التعبير عن نفسها وتكوين ثقافتها وتقاليدها وعاداتها أو الاطلاع على ثقافات الشـعوب الأخـرى وتقاليدهم وفهم تجاربها والاستفادة منها.

٢- تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:

إن تكنولوجيا الاتصـال Communication Technology هـى مجمـل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيميـة والإدارية المستخدمة فى جمـع المعلومـات ومعالجتهـا وإنتاجهـا وتخزينهـا واسترجاعها ونشرها وتبادلها أى توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات[٨].

وتعنى تكنولوجيا المعلومات Information Technology اقتناء واختزان

وتجهيز المعلومات في مختلف صورها وأوعية حفظها، سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مسموعة أو مرئية أو ممغنطة أو معالجة بالليزر وبثهـا باسـتخدام توليفة من المعدات الإلكترونية الحاسبة ووسائل وأجهزة الاتصال عن بعد[٩].

إن تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هما وجهان لعملة واحـدة على أساس أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازى مع تكنولوجيـا المعلومات التى كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكـرى فـى مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فـيض المعلومات المتدفق.

وبناء على ما سبق أصبحت المجتمعات المتقدمة فى مجـال الاتصـال: صناعة وتسويقاً وعلوماً تعرف باسـم" مجتمعـات المعلومـات" Information Societies تميزاً لها عن غيرها من مجتمعات العصـر الزراعـى والعصـر الصناعى، نتيجة للتزاوج القـوى والفعـال والمـؤثر لتكنولوجيـا المعلومـات وتكنولوجيا الاتصال[١٠].

إن الثورة الجديدة فى تكنولوجيا الاتصال التى نعيشها الآن: تتمثل فـى المزج بين أكثر من وسيلة اتصالية، أو المزج بين وسائل الاتصـال وتقنيـات المعلومات فيما يعـرف الآن بتكنولوجيـا الاتصـال التفـاعلى Interactive أو الاتصال متعدد الوسائط Malti-media، حيث نشهد الآن مزجـاً للهـاتف مـع الحاسبات الإلكترونية فيما يعرف بأنظمة البريد الإلكترونى، أو مزجاً للتليفزيون مع الحاسب الإلكتروني فيما يعرف بأنظمة النصوص المتلفزة، ومزجاً لأنظمـة الأقمار الصناعية مع أنظمة الإرسال التليفزيونى فيما يعـرف بأنظمـة البـث المباشر عبر الأقمار الصناعية[١١].

وسوف يشهد العالم نقلة نوعية خطيرة خلال هذا العقد، عنـدما تكتمـل الخطوات التنفيذية لمشروع" طريق المعلومات السريع" Information High way الذى يمثل قمة تضافر تكنولوجيا الاتصال مع تكنولوجيا المعلومات فى منظومة إعلامية معلوماتية واحدة، تتكامل فيها أنظمة الكمبيـوتر وشـبكات التليفزيـون والتليفون محققة توصيل المعلومات والخدمات الإعلامية إلى المؤسسات وإلـى الأفراد فى منازلهم على النطاق العالمى بأقصى سرعة وبأيسـر جهد[١٢]. وقـد جاءت تسمية"الطريق السريع للمعلومات" من الخبرة الأمريكية فى المواصـلات والطرق.

٣- مجتمع المعلومات:

يوصف العصر الذى نعيشه الآن بأنه عصر أو مجتمع المعلومـات أو مجتمع ما بعد الصناعة[*]وذلك بسبب الاتساع الرهيـب لتكنولوجيـا الاتصـال

والمعلومات الذى يشمل تطبيق تلك التكنولوجيا فى المنزل والمكتب ومعظم المؤسسات الجماهيرية بدءاً من الوسائل التقليدية كالجرائد والمجلات والراديو والتليفزيون والفيديو، ووصولاً إلى الحاسبات الإليكترونية، وألياف البصريات والدوائر المتفاعلة، والإنسان الآلى.

والدليل على ذلك أن العمل فى مجال المعلومات قد زادت نسبته فى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٠% من حجم القوى العاملة إلى حوالى ٥٠%، ومن ناحية أخرى تناقص حجم العمالة فى المهن الصناعية إلى نحو ٢٠%، كما تناقص حجم العمالة فى المهن الزراعية إلى أقل من ٤% فقط، كذلك فإن أكثر من ربع الناتج القومى – فى المجتمع الأمريكى – يأتى من إنتاج وتوزيع سلع المعلومات وخدماتها(١٣).

إن مجتمع المعلومات هو مجتمع يعتمد فى الأساس على إنتاج واستهلاك المعلومة، والتى بدونها يفقد المجتمع حركته النشطة وتناغمه المرغوب، فالمعلومة باعتبارها معرفة أصبحت محوراً أساسياً تدور حوله كل أفعال وأنشطة المجتمع المعلوماتى، وعندما نحاول رسم صورة متكاملة لمجتمع المعلومات، فإن أول خط فى تلك الصورة هو التكنولوجيا وأدواتها الفاعلة(١٤).

ويتسم مجتمع المعلومات بعدة سمات هى:

- التحول من مجتمع إنتاج البضائع إلى مجتمع الخدمات حيث يشغل الإنسان معظم وقته فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وتحليل وتصميم وبرمجة وتجهيز المعلومات.

- أن البنية التحتية لمجتمع المعلومات هى عدة شبكات من مرافق المعلومات وقواعد وبنوك البيانات (المعلومات) وستحل هذه البنية التحتية محل المصانع باعتبارها رمز المجتمع (التحول من الصناعة إلى المعلومات).

- أن السوق الأهم هو سوق المعرفة والمعلومات ومن ثم فإن عماد المجتمع هو الصناعات المتعددة والمرتبطة بالمعلومات فمن يمتلك المعلومات بشكل أسرع وأغزر من غيره يتفوق ويربح فى النهاية.

- أن مركز الثقل الاجتماعى سيكون للعاملين فى حقول المعلومات والمعرفة، وسيكون التعليم والحصول على المعرفة هو أساس التقدم الاجتماعى، حيث أن النسبة الغالبة من القوة العاملة فى المجتمع تعمل فى صناعات المعلومات وما يتصل بها من مهمة ذهنية وخدمات مرتبطة بالمعلومات ومؤسسة عليها.

- أنه بينما يقوم مجتمع الصناعة على التخصص وتقسيم العمل، يعتمد مجتمع المعلومات على التكامل والتجميع، ولهذا ستتزايد المعلومات ويتراكم إنتاجها من

مختلف مرافقها، إضافة إلى الإنتاج الذاتى للمعلومات بواسطة المستخدمين لها[١٥].

كما يمكن تحديد مجتمع المعلومات من خلال عدة معايير رئيسية هى[١٦]:

* المعيار التكنولوجى:

سيادة تكنولوجيا المعلومات وانتشار تطبيقاتها فى المكتب والمصنع والمنزل والمدرسة.

* المعيار الاجتماعى:

استغلال مورد المعلومات للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وزيادة وعى المعلومات لديهم، وتمكين الأفراد من الحصول على معلومات ذات درجة عالية من الجودة من حيث المضمون ومعدل التجدد وسرعة التحديث.

*المعيار الاقتصادى:

تصبح المعلومات هى العنصر الاقتصادى الغالب كمورد وسلعة - تباع وتشترى - وخدمة والمصدر الأساسى للقيمة المضافة، وخلق فرص العمالة.

*المعيار السياسى:

حرية تداول المعلومات مما يؤدى إلى مناخ سياسى يتسم بزيادة مشاركة الأفراد فى اتخاذ القرار وزيادة وعيهم ببيئتهم وعالمهم.

* المعيار الثقافى:

إدراك القيمة الثقافية للمعلومة والمعرفة من خلال ترويج قيم المعلومات لمصلحة الأمم (ومن أمثلة قيم مجتمع المعلومات: احترام القدرات الإبداعية، الأمانة العلمية، العدالة فى توزيع الخدمات الثقافية بين الطبقات المختلفة، تفضيل سلطة المعرفة على سلطة الإدارة).

أما فى مصر، فهناك مشروع لوضع وثيقة مجتمع المعلومات المصرية قبل نهاية عام ٢٠٠٢ وتتضمن المكونات الأساسية والآليات المطلوبة للتنفيذ، لإنشاء مجتمع مصرى حديث يعظم من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى كل مجالات العمل، ويمكنه من التواصل بقوة مع المجتمعات الأخرى المتقدمة.

وتركز وثيقة مجتمع المعلومات المصرى على عديد من المحاور المختلفة أهمها [١٧]:

١- توفير وسائل الاتصال الحديثة والخدمات الجديدة المتعلق بها أفراد المجتمع

المصرى بتكلفة معقولة، ونشر الوعى بأهمية الاستفادة من هذه الخدمات فى تطوير حياة المواطن.

٢- استخدام التعليم الإلكترونى عن بعد، لرفع كفاءة الموارد البشرية والعقـول فى مصر بشكل عام.

٣- الاهتمام بالأعمال الالكترونية التى تشمل التجارة الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت.

٤- وهذا المحور يختص بالحكومة الإلكترونيـة ووضـع الخـدمات المختلفـة للحكومة على الإنترنت.

ففى هذا العصر، ونتيجة لهذه التكنولوجيا الحديثة أصبح الطفـل الـذى يولد فى منزل مزود بالحاسب الإلكترونى هو طفل مجتمع المعلومات، أما الطفل الذى ينشأ فى منزل بدون الحاسب الإلكترونى فهو طفل فقير فى المعلومات[١٨].

وما نود التأكيد عليه أن عصر المعلومات هو أسلوب حياة ونمط تفكير، وتحول فى أساليب الإنتاج والعمالة والأولويات ومصـادر الطاقـة الأساسـية والموارد فى المجتمع وليس مجرد شراء بعض أجهزة عصر المعلومات فقط.

سادساً: الثورة المعلوماتية وتأثيراتها:

تمثل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التى يواجهها العالم عنصراً هامـاً من عناصر التقدم والازدهار، والتى يجب أن نتعامـل معهـا بحـذر وكفـاءة، فالمعلومات فى ازدياد وتطور مستمر مما يجعل العنصر البشرى يقف مـذهولاً للكم الهائل من النظريات والتطبيقات والممارسات التى يجب أن يكـون علـى اطلاع تام بها كى يستطيع أن يخلق ويطور.

وتشير الثورة المعلوماتية إلى اتساع المجال الذى تعمل فيه المعلومـات ليشمل كافة مجالات النشاط الإنسانى، بحيث تحول إنتاج المعلومات إلى"صناعة" وأصبح لها سوق كبير لا يختلف كثيراً عن أسواق السلع والخدمات، وقد يزيد ما ينفق على إنتاج المعلومات على المستوى الدولى عما ينفق على الكثير من السلع الاستراتيجية المعروفة فى العالم[١٩].

ولا جدال فى أن ثورة المعلومات تزاول الكثير من التأثيرات على حياة الناس والشعوب، فمنها الإيجابى حيث أنها قربت المسافات وأزالت الحواجز بين الدول حتى غدا العالم كما يقال قرية عالمية. كما فرضت وسائل الإعلام الكثير من القضايا والموضوعات على اهتمام الإنسان فى العالم كله بشكل مكـن مـن حدوث الحوار واحتدام الجدل والنقاش بين الإنسان وأخيه حول قضايا مشـتركة وإن تباعدت الأقطار. إن كانت هذه بعض التأثيرات الإيجابية، فإنه لا يجـب أن

نتغاض عن الآثار السلبية فعن طريق هذه الوسائل الإعلامية وما تبثه من أفكار ومعلومات مختلفة الاتجاهات، تسللت المذاهب الهدامة، ومن مضـامينها تعلـم اللصوص والمنحرفون أساليب إجرامية جديدة، وعرف الشباب كيـف يـدخنون ويلهون، وأتقن الجيل الناشئ العنف والإرهاب وأدرك المراهقون عالم الإثـارة والمخدرات. ومن أهم تأثيرات الثورة المعلوماتية ما نعرضه فيما يلى:

١- الواقع المزيف:

من المفترض أن يكون دور المعلومات هو توصيلها للفرد من اجل تنمية معارفه وتطوير حياته تطوراً متناسقاً ومتكاملاً لكن ما يحدث فى ضـمن هـذه الظاهرة أن المعلوماتية تحولت إلى سوق تجارى يهدف إلى بيع اللهو والمتعـة والرفاهية وبعض أشكال الفساد للناس، وإن كان ذلك يؤدى إلى تزييف الواقـع وجعل الوهم واقعاً ورسم عالم خيالى يخوض فيه الناس بأحلامهم ومتعهم، وهذا ما يمكن أن نسميه" بالواقع الافتراضى(*)" .Virtual Reality.

كما أنها تؤثر فى الأجيال الناشئة منذ نعومة أظفارهم واعتمادهم علـى أقوى طرق التأثير الفنية فى الحركة والصوت والصورة لدرجة حولت أبطـال الأفلام الأمريكية ولاعبى الكرة والتنس وعارضات الأزياء إلى رموز وأبطـال الجيل الناشئ الذين اعتبروا هذه المظاهر هى الحضـارة والتطـور وطريـق النجاح[٢٠].

٢- الاستبداد المعلوماتى:

المعلوماتية ما هى إلا وسيلة لترسيخ الاستبداد والدكتاتورية ولكن علـى نحو عالمى وشمولى يقضى على أشكال التنوع والتعدد واستحالة المنافسة مـع بقاء التنافس منحصراً فى يد قلة قليلة من ملوك المال والإعـلام والمعلومـات. حيث يتجه العالم إلى مزيد من السيطرة المطلقة للأقلية المستبدة حيـث تـتحكم بمصادر المعلومات من إنتاجها وصناعتها وتسويقهما.

إن المعلوماتية هى وسيلة بيد استعمار السـوق للهيمنـة علـى الثقافـة وتصنيع الأيديولوجيا التى تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطـرق العـيش على نمط واحد. حيث أن ملوك المعلومات يتحكمون فى نظام القيم والتفكير التى ترسم سلوك الفرد وشخصيته[٢١].

٣- المعلوماتية الرأسمالية:

من المظاهر السلبية التى أفرزتها هذه الثورة الجديدة أنها تحولـت مـن أهدافها الحضارية التى تتوجه لتوسيع المعرفة البشرية ورفع الجهـل وإيصـال المعلومات إلى أقصى نقطة فى الأرض، إذ تحولت المعرفة إلى مجرد اسـتثمار

تجارى ينتفع منه الرأسماليون لتضخيم أرباحهم مهما كانت الوسـائل والنتـائج. فقـد تحولت الرأسمالية (المعلوماتية) إلى اقتصاد عالمى قائم على الاسـتلاب حيث يستولى على ثروات الآخرين من خلال المضاربات والتحريف[٢٢].

٤- التخمة المعرفية:

وهذه الزيادة الكبيرة فى حجم المعلومـات أقـرب للترفيـه والتسـلية والاستغلال التجارى منها إلى المعلومات المفيدة.

٥- فقدان النقد والتحليل:

ومع اضمحلال الحاسة النقدية يصبح الفرد آلـة مسـيرة تقـوده أدوات المعلوماتية وتوجهه نحو سياستها واقتصادها ليصبح مجرد زبون مستهلك لمـا ينتجه الآخرين. ويمكن أن نرى كيف سيطرت ثقافة التليفزيون فى حياة النـاس فتحكمت بحياتهم بشكل مطلق وفرضت عليهم شكل التفكير والأكـل والشـرب والملابس وأسلوب التربية. فأصبح التليفزيون منبعاً أساسياً للمعرفة وهى معرفة مبسطة يمتلكها المشاهد دون أن يبذل أى جهد نقدى، ودون أن يعبأ بخلفيات ولا أبعاد الأحداث التى يشاهدها فهو مجرد شاهد على الحدث ليس إلا[٢٣].

٦- قيم وأفكار جديدة:

صاحبت هذه الثورة المعلوماتية ظهور قيماً ومعايير ترفـع مـن قيمـة النفعية والفردية والأنانية والاتجاه الغرائزى المجرد من أى محتوى إنسانى.

٧- الاغتراب والعزلة:

فعندما يشعر الفرد بأنه يحصل على كل شىء يريده دون أن يكون فـى إطار الاجتماع والتكافل مع الآخرين، فإنه يبدأ بالانعزال تدريجياً عن المجتمـع خصوصاً أن أدوات المعلوماتية تقدم له واقعاً اجتماعيـاً فرديـاً يجتمـع فيـه إليكترونياً مع الآخرين دون أن يكون هناك أى تواصل إنسـانى حقيقـى. هـذه العزلة الفردية تولد عند الفرد اغتراب عن الواقع والمجتمع خصوصاً عندما يبدأ بالتهرب من مسئولياته الحقيقية فى المجتمع. فالمعلوماتية خلقت واقعاً جديداً أدى إلى إضعاف غريزة الميل للتواصل الحى مع الآخرين لأن الشاشة تخلق لـدينا وهم الاقتراب الزمانى والمكانى من العالم الخارجى. وهذا مـا يتـرجم لـدى المشاهد بالعجز عن نقل الموقف الفردى إلى موقف جماعى فيصبح الترفيه ملاذاً يحرره من ثقل المشاكل والأحـداث وهروباً من الشعـور بالعجز التـام عـن الفعل وشعوراً بالفـرح لعدم وقوع ما يراه من كوارث وأحداث عليه. إنما على الآخرين[٢٤]

٨- إنتاج وتوليد العنف:

عندما يصبح هدف تجار المعلوماتية هو الربح والمنفعة الشخصية يصبح التنافس على إنتاج العنف والفساد والإباحية فى أشده ... حيث تلاعـب قنـوات الاتصال المختلفة الدوافع الغريزية فى الإنسان فتثيرها وتحركهـا لتزيـد مـن أرباحها. ويوماً بعد يوم تقدم هذه الأدوات أطباقاً جديدة مـن حركـات العنـف والعدوان لتزيد من شهية البشر فى الاعتداء على الآخرين وصـناعة الحـروب وتوليد الإجرام.

سابعاً: ملامح وأوجه التغير فى الأسرة المصرية:

فإذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات العالمية تتـرك آثارهـا علـى المجتمع بشكل عام، فمن الممكن أن نلمس هذا التأثير على الكيان الأسرى أيضاً وفيما يلى نحاول الكشف عن أوجه التغير فيها:

١- تغير نمط الأسرة:

توصف الأسرة فى الماضى بأنها أسرة كبيرة ممتدة.وقد تميزت الأسرة الممتدة بالقوة والصلابة والتماسك الداخلى، كما تمتعـت بالتضـامن والتعـاون والتكافل والتآزر فى المهمات والصعوبات التى قـد تعترضـها وداخـل هـذه الأسـرة يمارس الأب السلطة المطلقة فـى الأمـور الاقتصـادية، والمسـائل الاجتماعية الأسرية.

حتى ظهر نمط آخر من الأسر هو الأسرة النـواة أو الزوجيـة والتـى تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما. ومع هذا النمط انحسرت سلطة الأب لكنها لم تسقط، فالابن رغم زواجه، ما برح يتلقى أوامر أبيـه ونواهيـه وتأثيراتـه، ولكنها أصبحت محدودة تقتصر على المواضيع الهامة. فانحسار ممارسة السلطة الأبوية يرجع إلى تقليص حجم المساحة الزمنية التى تتيح ممارستها.

ونظراً لأننا نحيا فى عصر المعلومات نتيجة غـزو العـالم بشـبكات الكمبيوتر والإنترنت ومحطات التلفزة العالمية (الفضائية) التى راحـت تقـدم للمشترك آخر المعلومات فى اللحظة التى يضغط فيها على زر الجهـاز ليقـرأ ويشاهد ويختار ما يحتاجه من المعلومات، نجد ان النظام العالمى الجديد يطالعنا من خلال عدة أبحاث ومؤتمرات كمؤتمر بكين الرابع للمرأة ١٩٩٥، بنمط جديد للأسرة هى (الأسرة اللانمطية) خصوصاً الأسرة التى تتكون من والد واحـد وعادة ما يكون هذا الوالد هو امرأة غير متزوجة وأطفال غير شرعيين وربمـا غير معروفى الآباء. وهذا النمط يأتى بأسرة تفتقر إلى مقوم أساسى، ألا وهـو المكون الأبوى، وما يمثله من الدور الحيوى الذى تلعبه سلطة الأب فى الأسرة. إن المرأة يمكن فى ظروف نادرة أن تكون قوية الشخصية، ذات ميول تسلطية، وفى هذه الحالة قد تغنى بعض الشىء عن غياب الأب، ولكن معظم النساء عادة

ما يعجزن عن سد الثغرة التى يحدثها غياب سلطة الأباء، فالنساء فـى الغالـب عاطفيات وقد يستسلمن لمطالب الأطفال مما يؤثر على تربيتهم.

ومن نماذج الأسر اللانمطية، تلك التى تتكون من جنس واحد (رجلين أو امرأتين). وهذا النوع من الأسر لا يحمل أى نوع مـن التشـابه مـع الأسـرة الطبيعية من رجل وامرأة تقوم بمهمة الإنجاب وبقاء النوع البشـرى ورعايـة الأطفال وتنشئتهم وفقاً للإرث الثقافى الإنسانى عامة، وعادات وتقاليـد أممهـم وشعوبهم بصفة خاصة. إن انتشار هذه الأسر اللانمطية يؤدى فى الغالب إلـى الفوضى والانحدار الخلقى وتفشـى الأوبئـة والأمـراض ومخالفـة قـوانين الطبيعة[٢٥].

كما طرح النظام العالمى الجديد اتجاه جديد نحو سـلطة الأبـوين فـى الأسرة حيث تُمنع سلطة الأباء على الأبناء متى بلغـوا سـن السادسـة عشـر (كانـت سن الرشد هى الواحدة والعشرون ولكنها الآن خفضت إلـى السادسـة عشر) ويصبح لهم مطلق الحرية فى الاستقلال الاقتصادى عن الأباء ومنذ فترة مبكرة بحيث يستطيعوا تدبير أمور معاشهم بعيداً عن الوالدين ومـع الأصـدقاء والأخلاء[٢٦].

٢- الأسرة والوظيفة الاجتماعية:

تعد الأسـرة من أقـدم النظـم الاجتمـاعية التـى عرفهـا الإنسـان. والتى وإن طرأ عليها بعض التغيرات فلا تزال تحتفظ بالكثير من وظائفها التى مارستها فى الماضى، ولا تزال تمارسها ولعل أهم الوظائف على الإطلاق هـى عملية التنشئة التى تضطلع بها الأسرة لعدد من السنوات، تبدأ منذ تكون الجنين وتمتد حتى نهاية سن المراهقة، بل تمتد فى بعض جوانبها إلى نهاية عمر الفرد. إن وظيفة الأسرة فى عملية التنشئة تبدأ فى مرحلة التكوين الأولى حيث يكـون الطفل فيها أكثر قابلية للتشكيل والتطبيع وأكثر مرونة لتشرب القـيم والمعـايير الاجتماعية.

إن الأسرة ليست مجرد أداة لنقل القيم والتـراث الاجتمـاعى للأجيـال الجديدة بل أنها أيضا عامل من عوامل وقاية الطفل ومنعه أن يتـأثر بالنمـاذج السيئة غير المرغوب فيها، بل إن الأسرة الأحسن تكيفاً والأفضل تكـاملاً هـى الأكثر نجاحاً وهى الحصن المنيع ضد السلوك المضاد للمجتمع.

وتتميز الأسرة بعدة خصائص تتبلور أهميتها فى عملية التنشئة ومن هذه الخصائص أن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأولى التى ينشأ فيها الفرد، وهى المسئولة عن تنشئته اجتماعياً، فإذا كان المحيط الأسرى يبعـث علـى الرضـا ويسوده الحب والاحترام ويحقق للفرد حياة مطمئنة ويشـبع رغباتـه العاطفيـة

والنفسية والاجتماعية والاقتصادية فإن مثل هذا المناخ يجعل تـأثير الجماعـات الأخرى على الفرد محدوداً، ويظل الفرد فى مثل هذه الأسر محافظاً على قـيم ومعايير أسرته مهما تعددت علاقاته الاجتماعيـة وانتمائـه إلـى العديـد مـن الجماعات، إلا أن ارتباطه بأسرته يبقى قوياً مهما بلغـت منافسـة الجماعـات الأخرى، لأن الأسرة بأفكارها وقيمها وتقاليدها وأنماط سلوكها تمارس قوة كبيرة فى عقل الفرد ليس بقوة القهر وإنما بقوة الإقناع(٢٧).

وبرغم أن الأسرة هى خلية اجتماعية هدفها تربية الأبناء والقيام بتنشئتهم اجتماعياً بما يتناسب مع قيم المجتمع وتقاليده وعاداته وموروثه الثقافى إضـافة إلى تزويده بالمهارات والخبرات الضرورية التى تساعدهم على العيش – إلا أن دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية يمر بحالة من الكسوف، كما يلاحـظ ازدياد شكوى المعلمين وتذمرهم من أطفال يدخلون إلى المدرسة لا تتوفر لديهم النواة الأولى للتنشئة التى يمكن أن تساعدهم على التعلم بشكل نـاجح ومثمـر، فتزداد جراء ذلك معاناة المعلمين نتيجة قصور وتراجع الأسرة فى أداء مهامها، وتخليها عن هذه المهام وتحميل أبنائها على عاتق المعلمين، رغم أنهـا تشـكو منهم وتتهمهم بعدم القيام بمهامهم بالشكل المطلوب فى أحيان كثيرة.

ربما تعود أسباب هذه الظاهرة، أى حالة الكسوف التى تمر بها الأسـر فى عملية التنشئة إلى عوامل عديدة: اقتصادية، لازدياد متطلبات الأسرة المادية، واجتماعية نتيجة تغير نمط العلاقات الاجتماعية ودخول المرأة سـوق العمـل، وعدم قدرة الرجل على تفهم واجباته الجديدة فى ظل هـذه المتغيـرات.. الـخ ويمكن القول أنه نتيجة هذه التغيرات، تبدلت أنمـاط العلاقـة داخـل الأسـرة، وأصبح الجو الأسرى مفعماً بالتسامح والحرية الزائـدة، وتناسـت الأسـرة أن إشاعة هذا النموذج من العلاقة لا يعنى التخلى عن المهمة الرئيسية وهى تنشـئة الأبناء وتربيتهم. إن التباين فى أساليب التعامل مع الأبناء من شأنه أن يـنعكس على توازنهم النفسى وأنماط سلوكهم(٢٨).

وواضح أن الأسرة الحديثة تمارس الديمقراطية بين أفرادهـا، وأصـبح لكل فرد فى الأسرة صوته سواء كان كبيرا أم صغيرا، ولكن مفهوم الديمقراطية الحقيقية ما زال غائبا عن المجتمع، وبالتالى فإننا نرى الآن فى كثير من المنازل أن الآباء لا يرون ولا يسمعون(٢٩).

كما أن صورة الأب كنموذج للسلطة فى الأسرة بـدأت تتلاشـى لعوامـل مختلفة، ولم يعد النموذج المثالى نتيجة للمعوقات الكثيرة التى تعترضه. حتى أن الأب فى العصر الحديث أصبح يمثل"رئيسـاً شـرفياً" ولـيس رئـيس فعالـى للأسرة(٣٠). كما أن المشاركة من قبل كبار أفراد الأسرة فى التنشئة لم تعد هـى الصيغة السائدة، فمع تحول الأسرة إلى أسرة نووية وتباعـد أمـاكن السـكن،

وخروج المرأة للعمل، لم يعد دورها فى التربية مطلقاً، وقد ترافق هذا الانحسار مع الافتقار إلى وسائل وقنوات حديثة تتفق مع التوجيهات التربوية الصـحيحة، مما دفع بالأسرة إلى الاستعانة بالخدم (كمربيات) خاصة الأجنبيـات.. وهـى ظاهرة خطيرة ساهمت فى إضعاف الأسرة كمؤسسة تربوية وبالتالى إضـعاف ارتباط الأبناء بها، فضلاً عن تأثيراتها النفسية والثقافية. ولعل من أسباب اعتماد الأسرة فى المجتمع على الخادمات والمربيات الأجنبيات هـو سـيادة النزعـة الاستهلاكية مما زاد الطلب على الكماليات، ومن هنا برزت الحاجة إلى الخادمة الأجنبية لتكون جزءاً من البناء الأسرى لاسـتكمال مقتضـيات تلـك المكانـة الاجتماعية[٣١].

ويمكن القول أن أسباب هذا الانحسار لا تعود إلى التغيرات التى طرأت على عالم الأسرة فقط إنما ربما تعود إلى التغيرات التى حدثت لـدى الأطفـال أيضاً، ويعتقد البعض أن العامل الأهم الذى أحدث هذه التغييرات هو مـا طـرأ على المجتمع ككل من ثورة معرفية ومعلوماتية واتصالات واسعة النطاق شديدة التأثير، ومختلفة الوسائل والأدوات. فعلى سبيل المثال نجـد التليفزيـون يقـوم بوظيفة مزدوجة، فهو ينقل على شاشته أوهاماً وأساطير مزيفة أحياناً من جهـة ويزيل الأوهام والألغاز التى تحيط بها الأطفال للمحافظة على طفولتهم من جهة أخرى.

حيث كانت مصادر المعرفة بالنسبة للأطفال سابقاً تقتصر على الكتـب، وتحتاج المعرفة الناتجة عن هذه الوسيلة إلى جهد كبير وفتـرة زمنيـة طويلـة لاكتسابها لصعوبة ما تحتويه الكتب من رموز،أما بالنسبة للمصدر الآخـر فقـد كان تعاليم الأباء والمعلمين وإرشاداتهم التى تتخذ شكلاً نظامياً متدرجاً، إضـافة إلى أنها قسرية لا تسمح باختيار بديل عنها لعدم تـوافره، ولـم يقـدم هـذان المصدران السابقان أجوبة عن تساؤلات الأطفال التى تراودهم، فبقيت جوانـب كثيرة غامضة لا يدرك الأطفال كنهها، فتركت للتلفاز الذى أصـبح فيمـا بعـد مصدراً رئيسياً للمعلومات مهمة القضاء على تدرج اكتشاف الأشـياء، وكشـف أمور كانت تعد سابقاً سراً من أسرار الأسرة تديرها كما تشاء، وتتهـرب مـن تقديم إجابات واضحة عن التساؤلات مما جعل الأطفال تتملكهم الرغبة بالوصول إلى البلوغ بأسرع ما يمكن للحصول على المعلومات التى تقـدم لهـم إجابـات مرضية لتساؤلاتهم. لقد تجاوز التلفاز الحواجز المحرمة، وبدأ يكشف الأسـرار بطريقة مباشرة وواضحة، وقام بعرض نماذج سلبية وإيجابيـة، وزود الأطفـال بمعلومات كثيرة وأحياناً متناقضة مما غرس فى نفوسهم الشك الذى يعد خطـوة مهمة للاختيار، بمعنى آخر بدأ التلفاز يقوم بالدور الذى كانت تؤديه الأسرة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، ولكن بشكل فوضوى فى أحيـان كثيـرة، ونتج عن هذا الازدواج فى عملية التنشئة غيـاب تكـون الـوعى الاجتمـاعى

والأخلاقى بصورة سليمة لدى الأطفال[٣٢].

ومن المعروف أن معظم الشباب قد عزف عن القـراءة، متخـذاً مـن التليفزيون وسيلته الإعلامية الرئيسية ومن المؤكد، أن انخفاض معـدل القـراءة يضعف من القدرة على التفكير المجرد والمتعمق والنقدى. مـن جانـب آخـر، فـإن عولمة الإعلام، ترسخ فى نفوس الشباب عقدة الشعور بالنقص فى مواجهة الأجنبى المتفوق إعلامياً ومعلوماتياً، وهو ما يفضى بالتالى إلى تولد الإحسـاس بعدم جدوى الإبداع من جانبهم[٣٣].

ولقد اختلفت الآراء حول دور الإعلام والثقافة المعلوماتية فـى عمليـة التنشئة الاجتماعية، فهناك من يرى أن الإعلام قد اضر بقيمنـا أشـد الضـرر بإشاعة قيم الثقافة الوافدة وهو ما تسبب أيضاً فى إضعاف قيمة الانتماء للـوطن الام لدى الشباب. على العكس من ذلك. هناك من يرجع الفضل إلى الإعلام فى تحرير القيم بتجاوزها حدود جماعتها، علاوة على ذلك، يعتقد هؤلاء أن تـأثير الإعلام فى القيم المتأصلة ضعيف، وبالنسبة للعقائد فهو شبه مستحيل. وإن كان الإعلام قد أفقدنا بعض الشعائر الدينية، فقد أعاد طرحها فى سياق أشمل وأكثـر تأثيراً.. وهم يرون كذلك أن الإعلام قد خفف بعض الشىء من سـلطة الكبـار على الصغار، حيث لم يعد هؤلاء الكبار محتكرين لسـلطة المعرفـة بعـد أن أصبحت متاحة للجميع عبر وسائل الإعلام[٣٤].

وقد دفع انتشار استخدام الكمبيوتر والإنترنت التليفزيون كـى يضـيف لمسة من التفاعلية تشبهاً بهما، فكان أن زاد من تفاعله مع الجمهور عبر الهاتف مباشرة، وتلقى رسائله من خلال الفاكس والبريد الإلكترونى كما يرى الـبعض فإن تعدد الوسائط الإعلامية لن يؤدى إلى انقراض أى منها، بل سيعيد توزيـع الأدوار فيما بينها، وعلى كل وسيط تقع مسئولية البحث عن دور جديـد، وفـى غابة إعلام عصر المعلومات، سيظل البقاء للأنسب والأجـدى، وكـل مهمـة إعلامية ستختار وسيطها الأمثل[٣٥].

٣- التحدى المعلوماتى وتشكيل ثقافة ورؤى أفراد الأسرة:

شهد المجتمع المصرى مجموعة من التغيرات الجذريـة علـى كافـة المستويات نتيجة الانفتاح على العالم الخارجى من جهة وتوافد القيم والثقافـات المتنوعة من جهة أخرى. فقد أفرزت ثورة الاتصالات والمعلومات عـدداً مـن المتغيرات فى الواقع العربى إيجابياً أو سلبياً انعكس على أساليب الحياة والتفكير والقيم، وقد أدى ذلك إلى تحولات عميقة تشكل ثورة ثقافيـة وإعلاميـة تتـرك آثارها على مجالات الحياة المعاصرة، وعلى حركة المجتمع المادية والفكريـة والخلقية والروحية والمثل والقيم والمعايير وأنمـاط الحيـاة وأسـاليبها. ومـن الطبيعى أن يترك هذا التحول والتغير تأثيره على البناء الأسرى الـذى يشـهد

تحولات واضحة، تكشف عن ذاتها من خلال بروز بعـض القـيم والظـواهر والسلوكيات. وهذا ما نحاول عرضه فيما يلى:

أ- الفردية وتجزئة الأسرة:

تتجه الوسائل الاتصالية الجديـدة وتكنولوجيـا المعلومـات ووسـائلها المتنوعة إلى تحويل المجتمع نحو الفردية من خلال توجيـه وسـائل تخاطـب الحاجات والرغبات الفردية، وتقدم لهم مواد إعلامية وترفيهية لا حصر لها. هذه الوسائل الجديدة تخاطب الأفراد على مستوى شخصـى، وتسـعى إلـى تلبيـة رغباتهم الخاصة، وحاجاتهم الذاتية. وهناك إقبال متزايد من الأفراد على امتلاك تلك الوسائل الجديدة.

ونتيجة لذلك بدأت الكتل الجماهيرية تتفتت وتتجزأ، وزاد تحكم الأفـراد فى استخدام الوسائل الجديدة بشكل شخصى وليس جماهيرى(٣٦).

الآن ونحن فى القرن الحادى والعشرين أصـبحت مقولـة (مارشـال ماكلوهان) عالم الاتصالات الكندى عن (القرية العالمية) The Global Village عام ١٩٦٤، لوصف التغييرات فى تكنولوجيا الاتصالات، والتى بدت لـه أنهـا تقوم برسم العالم بأكمله معاً، ليصبح نوعاً ما من المدينة الصـغيرة التـى يـتم ربطها إلكترونيـاً Electornically Mediated Small Town - أصـبحت هـذه المقولة – فى حاجة إلى تعديل يناسب العصر. حيث يرى (ريتشارد بلاك)(٣٧) أن التطور التكنولوجى الذى استند إليه ماكلوهان عند وصفه للقريـة العالميـة استمر فى مزيد من التطور بحيث أدى إلى تحطيم هذه القرية العالمية، وتجزئـة الجماهير، وجعلها أكثر تفتيتاً Fragmented، حيث أتاحت التكنولوجيـا الحديثـة تعدد القنوات، وتعدد الخدمات وإمكانية الاختيار الفردى من بدائل متعددة.

إن سيادة القيم الفردية تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتـدعم من قيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع. ومن أخطر هذه الضغوط الانسحابية والسلبية واللامبالاة.

ب- الاستقلالية وضعف الروابط الأسرية:

فى الماضى كان أفراد الأسرة الممتدة يرون فيها علاقة إلزامية وأبديـه إلى حد كبير، فهى المسئولة عن إعالتهم، وعن توفير العمل والمسكن لهم وعن تزويجهم ورعاية أطفالهم، أو هى باختصار، المسئولة عن حياة أفرادهـا منـذ الميلاد وحتى الممات، لذلك كانت مصلحة الفرد تتطابق إلـى حـد كبيـر مـع مصلحة الأسرة، وكانت رغبات الفرد تتماثل فى العموم مع رغبـات الأسـرة،

وفى الحالات التى كان يظهر فيها التناقض بين الفرد وأسرته، كـان التنـاقض يحسم لصالح الأسرة. فالمجتمع كان يتعامل مع الأسرة باعتبارها وحدة التفاعـل الاجتماعى الذى يتم بين ممثلى أسر لا بين أفراد. ومن ثم لم يكن للفرد وجـود فى الواقع، إنما كان مجرد جزء من أسرة، ولم يكن ليمثل وحدة اجتماعية قائمة بذاتها.

لقد تعرض المجتمع المعاصر للعديد من المتغيرات الجديدة التى أثـرت على نواحى الحياة العامة. ومن بين هذه المتغيرات دخـول وسـائل الاتصـال والترفيه الحديثة من تلفاز وفيديو وكمبيوتر إلى داخل كل بيت، وقد أدى ذلك فى بعض الأحيان إلى ضعف الترابط الأسرى نظراً لاستحواذها على كثيـر مـن الأوقات بما فيها الوقت الخاص للقاءات العائلية والزيارات الاجتماعية، كما أدى ذلك أيضا إلى انشغال أفراد الأسرة عن بعضهم، وقلة الحوار والنقاش فى أمور قد تكون أحياناً جزءاً من حياة الأسرة، الأمر الذى يؤدى إلـى الحيلولـة بـين الأفراد وبين تحقيق الجو الأسرى الذى ينشـأون فيـه النشـأة السـليمة التـى تساعدهـم على حسن التكيف مع مجتمعهم. حيث أنه فى المنزل الحديث الـذى يقطنه الأسرة ذات نواة واحدة (أبوان وأطفال) نجد أن كل فـرد فـى الأسـرة أصبحت له وسائله المفضلة للوصول إلى مصادره الاتصالية الخاصة(٣٨).

وما ينطبق على المجتمعات ينطبق على الأسر أيضا، فنتيجـة للتعامـل الشخصى مع وسائل التكنـولوجيا الحديثة، يمكن أن تقل الخبرات المشتركة بين الزوج والزوجة أو بين الآباء والأبناء، مما يؤدى إلى صعوبة التفاهم والاشتراك فى القيم(٣٩).

فاستخدام الشبكة العالمية (الإنترنت) يجسد بنية شبه مغلقة، تدفع الفـرد تدريجياً للإندماج فيها على حساب العلاقات الاجتماعية المتوارثة تاريخيا لـدى كل المجتمعات الانسانية، والتى كانت ولا تزال لدى غالبيتها هى البيئة الحقيقية الخاصة لسلوك وانفعال وتفاعل الفرد، حتى وإن تمتعت الآلة"الاتصالية" بـذكاء عملى أكبر ومهارات وظيفية أرقى على نحو تحقق معه للفرد فرصـة تبـادل الأفكار والصور وليس فقط تلقى المعلومات، فإن هذا لا يكفى دليلا على تحقيقها للتواصل الانسانى. ذلك أن الاندماج الروحى كقيمة إيجابية إنسانية ووجدانية قد بقى ممتنعاً على هذه الوسائل جميعاً. فمن الصعب أن تحـل شـبكة الإنترنـت (كعالم إنسانى متخيل ووهمى) محل المجتمع الإنسانى الحى تدريجياً وذلك لأنها لا تشبع لدى الفرد المتعامل معها حاجات الانتماء والتعاطف والوجدانية وغيرها من مضادات الاغتراب المصاحب لعملية تحول الفرد من ذات إنسانية اجتماعية الى ذات إنسانية مستقلة تقوم على الفردية الآلية.

كما يحدث نوع من الاستقلالية عند بعض الأفراد بـأن تـوفرت لديـه

الكفاءة والقدرة الذاتية على كفاية نفسه بتأمين مجال العمـل ومصـدر الـرزق وتوفير السكن المستقل، والقيام بأعباء الزواج وتحقيـق الحمايـة والاسـتقرار النفسى. فمع هذه الاستقلالية النسبية يتكون لدى الأفراد شعور بعدم الحاجة إلـى الآخرين من أقاربهم وذويهم، ومن ثم الانغلاق عنهم وعدم التفاعل معهم، أى أن ينفصل الفرد بأفكاره وآرائه الجديدة والمكتسبة عن واقع الحياة الذى يحيط بـه فتحدث ازدواجية رهيبة فى سلوكه وفى موقفه من الحياة.

ج- ضعف الانتماء وغياب الضبط الاجتماعى:

يشير الواقع الفعلى الآن إلى ابتعاد الشباب عن التفكير فى القضايا الهامة على المستوى الوطنى والقومى ويعود ذلك إلى ضـعف الانتمـاء النـابع مـن اغترابهم داخل المجتمع، وذلك ببساطة لأنهم فى معظمهم اعتنقوا نمـط حيـاة وعادات وتقاليد مجتمعات أخرى مختلفة عنا تماماً. حيث نشـطت العديـد مـن المنظمات والهيئات والشركات الدولية للترويج لفكرة الكونية، التى تعنى تخطى الحدود القومية، محاولة استبدال الولاء للأمة بالولاء للشركة والمهنة، ومن ثـم ارتفعت قيمة الأنا على حساب قيمة الآخر أى تغليب الصالح الخـاص علـى العام، وقد يرجع ضعف هذا الانتماء إلى عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعيـة بدورها المنوطة به فى دعم وغرس قيم الانتماء فى نفوس هؤلاء الشباب، بـدءاً من الأسرة والمدرسة مروراً بوسائل الإعلام، وتكون المحصلة من ذلـك هـو ضيق نظرة هؤلاء الشباب وانحسارها فى دائرة مصالحهم فقط. كما أن غيـاب الرقابة والتوجيه والضبط الاجتماعى من قبل الأهل تجاه سـلوكيات واتجاهـات الأبناء لها الأثر الكبير فى مدى الالتزام بالسلوك السوى المنسـجم مـع القـيم والأعراف الاجتماعية. وأى إهمال أو تقصير فى فرض الرقابة على الأبنـاء – خاصة فى سن المراهقة – ينشأ عنه العديد من المشكلات، وقد يكـون بعضـها الاختلاط بأقران السوء، أو مشاهدة بعض الأفلام أو اللجوء إلى تناول المسكرات وتعاطى المخدرات.. وغير ذلك.

د- سيادة النظرة المادية للأشياء:

فى ظل المتغيرات الجديدة نمت بعض القيم السلبية الغريبة عن المجتمع المصرى حيث طغت القيم المادية واختلت مقاييس التقييم، حيث أصـبح العائـد المادى هو المعيار الأساسى فى تقييم الأشياء بما فـى ذلـك الإنسـان ذاتـه. وانتشرت قيم الكسب السريع المشروع وغير المشروع، وتدهورت قيمة العمـل المنتج وأخلاقيات العمل الجاد، واستبدلت بقيمة أخرى سلبية وضـارة بعمليـة التنمية وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسـيلة ممكنـة بغـض النظـر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته.

وعبر سلسلة من التحولات المتعاقبة على المجتمع المصرى شهد تغيراً

واضحاً فى التوصيات والأفكار والقيم والممارسات نتيجة للاندماج فـى الثقافـة الغربية، مما أدى إلـى تغلغـل عناصـر الثقافـة الاسـتهلاكية دون مراعـاة للخصوصية الثقافية(٤٠). والشباب هم أكثر الفئات تأثراً بالتغييرات الجديدة ومـن ثم فهم أكثر ميلاً للأخذ بالتوجيهات الغربية الحديثـة والاقتبـاس مـن الثقافـة الأجنبية، تلك الثقافة التى لا تلائم ظروف وواقع المجتمع المصـرى. كمـا أن الثقافة الاستهلاكية لا تعد ضرورة حياتية، بقدر ما تعبر عن تمـايز اجتمـاعى ونجاح فردى(٤١). فضلاً عن تعاظم الإحساس بالتفوق الغربى، وتفضيل الأجنبى، خاصة من جانب الشباب الذى راح يحاكى نمط الحياة الغربية والأمريكية بشكل خاص حتى فى جانب التعليم الذى أصبح ينظر إليه بشكل مختلف، فهو لم يعـد مؤشراً للمكانة الاجتماعية ولا مصدر للدخل المرتفع، ولا يمثل طريقا للنجـاح، وأداة للترقى فى السلم الاجتماعى. ومن ثم يساعد أيضاً الاتجـاه نحـو التعلـيم الأجنبى على إضعاف الروابط بين الفرد والثقافـة المجتمعيـة وتـدهور قيمـة الانتماء الوطنى وانهيار القيم الإيجابية مثل الشرف والوفاء والالتزام والكرامـة والتعاون وبروز المحاكاة والاستهلاك والاتكالية والترف.

هـ - النظرة الجديدة للمساواة بين الرجل والمرأة: (عولمة المرأة):

ينظر المجتمع للمرأة نظرة غير عادلة، تجعل من مسألة تحرر المـرأة أمراً ملحاً فى الوطن العربـى، لان العلاقـات الأبويـة واضـطهاد الرجـل، والأعراف، تجعل منها إنساناً مستغلاً ومستضعفاً. وعلى الرغم من تمتع المـرأة باستقلال نسبى عن العائلة، وولوجها ميدان التعليم، وتصاعد نضالها المستمر من أجل المشاركة فى النشاط الاقتصادى واكتساب حق المساواة مـع الرجـل فـى العمل، ورغم ما تنص عليه الدساتير، والخطب الرسمية مـن مسـاواة المـرأة بالرجل،رغم كل هذا فإن المرأة تبقى سجينة قوانين الأحوال الشخصية التى تتسم بعدم المساواة بينها وبين الرجل فى حرية التصرف ومن ثم تدنى وضع المـرأة فضلاً عن عدم الاهتمام بها وبتعليمها مثل الرجل. ومن ثم كان المنـاخ مهيـأ لظهور ما يسمى بعولمة المرأة.

تعنى عولمة المرأة أى جعلها كائناً عالمياً يمكن وصفه بأنه كائن عـابر للقارات ومن ثم كان لابد من عقد المـؤتمرات الدوليـة وتوقيـع المعاهـدات والاتفاقيات العالمية التى تلزم الحكومات بحقوق المـرأة. وهـذه الأيـديولوجيا الجديدة يدعو إليها النظام العالمى الجديد.

تستمد أيديولوجيا المرأة الجديدة جذورها الفكرية من الماركسية الحديثـة حيث تعتبر أن خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية لبناء مجتمع لا طبقى، بينما اللجوء إلى الأساليب الاجتماعية هـو السـبيل الوحيـد لمجتمع خال من الطبقات والميول الطبقية. وتمثل الأسرة والأمومة فـى نظـرة

الماركسية الحديثة السبب وراء نظام طبقى جنسى يقهر المرأة حيث لا يرجع إلا لدورها فى الحمل والأمومة. وإذا كانت السنن الكونية الطبيعية عندهم هى التى اقتضت هذا الاختلاف البيولوجى فلا بد من الثورة على هذه السنن الطبيعية والتخلص منها بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة فروقاً اجتماعية متصلة بالأدوار التى يؤديها كل من الرجل والمرأة وليست متصلة بالخواص البيولوجية لكل منهما، ومن ثم فإذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هناك ذكر وأنثى وإنما سيكون هناك نوع" جندر"[*]وهذا النوع هو الذى سيحدد طبيعة دوره فى الحياة بحيث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكر والعكس، وبحيث لا تكون هناك أسرة بالمعنى التقليدى وأبناء ولا رجل ولا امرأة وإنما أسر جديدة [٤٢].

وتطالب وثيقة المرأة (فى بكين ١٩٩٥) الحكومات بإعطاء الأولوية لتعزيز تمتع المرأة والرجل – بالكامل وعلى قدم المساواة – بجميع حقوق الإنسان والحريات بدون أى نوع من التميز وحماية ذلك.

ثامنا: الدراسة الميدانية:

- تحليل البيانات وتفسيرها:

صنفت أسئلة استمارة البحث من العام الى الخاص وابتدأت بالبيانات الأولية، ثم بتفصيلات. التعرض للوسائل التكنولوجية والمضامين الإعلامية، ومن ثم التأثيرات الاجتماعية سواء الايجابية أو الظواهر السلبية ومدى التعرض لها.

وسنحاول إبراز أهم الجداول التى تعكس الاتجاهات العامة لأهداف البحث:

جدول رقم (١)

الوسائل الاعلامية المفضلة والمساهمة مع الأسرة فى تنشئة الأبناء

الوسائل الاعلامية المفضلة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
المسموعة (الاذاعة)	١٢	٤,٦%
المرئية (التليفزيون، الفيديو، الاتـارى، الكمبيوتر والانترنت)	٢٣٦	٩١,٤%
المقرؤة (الصحف،المجلات، الكتب)	١٠	٤%
المجموع	**٢٥٨**	**١٠٠%**

يتفق معظم المبحوثين من الآباء على تفوق الوسائل الاعلامية المرئية مـن (تليفزيون، فيديو، دش، كمبيوتر وإنترنت) على بقية الوسـائل الأخـرى فـى تعرض واستخدام الأبناء لها، مع اختلاف الفئات العمرية، حيث تحتل المركـز الأول فى الاهتمام والاستخدام بنسبة تصل إلى (٩١,٤) فى المائة ويشـير هـذا إلـى ما تحظى به هذه الوسائل الإعلامية المرئية من خصائص ومزايا تستحوذ على بصر وسمع وعقل المتلقى بشكل أكثر فاعلية وتأثيرا، نظراً لقـوة وسـحر هذه الوسائل التى تجمع بين الصوت والصورة والحركة واللون، هـذا فضـلاً عمـا تحمله من مصادر متنوعة للثقافة والمعرفـة والمعلومـات، ولا ننسـى الجانب الترفيهى والتسلية لشغل وقت الفراغ.

وعلى الجانب الآخر أشارت نسبة قليلة (٤،٦، ٤) فى المائة الى الوسـائل المسموعة والمقروءة ولعل ذلك يعد مؤشراً علـى طغيـان وسـلطة الصـورة وسيادتها على بقية الوسائل، خاصة وقد غزت العالم اليوم شـبكات الكمبيـوتر والانترنت، ومحطات التلفزة العالمية (الفضائيات) التى راحت تقـدم للمشـترك أخر المعلومات فى اللحظة التى يضغط فيها علـى زر الجهـاز ويختـار مـا يحتاجـه من المعلومات والوثائق والاحصائيات وما إلى ذلك.

فقد تحول التليفزيون ورفاقه (فيديو – أتارى – دش) إلى جلـيس للأطفـال خاصة مع نمط الحياة الصيفى، بعد انتهاء العام الدراسى وتمتع الأبناء بدرجـة

أكبر من الحرية ووقت الفراغ بعد أداء الامتحانات، فلقد بـات مـن مسـلمات العصر أن يقضى الطفل أمام التليفزيون والكمبيوتر والأتارى وقتاً يزيـد علـى الوقت الذى يقضيه فى اللعب أو المدرسة، بل وحتى مع والديه.

جدول رقم (٢)

أهم المواد والمضامين الإعلامية الأكثر اهتماماً وتأثيراً فى الأبناء

المواد المفضلة	التكرار	النسبة المئوية
مواد الترفيه والتسلية	٧٣	٢٨,٢ %
المواد الرياضية	٥١	١٩,٧%
المواد ذات المضمون الاجتماعى	١٠٦	٤١,٢%
المواد السياسية والأخبارية	١٢	٤,٧%
المواد الثقافية والمعرفية	١٦	٦,٢%
المجموع	٢٥٨	١٠٠%

أشارت نسبة كبيرة من أفراد العينة تصل إلى (٤١,٢) فى المائـة إلـى أن أفضل المواد الأعلامية لدى الأبناء هى تلك المواد ذات المضمون الاجتمـاعى، وهى تشمل المواد الدرامية المختلفة الأشكال والقوالب سواء فـى التليفزيـون، الفيديو، الدش، أو على الأقراص المدمجة، وذلك يرجع لما تحويه هذه الأعمـال الدرامية من عناصر جذب تجعل المتلقين يتعايشون مع الأحداث، وربما يجدون أحياناً فيها حلولاً لبعض مشاكلهم بينما تحظى مواد الترفيه والتسـلية بالمرتبـة الثانية من الاهتمام والأفضلية لدى الأبناء حيث وصلت نسبة اختيارهـا (٢٨,٢) فى المائة من عينة البحث، وذلك لما تقدمه هذه المواد الترفيهية من ألعاب وأفلام كارتون وحكايات علمية وخيالية تحلق بالأبناء – خاصة السن الصـغيرة – فـى عالم خيالى لانهائى، تزيد الموهبة والأبداع عند البعض، وتصيب البعض الآخر بالسلبية واللامبالاة والهروب من الواقع.

كما تنال المواد الرياضية اهتماماً من نوع خاص لدى الأبناء خاصة الذكور

حيث وصلت نسبة اختيارها (١٩,٧) فى المائة من أفراد العينة، وأخيراً جـاءت المواد الثقافية والمعرفية وأيضاً المواد السياسية والأخبارية فى نهاية الاختيارات بنسبة (٦,٢، ٧,٤) فى المائة وهذا شئ يدعو للدهشة برغم توافر كـل وسـائل المعرفة والثقافة وتعددها.

جدول رقم (٣)

مساهمة الأسرة فى اختيار المواد والمضامين الإعلامية لأبنائها (دور التوجيه)

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعـم	١٧٠	%٦٥,٩
لا	٨٨	%٣٤,١
المجموع	**٢٥٨**	**%١٠٠**

على الرغم من ارتفاع نسبة إجابة المبحوثين (٦٥,٩) فى المائة ممن تساهم أسرهم فى اختيار البرامج والمحتوى الإعلامى لأبنائها، ويمثل حوالى ثلثى حجم العينة، إلا أنه من الملاحظ وجود عدد كبير يقدر نسبته (٣٤,١) فى المائة مـن الأبناء الذين يختارون بأنفسهم برامجهم، وهو الأمر الذى يرجع إلى عدم وجود رقابة كافية من الأسرة، مما يؤثر فى تقاليد المشاهدة من جهة، وعدم قدرة الأبن على اختيار البرنامج المناسب والمفيد من جهة أخرى.

ولعل عدم مساهمة الأسرة بشكل فعال فى اختيار المواد المختلفة قد يرجـع لأسباب كثيرة، بعضها يعود إلى ضعف الوعى داخـل الأسـرة فـى عمليـات الاختيار والضبط الاجتماعى والرقابة والتوجيه، وربما يعود إلى وجود أكثر من جهاز إعلامى داخل البيت، هذا فضلاً عـن تنـوع وتعـدد القنـوات والمـواد الإعلامية التى تعطى حرية أكبر للاختيار.

كما يرجع أيضاً إلى عدم تواجد الأب والأم بالمنزل لفترة طويلة وانشغالهما بالعمل خارج المنزل مما حتم بالضرورة تعاون كل من الزوج والزوجة فى أداء مهام العمل المنزلى، وظهرت الحاجة إلى تطوير أطر ثقافية معينة، وتغير فـى علاقات الآباء بالأبناء مما أفسح المجال إلى زيادة وجـود الـنمط الـديمقراطى

الأسرى.

كما أنه نظراً لارتفاع توقعات الأجيال الجديدة بالنسبة لمستوى الحياة، أدى ذلك إلى إنشغال الآباء فى محاولات تحسين أوضاع الأسـرة ومحاولـة تملـك الرموز المادية والمعنوية للمكانة الاجتماعية، ولقد نتج عن هذا تقلص دور الأب الأسرى.

جدول رقم (٤)

مدى استمرار دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية

مدى الاستمرارية	التكرار	النسبة المئوية
نعـــم	٢١٢	٨٢,٢%
لا	٤٦	١٧,٨%
المجموع	**٢٥٨**	**١٠٠%**

يتفق معظم المبحوثين من الآباء بنسبة (٨٢,٢) فى المائة وهى نسبة تفوق ثلثى العينة، على أن الأسرة هى المؤسسة التربوية التى تتلقى الطفل بالرعايـة والاهتمام، وهى الوعاء الذى تتشكل داخله شخصـية الطفـل تشـكيلاً فرديـاً واجتماعياً من خلال تربيته وتعليمه وإشـباع حاجاتـه البيولوجيـة والنفسـية والاجتماعية، وتوجيهه والأشراف على سلوكه إلى حد كبيـر، وتلقينـه اللغـة والعادات والتقاليد وآداب السلوك وقواعد الدين، وهذا الدور الأساسى فى التنشئة الاجتماعية لا يمكن إغفاله برغم تداخل مؤسسات عديدة معه سواء أكانت تربوية ودينية وثقافية وأعلامية ... إلـــخ.

بينما يشير المبحوثون بنسبة (١٧,٨) فى المائة إلـى أن وظيفـة الأسـرة الاجتماعية قد اعترتها فى هذه المرحلة حالة من الكسـوف الجزئـى لأسـباب كثيرة، اقتصادية واجتماعية أهمها خروج المرأة (الأم) للعمـل، وغيـاب الأب لفترة طويلة عن المنزل، إضافة إلى وجود وسائل الأعلام والفضائيات، والتـى يزداد أهمية دورها وتأثيرها بإنتشار هذه الوسائل وتطورها التقنـى واختراقهـا لجبهات الحياة المختلفة وقبولها الفعال بين الأفراد وملازمتها المستمرة لهم طيلة

الحياة من الطفولة وحتى نهاية العمر.

جدول رقم (5)

التأكيد على بعض القيم الاجتماعية فى عصر المعلومات والعولمة

بعض القيم	التكرار	النسبة المئوية
حب المجتمع والوطن (الانتماء)	٤٤	١٧,١%
احترام الكبار	٤٣	١٦,٧%
حب الغير (الإيثار)	٣١	١٢%
التكافل الاجتماعى والتعاون	٣٢	١٢,٤%
الفردية والأنانية	٦٨	٢٦,٣%
الانعزال	٤٠	١٥,٥%
المجموع	**٢٥٨**	**١٠٠%**

إذا كانت نسبة (١٧,١) فى المائة فقط من المبحوثين ممن أشاروا إلى قيمة الأنتماء لدى أبنائهم، فهذا مؤشر على ضعف قيمة الانتماء بشكل عام لدى أبناء العينة، وقد ينبع هذا من إحساسهم بالأغتراب داخل المجتمع، وذلك ببساطة لأنهم فى معظمهم اعتنقوا نمط حياة وعادات وتقاليد مجتمعات أخـرى مختلفـة عنـا تماماً، وقد تحدث عن ذلك (ابن خلدون) فى قوله (إنما تبدأ الأمم بالهزيمة مـن داخلها عندما تشرع فى تقليد عدوها).

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعيـة بـدورها المنوط به فى دعم وغرس قيم الانتماء فى نفوس هؤلاء الأبناء، بدءاً من الأسرة والمدرسة مروراً بوسائل الإعلام، وتكون المحصلة من ذلك هو ضـيق نظـرة هؤلاء الأبناء وانحسارها على دائرة مصالحهم فقط، أى إعلاء المصلحة الفردية على حساب المصالح العامة.

كما نلاحظ أن نسبة (٢٦,٣) فى المائة تشير إلى قيمة الفردية والأنانية أى انحسار تفكير الأبناء فى القضايا الخاصة مثل العمل والزواج وعـدم اهتمـامهم بالقضايا الواقعية الكبرى التى من المفترض أن تحتل مساحة غيـر قليلـة مـن تفكيرهم ولعل ذلك يعود إلى يأسهم فى التوصل إلى حلول جذرية لمثـل هـذه

القضايا من خلال الآليات التى يجرى التعامل بها من قبل القادة مع هذه القضايا إعلامياً مثل القضية الفلسطينية.

وهذا كله إنما يشير إلى أن موجة العولمة – التى أخذت تزحف بقوة إلى كل المجتمعات مستمدة حيويتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة – تعمل على تغيير المفاهيم القومية والوطنية إلى مفهوم واسع يجرد الشعوب من شخصياتها العرقية، ويذيبها فى خلاطة عالمية[٤٣].

جدول رقم (٦)

الآثار الإيجابية لثورة المعلومات من خلال التقنية الإعلامية

أوجه الاستفادة	التكرار	النسبة المئوية
توسيع مدارك الأبناء وزيادة المعرفة	٦٧	٢٥,٩%
التسلية والترفيه	١١٨	٤٥,٧%
الاتصال الدائم بالعالم الخارجى	٧٣	٢٨,٤%
المجموع	**٢٥٨**	**١٠٠%**

جاءت نسبة (٢٥,٩) فى المائة ممن يؤكدون على الدور الثقافى الحيوى للوسائل التكنولوجية والإعلامية المتطورة، حيث أن الاهتمام بالثقافة يكتسب قيمة متزايدة بسبب ثورة المعلومات والاتصالات التى أنهت العزلة الثقافية للجماعات، وأن كانت تهدد الخصوصية الثقافية للشعوب باستثناء القلة من المجتمعات المتقدمة فى الغرب.

حيث يرى المبحوثون أن ثورة المعلومات من خلال التقنية الإعلامية المتعددة فتحت آفاقاً واسعة للبشر للعثور على رؤى جديدة عجز عنها السابقون لإفتقادهم لتلك التقنيات وعلى الأبناء أن يتعاملوا مع هذا الاجتياح المعلوماتى بشكل موضوعى، خاصة وأنهم يجدون أنفسهم ليس فقط فى مواجهة (٥٠) قناة بل آلاف من أفلام السينما والعروض المختلفة ومواقع الإنترنت المتنوعة التى توفر الثقافة والمعرفة فى مجالات شتى سياسية، دينية، اجتماعية، تكنولوجية، اقتصادية، أسرية ... إلخ، فهذه الشبكة العالمية تعد مساهماً رئيسياً فيما يشهده العالم اليوم من انفجار معلوماتى، فقد أصبحت المعلومة رأس مال هام فى القرن الواحد والعشرين.

إذ تميز مجتمع المعلومات بوسائل اتصال تفاعلية مع انتشار غير محدود، كما أنه يتعامل مع المعلومات بأسلوب مستمر، متطور وفعال، فهذه المجتمعات

تحقق نتائج ايجابية لمواطنيها، فهى تبقيهم على اتصال مستمرة بكل ما هو جديد فى العالم بما يحويه من ثورات علمية واجتماعية وثقافية وسياسية[٤٤].

ولقد تنوعت آثار التقنية الإعلامية والثورة المعلوماتية بتنوع واختلاف الفئات العمرية للأبناء، حيث بلغ الاهتمام الكبير بجانب الترفيه والتسلية لدى الفئة العمرية الصغيرة (٦-١١ سنة) حيث أنه من الملاحظ أن الطفل يقضى أمام الأجهزة الإعلامية من تليفزيون وأتارى ودش وقتاً أطول حتى أن الأمر قد دخل مرحلة الإدمان ومالها من تأثيرات خطيرة على المخ، وتقليل ميل الطفل للمبادرة والابتكار، ويضيق علاقاته الاجتماعية.

إلا أن الاحتكاك بالعالم الخارجى ومعرفة أخر ما تم الوصول إليه فى مجالات مختلفة كان يشغل اهتمام الأبناء فى الفئة العمرية من (١١-١٦) و(١٦-٢١ سنة). وهى الفئات التى تهتم بمعرفة أحدث الأخبار حول الرياضة والفنون والموضة والحاسبات الآلية، والثقافة العالمية، وإجراء مقابلات Chatting مع أفراد غير معروفة عبر شبكة الإنترنت، وتكوين صداقات معهم حيث يشير الكثيرون أن الفتيان يستطيعواً أن يشاركوا نظراءهم من ثقافات أخرى فى أحداث الحياة اليومية ومن ثم يكتشفوا نوعاً من الجماعية يتجاوز أطر السياسة والأنماط التقليدية، محولاً العالم إلى قرية كونية حقيقية.

جدول رقم (٧)

الظواهر السلبية المحتملة للوسائل التكنولوجية والمعلوماتية على الأبناء

الظواهر السلبية	التكرار	النسبة المئوية
التشجيع على الانحراف والعنف والجريمة	٦٨	٢٦,٤%
الشعور بالإحباط والقلق والتوتر	٤٥	١٧,٤%
توليد روح الاستسلام واللامبالاة	٣٥	١٣,٦%
إضعاف الروابط الأسرية وقيمها	٤٥	١٧,٤%
تعميق الاحساس بالاغتراب والشعور بالعزلة	٣٨	١٤,٧%
الترويج لقيم وعادات وتقاليد (مختلفة)	٢٧	١٠,٥%
المجموع	**٢٥٨**	**١٠٠%**

على الرغم من الدور الإيجابى الذى تقوم به التقنية الإعلامية الحديثة فى نقل المعلومات والمعارف والاتجاهات والأحداث السياسية والاقتصادية

والاجتماعية إلا أنها فى المقابل تلعب دوراً خطيراً وسلبياً إذا ما أسئ استخدامها، فالانفتاح غير الرشيد، والتعاطى السلبى، والاستخدام غير المشروع لوسائل الإعلام والمعلومات، يترك تأثيراً واضحاً على فكر الفرد وسلوكه بواسطة الأنماط الفكرية والنماذج السلوكية التي تقدمها تلك الوسائل وبسبب الفراغ الروحى والفكرى الذى يعيشه الفرد فى أحيان كثيرة.

ولهذا فإنه من تحليل البيانات، وجد أن الأغلبية من المبحوثين وبنسبة (٢٦,٤) فى المائة أى أكثر من ربع حجم العينة يعتقدون أن التعرض المستمر للمواد والمضامين الإعلامية خلال شبكات الفضائيات والإنترنت، قد سبب فى ظواهر سلبية للفرد وللأسرة، ولعل أهمها التشجيع على الانحراف والعنف نظراً لما تحويه هذه البرامج من طوفان الأفلام والمشاهد العنيفة.

إن مظاهر العنف أو الانحراف فى بعض الأسر هو النتيجة الطبيعية لإيقاع العصر الذى نعيش فيه، فكثير من الأسر أو حتى بعض أفرادها لا يستطيعون مسايرة الأوضاع الجديدة وبالتالى يقعون فريسة للانجراف واستخدام العنف من أجل الوصول إلى أهدافهم[٤٥].

خاصة وأن الإفراط فى مشاهدة العنف فى سنوات العمر الأولى يتحول إلى نوع من الإدمان، كما أن المشاهدة لفترات طويلة تحرم صغار الأطفال من النشاطات الطبيعية اللازمة للنمو السوى وبزوغ المواهب وعلى رأسها التفاعل اللصيق مع الوالدين وغيرهما من القائمين على رعايتهم ومع أقرانهم.

وقد جاءت نسبة (١٧,٤) فى المائة لمن يعتقدون بتأثير التدفق المعلوماتى والإغراق الإعلامى فى إضعاف الروابط الأسرية وقيمها، وعدم الاستقرار فى العلاقات الاجتماعية التقليدية وربما حدوث إضطراب اجتماعى، كما أن زيادة الشعور بالإحباط والقلق والتوتر جاءت نسبته (١٧,٤) فى المائة حيث تنوع المصادر الإعلامية قد يؤدى أحياناً إلى تنمية القلق داخل الشخصية، وإحداث ثغرات فى الشخصية والسلوك والاتجاهات، كما أشار إلى ذلك (روجرز) حين قال أن المعلومات لن تؤدى فقط إلى ثغرات المعرفة بل إلى ثغرات فى السلوك والاتجاهات.

أما اتجاه الأبناء نحو الاستسلام واللامبالاة، فأشارت العينة إلى (١٣,٦) فى المائة وذلك لأن وسائل التكنولوجيا الحديثة تتجه إلى جعل خبرات القراءة والاستماع والمشاهدة عبارة عن خبرات معزولة، بدلاً من كونها خبرات مشتركة حيث يستخدم كل فرد قنواته الخاصة، والاستعاضة بها عن الاتصال المباشر مع أفراد آخرين.

كما جاءت نسب (١٤,٧) فى المائة من أفراد العينة تشير إلى تعميق

الإحساس بالاغتراب والعزلة عن المجتمع والأسرة.

وذلك كله إنما يشير إلى دور العولمة فى تجريد المجتمعات مـن ذاتيتهـا لتصبح مؤهله لاكتساب هوية جديدة، هوية أكثر اتساعاً، وأوسع مـدى، فتتجـه القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية إلى تجمعات دولية وقومية، مما دفع ذلك كله تيار العولمة إلى إحداث مرحلة عدم استقرار، مرحلة خلخلة اجتماعيـة واسعة، مرحلة إعادة تهيئة وتكيف وإرساء قواعد دائمة وثابتة وقويـة لخلـق مجتمع عالمى إنسانى بالغ الاتساع(٤٦).

نتائج البحث:

أولاً: ما يتعلق بتفضيلات التعرض للوسائل التكنولوجية والمضامين الإعلاميـة، ودورها فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء:

١. تفوق الوسائل الإعلامية المرئية – من تليفزيون، فيديو، أتـارى وكمبيـوتر وإنترنت - على الوسائل الأخرى (المسـموعة والمقـروءة) فـى تعـرض استخدام الأبناء لها، مما يعد مؤشراً على طغيان وسلطة الصورة وسـيادتها، حيث أن الصورة هى المفتاح السحرى للنظام الثقافى الجديد فى ظل العولمة والذى ينتج وعى الإنسان بالعالم.

٢. مساهمة التقنية الإعلامية المتطورة – إلى جوار الأسرة – فى عملية التنشـئة الاجتماعية للأبناء بشكل واضح – على اختلاف أعمارهم – حيـث تتضـمن التنشئة الاجتماعية عمليات متعددة أهمهـا الـتعلم الاجتمـاعى، والتثقيـف، والتوافق الاجتماعى، والانتقال الثقافى، وإكساب الأفراد معايير وقيمـاً مـن خلال مؤسسات عديدة أولها الأسرة.

٣. إنشغال بعض الأسر عن ممارسة دورها فى عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة وتوجيه الأبناء لأسباب اجتماعية واقتصادية.

٤. ضعف الرقابة والتوجيه فى بعض الأسر وذلك فى عمليات الاختيار للمـواد الإعلامية والوسائل التكنولوجية والمحتوى الاجتماعى.

ثانيـاً: ما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية للتقنية الإعلامية والثورة المعلوماتية على الأبناء:

١. مع الثورة المعلوماتية والرقمية والفضائيات كانت هناك مكاسب لوعى الأبناء وثقافتهم ووجودهم، وأيضاً مخاطر على هوياتهم ووعيهم، حيـث التحـديات التى تواجههم نتيجة التصادم بين الثقافة القديمة والجديدة مما يؤدى إلى هـوة ثقافية لها تأثيراتها الاجتماعية على الأبناء.

٢. انفتاح الأفق المعرفى لدى الأبناء من الشباب، خاصة وأنه ليس كل الشـباب

يسعى فقط إلى عالم الرفاهية واللذة، بل هناك من بينهم الجاد ذو الحس الإنسانى العميق، والذى يقدر قيمة الإنجاز العلمى التكنولوجى المعاصر، وكذلك الاهتمام بمعرفة أخبار العالم الخارجى فى مجالات متعددة كالرياضة وغيرها، بينما الأبناء الصغار – فى مرحلة الطفولة – الجانب الترفيهى والتسلية والألعاب.

٣. التأثير فى القيم والأفكار وظهور أنماط جديدة من السلوك والقيم النفعية الفردية والأنانية، والميل إلى العزلة التى تفقد القدرة على المواجهة، فضلاً عن ضعف الانتماء لدى الأبناء تجاه المجتمع والوطن واحساسهم بالاغتراب.

٤. تأثير التكنولوجيا الرقمية والفضائيات فى ظهور مشكلات اجتماعية أبرزها الانحراف الاجتماعى، وضعف الروابط الأسرية وقيمها، والشعور بالإحباط ومن ثم تعميق الأحساس بالاغتراب لدى الأبناء.

المراجع والهوامش

(١) مصطفى المصمودى: النظام الإعلامى الجديد، عالم المعرفة، المجلس الـوطنى للثقافـة والفنون والآداب، عدد ٩٤ – الكويت، عدد ٩٤، ١٩٨٥، ص ٢٥٨.
(٢) سامية جابر: الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ٣٥.
(٣) John Rader Platt: The Fifth Need Of Man, Horizon, Vol. ١, (July ١٩٥٩) p. ١٠٦.
(٤) ألن كنت: الحاسبات الإلكترونية واختزان المعلومات واسترجاعها، ترجمة/ حشمت قاسم وشوقى سالم، مراجعة/ أحمد بدر، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٩، ص ٣٥.
(٥) محمد فتحى عبد الهادى: مفهوم المعلومات ودورها، مجلة عالم المعلومـات، العـدد ١، ١٩٨٣، ص ٧٦.
(٦) شريف درويش: تكنولوجيا الاتصال، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٠، ص ١٠١.

(٧) Unesco Document: International Communication Committee, Paris, ١٩٨٠, p.١٢.
(٨) محمود علم الدين: تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى، مجلة عـالم الفكـر، الكويـت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٣: العددان ١، ٢، ١٩٩٤، ص ٩٥.
(٩) المرجع السابق، ص ٩٦.
(١٠) سعد لبيب: عالمية الاتصالات والوطن العربى والمتغيرات العالمية، القـاهرة، معهـد الدراسات العربية، ١٩٩١، ص١٩٥.
(١١) محمود علم الدين: مرجع سابق، ص ٩٧.
(١٢) Gary T. Marx: The Road To The Future, Scientific American, Tirumph Of Discovery. H. Holt, ١٩٩٥. P. ١.
Http:// Web. mit. edu/ gtmarx/ www/ road. htm.
(*) يعد المفكر الأمريكى (ديفيد ويزمان) أول من استخدم تعبير (مجتمع ما بعد الصناعة) عام ١٩٥٨ عندما كان يفكر فى مجتمع الفراغ والمشكلات الاجتماعية التى ربما تطفـو على السطح لأول مرة فى التاريخ الإنسانى، على أن عالم الاجتماع (دانييل بل) هو أول من أكسب هذا المصطلح الأهمية والدلالة التى يشير إليها الآن.
ويشير إلى أن قادة مجتمع ما بعد الصناعى لن يكونوا من الساسة والعسكريين، بـل هـم العلماء وخبراء الرياضيات والاقتصاديون، وعلماء الاجتماع، أى الذين يطبقون" التقنيـة الذهبية الجديدة" والتى كانت نتاجاً لاستخدام العقول الإلكترونية والذين يطلق عليهم طبقـة (التكنوقراط).
- Daniel Bell: The Conning Of Past Industrial Society, Aventure In Social Forescasting, N, y. Basic Book, Inc. , Publishers ٢ ed., ١٩٧٦ , P. ١٤.
(١٣) حسن عماد مكاوى: تكنولوجيا الاتصال الحديثة، القاهرة، الـدار المصـرية اللبنانيـة ١٩٩٧، ص٣٣
(١٤) محمود علم الدين: هل نعيش فى عصر المعلومات، المراسل، (أكتوبر ـ نوفمبر٢٠٠١)،ص١،٢
http:// www. Fortunecity. Com/ meltingpot/ Pakistan/ ١١١٢/ Fotum/ alamdin/ arewe. htm.
(١٥) نفس المرجع السابق، ص ٢.
(١٦) أبو السعود إبراهيم: التوثيق وثورة الاتصالات، مجلة الدراسات الإعلامية،تصدر عـن المركز الإقليمى للدراسات الإعلامية بالقاهرة، العدد ٩٠، ١٩٩٨، ص ٨٣.
(١٧) الكتاب السنوى ٢٠٠١، أصدارات الهيئة العامة للاستعلامات.

(١٨) James D. Harless: Mass Communication, An Introductory Survey, USA: Wm. C. Brown Publishers, ١٩٨٥, P. ٥٨٥.
http:// www. sis. gov eg/ year ٢١a/ html/ tran O٢. htm
(١٩) فاروق أبو زيد: انهيار النظام الإعلامى الدولى من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد، القاهرة، مطابع أخبار اليوم، ١٩٩١، ص ١٠٣.
(*) تكنولوجيا الحقيقة الافتراضية والتى يتم من خلالها عرض صور لمعالم الحضارة المصرية القديمة والحديثة بالصوت والصورة المجسمة الثلاثية الأبعاد مما يجعل المتلقى يتعايش مع تلك الحضارة ويتجول فيها، وهو ما يعتبر بداية لصناعة جديدة لم يتم إنتاجها بعد فى مصر بهذا الأسلوب وتلك التقنية. وقد تعددت المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الإنجليزى Virtual Reality، من الواقع الافتراضى إلى العالم الوهمى والواقع الخيالى، حيث يعد هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية فى تكنولوجيا المعلومات حاليا، ومن المتوقع انتشار استخدامه بسرعة، حيث يمكن النظر إليه على أنه بيئة اصطناعية لممارسة الخبرات بصورة أقرب ما تكون إلى تلك فى دنيا الواقع.
- نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٧٦، ديسمبر ٢٠٠١، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٧.
(٢٠) مرتضى معاش: المعلوماتية، استباحة الفكر وتدمير الذات، مجلة النبأ، العدد ٥١، ٢٠٠٠، ص ٤.
http:// www. Annabaa. Org/ nba ٥١. htm.
(٢١) هربرت.أ. شيلر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة : عالم المعرفة المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت، ١٩٨٦، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٢.
(٢٢) المرجع السابق: ص ص ٢٣٠ – ٢٣٣.
(٢٣) مرتضى معاش: مرجع سابق ص ٩.
(٢٤) المرجع السابق، ص ١٠.
(٢٥) زكريا بشير إمام: فى مواجهة العولمة، عمان، مكتبة روائع مجداوى، ٢٠٠٠ ص ص ٢١٢ – ٢١٨.
(٢٦) المرجع السابق، ص ٢١٩.
(٢٧) هدى عبد المحسن: أطفالنا، بين الحقوق والواجبات، الجزيرة، تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، العدد ١٠٠٠٧، الاثنين ٢١ فبراير ٢٠٠٠، ص ١، ٢.
http:// www. Suhuf. Net. Sa/٢٠٠٠ jaz/ Feb/ ٢١/ ar١٠. htm.
(٢٨) جمال سليمان: الكسوف الأسرى، الجزيرة، العدد ١٠٣٤٠، الجمعة ١٩ يناير ٢٠٠١، ص١،٢.
http:// www. Suhuf. Net. Sa/٢٠٠١ jaz/ Jan/ ١٩/ ar٣. htm.
(٢٩) سناء الخولى: الأسرة والمجتمع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ١٢٢.
(٣٠) المرجع السابق ص ١٢١.
(٣١) صالح محمد آل إبراهيم: مشكلة الخدم والمربيات، مجلة الواحة، العدد ٨، ص ٢.
http:// www. Alwaha. Com//٨.
(٣٢) جمال سليمان: مرجع سابق، ص ٢.
(٣٣) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص ٣٨٢.
(٣٤) John B. Thompson: The Media And Modernity – Asocial Theory Of The Medis, Stanford University Press, California, ١٩٩٥ , PP. ١٨٠ – ١٩٠.
(٣٥) نبيل على: مرجع سابق، ص ٣٨٩.
(٣٦) F. Howard Jr. Didsbury: Communications And The Future:

Prospects, Promises And Problems (Bethesda, Md., World Future Society, ١٩٨٢) PP. ٢٣ –٢٦.
(٣٧) Richard A. Black: Condominiums In The Global Village, In Hiebert, Rag El don, And Reuss, Carol, Impact, Of Mass, Media, N.Y. Longman Inc. ٢ nd. ١٩٨, P. ٤٩٢ – ٤٩٥.
(٣٨) شريف درويش: تكنولوجيا الاتصال، مرجع سابق، ص ١٩٥.
(٣٩) Samuel L. Becker: Discovering Mass Communication (USA: Scott, F or esman And Company, ٢ nd. Ed. ١٩٨٧). PP. ٣٣٣- ٣٣٤.
(٤٠) عابد الجابرى: المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيـروت، ١٩٩٤، ص٢١٧.
(٤١) سعد الدين إبراهيم: النظام العربى الجديد، دار المستقبل العربى، القـاهرة، ١٩٨٢،ص ١٤٤.
(*) النوع (Gender) معناه رفض حقيقة أن الوضع البيولوجى هو المصـير لكـل فـرد، ورفض حقيقة ان اختلاف الذكر والأنثى هو من صنع الله – عز وجل – وإنما الاختلاف ناتج عن التنشئة الاجتماعية والأسرية والبيئية التى يتحكم فيها الرجل. وتتضـمن هـذه النزعة فرض فكرة حق الإنسان فى تغيير هويته الجنسية وأدواره المترتبة عليها.
(٤٢) كمال حبيب: عولمة المرأة – قراءة فى الأيديولوجيـة النسـوية الجديـدة – الشـبكة الإسلامية ٢٠٠٢، ص ص ١- ٣.
http//www. Islam web. Net/ family/ Wem Liberation/ wem Liberation ٢٦. htm.
(٤٣) سيف بن على الجروان، العولمة والسوق العربية المشتركة، المستقبل العربى، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٩،نوفمبر ١٩٩٩، ص ٥٢.
(٤٤) Rob kling: social informatics, July ٥, ٢٠٠١, in .http:// www. slis. Indiana. Edu/ concepts. html
(٤٥) سناء الخولى: مرجع سابق ص ١٢٤.
(٤٦) محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مقدمة فى فكر واقتصـاد وإدارة عصـر اللادولـة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٥ – ١٧.

الباب الثانى

الأسرة الريفية: الأوضاع الاجتماعية وأساليب التكيف

الفصل الأول: أحوال الفقراء فى الريف والحضر: دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج

الفصل الثانى: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية

الفصل الثالث: التكيف المعيشي للأسرة المزرعية في ظل التغيرات العالمية والتغيرات الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الريف المصرى: دراسة حالة في منطقتين ريفيتين في محافظة الجيزة ومديرية التحرير

الفصل الأول

أحوال الفقراء فى الريف والحضر

دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج

د. عبدالرؤوف الضبع

مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين، مجموعة من التغيرات الاقتصـادية الجوهرية، والتى أدت إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى، وذلك فى ظل ما يطلق عليه الآن مصطلح"**العولمة**" **Globalization**، والعولمـة فـى مجـال الاقتصاد هى عبارة عن محاولة لتسيد النظام الرأسمالى، كنظام اقتصادى عالمى بكل قيمه.

ولقد ظهر مفهوم العولمة أول ما ظهر فى مجال الاقتصـاد للتعبيـر عـن ظاهرة آخذه فى الانتشار فى العقود الأخيرة، ظـاهرة اتسـاع مجـال الإنتـاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، ونتيجة لما وفرته التكنولوجيا الحديثـة فى مجال وسائل الاتصال والإعلام والإعلان، أدى ذلك إلى إمكانية خلق سـوق عالمية واحدة، تعمل على توفير نفس المنتجات والمصنوعات فـى كـل مكـان وبأسعار متقاربة، وبالتالى توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمى، إذن عملية العولمة بهذا الشكل يقودها فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، وهذه العملية الاقتصادية التى تتم فى ظل العولمة محكومـة بعمليتـى التنـافس والاندماج وكل ذلك يؤدى إلى تركيز وتقليص عدد الفاعلين والنتيجة الحتمية هنا هى تركيز الثروة العالمية فى أيدى أقلية.

وعلى هذا فإن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصـادى علـى الصعيد العالمى والقومى فى يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالى تهميش الباقى أو إقصاؤه بالمرة، ومن هنا يعتبر العلماء أن النظام الاقتصادى فى ظـل العولمـة

سوف يؤدى إلى تنمية الفوارق وتعميق الفقر.

وفى إطار هذه التغيرات الاقتصادية العالمية يبرز اهتمام معاصر من جانب الهيئات الدولية المانحة للمعونات بدراسة ظاهرة الفقر فى الدول النامية، ومـدى استفادة هذه الدول من المشروعات التى تستهدف أساساً الطبقات الفقيـرة فـى المجتمعات النامية، وتركز كبرى الهيئات الدولية مثل البنك الدولى والوكـالات الدولية المتخصصة معظم نشاطاتها الآن على تحسين ظروف الحيـاة للطبقـات الفقيرة، والتى تعانى من الفقر(١). ومصر فى ظل هـذه التغيـرات لا تعـيش بمعزل عن النظام العالمى، فمنذ ما يزيد على عشرين عاما بدأ النظام الاجتماعى الاقتصادى فى مصر يتحول، من نوع مـن"رأسـمالية الدولـة" إلـى صـورة من"الرأسمالية" وتم ذلك عن طريق ما سمى"الإصـلاح الاقتصـادى""وتحريـر الاقتصاد" و"الخصخصة" و"التكنولوجيا" وغيرها، أو ما يسمى بحق"إعادة الهيكلة الرأسمالية" ولقد كانت الآثار السلبية لعملية إعادة الهيكلة الرأسمالية وأحداً مـن أهم العوامل الدافعة إلى الاهتمام بأوضاع الفقر وأحوال الفقراء فى مصر، وفى إطار ذلك فقد حرص البنك الدولى وصـندوق النقـد الـدولى وغيرهمـا مـن المنظمات التى تقف وراء عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية، على نفى وجود علاقة ضرورية بين تلك العملية وتفاقم أوضاع الفقراء وتردى أحوال قطاعات متزايدة من السكان. أما معظم المحللين فى مصر وبخاصـة الاقتصـاديين السياسـيين والاجتماعيين فإنهم يقدمون شواهد كثيرة على أن تفاقم أوضاع الفقراء وتـردى أحوالهم هما من سلبيات إعادة الهيكلة الرأسمالية(٢).

ونظراً لهذا فلقـد حظـى موضـوع الفقـر باهتمـام علمـاء الاجتمـاع والأنثروبولوجيا وذلك إضافة إلى أن الفقر فى المجتمع المصـرى ينتشـر فـى الريف والحضر على السواء، ولقد بلغت نسبة الفقراء فى الريف المصرى عـام ٩٠/ ١٩٩١ إلى ٤١،٩% من إجمالى سكان الريف، وذلك مقابل نسبة ٣٧,٦% فى الحضر، ويدل ذلك على ارتفاع مؤشرات الفقر فى الريف والحضر، بالشكل الذى يمثل معه ظاهرة اجتماعية خطيرة فى المجتمع(٣).

ومن خلال التوزيع الجغرافى للفقر فى المجتمع المصرى يتضـح لنـا أن

الوجه القبلى سواء فى الريف أو الحضر تزداد فيه نسبة الفقر، حيث بلغت فـى حضر الوجه القبلى نسبة الفقراء ٤٥,٥% من مجموع الأسر أما فى ريف الوجه القبلى بلغت نسبة الفقراء فيه ٣٣,١% من إجمالى سكانه(٤).

ومن هنا نجد أن أعداد الفقراء تتزايد فى الوجه القبلى بصفة خاصة وهـذا يؤكد أهمية وخطورة هذه الظاهرة فى الوجه القبلـى، وذلـك يتطلـب توجيـه الدراسات العلمية نحو دراسة أوضاع الفقراء فى الوجه القبلى، وهناك عدد مـن الدراسات الاجتماعية التى اهتمت بدراسة الفقر والفقراء، وهذه الدراسات انتهت إلى أن السمات السلوكية لدى الفقراء هى انعكاس لأساليب التنشئة الاجتماعيـة داخل الأسرة، وهى الأساليب التى يتشكل من خلالها عالم الفقر المحدود فيزيقياً واجتماعياً، مما يجعلهم بالتالى يكتسبون خبرات محدودة نسـبياً فـى الأهـداف والمواقف، وهذه الخبرات المحدودة تمخضت فيها منظورات قاصرة ومبتسـرة للعالم من حولهم، ويشعر الفقراء بالعجز والقدرة السـلبية فـى التـأثير علـى مجريات أمورهم، ولذلك فهم يعانون من مشاعر الإحباط واليأس والفشل، وهذه السمات تظهر فى أنماطهم السلوكية وطرائق حياتهم القاسية ومع مرور الوقـت تشكل هذه الأنماط طريقة للحياة تميزهم عن غيرهم داخل البناء الثقافى للمجتمع.

ولما كان الفقراء فى مصر وفى غيرها من المجتمعات لا يشـكلون كتلـة متجانسة وإنما هم فئات تختلف فى الخصوصيات التى تميزها، والظروف التـى تعيش فيها، اختلافات غير هينة، فإنه من الطبيعى أن نتوقع تنوعاً واختلافا فـى الاستجابة لواقع الفقر والتكيف معه، واستراتيجيات مقاومته. ومن هنا تأتى هـذه الدراسة لمحاولة الوصول إلى أساليب تكيف الفقراء مع ظـروفهم الاقتصـادية والثقافية فى الريف والحضر وذلك فى محاولة للكشف عـن خصوصـية هـذه الشرائح الاجتماعية.

مفهوم الفقر Poverty

ليس هناك اتفاق على معنى وأحد لمفهوم الفقر وإنمـا هنـاك اجتهـادات وتعريفات مختلفة. وإذا كانت الكلمة قد اشتقت من الفعل" افتقـر" فإنهـا تعنـى الحاجة سواء كان ذلك فى الماديات أو المعنويات. فالفقر قد يكون فى المال وقد

يكون فى الثقافة أو المعرفة، وإذا احتاج لأى شئ لكى يكمل به جوانب حياتـه، وشعر معه بالحرمان والقلة فهو فقير فى هذا الشأن ومفتقر له ويرى" جـودارت Godart أن الفقر هو:"عدم الكفاية فى الأشياء اللازمة للفرد لكى يحفـظ نفسـه ويحفظ من يعولهم فى حالة صحية جيدة"، وعلى هذا فإن الفقر حالة نسبية فقـد يكون مالك الألف فقيراً إذا قورن بمالك مليون وقد يكون مالك العشرة غنيـاً إذا قورن بمن لا يملك شيئاً(٦).

والفقر أيضاً هو عبارة عن" مستوى معيشى منخفض لا يفى بالاحتياجـات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد"(٧).

ومن خلال الدراسات التى تناولت الفقر بالدراسة والتحليل نجـد أن هنـاك اتجاهين فى تعريف الفقر هما:

الأول: يركز على الجانب الاقتصادى ومدى إشباع الحاجـات البيولوجيـة للإنسان فأى قصور فى إشباع حاجات الفرد البيولوجية يمكن من خلاله تصنيف أصحابه بالفقراء.

الثانى: هناك دراسات لم تقتصر على الحاجات الأساسية والبيولوجية للفرد فى تصنيفها للفقراء، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن هناك فقر اجتمـاعى، وثقافى.

ويرى البعض أن هناك طريقتين لتحديد الفقر هما:

١- الطريقة الذاتية: وتعتمد فى تحديد الفقر على تقـدير الشـخص نفسـه لحالته، فيكفى أن يرى الشخص نفسه فقيراً أو يعبر عن ذلك بصورة أو بأخرى لكى يعد كذلك. ومن مبررات الاعتماد على هذه الطريقة أن الشخص أكثر دراية من غيره بحالته وتجربته الشخصية مع الفقر من عناصـر تشـكيل اتجاهاتـه وتصرفاته.

ولكن من عيوب هذه الطريقة هو اختلاف المعيار فى تحديـد الفقـر مـن شخص لآخر وغالباً ما يكون مستوى الفقر الذى يتحدد بهذه الطريقة مرتفعاً.

ب- الطريقة الموضوعية: وتحدد حالة الفقر هنا على أساس مستوى معين من مستويات الدخل والإنفاق، باعتبار أنها تمثل الحد الفاصل بين" الفقير" و"غير

الفقير" وهو ما يسمى بخط الفقر poverty line من يقع عليه أو تحته فهو فقيـر ومن يقع فوقه فهو غير فقير.

وعلى ذلك يعتبر الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأفـراد والمجتمعـات، وهو ظاهرة مركبة الأبعاد تتضـمن الحرمـان علـى المسـتوى الاقتصـادى والاجتماعى والثقافى"

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة الراهنة فى محاولة التعرف على أهم أساليب التعايش والتكيف مع الفقر داخل الريف والحضر والمقارنة بينهمـا والوصـول لأهم الاختلافات بينهما وذلك من منطلق أن الفقر لا يمثل ظاهرة ريفية فقـط أو حضرية فقط، وذلك لأنه بينما تتدنى أساليب الحياة فى قرى ونجوع العالم الثالث عامة – ومصر بصفة خاصة - فإن الأحياء المتخلفة slums وأحياء واضعى اليد squattel والمناطق العشوائية تجد بدورها الهامشية والفقر والإحباط والحرمـان من أبسط مقومات الحياة فى المناطق الحضرية. والتركيز على أساليب تعـايش هذه الفئات مع الفقر ومحاولة دراستها فقط، وسوف يجعل من ثقافة الفقر وليس الفقر ذاته هو لب المشكلة، لذلك سوف تحاول الدراسة أيضاً الكشف عن رؤيـة الفقراء أنفسهم لأسباب فقرهم وما يتعرضون له من قهر اقتصادى واجتمـاعى وثقافى، حتى تتكامل أبعاد دراسة المشكلة موضع الدراسة، وذلك من منطلق أن أيديولوجية المجتمع المسئولة إلى حد كبير عن فقر هذه الفئات وتهميش دورهـا داخل المجتمع، حتى يمكن لنا الوصول لتحليل واقعى لهذه الظاهرة كى نـتمكن من التعامل مع إشكالياتها وتداعياتها، وصـولاً لـوعى حقيقـى وموضـوعى بالظاهرة، وليس وعى زائف.

وتستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خـلال التعـرف علـى الخصـائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفئات الفقيرة، ودور ذلك فى تسـهيل عمليـة إيجاد حلول جوهرية لمشاكل هذه الفئات، إضافة إلى أن دراسة هذه الفئات مـن المجتمع سوف تجعل من السهول على صناع القرار التعرف علـى مشـاكلهم، ومحاولة إيجاد حلول لها مما يعود على المجتمع بالنفع فى تحقيق مشاركة هـذه

الفئات مع المجتمع الكبير واستيعابهم مرة أخرى.

والفقر كظاهرة اجتماعية فى المجتمع يعد مؤشراً إلى وجود خلل اجتماعى، وهو دليل على أن المجتمع قد فشل فى توفير الحد الأدنى من متطلبات العـيش لقطاعات من السكان، فعلى طول تاريخ مصر، سـاعدت ظـروف تاريخيـة، وطبيعة البيئة الاجتماعية القائمة، على وجود وسائل اقتصادية وغير اقتصـادية تستنزف من خلالها قوى اجتماعية معينة الجانب الأكبر من الثروة الاجتماعية، فى حين لا يبقى للقطاعات الكبيرة من السكان ما يكفى لتحقيق الحد الأدنى مـن ضروريات الحياة، وكانت هذه القوى الاجتماعيـة تتمثـل فـى الدولـة ومـن يسيطرون عليها أو من يمثلهم فى الطبقات الاجتماعية: صـفوة الحكـم، ومـن يخدمون مصالحهم، وكبار الملاك ومن إليهم. أما القطاعات المستنزفة فقد كانت تتشكل أساساً من المعدمين، وصغار الحائزين، ومعظم عمال الزراعة وصـغار المنتجين فى الريف، والجانب الأكبر من الفئات المختلفة من العـاملين بـأجر، وصغار المنتجين، فى الحضر(٨).

ولقد شهدت مصر فى بداية النصف الثانى من القرن العشـرين تحـولات اجتماعية وسياسية انعكست على الواقع الاقتصادى للطبقات الفقيـرة بصـورة إيجابية حيث انحازت سياسة الدولة انحيازا ملحوظاً نحو الطبقات الفقيرة ولقـد تمثل ذلك فى العديد من السياسات التى يبرز من بينها قوانين الإصلاح الزراعى المتعددة وإنشاء وزارة للقوى العاملة عنيت بإيجاد فرص العمل والتعيـين لكـل طالب عمل، وغير ذلك من المكتسبات التى حققتها الطبقة الوسطى والدنيا.

ونتيجة لظروف خارجية وداخلية بدأت الدولة مضطرة للتراجع عـن هـذه السياسات مما كان له أكبر الأثر على الطبقات الدنيا، وبصفة خاصـة ضـعف فرص العمل وانعدامها أحيانا أمام أبناء هذه الطبقة، وفـى ظـل هـذا الواقـع المتنامى نحو هذه الاتجاهات المصاحبة للإصـلاح الاقتصـادى والخصخصـة والعولمة فإن التساؤل الذى يمثل لب مشكلة هذه الدراسة هو كيف تتعايش هـذه الفئات مع ضعف الموارد أو انعدامها فى ظل سياسة عولمة السوق التى صارت مفروضة بحكم عوامل عديدة أما التساؤل الثانى المعبر عن مشكلة الدراسة فهو

ما هى طبيعة البناء الثقافى السائد لدى هذه الفئات وكيف يمكن أن يسـهم فـى استمرارية هذه الأوضاع.

ثانيا: أهداف الدراسة:

إذا اعتبرنا أن كل دراسة علمية فى مجال ما تسهم إسهاما إيجابيا فى تراكم المعرفة النظرية والامبريقية فى هذا المجال فعندئذ يكون الهـدف الأول لهـذه الدراسة متمثلاً فى إضافة إسهام علمى فى فرع من أهم فروع علـم الاجتمـاع وهو علم الاجتماع الاقتصادى الذى صار مطالباً بالتصدى للعديد من الظـواهر الاجتماعية، والتى لا تخلو من بعد اقتصادى فعال مثلما هو الحال فى دراسـتنا الراهنة التى تتناول أحوال الأسر الفقيرة فى الريف والحضر.

أما على المستوى الميدانى فإن الدراسة تسعى إلى إعطاء صورة وصـفية تفصيلية عن حياة شرائح متنامية فى الخريطة السكانية فى المجتمع المصـرى، وهى شرائح الفقراء فى الريف والحضر ومدى قدرتهم على إشـباع حاجـاتهم الأساسية وكيف يتعاملون مع إشباع هذه الحاجات.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

١ - ما هى الخصائص الاجتماعية والمهنية لفئات الفقـراء فـى الريـف والحضر.

٢ - ما مدى قدرة هذه الفئات على إشباع حاجاتها الأساسية.

٣ - ما هو دور الدولة فى إشباع هذه الحاجات من وجهة نظر هذه الفئات

٤ - ما هى الأخطار الاجتماعية والنفسية المحتملة نتيجة ضعف أو انعـدام إشباع الحاجات الأساسية لهذه الفئات (الغذاء - المسكن - الرعاية الصحية).

٥ - ما هى الفرص المتاحة أمام هذه الفئات ومعوقات استغلال هذه الفرص لدى هذه الفئات فى تحسين أحوالها.

رابعاً: منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على منهج **المسح الاجتماعى** بالعينة:

وهو أكثر المناهج ملائمة لتفسير ووصف القائم من أجل الكشف عن أهـم

أساليب الفقراء فى مواجهة فقرهم والتكيف معه وسوف يكون مسـح اجتمـاعى بالعينة العشوائية.

كما سوف تعتمد الدراسة على المقارنة للتعرف عما إذا كان هناك فرق بين أهم خصائص حياة الفقراء وسماتهم الثقافية فى الريف عن الحضر، وكذلك هل هناك اختلاف بين أساليب مواجهة الفقراء لظروفهم الاقتصادية والثقافيـة فـى الريف عن الحضر.

وقد اعتمدت الدراسة على **صحيفة الاستبيان** كأداة لجمـع البيانـات وقـد خضعت الصحيفة للإجراءات المنهجية المتعددة وصولاً إلى صورتها النهائيـة التى طبقت بها.

مجالات الدراسة:

المجال الجغرافى:

أ - المجال الحضرى: أجريت الدراسة فى الحى الحويتى وهو أحد الأحياء العشوائية التى توجد بالناحية الغربية الشمالية من مدينة سوهاج.

ب - المجال الريفى: أجريت الدراسة الميدانية على نجع القنـابرة ونجـع النجار وهى نجوع تتبع مركز سوهاج.

ج - المجال البشرى: تمثل المجال البشرى فى الأسر الريفية والحضـرية فى المجال الجغرافى المشار إليه أنفاً. وقد شمل المجـال البشـرى الـزوجين والأولاد.

د - المجال الزمنى: أجريت الدراسة الميدانية فى شهور ينـاير وفبرايـر ومارس ٢٠٠٢م.

عينة الدراسة:

تم التطبيق على عدد ١٠٠٠ مفردة من واقع ٥٠٠ حالة للمجتمع الحضرى و٥٠٠ حالة للمجتمع الريفى، وقد اختيرت بطريقة عشوائية منتظمة بعد أن تـم تقسيم المجال الجغرافى إلى مربعات سكنية وتم الاختيار بالطريقة المشار إليهـا هذا وقد تم استبعاد عدد ١٢ حالة من العينة الحضرية لعدم اكتمـال الاسـتبيان فكان حجم العينة الحضرية ٤٨٨ حالة كما تم استبعاد ١٩ حالة من العينة الريفية

لعدم استكمال بيانات الاستبيان وبذا صار حجم العينة الريفية ٤٨١ حالة مجتمع

البحث محافظة سوهاج:

تضم محافظة سوهاج عشرة مدن تحدها من الشمال مدينـة طمـا ومـن الجنوب مدينة البلينا، وتضم عدد ٢٦٩ قرية بلغ عدد السكان فى تعـداد ١٩٨٦ ٢٤٤٨٨٨٠ نسمة، يمثل الريفيون منهم نسبة ٧٨,٢٢% والحضـريون بنسـبة ٢١,٧٨% وتجمع سوهاج بين نسيجى الوطن مسلمين ومسيحيين بنسـبة ٨٨% من المسلمين ونسبة ١٨% من المسيحيين.

- القوة العاملة:

بلغت القوة العاملة فى سوهاج عدد ٦٢١٨١٤ نسمة، بنسبة ٣٢% من جملة السكان النشيطين، بينما تقع نسبة ٦٨ % خارج قوة العمل.

- النوع داخل قوة العمل وخارجه.

مثل الذكور نسبة ٩٤,٢% ممن هم داخل قوة أما بالنسبة لمن هم خارج قوة العمل فقد بلغت نسبة الذكور بعضهم ٣٠,٤% بينما كانت نسبة الإناث ٦٩,٦% ممن هم خارج قوة العمل.

- الحالة التعليمية فى محافظة سوهاج:-

تتميز محافظة سوهاج بانخفاض متميز فى المستوى التعليمى حيث بلغـت نسبة الأمية ٦٤% ترتفع أكثر بين الإناث عن الذكور، حيث كانت عند الذكورة ٥٠,٥% وعند الإناث ٧٩,٢% وكذلك كانت نسبة مـن يقـرأ ويكتـب١٥%، وترتفـع هذه النسبة عند الذكور لتصل إلى ٢٠,١%بينما كانـت عنـد الإنـاث ١٠,١% ويستمر تميز الذكور عن الإناث فى بقية فئات المستوى.

الخصائص الاجتماعية والمهنية لعينتى الدراسة:

- توزيع عينة الدراسة وفق فئات السن:-

تكشف بيانات الجدول رقم (١) عن أن العينة الواردة تحتوى علـى فئـات عمرية مختلفة قد تضمنت بنسب مختلفة للفئات العمرية، وعلى الرغم من التباين بين فئة عمرية وأخرى إلا أن النظرة العامة للجدول والنسب المئويـة المحـددة للحالات يكشف عن أن تمثيل العينة لمجتمع البحث الأصلى (محافظة) سوهاج

قد جاء متقارباً مع ما أحتوى عليه التعداد من توزيع للسكان فوق ٢٥ سنة وفق فئات عمرية مختلفة، كما أن البحث قد استخدم مدى خمس سنوات للفئة العمرية، وهو نفس المدى الذى استخدم فى التعداد العام للسكان.

يبقى أن نشير فى ضوء هذه البيانات أن الصورة التى جاءت عليها العينـة من ناحية فئات السن تعبر تعبراً صحيحاً إلى حد كبير عـن مجتمـع البحـث الأصلى.

٢- مجتمع البحث والمستوى التعليمى:

تكشف البيانات الواردة بجدول رقم (٢) عن المستوى التعليمـى لمجتمـع البحث عن حالة المستوى التعليمى لعينة ممثلة للقطاع العـريض مـن سـكان محافظة سوهاج.

حيث كانت الأمية هى سمه أساسية مميزة لمجتمع سوهاج فقد بلغت نسـبة الأمية ٤٠,٢% بالنسبة للحضر و ٥٩,٤% بالنسبة للمجتمع الريفى فإذا أضـفنا إلى نسبة الأمية نسبة من يقرأ ويكتب فإن النسـبة تصـل إلـى ٦٣,٦% فـى الحضر، ونسبة ٨١,٤% فى الريف. وإذا كانت الأمية عامل فعال وحاسم فـى إعاقة التنمية فإن ذلك يكشف عن حجم التحديات التى تواجه مجتمـع محافظـة سوهاج فى تحقيق أى معدلات فى التنمية الحقيقية، فالأمى غالباً ما يكون غيـر قادرً على أداء دور فعال سواء لنفسه أو لمجتمعه، ومن ثم فإن بداية التنمية فى محافظة سوهاج وغيرها من المحافظات ذات المعدلات العالية فى الأميـة لابـد وأن تبدأ بمواجهة هذه المشكلة التى لا تقف فقط عند سلبية الفرد فى التنمية بـل تحول الفرد الأمى وما يشكله من سلوك اجتماعى إلى معوق لكل جهود التنميـة التى تبذل من قبل الدولة، ويبرز من بين هذه السلوكيات المعوقة للتنمية العلاقة الإيجابية بين الأمية والسلوك الإنجابى، وبصفة خاصة ضعف الإقبال على تنظيم الأسرة والاتجاه نحو زيادة النسل.

ليس هذا فقط بل يتعداه إلى نوعية العلاقة التى تربط الفرد الأمى بالدولـة والتى كشفت بعض الدراسات عن سلبية هذه العلاقة، وبشكل خاص فى العديـد من قضايا التنمية التى تسعى الدراسة إلى تحقيقها والموقف السلبى الذى يتبنـاه

الأميون من هذه القضايا.

٣- توزيع عينة البحث حسب المهنة: جدول (٣):

تمثل المهنة متغيراً أساسياً فى تصنيف المجتمعات، وقد بدأ الاعتماد علـى هذا المتغير مع بدايات نشأة علم الاجتماع، وعلى الأخص عند عبدالرحمن بـن خلدون حينما فرق بين المجتمع الريفى البدوى من ناحية والمجتمع الحضرى من ناحية أخرى استناداً على المهنة السائدة، وسار على هذا المنهج العديد من علماء الاجتماع بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك اعتماداً على أن المهنـة تمثـل صورة تشريحية للبناء الاجتماعى للمجتمع، وهنا لا نقف فقـط عنـد النظـرة البسيطة إلى التقسيم المهنى للعمل فى الزراعة وغيرها من المهن، بل أن ذلـك يتعدى هذا التصنيف الكمى إلى تصنيف كيفى، وهو الذى يسمح بإعطاء صورة واضحة عن مدى إمكانية المجتمع فى تحقيق أهداف التنمية بأبعادها المختلفـة، فقد يرتفع عدد المشتغلين فى مهنة الزراعة فى مجتمع ما وهذا لا يمثل فى حـد ذاته معوقاً للتنمية بشكل مطلق، ولكن حينما يرتبط العمل بالزراعـة بمتغيـرين أساسيين فإن العمل فى الزراعة يمثل معوقاً مـن معوقـات التنميـة، وهـذين المتغيرين يتمثلان فى قزمية الحيازات الزراعية وعدم تحديث نوعية الزراعـة، وحقيقة الأمر فإن هذين المتغيرين يتجسدان فى كثير مـن قطاعـات المجتمـع الريفى فى مصر، حيث تتميز الحيازات الزراعية فى محافظات مصر عمومـاً بالحيازات القزمية وعلى وجه الخوص بمحافظة سـوهاج، حيـث أن غالبيـة العاملين بالزراعة يحوزون أقل من فدان.

أما المهن غير الزراعية فهى الأخرى يتحدد دورها فى التنمية بمقدار نوعية هذه المهن، وعند النظر إلى البيانات الواردة فى الجدول فإننا سوف نكتشـف علـى الفور أنها مهن قد تجمعت بين الموظفين الحكوميين والحرفيين والعمال والمهن الهامشية، وذلك بنسب مختلفة، وكل هذه المهن غير قادرة على الإسـهام فـى التنمية بشكل فعال على مستوى الأفراد والمجتمع والدولة والبيانات الواردة فـى الجدول تمثل صورة للحالة المهنية لمجتمع البحث كله (محافظة سوهاج) ويبـين التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦ صورة واقعية لتوزيع السكان حسب المهنـة،

والذى نستخلص منه أن غالبية المهنة الواردة هى مهن تقليدية غير محققـة لأى قدر من التطور فى تنمية، فالغالب عليها مهن الزراعة والخـدمات والأعمـال الكتابية، وهناك العديد من النماذج العالمية التى استطاعت أن تحقـق معـدلات كبيرة فى التنمية انطلاقا من إعادة الهيكلة المهنية المستندة على عمليات التحول المهنى، والتى تعتمد على علاقة جدلية بين تحديث النشاط الاقتصادى للمجتمـع بإيجاد مجالات جديدة فى العمل يعتمد بشكل أساسى علـى التصـنيع بمختلـف أشكاله وخاصة منه الصناعات البسيطة، ويواكب ذلك تخطيط رشيد لتشكيل بناء مهنى يتعامل مع أشكال التصنيع المشار إليها.

وأن كانت الأمية تمثل المعوق الأول للتنمية فـإن تشـوه البنـاء المهنـى للمجتمع يرسخ هذه المعوقات، وفى هذا الإطار يجب الإشارة إلى ذلـك الجهـد المبذول فى بعض محافظات مصر من سعى دؤوب نحو تجميل المدن ونظافـة شوارعها وإلى آخر هذه الأنشطة المحمودة لتحديث البنية التحتية لهذه المـدن، وفى تصورى أن التنمية الحقيقة تستوجب وضع خطة اسـتراتيجية فـى كـل محافظة لاستخدام قطاعات إنتاجية فى مجالات مختلفة تتمثل أهدافها فى إيجـاد صناعات مختلفة يكون من شأنها إعادة تشكيل البناء المهنى للمجتمـع، ويعمـل على تنمية هذه الصناعات، ويمتص القدر الهائل من البطالة، ويرشد إلـى حـد كبير سياسات التعليم المتوسط والعالى والتى يوجد بينهما وبين طموحات التنمية فى المجتمع انفصال تام، فقد صار التعليم ومخرجاته بمعزل كامل عن دوره فى تحقيق التنمية، وهى قضية أخرى سيكون لها حديث آخر ولكن الأمر الذى يجب أن أؤكد عليه أن تشكيلاً مهنياً بالشكل الوارد فى التعدادات السكانية والذى عبر عنه بصورة ما توزيع عينة البحث الوارد يكشف عن أن الفقر بصوره المختلفة هو نتاج لذلك البناء المهنى، ومن ثم فإننا نعود فنؤكد على أن البداية فى خفض معدلات الفقر تستوجب بداية العمل نحو إيجاد أنشطة اقتصادية صناعية بالدرجة الأولى تكون قدراً ما من التنمية.

ولقد أكد الدكتور محمود عوده، فى سياق تحليله لتخلف المجتمعات الناميـة على أن هناك مقولات مغلوطة جعل منها البعض سبباً أساسياً من أسباب تخلف

العالم الثالث، ومن هذه المقولات المغلوطة ضعف موارد العالم الثالث وقد برهن على زيف هذه المقولة وكذلك الحال فالقول بأن محافظة سوهاج هـى محافظـة فقيرة فى الموارد الاقتصادية ومن ثم فإنها تعانى من الفقر وارتفـاع معـدلات البطالة إلى آخر ما يتسم به الفقر الاقتصادى من سمات ومصاحبات فإن دراسة معينة بأنماط الاستثمار فى سوهاج سوف تكشف بالضرورة عما أكده الـدكتور محمود عودة.

ولعل الملامح الأولى للدراسة التى تتناول أنماط الاسـتثمار فـى سـوهاج سوف تكشف عن أن أكثر قطاعين يسيطران على نمط الاستثمار هما:

١- قطاع البناء والتشييد.

٢- قطاع تجارة المواد الغذائية والسلع المعمرة.

وملاحظة على هذين القطاعين تكشف عن أن هذا القطاع قد استنفذ غالبيـة الاستثمارات. ومع هذا فإن نسبة كبيرة من العمارات والشقق لا تجد من يسكنها. وهذا النمط من الاستثمار وما أنفق فيه من استثمارات كان بإمكانه لو تحول إلى القطاع الصناعى أن يحدث تنمية حقيقية فى المجتمع تستوعب الأعـداد الهائلـة مـن الشباب المتعطل.

أما الشكل الثانى من أشكال الاستثمار فقد توجه نحو تجارة المواد الغذائيـة والسلع المعمرة. وعلى الرغم من وجود العديد من أنواع السـلع الغذائيـة ذات الطبيعة التصنيعية البسيطة، والتى لا تتطلب إلا القيل من رأس المال والبسـيط من التكنولوجيا، ولكن بإلقاء نظرة واحدة إلى ما تمتلئ بـه محـلات السـوبر ماركت نكتشف أمرين:

الأول وهو أن السوبر ماركت قد استوعب كل المنتجات الغذائية العالميـة والمحلية. والأمر الثانى هو أن نصيب إنتاج سوهاج مما هـو معـروض مـن صناعات غذائية لا يتجاوز نسبة ١% على أعلى تقدير.

أما عن إنتاج سوهاج من صناعات المواد الغذائية والسلع المعمـرة فعلـى الرغم مما يمثله هذا النوع من الاستثمار من أهمية بالغة فى تحقيق التنمية فـإن كثيراً من المعوقات مازالت تحول دون نموه، بل أنها تعمل على تهديـد وجـود

هذه الصناعات أصلاً.

وسوف تكتمل صورة البناء المهنى لمجتمع البحث بصفة خاصة ومجتمع سوهاج بصورة عامة حينما نطالع فى جدول رقم (٤) والذى يبين الحالة المهنية لزوجات المبحوثين، حيث يتبين أن نسبة النساء اللاتى لا يعملن فى العينة الحضرية % وفى العينة الريفية نسبة ٨٤,٤% ويمكن للبعض أن يرى أن ربة المنزل تعد مهنة وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية حيث أنها تقوم بنشاط اقتصادى فى الزراعة وتربية الحيوان، ولكن بالنسبة لمجتمع البحث الذى تم اختيار العينة من خلاله فإن المرأة لا نجد نشاطاً اقتصادياً تمارسه نظراً لضعف الحيازة الزراعية، وفى ضوء هذا فإن هؤلاء النسوة يضفن فى الواقع الفعلى إلى عدد المتعطلين، الأمر الذى يدعونا ونحن نتحدث عن الفقر فى المجتمعات الريفية والحضرية أن تضع ذلك نصب أعيننا إذا كنا جادين فى التقليل من معدلات الفقر المتزايدة فترة بعد أخرى. ولقد لعبت المرأة تاريخياً دوراً إنتاجيا وخاصة فى مرحلة نمو التصنيع فى المجتمعات الأوروبية فى مرحلة الإنتاج المنزلى، ومن ثم فإذا كانت الجهات الرسمية تتبنى منظوراً تنموياً فعالاً فإن الأمر يستوجب إعادة هيكلة البناء المهنى للمرأة فى المجتمعات الفقيرة، حتى تمكن من تحقيق قدرتها على الإنتاج ريثما تتوافر لذلك الظروف الضرورية لتحويل هذه الطاقات المعطلة إلى طاقات منتجة.

ونقلب صفحة أخرى من صفحات الحالة الاجتماعية عند الفقراء فنجد أن غالبية النساء فى عينة البحث من الأميات، فقد بلغت نسبتهن فى العينة الحضرية ٥٦,١% وبلغت نسبة الأميات فى العينة الريفية ٧٣,٦% فإذا أضفنا إليهن نسبة اللاتى يقرأن ويكتبن وهى حالة تكون أقرب إلى الأمية فإننا سنجد أن النسبة سوف ترتفع إلى ٦٤,٧% فى العينة الحضرية، ٨٠,٢% فى العينة الريفية. جدول رقم (٥).

متوسط حجم الأسرة والإعالة:

تكشف بيانات الدراسة عن أن عدد الأبناء فى الأسر الحضرية قد بلغ ٢١٤٦ أبناً، بمتوسط مقداره خمسة أبناء تقريباً وعند إضافة الأبوين فإن متوسط

حجم الأسرة يصل إلى سبعة أفراد، وذلك فى العينة الحضرية، وقد تقاربت هذه المعدلات فى الأسر الريفية حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة نحو سبعة أفراد أيضاً، وهنا يظهر أن متغير التحضر يتراجع فى تأثيره بما لا يتفق مع كثير من الدراسات التى ربطت بين الحضر وانخفاض حجم الأسرة، وهذا لا يعنى خطـأ ما وصلت إليه الدراسات السابقة فى تحديد العلاقة بين التحضر وحجم الأسـرة، ولكن تظهر العامل الأكثر حسماً فى حجم الأسرة وهو مسـتوى الفقـر والـذى يتراجع معه تأثير متغير التحضير.

ويرتبط حجم الأسرة بمستوى المعيشة من ناحية مسـتوى الازدحـام فـى الأسرة، حيث تشير بيانات جدول (٨) إلى أن متوسط عدد الحجرات قـد بلـغ ١,٧٤ حجرة لكل أسرة، وذلك يعنى أن متوسط عدد الأفراد فى الحجرة الواحدة قد بلغ أربعة أفراد لكل حجرة، وذلك فى العينة الحضرية أمـا بالنسـبة للعينـة الريفية فقد بلغ متوسط عدد الحجرات للأسرة ١,٥٧ حجرة لكل أسرة، والأمـر الذى يعنى أن مستوى الازدحام فى الحجرة قد بلغ ٤,٤٥ فرداً.

أما عن أماكن النوم كما يبينها جدول ١١ فإن البيانات تكشف عـن عـدم الاستقلالية فى النوم سواء بالنسبة للوالد أو بالنسبة للذكور والإناث من الأبنـاء، فالطابع العام هو اختلاط مكان النوم بين الوالدين والأبنـاء الـذكور والإنـاث، وعندما نلاحظ حجم الكثافة داخل الحجرة الواحدة والذى يصل إلى كثيـر مـن الأحيان إلى أربعة أفراد فى العينتين نجد أن الأبوين والأبناء الصغار والمراهقين ينامون فى حجرة واحدة، وهذه مسألة من أخطر المسائل التى أن كانت تعبر عن حرمان من إشباع حاجة النوم، فإنها على الجانب الآخر محفوفة المخاطر حيـث ينام الوالدين والأبناء المراهقين فى حجرة واحدة، تزداد حينمـا ينـام الأبنـاء المراهقون من البنين والبنات داخل حجرة واحدة الأمر الذى يمكـن أن يترتـب عليه الكثير من الظواهر المرضية على المستوى النفسى والأخلاقى.

ومن الملاحظ أن نوعية جديدة من الجرائم بدأت معدلاتها فى الازدياد فـى السنوات الأخيرة وهى جرائم الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، وتمثل ظـاهرة الازدحام فى المسكن والاختلاط فى النوم بين المراهقين ووالديهم فـى حجـرة

واحدة عاملاً من أهم الأسباب لنمو هذه الظاهرة، وعندما نعـود إلـى بيانـات الجدول رقم (١١) فإننا نجد فى العينة الحضرية أن نسبة ١٤,٨% مـن الأسـر ينام الوالدين فى حجرة مستقلة، ونسبة ٢٧,٥% ينام الوالدين مع الأطفـال فـى حجرة واحدة، ونسبة ٧,١٢% من الأسر ينام الوالدين من البنات فـى حجـرة واحدة، ونسبة ٢٢,٣% من الأسر ينام الوالدين والأبناء ذكـوراً وإناثـا الأولاد والبنات فى حجرة واحدة، ونسبة ٣,٤% من الأسر تنـام البنـات فـى حجـرة مستقلة، ومن الواقع هذه البيانات تجد أن الطابع العام هـو النـوم فـى حجـرة مشتركة بين الآباء والأمهات والأبناء ذكوراً وإناثا، وأن هذه عوامـل مسـاعدة على أشكال الانحراف النفسى والجنسى، وقد أثبتت العديد من الدراسات خطورة هذه الظاهرة على الحالة النفسية للأبناء، وخاصة المراهقين، أما بالنسبة العينـة الريفية فإن الأمر لا يختلف كثيراً من عمومية وأن كان قد ظهر متغيـر جديـد وهو النوم خارج الحجرات، فقد بينت بيانـات جـدولى رقـم (١١) أن نسـبة ٣١,٢% من الأسر ينام أولادها خارج الحجرات، بينما كانت نسبة الوالدين الذين ينامون فى حجرة مستقلة ٤,٩%، ونسبة ١٦,٨% ينام الوالدين مع الأطفال فـى حجرة مستقلة، ونسبة ١٦,٨ ينام الوالدين مع البنات فى حجرة مستقلة، ١٧,٥% من الأسر ينام الأولاد والبنات فى حجرة واحدة.

وإذا كان هذا هو حال الاسـتقلالية فـى النـوم وهـى الحاجـة النفسـية والاجتماعية المفقودة فى ظل ظروف هذه الأسر فى الريف والحضر فإن جانبـا آخر يظهر لها من خلال بيانات جدول (١٢) والذى يبين الوسائل المستخدمة فى النوم فنجد فى العينة الحضرية أن نسبة ٥٥,٧% تستخدم الأسرة فى النوم بينما تستخدم الأسرة فى النوم نسبة ٣,١٩% دكك خشبية بمراتب، وتسـتخدم نسـبة ١٢,٧% دكك خشب بدون مراتب، وتستخدم بنسبة ١٢,٨% حصر أو مفروشات أرضية للنوم عليها.

بالنسبة للعينة الريفية فإن الأمر أكثر سوءاً حيث نجـد أن نسـبة ١٣,٣% تستخدم أسرة للنوم عليها، ونسبة ٢٩,٥% تسـتخدم دكـك مفروشـة بمراتـب للفراش، ونسبة ٢٣،١% تستخدم الحصر والمفروشـات الأرضـية، وإذا كـان

النـوم يمثل واحدة من أهم الحاجات البيولوجية للإنسان فإن ما أفرزته البيانات الميدانية تؤكد على فقد أن إشباع هذه الحاجة عند الأسر وأفرادها مـن الريـف والحضر على المستوى البيولوجى والنفسى والاجتماعى والصحى.

وثمة حاجة بيولوجية أخرى تتعلق بالمسكن وتتمثل فى أماكن قضاء الحاجة ونظافة الجسد حيث تشير بيانات جدولى رقم (١٣) إلى أن أقل من نسبة ٥٠% فى العينة الحضرية لديها حمام مستقل ويمثل مكان استحمام أفراد الأسرة، بينما كانت هناك نسبة ٢٥,٤% تشترك مع أسر أخرى فى الحمام، وبذلك تشترى مع هذه الأسر فى استخدامات الحمام، بينما كان الذين يسـتحمون داخـل حجـرة بالمنزل نسبة ٣٠,٥% ويضاف ما يمكن أن يرتب على عدم وجود حمام مستقل للأسرة من أخطار على مخاطر النوم المشترك.

أما بالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ٤١,٢% لديها حمام مستقل يمثل مكـان الاستحمام أفراد الأسرة بينما تفتقد نسـبة ٥٨,٨% وجـود الحمـام بالمسـكن، وتستخدم حجرة لاستحمام أفرادها. وإذا كانت هذه النسب من الأسـرة تسـتخدم حجرة فى المنزل للاستحمام فإن ذلك يعنى أن هذه الأسـرة تقتضـى حاجتهـا البيولوجية بعيداً عن دورة مياه صحية.

رابعاً: حاجة الغذاء ومدة إشباعها فى عينتى الدراسة:

يمثل الغذاء الحاجة البيولوجية الأولى للإنسان فعند فقـدان إشـباعها يفقـد الإنسان حياته وسوء إشباعها يفقد الإنسان صحته، ولم يكن من اليسير أن تتناول الدراسة كل مكونات الغذاء لدى عينتى الدراسة ولكن ذلـك يمكـن أن يكـون موضوعاً لدراسة مستقلة. وفى هذه الدراسة تم التركيز على عدد مـن المـواد الأساسية وهى اللحوم والأسماك والألبان والفاكهة على اعتبار أنها مـن أكثـر مكونات الغذاء الإنسان فى أهميته للحفاظ علـى صـحته. وتكشـف معـدلات الاستهلاك لهذه المواد فى جدول رقم (١٤) عـن الـنقص الشـديد لمعـدلات الاستهلاك.

أولاً: العينة الحضرية: كشفت بيانات جدول (١٤):

١- أن نسبة ٣,٥% تستهلك اللحوم الحمراء مرتين فى الأسـبوع ونسـبة

٥,١% مرة واحدة، ونسبة ٨,٧% تشترى اللحوم الحمراء مرة كل أسـبوعين، ونسبة ٣٥,٥% مرة كل ثلاثة أسابيع، ونسبة ٨,٥% مرة كل أربعـة أسـابيع، ونسبة ٤% مرة كل خمسة أسابيع.

٢- **اللحوم البيضاء**: تستهلك نسبة اللحوم البيضاء مرتـان فـى الأسـبوع ونسبة ٣,٥% مرة واحدة أسبوعياً، ونسبة ١١,٦% مرة كل أسبوعين، ونسـبة ٢٩,٩% مرة كل ثلاثة أسابيع، ونسبة ٢٥% مرة كل أربعـة أسـابيع، ونسـبة ٢٠% مرة كل خمسة أسابيع، ونسبة ٨% مرة كل ستة أسابيع.

٣- **الأسماك**: تستهلك الأسماك نسبة ١% مرة كل أسبوعين ونسبة ٣٢,٦% مرة كل ثلاثة أسابيع، ونسبة ٣٧,٨% مرة كل أربعة أسابيع، ونسـبة ١٣,٩% مرة كل خمس أسابيع.

٤- **الفاكهة**: تشترى نسبة ١% الفاكهة مرتين أسبوعياً، وتشـترى نسـبة ١,٥% الفاكهة كل أسبوع، ونسبة ٢٣,٦% كل أسبوعين، ونسبة ١٩,٩% مـرة كل أربع أسابيع، ونسبة ١٨,٨% مرة كل خمسة أسابيع.

معدلات استهلاك المواد الغذائية الأساسية فى العينة الريفية:

١- **اللحوم الحمراء**: بلغت نسبة الذين يشترون اللحوم الحمراء مـرة كـل أسبوع ١١% والذين يشترون اللحوم الحمراء مرة كل أسبوعين كانت نسـبتهم ٣٣,٦%، ونسبة ٣١,٩% تشترى اللحوم كل ثلاثة أسابيع، ونسبة ١٣% تشترى اللحوم كل أربعة أسابيع، ونسبة ٦% تشترى اللحوم كل خمسة أسابيع،

٢- **اللحوم البيضاء**: بلغت نسبة الذين يستهلكون اللحوم البيضاء مرة كـل أسبوع نسبة ١٤,٧% ونسبة ٣٠,٩% مرة كل أسبوعين ونسـبة ٢٢,٧% مـرة كـل ثلاث أسابيع و١١% مرة كل أربعة أسـابيع، ٩,٤% مـرة كـل خمسـة أسابيع.

٣- **الأسماك**: تستهلك نسبة ٣% الأسماك مرة كل أسبوعين ونسبة ١٩,٨% مرة كل ثلاثة أسابيع و٢٣,٣% مرة كل أربعة أسابيع و٣١,٩% مرة كل خمسة أسابيع، ١٥,٧% مرة كل ستة أسابيع، ٦% مرة كل أكثر مـن سـتة أسـابيع. (جدول رقم ١٦).

٤- **الفاكهة**: تشترى الفاكهة بنسبة ١٢% مرة كل أسبوعين ونسبة ٢٢,٩% مرة كل ثلاثة أسابيع و٣٦ % مرة كل أربعة أسابيع، ٥ ، ٣١ % مرة كل خمسة أسابيع، و٦% مرة كل ستة أسابيع. (جدول رقم ١٧).

لقد أظهرت معدلات استهلاك اللحوم والأسماك والفاكهة بُعداً شديد الأهمية فى مستوى الفقر الذى يعيشه مجتمع البحث، فعلى الرغم من الارتفاع فى أسعار اللحوم والأسماك والفاكهة، فهو لازال غير متأثرا كثيرا بما يسود السوق الغذائية المصرية من ارتفاع وخاصة المواد شبه المصنعة والتى غزت الأسواق، مثل البطاطس المصنعة (الشبسى) والتى يصل ثمن الكيلو منها إلى اكثر من سعر كيلو اللحم الأحمر، وظلت الفاكهة المصرية يعادل ثمن الكثير من أنواعها ثمن خمسين جرام من الشبسى، إلا أن نتائج الدراسة تظهر أن غالبية أفراد مجتمعى البحث عاجزون عن شراء اللحوم والفاكهة، وهناك خطورة مترتبة على ذلك على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والصحى. فعلى المستوى الصحى بداية فإن أى قراءة طبية لمعدلات الاستهلاك هذه فى ظل ارتفاع معدلات الإعالة وارتفاع حجم الأسرة فإن هذه القراءة الطبية سوف تثبت أن هذه المعدلات غير كافية تماما للحفاظ على صحة الإنسان ليس هذا فقط وإنما أيضا تمثل العامل الحاسم فى مستوى المناعة البيولوجية الذى يقى الإنسان الأمراض العديدة التى تحدث بسبب نقص المناعة والحالة الصحية لمجتمع ولا تمثل رفاهية لهذا المجتمع بقدر ما تمثل الركيزة الأساسية من الإنتاج وتكلفة العلاج للمرض. ولا يقف الأمر عند ذلك بل يتعداه إلى مؤشر فى غاية الأهمية والخطورة وهو بعد الأمن القومى، فالمعلوم أن مصر كانت وستبقى دوما مستهدفة من قوى خارجية، وأن جيش مصر قد مثل على مدى التاريخ الصخرة

التى تحطمت عليها كافة الأطماع، وهؤلاء الذين تناولتهم الدراسة يمثلون شريحة من أفراد المجتمع الذين يكونوا جنود فى القوات المسـلحة، ولا يمكـن فصـل المستوى الغذائى للأفراد عن تكوينهم الجسمانى والصحى، أما علـى المسـتوى الاجتماعى والأمن الداخلى فإن أخطر ما يواجه اسـتقرار المجتمعـات علـى المستوى الاجتماعى فإن دافع الجوع والذى أظهرت نتائج الدراسـة أن غالبيـة أفرادها يعاونون منه بصورة كمية وكيفية فمن شأنه أن يسـاعد علـى ارتفـاع معدلات الجرائم ذات الدافع الاقتصادى، ولعل ما ينشر فى الصحف فى السنوات الأخيرة يعبر عن هذا الواقع وكيف أن الدافع الاقتصادى قد مثل الدافع الأول فى ارتكاب الجرائم بمختلف أشكالها.

خامسا:- الرعاية الصحية: (جدول ١٤)

- كشفت الدراسة مما سبق عن سوء الحالة الغذائية عند غالبيـة مجتمعـى البحث، وحينما تنظر إلى بعد آخر يكمل بعد النقص الغـذائى وهـو الرعايـة الصحية فإننا سوف نلحظ أنه لا يقل سوءا عن بعد الحالة الغذائية.

- ماذا يحدث عندما يمرض أفراد مجتمع البحث.

تعددت الأساليب التى يتبعها المبحوثون فى حالة المرض، ففى العينة الحضـرية نجد أن نسبة ١٨% يذهبون إلى المستشفى العام ونسبة ١٦,٩% يـذهبون إلـى المستوصفات الخيرية ونسبة ١٢،٧% يذهبون إلى عيادة طبيب خاص، ونسـبة ٩، ١٦ % يقومون بشراء الدواء بناء على استشارة الصيدلى ونسـبة ٣,١٨% يتعاملون مع الوصفات البلدية بنسبة ٩، ١٦ % يذهبون إلى التأمين الصحى.

- وفى العينة الريفية نجد أن نسبة ٦ ، ١٧ % يذهبون إلى المستشفى العام

ونسبة ٩,٦% يذهبون عيادة طبيب خاص ونسبة ٥ ، ٢٣ % يقومـون بشـراء دواء بناء على توجيه الصيدلى. ونسبة ٤ ، ٣٩ % يتنـاولون وصـفات بلديـة ونسبة ١١% يتعاملون مع التأمين الصحى.

- ومن الملاحظ أن عدد الاستجابات فى جدول رقم (١٤) والـذى يبـين استجابات المبحوثين فى حالة تعرض أحد من أفراد الأسرة للمرض يزيد عـن عدد الحالات المبحوثة، فبعضهم يذهبون للمستشفى و آخرون يتناولون وصفات بلديه وهكذا، ولكن الأمر الذى تؤكد عليه خاصة الاستجابات هو ضعف الرعاية الصحية الصحيحة - فقد كانت هناك استجابتان تمثلان خطورة صـحية كبيـرة وكانت الاستجابات عليهما مرتفعه وهما شراء دواء باستشارة الصيدلى. وكانت نسبتها ٩ ، ١٦% فى العينة الحضرية و٥ ، ٢٣ % فى العينة الريفيـة، وهنـا الخطورة الشديدة عند قيام الصيدلى بدور الطبيب والصيدلى فى آن وأحد هـذا الأمر من خطورة الاعتماد على من يقوم ببيع الـدواء فـى تشـخيص الحالـة وصرف الدواء. أما الاستجابة الثانية والتى لا تقل خطورة عما سـبق الإشـارة إليه وهى أن نسبة ٣ ، ١٨ % فى العينة الحضرية تلجا إلى الوصفات البلديـة للعلاج وكذلك ارتفاع هذه النسبة فى التعامل مع المرض يعنى انعـدام الـوعى الطبى والصحى عند أفراد وحذف كل ما حققه الطب من تقدم فى التعامل مـع المرض وتنشر سابق البيانات إلى سوء الرعاية الصحية الموجودة فى مجتمعـى البحث

- الإحجام عن اللجوء إلى المستشفى العام للعلاج.

بلغت نسبة الذين يلجأون إلى المستشفى العام للعلاج فى حالة المرض نسبة

١٨ % فى العينة الحضرية ونسبة ١٥% من العينة الريفية، أما عـن العوامـل التى حالت دون اللجوء للمستشفى العام عند حدوث المرض لأحد أفراد الأسرة. فقد كانت.

- عدم وجود الرعاية الصحية بالمستشفيات العامة.
- عدم وجود الدواء فى المستشفيات العامة.

- وقد كانت استجابات المبحوثين فى العينة الحضـرية علـى المتغيـرات السابقة بالنسبة التالية، ٨٠% على المتغير الأول، ٥ ، ٩٤ % علـى المتغيـر الثانى وبالنسبة للعينة الريفية فقد كانت الاستجابات كما يلى ٨٨%، ٧٦,٨%، ٧ ، ٥٧ %.

- والمراقب للسياسات الصحية فى مصر خلال العشرين سنة الأخيرة يمكن أن تكتشف أن هناك خللا ما قد أصاب نظام الرعاية الصحية فى مرحلة التحول الاقتصادى والخصخصة. فقد شجعت السياسات على دخول القطـاع الخـاص قطاع الصحة وتحت شعار المستشـفيات الاسـتثمارية قطـاع عـريض مـن المستشفيات وتعددت أشكال الرعاية الصحية فى مصر بصورة الاستثمارية ظهر تميزت بتراجع دور الدولة فى النظام الصحى. والذى ينظر إلى حالة الرعايـة الصحية فى مصر أنها قد أخذت أشكالا متعددة هى.

١- العلاج الاستثمارى: ويتمثل فى المستشفيات الاستثمارية وهو نوع مـن الرعاية لا يقدر عليه سوى شريحة محددة من المجتمع ومرتبطة طبقياً بنشـاط الاستثمار.

٢- العلاج الفئوى: والمتمثل فى المستشفيات الفئوية والمهنية ويرتبط بعدد محدود من الفئات المهنية فى المجتمع، (قضاء - قوات مسلحة - جامعـات -

الخ)

٣- المستوصفات الخيرية:- وهو شكل من العلاج المـدفوع الأجـر، وأن كان أقل تكلفة وأقل فى الإمكانيات.

٤- العلاج الحكومى:- وهو الذى يتعامل مع القطاع العريض من المجتمع ويشمل على نظام التأمين الصحى، وهو الذى يغطى فئات معينة مرتبطة بشـكل أساس بالمساهمة فى نفقات العلاج من خلال اشتراك معـين يـدفع مـن قبـل المشترك. وأخيراً المستشفيات الحكومية. وأخطر ما يواجه المستشفيات الحكومية من عقبات تحول دون قيامها بدورها يتمثل فى ضـعف الاعتمـادات للـدواء، بالإضافة إلى ضعف مرتبات الأطباء العاملين بالمستشفيات، فإذا كـان إحجـام غالبية المبحوثين عن اللجوء إلى المستشفيات الحكومية عند المرض فقد كانـت أسبابه عدم وجود الرعاية الطبية، فإن ذلك الأمر يرجع بالدرجة الأميـون إلـى حالة الأطباء العاملين بوزارة الصحة والذين يتقاضون رواتب هزيلة الأمر الذى يدفعهم إلى العمل فى العيادات الخاصة للحصول على مصادر الـدخل الـلازم لمتطلبات حياتهم. الأمر الذى ينعكس سلبا على أدائهم فى المستشفيات الحكومية كماً وكيفاً.

أما الأمر الثانى فهو عدم وجود الأدوية بالمستشفيات الحكومية. وهو أمـر يعود إلى سياسة الترشيد التى تأخذ بها الدولة فى ظل السياسات الحالية، ولكـن خلاصة الأمر تتمثل فى أن قطاعات عريضـة مـن المجتمـع تحتـاج إلـى المستشفيات الحكومية للعلاج وتعزف عن ذلك لعدم قدرة هذه المستشفيات علـى العلاج

مدى قدرة المبحوثين على شراء الدواء: (جدول رقم ١٦)

- وفى متغير آخر مرتبط بالرعاية الصحية يتمثل فى مدى قدرة المبحوثين على شراء الدواء عند المرض، فإن بيانات جدول رقم (١٦) تشـير إلـى أن نسبة ٤٠% من العينة الحضرية تكون عاجزة عن شراء الدواء، ونسـبة ٣١ % تكون قادرة أحياناً على شرائه، ونسبة ٦ ، ٢٧ % تستطيع شراء الدواء.

أما بالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ٣، ٤٤ % تكون عـاجزة عـن شـراء الدواء، ونسبة ٤، ٣٢ % تكون أحيانا غير قادرة على شرائه، ونسبة ٣، ٢٣ % تشترى الدواء المطلوب.

وعن كيفية التصرف فى حالة عدم القدرة على شراء الدواء، ففـى العينـة الحضرية فقد أجابت نسبة ٥٢ % بأنها تستلف من آخرين لشراء الدواء ونسـبة ٤، ١٥ % تلقى الدواء ولا تشتريه ونسبة ٧ ، ٣١ % تقوم باسـتبدال الـدواء بدواء أرخص، وفى العينة الريفية فإن نسبة ٥٧ % تقوم بالاستلاف من الآخرين لشراء الدواء ونسبة ٨ ، ١٧ % لا تشترى الدواء المقرر، ونسبة ٢٥ % تقـوم باستبدال الدواء بدواء أقل سعراً. (جدول رقم ١٧)

- رعاية الأمومة والطفولة: - (جدول رقم ١٨)

يكشف جانب آخر من جوانب البحث عن قصور فى الرعاية الصحية سواء كانت هذه الرعاية ترجع إلى قيم ثقافية تسود هذه الفئات وتـؤدى إلـى وجـود ضعف فى الرعاية الصحية، أو إلى نقص فى الإمكانيات، ويتمثل هذا الجانـب فى أماكن الولادة.

حيث تشير بيانات الدراسة إلى أن نسـبة ٨,٩ % مـن مفـردات العينـة

الحضرية قد تمت ولادة أطفالها فى مستشفى، فى حين أجابت نسبة ٤٨,٣ % أن بعض أبنائها قد ولدوا فى المستشفى، بينما أجابت نسبة ٤٣% بأن كل أطفـالهم ولدوا خارج المستشفى، أما بالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ٦,٦ % من مفرداتها قد تم ولادة أبنائهم فى مستشفى، ونسبة ٢٤,٣ % تمت ولادة بعض أبنائهم فـى المستشفى، بينما كانت نسبة الذين ولد كل أبنائهم خارج المستشفى نسبة ٦٩%.

- كيفية المساعدة فى الولادة خارج المستشفى: (جدول رقم ١٩)

تشير بيانات الدراسة إلى أن نسبة ٣٨,٨ % من العينة الحضرية قد تمـت فيها الولادة بمساعدة أقارب الزوجة، أجابت نسبة ٦١,١ % بأن الولادة قد تمت بمساعدة القابلة.

وفى العينة الريفية فإن نسبة الذين أجابوا بأن الولادة قد تمت بمساعدة أهل الزوجة قد كانت نسبة ٤٨,٤ %، بينما أجابت نسبة ٥١,٦ % بأن الـولادة قـد تمت مساعدة القابلة.

- الرعاية الطبية اللاحقة والطفل بعد الولادة.

تشير بيانات الدراسة إلى أن نسبة ٣٥,٢ % فى العينة الحضـرية كانـت تعتمد على مراجعة الطبيب بالنسبة للطفل المولود حديثاً، بينما أجابت على ذلك السؤال بالنفى نسبة ٦٤,٨ %، وبالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ١٩,١ % مـن عينة البحث هى التى أفادت بأنها تراجع الطبيب للإشراف ورعاية الطفل بعـد الولادة، بينما أجابت نسبة ٨٠,٩% بالنفى على ذات السؤال.

- رعاية الأم بعد الولادة: كشفت بيانات الدراسة على أن نسبة ٥٨% مـن العينة الحضرية يقوم فيها الأهل على رعاية الأم بعد الولادة، بينما أجابت نسبة

١٥,٨% بأنها تستدعى الطبيب إذا لزم الأمر، وأجابت نسبة ٣٥,٦% بأنها تلجأ إلى المستشفى إذا تطلب الأمر ذلك.

وبالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ٧٣,٦ % من العينة تعتمد فيها الأم علـى أهلها فى رعايتها بعد الولادة دون تدخل طبى، بينما أجابت نسبة ١٢,٦% بأنها تلجأ إلى الطبيب إذا لزم الأمر، وأجابت نسبة ١٣,٥ % بأنها تلجأ إلى المستشفى إذا تطلب الأمر. (جدول رقم ٢١)

- رعاية الأطفال بالتطعيم:- (جدول رقم ٢٢)

تشير بيانات الدراسة بأن نسبة ٢٣,٤ % من العينة الحضرية قـد قامـت بتطعيم كل أطفالها بينما أجابت نسبة ٥٨,٤% بأنها قد قامت بتطعيم بعض أبنائها دون الآخرين. وأجابت نسبة ١٨,٢ % بأنها لم تطعم أحد من أبنائها. أما بالنسبة للعينة الريفية فإن نسبة ١٥,٤ % من العينة قد قامت بتطعيم كل أبنائها. فى حين أجابت نسبة ٥١,١ % بأنها قد قامت بتطعيم بعـض أبنائهـا، وأجابـت نسـبة ٣٣,٥% بأنها لم تطعم أحداً من أبنائها.

- التسرب من التعليم:- (جدول ٢٣)

تشير بيانات الدراسة بأن نسبة ٥٧,٨ % من أفراد العينة الحضرية لـديهم أبناء تسربوا من التعليم فى مرحلة التعليم الأساسى، وفى العينة الريفيـة كانـت نسبة الأسر التى لديها أبناء تسربوا من التعليم تمثل ٦٥,٧% من أفراد العينة.

- مدى وجود أبناء لم يلتحقوا بالتعليم: (جدول رقم ١٤)

تشير بيانات الدراسة بأن نسبة ١٥% من الأسر لديها أطفال لـم يلتحقـوا أساساً بالتعليم الابتدائى على الرغم من تجاوزهم السن المقررة، بينما كانت نسبة

هؤلاء ١٩% فى العينة الريفية.

- البطالة: (جدول رقم ٢٥، ٢٦)

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة ٧٠,٩ % من العينة الحضرية لديهم أبنـاء أتموا مرحلة تعليمية معينة ومتعطلين عن العمل، وفى العينة الريفية كانت نسبة الأسر التى لديها أبناء انتهوا من التعليم ولا يجدوا فرص عمل بنسبة ٥٨,٤ %.

- أساليب التعامل مع مصروفات المدارس:

أجمعت العينة الحضرية والريفية على أن لأحد يقوم على توفير مصروفات المدارس قبل ميعادها، فى حين أجابت نسبة ١٣% من العينة الحضرية بأنه يتم التصرف فى توفيرها عندما يتم طلبها، بينما أجابت نسبة ٣٥,٢% بأنها تقترض من آخرين لسداد رسوم ومصروفات المدارس، وأجابت نسبة ٣٣,٦% (بأنهـا تنتظر حتى تفرج) على حد تعبيرهم. بينما أجابت نسبة ١٦,٣% بأنها تخـرج الأبناء من التعليم بسبب عجزهم عن المصروفات.

أما بالنسبة للعينة الريفية وكيفية التعامل مع مصروفات التعليم فإن إجاباتها كانت متقاربة مع العينة الحضرية، ولكن الاختلاف كان فى نسبة هؤلاء الـذين يخرجون الأبناء من المدارس عندما يعجزون عن سداد المصروفات، فقد كانت النسبة فى العينة الحضرية ١٦,٣% بينما جاءت النسـبة ٢٤,٧% فـى العينـة الريفية.

أساليب التعامل مع إشباع الحاجات الضرورية فى رأى عينة الدراسة:

كشفت بيانات الدراسة عن عدد من الأساليب المختلفة التى يرى المبحوثون

أن الناس يتعايشون من خلالها مع انخفاض مستوى الدخل، وقد تعـددت هـذه الأساليب ما بين الاقتراض بمختلف أشكاله و التوفير، وقد تمثـل فـى الغـذاء والكساء والدواء، بينما المح البعض إلى أن الناس تسعى إلى الحصـول علـى المال بأية وسيلة ممكنة سواء كانت مشروعة قانونياً وأخلاقيا أم غير مشروعة.

- والملاحظ بشكل ملفت للنظر هنا أن هناك اتفاقاً بين الفقراء فى الحضـر والريف على تحديد أساليب التعامل مع الفقر الذى وجد بينهم فـى الاتجاهـات والرؤية. فقد أجابت نسبة ٨٤% من العينتـين أن النـاس تـوفر فـى الطعـام ومستلزماته.

وأجابت نسبة ٧٠%، ٨٥% بأن الناس يوفرون من ثمن الملابس فى العينة الحضرية ثم الريفية على التوالى، وأجابت نسبة ٨٥%، ٧٢% بأن الناس تستلف من بعضها حتى تستطيع أن تعيش، وأجابت نسبة ٤٨%، ٥٣% بأن الموظـف يمشى حاله من وراء وظيفته (يعنى إكرامية - رشوة... الـخ) وقالـت نسـبة ٩٣%، ٩٧% بأن (الفقراء ليهم ربنا) وهى عبارة تمثل شـكلاً متعمقـاً مـن أشكال اليأس. وأجابت نسبة ٥٦% - ٦٤% بأن الذى يستطيع أن يفعـل شـيئاً يحصل منه على فلوس بيعمله. بينما أجابت نسبة تزيد عن ٩٥% فـى العينـة الحضرية والريفية بأن الناس مقترضة على المرتب والفلاحين من بنك القريـة. وأخيراً أجابت نسبة ٦٣% - ٥٩% بأن الناس تقتصد وتوفر من ثمن الدواء ولا تشتريه.

- رؤية المبحوثون فى كيفية مساعدة الدولة للفقراء:-

- تحددت مطالب الفقراء من الدولة لمساعدتهم فى عدد من النقاط وهى:

١ - تعيين أبنائهم المتعطلين.

٢ - صرف إعانات للفقراء حتى يستطيعوا مواصلة الحياة.

٣ - مساعدتهم على فتح باب الرزق من خلال مشروعات صغيرة.

٤ - إعفاء أبناء الفقراء من المصروفات المدرسية.

٥ - إعطاء الفلاحين قطع أرض زراعية مستصلحة لزراعتها.

٦ - صرف العلاج المجانى للفقراء.

٧ - مساعدة الفقراء فى الحصول على مسكن مناسب.

وعندما نطالع هذه الطلبات فإننا نجد أننا بحاجة إلى أن تعود وزارة القـوى العاملة مرة أخرى بالصورة التى أنشأت من أجلها لتلقى طلبات أبناء الفلاحـين والعمال، وتلحقهم بالعمل فى المصانع والجهات الحكومية.

كما أننا بحاجة إلى مشروعات مديرية التحرير وقوانين جديـدة للإصـلاح الزراعى وما صاحبها من إعادة توزيع الملكيات الزراعية، وإحيـاء مشـروع الضمان الاجتماعى الذى كان فى بداية الستينيات، ثم العودة إلى بناء الوحـدات الصحية التى كانت تعالج الفقراء مجاناً.

وأخيراً هذا المسمى الذى صار فيما بعـد صـورة للسـخرية (المسـاكن الشعبية).

- وكل ذلك كان ممكناً حينما كان تعداد مصر ٢٨ مليون نسمة، ولكن الآن اصبح عدد السكان ٦٨ مليون نسمة، هذا بالإضافة إلى ما ساد مصر من تبـاين طبقى شديد مما أطلق عليه الانفتاح الاقتصادى وما لحقه من تداعيات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة والعولمة، وهى جميعاً ليست نتاجاً لعوامل داخلية فقـط

بل إنها متضاعفة مع عوامل عالمية شديدة الوطأة والطغيان.

ولكن على الرغم من صعوبة ما يطالب به الفقراء كله إلا أن تحقيق قـدراً منه يُعد عامل فعال فى تحقيق الأمن الاجتماعى ويمثـل ضـرورة اجتماعيـة وسياسية واقتصادية.

جدول رقم (١)
توزيع عينة البحث حسب فئات السن

العينة / الفئة	٣٠-٢٥	٣٥-٣٠	٤٠-٣٥	٤٥-٤٠	٥٠-٤٥	٥٥-٥٠	٦٠-٥٥	جملة
حضر	٣,١ %١٥	٥٧ %١١,٧	١٢٦ %٢٥,٨	%٣٩,٧	١١٢	٦٢	٢٢	٤٨٨
ريف	٥٤ %١١,٢	٧٢ %١٤,٩	١١٦ %٢٤,١	١١٤ %٢٣,٧	٦٥ %١٣,٥	١٦ %٥,٤	٣٤ %٧,٢	٤٨١

جدول رقم (٢)
توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمى

العينة / المتغير	أمى	يقرأ ويكتب	ابتدائى	متوسط	جامعى	جملة
حضر	١٩٦ %٤٠,٢	١١٤ %٢٣,٤	٥٢ %١٠,٦	٨٤ %١٧,٢	٧٢ %١٤,٧	٤٨٨
ريف	٢٨٤ %٥٩,٠٤	١٥٦ %٣٢,٤	٦٤ %١٣,٣	٥٢ %١٠,٨	٢٦ %٥,٤	٤٨١

جدول رقم (٣)
توزيع عينة البحث حسب المهنة

العينة / المهنة	موظف	فلاح	حرفى	عامل حكومى	بائع متجول	مهن هامشية	جملة
حضر	٢١٧	-	٧٤	٦٢	٤٥	٦٢	٤٤٨
ريف	١١٥	٢٧٤	٥٥	٢٦	١٥	١٥	٤٨١

جدول رقم (٤)
توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمى للزوجة

العينة / الحالة التعليمية	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائى	متوسط	فوق متوسط	جامعى	جملة
حضر	٢٧٤ %٥٦,١	٤٢ %٨,٦	٥٦ %١١,٥	٧٧ %١٥,٨	٢٢ %٤,٥	١٧ %٣,٥	٤٨٨
ريف	٣٥٤ %٧٣,٦	٣٢ %٦.٦	٤٦ %٩,٦	٣٥ %٧,٣	٩ %١,٩	٥ %١	٤٨١

جدول رقم (٥)
توزيع عينة البحث حسب مهنة الزوجة

العينة / المهنة	ربة منزل	موظفة	عاملة	بائع متجول	أخرى تذكر	جملة
حضر	٣٢٦	٥٤	٣٥	٤٧	١٩	٤٨٨
ريف	٤٠٦ %٨٤,٤	٥٥ %١١,٤	-	-	٢٠ %٤,٢	٤٨١

جدول رقم (٦)
توزيع عينة البحث حسب عدد الأبناء

العينة / العدد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	جملة
حضر	١٧ %٣,٥	٥٢ %١٠,٧	٧٦ %١٥,٦	١٢١ %٢٤,٨	٩٤ %١٩,٣	٧٧ %١٥,٨	٢٥ %١٥,١	٩ %١,٨	٤ %١,٨	٩ ١,٨ %	٤ %٨	٢١٤٦
ريف	١٥ %٣,٢	٤٢ %٨,٧	٤٤ %٩,٢	١٣٢ %٢٧,٤	١٢٢ %٢٥,٣	٩٤ %١٩,٥	١٠ %٢,٢	٦ %١,٢	٤ %٨	٥ %١	٧ %١,٥	٢٢١٤

جدول رقم (٧)
توزيع عينة البحث حسب عدد حجرات المسكن

العينة / عدد الحجرات	١	٢	٣	٤	٥	٦
حضر	١٩٥ %٤٠	٢٣٤ %٤٨	٥٩ %١٢	-	-	٤٨٨
ريف	٢٥١ %٥٢	١٩٤ %٤٠	٤٠ %٨	-		٤٨١

جدول رقم (٨)
طريقة نوم أفراد الأسرة

العينة / المتغير	وجود أسرة بمراتب	دكك خشب بمراتب	دكك خشب بدون مراتب	حصر أو مفروشات أرضية	جملة
حضر	٢٧٢ ٥٥,٧	٩٤ %١٩,٣	٦٢ %١٢,٧	٦٠ %١٢,٣	٤٨٨
ريف	٦٤ %١٣,٣	١٤٢ %٢٩,٥	١٦٤ %٣٤,١	١١١ %٢٣,١	٤٨١

جدول رقم (٩)
أماكن نوم أفراد الأسرة

العينة / المتغير	الأولاد خارج الحجرات	الأبوين فقط فى حجرة	الأبوين والأطفال فى حجرة	الأبوين والبنات فى حجرة	الأبوين والبنات والأولاد فى حجرة	البنات والأولاد فى حجرة	البنات فى حجرة والأولاد فى حجرة	جملة
حضر	-	٧٢ ١٤,٨%	١٣٤ ٢٧,٥%	٦٢ ١٢,٧%	١٠٩ ٢٢,٣%	٩٤ ١٩,٣%	١٧ ٣,٤%	٤٨٨
ريف	١٥٠ ٣١,٢%	٢٤ ٤,٩%	٨١ ١٦,٨%	٢١ ٤,٤%	١٢١ ٢٥,٢%	٨٤ ١٧,٥%	-	٤٨١

جدول رقم (١٠)
أماكن الاستحمام

العينة / المتغير	حمام مستقل	حمام مشترك مع آخرين	حجرة المنزل
حضر	٢١٥ ٤٤,١%	١٢٤ ٢٥,٤%	١٤٩ ٣٠,٥%
ريف	١٩٨ ٤١,٢%	-	٢٨٣ ٥٨,٨%

جدول رقم (١١)
توزيع عينة البحث حسب معدل الاستهلاك اللحوم الحمراء أسبوعياً – أسبوعين

العينة / المتغير	نصف كيلو	كيلو وأحد	١,٥	٢	٢,٥	٣	٣,٥	جملة
حضر	١٤١	١٧٤	١١٦	٤٢	٨	-	-	٤٨١
ريف	١٥٢ ٢٦%	١٥٦ ٣٢,٤%	١٢٤ ٢٥,٨%	٦٥ ١٣,٥%	١١ ٢,٣	-	-	٤٨١

جدول رقم (١٢)
توزيع عينة البحث حسب معدل استهلاك اللحوم أسبوعياً

العينة / المتغير	نصف كيلو	كيلو وأحد	١,٥	٢	٢,٥	٣	٣,٥	جملة
حضر	١١٤ ٢٣,٤%	٢٧٦ ٥٦,٦%	٩٨ ٢٠%	-	-	-	-	٤٨١
ريف	١٢٧ ٢٦,٤%	٢٥٤ ٥٢,٨%	٨٤ ١٧,٥%	١٦ ٣,٣%	-	-	-	٤٨١

جدول رقم (١٣)
توزيع عينة البحث حسب استهلاك الأسماك أسبوعياً – كل أسبوعين – كل ثلاثة

العينة	المتغير	٢ك كل أسبوع	١ك كل أسبوع	كيلو كل أسبوعين	كيلو كل ثلاثة	كيلو كل أربع أسابيع	أكثر من ذاك
حضر		٤٥	٤٤	١٦	٦٥	١٣٥	١٧٣
ريف		٣٩ %٨,٢	٥٢ %١٠,٨	٤٤ %٩,١	٧١ %١٤,٨	١٠٩ %٢٢,٧	١٦٦ %٣٤,٤

جدول رقم (١٤)
توزيع عينة البحث حسب نوع الرعاية الصحية فى حالة المرض

العينة	المتغير	اللجوء للمستشفى العام	اللجوء للمستوصف الخيرى	اللجوء لعيادة طبيب	شراء دواء باستشارة الصيدلى	وصفات بلدية	التأمين الصحى
حضر		١٢٢	١٤٤	٨٦	١١٤	١٢٤	١١٤
ريف		١١٤	-	١٧	٦٤	٢٧٥	٧٧

جدول رقم (١٥)
توزيع عينة البحث حسب تعليلهم لعدم ذهابهم للمستشفى العام عند مرض أحد أفراد الأسرة

العينة	المتغير	عدم وجود رعاية صحية	عدم وجود دواء بالمستشفى	عدم وجود متخصصين
حضر		٩٤	٩٦	٨٢
ريف		٨٦	٨٢	١٠٢

جدول رقم (١٦)
توزيع عينة البحث حسب إمكانية شرا ء الدواء للعلاج

العينة	المتغير	غالباً	أحياناً	نادراً	جملة
حضر		١٣٥ %٢٧	١٥٤ %٣١,٥	١٩٩ %٤٠,٨	٤٨٨
ريف		١١٢ %٢٣,٣	١٥٦ %٣٢,٤	٢١١ %٤٤,٣	٤٨١

جدول رقم (١٧)

توزيع عينة البحث حسب استجابتهم للتصرف عندما لا يجدون ثمن بدواء

العينة	المتغير	يستاف ثمن الدواء	يلغى شراء الدواء	يستبدل الدواء بدواء آخر
حضر		٦٥	٤٢	٨٦
ريف		١٦٦	١٢	٣٥

جدول رقم (١٨)
توزيع عينة البحث حول مدى حدوث ولادة الأبناء بالمستشفى العام

العينة	المتغير	كلهم	البعض	لا أحد	جملة
حضر		٤٢	٢٣٦	٢١٠	٤٨٨
ريف		٣٢	١١٧	٣٣٢	٤٨١

جدول رقم (١٩)
توزيع عينة البحث حسب الأساليب المختلفة للولادة غير المستشفى

العينة	المتغير	بمساعدة الأقارب	بمساعدة القابلة	جملة
حضر		١٠٨	١٧٠	٢٧٨
ريف		١٨٤	١٩٦	٣٨٠

جدول رقم (٢٠)
توزيع عينة البحث حول الرعاية الطبية على يد طبيب للطفل حديث الولادة

العينة	الاستجابة	نعم	لا
حضر		١٧٢ %٣٥,٢	٣١٦ %٦٤,٨
ريف		٩٢ %١٩,١	٣٨٩ %٨٠,٩

جدول رقم (٢١)
توزيع عينة البحث حسب أساليب الرعاية غير الطبية التى تلزم الطفل بعد الولادة

العينة	الاستجابة	يقوم أهلها على رعايتها	طبيب خاص	المستشفى
حضر		٢٨٦ ٥٨,٦%	٧٧ ١٥,٨%	١٢٥ ٢٥,٦%
ريف		٣٥٤ ٧٣,٦%	٦٢ ١٢,٩%	٦٥ ١٣,٥%

جدول رقم (٢٢)
توزيع عينة البحث حسب تطعيم الأطفال

العينة	المتغير	كلهم	بعضهم	لا يوجد
حضر		١١٤ ٢٣,٤%	٢٨٥ ٥٨,٤%	٨٩ ١٨,٢%
ريف		٧٤ ١٥,٤%	٢٤٦ ٥١,١%	١٦١ ٣٣,٥%

جدول رقم (٢٣)
توزيع عينة البحث حسب وجود أبناء تسربوا من مرحلة التعليم الأساسى

العينة	الاستجابة	نعم	لا
حضر		٢٨٢ ٥٧,٨%	٢٠٦ ٤٢,٢%
ريف		٣١٦ ٦٥,٧%	١٦٥ ٣١,٣%

جدول رقم (٢٤)
مدى وجود أبناء لم يلتحقوا أساساً بالتعليم

العينة	الاستجابة	نعم	لا
حضر		٧٤	
ريف		٩٢	

جدول رقم (٢٥)
مدى وجود خريجين متعطلين

العينة / الاستجابة	نعم	لا
حضر	٣٤٦	
ريف	٤١١	

جدول رقم (٢٦)
توزيع المتعطلين فترة التعطل

العينة / العدد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	جملة
حضر	٢٢	١٤	٣٢	٣٦	٢٧	٣٤	٤٢	٤٧	٣٧	٢٢	٢٢	١١	٣٤٦
ريف	١٣	٤٢	٣٤	٢٦	٣٥	٤٤	٦٢	٥٤	٢٧	٣٧	١٧	٢٠	٤١١

مراجع الدراسة

١- فاروق العادلى، الفقر وثقافته والخصائص المجتمعية لسكان العشوائيات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمى الثانى لعلم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مايو ١٩٩٨.

٢- عزت حجازى، الفقر فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.

٣- إبراهيم العيسوى، التنمية البشرية فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج٣، العدد الأول، يونيه ١٩٩٥.

٤- كريمة كريم، تعريف محدودى الدخل فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٨٢، ع٤٢٩، أكتوبر ١٩٩١.

٥- محمد الجوهرى وسعاد عثمان، الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٦- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية.

٧- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعارف، ١٩٥١.

٨- محمود عودة، علم الاجتماع الريفى والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩- عبدالرؤوف الضبع، الأمية فى السلوك الإنجابى: دراسة ميدانية فى قرية بصعيد مصر، مجلة التنمية والتخطيط، ١٩٩٨.

١٠- عبدالرؤوف الضبع، الصناعات الصغيرة فى سوهاج: معوقات النشأة والنمو، فى علم الاجتماع الصناعى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

١١- عبدالرؤوف الضبع، الصناعات الحرفية والتسرب الدراسى، مؤتمر التسرب الدراسة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

١٢- عبدالرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلى، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

الفصل الثانى

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية

د. سيد جاب الله السيد

أولاً: المشكلة البحثية وأهميتها

تواجه المرأة فى ظل تحولات العولمة العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية التى تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التى من شأنها مساندة المرأة، فلقد أدت عولمة الاقتصاد إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر، تلك الظاهرة التى كان من أهم أسباب انتشارها بروز وتزايد أعداد الأسر التى ترأسها نساء فى بيئة يعوزها الدعم الاجتماعى للأمهات والأطفال، وعدم التكافؤ داخل الأسرة الواحدة والانحياز ضد الإناث، ناهيك عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بما فى ذلك سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والتحول نحو اقتصاد السوق.

وتشير الدراسات الميدانية المتاحة إلى التزايد المستمر فى أعداد الأسر التى ترأسها نساء، فلقد أوضحت دراسة ميدانية، أن حوالى ٢٩% من الأسر كانت ترأسها نساء، وتشير نفس الدراسة إلى أن الأسر المعيشية التى ترأسها نساء تكون أقرب للفقر من تلك التى يتحمل الرجال فيها مسئولية الإنفاق[(١)].

وتعطى دراسات ومسوح ميدانية فى المجتمع المصرى تقديرات مختلفة لنسبة الأسر التى ترأسها إناث، فتبلغ هذه النسبة ١٢,٦% من إجمالى عدد الأسر طبقاً للمسح الديموجرافى والصحى لعام ١٩٩٥، بينما بلغت هذه النسبة ١١% من عدد الأسر التى شملها مسح تقييم حالة الفقر، وقد كشف هذا المسح أيضاً أن نسبة الأسر التى ترأسها الإناث أعلى نسبياً بين الفقراء ١٤% مقابل ١٠% بين غير الفقراء، ويكشف توزيع الأسر الفقيرة تبعاً للدخل عن أن الفقر أكثر انتشاراً بين الأسر التى ترأسها الإناث فى كل المناطق الحضرية والريفية[(٢)]. ويشير أحدث مسح للعمالة بالعينة (١٩٩٩) إلى أن نسبة الأسر التى ترأسها نساء تصل إلى ١٦,٥%[(٣)].

وبالرغم من ذلك يمكن التمييز بين الأسر التى ترأسها نساء فى الريف، والأسر التى ترأسها نساء فى الحضر، حيث أن الفقر أكثر كثافة على الأسر التى ترأسها نساء فى الريف نتيجة لخلل تاريخى فى توزيع الفرص الاقتصادية

والاجتماعية بين الأرياف والحواضر لغير صالح الأرياف، وهـو مـا أكدتـه تاريخياً تيارات الهجرة الريفية الحضرية، التى تدلل على فقر قدرات المجتمعات المحلية الريفية لعدم تنويع فرص وخيارات الكثير من شرائحها الاجتماعيـة[٤]. ويعدم ذلك عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ملامح الريف المصرى، ويتصل أول هذه الملامح وأهمها بالمتاح من الأراضـى الزراعيـة، فمتوسط نصيب الفرد الريفى من الأراضى الزراعية يبلغ بالكاد ٤,٩ قيراطـاً، وما يقرب من ٧٠% من ملاك الأراضى لا تتجاوز ملكية الواحد مـنهم فـداناً واحداً[٥]. ويؤدى التوزيع غير المتكافئ لهذه الأرض إلى تزايد فقر الأسر فـى الريف المصرى، ولا سيما الأسر التى ترأسها نساء.

وتأتى القيم الثقافية القروية السائدة لتعزز من فجوة النـوع لغيـر صـالح الإناث، فيسفر عن غبن فى المرأة، ولهذا تكون أمام المرأة المعيلة فى الحضـر فرصاً أكثر من نظيرتها فى الريف، حيث يمكن أن تعمل رغم إجحاف ومغـارم تلك الأعمال فى نواحى شتى[٦]، ورغم أن اختيارات المرأة الريفية والحضـرية المعيلة لا تخلو من قسوة ومرارة، فقد كانت تلك المرارة، أكثر نسـبياً للمـرأة الريفية المعيلة.

أهداف البحث

لقد أصبح لزاماً على علم الاجتماع الآن أن يستجيب بالضرورة لظـروف العصر ويترجم فى أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد بحيـث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه فـى تفهـم مشـاكل المجتمـع لمواجهتهـا وتشخيصها والتخطيط لعلاجها، ومن ثم فإن دور علم الاجتماع يتحدد أكثر فـى اختيار موضوع البحث بطريقة يمكن أن تؤدى نتائجه إلى الإسهام فى مزيد من التعرف على أبعاد المجتمع ومشاكله، وانطلاقاً من مبدأ قوامه تحقيـق أهـداف وغايات مرسومة تكون مرتبطة بالرغبة فى إحداث وتنفيذ مشروعات منشـودة للتنمية المجتمعية.

وانطلاقاً من هذا المنظور يسعى البحث الراهن إلى تقديم صـورة عامـة وحقيقية لظاهرة اجتماعية تعتبر من أخطر ظاهرات المجتمع وأكثرها حساسـية وأهمية، وهى ظاهرة الأسر التى ترأسها نساء فـى القريـة المصـرية، ففـى تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأسر فى ظل سياسيات إعـادة الهيكلة الرأسمالية، محاولة للإسهام فى التعرف على أهم المصاحبات الاجتماعية لهذه الأسر والمشكلات التى تواجهها، وإطلالة تساعد فـى تحديـد الجمهـور الحقيقى الذى يمكن أن توجه إليه البرامج الإنمائية.

ويمكن صوغ هدف البحث الراهن من خلال التساؤلات التالية:

١- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية المصرية؟

٢- إلى أى مدى تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال فى الأسر الريفية التى ترأسها نساء؟

٣- ما مدى انخراط النساء الريفيات اللاتى ترأسن أسر فى القطاع غير الرسمى؟

٤- ما مدى استفادة الأسر التى ترأسها نساء فى القرية من شبكات الأمان الاجتماعى؟

٥- ما هى أهم مشكلات الأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية؟

ولما كانت هذه الدراسات من النوع الوصفى الذى لا يتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدى إلى متغير آخر، أو ينتج عنه متغيراً آخر، فقد انطلقت الدراسة من التساؤلات السابقة كموجهات أساسية للدراسة.

ثانياً: الأسر التى ترأسها نساء: إشكالية المفهوم

يمثل تعريف رئاسة الأسرة أحد المشاكل الرئيسية عند دراسة مدى شيوع الأسر التى ترأسها المرأة، حيث أنه يتم تعريف رئيس الأسرة على أنه (الشخص الذى يتفق عليه باقى أفراد الأسرة على أنه رئيس الأسرة)، وهذا التعريف لا ينطوى على معيار محدد واضح يرتبط مثلاً باتخاذ القرارات فى الأسرة، أو المسئولة عن إعالة الأسرة مادياً، أو الشخص مصدر السلطة أو النفوذ فى الأسرة[٧].

وبالنظر إلى إشكالية تعريف رئيس الأسرة، فإنه يجدر الإشارة – بالإضافة إلى ما تقدم – أنه نظراً للظروف الاجتماعية والثقافية فى المناطق الريفية، والتى تعطى مكانة اجتماعية أعلى للرجل بالقياس إلى المرأة، فإنه يتم الإدلاء بأكبر الأبناء سناً من الذكور فى بعض الأسر على أنه رئيس الأسرة، حتى ولو كان صغيراً نسبياً فى السن ولا يزال فى مرحلة الإعالة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فهناك أيضاً احتمالات أن يرأس الرجل بعض الأسر، ولكن من الناحية الفعلية تكون الزوجة هى المسئولة بشكل أساس عن كسب لقمة العيش.

وبرغم عدم وجود تعريف واحد متفق عليه مصطلح "النساء اللاتى يرأسن أسرة"، إلا أن التعريف المعتمد من الأمم المتحدة يحدد النساء اللاتى يرأسن أسر على أنهن النساء المسئولات مالياً عن أسرهن، أو هن اللواتى يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب[٨].

وترى هدى بدران أن الأسر التى ترأسها امرأة، هى تلك الأسر التي تقـوم المرأة فيها بتحمل عبء توفير الموارد المالية لمقابلة مختلف احتياجاتها أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء مع اتفاق باقى أفراد الأسرة إن وجدوا علـى أنهـا تحتل منصب الرئاسة(٩).

ويشير بعض الباحثين إلى أن الأسر التى ترأسها نساء، هى الأسـر التـى تتولى النساء فيها مهمة الإنفاق الكلى على أسرهن، واللاتى تعانى نسبة كبيـرة منهن من الفقر(١٠). ولاشك أن معاناة المرأة من الفقر، أكثر من معاناة الرجـل نتيجة لتراكمات تاريخية اقتصادية وسياسية وثقافية، جعلت البدائل المتاحة لتكيف الرجل مع الفقر وتجاوز بعض الذكور له أكثر اتساعاً واحتمالاً من بدائل المرأة وفرصها(١١)، وتزداد وطأة تلك المعاناة على المرأة فى حالـة رئاسـة أسـرتها فالخطاب حول النساء اللواتى يرأسن خلال الثمانينيات والتسعينيات، كان يميـل بشكل عام إلى اعتبار أن هذه الفئة الخاصة من السكان تمثل إشكالية من حيـث العلاقة المفترضة بين رئاسة المرأة للأسرة والفقر، فلقد أوضـحت التحلـيلات الإحصائية المعنية بالمرأة فى أنحاء مختلفة من العالم والتى شملت العقود بـين عامى ١٩٧٠-١٩٩٩م، أن العلاقة الأقوى بين النوع الاجتماعى والفقر توجـد فى الأسر التى ترأسها المرأة(١٢)، وأن رئاسة المرأة للأسرة برزت كمؤشر مبكر لفقر المرأة.

ويمكن التمييز بين النماذج التالية التى تعكس محددات مختلفة لرئاسة المرأة للأسرة(١٣):

١- الأرامل أو المطلقات اللواتى يعلن أنفسهن ضمن أسرة ممتدة.

٢- المنفصلات عن أزواجهن العمال المهـاجرين واللـواتى يتلقـين تحـويلات بصورة منتظمة أو من حين إلى آخر.

٣- المهجورات أو اللواتى اختفى أزواجهن خلال الحروب والصراعات الأهلية، ولكن قانونياً لازلن متزوجات.

٤- المتزوجات من رجال مسجونين لارتكابهم جرائم أو لأسباب سياسية.

٥- المتزوجات من رجال عاطلين عن العمل أو غير قابلين للاسـتخدام، بسـبب نقص فى المهارات أو التقدم فى السن أو الإعاقة.

٦- غير المتزوجات المعيلات الوحيدات الرئيسيات لأعضاء الأسرة – العـاطلين عن العمل.

وتأسيساً على ما سبق فإن الأسر التى ترأسها نساء هى تلك الأسـر التـى تتولى فيها المرأة مسئولية الأسرة، والإنفاق الكلى عليها، وإدارتهـا ورعايتهـا،

وإشباع حاجاتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات، وغير المتزوجـات المعـيلات الوحيدات لأعضاء الأسرة، والمتزوجات من رجال مسـجونين أو مرضـى أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلى.

ثالثاً: سياسات تحرير الزراعة وأوضاع الأسر الريفية التى ترأسها نساء

شهد منتصف الثمانينيات قيام عدد كبير من الدول النامية بتطبيـق بـرامج للإصلاح الاقتصادى لمواجهة ضعف معدلات النمو الاقتصـادى أثـر تـدهور معدلات التبادل التجارى وتصاعد أزمة المديونية لعدد كبير منها، وقـد اتجـه معظم هذه الدول إلى اتباع برامج للتثبيت والتكيف الهيكلى بالتعاون مع كل مـن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولقد كان الافتراض الأساسى الذى تقدمـه برامج التكيف الهيكلى هو أن مشكلات العالم الثالث تكمن فـى خطـط التنميـة الطموحة، والتدخل الزائد عن الحد للدولة فى الأنشـطة الاقتصـادية، والـذى انعكس فى معدلات التضخم وزيادة الدين الخارجى[١٤]. ولقد اتبعت مصر – شأن عدد كبير من الدول النامية – برنامجاً للتثبيـت والتكيـف الهيكلـى (برنـامج الإصلاح الاقتصادى) بالاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الـدولى فى مارس ١٩٩١ لمواجهة تفاقم كل من الاختلال الداخلى والخارجى.

ولقد كانت الزراعة هى أولى قطاعات الاقتصاد المصرى التى اسـتهدفت لعملية تكييف، ولتواجد أجنبى متزايد منذ وقت مبكر فى السـبعينيات، وربمـا يعزى ذلك إلى ما توصف به الزراعة من أنها ليست مجـرد حرفـة أو نشـاط اقتصادى، وإنما هى أيضاً نمط حياة أو معيشة، وهو ما من شـأنه أن يعـزى بالسعى إلى تكييفها فى هذا الاتجاه أو ذاك بالنظر إلى أن ما يسفر عنه تكيفهـا من نتائج لا يقف عند مجرد حدودها أو أبعادها الاقتصادية، وإنما يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها بكثير[١٥].

وتجمع الدراسات على أن سياسات الإصلاح الاقتصادية أو برامج التثبيـت والتكيف الهيكلى قد استهدفت إزالة القيود الحكومية علـى أسـعار المنتجـات الزراعية ومدخلاتها، وإزالة القيود على المساحات بزراعتها بمحاصيل محددة، وإلغاء التوريد الإجبارى لبعض المحصولات، وتشجيع القطـاع الخـاص فـى مجـال تسويق المدخلات الزراعية، وكذلك تحريـر الأرض عنصـر الإنتـاج الرئيسى مـن خلال قانون العلاقة الايجارية بـين المالـك والمسـتأجر، فقـد أوضحت دراسة ميدانية أن تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد، الذى كان من ضمن العناصر التى تضمنتها وصفة البنك الدولى وصندوق النقد لتحقيق التكيف الهيكلى للاقتصاد المصرى، أدى إلى تهميش العديد من المستأجرين الفقراء فـى القرية ولاسيما النساء، كما أدى إلى تفاقم ظاهرة عدم كفاية العمل فى الريف[١٦]، وبالتالى الفقر والبطالة، كما تنتهى دراسة ميدانية أخرى أجريـت فـى قـريتين

مصريتين بالوجه البحرى، هما كفر تصفا التابعة لمركز كفر شكر محافظة القليوبية، والثانية كفر سعد التابعة لمركز كفر سعد بمحافظة دمياط عام ٩٢-١٩٩٣م، إلى عدم ملائمة سياسة التكيف الهيكلى فى الريف المصرى، فهى تهدد وتقوض أسس الإنتاج السلعى الصغير (فى الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنه) كما أن هذه السياسة لا تساعد غالبية سكان الريف الحائزين لأقل من فدان، والذين هم أقل قدرة على تحمل أثارها ولا يستفيد من هذه السياسة سوى أغنياء الفلاحين التجار[١٧].

ولما كانت الآثار التى تنجم عن تنفيذ هذه السياسات تختلف باختلاف الطبقات والفئات الاجتماعية، فقد كان تأثير سياسات تحرير الزراعة أشد وطأة على المرأة الريفية بصفة عامة والمرأة الريفية رئيسة الأسرة على وجه الخصوص، ويتضح ذلك فى النقاط التالية:

١- العودة إلى تركز ملكية الأرض الزراعية فى أيدى عدد محدود من ملاك وحائزى هذه الأرض. مما ترتب عليه تجريد مالكات أو حائزات الأرض الزراعية الفقيرات من ملكيتهن أو حيازتهن.

٢- زيادة القيم الايجارية للأرض الزراعية على نحو تعجز معه الأسر الريفية الفقيرة بصفة عامة والتى ترأسها نساء بصفة خاصة عن الاحتفاظ بما فى حيازتها منها. ويترتب على زيادة القيمة الايجارية للأرض الزراعية، فى أفضل الأحوال، انخفاض صافى العائد من الإنتاج الزراعى الذى تمارسه الأسرة الفقيرة والأسر التى ترأسها نساء، وهو ما يزيد هذه الأسر إفقاراً، مع ما ترتب عليه من أضرار تتعلق بتعليم وعلاج وتغذية الإناث فى الأسرة، بل وتحولهن إلى العمل أجيرات لدى الغير بدلاً من العمل لحسابهن أو لحساب أسرهن.

٣- الزيادة الكبيرة فى أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، ومن ثم فى تكلفة الإنتاج، وما ترتب على ذلك من خفض العائد الصافى من الإنتاج الزراعى للأسر الريفية. واتجاه المرأة – خاصة فى الأسر التى ترأسها نساء – إلى العمل، حتى تتمكن من مواجهة الأعباء المتزايدة.

٤- تخلى الدولة عن اتباع تركيب محصولى معين يحقق تنويعاً للمحاصيل التى تزرع، فى ظل سياسات لتشجيع التصدير، مما ترتب عليه التحول إلى إنتاج محاصيل للتصدير على حساب محاصيل الغذاء الرئيسية. وهو ما تسبب فى ارتفاع أسعار محاصيل الغذاء، وزيادة تكلفة المعيشة للأسر الفقيرة بصفة عامة والتى ترأسها نساء بصفة خاصة، ولا يقتصر الأثر النهائى لذلك على تأبيد فقر مثل هذه الأسر، وإنما يتجاوزه إلى زيادة إفقارها مع ما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية[١٨].

ومن ثم يمكن القول أن اقتصار الاهتمام على النمو الاقتصادى دون مراعاة نوعية هذا النمو ومجالاته يضر بالفئات ذات الأوضاع المهمشة، والمـرأة فـى مقدمة هذه الفئات خاصة إذا كانت عائلة لأسرتها، ولا تدعى الدراسة الراهنة أن ثمة ارتباطاً مباشراً بين السياسات الليبرالية الجديدة، وتدهور أوضـاع الأسـرة التى ترأسها نساء فى القرية المصرية، ذلك أن جانباً من التدهور كان قد حـدث بالفعل إبان سنوات الأزمة الاقتصادية التى سبقت الموافقة على تنفيـذ بـرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى جاءت بهذه السياسات، ولكننا نقرر فى الوقت نفسه أن تنفيذ هذه البرامج سرعان ما عجل وبشدة مـن هـذا التـدهور، وعمل على إعادة إنتاج فقر الأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية، وهذا ما تكشف عنه الدراسة الميدانية.

رابعاً: الإجراءات المنهجية

الدراسة الراهنة دراسة وصفية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسـر التى ترأسها نساء فى قرية كفر العسكر بمدينـة بسـيون محافظـة الغربيـة، والدراسـة وصفية لأنهـا تتعـرض بالوصـف السوسـيولوجى للخصـائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء بالقرية، والتعرف علـى أهـم مصاحباتها الاجتماعية، ومشكلاتها الأساسية، ولتحقيق هذا الغرض لم نلجأ إلـى العينة لاختيار مجموعة من الأسر فى قرية الدراسة، بـل تـم إجـراء مسـح اجتماعى شامل لكل الأسر التى ترأسها نساء فى قرية"كفـر العسـكر" والبـالغ عددهم (٢١٧ أسرة) وقد تم استبعاد ١٧ حالة بعد المراجعة المكتبية. ومن هنـا تراجع حجم الأسر إلى (٢٠٠ أسرة)، ومع هذا فإنه يمكن القول أن هذا الحجـم يكفى لبيان المؤشرات التى تسهم فى تغطية موضوع الدراسة.

أما عن وحدة الدراسة فكانت المرأة، رئيسة الأسرة فى القرية هى المصدر الرئيسى الذى استقينا منها البيانات، وقد كانت أداة البحـث الرئيسـية اسـتمارة المقابلة التى اشتملت على مجموعة من الأسئلة تهدف فى مجملها إلى التعـرف على القضايا الأساسية للدراسة.

هذا وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مبسط من ناحية، وتـم إجـراء اختبـار الصياغة المبدئى، والاختبار الأولى، وكشف اختبار الصياغة عن الحاجة لتعديل بعض الألفاظ وإعادة ترتيب بعض المتغيرات، ثم طبق الاختبار الأولـى علـى عشرين مفردة من بين أفراد العينة الأصلية، وأعيد تطبيقه بعد خمسـة عشـر يوماً، وكانت الغالبية العظمى من الاسـتجابات مطابقـة لاسـتجابات التطبيـق الأولى، وقد أدى ذلك كله إلى الاطمئنان لسلامة أداة البحث وقياسـها للجوانـب التى صممت من أجل قياسها.

هذا وقد سعى الباحث إلى المزاوجة بين كلاً مـن التحلـيلات الكميـة أو

البيانات المستقاة من استمارة البحث، والتحليلات الكيفية أو البيانات المستمدة من المقابلات المتعمقة الموجهة بدليل المقابلة وذلك للحصول علـى بيانـات كميـة وكيفية عن الأسر التى ترأسها نساء فى القرية.

أما عن المجال الجغرافى للدراسة فقد تم اختيار قرية"كفر العسكر" وهـذه القرية تتبع إدارياً مركز بسيون محافظة الغربية، وتبعد عنه بحوالى ثلاثة كيلـو مترات، وعن مدينة طنطا عاصمة الإقليم بحوالى أربعة وعشرين كيلـو متـراً، ويمكن تصنيف قرية"كفر العسكر" ضمن قرى الدلتا الصغيرة، فمساحة الأراضى الزراعية التى تتبعها تبلغ ٣٠١ فداناً، وقد بلغ تعداد سكان قرية كفر العسكر وفقاً لآخر تعداد تفصيلى للسكان ٢٧٥٣ نسمة، وتتسم الملكية فـى القريـة بطـابع القزمية، فمعظم المسجلين لقوائم الملكية فى الجمعية لا تتجاوز ملكيتهم الفـدان الواحد، وعدد قليل من الأفراد تزيد ملكياتهم عن ثلاثة أفدنـه، ويوجـد علـى أطراف القرية مصنع للطوب الطفلى، ولا يوجـد فـى القريـة أى مؤسسـات اجتماعية سوى مدرسة ابتدائية.

ولقد اختار الباحث هذه القرية لمجموعة من الاعتبارات تتمثل أهمها فيما يلى:

١- قرب القرية من مدينة بسيون التى ينتمى إليها الباحث بحكم المسكن، ومن ثم توجد له بعض العلاقات بأهل القرية سهلت له إجراء الدراسة الميدانية، فضـلاً عن معرفة العديد من المسئولين الشعبيين بالقرية.

٢- قيام الباحث بإجراء دراسة ميدانية سابقة فى هذه القرية والتى تبين لـه مـن خلالها تهميش وتدهور معظم الفئات فى القرية، ولاسيما النساء والأطفال جراء تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد فى القرية المصرية.

خامساً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتـى ترأسـن أسر فى القرية

تتضمن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتـى ترأسـن أسـر التركيب العمرى والحالة الزواجية والحالـة التعليميـة، وظـروفهن السـكنية والدخـل والحيازة الزراعية، وعدد الأبناء.

أ- التركيب العمرى:

جدول رقم (١)

الســـن

فئات السن	العــدد	النسبة المئوية
٢٠-٢٩	١٢	٦
٣٠-٣٩	٣٦	١٨
٤٠-٤٩	٤٤	٢٢
٥٠-٥٩	٩٠	٤٥
٦٠ سنة فأكثر	١٨	٩
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**

يوضح الجدول أن معظم النساء اللاتى ترأسن أسر تقـع أعمـارهن بـين ثلاثين إلى أقل من ستين عاماً، وتمثل الفئة العمرية من خمسين لأقل من سـتين عاماً أعلى النسب، إذ بلغت (٤٥%) وهذا يتسق وطبيعة رئاسة المرأة للأسـرة، ولا تختلف بيانات السن فى الدراسة الراهنة عـن دراسـات ميدانيـة سـابقة، كدراسـة هدى بدران والتى كشفت أن متوسط سن المرأة التى ترأس الأسـرة حوالى ٥٥,١ عاماً[١٩].

ب- الحالة الزواجية:

جدول رقم (٢)

الحالـة الزواجيـة

فئات السن	العــدد	النسبة المئوية
لم يسبق لها الزواج	٣	١,٥
متزوجة	٤٥	٢٢,٥
أرملة	١٢٤	٦٢
مطلقة	٢٨	١٤
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**

تعتبر الحالة الزواجية أحد المتغيرات الأساسية التى يمكـن مـن خلالهـا التعرف على أسباب رئاسة المرأة لأسرتها، ولقد أوضح الجـدول رقـم (٢) أن حوالى (٦٢%) من النساء اللاتى ترأسن أسـر أرامـل، وحـوالى (٢٢,٥%) متزوجات من أزواج مرضى ومسجونين، ومهاجرين خارج المجتمع المحلـى، أما عن دور الطلاق كأحد أسباب رئاسة المرأة للأسرة فقد أتـى فـى المرتبـة الثالثة بنسبة (١٤%) بينما تبين أن ثلاثة مبحوثات بنسبة (١,٥%) لم يسبق لهن الزواج، الأمر الذى يشير إلى أن الترمل هو السبب الأساسى فى تحمل المـرأة مسئولية رئاسة الأسرة.

ج- الحالة التعليمية:

جدول رقم (٣)

الحالـة التعليمية

الحالة التعليمية	العـدد	النسبة المئوية
أمية	١٥٨	٧٩
تقرأ وتكتب	١٤	٧
ابتدائية	٨	٤
إعدادية	-	-
تعليم متوسط	١٢	٦
فوق المتوسط	٢	١
حاصلة على مؤهل جامعى	٦	٣
الإجمالى	**٢٠٠**	**%١٠٠**

تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة ٧٣,٩% مـن النسـاء ترأسـن أسـر أميات[٢٠]، ويشير أحدث مسح للعمالة بالعينة عام ١٩٩٩ إلى أن ٧٣,٣% مـن إجمالى النساء المعيلات لأسرهن أميات[٢١].

وتكشف بيانات الجدول رقم (٣) عن أن واقع الحال بـين النسـاء اللاتـى ترأسن أسر فى قرية"كفر العسكر" لا يختلف كثيراً عما ذكرناه أعلاه، فقد تبـين أن نسبة (٧٩%) من النساء اللاتى ترأسن أسر أميات، وهذا يشير إلى أن الأمية هى السمة الغالبة للنساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية، تلك الظاهرة التى تقترن

دائماً بالفقر وتعتبر إحدى مصاحباته الاجتماعية.

د- أوضاع المسكن:

جدول رقم (٤)

أوضاع المسكن

البيان	نوع السكن		مواد البناء		
	العدد	النسبة المئوية		العدد	النسبة المئوية
مستقل	١١٨	٥٩	طوب أحمر	١٢٢	٦١
مشترك	٨٢	٤١	طوب لبن	٧٠	٣٥
شقـة	-	-	خرسانة مسلحة	٨	٤
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**	**الإجمالى**	**٢٠٠**	**١٠٠%**

حظى موضوع الإسكان الريفى على أهمية كبيرة فى بحوث القرية، فمـن المعروف أن المسكن يُعد حاجة إنسانية ضرورية، وهو أحد المؤشرات الدالـة على نوعية الحياة، ولقد تبين لنا من خلال بيانات الجدول رقـم (٤) أن نسـبة (٥٩%) من الأسر التى ترأسها نساء فى القرية يعيشون فـى مسـكن مسـتقل، مقابل (٤١%) من الأسر يعيشون فى مسكن مشترك، كمـا أوضـحت بيانـات الجدول أن (٦١%) من الأسر التى ترأسها نساء يقيمون فى مساكن مبنية مـن الطوب الأحمر، بينما بلغت نسبة الأسر التى تقيم فى مساكن مبينة من الطـوب اللبن (٣٥%) بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن معظم سكن المبحوثات يتسم بانعدام وجود أى جانب من الجوانب التى تتوافر فى مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجـات الإنسان، ويعانى من قلة المرافق الأساسية.

هـ - الدخل الشهرى:

جدول رقم (٥)

الدخل الشهرى

الدخل الشهرى	**العــدد**	**النسبة المئوية**
أقل من ١٠٠ جنيه	٨٤	٤٢
١٠٠- أقل من ١٥٠	٦٠	٣٠
١٥٠ – أقل من ٢٠٠	١٨	٩
٢٠٠ – أقل من ٢٥٠	٢٢	١١
٢٥٠ – أقل من ٣٠٠	١٢	٦
٣٠٠ جنيه فأكثر	٤	٢
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**

يمثل الدخل أحد المؤشرات الهامة التى تستخدم فـى دراسـات وبحـوث المستوى الاجتماعى، وذلك لارتباطه بالقدرة المادية للأسر على إشباع حاجاتها الضرورية، وتشير بيانات الجدول رقم (٥) أن نسبة ٤٢% من النسـاء اللاتـى ترأسن أسر فى قرية"كفر العسكر" يقعن فى فئة الدخل أقل من مائة جنيه شهرياً، وأن حوالى (٣٠%) منهن يقعن فى فئة الدخل ما بين ١٠٠ جنيه لأقل من ١٥٠ جنيهاً شهرياً، وعلى الرغم من أن الإفصاح عن الدخل الشهرى الحقيقى يعتبـر مصدراً غير دقيق خاصة فى القرية المصرية إلا أنه يبدو واضـحاً انخفـاض دخول معظم الأسر التى ترأسها نساء فى القرية مما يؤثر فى حرمانها من توفير متطلبات الحياة الضرورية.

و- الحيازة الزراعية:

جدول رقم (٦)

الحيازة الزراعية

البيـــان	**العـــدد**	**النسبة المئوية**
لا توجد حيازة زراعية	١٦١	٨٠,٥
أقل من فدان	٢٤	١٢
فدان – أقل من ثلاثة	١٠	٥
ثلاثة – خمسة	٣	١,٥
خمسة أفدنه فأكثر	٢	١
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**

تعتبر الحيازة الزراعية من حيث مساحتها وطبيعتها من المتغيرات الرئيسية التى لها دور فى طبيعة الحياة الريفية والتفاعلات التى تسودها، ومن ثم وجدنا من الضرورى استعراض العينة بالنظر إلى متغير الحيازة الزراعية. وقد تبين من خلال بيانات الجدول رقم (٦) أن (٨٠,٥%) من الأسر التى ترأسها نساء ليست لديها حيازة زراعية، وقد يسفر ذلك فى ضوء سياسات تحرير الزراعة، وما ترتب على تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد فى القرية المصرية (القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢)، فلقد أدى هذا القانون إلى تجريد مالكات أو حائزات الأراضى الزراعية الفقيرات من الاحتفاظ بما فى حيازتهن من الأراضى الزراعية.

وحول حجم الحيازة تبين أن معظم الحيازات تعتبر حيازات قزمية تقع مساحتها فى فئة أقل من فدان، أما الأسر التى تحوز أرضاً تقع مساحتها من فدان إلى أقل من ثلاثة أفدنه، فلم تتعد نسبتها أصابع اليد الواحدة، وهذه الحيازات القزمية يصعب معها تحقيق أى فائض اقتصادى للأسرة.

ز- عدد الأبناء فى الأسر التى ترأسها:

يعتبر عدد الأبناء أحد الأبعاد الأساسية فى فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء، وتزداد أهمية هذا البعد فى البحث الراهن، حيث يشير إلى معدل الإعالة، وكذلك الاحتياجات الأساسية لأعضاء الأسرة وكيفية إشباعها. ولقد تبين لنا من خلال البيانات الإحصائية التى

حصلنـا عليها، أن النسبة الغالبة من النساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية لديهن أبناء، أما من ليس لديهن أبناء فلم تتعد نسـبتهن عـدد أصـابع اليـدين، كمـا أوضحـت البيانات زيادة عدد الأبناء الإناث عن الأبناء الـذكور، حيـث بلـغ متوسط عدد الإناث (٥٣,٩%) فى مقابل (٤٦,١%) لمتوسط عدد الذكور، كمـا أوضحت لنا البيانات الإحصائية المستمدة من الدراسة الميدانية أن حجم الأسـرة هو ٤,٨ فرداً، ويعكس هذا الحجم ما تعانيه المرأة رئيسة الأسـرة فـى تلبيـة الاحتياجات الأساسية لأسرتها، ولاسيما فى ظـل الـدخول المتدنيـة وارتفـاع الأسعار.

سادساً: الأسر التى ترأسها نساء فى القرية وظاهرة عمالة الأطفال

رغم الاهتمام بقضايا ومشاكل الطفولة، إلا أن هذه الفئة مازالت تعانى من ارتفاع نسبة من يعيشون فى ظروف صعبة ويتعرضون للحرمان ولاسيما فـى المجتمع الريفى.

فلقد أوضحت إحصائيات العمالة بالعينة، أن نسبة الأطفال العـاملين فـى الفئـة أقل من ١٥ سنة تتركز فى الريف، حيث تبلغ نسـبتهم هنـاك ٨٥,٦% مـن الأطفال بالجمهورية، مقابل ١٤,٤% فقط فى الحضر، ويتركـز الأطفـال العاملون فى ريف الوجه البحرى خصوصاً[٢٢].

وإذا كانت البيانات السابقة تفصح عن تركز الظاهرة فـى الريـف، فـإن هنـاك ثمة شبه اتفاق على ارتباطها بتدنى المستوى الاقتصـادى، فقـد كـان السبـب الرئيسى لإرسال الأطفال إلى العمل كما تؤكد واحدة مـن الدراسـات الميدانية التى عنيت بدراسة أحد الأنشطة الإنتاجية للأطفال - هو الحاجـة إلـى المال بنسبة ٩٠% (فى رأى الأسرة) و٥٠% (من وجهة نظر الأطفـال)، كمـا أشارت ذات الدراسة إلى أن ٤٨% من الأسر تؤكد أن السبب فى دفـع أبنـائهم إلى العمل هو عدم القدرة على تدبير مصروفات الدراسة[٢٣].

وتكشف نتائج الدراسة الراهنة عن أن أكثر من ثلثى الأسر التـى ترأسـها نساء فى القرية (٧٢%) تعتمد على عمل أبنائهـا الصـغار لسـد احتياجاتهـا الضرورية، ولا تقتصر عمالة الأطفال فى الأسر التـى ترأسـها نسـاء علـى الأطفـال الذكور فقط، فقد أوضحت (٣١%) من إجمالى هذه الأسر أنها تعتمـد فى دخل الأسرة على عمالة الإناث الصغار أيضاً.

ويعكس ذلك قول إحدى المبحوثات"**أنا عندى بنتين بيشتغلوا فـى مصـنع الطوب الطفلى، وكل واحده فيهم بتجيب أربع' جنيه فـى اليـوم، والفرشـين اللـى بيشتغلوا بيهم بينفعوا فى مصاريف البيت**".

ومن ثم يتضح أن النسبة الغالبة للأسر التى ترأسها نساء فى القرية تعتمـد

اعتماداً كبيراً على دخول ذريتها الصغار المنخرطين فى سوق العمـل لتـوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

جدول رقم (٧)

أسباب عمالة الأطفال فى الأسر التى ترأسها نساء

أسباب عمالة الأطفال	العـــدد	النسبة المئوية
احتياج الأسرة للمال	٧٢	٥٠
ارتفاع تكاليف التعليم	٣٢	٢٢,٢
الرغبة فى تعلم صنعة	٢١	١٤,٦
وفاة عائل الأسرة	١٤	٩,٧
مرض رب الأسرة	٥	٣,٥
الإجمالى	**١٤٤**	**%١٠٠**

أما عن أهم الأسباب التى دفعت الأسر التى ترأسها نسـاء إلـى تشـغيل أطفالها، احتلت الدوافع الاقتصادية المرتبة الأولى وذلك بنسـبة (٥٠%)، أمـا ارتفاع تكاليف الدراسة وعجز الأسرة المادى فقد احتل المرتبـة الثانيـة مـن الأسباب التى دفعت الأسر التى ترأسها نساء لتشغيل أبنائها.

وقد أكدت المقابلات المتعمقة نفس المبررات التى تم الحصول عليها مـن البيانات الإحصائية فتقول إحدى الحالات"**أنا كان نفسى أعلـم عيـالى كلهـم، ويعوضوا صبرى خير، التعليم حاجة كويسة لكن بعد جـوزى مـا مـات مـا قدرتـش على تعليمهم، وكنت هجيب مصاريف المدارس دى كلهـا منـين، دا أنـا كل اللى باخده ستين جنيه من الضمان، وانت عارف إن الحاجة غاليـة، أهو أحسن العيل فيهم يتعلم صنعه ينفع نفسه، وينفع خواته البنات اللى علـى وش جواز، وكل واحده فيهم عايزة الشئ الفلانى علشان تتستر وربنا يكرمها**".

وتفيد البيانات الكمية والكيفية أنه فى ظل ظروف الفقر التى تعـانى منهـا الأسر التى ترأسها نساء فى القرية، يجد الطفل أن أسرته غيـر قـادرة علـى توفيـر نفقات تعليمه، كما يجد أن أسرته فى حاجة إلـى إسـهامه الاقتصـادى لإعالة بقية أفراد الأسرة من الإناث، وبالتالى ينقطع هذا الطفـل عـن التعلـيم ويبحث عن مهنة يقتات منها العيش.

ومن هنا نخلص إلى تدنى الدخول وانخفاض مستويات المعيشة فى الأسـر

التى ترأسها نساء فى القرية، سيؤدى إلى انحسار فرص حصول الأطفال فى هذه الأسر على الخدمات التعليمية ويعمل على القضاء على إتاحة الفرصة أمامهم فى انتشال أنفسهم من الفقر، وتحقيق الارتقاء الذاتى، مما يفضى إلى كارثة بالنسبة لأطفال الأسر التى ترأسها نساء والذين يجبرون على البحث عن فرص عمل هامشية لمجرد تلبية الاحتياجات الضرورية للبقاء، ويؤدى ذلك بدوره إلى استمرارية بقائهم فى نطاق دوائر الفقر، وذلك نتيجة حتمية لممارسة الإشباع العاجل ذى العائد المحدود، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الإشباع المؤجل أو الاستثمار البشرى الذى يحقق عائد أفضل.

سابعاً: المرأة رئيسة الأسرة والاتجاه نحو العمل فى القطاع غير الرسمى

تصاعد الاهتمام والجدل فى السنوات الأخيرة حول مفهوم"القطاع غير الرسمى" والإمكانيات التى ينطوى عليها. وقد عرف القطاع غير الرسمى بمسميات أخرى مثل"الاقتصاد غير الرسمى"،"الاقتصاد الثانى"،"اقتصاد الظل" وقد عرّفت منظمة العمل الدولية"القطاع غير الرسمى" بأنه النشاطات الاقتصادية التى تتسم بالسهولة النسبية للدخول فيها، والاعتماد على الموارد المحلية، والملكية الأسرية، ونطاق التشغيل المحدود، وكثافة العمل، والاعتماد على المهارات التى يتم تحصيلها من خارج النظام التعليمى الرسمى، والأسواق غير المنضبطة والتنافسية(٢٤).

وتذكر دراسة حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى، أن الدراسات المتاحة توضح أن واحدة من كل عشرة من العاملات فى هذا القطاع من العالم الثالث ربة أسرة وهى العائل الأساسى لها(٢٥).

بينما توصلت إحدى الدراسات الحديثة - حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى - إلى أن ثلث عينة الدراسة كان من النساء المعيلات لأسر، وتعمل غالبيتهن فى نطاق الخدمات سواء لحسابهن أم لحساب الغير بأجر، ويكاد عائد هذا العمل يكون طوق النجاة لأسرهن، فهو يمثل مصدر الدخل الوحيد أحياناً، ولا يزيد الدخل كثيراً فى حالة وجود مصادر أخرى (مثل معاش الزوج المتوفى، أو معاش السادات، أو معاش مبارك، أو مساعدات أهل الخير). لأنها تكون فى معظم الأحيان ضئيلة للغاية، وتتدهور أوضاع التغذية والتعليم والصحة والسكن فى تلك الأسر، إذ لا يكفى العائد المتحقق من عمل المرأة أو الأبناء أو غير ذلك من مصادر لمواجهة أعباء المعيشة(٢٦).

وهناك تقدير آخر ورد فى دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا، حيث بلغت نسبة البائعات اللاتى يقمن بالإنفاق على أسرهن وتقع عليهن مسئولية أعباء الأسرة وإعالتها نصف عينة الدراسة(٢٧). وقد يرجع

السبب وراء ارتفاع هذه النسبة فى هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات إلى أن بائعات الأرصفة تعتبر من الشرائح السكانية الأكثر فقراً فى القطاع غير الرسمى.

وفى الدراسة الراهنة أوضحت البيانات الإحصائية أن (٥٦%) من النساء اللاتى ترأسن أسر فى قرية كفر العسكر تنخرطن فى القطاع غير الرسمى، الأمر الذى يشير إلى أن المرأة رئيسة الأسرة فى المستويات الطبقية العليا والوسطى العليا فى القرية تستطيع أن تجد من الإمكانيات ما ييسر لها الوفاء بمسئولياتها تجاه أسرتها، أما فى المستويات الطبقية الأدنى فإن المرأة رئيسة الأسرة لا تجد تحت وطأة الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية سوى الالتحاق بالقطاع غير الرسمى، حيث تلجأ للبحث عن عمل، حتى وإن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى الحد الكافى، لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام الأمية وقلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات.

جدول رقم (٨)

أنشطة المرأة رئيسة الأسرة فى القطاع غير الرسمى

أنشطة المرأة	العدد	النسبة المئوية
أجيرات زراعيات	٢٥	٢٢,٣
الإنتاج المنزلى	١٢	١٠,٧
أعمال البيع	٥٧	٥٠,٩
أجيرات بناء	١١	٩,٨
خادمات منازل	٧	٦,٣
الإجمالى	**١١٢**	**١٠٠%**

وحول أنشطة النساء اللاتى ترأسن أسر فى هذا القطاع، أوضحت بيانات الجدول رقم (٨) أن أعمال البيع تحتل المرتبة الأولى فى الأنشطة وذلك بنسبة (٥٠,٩%)، وتتمثل أعمال البيع فى بيع الخضروات والفواكه والأسماك ومواد البقالة والأدوات المنزلية، كما أوضحت البيانات الإحصائية أن نسبة (٢٢,٣%) تعملن كأجيرات زراعيات، تليها نسبة من تعملن فى الإنتاج المنزلى كتربية الطيور وصناعة الألبان وغيرها، بينما أوضحت البيانات أن نسبة (٩,٨%) تعملن كأجيرات بناء فى المناطق الحضرية القريبة، أما خادمات المنازل فلم تتعدى نسبتهن (٦,٣%).

أما عن أسباب انخراط النساء اللاتى ترأسن أسر فى القطاع غير الرسمى، فقد أبانت لنا المعطيات الإحصائية أن نسبة (٧١%) أشـارت إلـى أن حاجـة الأسرة المادية نتيجة لفقد العائل، كان هو الدافع الرئيسى وراء انخراطهن فـى العمل فى هذا القطاع، فى مقابل ذلك أشارت (٢٩%) إلى أن عدم معرفة مهنـة أخرى غير المهنة التى تقوم بها، والتى لا تحتاج إلى دراية ومهارة، كان الدافع وراء الانخراط فى القطاع غير الرسمى.

وقد أكدت المقابلات المتعمقة نفس المبررات التى تم الحصول عليها مـن البيانات الإحصائية، يؤكد ذلك قول إحدى المبحوثات"**أنا بعد جوزى مـا مـات وسبلى سبع عيال منهم اتنين فى المدارس، كان لازم اشوف حاجة تسـاعدنى على المعيشة، ومافيش قدامى غير الشغل فى نقل الطوب، وباخد فـى اليـوم سبعة جنيه**".

ويتضح من البيانـات السـابقة المسـتمدة مـن المعطيـات الإحصـائية والمقابـلات المتعمقة، أن من أهم عوامل دخول المرأة رئيسة الأسـرة لسـوق العمل غير الرسمى هو خصائص المرأة التعليمية والمهارية، وحاجـة الأسـرة لعملها النابعة من الظروف الاقتصادية للأسرة، بالإضافة إلى أن هـذا القطـاع يسمح لها بالتوفيق بين مهامها فى المنزل وسعيها وراء كسب الرزق.

ثامناً: الأسر التى ترأسها نساء والاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعى

تعد شبكات الأمـان الاجتمـاعى Safety nets أحـد مجـالات الرعايـة الاجتماعيـة الحكومية والأهلية. وهى تهدف إلى تحسين أوضاع بعض الفئـات والشرائح الاجتماعية، وتمكينها من إشباع حاجاتها الأساسية، ولعل الهدف الأكثر بُعداً من كل هذا هو مساهمة هذا المجال من مجالات الرعاية فى تطوير بعـض قدرات الجماعات الفقيرة والمهمشة على العمل والتكسب والاعتماد على نفسها، وفى الوقت نفسه تخفيف حدة الخلل الاجتماعى فـى توزيـع بعـض الفـرص الاقتصادية والاجتماعية، تحسباً لتأثيراته المحتملـة علـى اسـتقرار التنظـيم الاجتماعى كأحد الشروط الجوهرية لتواصل التنمية البشرية[٢٨].

وتعبر معاشات الضمان الاجتماعى ومعاش السادات ومعاش مبارك عـن وجود سياسة اجتماعية موجهة إلى النساء اللاتى ترأسن أسر فى القريـة، فلقـد أوضحت البيانات الإحصائية التـى حصلنا عليها أن نسبة المسـتفيدات مـن معاش الضمان الاجتماعى فى القرية بلغت (٣١,٥%)، أما نسبة الأسـر التـى ترأسها نساء المستفيدة مـن معـاش السـادات فلقـد بلغـت (٢٢%)، بينمـا المستفيـدات من معاش مبارك كانت (٣,٥%)، فـى مقابـل ذلـك أوضـحت البيانـات أن (٤٣%) من النساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية لم تتلق أى دعـم من أى مصدر من مصادر الدعم الحكومى.

ورغم أن الأسر التى ترأسها نساء من أهم الفئات المستهدفة للصندوق الاجتماعى للتنمية، وبنك ناصر الاجتماعى، إلا أن البيانات الإحصائية التى حصلنا عليها أوضحت عدم استفادة الأسر التى ترأسها نساء فى قرية كفر العسكر من هذه المساعدات.

وحول مدى كفاية هذه المعاشات المقدمة من الدولة فى إشباع احتياجات الأسر التى ترأسها نساء فى القرية، أوضحت البيانات أن معظم الأسر ترى أن ما يصرف من مبالغ من خلال هذه المعاشات ضئيل جداً إلى الحد الذى يجعلها قاصرة عن مواجهة الاحتياجات الضرورية، الأمر الذى يجعل معظم الأسر التى ترأسها نساء بالقرية تعتمد بجانب هذه المعاشات على ما يقدمه لهم أهل الخير فى القرية على شكل زكاة.

وقد أكدت لنا المقابلات المتعمقة عدم جدوى ما يصرف من معاش الضمان الاجتماعى فى إشباع الاحتياجات الأساسية للأسر"**أنا كل اللى أنا باخده ستين جنيه من الضمان شهرياً، والحاجة غالية والقرشين بتوع الضمان مابيكفوش العيال عيش حاف**".

ويتضح من البيانات السابقة المستمدة من المعطيات الإحصائية والمقابلات المتعمقة، أن استفادة الأسر التى ترأسها نساء من شبكات الأمان الاجتماعى مازالت محددة للغاية، ولا تفى بمتطلبات الحد الأدنى من المعيشة، ولاسيما فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية وغلاء الأسعار.

يدعم ذلك تقرير للبنك الدولى لهذه المساعدات يقول"إن ما يصرف طبقاً لقانون الضمان الاجتماعى لأية أسرة لا يكفى بالمرة لمقابلة احتياجات الحياة الضرورية. كذا لا يوجد أى نظام لتعديل قيمة ما تحصل عليه الأسرة فى ضوء التضخم المستمر والكبير فى الأسعار، لذا فإن القيمة الحقيقية للمعاش أو المساعدة يتدهور باستمرار وبانتظام، علاوة على ذلك فإن النسبة التى يغطيها القانون من مجموع المحتاجين لهذه المساعدات تعتبر نسبة بسيطة جداً ولا يوجد نظام لتوجيه المساعدات للأكثر احتياجاً نظراً لغياب البيانات التى تساعد على تحديد الأولويات[٢٩].

تاسعاً: مشكلات الأسر التى ترأسها نساء فى القرية

تمثل المشكلة حالة اجتماعية ينظر إليها عدد كاف من الأفراد باعتبار أنها حالة غير مرغوب فيها، وبالتالى يعتقد هؤلاء الأشخاص أن شيئاً ما ينبغى فعله من أجل الحل، ومن ثم فإن معظم المشاكل لا يمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها أو توزيعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها إلا بالرجوع إلى أعضاء المجتمع أياً كانت مكانتهم وأياً كانت مهنهم ومراكزهم فى البناء

الاجتماعى[٣٠].

ولمعرفة أكثر مشكلة تواجه النساء اللاتى ترأسن أسر فى القريـة وتشـكل لهن عقبة رئيسية فى حياتهن ويرغبن فى التخاص منها، جاء الجدول التالى:

جدول رقم (٩)

مشكلات الأسر التى ترأسها نساء

المشكلات	العـدد	النسبة المئوية
ضيق اليد وغلاء المعيشة	٥٣	٢٦,٥
عدم توافر السكن	٢٠	١٠
ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء	٤٥	٢٢,٥
المرض وارتفاع أسعار العلاج	٣٦	١٨
عدم الحصول على نفقة	٦	٣
تكاليف زواج الأبناء	٣١	١٥,٥
تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد	٩	٤,٥
الإجمالى	**٢٠٠**	**١٠٠%**

أوضحت لنا الإجابات المستمدة من الجدول السابق واقـع المـرأة رئيسـة الأسرة فى القرية ووعيها بهذا الواقع، فقد احتلت مشكلة ضيق ذات اليد وغـلاء المعيشة المرتبة الأولى من المشكلات التى تعانى منها رئيسة الأسرة فـى ظـل الظروف الاقتصادية الحالية، ومـا نـتج عـن تطبيـق سياسـات الإصـلاح الاقتصـادى من تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات الأساسـية، والذى كان بمثابة حجراً أساسياً فى سياسة الدولة لتخفيف أعباء المعيشـة علـى فئـة محدودى الدخل.

احتلت مشكلة تعليم الأبناء والذى تشير إلى ارتفاع تكاليف التعلـيم بسـبب الدروس الخصوصية، المرتبة الثانية من المشكلات التى تعـانى منهـا الأسـر التـى ترأسها نساء فى القرية.

يدعم ذلك قول إحدى المبحوثات"**أنا مشكلتى الوحيدة مصاريف العيال اللى فى المدارس والكليات، كل واحد فيهم عايز مصاريف، دا غير مصاريف السفر رايحين جايين على الطريق كل يوم ومصاريف الكتـب واللـبس والـدروس**

الخصوصية، طيب أنا أوفر كل دامنين".

الأمر الذى يشير إلى أن المدارس أصبحت سبباً في زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الأسر الفقيرة، ولاسيما الأسر التى ترأسـها نسـاء، وعـاملاً مساعداً على زيادة الصراع الطبقى وعنصراً مشجعاً على زيادة الشعور بالدونية وتزييف الوعى.

وقد احتلت مشكلة المرض وارتفاع أسعار العـلاج المرتبـة الثالثـة مـن المشكلات، فقد ترددت هذه المشكلة لدى (٣٦ مبحوثة) بنسـبة (١٨%)، ومـن المنطقى أن تكون مشكلة المرض فى السن المتقدمة نسبياً للنساء اللاتى ترأسـن أسر من المشكلات المبررة.

وقد احتلت مشكلة زواج الأبناء، ولاسيما الإنـاث المرتبـة الرابعـة مـن المشكلات التى تعانى منها الأسر التى ترأسها نساء فى القرية، وذلـك بنسـبة (١٥,٥%).

يدعم ذلك قول إحدى المبحوثات:"**أنا أهم مشكلة عندى هى مشكلة تجهيـز البنات، سترة البنات مش حاجة سهلة، الواحدة فيهم عايزة ٦ آلاف جنيه على الأقل علشان تتجهز، وانا عندى ثلاث بنات على وش جواز**" الأمر الذى يشـير إلى أن النساء اللاتى تولين مهمة رئاسة الأسرة يؤدين أدواراً أكثر ممـا تؤديـه النساء الأخريات، وأنهن يقمن بأدوار تدخل فـى صـميم اختصـاص الرجـال ومسئولياتهم منها اتخاذ القرارات اللازمة لزواج البنات وتجهيزهن.

أما المشكلة الخامسة، فقد تمثلت فى مشكلة السكن، وقد كانت هذه المشـكلة أكثر وضوحاً لدى المطلقات، ويؤكد ذلك قول إحدى المطلقـات:"**أنـا مشـكلتى الوحيدة هى السكن، أنا ساكنه فى بيت أبويا أنا وعيالى، والبيت يادوب مكفـى أهلى، واخواتى على وش جواز، وانا مش عارفه أروح فين بالعيال، أنـا لـو عندى سكن مستقل كنت استريح أنا وعيالى**".

أما المشكلة السادسة فقد تمثلت فى ارتفاع القيمـة الإيجاريـة للأراضـى الزراعية بعد تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد، فلقد أدى هذا القانون إلـى تهميش الكثير من الأسر التى ترأسها نساء فى القرية.

يعكس ذلك ما ذكرته إحدى المبحوثات:"**أنها كانت تمتلك فـدانين، وأنهـا تعول أسرة مكونة من سبعة أفراد بعد وفاة زوجها، وبعد طردها مـن الأرض بحكم القانون لم تستطع أن تكفى أولادها لقمة العيش**".

أما انخفاض النفقة أو عدم القدرة على الحصول عليها أصلاً، قـد احتلـت المرتبة الأخيرة من المشكلات، فقد برزت هذه المشكلة لدى ستة مـن النسـاء

المطلقات، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المطلقات على نفقات التقاضى للحصول على حقها وحق أطفالها المنصوص عليها فى القانون، علاوة على ضآلة ما تحصل عليه من نفقة بعد الحكم فى القضية، ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسات أخرى فى هذا المجال(٣١).

ولاشك أن هذه المشكلات التى تواجه الأسر التى ترأسها نساء فى القرية المتمثلة فى غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف تعليم الأبناء وارتفاع تكاليف زواجهم، وعدم توفير المسكن وتطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد، إنما تعكس آثار التدهور الذى حدث لأوضاع هذه الأسر نتيجة سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتنذر بالمخاطر التى ستواجهها هذه الأسر فى مجال التنمية البشرية.

خاتمة البحث

حاولت هذه الدراسة تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية المصرية، وقد نهضت الدراسة على توجه نظرى مؤداه أن العولمة الاقتصادية التى تمثلت فى تطبيق سياسات التكيف الهيكلى أدت إلى تزايد تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ترأسها نساء فى القرية.

وقد كشفت الدراسة عن عدد من النتائج يمكن أن نوجزها فيما يلى:

تقع النساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية ما بين أقل من ثلاثين عاماً إلى ستين عاماً فأكثر، وهذا يتسق وطبيعة رئاسة المرأة للأسرة.

أوضحت الدراسة أن الترمل هو السبب الرئيسى لتولى المرأة مسئولية رئاسة الأسرة.

أظهرت الدراسة أن الأمية هى السمة الغالبة للنساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية، إذ بلغت نسبة الأمية بينهن (٧٩%)، تلك الظاهرة التى تقترن دائماً بالفقر وتعتبر إحدى مصاحباته الاجتماعية.

أوضحت الدراسة أن النساء اللاتى ترأسن أسر فى القرية تعانى معظمها من مظاهر الحرمان المادى، وضآلة الدخل الشهرى، مما يؤثر فى عدم القدرة على إشباع احتياجاتها الأساسية.

أبانت الدراسة انخفاض نسبة الأسر الحائزة لأراضى زراعية فى القرية، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء تطبيق قانون العلاقة الايجارية الجديد، فلقد أدى هذا القانون إلى تجريد حائزات الأراضى الزراعية الفقيرات من الاحتفاظ بما فى حيازتهن من الأراضى الزراعية.

أوضحت الدراسة أن غالبية الأسر التى ترأسها نساء فى القرية تعتمد

اعتماداً كبيراً على دخول ذريتها من الذكور والإناث المنخرطين فى سوق العمل وذلك لتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، كما أنه فى ظل ظروف الفقـر التى تعانى منه الأسر التى ترأسها نساء، يجد الطفل أن أسرته غير قادرة علـى توفير نفقات تعليمه، كما يجد أن أسرته فى حاجة إلى إسهامه الاقتصادى لإعالة بقية أفراد الأسرة، وبالتالى ينقطع هذا الطفل عن التعليم ويبحث عـن مهنـة يقتات منها العيش.

أبانت الدراسة أن المرأة رئيسة الأسرة **فى المستويات الطبقية الدنيا** لا تجد وطأة الفقر سوى الالتحاق بالقطاع غير الرسمى، حيث تلجأ للبحث عـن عمـل حتى وإن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى حد الكفاف، لأنه ليس أمامها سوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات، بالإضـافة إلى أن هذا القطاع يسمح لها بالتوفيق بين مهامها فى المنـزل، وسـعيها وراء كسب الرزق.

أوضحت الدراسة أنه رغم وجود شبكات الأمان الاجتماعى لرعاية الأسـر التى ترأسها نساء، إلا أن ما يقدم من معاشات الضمان الاجتمـاعى أو معـاش السادات، قاصر عن الوفاء باحتياجات هذه الأسر، الأمر الذى يجعـل الأعـداد الكبيرة من هذه الأسر تعتمد على الإعانات والمساعدات التى يقدمها أهل الخيـر فى القرية فى شكل زكاة.

حول أهم المشكلات التى تواجه النساء اللاتى يرأسن أسر فى القرية، تبين أن مشكلة ضيق ذات اليد وغلاء المعيشة تحتل المرتبة الأولى مـن المشـكلات التى تعانى منها رئيسة الأسرة فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية، ومـا نـتج عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى من تخفيض أو إلغاء الدعم الحكـومى للسلع والخدمات الأساسية، والذى كان بمثابة حجراً أساسياً فى سياسـة الدولـة لتخفيف أعباء المعيشة على فئة محدودى الدخل.

المراجع والهوامش

١-Fergany, Nader, **Uerban Woman Work and Poverty, Alleviation in Egypt**, Al-Mishkat Center, Cairo, ١٩٩٤.

٢-مصر. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، معهد التخطـيط القـومى، القـاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٠٢-١٠٣.

٣-نادية رمسيس فرح. المؤشرات الخاصة بالمرأة فى مصر، المجلس القـومى للمرأة، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢، ص ١٩.

٤-عبدالباسط عبدالمعطى. المرأة العربية الفقيرة: محاولة فى التنمـيط، ورقـة مقدمة إلى: المؤتمر العربى حول المرأة والفقـر، الإدارة العامـة للشـئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، المملكة المغربية، ٢٠-٢٣ مارس ٢٠٠١، ص٨.

٥-مصر. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٤.

٦-عبدالباسط عبدالمعطى. المرأة العربية الفقيرة: محاولة فى التنمـيط، مرجـع سابق، ص ٩.

٧-هدى بدران وآخرون. نساء مسئولات عن أسر، المجلس الـدولى للسـكان، والمجلس القومى للأمومة والطفولة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩.

٨-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. الأسر التى ترأسها نسـاء فـى مناطق مختارة من الأسكوا التى تعانى من النزاعـات: مسـح اسـتطلاعى لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقـر، الأمـم المتحـدة، نيويـورك ٢٠٠١، ص١٨.

٩-هدى بدران وآخرون. مرجع سابق، ص ١٠.

١٠-نادية حليم سليمان. الفقر والنساء المعيلات لأسر: الأبعاد وسبل المواجهة، فى: أحمد زايد وسامية الخشاب محررين، سياسات التكيـف الهيكلـى فـى مصر. الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، كليـة الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٠١.

١١-عبدالباسط عبدالمعطى. المرأة العربية الفقيرة محاولة فى التنميط، مرجـع سابق، ص ٦.

١٢-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. الأسر التى ترأسها نساء فـى مناطق مختارة من الأسكوا التى تعانى من النزاعات، مرجع سابق، ص ٢٠.

١٣-المرجع السابق، ص ١٩.

١٤-Hinkelammart. Franzy; **The Crisis of Socialism and the Third World**, Monthly press, New York, ١٩٩٣, PP. ٦٤-٦٩.

١٥-أحمد حسن إبراهيم. التكيف الهيكلى والتنمية البشرية فى مصر، فى: أحمد زايد وسامية الخشاب محررين، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر، مرجع سابق، ص ٦٥.

١٦-سيد جاب الله. بعض المصاحبات الاجتماعية لقانون العلاقة الايجارية الجديد فى القرية المصرية: دراسة استطلاعية، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا، العدد ١١، ١٩٩٨.

١٧-راى بوش. الفقر والتكيف الهيكلى فى الريف المصرى، فى: راى بوش وآخرين: الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر، البنك الدولى والزراعى والفلاحون، ترجمة حسن أبوبكر وعبدالرحيم المهدى، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٢١-١٦٣.

١٨-أحمد حسن إبراهيم. بعض آثار الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المرأة فى مصر، فى. محمد أبومندور: الإفقار فى بر مصر، كتاب الأهالى، رقم ٦٣، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٢٥٦-٢٥٨.

١٩-هدى بدران وآخرون. نساء مسئولات عن أسر، مرجع سابق، ص ١٦.

٢٠- المرجع السابق، ص ١٥.

٢١-نادية رمسيس فرح. المؤشرات الخاصة بالمرأة فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠.

٢٢-عبدالسلام نوير. آثار التكيف الهيكلى على التوزيع الاجتماعى للفرص التعليمية فى مصر، فى: أحمد زايد وسامية الخشاب محررين، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٢٣-أحمد عبدالله. عمل الأطفال وفجاجة الاستغلال الاجتماعى، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٣، ص ص ٨١-٨٢.

٢٤-جان سيراوجى نالونجا. النساء المشتغلات فى القطاع الرسمى، فى: فيتينو بيكيلى وآخرين: التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٧.

٢٥-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. دراسة استطلاعية حول

خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى فى حى شعبى بمدينـة القاهرة، سلسلة دراسات عن المرأة العربية، فى التنمية، بغـداد، الأسـكوا، ١٩٨٩، ص ٢٢.

٢٦-حسنين كشك. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غيـر الرسمى، دراسات حالة فى ثلاثة أحياء شعبية بالقـاهرة الكبـرى، مركـز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٧-سيد جاب الله. النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى: دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا، العدد ١٥، يناير ٢٠٠٢.

٢٨-سهير لطفى وآخرون. الأسرة المعيشـية والإنفـاق الاجتمـاعى. الواقـع والتطلعات: دراسة مسحية بالعينة، المركز القـومى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية، معهد التخطيط القومى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، القـاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤١.

٢٩-هدى بدران وآخرون. نساء مسئولات عن أسر، مرجع سابق، ص ٤٦.

٣٠-محمود عرابى. رؤية الشباب الريفى للمشكلات الاجتماعية: دراسة ميدانية على قرية ميت الحوفيين بمحافظة القليوبية، فى: محمود الكردى (محـرر): الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

٣١-Bahy El-Din Amira Mahamoud; **Legal Study on Families Supported by Women,** The Population Council, Cairo, March ١٩٩٤, P. ٢٥.

الفصل الثالث

التكيف المعيشي للأسرة المزرعية
في ظل التغيرات العالمية والتغيرات
الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي
في الريف المصري

"دراسة حالة في منطقتين ريفيتين في محافظة الجيزة ومديرية التحرير"

د. عزة تهامي البنداري
د. زينب أمين محمـد

مقدمة:

طرح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (UNDP) مفهوم الأمن البشـري Human Security بعد طرح مفهوم التنميـة البشـريةHuman Development ، حيث أنه أوسع نطاقاً لأن التنمية البشرية هي عملية توسيع نطاق خيارات الناس أما الأمن البشري فمعناه قدرة الناس على ممارسة هذه الخيـارات فـي أمـان وحرية وأن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لـن يفقدوها غداً.

ومع طرح مفهوم العولمة Globalization الذي يعني إزالة الحواجز سـواء السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية التي تحد من فرص تبـادل السـلع ورؤوس الأموال واليد العاملة مابين المجتمعات المختلفة، بما يؤدي إلي تزايـد فـرص المنافسة علي المستوي العالمي بين مجتمعات تختلف فـي مسـتوي تطورهـا، ظهرت قضايا جديدة تتعلق بمدي تعرض التنميـة البشـرية والأمـن البشـري لقطاعات واسعة من السكان سواء علي المستوي الوطني National أو العالمي – خاصة المجتمعات النامية- للتهديد في ظل التطبيق واسـع المـدي للسياسـات والبرامج الوطنية المصاحبة بالضرورة لتلك العملية. وعلي الرغم من ذلـك إلا أن الإطار المفاهيمي للتنمية ما زال صالحاً لتحليل قضايا اليوم العالمية. فالأمن البشري له جانبان رئيسيان: الأمن من التهديدات المزمنة كـالجوع والمـرض والقهر. والجانب الآخر يتعلق بالحماية من الاضطرابات المفاجئة فـي أنمـاط الحياة اليومية سواء في المنزل أو في العمل أو المجتمع المحلي وهي التهديدات

التي تشير الظواهر المعاصرة إلي أنها أصبحت أكثـر وجـودا علـى جميـع المستويات سواء الفردية خاصة أو المجتمعية، الدخل القومي والتنمية الوطنيـة. (التنمية البشرية، ٢٠٠٠).

لقد غيرت أحداث مذهلة النظام السياسي العالمي خـلال العقـد الماضـي وأحدثت بالتبعية تحولاً في السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية نحو مزيد من الاعتماد على السوق، مما أدى إلى تضاؤل دور الدولة الذي كان يبرره دائما ما تعلنه الأجهزة والهيئات في أية دولة عن سعيها لتحقيق الأمن –بكـل صـوره- لكافة قطاعات السكان فيها من خلال التدخلات المباشـرة فـي عمـل النظـام الاقتصادي مما أدي علي المدي البعيد الي الإخلال بفاعلية ميكانيزمات السـوق وتشويه النظم الاقتصادية بدرجة أخلت بقدرة تلك النظم علـي تحقيـق الأمـن المطلوب، حيث واجهت العديد من الـدول الناميـة بالفعـل مجموعـة مـن الاختلالات الهيكلية والعوامل الداخلية والخارجية السلبية التي تزامنت مع رواج فكرة الرأسمالية الجديدة في الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي دعي إلي تطبيـق سياسات وبرامج التكيف الهيكلي في الدول النامية التي لازالت تعد مـن أكثـر السياسات إثارة للجدل من ناحية الدوافع والفروض النظرية والآثار الفعلية.

وقد بدأت مصر بمواجهة هذه التغيرات العالمية بتطبيق سياسات وبـرامج التكيف الهيكلي منذ النصف الثاني لعقد الثمانينـات والتـي تسـارعت خـلال التسعينات واستمرت حتي الآن بهدف التخلص من التشوهات الهيكلية والخلل في أداء النظم الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى إتباع هذه السياسات -التي بـدأت مبكرا في قطاع الزراعة- الي تحقيق بعض المكاسب التي ذكر صديق (١٩٩٩) أنها عادت على قطاع الإنتاج الزراعي في الاستغلال الكفء للموارد الزراعية، وفرة المعروض من السلع الزراعية على مدار العام، ارتفـاع أسـعار بعـض المنتجات الزراعية، ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج خاصة المبيدات والأسمدة الكيماوية، زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، ونمو حركـة التجـارة الخارجية في المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعـي. ورغـم هـذه المكاسب التي حققتها سياسة التحرر الاقتصادي. إلا أنه قد ارتبط بها فـي ذات الوقت بعض الآثار السلبية التي أوجزهـا عريبـات (١٩٩٨) فـي انخفـاض الدخـول الحقيقية للفقراء لارتفاع أسعار بعض السلع بعد رفـع الـدعم عنهـا، ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، عـدم قدرة صغار المزارعين على الاقتراض، انخفاض دخـول صـغار المنتجـين الزراعيين ووقوعهم فريسة لاستغلال التجار، وإغراق السوق المصري بالسـلع المستوردة والمنافسة للسلع المحلية.

اعتمدت الورقة البحثية علي بيانات مستقاة من مشروع بحثي مشترك بـين

مركز بحوث ودراسات التنمية الريفية والمعهد الزراعي للبحر المتوسط بمونبلييه- فرنسا عن آثار العولمة علي المزارع العائلية بمنطقة البحر المتوسط قامت به د.عزة البنداري كباحث رئيسي.

أما عن الآثار الاجتماعية التي نتجت عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي أو المتوقع أن تحدث مستقبلاً فكثيرة، ولعل من أهمها ما أصاب أو سيصيب الأسرة مثل إهمالها في القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية لانشغال الأب بتدبير متطلباتها المادية، وزيادة معدلات البطالة بالأسرة لتدفق أعداد كبيرة من الخريجين دون قدرة سوق العمل على استيعابهم، وضعف العلاقات بين أفراد الأسرة لتفرق أفرادها للعمل بمهن مختلفة وفي مناطق أخري –غالبا- بعد أن كانت الأرض الزراعية رباط قوي لهم جميعاً، مع عدم قدرة بعض الشباب على الزواج لانخفاض مستوى الدخول الحقيقية (الأحول:١٩٩٤). وفي الريف يري الديب (١٩٩٥) أنه قد تزايدت معدلات الفقر مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وذلك لما ترتب على تطبيق هذه السياسة من خفض الإنفاق الحكومي، وحرمان ذوي الدخول المنخفضة مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية سواء كان دعم مباشر للغذاء، أو دعم غير مباشر لمستلزمات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى تحرير سوق الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعية.

ولحق بالمرأة -باعتبارها شريك للرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية- العديد من الآثار السلبية جراء تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي - منها تفاقم مشكلة البطالة بين الإناث، وتدني مستوى الدخل الذي تحصل عليه غالبية النساء، وزيادة نسبة الإناث المعيلات والعاملات حتى أن مفهوم الفقر ارتبط بالمرأة وانتشر مفهوم تأنيث الفقر (سليمان:١٩٩٤).

فضلاً عن ذلك يري مصطفى (١٩٩٤) أن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي قد أثر على الأمن الغذائي الأسري، وذلك بعد رفع الدعم على الغذاء الذي كانت تقدمه الحكومة، حيث زاد الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب للمستهلك من ١٠٧,٧ في عام ١٩٨٧ إلى ٢٤٣,٥ عام ١٩٩٢ مع عدم زيادة الدخول. وبالتالي حدث تغير في السلوك الغذائي للأسرة المصرية وذلك بالتحول من استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان إلى البقوليات والزيوت النباتية. ويؤكد ذلك كشك (١٩٩٧) حيث يرى أن ارتفاع السلع الأساسية والخدمات قد أدى إلى استنزاف موارد الكادحين وإفقارهم، وخفض إنفاقهم على الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء وصحة وتعليم وترفيه.

على أن أشكال استجابة الأسر الزراعية للظروف الاقتصادية التي طرأت حديثاً يتوقع أن تتجه للتباين وفق اختلاف خصائص تلك الأسر وظروفها

السكانية والديموجرافية، وأيضاً وفق السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تعـيش في إطاره. ولما كان المجتمع الريفي المصري يشهد نمواً متزايـداً للمجتمعـات الريفية الجديدة التي تم إنشاؤها في المناطق المستصلحة التي وصلت مسـاحتها إلي نحو ٣,١٥٧ مليون فدان مقابل ٥,٨٨٦ مليون فدان في المناطق القديمة، أي ما يصل لنحو ٣٥% من الأراضي الزراعية فـي مصـر الآن (CAPMAS : ٢٠٠١) ويقيم فيها أعداد متزايدة من السكان الريفيين الـذين يعملـون أصـلاً بالزراعة، فإنه من المهم البحث عن صور الاختلاف بين أشكال استجابة الأسر المقيمة في المجتمعات الريفية القديمة القائمة بمنطقة الوادي والدلتا والمجتمعات الجديدة التي أنشئت في الأراضي المستصلحة والتي تختلف غالبـا فـي بيئتهـا المادية وفى بنيانها السكاني والاجتماعي عن المجتمعات القديمة.

ففي إطار الاستجابة للتغيرات الاقتصادية قد تكون البدائل المتاحـة للأسـر الزراعية في المجتمعات القديمة أقل منها في المجتمعات الجديـدة التـي لا زال يغلب علي الأنشطة الاقتصادية فيها الطابع الزراعي وإن كانت أكثـر ديناميـة حيث أنها في مراحل متباينة من النمو والتغيير في سياق تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن خصائص السكان التي تتجه لأن تكون أكثـر ديناميـة - سواء لغلبة نسبة الشباب وارتفاع نسبة التعليم والتباين المهني علي سبيل المثال- عنها في المجتمعات القديمة. بينما علي الجانب الآخر قد يكـون للتـراكم فـي الثروات والخبرة والثروة البشرية في المناطق الريفية التقليدية فرصـة أعلـي لتحقيق تحولات في النشاط الاقتصادي من خلال إعادة توجيه الموارد الماديـة والبشرية إلي أنشطة أخري، خاصة مع محدودية المـوارد الأرضـية المتاحـة بعكس الحال في المناطق الجديدة. وعليه فإنه من المتوقع أن تختلـف أشـكال استجابة الأسر الزراعية للتكيف مع التغيرات الناجمة عن التغيرات العالمية التي انعكست في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي وسياسات الاصلاح الاقتصادي بـين المجتمعات الجديدة والتقليدية وفق طبيعة البناء الداخلي لتلك المجتمعات.

مشكلة البحث:

يعيش في المجتمع الريفي في مصر ما يزيد علي نصف سـكان المجتمـع المصري ٥٦,٥% وفيه تكمن أهم الموارد الطبيعية والبشرية اللازمـة للتنميـة المنشودة في هذا المجتمع. ويعتبر الإنتاج الزراعي أهم مصادر دخـل الأسـرة الريفية. ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي كان لقطاع الزراعة السبق في تنفيذ هذه السياسة والتي تضمنت العديد من الإجراءات. ومع الاعتـراف بـأن لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي بعض الآثار السلبية التـي لحقـت بدرجـة كبيرة بالأسر الفقيرة التي تصل نسبتها بالريف المصري إلـي ٢١,٤% مقابـل ١٨,٤% بالحضر (INP:٢٠٠١) فقد أعلنت الدولة عن اتخاذها بعض التـدابير

للتخفيف من هذه الآثار السلبية -وإن كانت استفادة الأسر الزراعية مـن هـذه التدابير لم يجر قياس آثارها- بينما فرضت تلك الأوضاع على الأسر الزراعية أن تبحث في حدود إمكاناتها وظروفها عن أساليب مواجهة تلك الآثار، وهو ما يمكن أن يطلق عليه باستراتيجيات التكيف المعيشي للأسرة الزراعيـة. وعليـه يمكن إيجاز مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما هي الإستراتيجيات المختلفة التي تتخذها الأسر الزراعية لمواجهة التغيرات الناجمة عن استجابة الدولة للعولمـة فـي تطبيقهـا لسياسات التحرر الاقتصادي وتباين هذه الإستراتيجيات بـين المنـاطق الريفية الجديدة والتقليدية ؟

٢. ما هي درجة التغير في مساهمة المرأة الريفية في العمـل المزرعي بوصفه مصدر من مصادر دخل الأسر الريفية؟ وكذلك مـدى إدراك الأسر فى كل من المنطقتين للتغيرات الاقتصادية.

أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث السابق عرضها تحددت أهدافه فيما يلي: ـ

١. التعرف على الاستراتيجيات المختلفة التي تطبقهـا الأسـر الزراعية في ظل تنفيذ سياسة التحرر الاقتصادي سواء منها ما يتعلـق بتوفير التمويل والإقراض، خفض الإنفاق، إعادة التصرف في الأصول والممتلكات والتشغيل في كل من المناطق الريفية الجديدة والتقليدية.

٢. التعرف على مدى إدراك الأسـر المزرعيـة لأحـوالهم الإقتصادية وذلك من خلال رأيهم فى طبيعـة التغيـر فـى الظـروف الإقتصادية ورأيهم فى سعر الأرض الزراعية.

الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة نظرياً على الإطار التحليلى الذى ظهـر فـى العلـوم الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الاخيرة والذى يتميز بزيادة الاهتمـام بتحليـل النظام العالمى وسيادة النظام الرأسمالى كنظام عالمى، وعلي ما طرحه كل مـن والستين Wallesstein وسميث Smith (١٩٩٢) فى دراستهم المشهورة " الوحدة المعيشية كمؤسسة داخل النظام العالمى الجديد " عن العلاقـة الارتباطيـة بـين النظام الاقتصادى والوحدة المعيشية كوحدات أساسية لتجميع الـدخل. ويرتكـز التحليل علي أن بناء الوحدة المعيشية ومصادر دخلها يتشكل تبعا لتغير الأنمـاط فى الاقتصاد العالمى، كما أن الوحدة المعيشية تعد شكل من أشكال الدفاع ضـد سيطرة هذا النظام. ويبنى الباحثان هذه العلاقة علـى أسـاس أن بنـاء الوحـدة

المعيشية يتأثر بشدة بالتغيرات فى النظام الرأسمالى العالمى. فالوحدة المعيشـية كوحدة تجميع للدخل لغرض الإنفاق علي كافة جوانب المعيشة لها دخل محـدد ولو أن هذا الدخل تعرض للانخفاض فإنها إما أن تقلل من مستويات اسـتهلاكها أو أن تحاول الحصول على بدائل أخرى للدخل. إلا أن هناك بعـض الوحـدات المعيشية ذات مستوى دخل منخفض أصلا لا تستطيع معه أن تستمر في الحيـاة إذا تعرض لمزيد من الانخفاض عما سبق، ولهذا فإن البديل الوحيد لـديها هـو محاولة الحصول على بدائل أخرى للدخل.

وعلى هذا فإن مفهوم استراتيجيات التكيف يحمل الدور الإيجـابي للأسـرة ويركز على الطبيعة الديناميكية لحياة الأسرة. فالأسر تغير خططهـا وسـلوكها نتيجة لتغير الظروف المحيطة ولهذا فإن هذا المفهوم يتناول بالتفصيل العمليات التي تربط بين حياة الأفراد والتغيرات العالمية الواسعة النطاق.

فالأفراد والأسر تتخذ قرارات في مواجهة الصعوبات التي تواجههم وفـى ظل الموارد المتاحة وهذه القرارات التي يتم اتخاذها تصبح عوامل سـببية قـد تعيد تشكيل المصادر وتؤثر علي المصاعب المستقبلية وبالتالي تساهم في تنشيط وتشكيل التغير في المجتمع ككل بوجه عام. أى أن قوة هذا المفهوم تكمـن فـي التفسيرات المتضمنة كوسيلة لفهم وربط الفجوة بين البناء الاجتماعي والتغيـر الاجتماعي وحياة الأفراد. وعلى هذا فإن هذا المفهوم يسـتخدم كمتغيـر تـابع dependent أكثر من كونه وسيط أو عامل مستقل independent .

وقد عرف تيللي (١٩٨٧) استراتيجيات الأسرة بأنها عبارة عن "مجموعـة من القواعد الضمنية التي توجه سلوك أعضاء الأسرة أو الوحدة المعيشية". وهذه الاستراتيجيات لها وظيفتين أساسيتين: - الأولى هي وسائل للحسابات العقلانيـة للأسرة لاتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية والتي تؤثر علـى الأسـرة ككـل، والثانية: أنها تطبيق لمفاهيم وممارسات سابقة للتعامل مع أسلوب الحياة اليومية، أى مجموعة من القرارات الضمنية لإيجاد حلول للمشاكل.

الطريقة البحثية:

أجري البحث على ١٩٩ من الأسر المزرعية بمنطقتين ريفيتين إحداهما تقع بقرية الزيدية مركز أوسيم محافظة الجيزة والثانية تضم ثلاث قـرى بمنـاطق الاستصلاح بمركز بدر بمديرية التحرير التي تعرف بأنها منـاطق استصـلاح جديدة قديمة. وقد تم اختيار العينة عشوائياً من بين المزارعين بتلـك المنـاطق ضمت ١٢٠ من المناطق الجديدة مقابل ٧٩ من المناطق القديمة، حيث تم تطبيق استمارة استبيان بالمقابلة صممت خصيصاً واختبرت مبدئياً علي أرباب الأسـر الزراعية على أساس أنها وحدة الدراسة وذلك في نهايـة عـام٢٠٠١ وبدايـة عام٢٠٠٢.

متغيرات الدراسة:

تعرضت الدراسة إلي المتغيرات التالية:

أولاً- أنماط الاستجابة للتغيرات في الظـروف المعيشـية نتيجـة تطبيـق سياسات التحرر الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي، وذلك من حيث:

١- التغيرات في أنماط الانتاج الزراعى: وقد تم قياسه مـن خـلال ثلاث متغيرات هي تغير الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية، التغير فـي زراعة أصناف جديدة محسنة والتغير في زراعة الخضر والفاكهة.

٢- أساليب خفض الإنفاق: وتم قياسه من خلال التغير الـذي طـرأ علي نمط خفض الإنفاق على الطعام وخاصة اللحوم والفاكهـة باعتبارهـا غالية الثمـن، التغير الذي طرأ علي نمط خفـض الإنفـاق علـى شـراء الملابس الجديـدة، والتغير الذي طرأ علي نمـط خفـض الإنفـاق علـى إستهلاك الطاقة وكذلك خفض الإنفاق على زيارات الأهل.

٣- مساهمة الابناء فى دخل الاسرة: وقد تم قياسه من خلال قيـاس مدي مساهمة الأبناء الذكور والإناث فى دخل الأسرة.

٤- الهجرة الداخلية لأفراد الأسرة: ولقد تم قيـاس متغيـر الهجـرة الداخلية من خلال سؤال أفراد العينة عن إنتقال أو هجـرة أي مـن أفـراد الأسرة للعمل فى المدينة أو المناطق الحضرية القريبة بصفة دائمة أو فـى بعض الأوقات أو عدم الهجرة.

٥- أنماط العمل (داخل وخارج المزرعة): وقد تم قياس أنماط العمل من خلال ثلاث متغيرات، أولها مدي قيام رب الأسرة أو أحد أبنائه بالعمل الزراعى لدي الغير بالأجر (يعمل – فى بعـض الأحيـان – لا يعمـل)، والمتغير الثانى قيام رب الأسرة أو أحد أبنائه بالعمل خارج العمل الزراعى إلي جانب العمل في مزرعة الأسرة(يعمل – أحياناً – لا يعمل) أما المتغير الثالث فهو العمل الزراعى الموسمى لأحد الأبناء (بنين وبنات) فى مـزارع الغير (يعمل – أحياناً – لايعمل).

٦- نمط استغلال الاراضى الزراعية: وقد تم قياس نمط الإسـتغلال من خلال متغيرين المتغير الأول يختص ببيع جزء من الأرض الزراعيـة والمتغير الآخر هو عرض جزء أو أقل الأرض للإيجار.

ثانيا-التغير فى مساهمة المرأة فى النشاط الزراعى: تـم قيـاس مسـاهمة المرأة فى العمليات الزراعية فى كل من المنطقتين منـذ ١٠ سـنوات أى قبـل تطبيق قوانين الإصلاح الأقتصادى فى العمليات المزرعية المختلفة وكذلك فـى

الوقت الحاضر فى نفس العمليات الزراعية.

ثالثا- إدراك الافراد للتغير فى الاوضاع الاقتصادية المحلية : وقد تم قياس إدراك الأفراد من خلال متغيرين المتغير الأول رأى الأفراد فى تغير الظـروف المعيشية هل هى أحسن – كما هى – أو ساءت)، والمتغير الثـانى: هـو رأى أفراد العينة فى سعر الأرض فى الوقت الحالى وبعد التغيـرات العالميـة هـل زادت – كما هى – أو إنخفضت).

وحدة التحليل:

تحددت وحدة التحليل في الأسرة المزرعية التى عرفتها منظمـة الأغذيـة والزراعة (FAO: 1985) بأنها الأسر المزرعية التقليدية التـي تتصـف بعـدة خصائص أهمها العمل بالزراعة كمهنة أساسية وكمصدر أساسي لدخل الأسرة وميل مهارات أعضاء الأسرة المزرعية إلى العمومية وعدم التخصص، حيـث تكون هناك مجموعة من المعلومات والخبرات المتصلة بشئون الزراعة والإنتاج الزراعي المكمل لها، والعمل في الأسرة المزرعية يكون جماعي، كمـا تبـدو البساطة في أسلوب حياة أعضاء الأسرة، ووجود ارتباط بين البيت والمزرعـة، فضلاً عن أن المرأة تشارك بدرجة كبيرة فى العمليات الزراعية خارج المنزل.

أساليب التحليل:

استخدمت التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لوصف توزيع أفراد العينة علي متغيرات الدراسة ، في حين استخدم اختبار مربع كـاي لقيـاس معنويـة الفروق بين توزيعات العينات الفرعية في كل من الأراضي الجديدة والقديمة في استخدامهم للإستراتيجيات المزرعية.

النتائج ومناقشتها

أولا: الخصائص الاقتصادية الاجتماعية الأساسية للعينة بمنطقتي الدراسة:

أوضح توزيع العينة حسب العمر لأرباب الأسر أن توزيعهم يمتـد عبـر مدي يتراوح بين ١٧، ٦٠ سنة وبمتوسط يبلغ ٤٠ سنة. وبتوزيع أفراد العينـة حسب المناطق يلاحظ ارتفاع فئتي العمر الصغير والمتوسـط فـى الاراضـى المستصلحة عنها فى الاراضى القديمة، مما يعزي لحداثة هذه المناطق نسبيا عن المناطق القديمة وبالتالى أنخفاض السن بالنسبة للمقيمين بتلك المناطق.

أما بالنسبة لتركيب الاسرة فى منطقتي الدراسة فيشير الجدول رقم (١) إلي أن نصف الاسر المزرعية داخل العينة فى كل من المنطقتين تعيش فـى أسـر بسيطة كما تتقارب نسب الأسر المزرعية التى تعيش فيهـا أسـرتين أو ثـلاث أوأكثر معا فى كل من المنطقتين. ويتضح من الجدول أن كثيـر مـن الاسـر

المزرعية فى الوقت الحالى تفضل المعيشة بشكل مستقل فى أسر بسيطة نظـرا لتعقد الحياة الاقتصادية وتفضيل كثير من الأسر الحديثة المعيشة المنفردة.

تتباين نسبة عدد الابناء الذين يعملون معظم الوقت بالزراعة فى كـل مـن المنطقتين حيث تبلغ نسبة الاسر التى يعمل بها ابن واحد فقط بالزراعة معظـم الوقت فى الاراضى المستصلحة ٢١%، مقابل ٣٧% من الاسر بهـا اثنـان أو ثلاث ابناء. وفى الاراضى القديمة يوجد ٢١,٥% من الأسر بها ابن واحد بينما ٢٢,٥% من الاسر بها إثنان أو أكثر يعملون معظم الوقت بالزراعة. ويتضـح من التوزيع السابق أن عدد الابناء الذين يعملون كـل الوقـت بالزراعـة فـى الاراضى المستصلحة تفوق مثيلتها فى الأراضى القديمة.

وفيما يختص بحيازة أسر العينة للآلات أوضح التوزيع أنه فى الاراضـى المستصلحة يمتلك حوالى ١٠% من العائلات محراث و ٤٧% منهم يمتلكـون نظام رى بالتنقيط ويمتلك اثنان فقط (٢,١٢%) منهم آلة دراس، وعلى الجانب الآخر فى الاراضى القديمة فإن (٨,٩%) من العائلات يمتلكون محراث وحوالى ٥٨% منهم يمتلكون ماكينة لرفع المياه.

ويلاحظ أنه فى الاراضى الصحراوية المستصلحة ونظرا لبعـد المسـافات بين القري فإن الاسر المزرعية تفضل امتلاك سيارة نصف نقل لنقل منتجـاتهم الزراعية إلى أماكن التسويق القريبة.

وبالنظر إلى هذا التوزيع يلاحظ أن العائلات فى الاراضـى المستصـلحة ونظرا لطبيعة نظام الرى بالاراضى الرملية فإن نظام الرى بالتنقيط هو السائد، أما فى المناطق القديمة حيث يسود الرى بالغمر فإن كثير من العائلات تمتلـك طلمبات لرفع المياه لأراضيهم.

وبالنسبة للمشروعات الزراعية فلقد لوحظ أنه فى الاراضى القديمة تمتلـك اسرة واحدة من العينة مزرعة دواجن وحوالى تسع عـائلات تمتلـك مزرعـة لتربية العجول بغرض اللحم واللبن ويمتلك اثنان وحدة ألبان. بينما فى الاراضى المستصلحة تمتلك ٩ أسر مزارع لتسمين العجـول بغـرض الحصـول علـى اللحـم. ويوضح التوزيع السابق أن مشروعات الإنتاج الحيوانى تعتبر من أكثر المشاريع الإنتاجية فى كل من الأراضى القديمة والمستصلحة وذلك لأهميتها فى زيادة دخل الأسر، وتتجه غالبية المشروعات فى الأراضى القديمة لإنتاج اللـبن وذلك يرجع إلى قرب هذه المناطق من أماكن التسويق، أما المناطق المستصلحة ونظراً لبعد المسافات فإن مشروعات التربية تتجه لإنتاج اللحوم الذى لا يكـون عرضة للفساد السريع.

ثانيا – اختلاف التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين:

أظهرت نتائج تحليل البيانات أن هناك تباين لأثـر التغيـرات الاقتصـادية والاجتماعية العالمية على الاسر المزرعية فى كل من المنطقتين وذلك لأختلاف طبيعة هذه المناطق جغرافيا واختلاف طبيعة الاسر فى هذه المجتمعات، وطبيعة القوانين والتشريعات المطبقة فى تلك المناطق، وكذلك عدد وطبيعة ومدى توفر المؤسسات المختلفة فى هذه المجتمعات. وفيما يلي سيتم مناقشة نتـائج تحليـل البيانات المتعلقة بأهداف الدراسة.

١- تغير أنماط الانتاج الزراعي:

أوضحت العديد من الدراسات إنخفاض الانتاجية الزراعية فـى الاراضـى المستصلحة عنها فى الاراضى القديمة نتيجة لعدد من العوامل منها طبيعة التربة الرملية وعدم انتظام مياه الرى إلى جانب الافتقار إلى الاسمدة وعـدم تواجـد المؤسسات الارشادية والتمويلية، ومع هذا فإن هناك فرص لتحقيق انتاجية عالية من المحاصيل عالية الجودة، الأمر الذي يُظهـر الرغبـة الكبيـرة لزراعـة المحاصيل النقدية رغم المخاطر والصعوبات التى يواجهونهـا، وكمـا تتميـز الاراضى المستصلحة بتنوع الانتاج والاستعداد الكبير لـدى الأسـر لزراعـة الاصناف الجديدة ذات الانتاجية العالية ذات المزايا التسويقية إلى جانب إمكانيـة تصديرها للاسواق الخارجية. بالإضافة إلى إتجاه العديد من الاسـر المزرعيـة لزراعة الخضر والفاكهة ويظهر ذلك فى مدى مساهمة هذه المناطق فى النـاتج الكلى لمصر من هذه المحاصيل.

ويوضح الجدول (٢) أنه فى المناطق المستصلحة فإن نسبة تبلغ (٨٢,٥%) من أسر العينة اتجهت لزيادة نشاطها فى زراعة المحاصيل النقدية المختلفة فـى مقابل ٥٧,٦% فى الاراضى القديمة كما زادت حوالى (٦٥,٥%) مـن الاسـر المزرعية بالاراضى المستصلحة من زراعة الاصناف الجديدة المحسـنة فـى مقابل (٣٠,٣) فى الاراضى القديمة. كما يوضح الجدول أن (٥٢,٤%) من أسر العينة فى الاراضى المستصلحة قد اتجهت لزيادة المسـاحات المزروعـة مـن الخضر والفاكهة فى مقابل (٢٠%) فى الاراضى القديمة .

كما يوضح الجدول (٢) أن هناك تغيرا فى أنماط الانتاج الزراعى فى كـل من المجتمعين، إلا أن نسبة التغير فى الاراضى الجديدة أكبر منه فى المنـاطق القديمة، حيث أثبت اختيار مربع كاى أن هناك اختلافات معنويـة فـى أنمـاط الانتاج الزراعى بين كل من الاراضى القديمة وأراضى الاستصلاح الحديثة فقد أتضح أن قيمة مربع كاى تبلغ ١٤,٩ بالنسبة لزيادة زراعة المحاصيل النقديـة بدرجة احتمال ٠,٠٠٨ وتبلغ ١٨,٩٣ بالنسبة لزيادة استخدام الأصناف المحسنة الجديدة بدرجة احتمال ٠,٠٠٠ أما بالنسبة لزيادة المساحة المنزرعة من الخضر

والفاكهة فتبلغ قيمة مربع كاى ١٧,١٠ بدرجة احتمال ٠,٠٠٠، حيث تتجه الأسر فى الاراضى الجديدة إلى زراعة المحاصيل النقدية التى تدر عائداً نقـديا علـى الأسرة بدلا من المحاصيل التقليدية التى تفى بالحاجـات الاساسـية للمعيشـة، وكذلك زراعة الاصناف الجديدة المستحدثة من المحاصـيل المختلفة التى تعطى إنتاجية عالية كما يتجه عدد كبير من الاسر المزرعية إلـى زيـادة المسـاحة المزروعة من الخضر والفاكهة وقد يعزي ذلك إلى أن السوق أصبح هو الهدف الاساسى من الانتاج خصوصا فى الاراضى المستصلحة الجديدة ولهـذا حـدث التنوع من حيث الزراعة وخاصة زراعة محاصيل لم تكن تـزرع مـن قبـل والرغبة فى تجربة الاصناف الجديدة عالية الانتاجية والتخصـص فـى إنتـاج الفاكهة والخضر.

٢- التغير فى أساليب خفض النفقات :

أوضحت الدراسات إن الأسر المزرعية تغير وتعدل من سلوكها وأسـاليبها كنتيجة لتغير الظروف المحيطة بها. فالأسر تعدل من مستويات إنفاقها بخفـض الإنفاق على أنواع معينة من الأطعمة والملابس وبعض الضروريات المنزليـة لكي تتأقلم مع ظروفها المتغيرة. ونتيجة لتطبيق سياسات التحـرر الاقتصـادى لجأت العديد من الاسر المزرعية لأساليب مختلفة لخفض نفقاتها لكى تتأقلم مـع الظروف الاقتصادية الجديدة. وتتمثل أغلب هذه الاساليب فى خفض نفقاتهـا أو تغير تفضيلاتها لاستهلاك بعض أنواع من الغذاء والملابس والتقليل من الطاقـة المنزلية أو استخدام بدائل أرخص وكذلك بعض الانشطة الاجتماعية مثل التردد على الاهل لزيارتهم.

ويوضح جدول (٣) أن الاسر المزرعية فى كل من الاراضى المستصـلحة والقديمة قد خفضت من إنفاقها فى استهلاك أنواع معينة من الطعام حيث بلغـت نسبة الأسر ٣٨,٢% فى الاراضى المستصـلحة ، فـى مقابـل ٢٩,٦% فـى الاراضى القديمة ، وكذلك خفض الانفاق على الملابس حيث بلغت نسبة الأسـر ٣٦% فى الاراضى المستصلحة فى مقابل ٢٩,٦% فى الاراضى القديمة ، كما يتضح من الجدول أن كل من أسر العينة فى منطقتـى الدراسـة قـد خفضـت استهلاكها للطاقة المنزلية واستخدام بدائل أرخص بنفس النسبة تقريبا حيث بلغت نسبة الأسر ١٨% فى المناطق المستصلحة، ١٨,٣% فى الاراضى القديمة. كما يشير الجدول إلي أنه لا توجد اختلافات معنوية بين الاسر المزرعية فى كل من الاراضى القديمة والاراضى المستصلحة الحديثة إلا فى عدد محدود جـدا مـن الاساليب التى تتبعها لخفض إنفاقها وتحديد استهلاكها، حتى تستطيع أن تتغلـب على المشاكل الاقتصادية التى تواجهها، إذ أن الاسر المزرعية فـى كـل مـن المنطقتين يواجهون ضغوطا اقتصادية تؤثر على حجم إنفـاقهم علـى البنـود

المختلفة، ورغم أن الاسر فى المجتمعات المستصلحة تخفض من انفاقها بصورة أكبر من الاسر فى المجتمعات القديمة إلا أن هذا الاختلاف لم يصـل لدرجـة الاختلاف المعنوى، إلا أن هناك اختلافات معنوية بين المنطقتين فيمـا يخـتص بالانشطة الاجتماعية وتحديدا زيارات الاهل حيث يلاحظ عدم خفض الاسر فى المناطق القديمة لإنفاقها بنفس الدرجة التي حدثت في المناطق الجديـدة، الأمـر الذي قد يرجع إلى الروابط العائلية القوية فى هذه المناطق مما يستدعى الانفـاق بدرجة أعلى للحفاظ على الروابط العائلية التقليدية نظراً لما يمثله ذلك من دعـم معنوى وعاطفى لتلك الاسر تساعدهم على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية التـى تواجههم، حيث أوضحت الدراسات فى هـذا المجـال أنـه كلمـا زاد الـدعم الاجتماعى Social support للأسر كلما استطاعت مواجهة الظـروف المتغيـرة التى تواجهها (Keating, 1987 و Core, 1987)، وهو ما اتضح مـن أن نسـبة (٧٠,٤%) من الاسر فى الاراضى القديمة لم تخفض من انفاقهـا فـى مقابـل (٥٢,٨%) فى الاراضى المستصلحة، وحيث كانت هناك فروق معنويـة بـين المنطقتين إذ بلغت قيمة مربع كاى (Chi^2) ٦,٩٧ بدرجة احتمال (٠,٠٣١).

٣- مساهمة الابناء فى دخل الاسرة :

يتضح من جدول (٤) أن هناك اختلاف بين الاسر المزرعية فى كل مـن الاراضى المستصلحة والاراضى القديمة في درجة مساهمة الأبناء من النوعين في دخل الأسرة، حيث تزداد نسبة اسهام الابناء من الـذكور فـى الاراضـى المستصلحة وبنسبة (٦١%) فى مقابل (٤١%) فى الاراضى القديمة. وباختبـار معنوية الفروق فى توزيع العينة بين المنطقتين بحسب مدى مساهمة الأبناء فـى دخل الأسرة أتضـح أن قيمـة مربـع كـاى بلغـت ٧,٩٢ بدرجـة إحتمـال ٠,٠٢٤ ويرجع ذلك إلى غلبة النشاط الزراعى فى المجتمعات المستصلحة التـى توجه دخول الافراد خاصة الابناء الشباب نحو الانفاق على مزرعة العائلة كمـا أن نسبة الابناء فى مراحل عمرية صغيرة فى المجتمعات المستصلحة أعلى منه فى المجتمعات القديمة ويلجأون للعمل فى سن صغيرة وهم غير مستقلين بحياتهم الخاصة بعد ولذا فهم يساهمون فى دخل الاسرة .

أما بالنسبة لمساهمة الإناث فإن الاوضاع الاجتماعية فى كل من المجتمعين توجه النساء إلى الانشطة غير مدفوعة الاجر داخل نطاق الاسرة ومن ثم قلـة نصيبها فى المساهمة فى دخل الاسرة بطريقة مباشرة. وذلك يبدو واضحاً فـى عدم وجود اختلافات معنوية بين المنطقتين فيما يختص بمساهمة الابنـاء مـن الأناث.

٤- الهجرة إلى المدينة :

تعد الهجرة الداخلية إلى المدينة أو المراكز الحضرية القريبـة مـن أحـد

الأستراتيجيات من بين العديد من الإستراتيجيات التى تندمج فيها الوحدة المعيشية للبقاء والمعيشة. ولقد أوضح Weyland (١٩٩٣) أن الهجرة أصبحت من الأستراتيجيات الهامة فى عملية الإندماج فى السوق العالمى. وفيما يختص بالمناطق الريفية وإندماجها فى السوق العالمى فقد أصبحت قوة العمل هى سلعة للتبادل كغيرها من المحاصيل النقدية. .يتضح من جدول (٥) أن هناك اختلاف معنوى بين أسر العينة فى كل من الاراضى القديمة والاراضى المستصلحة الحديثة فى حجم الهجرة إلى المدينة أو المراكز القريبة حيث تزداد نسبة المهاجرين من الاراضى القديمة ٥٣,٥% عنها فى الاراضى المستصلحة ٤٨,٣% . وبأختبار معنوية الفروق فى توزيع العينة بين المنطقتين ودرجة الهجرة إلى المدينة. أتضح أن قيمة مربع كاى ٩,١٠ بدرجة معنوية قدر ما ٠,٠١١ ويرجع ذلك إلى زيادة الضغط السكانى فى المناطق القديمة وضيق الاراضى الزراعية مما يدفع الكثيرين للهجرة للبحث عن الرزق فى المدينة أو المراكز القريبة، أما فى المناطق المستصلحة الحديثة فإن اتساع الاراضى والحاجة إلى أيدى عاملة تجعل الحاجة للهجرة أقل خاصة فى ظل التغيرات المعاصرة التى فتحت المجال لأعداد أكبر من المستثمرين للدخول إلى قطاع استصلاح الاراضى ومن ثم زيادة الطلب على الايدى العاملة فى تلك المناطق عن ذى قبل.

٥- التغير فى أنماط العمل (داخل وخارج المزرعة) :

فى ظل المتغيرات الاقتصادية فإن الاسر عادة ما تلجأ إلى تنمية بدائل مختلفة وذلك بغرض تقليل الفجوة بين احتياجات الاسرة والموارد المتاحة لذا قد يلجأ أرباب الأسر أو أعضاء الأسرة الآخرين إلى البحث عن عمل بالأجر أو الإقبال المتزايد على الأنشطة الخدمية. وتختلف هذه الاستجابات تبعاً لظروف العمل المتاحة والتى قد تكون غريبة عن ثقافة الأسر التقليدية.

ويوضح الجدول (٦) وجود اختلافات معنوية بين منطقتى الدراسة وعمل أفراد الأسر داخل العينة بكافة أشكاله سواء كان عمل زراعى عند الغير بأجر أو عمل خارج العمل الزراعى أو العمل الموسمى الزراعى.

ويبين الجدول ارتفاع نسبة أفراد الأسر داخل العينة الذين يعملون فى الزراعة بأجر عند الغير في الأراضى المستصلحة ٤٣,٤% فى مقابل ٣٣% فى الأراضى القديمة، إلا أنه بأختبار معنوية الفروق فى توزيع العينة اتضح أن قيمة مربع كاى ٦,٧١ بدرجة إحتمال (٠,٤٦). كما يظهر الجدول أرتفاع نسبة الذين لا يعملون خارج العمل الزراعى فى المناطق المستصلحة ٤٧,٤% فى الأراضى المستصلحة فى مقابل ٣١,٣% فى الأراضى القديمة فى حين تتساوى تقريباً نسبة الأسر داخل العينة التى يقوم أعضاؤها بالعمل خارج العمل الزراعى

فى كل من المنطقتين. وبأختبار معنوية الفروق فى توزيع العينة بين المنطقتين بالنسبة للعمل خارج الزراعة أتضح أن قيمة مربع كاى ٧,٠٣ بدرجة إحتمال (٠,٠٣٠).

أما النسبة للمساهمة الموسمية للابناء فإنها تبلغ ٤٣,٤% فى الأراضى المستصلحة فى مقابل ٣٢,٩% فى الأراضى القديمة، وقد بلغت قيمة مربع كاى لأختبار معنوية الفروق في العمالة الموسمية لأفراد أسر العينة بين المنطقتين ٤,٩٣ بدرجة احتمال ٠,٠٨٥. ويعزي ذلك إلى أنه فى المناطق الجديدة تزداد الحاجة إلى أيدى عاملة بدرجة كبيرة من جانب المستثمرين ذوى الحيازات الكبيرة مما يدفع كثير من أبناء صغار المزارعين للعمل بالاجر وخاصة فى مواسم معينة. أما في الاراضى القديمة فإن الاسر تكون مكتفية ذاتيا غالبا من حيث العمالة بمعنى أن الاسر قلما تحتاج إلى ايدى عاملة من الخارج.

٧- تغير نمط استغلال الاراضى الزراعية:

يعد التصرف فى ممتلكات الاسرة فى الاراضى الزراعية من الاساليب الشائعة التى تتبعها الاسر الريفية للتغلب على الظروف الاقتصادية المتغيرة التى تمر بها. وتختلف الاسر فى هذا الشأن تبعاً لأحوالها الاقتصادية وكذلك تبعا للبدائل المتاحة لها.

ويوضح جدول (٧) أن هناك اختلافا بين كل من الاسر داخل العينة فى الاراضى المستصلحة والاراضى القديمة وبين أنماط استغلال الأراضى الزراعية حيث زادت نسبة الذين قاموا ببيع جزء من الارض الزراعية خلال السنوات العشر السابقة فى الاراضى القديمة عنها فى الاراضى المستصلحة، وقد بلغت النسبة ٣٣% فى مقابل ١٨% علي الترتيب. وبأختبار معنوية الفروق بين توزيع العينة بين المنطقتين وبين جزء من الأرض الزراعية بلغ قيمة مربع كاى١٠,٤٦٧ بدرجة إحتمال قدرها ٠,٠٠٥. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الارض الزراعية فى تلك الفترة ارتفاعا كبيرا فى هذه المناطق نتيجة لإقبال المهاجرين العائدين من الدول العربية على شراء الاراضى الزراعية ، فى حين أنه فى الاراضى المستصلحة هناك بعض القوانين التى تحد من بيع الاراضى. إلا أنه على الجانب الآخر زادت نسبة الذين يقومون بتأجير جزء من ارضهم فى الاراضى المستصلحة عن الاراضى القديمة حيث بلغت نسبتهم ٢٠% فى مقابل ١٣%وقد يرجع ذلك لكبر حجم المزرعة نسبيا بالنسبة لهم وبالتالى يضطر إلى تأجير جزء من أرضه لكى يستطيع الانفاق على الجزء الباقى. كما أن البعض يعمل خارج المزرعة ولذا يضطر إلى تأجير جزء من أرضه لكى يفى باحتياجات الأسرة، حيث ثبت معنوية هذه الفروق باستخدام مربع كاي الذي بلغت قيمته ١١,١٨٤ بدرجة احتمال ٠,٠٠٤.

ثالثاً: التغير فى مساهمة المرأة فى العمليات الزراعية :

تؤكد معظم الدراسات على أهمية الدور الذى تقوم به المرأة الريفية داخـل منزلها وخارجه، وأن المرأة داخل الاسرة المزرعية تساهم بطريقة فعالـة فـى توفير احتياجات الاسرة المعيشية اليومية . كما أن للمرأة داخل الاسرة المزرعية دور هام فى ترتيب الاوضاع لكى تستطيع التـأقلم مـع الاوضـاع المتغيـرة والتغيرات الاقتصادية وخاصة الاسرة المزرعية الصغيرة.

ويوضح جدول (٨) أن مساهمة المرأة فى مختلـف العمليـات الزراعيـة بالمنطقتين محل الدراسة كانت مختلفة فى جميع العمليـات الزراعيـة ماعـدا العمليات الخاصة بالتخزين وعمل السماد البلدى إذ تقوم المرأة فـى كـل مـن المنطقتين بهذه العملية فلا يوجد فروق معنوية بينهم.

بينما أوضحت النتائج أن المرأة فى الاراضى المستصلحة تساهم بشكل أكبر فى جميع العمليات الزراعية حيث أن معظم أفراد عينة الدراسة من المـزارعين الصغار وزوجاتهم وهذه الفئة من النساء أعتادت العمـل الزراعـى لـذا فـإن مساهمتها كبيرة

أما فى الوقت الحالى فإننا نلاحظ عدم وجود فروق معنوية بـين مسـاهمة المرأة فى المنطقتين. حيث لوحظ هناك اتجاه عام لإنخفاض مساهمة المرأة فـى العمليات الزراعية سواء فى المناطق القديمة أو المناطق المستصلحة ومـن ثـم اتجهت الفروق للتلاشى بين المنطقتين خلال العشر سنوات فترة القياس ويعنـى ذلك أن هناك ميل للاعتماد على المزيد من ميكنة العمليات الزراعية واسـتبدال الايدى العاملة خاصة الإناث بالآلات التى يتزايد عـددها بمعـدل اسـرع فـى المناطق الجديدة مع انتشار ميكنة كثير من العمليات الزراعيـة. إلا أنـه فـى المناطق المستصلحة فإن طبيعة الجهد العضلى المطلوب للعمـل يتـيح للمـرأة فرصة المشاركة اليدوية فى العمل المزرعى وخاصة فى عمليات خاصة الـرى حيث تقوم المرأة بالتعامل مع نظم الرى الحديثة بصورة أيسر . كما أن جانب ثقافى يتعلق بالتقاليد السائدة لعمل المرأة فإن طبيعة المرأة التى تقطن الاراضـى المستصلحة يختلف عن المرأة فى الاراضى القديمة التى ما زالت تحكمها التقاليد والعادات التى تحد من فرص مشاركة المرأة فى العمل، بينما فـى الأراضـى المستصلحة فإن الحاجة للأيدى العاملة وكبر حجم الأرض نسبياً جعـل المـرأة تساهم بشكل أكبر، ولهذا فمازالت كثير من النساء فى هذه المناطق تساهم فـى كثير من العمليات بشكل أكبر من النساء فى المناطق القديمة.

ويوضح الجدول أن النساء فى الأراضى المستصلحة مازلن يسـاهمن فـى عمليات مثل الحش والحصاد ووضع السماد والتخزين ومقاومة الحشائش بشكل أكبر من الأراضى القديمة حيث تبلـغ قيمـة مربـع كـاى ٠,٠٣٩، ٠,٠٣٩،

٠,٠٠٣، ٠,٠٠٢، ٠,٠٦٣ على التوالى.

ويوضح جدول (٨) وجود إختلافات معنوية فى درجة مساهمة المرأة فى كل من المنطقتين وأرتفاع نسبة مساهمة المرأة فى المناطق المستصلحة فى الأنشطة التالية عملية الزراعة والشتل والحش والنقل والحصاد والترقيع والرى ووضع السماد ومقاومة الحشائش ومقاومة الآفات وعمل السماد البلدى. إلا ان هناك عدة اختلاف بينها فى عمليتى التخزين وعمل السماد البادى حيث تقوم المرأة بهذا النشاط فى كل من المنطقتين.

رابعاً: إدراك الأفراد للتغير فى الاحوال الاقتصادية المحلية :

أ- رأيهم فى التغير فى الظروف المعيشية:

يتبين من الجدول (٩) أن الاسر المزرعية فى الاراضى المستصلحة تشعر أن الاحوال الاقتصادية تميل إلى الأفضل نوعا ما عن الاسر فى المناطق القديمة وذلك بنسبة ٥٤% فى مقابل ٣٨% فى حين يشعر ما يقرب من ٣٧% فى الاراضى القديمة بسوء الاحوال الاقتصادية فى مقابل ٢٦% فى الاراضى المستصلحة. بينما يشعر ما يقرب من ربع العينة فى كلا المجتمعين أن الاحوال لم تتغير. من الجدول السابق يتضح أن هناك اختلاف بين المجتمعين إلا أن هذه الاختلافات لم تصل إلى درجة المعنوية حيث تعانى الاسر فى كل من المنطقتين من الظروف الإقتصادية المتغيرة. ويعزى ذلك إلى أن المشاكل اقتصادية التى تواجه الاسر المزرعية فى كل من المنطقتين تختلف بإختلاف طبيعة المنطقة والمرحلة التى تمر بها إلا أن هذه المجتمعات كان اعتمادها الاساسى على الدعم الذى تقدمه الحكومة لها ولذا فإن التغيرات الاقتصادية المتلاحقة وتخلى الحكومة عن تقديم كافة اشكال الدعم بالإضافة إلى ارتفاع أثمان مستلزمات الانتاج أدى ذلك إلى الشعور بسوء الاحوال الاقتصادية وعدم قدرتهم على مواجهتها.

ب- رأيهم فى سعر الارض الزراعية :

تمثل الارض الزراعية قيمة كبيرة فى حياة الاسرة المزرعية ولذا فإن النشاط الاقتصادى للأسرة يعتمد بصفة أساسية على ملكية الارض. ولقد تأثرت قيمة الارض بدرجة كبيرة بالتغيرات العالمية ويتضح ذلك من خلال سعر الارض وكذلك فى حركة البيع والشراء.

ويتضح من الجدول (٩) أيضا أن هناك اختلافا معنويا بين آراء أرباب الاسر فى كلا المجتمعين بالنسبة لسعر الارض الزراعية والتى تمثل قيمة كبيرة باعتبارها رأس مال الاسرة. حيث يرى أرباب الاسر فى المجتمعات المستصلحة أن السعر فى زيادة مستمرة، بينما فى الاراضى القديمة يكون السعر فى إنخفاض. كما أوضح المبحوثون فى كل من المجتمعين أن هناك

عـدم ثبات فى سعر الارض وذلك تبعا لعدة عوامل منها انتاجية الارض وكذلك عامل القرب أو البعد عن المواصلات ومصدر الرى وكذلك السوق.

الاستنتاج

أوضحت الدراسة وجود اختلافات في البنية السـكانية والاقتصـادية بـين منطقتي الدراسة. كما اتضح أن هناك مرونة وتنوع أكبر نسبيا فـى الاسـتجابة للمتغيرات المحيطة فى المناطق الجديدة مقارنة بالمناطق القديمة وهو ما يمكـن أن يعزى إلى :

١- حداثة المجتمع الجديد وتعرضه لعوامل النمو في مراحلها الأولي ومن ثم قدرته على الاستجابة بشكل أكثر مرونـة مـن المجتمـع القـديم (التقليدى) في إطار النشاط الرئيسي به وهو الزراعة.

٢- اتساع السعة الاقتصادية للمشروعات الانتاجية الزراعيـة فـى المناطق الجديدة مما يتيح حرية التصرف والبـدائل المتاحـة فـى حالـة المساحات الاكبر عنه فى المساحات الاصغر الاكثـر انتشـارا بالمنـاطق القديمة.

٣- أشكال الاستجابة للمتغيرات المحيطة فـى المجتمعـات القديمـة تتمثل فى التنوع فى الانشطة غير الزراعية.

جدول (١) توزيع الوحدات المعيشية بالعينة وفق نوع الأسرة

تركيب الاسرة	الاراضى المستصلحة	الاراضى القديمة
	%	%
اسرة بسيطة	٥٢,٥	٥٠,٦
اسرتين معا	٢١	٢٣
ثلاث أسر	١٦,٥	١٥,٢
٤ أو أكثر	١٠	١١,٢

جدول (٢) توزيع الأسر المزرعية حسب التنوع في أنماط الإنتاج الزراعي بمناطق الاستصلاح والمناطق القديمة

المنطقة الريفية	زراعة المحاصيل النقدية						إجمالي *		زراعة أصناف جديدة						إجمالي *		زراعة الخضر والفاكهة						إجمالي *	
	زاد		كما هي		قل				زاد		كما هي		قل				زاد		كما هي		قل			
	عدد	%	عدد	-	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٧١	82.5	١٢		٣	3.5	٨٦	56.5	٥٧	65.5	١١	12.6	١٩	21.8	٨٧	56.9	٤٣	52.4	١٥	18.3	٢٤	29.3	٨٢	55.8
قديمة	٣٨	57.6	١٥	22.7	١٣	19.7	٦٦	43.2	٢٠	30.3	١٤	21.2	٣٢	48.5	٦٦	43.1	١٣	20	١٥	23.0	٣٧	56.9	٦٥	44.2
إجمالي	١٠٩		٢٧		١٦		١٥٢		٧٧	50.3	٢٥	16.3	٥١	33.3	١٥٣		٥٦	38	٣٠	20.4	٦١	41.5	١٤٧	
χ^2	١٤,١٩								18.93								17.10							
Prob.	٠,٠٠٨								0.000								0.000							

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

جدول (٣) توزيع الأسر المزرعية بحسب أنماط خفض النفقات بمناطق الاستصلاح والمناطق القديمة

المنطقة الريفية	الإنفاق علي شراء اللحوم والفاكهه						إجمالي *		الإنفاق علي شراء الملابس						إجمالي *		الإنفاق في استخدام الطاقة						إجمالي *	
	نعم		لحد ما		لا				نعم		لحد ما		لا				نعم		لحد ما		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٣٤	38.2	٣٤	38.2	٢١	23.6	٨٩	55.6	٣٢	35.9	٣٢	35.9	٢٥	28.0	٨٩	55.6	١٦	17.9	٢٠	22.5	٥٣	59.6	٨٩	55.6
قديمة	٢١	29.6	٣٤	47.9	١٦	22.5	٧١	44.4	٢١	29.6	٣٥	49.3	١٥	21.1	٧١	44.4	١٣	18.3	١٠	14.0	٤٨	67.6	٧١	44.4
إجمالي	٥٥		٦٨		٣٧		١٦٠		٥٣		٦٧		٤٠		١٦٠		٢٩		٣٠		١٠١		١٦٠	
χ^2	1.75								2.93								13.21							
Prob.	0.418								0.231								0.001							

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

تابع جدول (٣)

المنطقة الريفية	خفض مصاريف زيارة الأهل						الإجمالى*	
	نعم		أحياناً		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٢٠	25.5	٢٢	24.7	٤٧	52.8	٨٩	55.6
قديمة	١٤	19.7	٧	9.9	٥٠	73.2	٧١	44.4
إجمالي	٣٤	٢١,٣	٢٩	١٨,١	٩٧	٦٠,٦	١٦٠	١٠٠
χ^2	6.97							
Prob.	0.031							

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

جدول (٤) توزيع الأسر المزرعية بحسب مساهمة الابناء فى دخل الاسرة بمناطق الاستصلاح والمناطق القديمة

المناطق الريفية	مساهمة الأبناء الذكور					مساهمة الأبناء الإناث				
	نعم		لا		الإجمالى	نعم		لا		الإجمالى
	عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد	%	
الأراضى المستصلحة	25	60.9	16	390	41	6	5.0	114	95.0	120
الأراضى القديمة	14	52	20	38.8	34	3	3.8	76	96.2	79
إجمالي										
χ^2	7.920					0.106				
Prob.	0.024					0.690				

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

جدول (٥): توزيع الأسر المزرعية بحسب هجرة أحد أفراد الأسرة للعمل خارج القرية بمناطق الاستصلاح والمناطق القديمة

المنطقة الريفية	الهجرة للمدينة أو للمراكز القريبة						إجمالي *	
	نعم		لحد ما		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٤٣	50.6	١١	12.9	٣١	36.5	٨٥	54.5
قديمة	٣٨	53.5	٢٠	28.2	١٣	18.3	٧١	45.5
إجمالي	٨١		٣١		٤٤		١٥٦	
χ^2	9.10							
Prob.	0.011							

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

جدول (٦) توزيع الأسر المزرعية بحسب العمل الزراعي بأجر بمناطق الاستصلاح والمناطق القديمة

المنطقة الريفية	العمل الزراعي بالأجر عند الغير						إجمالي *	
	نعم		أحياناً		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٣٣	43.4	٥	6.6	٣٨	50.0	٧٦	52.0
قديمة	٢٣	32.9	١٤	20.0	٣٣	44.1	٧٠	47.9
إجمالي	٥٦		١٩		٧١		١٤٦	
χ^2	6.17							
Prob.	0.046							

المنطقة الريفية	الأبناء يعملون بجانب العمل الزراعي						إجمالي *	
	نعم		أحياناً		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٣١	40.8	٩	11.8	٣٦	47.4	٧٦	54.3
قديمة	٢٦	40.6	١٨	28.1	٢٠	31.3	٦٤	45.7
إجمالي	٥٧		٢٧		٥٦		١٤٠	
χ^2	7.03							
Prob.	0.030							

المنطقة الريفية	الأبناء يعملون في المواسم عند الغير						إجمالي *	
	نعم		أحياناً		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٣١	43.0	٧	9.7	٣٤	47.2	٧٢	53.3
قديمة	٢٢	34.9	١٥	23.8	٢٦	41.3	٦٣	46.7
إجمالي	٥٣		٢٢		٦٠		١٣٥	
χ^2	4.93							
Prob.	0.085							

* N للاستجابات لهذا السؤال فقط

جدول (٧): توزيع الأسر المزرعية حسب التنوع فى الأستغلال الزراعى بمناطق الأستصلاح والمناطق القديمة

المنطقة الريفية	بيع جزء من الأرض الزراعية				إجمالي *		تأجير جزء من الأرض				إجمالي *	
	نعم		لا				نعم		لا			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	١٥	١٧,٩	٦٩	٨٢,١	٨٤	٥٩,٢	١٧	٢٠,٢	٦٧	٧٩,٨	٨٤	٦٠,٤
قديمة	١٩	٣٢,٨	٣٩	٦٦,١	٥٨	٤٠,٨	٧	١٢,٧	٤٨	٨٧,٣	٥٥	٣٩,٦
إجمالي	٣٤		١٠٨		١٤٢		٢٤		١١٥		١٣٩	
χ^2	١٠,٤٦٧						١١,١٨٤					
Prob.	٠,٠٠٥						٠,٠٠٤					

جدول (٨) : توزيع اسر أفراد العينة حسب مساهمة المرأة فى العمليات الزراعية فى كل من المنطقتين

العمليات الزراعية	منذ ١٠ سنوات				فى الوقت الحالى			
	%		كاى٢	احتمال	%		كاى٢	احتمال
	أراضى قديمة	أراضى مستصلحة			أراضى قديمة	أراضى مستصلحة		
عملية الزراعة	47.8	65.4	3.068	0.080	39.1	39.5	5.070	0.24
" المشتل	28.3	61.7	13.145	0.000	17.4	61.7	2.469	0.116
" الحش	41.3	69.1	9.398	0.002	32.6	53.1	2.469	0.039
" النقل	34.8	66.7	12.056	0.001	28.3	46.9	4.248	0.866
" الحصاد	36.0	70.4	12.056	0.001	52.2	50.6	0.028	0.003
" الترقيع	28.3	34.6	16.24	0.000	19.6	45.7	8.661	0.093
" الرى	26.1	46.9	5.34	0.021	15.2	28.4	2.824	0.240
" التسميد	23.9	53.1	9.058	0.001	19.6	30.9	1.378	0.227
" التخزين	71.7	64.2	0.452	0.502	54.3	43.2	1.248	0.002
مقاومة الحشائش	30.4	67.9	15.122	0.000	19.6	49.4	9.78	0.063
مقاومة الآفات	23.9	56.8	11.525	0.001	17.4	34.6	3.458	0.841
عمل السماد البلدى	60.9	67.9	0.368	0.544	50.0	48.1	0.041	

جدول (٩) توزيع الأسر المزرعية حسب مدى إدراكهم لأحوالهم الأقتصادية فى كل من الأراضى المستصلحة والأراضى القديمة

المنطقة الريفية	التغير في الأحوال الاقتصادية						إجمالي *		الرأي في أسعار الأرض الزراعية									
	أسوأ		كما هي		أفضل				تقل باستمرار		ثابته		تزيد باستمرار		غير مستقر الاتجاه		إجمالى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
استصلاح	٢٣	٢٥,٨	١٨	٩١,٠	٤٨	٥٣,٩	٨٩	٥٥,٦	٤	٣,٤	١١	٩,٤	٧٥	٦٤,١	٢٧	٢٣,٠	١١٧	٦٠
قديمة	٢٦	٣٦,٣	١٨	٢٥,٤	٢٧	٣٨,٠	٧١	٤٤,٤	٣٢	٤١	٨	١٠,٣	١٧	٢١,٨	٢١	٢٦,٩	٧٨	٤٠
إجمالي	٤٩	٣٠,٦	٣٦	٢٢,٥	٧٥	٤٦,٩	١٦٠	١٠٠	٣٦	١٨,٥	١٩	٩,٧	٩٢	٤٧,٢	٤٨	٢٤,٦	١٩٥	١٠٠
χ^2	٤,٠٩٠								٥٣,٩٢٤									
Prob.	٠,١٢٩								٠,٠٠٠									

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. صديق، إبراهيم، ١٩٩٩، *التحول نحو اقتصاد السوق الحر، دليل المشارك*، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، برنامج تحليل اقتصاديات السوق، القاهرة.

٢. عريبات، سليمان، ١٩٩٨، *الفراغ المؤسسي والدور الحكومي لتحقيق الاستقرار وحماية المنتج والمستهلك*، الندوة القومية حول برنامج العمل لسياسات إدارة القطاعات الزراعية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، القاهرة.

٣. سليمان، عزة، ١٩٩٤، *الإصلاح الاقتصادي ومستقبل عمل المرأة*، ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٤. الأحول، عبد الكريم، ١٩٩٤، *نحو إطار تحليلي للمصاحبات الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر*، ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٥. الديب، محمد أبو مندور، ١٩٩٤، *دور المؤسسات الأهلية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي*، اللقاء الدوري لمسئولي السياسات الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مسقط، سلطنة عمان.

٦. مصطفى، محمد سمير، ١٩٩٤، *السياسات الإصلاحية لقطاع الزراعة والغذاء وأثرها على الأوضاع المعيشية للسكان في مصر*، ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

٧. كشك، حسنين، ١٩٩٧، *أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف* ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), 2001, *The Statistical Yearbook: 1993-2000*, Cairo

2. FAO 1986, *"Population and The Labor Force In Rural Economies"*. FAO Economic and Social Development paper No 59 : 145

3. Institute of National Planning (INP), 2001, *Egypt: Human Development Report 2000/2001*, Cairo

4. Keating, .N.C.1987, *"Reducing Stress Of Farm Men and Women"*,

Family Relations, vol (36) no (4) p.p: 358-363

5. Tilly, L.A. 1987, *“Beyond Family Strategies, What’s”*, Hist. Meth
6. No (20): 123-26.
7. Walersstein, I. and Smith, J., 1989, *“Household Structure and Labor Force Formation in the Capitalist World Economy”*, in Household and World Economy, Baverly Hills, Sage Publications.
8. Weyland, P., 1993, *“Inside the Third World Village”*, Routledge, London and New York

الباب الثالث

الأسرة المصرية آليات التفكك والاندماج

الفصل الأول: آليات التماسك والتحلل في الأسرة المصرية في ظل تحديات العصر: دراسة لبعض الأنماط المختارة

الفصل الثانى: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية: رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل

الفصل الثالث: الأسرة ومشكلة البطالة فى ظل آليات العولمة: دراسة حالة لعمال اليومية فى مدينة القاهرة

الفصل الرابع: مشكلة النظافة فى الأسرة المصرية: الوعى وتحديات التنفيذ

الفصل الأول

آليات التماسك والتحلل في الأسرة المصرية

في ظل تحديات العصر

دراسة لبعض الأنماط المختارة

د. عزة أحمد صيام

أولا: مقدمة(*):

من اللافت للنظر أننا نعيش في عصر ملئ بالأزمات الاجتماعية في إطار تحديات ومتغيرات قومية وعالمية، فإذا كانت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد شهدت أحلام وآمال حركات الاستقلال والقومية العربية وعدم الانحياز، فإن التسعينيات من ذات القرن قد شهدت حالات التمزق والتغريب والسلفية، أما العقد الأول من القرن الحالي فإنه يتميز بظهور بعض النزعات عالمية المستوي (الكوكبية) وما يترتب عليها من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية...الخ. والتي سيكون لها تأثيرها في إعادة صوغ البني والهياكل والتشكيلات الاجتماعية الهامة في المجتمع، وإن كان هذا التأثير يتم في الغالب من خلال متغيرات وسيطة لعل أهمها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدول في ظل واقع العولمة.

إن معظم مشكلات القرن الراهن وليدة النزعة المتنامية نحو العولمة Globalization حيث التخصص المفرط والتعقد اللامتناهي والإعتمادية المفرطة علي المجتمع بكل منظماته، وما يستتبع ذلك من نتائج سلبية علي وحدة النسيج الاجتماعي واستقراره وتماسكه (١) إن أخطر تجليات العولمة ليس في معناها بل في ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد العولمة Past Globalization وهي مرحلة تغلب عليها سمات التعقد والريبة واختلال النظم والقيم وظهور تناقضات في المؤسسات الاجتماعية الرسمية الجوهرية في المجتمع حيث تسير عجلة العولمة بسرعة بالغة وبطريقة تفوق كل التصورات والتوقعات ضاربة بكل القيم الإنسانية والمثل، عاصفة بكل الأهداف الرامية إلي تحقيق العدل الاجتماعي والاستقرار النفسي، إن العولمة تعد بهذا الطرح معبرة عن صياغة فكرية

(*) تنوه الباحثة أنها تكتفى بهذا الجزء من الدراسة واستعراض الحالات نظراً لضيق المساحة المخصصة للنشر.

أيديولوجية مستحدثة مغلفة بالمبادئ الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحريـة الكاملة علي الأصعدة الدولية، وهى فى ضوء ذلك تحقق أهدافها فـي الهيمنـة عابرة القوميات، العولمة بهذا المعني هي صـياغة جديـدة لإعـادة المركزيـة الرأسمالية Recentralization في ثوب جديد أو مستحدث [٢].

ولعل في هذا الصدد تثار مجموعة من التساؤلات والتي تشير ضمناً إلـي قضايا وإشكاليات تعبر عن هموم الإنسان، تبدأ بماهية العولمة الكوكبية! هل هي دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربـي بفقـدان ذاته في مرحلة الحداثة؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثة لتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول في العالم أجمع؟ هل هي سياسة ليبرالية جديدة قادرة علي إلغاء الحواجز بين الدول؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الـدول وسـيادتها الوطنية وهويتها القومية؟

ما الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسـية Transnational Corporation في عولمة اليوم؟ هل انتهي دور المبدع ليحل محله دور مـروج السلعة وبائعها في ظل نظام الرأسمالية النفاثة؟ أين الهوية الوطنيـة فـي ظـل تشكيل المواطن الكوني وسيادة قيم الفردية، وما علاقتها بالشخصـية الوطنيـة والتكوينات الاجتماعية...إلخ[٣]، ليست العولمة إذن سـوي السـيطرة الثقافيـة والاقتصادية علي سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة فـي ميدان الاتصال، وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بـدأت منـذ انطلاق الغزو الاستعماري منذ قرون، وحققت نجاحات كبيرة في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة، وبخاصة في أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسـطي والجنوبية، ولعل هذا ما يؤكد من أن العولمة لا تؤرخ لنهايـة عصـر الدولـة القومية، بل تعلن عن ميلاد حقبة جديدة من تمددها المستمر. وليس مـا يـدعي بالعولمة الثقافية اليوم إلا مظهراً من مظاهر التمدد خارج الحدود الذي هو آليـة طبيعية في نظام اشتغال الدولة القومية الحديثة [٤].

وأياً كانت المآرب الكونية خاف العولمة، فإن بعض المحللـين يميـزون بيـن مستويين بشأن العولمة. يركز الأول عليها كعمليـة Globalization أتـت حصاد ثورات عالمية ومعرفية غير مسبوقة، ترتـب عليهـا تغيـرات هائلـة ومتسارعة في المعلومات والاتصالات والمواد والهندسة الوراثية، كان من شأن تطبيقاتها وقوع تغيرات شاملة وعميقة في التكوينات الاجتماعيـة والاقتصـادية Socio_ Economic Formations للمجتمعات الإنسانية، وبكل ما تشمل علية تلك التكوينات من قوي إنتاجية _ خبـرات البشـر ومعـارفهم وأدوات الإنتـاج _ وعلاقات إنتاجية ومن قوي اجتماعية وسياسـية ونظـم الحكـم وإدارة شـئون المجتمع والدولة نتيجة لتغير الأدوار الموروثة للدولة الحديثـة Modern Notion

State وصعود نجم المجتمع المدني Civil Society وتغير نظم التعليم وأنسـاق الثقافة... الخ.، ويركز الثاني علي توظيف حصاد العولمة كعملية لتحقيق أهداف أساسية كان من شأنها هيمنة النظام الرأسمالي العالمي المتجدد وفي القلب منـه الهيمنة الأمريكية وهيمنة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وهو مـا يسـمي Globalisim.(٥)

واستناداً إلى هذه الرؤى السابقة يبشر البعض بولادة"الإنسـان العـالمى" ومواطن"الإنترنت" المندرج فى مجتمع كونى واحد المتحرر من انتماءاته اللغوية والأسرية والقومية... إلخ. بالإضافة إلى عولمة السوق والمدينة والسياسة ثمـة من يتحدث عن"عولمة الأنا" التى تحيل الهوية إلى أسطورة فى عالم يستطيع أى إنسان فيه عبر الشبكات الإلكترونية أن يصبح سائحاً جوالاً عبر كل الأمكنة دون أن يبرح مكانه، فالعولمة تخرق اليوم جدران"الهويات المغلقة" والنظم الاجتماعية الأساسية، وتجعل الحديث عن الإنسان العالمى أمراً ممكناً.

ومما لا شك فيه أن الحديث عن الآثار والتحديات التي واجهتها مختلـف المجتمعات الغربية علي اختلاف مشاربها الثقافية والسياسية وأنظمتها الاجتماعية لا يخلو من تعدد وتباين الرؤى حول التأثيرات المختلفة التي خلفتهـا العولمـة علـي مختلف الأبنية والنظم الاجتماعية والثقافية الجوهرية. حيث يبـدو اليـوم واضحاً في الأفق، أن التحديات الحضارية والكونية بدأت تجتاح الكيانات القومية وتهز بعمق وحداتها الاجتمـاعية الأسـاسية ((الأسرة ونظم التعلـيم ووسـائل الاتصال)) وأن معطيات عصر بأكمله بدأت تتغير ، كما أن هناك موجات عميقة من التحولات في شروط الوجود الإنساني، ولاسيما الموجة الطاغية لاتجاهـات العولمة التي حطمت كل الحواجز الثقافية والاقتصادية بين الأمم والشعوب، وفي غمرة هذه الأحداث بدأت تظهر مفاهيم تتعلق بالنظام الـدولي الجديـد، النظـام الإعلامي الجديد، كما بدأت الإنسانية تشهد في الجانب الثقافي انقلابات جديـدة مكافئة في ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية التي تطرحها الحياة المعاصرة. في هذا الصدد يمكن أن نذكر ظهور بعض المشكلات المعاصرة كالمشكلة السكانية، ثورة التكنولوجيا والمعلومات، ثورة البيولوجيا والجينات، تلوث البيئة، كل ذلـك يشكل اليوم بيئة ليست جديدة فحسب، بل تمتلك خاصـة الصـدمة الحضـارية للإنسانية في نهاية القرن العشرين(٦). وهي بذلك تطرح علي الإنسـان مهمـة إعادة التوازن في إطار بيئة تصدعت بالزلازل الحضارية، وترتب عليه في هذا السياق أن يعيد الإنسان النظر إلى نفسه وإلى موقعة الوجـودي وإلـى كياناتـه وتنظيماته الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي هي جزء فاعل في قلبها، كمـا أن الأمر يتطلب من هذه الكيانات (الأسرة ونظم التعليم والاتصال..الخ) أن تقـف لتتأمل بصورة نقدية في مشروعية كثيراً من مفاهيمها وتصوراتها التقليدية التي فقدت بعضاً من مشروعيتها التاريخية. حيث أضحت الثقافة الأصيلة التي تقـوم

عليها هذه الكيانات المرضية - هدفاً للتغير والتبدل، وليس هذا فقط بل يصبح مطروحاً علينا أن نفكر في معني أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه أي روابط متفاعلة [٧].

هذا من جانب ومن جانب آخر شهد العالم تطورات وتغيرات هامة فى مجال العلاقات التجارية تلك العلاقات التى أفرزت رموزاً ثقافية مؤثرة من خلال ما أتيح لها من ثورة معلوماتية خارقة للحدود وثورة اتصالات غاية فى التعقيد، وقد أدى ذلك إلى حدوث تطورات سريعة ومذهلة فى مجال التسويق والإعلان، والتى جعلت العديد من الأفراد يطمحون إلى امتلاك السلع المعلن عنها وتأثرت – وفقاً لذلك – كثير من الشرائح الاجتماعية والوحدات الاجتماعية الأساسية ومنها الأسرة كما تأثرت ظروف معيشتها وأنماط سلوكها بالعديد من الأحداث والقرارات التى تتخذ فى البؤر الاقتصادية فى العالم، بما أفضى فى النهاية إلى صناعة الثقافة الاستهلاكية Consumer Culture القادرة على امتصاص كل ما يقدم فى الأسواق من سلع، وقدرة تلك الثقافة على تحويل كثير من أنماط السلوك الاستهلاكى إلى سلوك مرضى.

وفى ضوء هذه التحديات يهمنا في المقام الأول الإشارة إلي الآثار التي خلفتها العولمة علي المنظمات والتكوينات الجوهرية في المجتمع، ومن الطبيعي أن يكون للأسرة بعض من هذه الآثار، فالحديث عن الأسرة العربية بصفة عامة والأسرة المصرية بصفة خاصة في ظل هذه التحديات يمثل علامة بارزة ونقطة انطلاق هامة عند الحديث عن بناء المواطن العربي واستنباته منذ طفولته في ظل أسرة إسلامية عربية تغذيه بالثقافة والقيم وبالمعطيات العصرية وأن استمرار التفكير في الأسرة المصرية بنفس المفاهيم التقليدية أمر يتنافى مع تحديات القرن الحادي والعشرون، حيث أن المتغيرات العالمية المعاصرة بل والمستقبلية تشكل تحدياً صارخاً أمام الأسرة المصرية مما يؤثر علي بنيتها الاجتماعية.[٨]

ولعل هذا الطرح السابق لما تواجهه الأسرة المصرية فى ظل تحديات العولمة يجعلنى أطرح بدايةً في هذه الدراسة بعض ملامح التحولات المعاصرة التي شهدتها الأسرة المصرية منذ بداية الألفية الثالثة باعتبار أن الأسرة تعد من أهم التكوينات والتشكيلات الاجتماعية التي يخبرها الفرد منذ ميلاده، وأهم التأثيرات التي تركتها هذه التحويلات علي بنية الأسرة المصرية ووظائفها المختلفة بعد أن بات من الضروري تحليل كيفية صعوبة تحقيق الاستقرار الاجتماعي في غياب الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها الأسرة من قبل، وانعكاس ذلك على إمكانية تحقيق التماسك الاجتماعي داخل الأسرة المصرية، وفي المقابل تزايد معدلات التفكك والتحلل باعتبارها نتاج للتحولات التي شهدتها

الأسرة المصرية في هذه الآونة. هذا من جانب، ومن جانب آخر تفسير تخلى كثير من الأسر عن العديد من التزاماتها التقليدية حيث أصبحت الآن مطالبة بأداء أدوار جديدة مغايرة وفي مواقع جديدة بمفاهيم مستحدثة في آن واحد، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يمر به مجتمعنا الآن من"ثورة الاتصالات" و"ثورة المعلومات" و"التوقعات" و"حركات الشباب" واتجاهات الإحياء الديني والقومي وذلك في مناطق واتجاهات مختلفة.(٩)

ولما كانت الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي مرآته التي تعكس مختلف أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، فإنه من الطبيعي أن نستقرئ في ملامح هذا العصر وأن نرصد تحولاته الاجتماعية والاقتصادية استنادا إلى الأسرة كمدخل معرفي ووحدة للتحليل السوسيولوجي، لكل ما في المجتمع من تبدلات اجتماعية واقتصادية، بغرض فهم مختلف الظروف التي أحاطت بها، وتتبع أثر هذه التحولات على مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي وأنساق التماسك والتحلل بها بوجه خاص. حيث بات من المألوف أن يتواكب في ظل هذه المتغيرات العالمية والاجتماعية مجموعة من التحولات الأساسية في النظام الأسري، حيث شهدت الأسر المصرية، خلال العقود الأخيرة مجموعة من التحولات العميقة سواء في الوظيفة أو في البناء، الأمر الذي انعكس على أدوارها ووظائفها وهياكلها التنظيمية.

وهذا يتضح بصورة واضحة إذا ما حللنا التغير الذى حدث فى توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة، حيث تقلص دور الأب والزوج القاهر المتسلط القوى ليحل محله دور الأب المشارك الودود، مما ترك تأثيراً على طبيعة العلاقات داخل الأسرة المصرية الحضرية بالذات، حيث أصبحت العلاقات أقل قوة بينما كانت قيادة الأسرة حكراً على الرجل وحده، ظهر الاتجاه إلى الأسرة المتكافئة حيث يتبادل الزوجان – وبمشاركة الأبناء أحياناً – القيادة حسب الظروف، حيث أصبح لكل فرد كيانه الخاص وانحسر الدور التسلطى للآباء وأصبح الأبناء فى كثير من المواقف أفراد مشاركين أكثر منهم أفراد تابعين، فالأبناء هم الذين يفاضلون بين أمور حياتهم (التعليم – العمل – الزواج) كما انتقلت العلاقة بين الآباء والأبناء من علاقة السيطرة والخضوع والقوة والاحترام إلى علاقة يسودها قدر من الود وتبادل الرأى وانكمشت كثير من المظاهر التقليدية والاحترام، كما شاعت درجة من التساهل واللين فى معاملة الأبناء حيث الخضوع لطلباتهم والاهتمام باحتياجاتهم ونزواتهم ومظاهرهم وأدائهم المدرسى. إن كل هذه العوامل والمظاهر السابقة أفرزت لنا نوعاً من الأسر الحضرية المصرية تتجاذبها فى كثير من الأحيان قوى التماسك والتحلل التى تتجلى فى العديد من الآليات وهذا ما تحاول دراستنا الراهنة الوقوف عليه وتحليله.

إن فقدان توازن الوظائف التي كان يجب أن تعمل متآزرة داخل الأسـرة خليق بإحداث أنواع من اللاتكامل في أدوارها المختلفة التقليدية، حيث ظهـرت مؤسسات أخرى بديلة حلت محلها في تربية النشء مما أدى إلى تقلص دورهـا واقتصاره فقط على الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال في مراحـل العمـر الأولى، مما كان له أكبر الأثر في إضعاف بنية الأسرة التي ترتكز على ثلاثـة عناصر مترابطة هي: الجانب البيولوجي والجانب الثقافي والجانب الأخلاقـي، والتي من خلالها يتحقق التوازن النفسي والاجتماعي بما تفرضه مـن عوامـل التماسك الاجتماعي داخل الأسرة.[١٠]

ثانياً: الأسرة المصرية: تكامل أم انهيار؟

لقد كان من المألوف الحديث عن دور الأسرة المصرية بوصفها الوحـدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها المرء ويتفاعل مع أعضائها، فهي التي تـؤثر على النمو الشخصي للفرد في مراحله الأولى سابقة بذلك أي جماعـة أخـرى، فهى تعد مسئولة عن بناء الشخصية الاجتماعية والثقافية، كما أنها تحتوي علـى طائفة من علاقات المواجهة الوثيقة التي تتميز بالترابط والتعـاون، إن سـمات الترابط الوثيق والألفة تعد من أهم الملامح المميزة للأسرة بوصفها جماعة مـن نوع خاص يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد والمساندة المتبادلة، كما تتميـز العلاقات داخلها بالألفة والترابط.[١١]

تلك هي الأسرة المصرية أهم وأعرق الجماعـات الأساسـية فـي بنيـة المجتمع، ولذلك فإنه مما لا شك فيه أن السعي لتحديث الأسرة المصـرية وفقـاً للنموذج الغربي _ يعتبر أداة لهدمها وليس للنهوض بهـا خاصـة أن الأسـرة المصرية _ بأطفالها وشبابها _ تتعرض لتحديات عديدة خلال محاولاتها للحفاظ على توازنها، إذ تتهددها عوامل داخلية ناتجة عـن اضـطراب الاتسـاق فـي وظائفها، وعوامل خارجية ناجمة عن عدم تكيفها مع البيئـة المحيطـة نتيجـة للتيارات المتصاعدة التي تواجهها: سواء كانت تيارات دينية أو تيارات قومية أو تراثية أو علمانية أو تيارات تنادي بالأصـالة أو المعاصرة، مما لا شك فيه أن مجمل هذه العوامل قد أضعفت من بنية الأسرة وقوض وظائفها الأساسـية فـي تنشئة الأجيال الجديدة.[١٢]

وإذا كانت الأسرة باعتبارها أهم النظم الاجتماعية وأقـدمها تشـكلاً لهـا وظائف ثابتة نسبياً رغم ما عصف به التغير من الوظائف الأخرى فهي المكـان الاجتماعي للإنجاب وبعض الإشباعات العاطفية والإنسانية الأخرى، وإذا كانت البحوث السوسيولوجية والسيكولوجية الجادة قد بينت أن أنماط الأسرة وأشكالها البنائية وعلاقاتها تشابكت وتفاعلت مع التطور الاجتماعي الاقتصادي في عمقه وإيقاعاته، فجعلت عدد كبير من الأسر تنتقل من الشـكل البنـائي الموسـع أو

الممتد Extended Family إلى الشكل البسيط أو الصغير (النواة) Nuclear الذي نقلها في الوقت نفسه من وحدة اجتماعية اقتصادية ثقافية ذات وظائف شاملة ومتكاملة أو تكاد، إلى جماعة شبه متخصصة في الإنجاب والتنشئة المبكرة فقط، حيث آلت وظائفها أي _ الأسرة _ إلى مؤسسات ومنظمات أخرى تربوية وإعلامية واقتصادية.[١٣]

وعلى الرغم من أن شكل الأسرة يختلف _ غالباً من مجتمع لآخر تبعاً للبناء الاجتماعي إلا أن هناك بعض الخصائص التي تشترك فيها الأنظمة الأسرية في مختلف المجتمعات مثل:

- العمومية فإنه ما من مجتمع في أي مرحلة من مراحله إلا وجدت فيه الأسرة.
- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليها خصائصها فهي أساس الوعي الاجتماعي للأفراد والتراث القومي والحضاري للمجتمع إذ أنها مصدر للعادات والتقاليد وقواعد السلوك والآداب، ونقل التراث من جيل إلي جيل، كما تعد دعامة دينية تقوم بأهم وظيفة اجتماعية، وهي عملية التنشئة الاجتماعية، تلك العملية التي لا تستطيع أية جماعة أخري مهما كانت كفاءتها أن تحل محلها.
- تقوم الأسرة بتدعيم مجموعة من العواطف الواضحة، والمتشابكة عند الفرد مثل: تكريس الأمومة، ورعاية الأبوة.

وغنى عن البيان أن الأسرة تتكون في المجتمع تحت ظروف اجتماعية واقتصادية معينة وتتبدل بتبدل الأوضاع السائدة في المجتمع، لذلك اتخذت الأسرة أشكالا متنوعة في الأزمنة المختلفة وهذا يدفعنا إلى القول أن خصائص الأسرة في الوقت الحاضر مرتبطة بأوضاع اجتماعية اقتصادية معينة وتتبدل بتبدل هذه الأوضاع، كما أن من الصعب فهم الأسرة خارج هذا النطاق.[١٤]

ولقد تناولت دراسات عديدة تأثير التغيرات الحضرية المستحدثة (التكنولوجيا ـ ثورة المعلومات ـ ثورة الاتصالات ـ الهندسة الوراثية والثورة البيولوجية) على البناء الأسري بكل ما تحتويه من علاقات وصور للتماسك والانتماء حيث تبدو التغيرات الأسرية كانعكاس للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع مما يؤثر علي وظائفها والعلاقات التي تربط بين أعضائها.[١٥] وهذا ما دفع إدوارد كورنيش Edward Cornish إلي استنتاج بعض السيناريوهات الخاصة بمستقبل الأسرة بوجه عام. ولقد جاءت بعض السيناريوهات قاتمة ذات نظرة تشاؤمية من حيث أوضاع الأسرة المستقبلية، فهناك ازدياد في معدلات الطلاق، وانخفاض أعداد ونسب

المتزوجين، وميل عام للإحجام عن الزواج، وسوف تنخفض إلي حد كبير نمـط العائلة التقليدية، كما أن النساء والرجال سوف تحتل أدواراً مغايرة مع اختفـاء نمط العائلة والإحجام عن الإنجاب وتكوين الأسرة، وسوف تظهر بوادر العزلة والاغتراب والأنانية المفرطة والأحجام عن المشاركة الفعلية والتفاعل العـائلي، وسوف تقل الروابط الحميمة للعائلة وسوف يختفي إلي حد كبير نمـط القرابـة والجيرة والمجتمع المحلي لتحل محلها أنماط من التفاعل قائمة علي المصـلحة الخاصة والروابط المادية النفعية المشروطة، إلي جانـب سـيادة أنمـاط مـن العلاقات غير المقبولة اجتماعياً وعرفياً.(١٦)

وإذا كانت العولمة قد غيرت وعلي نحو شبه عميق وشامل وسـريع فـي كثير من أبعاد المجتمعات الإنسانية، (الاقتصادية والسياسية والثقافية)، فإن تلـك التغيرات كانت أكثر تجسداً على مستوي الأسرة، حيث تجسد ذلك في ما طـرأ عليها من تحولات جوهرية تلامست مع الواقع الاجتماعي المتغيـر والمتحـول أساساً والذي نتج عن ظهور مجموعة من الأنماط المتغيرة من الأسر سواء فـي الوظيفة أو في البناء بشكل خاص، هذا من جانب، وحدوث تفكيك في علاقـات التفاعل الأسرية من جانب آخر، وذلك نتيجة لتفاعل وتـداخل مجموعـة مـن العوامل: تقلص أوقات التفاعلات الأسرية، وغياب أحد الزوجين خارج النطـاق المكاني هجرة داخلية أو خارجية، وحتى في حالة وجود أفراد الأسرة معاً، فقـد صاحب التغير في وسائل الاتصال والإعلام عزلة نسبية لأفراد الأسرة بسـبب الانشغال في هموم الحياة اليومية، إلي جانب الوقت المهدر فـي التعامـل مـع شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة، هذا بجانب وجود العديد من الصراعات في القيم بين الأجيال المتلاحقة، وأيضاً صراعات في الأدوار علي مستوي النوع وصراعات المصالح، بالإضافة إلي حدوث حالات من الانفصال النفسي داخـل دار الأسرة.(١٧) هذا من جانب ومن جانب آخر هناك اتجاه متزايد نحو تنمـيط متنامى من سلوك الأفراد في اتجاه ثقافة معممة أو ما يسمي بثقافة الأمركة التي سيطرت علي كثير من أفراد الأسرة المصرية خاصة في ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات وأتساع الأسواق وشيوع نمط الثقافة الاستهلاكية وإزالة الحـواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلي ثقافة الشباب داخل الأسرة في المجتمع اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة Take Away والكوكـاكولا والمـأكولات السريعة والجينز. كيف يكون موقفنا لو أدركنا أن هذا الذي يجري عولمته ليس إلا سلعاً وخدمات ذات طبيعة وخصائص معينة أفرزت ثقافة بعينها، وأنه لـيس هناك أي التزام قانوني أو أدبي أو خلقي أو فني يجبرنا علي قبول هـذه السـلع والخدمات والثقافة بالذات.(١٨) إن التأثير المباشر للعولمة على الأسرة ليست في ما أحدثته فقط من نقلة في مجال الاستهلاك، ولكن ما تمخض عنها من تأثيرات نوعية في محيط الاستجابات الثقافية والسلوكية بين أعضـائها، ولنأخـذ مثـالاً

بانتشار ما يسمي بمفهوم الوجبة السريعة Fast Food والـذي جـاء مصـاحباً لانتشار المطاعم التي تقدم هذه الوجبة على الطريقة الأمريكية والتي يقبل عليها الأبناء من الجنسين في مختلف أعمارهم، وبطبيعة الأمر يصاحب هذا الانتشـار تغير في نوع العلاقات في محيط الأسرة، حيث يقل حرص الأبناء على التجمـع العائلي على مائدة طعام واحدة في وقت معين، مما يكون له آثره بالطبع علـى العلاقة بين الأباء والأبناء، فيقل التفاعل وينعدم الحـوار والتواصـل الثقـافي والنفسي وتأصيل الشخصية.(١٩)

وفي إطار تحليل أنماط التفكك الاجتماعي والتحلل التي شهدتهما الأسـرة المصرية في الآونة الأخيرة، لا تستطيع أن تغفل الدور الـذي لعبتـه أجهـزة الأعلام والاتصالات والثورة المعلوماتية في تغير العديد من أنماط التفاعل داخل الأسرة المصرية والتى كان لها مردود سلبى على أنماط التماسـك داخـل ذات الأسرة. إن القضية الجديرة بالوصف المكثف هنـا هـي مـا خلفتـه الثـورة المعلوماتية علي كثير من المفاهيم الاجتماعية في العلوم الإنسانية بوجـه عـام كالأسرة والثقافة والمجتمع...إلخ.(٢٠) حيث أن القيم المشـتركة لـم يعـد مـن متطلباتها أن يشغل المشتركون فيها مساحة جغرافيـة واحـدة، إذا أن وسـائل الاتصال خلقت معني جديداً لمفهوم المكان، فلم يعد هو المكان الجغرافـي، بـل أصبح هو المكان علي شبكة الاتصالات الدولية، ومن ناحيـة أخـري نجـد أن المكان الجغرافي لم يعد يشكل انتماء الموجودين فيه إلي ثقافة واحدة ضـرورة بارحة، إذ أن التفاعل الاجتماعي لا يحدث علي مستوي المكان والجيرة بقدر ما تتحكم فيه انتماءات أخري، حيث يعرض أفراد الأسرة الواحدة لخبرات مختلفـة ويعودون بقيم وأسلوب حياة ومفاهيم تبعاً لما تعرضوا إليه، كما تختلف كل أسرة تبعاً لنوع الخبرات التي مرت بها، مما ينعكس على أسلوب حيـاة أفـراد هـذه الأسرة، في الزي مثلا وفي الإقبال على الأغاني الشبابية والأجنبية بـدلاً مـن الأغاني التراثية، هذا إلي جانب التعرض إلي محطات متعددة الجنسـية نتيجـة لوجود الأطباق التي تلتقط بث محطات من جميع أنحاء العالم، كل هـذا جعـل الأسرة الواحدة تتعرض للعديد من الثقافات والمتغيرات في آن واحد مما جعـل تأثير التفاعل بين أفرادها واهن، كما أنه جعل هذا التفاعل ليس العامل الوحيـد للتماسك في الإطار الثقافي المرجعي لهذه الأسرة.(٢١)

وفي هذا المجال يمكن أن نطرح مقولة اغتراب نمط العلاقات الاجتماعية وتشوهها داخل محيط الأسرة، حيث تعدد آليات الجذب التي يتعرض لها الإنسان على مختلف الأصعدة المتلاحقة في المكان والزمان، بما تتـرك العديـد مـن التأثيرات المتلاحقة علي فكره وثقافته وفهمه، هنا تنشأ المعادلة الصعبة، وهـي إمكانية الحياة في مكان وزمان واحد ولكن بعقول ونفوس وثقافات متباينة.(٢٢)

وإذ جاز لنا في هذا المقام أن نعدد أنماط التحديات المختلفة التي تواجهـا الأسرة المصرية، لبرز لنا في المقام الأول، التحدي المعلوماتي، ونقصـد بـه شبكات الاتصالات والإنترنت، التي سيزداد المتعاملون معهما بسـرعة رهيبـة وبخاصة بين جيل الشباب المبكر حتى أن البعض يسمون القرن القـادم: قـرن المراهقين Teenagers Century ومع أن الإنترنت إنجاز إنساني علمـي رائـع ومفيد، إذ يسمح بتدفق المعلومات بلا حصر، وبلا حدود ولا عوائـق، إلا أنـه يحمل في طياته بعض المخاطر الهامة علي طبيعـة العلاقـات المـؤثرة بـين مستخدمينه من ناحية، وبين أنماط التفاعل في الأسرة من ناحية أخـري ومـن أهمها، الإدمان الكمبيوتري، الأفلام المنحرفة، العلاقات غير الآمنـة، التحـدي العلمي، التحدي القيمي السلوكي التحدي الثقافي...إلخ.[٢٣]

ولا نستطيع في هذا المجال تجاهل المشكلات النفسية والاجتماعية التـي يتعرض لها شباب الأسرة المصرية والتي تفضي في النهاية إلي صور عديـدة من أشكال التفكك والتحلل من أمثلتها اغتراب الشباب نتيجة لعدم التكـافؤ بـين ثورة التطلعات والمفاهيم والقيم التي تزايد دور الاتصالات الكوكبية في إبـراز كثافتها وبين الفرص المتاحة لإنجاز الأهداف، ولعل من بين مظاهر هذا الغـبن الواقع على الشباب اغتراب فقـدان القـوة Powerlessness نتيجـة للانفصـال المتزايد بين ما يحصله من تعليم وبين المتطلبات السريعة التغير والتجدد لأسواق العمل والذي تدل علية زيادة معدلات البطالة ومن ثم تأثير البطالة على فـرص الحراك الجيلى Generational Mobility وأيضـاً الفـجوة بـين النضـج النفـسي والاجتماعي وإلحـاح الحاجـة للإشـاعات ذات الصـلة بـالنواحى الفسيولوجية والعاطفية واتساع المدى الزمني لفرص إشباعها والذي يدلل عليـه تأخير سن الزواج، بل والأحجام عنه لدي فئات ذات وعي نـوعي بضـرورة الزواج وتكوين الأسرة.[٢٤] كما برزت بعض مشكلات المرأة نتيجة لتنامي أفكار ومفاهيم تحريرها وتمكينها وانتشارها عبر وسائط عديدة، وبين واقعها اليـومي المباشر، هذا فضلاً عن تزايد وطأة مسألة المعمرين، وكبار السن نتيجة لارتفاع معدلات الأعمار، في مقابل مشكلات أسرية متنامية في الدخل والسكن وتنـامي القيم المادية الفردية.[٢٥]

هذا على صعيد الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات، أما علـى الجانـب الفكري والثقافي، فمن الواضح أن الأسرة قد تعرضت في السـنوات الأخيـرة لموجة من الاغتراب الثقافي، حيث أصبحت الثقافـة خـارج حـدود تعريفهـا وأهميتها الطبيعيين، فلن يعود في وسعنا حدها بالقول، إنها تعبير عن تمثل الناس لمحيطهم وتعبير عن نظام مجتمعهم المدني، بل سيصبح مطروحاً علينا أن نفكر في معني أن تنشأ في وعي الناس ثقافة أو قيم ثقافية لا تقوم علي صـلة بينهـا وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون أليه، فحين يحمل الناس عبر الزج اليـومي

للصور المبثوثة - منظومات من الأفكار والقيم لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي، لا يبقي ثمة ما يدعو إلي استصغار الأمر من رحم هذا الانفكاك والتجافي بين الثقافي والاجتماعي وطبقاً لذلك ستتناسل أنواع أخري من التجافي والخلل في البني الاجتماعية.(٢٦)

كما إنه يمكن الإشارة إلي أنه في عصر الانهيارات الكبرى وفي ظل الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي إلي آلية فاعلية لتشويه البني التقليدية وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والدينية وذلك بهدف إخضاعه نهائياً للقوي والنخب المسيطرة على القرية الكونية وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائياً إلي واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوي والتصالح معها.(٢٧)

هذا في الجانب الثقافي، أما في الجانب المجتمعي فهناك تغيير في فلسفات التنظيم المجتمعي نتيجة لتفاعل تغيرات متشابكة متداخلة أكثر تعقيداً كان في مقدمتها: التحول من الحفاظ علي الاستقرار إلي السعي نحو التغيير المستمر، ومن الاعتماد على المؤسسات الكبيرة نسبياً إلي السرعة في الاستجابة، ومن القيادة والسيطرة الهرمية إلي الإدارة الشبكية والرؤية المستقبلية ومن الاعتماد على رد الفعل والابتعاد عن المخاطرة إلي حساب التوقعات مع قدر من المخاطرة، ومن استقلال المؤسسات إلي اعتمادها المتبادل ومن التكامل الرأسي إلي الظاهري، ومن الإجماع إلي الاختلاف البناء ومن السوق المحلي إلي السوق العالمي ومن أسواق اليوم إلي أسواق الغد... إلخ.(٢٨)

وهكذا تواجه الأسرة المصرية في الآونة الأخيرة كوكبة من المتغيرات بعضها دائم والآخر مؤقت وعلينا أن نخطط بدقة لتوجيه هذه المتغيرات لسعادة ورفاهية أفراد الأسرة وخاصة بعد أن باتت الأسرة محور اهتمام وركيزة أساسية لتلاقي أعضاءها في بوتقة واحدة، حيث أصبحت الأسرة أخيراً في شكلها الحديث المكان الذي يجد فيه الرجل والمرأة بعد تحررهما من عوامل القهر، ملاذاً من حدة المجتمع ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث.(٢٩)

ولعل هذه العوامل مجتمعه هي التي دفعت بنا إلي محاولة إجراء متابعة دقيقة لهذه التغيرات التي أصابت بنية الأسرة وهياكلها الوظيفية والذي تجلي بشكل واضح في ظهور أنماط وآليات مستحدثة للتماسك الاجتماعي وأيضاً ظهور مؤسسات جديدة تدعم هذا التماسك استجابة للتغيرات الحديثة التي طرأت علي الأسرة المصرية بوجه عام، حيث ينبغي الإشارة هنا إلي أن أنماط التماسك الاجتماعي علي الصعيد المحلي داخل الأسرة (الأخلاق - القيم - التقاليد

ـ التعليم ـ القدرة ـ الانتماء) لم تعد قادرة على تحقيق التماسك الاجتمـاعي والنفسي بكفاءة في عالم مليء بالتناقضات والصراعات، بل غدت هناك أشـكال أخري أكثر تعبيراً عن عملية التماسك الاجتماعي تتناسب وطبيعة أشكال التغير الاجتماعي التي خبرها المجتمع المصري بوجه عام والأسرة المصـرية بوجـه خاص. ومن ثم فإن الأشكال التقليدية للتماسك الاجتماعي والتي كانت معهـودة للأسر المصرية فيما مضى والتي بدت أهم تمثلاتها في: الدين ـ القيم ـ الثقافة ـ الانتماء ـ لم تعد قادرة على نحو تام في تحقيق وظيفتها الأساسـية، بينمـا اتخذت الأنماط المستحدثة للتماسك الاجتمـاعي مـن الحركـات الاجتماعيـة ومنظمات حقوق الإنسان وحركات تحرير المرأة وحقوق الطفل وجمعيات حقوق البيئة والمنظمات الأهلية ومختلف الحركات الثقافية..الخ. مجالاً خصباً لتـدعيم الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في المجتمع المعاصر. وهنا يبرز دور الآليات المستحدثة للتماسك الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني والتي يمكن أن تقدم لنا إسهامات متنوعة في دعم وتعزيز تماسك الأسرة المصرية ومن ثم فـى تفسير هذه الآليات.

وكان لابد على صعيد آخر من ظهور أنماط معاكسـة تمامـاً للتماسـك الاجتماعي، أعني أنماط جديدة للتفكك في العلاقات والتفاعلات الأسرية، والتـي اتخذت أشكالاً مغايرة لأشكال التفكك التقليدية (الطلاق ـ الانحلال ـ التفكـك الأسري)..الخ، حيث وأكبت هذه الأنماط الجديدة للتفكك الاجتمـاعي تضـخم الملامح السلبية للتحولات الاجتماعية والثقافيـة والاقتصـادية فـي المجتمـع المصري بوجه عام والأسرة المصرية بوجه خاص على ما نحو ذكرنا سلفاً.

إن الدافع الأساسي لاختيار موضوع البحث يتضح في ضرورة تناول مـا طرأ على آليات التماسك والتفكك في الأسرة من تغيرات في ظل نظام العولمة، ولعل هذا يعد ضرورة بحثية ملحة يقتضيها الواجب الوطني والعلمي معا وتشكل أهمية خاصة في الوقت الراهن والذي يتضمن الكثير من الفـرص والمخـاطر المتداخلة والتي تؤدي إلي تفاوت المشاعر والأحاسيس والمواقف تجاه تحـديات العصر.

نود أن نشير بداية إلي أن مفهوم التماسك Cohesion يعني تكامل سـلوك الجماعة باعتباره نتيجة للروابط الاجتماعية، أو القوي التـي تجعـل أعضـاء الجماعة في حالة تفاعل لفترة معينة من الزمن، وحينما يتحقق مسـتوي عـال للتماسك الاجتماعي في جماعة ما، فإن أعضاءها يشعرون بمشاعر إيجابية قوية نحو جماعتهم وتكون لديهم رغبة في استمرار عضويتهم فيها، فتتوافر الـروح الجماعية العالية، كما يتضمن التماسك الاجتماعي موافقة الأعضاء مع الأهداف المقررة للجماعة ومعاييرها وبناء الأدوار بها.[٣٠]

أما التفكك الاجتماعي Disorganization فهو حالة يوجد فيها المجتمع أو الجماعة، تتميز بتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية كالجريمة والجناح وإدمان المخدرات والمرض النفسي والانتحار... أي أن التفكك الاجتماعي يظهر عندما تفشل الجماعة في القيام بوظائفها المرغوبة، أو لا تتسق الأدوار فيها مع تصورات التنظيم الاجتماعي.(٣١)

هذا وينظر البحث الراهن إلي الأسرة المتماسكة على أنها:

جماعة اجتماعية تقوم بوظائف الإشباع العاطفي والنفسي والبيولوجي بطريقة ترضي جميع أفرادها وتقوم على علاقات التعاون والمودة والتراحم، كما تقوم بوظيفتها الخارجية المنوطة بها داخل المجتمع باعتباره جزء من كل، كما تقوم بالتكيف مع أية تغيرات اجتماعية لكي تحافظ على التوازن ودرء الانحراف والتعامل معه. كما أنها تحكمها قواعد اجتماعية ثابتة محددة للأدوار ومجابهة لأوجه الصراع. أما عن الأسرة المفككة فهي الأسرة التي يلعب غياب قواعد السلوك الاجتماعي دوراً هاماً في انحراف أفرادها عن مجري السلوك الاجتماعي فيظهر انحرافهم عن القيم والمعايير المقررة مع فشل الأسرة في القيام بوظائفها المرغوبة نحو أعضائها من ناحية والمجتمع من ناحية أخري.

ثالثاً: فى المنهج والأدوات:

أما عن المنهج والأدوات فيشير الافتراض السوسيولوجي إلي أن الجوهر الاجتماعي والثقافي للأسرة المصرية بدأ يعانى من التصدع ومن التحول تحت تأثير التحولات الكبرى. وانطلاقاً من هذا الافتراض السوسيولوجي وجدنا أنفسنا في دائرة البحث المنهجي عن بعض خصائص وسمات هذا التصدع وهذه التحولات التي بدأت تنال من جوهر الأسرة المصرية. ومن هذا المنطلق تأتي هذه المحاولة التي نحاول فيها رصد أبعاد وتأثيرات موجة التغيرات الحادثة، حيث شكلت التحولات الثقافية والاجتماعية منطلق التحولات القيمية والسلوكية والاجتماعية الحادثة، فالتغير الاجتماعي الذي خبرته الأسرة المصرية وفقاً لأبسط القوانين الاجتماعية ينعكس في صورة تغيرات جوهرية في آليات التماسك والتحلل داخل الأسرة المصرية، يترتب على ذلك أن موضوع الدراسة الراهنة يتمحور بشكل خاص في:

- دراسة الأبعاد الهيكلية التي أصابت البناء الأسري في مصر.
- محاولة إجراء دراسة تحليلية تتضح فيها الأبعاد الحقيقة والرؤى المختلفة التي تمثل جوهر مشكلة البحث فيما يتعلق بتحديد أنماط التماسك الاجتماعي بهيئاته المستحدثة هذا من جانب، وأنماط التحلل الاجتماعي بمؤشراته المختلفة من جانب آخر والتي تعبر عن مظاهر الالتقاء والافتراق اللذان يعدان أبعاداً

فاعلة في التعرف على مستوي وطبيعة موضوع الدراسة، كذلك تحاول الدراسة الراهنة تحليل أنماط وصور التحال والتماسك الاجتماعي في الأسرة المصـرية بالاستناد إلي دراسة مجموعة من الحالات من الأسر الحضرية المصرية فـي محاولة من الباحثة إلي الإشارة إلي وجود علاقة دالة بدرجة أو بـأخرى بـين درجة التطور الاجتماعي في المجتمع المصري وبين التباينات الواضـحة فـي درجات وآليات التماسك والتحال الاجتماعي في هذا المجتمع.*

ذلك شأن الأهداف العامة للدراسة، أما عن منهجيتها فتتركز على مـنهج للبحث يتلاءم وطبيعة الدراسة الراهنة، حيث اقتضت دراسة التغير الذي لحـق بالأسرة المصرية وأنماط التماسك والتحال الناجمة عن ذلك، استخدام عدة مناهج في محاولة لجمع أكبر قدر من البيانات حول طبيعة التغير وشكل وحجم أنمـاط التماسك والتحال في الأسرة المصرية.

وقد استلزم ذلك استخدام المنهج الوصفي بما يتيحـه لنـا مـن وصـف وتشخيص ظاهرة التغير الأسري وما ترتب علي ذلك من ظهور آليات جديـدة للتماسك التحال، كما أننا سنعول في بحثنا علي منهج دراسة الحالة الذي سيركز علي مجموعة من الأسر الحضرية (أسرة مكونة من والدين وعدد من الأبنـاء البالغين)، وذلك علي أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة مـن حيـاة هـذه الأسر، ومحاولة الكشف عن مظاهر التغير الاجتماعي في هذه الأسـر، بغيـة الوقوف على أهم مظاهره، والمتمثلة أساساً في ظهور آليات مستحدثة للتماسـك والتحال في الأسرة المصرية.

ولذلك تم استخدام منهج للبحث يستند أساساً إلي الأسرة Family _ Based approach، في هذه الدراسة بوصفها تمثل وحدة للتحليـل السوسـيولوجي وأداة لتقصي الحقائق على نحو ما أوضحنا في موضع سابق.

* تنوه الباحثة إلي أنها لن تستطيع سرد كافة حالات الدراسة، وإنمـا سـتكتفي بالإشارة إلي بعض منها وذلك لضيق الحيز المتاح للنشر.

ولهذا سعينا في هذا البحث إلي جمع المعلومات عن ظـروف التغيـرات المختلفة التي شهدتها الأسر الحضرية، كرد فعل طبيعي للتحولات التي طـرأت علي المجتمع المصري ككل، وذلك من خلال مقابلة حوارية مع هـذه الأسـر ذاتها، بغية أن يساهم ذلك في تفسير بعض العوامل الأخرى المتصلة بفهم مجمل الانعكاسات المؤثرة على ظهور آليات جديدة للتماسك وصور التحال في المجتمع المصري.

وتنهض هذه الدراسة في إطارها الميداني علي مجموعـة متنوعـة مـن المقابلات المتعمقة إثنتا عشر حالة Case Study أجريت علي مجموعة من الأسر

الحضرية بمنطقة المعادي بمحافظة القاهرة حيث عمدت الباحثة إلي إجراء هذه المقابلات المتعمقة لهذه الأسر، بما يسمح لها بالتعرف علـي مختلـف جوانـب التغير الاجتماعي، وأنماط التماسك الاجتماعي والتحلل التى خبرتها هذه الأسر.

هذا وقد قامت الباحثة بدراسة كل وحدة أسرية على حـدة، كمـا قامـت بدراسة وتحليل عوامل ومظاهر التفكك والتماسك داخل بعض الحالات بالاستناد إلى تحليل هذه المظاهر عن طريق دراسة دورة حياة الأسرة عبر دراسة جيلية لذات الأسرة بدء من الأجداد حتى الأحفاد الشباب وذلك لربط مجمـل عوامـل ومظاهر التماسك والتحلل بمختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمـع المصرى عبر فترات زمنية مغايرة.

هذا وقد تم وضع دليل لدراسة الحالة يتكون من:

- تكوين الأسر وأهم الخصائص الاجتماعية لأفرادها.
- توصيف عام لمجمل أوضاع الأسر العملية والعلمية.
- النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل.
- صور التفاعل الاجتماعى داخل الأسرة.
- أنماط التماسك داخل الأسرة.
- التشكيل الراهن لبعض أنماط التحلل داخل الأسرة.

وبطبيعة الحال تتضمن دراسة الحالات مجموعة من القضايا العامـة ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافه الأساسية من ناحية، كما تعكس أنماط التماسك والتحلل من ناحية أخري بين هذه الأسر التي تعبر عنها حالات الدراسة الراهنة، وتدور هذه القضايا الرئيسية حول:

١. التنشئة الاجتماعية.
٢. قضايا التعليم والعمل.
٣. الاستهلاك والإنفاق.
٤. التفاعل الأسري.
٥. توزيع الوقت.
٦. القيم الاجتماعية.
٧. مشكلات السلوك العام.
٨. مستقبليات النظام الأسري.

هذا وقد كانت كل قضية رئيسية يندرج تحتها مجموعـة مـن القضـايا الفرعية التي تعكس مواقف التماسك والتحلل الاجتماعي من حيث الحجم وطبيعة وآليات تواجده داخل الأسرة.

رابعاً: عينة الدراسة

قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات الحرة والزيارات المتنوعة لعـدد من الأسر بهدف إجراء دراسة استطلاعية وصفية لتقديم رؤية موضوعية حول موضوع الدراسة الرئيسي. وقد تحددت هذه الأسر المختارة شريطة تكونها من الزوجين وعدد من الأبناء في أعمار متنوعة، نظراً لآن هذا النمط من الأسر هو السائد في المجتمع الحضري المصري، هذا إلي جانب أنه يكون فـي مقـدور الباحثة تناول عمليات التماسك والتحلل وأنماط التفاعل الاجتماعي التي تتم داخل هذه الأسر بشكل دقيق. كما عمدت الباحثة في اختيار الأسر محل الدراسـة أن تكون ممثلة لمستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

الحالة رقم (١)

هذه الحالة. ع. ل. ف. وهي أسرة حضرية وتتكون من زوجين وأربـع أولاد { الزوج _ ٥١ عاماً } حاصل علي بكالوريوس تجارة، ويعمل محاسباً في إحدى شركات القطاع الخاص، وتعمل الزوجة (٤٦سنة) في حقـل التـدريس (مدرسة بإحدى المدارس الإعدادية)، أما الأبناء ثلاثة منهم ذكور وأنثي واحدة، وهم على الترتيب الابن الأكبر (٢١سنة) ومازال في مرحلة الدراسة الجامعيـة الأخيرة، الإبن الثاني (١٧سنة) بالتعليم الثانوي العام، والابنة (١٥سنة) بالشهادة الإعدادية، أما الابن الأخير فهو أصغر الأبناء (٩سـنوات) بإحـدى المـدارس الابتدائية الخاصة.

يستدل من المظهر الداخلي للمسكن أنه ميسور الحال، وإن كان يفتقد إلـي بعض الأثاث الراقي. فالأثاث في مجمله تقليدي إلي حد كبير، المسكن مكون من ٣ حجرات، حجرة للوالدين، وحجرة للذكور، وحجرة للفتاة وبها مائدة الطعـام، إلي جانب مكان للاستقبال وبه حجرة معيشة أيضاً.

ويكشف الحديث مع الأب عن بعض ملامح التماسـك والحـرص علـى تحقيق الآلفة بين كافة أفراد الأسرة، يقول الزوج" أنا أربي أولادي جميعاً منـذ الصغر تربية دينية، فالدين يجعل الأولاد فـي سـياج منيـع ضـد الانحـدار والانحراف. النشأة الدينية تجعل أولادي يعرفوا ربهم، ويتحلوا بالصبر والأخلاق الحميدة، والمثل الكريمة والحرص على الغير، واحترام الكبير، وكبت الـنفس، والصلاة والصيام شئ ما فيش فيه كلام، وده شئ مفـروض، الأولاد الـذكور بيعرفوا ربنا كويس، والبنت محجبة وملتزمة وبتعرف حدودها كويس، وبتراعي

ربنا في كل شئ، الحقيقة كله ماشي تمام، ما عدا الولد اللي في المرحلة الثانوية فهو دائم الاعتراض على كثير من الأمور، وأنا ملاحظ علية تطلعات وبيـبص لمسائل ماهياش في مقدورنا"، بالنسبة للعلاقة بالزوجة، يستطرد الزوج قائلا" أنا من الأول وضعت علامات للعلاقة بيننا، أساسـها الاحتـرام والتفـاني والـود ومراعاة ربنا في كل شئ، وزوجتي والحقيقة تتحلى بالصـبر، وحـب الخيـر واحترام الجميع وتتفانى في تربية أولادها، وكل وقتها لبيتها ونظافته ونظامـه، ساعات ماتقدرش تتعامل مع الابن الأوسط فتتركه لي، وبـرغم أنهـا مدرسـة وممكن تعطي دروس وتكسب كثير في الزمن ده، لكـن هـي بتفضـل بيتهـا وأولادها على تحصيل المادة، إحنا الاثنين متناغمين ومنسجمين، ولذلك علاقتنـا دائماً فيها حب واحترام وتآلف) ، أما قضايا التعليم والعمـل بالنسـبة للأبنـاء فيجمع الزوجان علي أن نوع التعليم يترك تماماً للأولاد. وكذلك لهم الحرية في اختيار مجالات عملهم. تقول الزوجة (نحن نرشدهم للطريـق الصـحيح فقـط حسب معرفتنا ولمجالات العمل التي تناسب مؤهلاتهم وتربيتنا لهم وهمـا لهـم الباقي، لأن الآن أصبح هناك مجالات للعمل كثيرة جداً لا نعرفها ولا أحد يعرف المستقبل حيكون فيه إيه وخاصة إن العلم والتكنولوجيا فتح مجالات كثيرة جـداً للعمل).

بالنسبة لقضايا الاستهلاك والإنفاق فقد إتضح أن الحوار حول هذه القضية يدور فيه خلاف كثير، الأبناء لهم طريقة في الاستهلاك والإنفاق والزوجان لهم تحفظات علي سلوك الأبناء في الاستهلاك، يقول الابن وهو في المرحلة الثانوية" إحنا جيل عايز يعيش ويتمتع ويصرف ويعرف كل شئ في الدنيا، وأنا عـارف إن في مقدور آبائنا تحقيق كل ذلك، ماما مثلا بتصمم إننا نأكل من أكل البيـت، لكن أنا بأحب آكل مع أصدقائي في خارج البيت، وليه لا، الغدا مع أصحابي في المطاعم له شكل ثاني بنضحك ونلعب، لكن الأكل في البيت، فيه تقاليـد ولازم ننام بعد الأكل وبعدين نذاكر..الخ. قيود أنا لا أحبها، كمـان موضـوع اللـبس بتحصل فيه كلام كثير وخلافات، أنا أحب مثلا ألبس برنيطـة علـي دمـاغي بطريقة معينة، وبابا بيتنرفز لما يشوفني ألبسها، ماذا أفعل أنا بستريح كدة، وهو بيتضايق مش عارف ليه؟ كمان أحنا بقلنا مدة كبيرة بنلح على بابا وماما يشتروا لنا كومبيوتر في البيت ونشترك في الإنترنت، طبعاً هما رافضين وبيقولـوا ده بيضيع الوقت، إحنا نحاول نقنعهم إن ده وسيلة للتسلية بدل الخروج بره وكمـان عشان نعرف العالم بيحصل فيه إيه من حولنا).

أما عن قضية التفاعل الاجتماعي فتقول الزوجة (أنا حريصة علي تحقيق المشاركة الاجتماعية بيني أولاً وبين زوجي وبيني وبين أولادي، دائماً حريصة على الاحتفال بالمناسبات العائلية، وأعياد الميلاد، وتقديم هدايا، والاندماج مـع أولادي في كل صغيرة وكبيرة، لمعرفة أمورهم وتبسط كل مشكلاتهم أو بحلهـا

لهم أو على الأقل بتقديم نصائح لهم، أنا كمان حريصة على مشـاركة زوجـي وتخفيف همومه في تربية الأبناء، وكمان بعيش معاه اللحظة بلحظتها، وعنـدي صبر علي تحمل كل الأمور والمتاعب والمحن).

يقول الزوج (أحنا حريصين علي متابعة أولادنا، ومحاولة قضاء وقـت الفراغ معهم، أنا حريص على الحضور في وقت الغذاء علشان نتجمع معا على مائدة واحدة، لكن الأولاد ساعات مواعيدهم لا تنضبط معانا، وخاصـة الابـن المتوسط فهو لا يحب أكل البيت، ودائماً يحب يقعد بالساعات يكلم أصحابه فـي التليفون.. أهو أنا بحاول ألمه وأضمه لنا وأناقشه في مشـاكله، لكـن يبـدو أن المؤثرات الخارجية علية أقدر من طاقتنا على اسـتيعابه وربنـا يسـتر فـي مشـوارنا معاه، هو له نزعات وشطحات أنا خايف جداً منها مع المستقبل).

يحدد الزوجان خطوط السلوك العام لأسرتهما، فتقول الزوجة (أحنا أسرة بسيطة متعاونة ومتماسكة، دائماً بتحاول نحل مشكلاتنا، إضافة على إننا نراعي ربنا في كل شئ، وأحنا أسرة متدينة، متوسطة في كـل شـئ، فـي الأنفـاق والعلاقات ، وعلى فكرة أحنا علاقتنا معقولة بالجميع، ونصل رحمنا والحمد لله، نتزاور مع الأهل والجيران والأصدقاء في حدود وقتنا وإمكانيتنا، لا نحب نتدخل في شئون أحد ولا أحد يتدخل في شئوننا، الأولاد عارفين حـدودهم كـويس إلا يعني الولد اللي في الثانوي، ساعات كثير بيشذ ويسبب لنا مشاكل، لكـن أحنـا بندعى ربنا أنها ما تكبرش عن كده، لآن له نزعات وربنا يستر).

التحليل والتعليق علي الحالة رقم (١)

إن تأمل الحوار الوارد في العائلة ع. ل. ف. الموظف ذو الأربعـة أولاد يسمح لنا برصد مجموعة من الدلالات الهامة التي تعبر في مجموعها عن قـدر كبير من الوعي بقضايا التماسك العائلي بمصر لعل أهمها:-

أولاً: تكشف حالة هذه الأسرة عن حالة من التماسك العائلي تتضح فيما ذهب إليه رب الأسرة من إنه حريصاً علي تنشأة أولاده نشأة تتصف بقدر كبير من التدين، فأسلوب التنشئة الاجتماعية في هذه الأسرة يعبر عن نشأة دينية إلـى حد كبير بما تحمله من قيم دينية واجتماعية سـامية، كالإيثـار وحـب الغيـر، والأخلاق والالتزام، وما تحمله كذلك من التماسك بالعادات والتقاليد والأخـلاق، كما تعبر هذه الأسرة من علاقة الود والاحترام والتفاني بين الزوج والزوجة مما يكشف عن حالة من التماسك الاجتماعي العائلية المألوفة.

ثانياً: يكاد يتفق جميع أعضاء هذه الأسرة علـى أن قضـايا التعلـيم والعمل تحمل اتفاقا ضمنياً بين أعضائها حيث تؤكد الزوجة أهمية وجود قدر من الحرية لدي الأبناء في اختيار التعليم المفضل لهم، كذلك في اختيـار مجـالات

العمل، وهذا يكشف إلي حد كبير عن ممارسة نوع من الحرية السائدة بين أفراد تلك الأسرة، ولعل في هذه الممارسة ما يفضي في النهاية إلي تحقيق نوع من التماسك بين أفراد هذه الأسرة نتيجة لتحلي أفرادها بخصائص احترام رغبات أعضاء الأسرة والتمسك بالقيم العائلية الحميدة.

ثالثاً: يكشف الحوار مع رب الأسرة عن بعض أنماط السلوك المغايرة لأحد الأبناء، ولعل في ذلك إشارة إلي أنماط الثقافة المستحدثة التي يخبرها بعض الأبناء في هذا العالم المتغير/ حيث تُرجم هذا السلوك إلي عدد من الإشارات منها: الحرص علي تناول المأكولات بالمطاعم وأيضاً عدم الاكتراث بمواعيد الطعام في المنزل، ولبس الملابس الغريبة، ومحاولة اقتناء أنواع من التكنولوجيا في محاولة للانفتاح علي العالم الغربي، ويجمع الزوجين علي أن ذلك يعد نمطاً من الاستهلاك والأنفاق لم تألفه الأسرة من قبل.

رابعاً: أما عن رؤية رب الأسرة لعملية توزيع الوقت، فهي تكشف عن حرص الزوجان علي قضاء وقت الفراغ مع أبنائهم بما يسمح لهم كل حسب وقته ومواعيده، حيث كشف الأمر عن صعوبة تجمع كل أفراد العائلة في وقت واحد، قد يجتمع الزوجان على مائدة واحدة، أما الأبناء فقد أصبح لبعضهم عالم خاص في الاستذكار والأكل ومواعيد النوم والراحة.. الخ، مما يعبر عن صعوبة التمسك بعادة الاجتماع معاً حول مائدة واحدة أو للتشاور أو الحديث أو متابعة برامج الأعلام معاً، مما يعبر في النهاية عن فقدان آلية هامة من آليات التماسك العائلي، وهي الحرص على التواجد معاً بشكل دائم ومنظم [استمرارية الوجود].

خامساً: أما عن القيم السائدة في جو هذه الأسرة، فهي مجموعة من القيم تعبر في مجملها عن التماسك الاجتماعي، منها حب التضحية، والولاء العائلي، الاحترام المتبادل، التمسك بمبادئ الدين والأخلاق، لكن في المقابل هناك بعض القيم التي تعبر عن بعض مظاهر التفكك، منها محاكاة الغرب في بعض أنماط السلوك العام، مثل أنواع الطعام المفضل، كيفية قضاء وقت الفراغ، التمسك بأنواع معينة من الزي والأغاني..الخ.

الحالة رقم (٢)

هذه حالة أسرة يرمز لها. ر. أ. م. (٥٣سنة) رب هذه الأسرة يعمل تاجراً لقطع غيار السيارات، وهو ميسور الحال، يكشف الحديث معه على أنه متحدث لبق ذو ثقافة واسعة وعقلية تجارية متفتحة، أما الزوجة (٤٧سنة) فهي تحمل مؤهلاً متوسطاً (دبلوم تجارة) والأم على عكس الزوج متزمتة غير متحدثة تعليقاتها محدودة واستجاباتها قليلة أثناء الحوار.

ويكشف الحوار بدورة عن الحقائق التالية:

- أن الأسرة مكونة من الزوج والزوجة وثلاثة أبناء أصغرهم طالب بالمرحلة الإعدادية وكبيرتهم طالبة جامعية والابنة المتوسطة في المرحلة الثانوية.

- تفيد المراجعة الأولية للمنزل أنه متسع نسبياً ويكشف عن مزيد من الـذوق يعبر عن بهجة وإحساس راقي سواء في الديكور، بالمنزل كافة أنواع الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمـة المتصـلة بالمرئيـات والسمعيات وأنماط أخري ذات الصلة بأنواع الاتصالات والمعلومات الحديثة.

- ذلك شأن محتويات المنزل، أما عن القضايا البحثية التي قمنا بتناولها مـع هذه الأسرة، فيقول الزوج في معرض حديثة عن أنماط الرعاية الاجتماعية التي يوفرها لأبنائه يقول (أنا مؤمن من زمان بآني أقدم لأولادي الحريـة الكافيـة والتربية العصرية، يعني يكفي إني أحط لهم النقط على الحروف وأضعهم فـي أول خطوة، وعليهم يكملوا مشوارهم بدون غلط، لكن تحت رقابة، هي صحيح ليست صارمة، لكن برضه الواحد قلبه يطمئن، وأنا عندي بنتين كبـار وولـد، وأسلوبي في تربية الأولاد وبالذات البنات يجعلنـي أكـون دبلوماسـي معهـم وخاصة إن إحنا في وقت مش لازم الواحد يستعمل القـوة علشـان يكـون أب ناجح، يعني كل حاجة بالاقتناع والمجادلة معاهم، والله ساعات أنا أهو أبـوهم بعرف منهم حاجات ما كنتش أعرفها وأتعلم منهم، خاصة البنت الكبيرة اللي في الجامعة، ليها عالم بتاعها، ودينا خاصة بها، كل دوري إني أحذرها وأفهمـا إن الحياة مش بس كده زي ما أنت فكراها. وبسؤال الأب عن العالم الخاص للبنت يقول" هي فكرة إن الحياة فلوس وبس، كل شئ تتطلبه لازم يجـي، لهـا أكـل خاص، طول النهار قاعدة على الإنترنت بتكلم ناس، أو ماسـكة الموبيـل، أو بتتفرج على أفلام أجنبية في الدش، حتى طريقة أكلها، بتحب أكل ماكدونالـدز، وبيتزهات.. الخ، لبسها حشمة لآن أمها دائماً وراها لكن برضة على الموضة، ودايماً بتتطلب طلبات كبيرة، والله كلها مجابة، لكن مش بيعجبها شئ) عكـس أختها وأخوها، طلباتهم عادية جداً، دائماً يشكروننا وعندهم قناعة غير معهودة.

تصف الزوجة علي الوجه الآخر تربيتها لأبنائها فتقول" أنا على العكـس من زوجي متفتحة عنية على الأولاد، أنا عندي بنات ولازم أعرف كـل كبيـرة وصغيرة عنهم، الولد أهو صغير صحيح مراهق، لكن مقدور عليه، إحنا اللـي تعبنا شويه البنت الكبيرة، زي ما زوجي وضح، أنها عنيدة وعايشة زي الأجانب كده، ليها أسلوب خاص ما عرفنهوش قبل كده، عايشة لنفسها فقط ومع الإنترنت بتاعها ويعني ده ينسحب على أسلوب حياتها".

وتصف الزوجة أنها تختلف مع زوجها كثيراً في أسلوب تربيتـه لابنائـه (فهو يعطيهم حرية زيادة ودلع زيادة وأيضاً فلوس كثير، لكن أنا بأحـب دائمـا

أفهمهم معني الحياة ومسئوليتها أول بأول، وفين الصح وفين الغلط، لكن أقـول إيه أنا في وادي ،باقي العيلة في وادي تاني).

أنا عن قضايا التعليم والعمل فيتفق الطرفان علي أن البنـات مصـيرهم للزواج ولذلك يذهبا إلي أن موضوع التعليم شئ أساسي مفروغ منه، لابد البنت تكمل تعليمها ده سلاحها في المستقبل، لكن موضوع العمل للبنات فأحنا شـايفين إنه متروك لهم يختارون المجال اللي يريحهم، لكن الولد بمجـرد مـا يخلـص تعليمه، يكون ذراع أبوه اليمين على حد قول الأب). بالنسبة لقضـية الأنفـاق والاستهلاك: تقول الزوجة (موضوع الفلوس ده شئ مهم عنـدنا، إحنـا مـش بنبخل على أولادنا، لكن مهم جداً يعرفوا هما بيصرفوا الفلوس دي فـين وازاي وعلى مين، وأنت بتستغربي إني بأقول ده، لكن أنا عندي بنتي الكبيرة لو أقـول لك عايزة بنك ماشي وراها، مش حتصدقي، كل ما تشوف إعلان في التليفزيون عن شامبو، أو مستحضر تجميل أو برفان.. الخ، تصمم تشترية تاني يوم حتـى لو عندها غيره ده غير اللبس والأكل الخـاص فـي المطـاعم، ومصـاريفها الشخصية ومصاريف الموبيل اللي مفتوح على طول، يعني هي عايشـة حيـاة غريبة علينا، ده عكس أختها اللي أصغر منها، طلباتها معقولة، وعايشة حياتهـا بطريقة واقعية وأي شئ يرضيها ويفرحها، وكمان أخوها نفس الشيء).

أما الأب فيعلق على موضوع الاستهلاك والأنفاق ويقول (أنا والحمـد لله عندي فلوس وميسور الحال، لكن اللي مزعلني ومضايقني إن الشباب دلـوقتي ومنهم ابنتي عايشن عالم غير عالمهم، عايزين يشتروا كل حاجة ويتملكوا كـل حاجة ويجربوا كل شئ عمال علي بطال، مش مهم يخسروا لكن مهم يجربـوا، التجربة عندهم لها ثمنها، يعني بأقول ده جيل مختلف جداً ومش عـارف هـو عايز إيه، إيه اللي خلي العيال دي بقت كده، يعني جيل كله شطحات واندفاعـه كده مش عارفين مصدرها إيه ولا جاية منين؟

وعن موضوع التفاعل الأسري تقول الزوجة (إحنا بـرغم كـده أسـرة متماسكة ومتعاونه ومحبة للآخرين وإحنا حريصين على بعض وعلـى أقاربنـا نزورهم ويزرونا، ولنا تقاليدنا ويزرونا، ولنا تقاليدنا الخاصة فـي المناسـبات والأعياد، أنا شخصياً أهتم جداً بكل أمور زوجي وإن اختلفت معه فـي بعـض الأشياء، لكن أنا من الناحية الثانية حريصة جداً على مشاعره وبأحبه يكبر فـي السوق وأسمه يكبر ويعلي مع الوقت، أنا بأحب أولادي وعايشة معاهم مشاكلهم دقيقة بدقيقة وكل حياتي ووقتي ومجهودي لهم، وبيشركوني في مشـاكلهم وبـأ تشاور معاهم في طرق حلها).

ويقول الزوج في هذا الصدد" إحنا حياتنا متآلفـة وزوجتـي والحمـد لله متدينة، صحيح هي شديدة شويه في تربية الأبناء، لكن ده في مصلحتهم، وأنـا

حريص علي الانغماس في حياة أبنائي في يوم إجازتي، يوم الأحد ده بأقضـية معاهم كله، أما في النادي، أو في مشاهدة التليفزيون، أو في نزهة خارجيـة، أو في زيارة صديق، يعني هما في اليوم ده معايا، وطبعاً أنا في اليـوم ده بـأقرب منهم جداً ومن مراتي ودخ بيديني إشارات عن مشاكلهم، وبأقعـد أفكـر فيهـا وأحاول أجد لها حل.

أما موضوع تخصيص الوقت فتعلق الزوجة بقولها (زوجي فـي شـغله طول النهار وأولادي كل واحد ملهي في نفسه وفي حياتـه ومذاكرتـه، وإحنـا بنتجمع فقط يوم أجازه زوجي، يوم الأحد، لكن باقي الأيام نلتقي مسـاء بشـكل غير منتظم، أنا عارفة إيه اللي جري الأيام دي، الوقت معدش فيـه بركـة ولا الأولاد مشاغلهم الدراسية كثير ، ولا موضوع الدروس وخلافة، واخـد وقتنـا، ولا مشاغل الأولاد والحياة).

يقول الزوج في موضوع القيم (إحنا والحمد لله عارفين ربنـا كـويس، ومعني كده إن إحنا عندنا دين ومبادئ وقيم، لا نعرف الكـذب ولا الـوع، ولا الخداع، مش دي أخلاقنا وأنا ربيت أولادي على كده على هذه القيم. ما نعرفش إلا الصح والسلوك الصح) وفي هذا الأمر تعلق الزوجة بقولها (الحمد لله إحنا حياتنا زي المسطرة، كل شئ مضبوط، الأخلاق، الدين، الالتزام، حب الغيـر، التراحم، الرأفة، الفضيلة، كل ده في عيلتنا، صحيح بـدرجات، لكـن موجـود والحمد لله).

وعن موضوع السلوك العام ومشكلاته يقول الزوج (إحنا ما فـيش فـي عليتنا حاجة غلط، برغم ما قلته لحضرتك على بنتي الكبيـرة لكـن الحمـد لله السلوك العام تمام ومفيش حاجة غلط، كل شئ مضبوط هي وأخواتهـا وكمـان مراتي، وإحنا عايشين بما يرضي الله وربنا يبارك).

التحليل والتعليق علي الحالة رقم (٢)

إن تحليل الحوار الذي دار بين الباحثة وبين الأسرة يكشف عن مجموعـة من الحقائق المتصلة بقضايا التماسك والتحال وآليتها داخل الأسرة المصرية أهم هذه الحقائق:

أولا: ما يتعلق بمنهاج تربية الأبناء وتنشئتهم، حيث يكشف الزوج ميلـه التام إلي الأخذ بالأسلوب الديمقراطي سواء في التربية أو في الحوار إمـا مـع الأبناء أو مع الزوجة. فالحرية مكفولة لجميع أعضاء الأسرة، بشرط عدم تجاوز الحدود المتفق عليها _ هذا بجانب سيادة روح التعاون والمجاملـة والاحتـرام المتبادل بين الزوج والزوجة. بالإضافة إلي وجود نوع من الرقابة الاجتماعيـة، وسيادة أنواع من التقاليد الواجب مراعاتها مما يدعم آليات التماسك الاجتمـاعي

داخل الأسرة.

ثانياً: هناك اتفاق بين جميع أفراد الأسرة علي ضرورة اختيار الأبنـاء لمراحل التعـليم بأكمله، أما موضوع العـمل فـهو متروك لحرية الأبناء.

ثالثاً: فيما يتعلق بقضايا الاستهلاك والإنفاق فقد دار حولها جدل كبير، خاصة أن هناك اتجاه لوجود (نزعة استهلاكية عالية لأحد أبناء هذه الأسـرة [البنت الكبيرة]). وهذه النزعة ترجع كما يرجح الأبوين إلي سيادة نمـط مـن الاستهلاك غريب علينا (الاستهلاك التفاخري والترفي) سواء فـي الـزي أو الطعام. هذا بدوره يولد نوع من الاختلاف والتباين بين أفراد الأسرة الواحـدة، مما يكشف عن ظهور آلية من آليات التحلل داخل دار هذه الأسرة. هـذا إلـي جانب وجود قدر من المحاكاة لنوع معين من الاستهلاك الغربي في مجملة.

رابعاً: فيما يتعلق بقضايا التفاعل الأسري علي أتساعها، فيندر لأسـرة من هذا"النوع" أن تكشف ببساطة عن وجود قدر من التفاعل الاجتماعي والتساند العاطفي والإشباع النفسي بين مختلف أعضائهم وأن اختلفت في الدرجة وهـذا نتيجة طبيعية لوجود تباين في الطبائع بين أفرادها.

خامساً: فيما يتعلق بقضايا تخصيص الوقت، فمن الواضح أنهـا قضـية مشتركة بين كثير من العوائل المصرية التي تتعرض لمختلف الوسائط الترفيهية والترويحية، حيث كشف رب هذه الأسرة عن كم المثيرات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها هذه الأسرة فيما يتصل باستهلاك الوقت، ومع ذلك هناك حـرص من الزوجين على الاستمتاع بوقت الفراغ، رغم أتساع مشكلات أعضاء الأسرة بوجه عام وهذا يعبر عن حرص أعضاء هذه الأسرة علي تحقيـق قـدر مـن التماسك بينهم.

سادساً: وعن توافر قدر من القيم الاجتماعية السائدة بين هذه الأسرة يمكن أن نضيف حقيقة هامة مفادها أن الأسرة المصرية مازلت تحتفظ بقيم ملحوظـة ذات شأن في المسألة الاجتماعية، ناهيك عن غياب عدم الأنساق في الأهـداف العائلية الرشيدة والداعية إلي التوازن الملحوظ في علاقات أبناء الأسرة الواحدة طيب عبر أعضاء هذه الأسرة عن سيادة قيم الحب والعطاء والإيثار والفضـيلة والرحمة والتآلف. وهي في مجملها قيم تفصح عن التوازن والتماسك العائلي.

سابعاً: وفيما يتعلق بمشكلات السلوك العام. فيمكن لهذه الأسرة أيضـاً أن تعبر عن نفسها علي لسان رب الأسرة، حيث أوضح أنه لا توجد لأسرة من هذا النوع المتماسك نفسياً وعاطفياً واجتماعياً أي مشكلات خاصة بالسـلوك، إلا في حالة الابنة الكبرى، والتي لديها تطلعات معينة، ربما ينعكس ذلك في أدائهـا ولبعض أنواع من السلوك الاستفزازي والتفاخري غير المألوف لباقي أعضـاء

هذه الأسرة، وربما يمثل ذلك نوع من الخروج علي المعتاد في تربية الأبنـاء، مما يمثل لهذه الأسرة حساسية مفرطة بعلاقاتها بهذه الابنة.

الحالة رقم (٣)

وهذه حالة أخري على النقيض من سابقتها حيث يتجـاوز الأب الســابعة والخمسين من عمره، وهو الآن يعمل ببعض الأعمال الحرة الخاصـة، وقد كان فيما مضي يشـغل وظيفة فندقيـة هامة ونرمـز له بالرمز. ش. ع. ل. أمـا الزوجة فتبلغ من العمر خمسون عاماً وهي تمتلك هي وأخواتها مشروعاً خاصاً يديرونه لحسابهم. الأسرة لها من الأبناء ابن وحيد في المرحلة الثانويـة وهـو ملحق بإحدى مدارس اللغات الراقية بذات الحي. يدل أثاث البيت منـذ الوهلـة الأولي على الرفاهية وحسن الذوق والاختيار. لكن من الواضـح مـن خـلال ملاحظة سلوك أعضاء هذه الأسرة مع بعضهم البعض أن كل منهم فـي وادي مغاير. فالمعاملات رتيبة ونمط التفاعل والتوحد داخـل هـذه الأسـرة بطـئ وسـطحي ولا ينـم عن وجود مصـالح وعواطف مشتركة بين كافة أعضائها.

بدأت الحديث مع الزوجة. ف. ع. م. في علاقتها أولا بزوجها ثم بابنها. قالت الزوجة (أنا أبدأ حديثي مع حضرتك بالبداية الحقيقية لمعاناتي مع زوجي حينما صمم على إني أسيب شغلي وأقعد في البيت وأتفرغ لرعاية ابننا الوحيـد، طبعاً أنا كان شغلي هو حياتي، وكانت أشغل وظيفة هامة في شركة من شركات القطاع العام، وكان دخلي كويس جداً، وكمان كانت مواعيد الشـغل مرتاحـة (الكلام ده من ١٢ سنة تقريباً قبل مع ابننا يدخل المدرسة) يعني جـوزي ربنـا يسامحه أصر على ذلك وأول ما قعدت في البيت بدأ هو يمارس علية أنواع من الضغوط، وبدأ كل واحد مننا يعيش في عالم لوحده، طلباته أصبحت كثير جـداً لآني على حد قوله ست بيت، أكل معين وكثير، وكل شئ علية ومعمول حسابه لصالحه طبعاً هو بس، هو الآمر الناهي في كل شئ في نوع الأكل ومواعيـده واللبس وشكله، ومهما أقول لا تحترم كلمتي يعني أنا شئ كده موجود وخلاص، إحنا عايشين مع بعض ولا نعرف بعض، يعني حالة مـن حـالات الانفصـال الصامت، أشبه بالبناء الفارغ) يعن الصبح يقوم من النوم، كله أوتوماتيك يلبس ويفطر ويخرج ولا يتبادل معنا كلمة واحدة، ويرجع العصر، يقلع الهدوم ويتغدي وينام ثم يقعد أمام التليفزيون ويشرب السجائر، ولا يتبادل كلمة يعني نظـارات في الرايحة والجاية فقط، ثم يبدأ يعلق على أي شئ المهم يختم اليوم بمشكلة أما خاصة به أو بالولد أو بالبيت وفي الغالب تتصل بالمصروفات أو بدروس الولد ومواعيدها. أقدر أقول أنه لا يهتم بي ولا بمشروعي الخاص الذي أديـره مـع أخواتي، ولا يجيب ليه أي هدية ولو رمزية، وإذا تعبت شوية لا يهمه الأمر في شئ المهم أنه كل طلباته تكون مجابة وحاضرة في التو واللحظة.

وتستطرد الزوجة في وصف علاقتها بزوجها فتقول (أنا من ناحية ثانية فقدت الإحساس به ولا أشاركه في شئ ولا اهتم بأي شئ يبسطه، أنا بدير البيت بطريقة أوتوماتيكية وهو على فكرة شخصية عنيفة ومتقلبـة وتعشـق الشـجار وخاصة معي، ودائماً ينتقد ملبسي ومظهري وعلاقاتي وأسرتي، كل شئ خاص بي لدرجة أني لما بيكون هو قاعد في البيت بعد الظهر، أنا بخلـق مشـوار أو زيارة علشان متحصلش مشكلة وأتجنبه). أما عن علاقة هذا الـزوج بـالابن فتصفها الزوجة بقولها (برغم أن ابننا ابن وحيد، وجاء للـدنيا بعـض طـول انتظار، لكن أنا ساعات أشعر أن زوجي يعامل الولد معاملة قاسية، دائماً ينتقـده ودائماً ينهره ويلومه، ويعلق على تصرفاته داخل البيت، ويحاسبه على كل كبيرة وصغيرة، مش بدافع الخوف علية ولكن بدافع التسلط وممارسة ضغط علي الولد وكأنه ينتقم مني في شخص الولد وأذا تدخلت يتمادي في عقابه للولد، طبعاً الولد مش صغير وممكن يرد عليه، لكن ربنا بيستر).

تصف الزوجة في المقابل علاقاتها بابنها فتقول" الحقيقة أن اللي بيحصـل لنا ده بينعكس على شخصية وسلوك ابني. يعن أقدر أقول أن ابنـي شخصـية غامضة وعنيدة في نفس الوقت، الولد نقول له شمال يقول يمين، علـى الأكـل معايا، طبعاً طلباته كثيرة جداً، وأذا لم انفذ طلب له، يعاقبني بعـدم المـذاكرة، وعلى فكرة هو عنده نوع من اللامبالاة غريبـة جـداً، لا يهـتم بتعبـي، ولا بمجهودي في رعايته ولا في تنظيمي لوقته، هو من النوع اللي عنده تطلعـات، حقيقي هو ابننا الوحيد، لكن تطلعاته أعلي من مستوانا، يعن مثلا يصمم أن عيد ميلاده يكون في فندق كبير، زي فلان وفلان من أصحابه، لبسه كمـان مكلـف جداً، عنده طبعاً موبيل، له اشتراكات في محطات فضائية بالدش، ومع ذلـك لا يهتم بدروسه، دي أخر شئ يفكر فيه، حيطلع أية شكل مستقبلة أية مـش مهـم عنده المهم أنه كل طلباته تكون مجابه، طبعاً عنده أنانية عالية جايز لأنه وحيد، وجايز إن دي نغمة أبناء جيله دلوقت، المهم إن أنا ما كنش أتوقع أن ابني يكون سلوكه كده، وحياته كده، وكمان الولد عنيف جداً مع جيراننا ومـع أصـدقاءه، ودائماً أتدخل في لحل المنازعات معهم، كمان معي ردوده واقفة وغليظـة، ولا يهتم بتعبي ومشاغلي من أجله ولا يقدر أي شئ أعمله عشانه).

وفي حديثي مع الابن لمحت في نقاشه معي أسلوب لحياته ونمطه الشـائع الذي لم يتخلي عنه بسهوله. يقول الابن (أنا ما بعملش شئ غلط، أنـا بحـاول أعيش حياتي بطريقة جديدة ومختلفة عن اللي بابا وماما عاشوا بها، أنا من جيل لازم يجرب كل شئ ويعيش كل تجربة، يعني أنا شايف أني سعيد وناجح وهمـا شايفين غير كده، شايفين أن الحياة بس مذاكرة وتعليم ونجاح، طيب ده، جميـل لكن في النهاية حاعمل أية بالتعليم ده، ما هما الاثنين اتعلموا واشتغلوا، النتيجـة أية، ما هي كلها حياة، وعلى فكرة الشغل دلوقت مش بالتعليم ولا بالشـهادة، ده

شوية شطارة ولغة ودراسة كومبيوتر، تبقي عال تعالي شوفي بالخارج دلوقـت، موضوع التعليم نسبي، المهم أن الواحد يشتغل بمؤهلاته الشخصية والعملية، لا هما مش فهمين كده، الحياة عندهم واقفة عند زمن معين، طبعاً الحيـاة متغيـرة والعالم بيجري من حولنا ولازم نحاول نسبق، عشان أنجح بس هما غير مقتنعين بكده، وعلى فكرة الموضوع ده بيخليني متضايق ومتوتر وزعلان منهم الاثنـين على طول، ساعات يطلبوا مني أزور خالي ولا عمتي ولا تيتة، أقول لهم هـو فيه حاجة؟ مناسبة؟ ولا أية؟ يزعلوا من ردي، مش عارف يعني هما بيفكـروا أزي؟).

التحليل والتعليق علي الحالة رقم (٣)

نستدل من متابعة الحالة السابقة علي نوع جديد من أنواع العلاقات وأنماط التفاعل الأسري الذي يسود هذه العائلة. ويمكننا على وجه العموم قبل البدأ فـي كشف آليات التماسك والتحال في هذه الأسرة أن نخرج بنتيجة أوليـة مؤداهـا سيادة نمط من التفكك أو التحال العائلي مع استمرارية هذا النمط من العلاقـات داخل هذه الأسرة بما يكشف عن الحقائق التالية:-

أولا: حالة من الغربة بين الزوجين وابنهما مما يؤثر بدوره على البناء الشـخصي لأفراد الأسـرة بالإضافة إلي حالـة مـن التزعـزع الاجتمـاعي والنفسي والذي أفضي إلي حالة من فقدان إحساس أعضاء هـذه الأسـرة كـل بالأخر فكما أوضحت الزوجة (كل واحد عايش في واد) فالعلاقـات ثانويـة ومفككة. وتكاد تنعدم في هذه الأسرة كل درجات التفاعل الأسري بكـل ألوانـه وأنماطه. ولعل هذا ما يوضح لنا سيادة بعض درجات مـن التحلـل والتفكـك العائلي علي المستوي النفسي والاجتماعي داخل هذه الأسرة.

ثانياً: أن طبيعة البناء الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لهـذه الأسـرة والتي يبدو عليه التفكك والانهيار، اتضح هذا من سوء العلاقـات الاجتماعيـة وتدهور نمط الشعور العائلي داخل محيط هذه الأسرة، ويتضح ذلـك بصـورة أساسية في علاقات الزوجين ببعضهما التربص على المستوي الاجتماعي علـى والشخصي يتبدى ذلك في سيادة نمط من العلاقات تسودها روح الأنانية والفردية واللامبالاة وانعدام الإحساس بالآخر إلي جانب تفشي نوعاً من التسـلط والقهـر الذي يمارسه الزوج علي زوجته، وفي المقابل سيادة شعور من الإهمال العاطفي واللامبالاة الاجتماعية وفقدان الشعور بدفء الزوج من جانـب الزوجـة. لقـد أفضت هذه العلاقة المشوهة والهشة داخل محيط هذه الأسرة إلي سيادة أنمـاط من الكراهية وعدم الاحترام المتبادل بين الزوجين، والذي أفضي بـدوره إلـي حدوث تفكيك ملحوظ داخل الأسرة (البناء الفارغ).

ثالثاً: يستدل من قراءة أقوال الابن أنه مدلل وغيـر منضـبط نفسـياً

وأخلاقياً، تكمن لدية الأنانية والفردية وعدم الإحساس بمجهود الآخرين تجاهـه، لديه إحساس عام بأنه متميز عن غيره من الشباب، لدية تطلعـات وطموحـات عالية وأن كانت غير مرتبطة بأدائه الدراسي، مما يكشف عن فتـور اهتمامـه بالنواحي الدراسية والعلمية. تكشف علاقاته بأبوية من الوهلة الأولي عن سطحية وفتور بما يقومان به من أجله وخاصة الأم، مما يوضح أن هناك أنـواع مـن اللامبالاة في تقيمه الشخصي لأداء الزوجين تجاهه. أن نوعيـة هـذه العلاقـة المتبادلة بين الابن وأبويه تفضي إلي سيادة نوع من الارتباط الواهي بين كافـة الأطراف مما يعزز ظهور أنماط مستحدثة من التحلـل الاجتمـاعي وخاصـة العائلي.

رابعاً: وبالنظر إلي الابن نجده هو الآخر في حاله إضطراب شبه دائم نتيجة لما يحيط به مؤثرات بعضها اجتماعي والأخر نفسي، أو ذاتي وبعضـها الأخر مادي، يستدل علي ذلك حده ميوله تجاه أنماط معينة من الاستهلاك وأوجه الإنفاق العامة والتفاخرية والمباهاة بما في حيازته من أشياء. كمـا أن سـلوك الابن يدل على درجة من الاستخفاف بثقافة والديه فهو دائما يردد (هما عايشين في عالم آخر، والحياة عندهم واقفه عند حد معين) كما أن هـذا الابـن دائـم الاستهانة بمجهودات والديه تجاهه مما يكشف عن نمط شخصي قوامه اللامبالاة والاستهتار بجهود الآخرين. ولهذا فإن العلاقة بين طرفي الابن والوالدين دائمـاً مضطربة ولا يسودها التقدير والاحترام والتراحم. مما يعكس في النهاية بعـض درجات الفتور والتفكك العائلي.

خامساً: وعلى صعيد آخر يمكننا أن نطرح مستوي مماثل مـن التحليـل لطبيعة العلاقة بين الأب والابن، كما تكشف عنه هذه الحالة، فهو ذو شخصـية تتصف بالأنانية والقسوة واللامبالاة، مما إنعكس على سلوك الابن واتجاهاته نحو بعض القضايا الحياتية الأساسية، ومنها قضية التعليم، فلقد سيطرت على الابـن بعض النزعات الغربية الشخصية، كفقدانه لأهمية التعليم في حد ذاتـه، وأيضـاً العمل كقيمة اجتماعية، وتعاظمت لديه بعض الأفكار مثل أهمية الحظ والشطارة والفهلوة في مشوار الحياة. ولذلك أتصف سلوك الابن بصفة عامة باضـطراب المعايير الاجتماعية في تقييم كثير من الشئون المجتمعية وخاصة تلك الشـئون التي يمر بها شبابنا في حقل التعليم ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولي إلي تغـاير في أنماط الثقافة التي يتلقاها هذا الابن، وتنوعها بالإشارة إلي قدرته العقلية فـي هذا السن الخطر قياسياً بعقلية أقرانه.

خامساً: الأسرة المصرية بين التأمين والمخاطر قراءة فـي دراسـة الحالات

حقيقة لقد فرض النظام العالمي المتغير على الأسرة نظاماً مغـايراً فـي

التعامل مع هذا العالم، فربما تكون المستويات المطلقة للفقر قد انخفضت قليلاً. ولكن الانتقال إلي رأسمالية فوضوية وعاجزة عن ضبط آلياتها الخاصة بالتراكم والتسويق وتحسين الإنتاجية والتنافسية قد طعن بشدة الآليات الرسمية وغير الرسمية للتضامن الاجتماعي. والاهم هو إن هذا الانتقال قد انتج آليات قوية للغاية تحدث الاضطراب والخلخلة Dislocation في كافة مستويات التنظيم الاجتماعي بما في ذلك الأسرة. والواقع إن مصر الحديثة لم تشهد أبداً شيوع أشكال متنوعة لهذا الخلل الاجتماعي. بدأ من ارتفاع معدلات الطلاق والزواج المتكرر بين الفقراء مروراً بالعدد الكبير من الأسر التي ترأسها النساء، وذهاباً إلي مشاكل الإدمان والعنف في العلاقات الأسرية، مثلما صارت تشهده في عقدي الثمانينات والتسعينيات.

إن عولمة الاستهلاك، عبر تسيد نمط جاذب وجذاب من استهلاك السلع والخدمات والصور والمعاني المرتبطة بها، وكذلك استهلاك اللغة والاصطلاحات الخاصة بها بما يتضمنه هذا النمط من الاستهلاك من الطلب علي السلع والخدمات في إطار المنافسة في السوق العالمي، من ماكدونالدز إلي الجينز، إلي الكوكاكولا، إلي توشيبا إلي ملابس الكاجيول أي عولمة نظام الزي وعولمة نظام الأكل والشراب، والشعر والماكياج، وشكل وجه المرأة، وطريقة نظراتها لذاتها وللعالم وللرجل، من ذأن كل ذلك خلق نظام عولمى جديد يطرح على المجتمع المصرى وعلى الأسرة المصرية نظاما ونمطاً مغايراً من الثقافة الاستهلاكية تفرض عليها أنماطا جديدة من التعامل والتفاعل وتخلق نظاماً مغايراً من القيم والعادات والسلوك. هذا إلي جانب عولمة النظام الأخلاقي، أو بتعبير أكثر دقة ميلاد أخلاق كوكبية جديدة متعدية للثقافات، والأديان، والأنظمة الأخلاقية الكبرى في كافة المجتمعات الإنسانية. بالإضافة إلي هيمنة إمبريالية تخدم صناعة الصور والعواطف والقيم عبر الإعلام المرئي المعولم والذي يشكل الرأسمال الادراكي القادر علي الهدم والتجديد بسرعة كبيرة والانتشار بحيث يهيمن علي العالم رأسمال إدراكي كوكبي جديد.

إن كل هذه الضغوط والتجارب خبرتها الأسرة المصرية كما عبرت عنها حالات الدراسة. تُرى هل تركت هذه التحديات آثارا دامغة على أنماط التماسك داخل الأسرة المصرية، الأمر الذى دفع إلى ظهور آليات جديدة للتماسك الاجتماعى وأنماط للتحلل لم تعرفها الأسرة المصرية من قبل.

ونأتي الآن إلي حصاد التجربة التي تمثل أهم ثمار تجارب دراسة الحالات:

أولاً: تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً فاعلاً في عمليات التماسك العائلي بالمعنى الوارد فى الدراسة الراهنة حيث أشارت كثيراً من حالات الدراسة إلي

الدور البارز الذي تنسجه التنشئة الباكرة في تشكيل العمليات الاجتماعية المختلفة وفي تكوين القيم الاجتماعية المتماسكة كالحب والتضحية والإيثـار، والتقـدير الاجتماعي..الخ، وبما تحمله هذه العلاقات والقيم من تدعيم لعمليـات التماسـك الاجتماعي والترابط العائلي داخل أسر الدراسة.

ثانياً: كشفت المعطيات السابقة عن تعضيد لعمليات التفاعـل الاجتمـاعي والبشري والتي أحيطت بقدر كبير من التقديس والاحتـرام علـي المسـتويين الشخصي والإنساني في مجموعها. جانب أخر يستدل من رواية أعضـاء هـذه الأسر أن ثمة اتجاه خاصاً بعملية التماسك ترعاه تلك الأسر وتخص بالذكر مـا رواه أرباب الأسر من حرصهم الشديد أحياء الاحتفالات المختلفـة والاهتمـام بالمناسبات العائلية المتنوعة، كذا الاهتمام البالغ بمعظـم القضـايا والمشـكلات الأسرية ومحاولة حلها، في إطار من التفاعـل الحـي الخـلاق بالشـئون الشـخصية قبل الاجتماعية... الخ.

ثالثاً: يوجد قدر من الاتساق والتوحد والتفاهم بين غالبية أسر الدراسة سواء في علاقة الزوجين أو كلاهما بالأبناء. فالبرغم مـن وجـود قـدر مـن الاختلاف والتباين بين الوالد من ناحية وبعض الأبناء من ناحية أخـري نتيجـة سيادة بعض النزعات الغربية، آلا أن هناك قدر كبير من الاتفاق نلحظـه بـين غالبية الأطراف فيما يتعلق ببعض القضايا المجتمعية الهامة مثل قضايا التعلـيم والعمل وتكوين الأسرة.. الخ. وهنا تتبدى آلية أخرى أظنها فاعلة علـي كافـة المستويات وهي حرص الأباء والأبناء على تحقيق قدر من الاتساق والتوحد فيما يتعلق بقضايا العمل والتعليم.

رابعاً: أما عن قضايا الاستهلاك والإنفاق فثمة تنوع ملحـوظ وتبـاين مشترك بين غالبية مبحوثينا. الأمر الذي يعني أن هناك معتقداً رئيسياً بين كافـه العناصر البشرية مفاده أن الإنفاق والاستهلاك صنوان كل منهما يؤكد وجـوب التأكيد علي الأخر بمعنى أن الإنفاق لكي يكون قادراً على تغطية معظم أو كافة الاحتياجات الأساسية يجب أن يكون في حدود الاستهلاك. ولقد كشف الحوار مع بعض الأسر عن سيادة بعض أنماط من الثقافة الاستهلاكية والتي تـؤدي فـي معظم الحالات إلي التخلي عن الكثير من العـادات والممارسـات الاجتماعيـة المعهودة والمألوفة لدي الأسر المصرية في مجملها مثل الحرص على التـردد على المطاعم ذات الشهرة العالمية وعدم الاكتراث بمواعيد التجمع الغذائي فـي محيط الأسرة، كذلك ترديد الأغاني الشبابية عاليـة الإيقـاع فارغـة المعنـي والمضمون، يدخل في هذا السياق أنواع من الأزياء غير المألوفة، مما تعبر عنه كل هذه الاتجاهات في نهاية الأمر عن تغلغل نمط الاستهلاك الغربي التفـاخري أو الذي لا يكون في مقدور كثير من الأسر علي تحقيقه، مما يفضي في نهايـة

الأمر إلي ظهور آلية جديدة من آليات التحلل داخل محيط الأسرة.

خامساً: من مصاحبات النمط الغربي في الثقافة، الاعتماد علي التكنولوجيا الغربية كمصدر للمعلومات والتقنيات المستحدثة. يـدخل فـي ذلـك اسـتخدام الكومبيوتر والحاسبات بمختلف أنواعها، والبـث الفضـائي بمختلـف صـوره وأشكاله. لا يستطيع مكابر أن يتجاهل أثر هذه التكنولوجيات المسـتحدثة علـي عقلية وبناء البشر وبخاصة الشباب، حيث أن هذه التكنولوجيات لها مخاطرهـا على المستوي الثقافي، فليس من شك كما يستدل من متابعة حالات الدراسة، أن هناك قدر الإهدار الثقافي والقيمى فيما يتصل بما تخلفه هذه التكنولوجيا من أثار على عقول أبناء الأسر المصرية، فهي تبث ثقافات غربية وأنماط متلاحقة مـن المعلومات المثيرة والمستفزة لعقول ورغبات الأبناء بما يبعدهم عن كثيـر مـن تقاليد وقيم العائلة المصرية وبما يخلق لديهم كثير من الرغبات والاشباعات التي لا يكون في مقدور كثير من الأباء تحقيقها، فضلاً عن أن هـذه التكنولوجيـات مهدرة للوقت والجهد بما يؤدي في التحليل الأخير إلي التأثير السلبي علي أنماط التفاعل العائلي الرشيد، وإلي الاهتزاز القيمى وخاصة بين الشباب، وهنا نلمـح آلية جديدة من آليات التحلل الاجتماعي والتي تفضي بلا شك الضياع الاجتماعي والنفسي بما تتركه من بصمات فاعلة في نفوس الشباب وبما تؤدي إليـة مـن علاقات توتر وتفكك بين الأباء والأبناء في الأسر المصرية.

سادساً: أما بالنسبة لتخصيص الوقت، فليس من شك أنه استتبع التغيرات التي طرأت علي العالم اليوم بصفة عامة والأسرة المصرية بصفة خاصة، سمة عدم الانتفاع بالوقت المتاح للتجمع معا لمناقشة كثير من أمور العائلة المصرية، حيث الضغوط المتزايدة والهموم المتكالبة لجميع أفراد الأسرة، فالوالدين والأبناء كل يحاول جاهداً إنجاز مهامه المتعـددة ومسـئولياته المتكـاثرة. إن قضـية تخصيص الوقت برغم أهميتها للاستمتاع بوقت الفراغ، أو لمناقشة بعض الأمور والمشكلات العائلية، إلا أنها لم تعد قضـية جوهريـة فـي خضـم الشـواغل والمزاحمات اليومية المتكررة لجميع أفراد الأسر المصرية. ولعل هذا يشكل كما أشار لذلك الكثير من أرباب الأسر ضعفاً لروح الانتمـاء والـولاء العـاطفي، وغياب المشاركة الوجدانية في كثير من القضايا العائلية، أيضاً نلمـح اختفـاء روح الديمقراطية والشورى بين أفراد الأسرة المصرية مما يؤدى إلـى ظهـور بعض بوادر التفكك لدى أفراد الأسر المصرية.

سابعاً: لقد بات من المألوف انتشار بعض السمات بـين مراحـل جيليـه مختلفة من الأبناء وكذلك في أنماط العلاقة الزوجية بـين الأزواج، أسـهم فـي حدوث آليات التحلل والتفكك السابق تحليلهـا، نعنـي بـذلك انتشـار الأنانيـة واللامبالاة، والعنف بين بعض الأبناء، هذا إلي جانب الاستهانة بمواقف التعلـيم

والعمل والاجتهاد في حياة الأبناء. بجانب ميل كثير من الأبناء إلي التخلي عـن الكثير من القيم العائلية المصرية كالحب والود والتضحية والاحترام. مما أفقـد الأسرة المصرية كثيراً من دعائم المحتوي النفسي والاجتماعي لتفاعلها الحميم، وبما أسهم بدوره في تقويض ركائز التماسك الاجتماعي ومهد الطريق لبـروز آليات التفكك بكل صوره.

ثامناً: هناك إجماع من مختلف التحليلات التي قمنا بجمعها من الحـالات علي أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيـرة التـي خبرتهـا الأسـرة المصرية خاصة في العقود الأربعة الأخيرة، كانت سبباً مباشراً وفاعلاً في إنتاج نوع من الأسر المصرية التي تتصف بالدعامات الهشـة ممـا يجعلهـا تشـهد صراعات عدة لأبنية القوة داخلها، فلقد كشفت حالات عديدة عن ازدياد معدلات الهجر بين الأزواج والزوجات، وتعدد حالات العنف في العلاقات المتبادلة سواء بين الأبناء والوالدين أو بين الأزواج داخل نطاق الأسرة الواحدة، هذا إلي جانب ارتفاع معدلات الطلاق الرسمي وخاصة بين الأزواج في الأسر حديثـة العهـد (الطلاق المبكر)، كما أوضحت بعض حالات الدراسة سيادة نوع مـن الطـلاق الصامت أو الخفي غير المعلن بين كثير من الأزواج فـي الأسـر المصـرية بالإضافة إلي تغير أدوار كل من الرجل والمرأة وما صاحب ذلك من صـراع الأدوار داخل ذات الدار هذا بالإضافة إلي ظهور مشكلات عديـدة لا تسـتطيع الأسر المصرية حلها بمفردها بل تقف عاجزة في كثير من الأحيان أمامها، هذه المشكلات مثل البطالة، والأحجام عن الزواج وتكوين الأسرة، الاندفاع العاطفي بكل صوره وأشكاله، هذا إلي جانب تضخم النزعات الدينية وتطرفها لدي بعض الشباب من الجنسين بما يتنافي وأحكام الأديان السماوية، علاوة علـي انتشـار حالات كثيرة من الاغتراب النفسي والاجتماعي والتي يعبر عنها إمـا بهجـرة المكان أو بهجرة الزمان، لدي كثير من أعضاء الأسر محل الدراسة. ولعل كل هذه الأمور مجتمعة قد شكلت في التحليل الأخير أعـراض واضـحة لمـرض التصدع الاجتماعي الذي أصاب الأسر المصرية والذي أفضي في نهاية الأمـر إلي مختلف صور وآليات التحلل الاجتماعي التي خبرتها الأسرة المصرية.

مراجع الدراسة

١. Neil J. smelser ((Social science and social problem: The next century)) International Sociology Volume No. ٣, September, ١٩٩٦, P٢٧٩.

٢. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقديـة من العالم الثالث في: العولمة وظاهرة العصر، عالم الفكر، المجلـد الثـامن

والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر. ديسمبر/ ١٩٩٩، ص١٣٠.
٣. المصدر السابق مباشرة، ص١٢٥.
٤. جلال أمين، العولمة، العدد ٦٣٦ من سلسلة أقـرأ، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣.
٥. عبدالباسط عبدلمعطي، العولمة وأدوار الأسرة فـي التعلـيم، ورقـة رؤية، في: العولمة والتعليم والتنمية البشرية، اجتماع خبراء، القاهرة، ٢١-٢٢ فبراير ٢٠٠١، منتدى التنمية البشرية، (١)، ص٥٩.
٦. على أسعد وطفه، الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعيـة في: عالم الفكر: التقدم العلمي المعاصر، المجلد التاسع والعشرون، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثاني، أكتـوبر/ ديسـمبر، ٢٠٠٠، ص٢٠٨.
٧. انظر في ذلك: ١_ عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، بيروت ١٩٩٨. ٢_ السيد يسين، في مفهوم العولمة: المستقبل العربي، العـدد ٢٢٨، بيـروت، ١٩٩٨.
٨. Andrea B. Rugh: Family in Contemporary Egypt, The American University in Cairo press, Egypt, ١٩٨٥,p٢٣٥.
٩. السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامـات البحثيـة الجديدة في مجتمعات العالم الثالـث، حوليـة كليـة الإنسـانيات والعلـوم الاجتماعية، جامعـة قطـر، العـدد الخـامس عشـر، ٩٢، ٩٣ ص ص ١٥٢،١٥٣.
١٠. David Clark, Marriage, Domestic life Social change, Routleclge, II New Flutter, lane, London (Ec٤ p٤EE). First published, ١٩٩١, P١١١-١٢٢.
١١. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص٢٦٠.
١٢. إجلال إسماعيل حلمي، الأسـرة العـربية، النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولي، ١٩٩٧، ص ص١٨،١٩
١٣. عبد الباسط عبد المعطي، العولمة وأدوار الأسرة في التعليم، مصـدر سابق ص٦١. أنظر أيضاً في هذا السياق.
Tony Bilton, Kevin Bonnett, Pip Jones, David Skinner, Michelle stanworth and Andrew Webster, Introductory Sociology, Third Edition, Macmillan, ١٩٩٦ , P٥٠١.

١٤. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحـث اجتمـاعي، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص٢٢٤.
١٥. فاتن محمد الشريف، دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعيـة، د. ن، ١٩٩٩، ص ص٢٠٧،٢٠٨.
١٦. James M. Henslin, Marriage and Family in a changing Society, Second Edition, The Free press, New Gorky, ١٩٨٥, P٥٠٩.
١٧. عبد الباسط عبد المعطي، العولمة وأدوار الأسرة في التعليم، مصـدر سابق، ص٦٣.
١٨. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافـة الوطنيـة، مصـدر سابق، ص١٤١.
١٩. علياء رضاه رافع، التحولات العالميـة والأدوار المتغيـرة للعلـوم الاجتماعية الأنثروبولوجي _ نموذجاً، إضـافات، الجمعيـة العربيـة لعلـم الاجتماع، القاهرة، العدد الثالث، يناير، ٢٠٠١، ص٤٢.
٢٠. David Clark, Urban World Global City, Rutledge, II New Fetter lane, London, published, ١٩٩٦, P١٣٠-١٣٤.
٢١. المصدر السابق مباشرة، ص٤٣.
٢٢. Ibid, P١١٧.
٢٣. رسمي عبد الملك رستم، صيغ غيـر رسـمية للتعلـيم (الأسـرة _ الجمعيات الأهلية" رؤية تربوية"، في: العولمة والتعليم والتنميـة البشـرية، مصدر سابق، ص ص٨٢،٨٣.
٢٤. عبد الباسط عبد المعطي، العولمة وأدوار الأسرة في التعليم، مصـدر سابق، ص٦٣.
٢٥. عبد الباسط عبد المعطي، مصدر سابق مباشرة، نفس الصفحة.
٢٦. محمد كمال التابعي، الفقر في ظل تحولات العولمة: رؤية مسـتقبلية، الندوة السنوية السادسة، الفقر في مصر، الجذور والأسباب والتداعيات وأفاق المستقبل، ٨-٩ مايو، جامعة القاهرة كلية الآداب _ قسم الاجتماع، ص١٥.
٢٧. السيد يس، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للطباعة والنشر، في علم الاجتماع: إضافات: العدد الثالث، يناير، ٢٠٠١، ص١٨.
٢٨. عبد الباسط عبد المعطي: التحولات العالمية والتنظير للطبقات العالمية في علم الاجتماع: إضافات: العدد الثالث، يناير، ٢٠٠١، ص١٨.
٢٩. علياء شكري، علم الاجتماع العائلي، في دراسة علم الاجتماع، محمد الجوهري وآخرون، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثالـث عشـر، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ص٢٤٨.

انظر أيضاً. أشجان يوسف عبده: التحولات الاجتماعية _ الاقتصادية ونسق القيم في المجتمع المصري، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٩٤.
- سناء الخولى: الأسرة والحياة العائلية _ الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.
- حسن الساعاتي: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتمـاعي، سلسـلة المحاضـرات العلميـة، المحاضرة الرابعة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٩.

٣٠. عاطف غيث، قـاموس علـم الاجتمـاع، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٦٨.

٣١. المصدر السابق مباشرة، ص ص١٣٧-١٣٨.

انظر أيضاً في هذا السياق: غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعي (سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٢٤٢-٤٣٨.

الفصل الثانى

الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية

"رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل"

د. عبدالوهاب جودة عبدالوهاب

مشكلة البحث وأهميته:

الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى أداء الوظائف المنوطة بأفراد المجتمع، والذين ينطلقون فى الأساس وفى معظم الحالات من كونهم أزواجا أو زوجات يعيشون حياة أسرية سليمة، تمثل قاعدة الارتكاز المتينة التى يقيمون عليها فعاليتهم فى المجتمع. ويعكس ذلك حالة من التوافق الزواجى بين الزوجين، توجهها نزعة إلى التعامل الإيجابى مع صعوبات ومشكلات الحياة، وإلى تبادل المشاعر والعواطف والمشاركة فى المهام والأنشطة المألوفة، وتحقيق التوقعات الزواجيه لكل منهما، وتبادل الأدوار و تكاملها فيما بينهم[١].

وأياً كان الأساس الذى يبنى عليه رجل وامرأة زواجهما، فهما يسعيان وراء هدف واحد هو تحقيق التوافق بينهما، فيرى كل منهما أن جانباً كبيراً من سعادته وتحقيقه لذاته مرتبط بمدى هذا التوافق. والواقع أن أى محك خارجى للتوافق بين الزوجين لا يخلو من تعسف، ذلك أن ما يرضى فرد قد يكون عديم القيمة بالنسبة لآخر؛ فكم من زيجات توفرت لهن جميع المقومات التى يظن الناس أنها كفيلة بتحقيق التوافق، لكن أصحابها وجدهم يشعرون بالتعاسة، ولا يوجد سوى شخص واحد يعرف ما إذا كان متوافقا أم لا هو الشخص نفسه[٢].

وقد تنعدم أو تنخفض هذه المودة والرحمة والمشاعر المشتركة، أو تكون هناك فرصة لظهور المشاكل والصراعات الزوجية، مما يؤدى إلى حدوث نوع من التفكك فى العلاقات الأسرية، يترتب عليه انهيار الأسرة، وقد ساعد على ذلك مجموعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، والتى تزايدت فى ظل التحولات العالمية والتى أفرزت مجموعة من الضغوط على تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية، مما فرض على الزوجين، القيام بأعباء أكبر مما هو مطلوب منهما، ترتب عليه زيادة التباعد، وضعف درجة التوافق[٣]. إضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو ارتباط النساء الشابات بقوة العمل. فالزواج فى ظل

التحولات الحالية لم يعد يقدم للمرأة ضمانا ثابتا للحياة، ويتزايـد إدراك الفتيـات بأنه ينبغى عليهن إعالة أنفسهن؛ كما يسود الاعتقاد بينهن بأن تزايـد الاسـتقلال المادى للمرأة سوف يقلل من احتمالات بقاء حالة زواج فاشل، فى مقابل ما كان عليه الموقف من قبل عندما كان على المرأة أن تتقبل مثل هذا الزواج وتسـتمر فى حياة زواجية غير مرغوب فيها(٤).

كما أدى تزايد دخول المرأة فى سوق العمل إلى إحداث تحولاً فى عمليـة اختيار الشريك الآخر، وطبيعة الظروف التى يـتم خلالهـا الـزواج، وثبـات واستقرار الزواج، بل إن الزوجات قد تزايدت توقعاتهن بشـأن تقسـيم أعبـاء الأعمال المنزلية؛ ترتب على ذلك زيادة حدة المشكلات الزوجية، التى أفضـت إلى حدوث الطلاق. كما أن الطلاق يغذى نفسه- بدرجة ما- إذ أنه يتزايـد مـع الاستمرار فى تزايد حدوثه، حيث يصبح الطلاق أمراً مألوفاً، ومقبولاً ويمثل هذا أحد التغيرات الهامة التى طرأت على الأسرة فى السنوات القليلة الماضية، بل لم يعد وجود الأطفال يمثل- إلى حد كبير عائقاً يحول دون الطلاق(٥).

ويعتبر الطلاق أحد مظاهر التفكك الأسرى، إضـافة إلـى الصـراعات والمشاجرات الزوجية(٦) فالطلاق مظهر من مظاهر تحلل الحياة الزوجية التـى ينعدم فيها التكيف بين الزوجين، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذى يمتنع معه كل توافق، فلا يكون ثمة سبيل إلى التراضـى، ولا يكـون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف، فالانفصال عادة هو الحلقـة الأخيـرة مـن مراحل الشجار والنزاع العائلى(٧).

الطلاق إذن من الظواهر الاجتماعيـة المتنوعـة، وقـد عرفتـه جميـع المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء مع الاختلاف فى درجة حدتـه مـن مجتمع لآخر، ومن حقبة تاريخه لحقبة أخرى. كما تختلف نظرة المجتمعات فـى تعريفها للمستوى أو للحد الذى يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمرا لا يطـاق، أو فى أسباب انحلال الزواج غير الموفق(٨). ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تحويلات جذرية فى نسق الأسرة عامة بجميع المجتمعات، وتحـولا فـى أنساق الطلاق بصفة خاصة. لقد تغيرت مفاهيم الأسرة الحديثـة، كمـا حـدثت مجموعة من التغيرات فى الاتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية، وتغيرات فى الأدوار المرتبطة بالـذكور والإنـاث ترتب عليها حدوث تغيرات فى الاتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطـلاق لا يشكل عائقاً أمام الكثيرات فى معظم المجتمعات(٩).

ومن الواضح أن الأسرة فى الدول الصناعية قد تكيفت فى الحقب الأخيرة للموجة الثانية من التحديث، والتى يطلـق عليهـا مرحلـة مـا بعـد الحداثـة Post.Modernism. هذا، فى حين استمرت المجتمعات غير الصناعية فى التطور

على أساس من أنماط الأسر الزوجية المشتقة مـن النمـوذج الغربـى. وأحـد مظاهـر ما بعد الحداثة هو تصدع النظام الأسرى، فمثلا نجد أن نموذج الأسرة القائمة على الزواج، والذى لا زال أكثر الأنماط شيوعاً- أصـبح مهـددا فـى طبيعته ومكوناته. ولعل من أسباب هذا التفكك أو الانهيار: تغير القيم الاجتماعية والتقدم العلمى (منع الحمل، الحمل الاصطناعى، تكنولوجيا الانجاب...... الـخ). إضافة إلى بروز مشكلات أخلاقية وحضارية جديدة نتيجة للتقدم الكبيـر خـلال السنوات الماضية فى علوم الحياة؛ انعكست على النظام الأسرى، فيمـا يخـص الاستقلال الاقتصادى، والمساواة وغيرها(١٠). ساهمت كل تلك التغيرات فى إقبال النساء على اختيار الطلاق كبديل للحياة غير المتوافقة.

والمجتمع المصرى لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية الجارية، بـل أنه تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات الجديدة على النطاق العالمى، خاصة مـع سهولة الانتقال والاتصال فى ظل تقدم وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومـات؛ والاطلاع والتعرض لكل جديد يظهر فى أى مجتمع من مجتمعات العالم. وبنـاء على ذلك فإن الاسرة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية، نتيجة التحولات المجتمعية، أفضت إلى بروز العديد مـن المشكلات والصراعات، والتى تفضى إلى احتمال وقوع الطلاق، كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الأسرى. ولعل ما تطالعنا به وسائل الاعـلام مـن قضـايا ومشكلات ترتبط بالنظام الأسرى، وما تعرضه الصحافة من حالات طلاق يعبر بصورة واضحة على استمرار تفاقم مشكلات الأسـرة المصـرية، واسـتمرار الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الاسرة المصرية.

وتوضح البيانات الرسمية فى مصر، أن اجمالى عقود الزواج فى مصـر حتى نهاية عام ١٩٩٩، بلغ ٥٢٥٤١٢ ألف عقد زواج رسمى. بمعدل نمو قدره ٨,٣%. كما توضح البيانات أيضا أنه فى نفس العام، وصـل حجـم شـهادات الطلاق ٧٤ ألف إشهار طلاق تقريباً، بمعدل قدره ١,٢%؛ علمـا بـأن حجـم إشهارات الطلاق فى عام ١٩٩٨، كان ٧٢ ألف إشهادة طلاق تقريباً (١١). بزيادة قدرها ٢٠٠٠ حالة طلاق فى عام واحد. مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الحجـم فى إشهادات الطلاق، هو العدد الرسمى المعلن، من واقع السجلات الحكوميـة، ناهيك عن حالات الطلاق غير الرسمية، أو العرفية. إضافة إلى عـدد حـالات الخلع، بعد إقرار وتطبيق مواد الخلع فى قانون الزواج والطلاق فى مصر.

ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تشهد المحاكم المصـرية آلاف القضـايا محل النزاع الأسرى، والتى تطالب الزوجات فيها بحق التطليق(١٢). وقـد تتبـع الباحث ستون قضية من القضايا المرفوعة أمام المحـاكم المصـرية بالقـاهرة الكبرى وبعض المحافظات الإقليمية؛ منها **٥٥** قضية تطالـب فيهـا الزوجـات

بالحصول على الطلاق.

مما سبق يتضح أن مشكلة الطلاق فى الأسرة المصرية تمثل تهديداً قوياً لمستقبلها ودوامها، كما تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية فى الأجل القصير لأدوارها وبنائها عامة، مما يؤثر على كيان المجتمع المصرى عامة.

- **مشكلة البحث:**

مما سبق يتحدد الهدف العام للبحث الراهن فى محاولة الوقوف على وواقع ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى، ومحاولة استكشاف التغيرات المحتملة للظاهرة فى ضوء التطورات المجتمعية الحالية.

وانطلاقا من هذا الهدف تتحدد مشكلة البحث الراهن فى محاولة الاجابة عن التساؤل الرئيسى الأتى:-

" ما واقع ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى؟ وما هى الملامح المستقبلية المحتملة للطلاق داخل الأسرة المصرية.

- **تساؤلات البحث:**

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيسى يطرح الباحث مجموعة التساؤلات يحاول الإجابة عنها على النحو الآتى:-

س١: ما الخصائص الديموجرافية لظاهرة الطلاق فى مصر؟

س٢: ما الدوافع الأساسية لوقوع الطلاق، من وجهة نظر العينة فى ظل التحولات الجارية؟

س٣: ما الملامح المتوقعة لظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى مستقبلاً؟

مفاهيم البحث:

مفهوم الطلاق: يقصد بالطلاق فى هذا البحث، انفصال الزوج عن زوجته بعد أن جمعهما عقد الزواج، بحيث يحقق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد. على ذلك فإن مفهوم الطلاق يختلف عن مفهوم الانفصال. ذلك أن الانفصال لا يشترط فيه إنهاء العقد، من ثم لا يحق لأى من الطرفين إقامة زواج أخر. بناء على ذلك فإن تعريف الطلاق إجرائياً فى هذا البحث، هو كل فرد (رجل/ سيدة)، تم إنهاء علاقته بالآخر، بموجب إشهادة طلاق رسمى، وتم الانفصال عن بعضهما، وأصبحا مستقلين تماماً اقتصاديا، وسكنياً وعاطفياً.

مفهوم التفكك الأسرى: يشير مفهوم التفكك الأسرى إلى"انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب، وبناءاً على ذلك يمكن

للباحث تحديد الأنماط الرئيسية للتفكك الأسرى على النحو الآتى:

١- عدم إكتمال الوحدة الاسرية. ٢- الانفصال والطلاق والهجر.

٣- الحالة التى يعيش فيها أفراد الأسرة سويا ولكن مـع تنـاقص الاتصـال أو التفاعل فيما بينهما، وخاصة فى حالة إخفاق كل منهما فى دعم الآخر عاطفياً.

٤- الغياب غير المتعمد لأحد الزوجين.

٥ - الكوارث الداخلية التى تؤدى إلى إخفاق غير متعمد فى أداء الأدوار.

ويركز البحث الراهن على الطلاق كنمط من أنماط التفكك الأسرى.

الإجراءات المنهجية:

لتحقيق الهدف العام من البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة.

أتبع الباحث الإجراءات الآتية:

أ - أسلوب البحث:

أعتمد الباحث على الأسلوب الوصفى فى بحث وتحليل ظـاهرة الطـلاق فـى المجتمع المصرى، ذلك لأنه أنسب الأساليب لدراسة هذه الظاهرة، لما تتميز به من جوانب ديموجرافية، واجتماعية وثقافية واقتصادية. كما أنـه يهـدف إلـى التحليل الدقيق للأسباب المؤدية إلى وقـوع ظـاهرة الطـلاق والكشـف عـن الارتباطات بين هذه المسببات.

- مصادر البيانات:

تنوعت مصادر البيانات الى اعتمد عليها الباحث فى دراسة ظاهرة الطلاق حيث أعتمد على المصادر الآتية:

١- السجلات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بظاهرة الطلاق، إبتداءاً مـن عـام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٠، لتتبع معدلات النمو فى الظاهرة، وتوزيعها عمريـا ومهنيا وتعليمياً وبيئيا ونوعيا بين الأفراد المطلقين. بالإضافة إلى استقراء هـذه البينات والتنبؤ بملامح الظاهرة مستقبلاً.

٢- السجلات والتقارير والتحقيقات والمحاضر الخاصة بالأفراد أصحاب الدعوى بالتطليق، بالإضافة إلى مضمون القضايا المرفوعة أمام المحاكم. والحكم النهائى للمحكمة فى قضايا الطلاق، خلال عقد التسعينات بالاضافة إلى الوثائق المنشورة بالشبكة الدولية عن ظاهرة الطلاق.

٣- المصدر البشرى: ويضم مجموعة من المطلقات والمطلقين لمعرفة أسـباب ودوافع الطلاق والآثار المترتبة عليه.

مجتمع البحث والعينة:

١- تحدد مجتمع البحث الحالى (ميدانيا) فى جميع المطلقين ذكوراً وإناثاً فـى نطاق القاهرة الكبرى*. وقد اشتملت العينة على ٢٠٠ حالة طلاق من الجنسين، منهم ١٦٠ حالة طلاق من السيدات، ٤٠ حالة طلاق من الذكور. وقـد أعتمـد الباحث على الطريقة الاحتمالية (العمدية) فى اختيار العينـة، نتيجـة لصـعوبة الاعتماد على الطريقة الاحتمالية بسبب صعوبة تحديد إطـار المعاينـة. وقـد أستخدم الباحث طريقة التضاعف (كرة الثلج) Snow Ball فى اختيار مفـردات عينة البحث، حيث تم التعرف على حالة طلاق كنقطة بداية وطلب منهـا بعـد إجراء المقابلة معها، ترشيح حالتين، وهكذا حتى تم استكمال حجم العينة.

خصائص العينة:

١- التوزيع الجغرافى:

توزعت العينة على عدة محافظات، كان التركيز الأساسى فـى منطقـة القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية) بنسبة ٨٥%، كان نصيب القـاهرة وحدها ٥٠%، وكان نصيب القليوبية ٢٥%، وكان نصيب الجيزة ١٠%، بينمـا بلغت نسبة المحافظات الأخرى ١٥% فقط، وهى الشرقية، والغربية، والمنوفيـة، وبورسعيد، والسويس**.

٢ – ترتيب الطلاق بين العينة: احتوت العينة على ٨٨,٥% من الحالات التـى طلقت لأول مرة. كما ضمت العينة ١٠% من حالات الطلاق التى مرت بخبرة طلاق مرتين، و١,٥% من الحالات التى شهدت خبرة الطلاق ثلاث مرات.

٣- العمـــر: أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تقع فى الفئة العمريـة ٣٠- ٤٠ سنة، بنسبة ٣٧,٣%، ثم يليها الفئة العمرية من ٢٠ – ٣٠ سـنة بنسبة ٢٣%، ثم ١٥,٥% من العينة تقع فى الفئة العمرية ٥٠ سنة فـأكثر، وأن هناك ٢٣,٢% تقع فى الفئة العمرية من ٤٠ – ٥٠ سنة، ويلاحـظ أن غالبية أفراد العينة تركزت فى الفئتين العمرية من ٢٠ – ٤٠ سنة بنسـبة ٦٠,٣%، وبذلك فإن ظاهرة الطلاق تحدث فى جميع الفئات العمريـة، إلا أنها تتزايد مع انخفاض العمر للمتزوجين.

٤- التعليم: تضمنت العينة جميع المؤهلات العلمية، حيث شملت ٢٣,١% مـن حملة المؤهلات العليا، ٢٣% حملة المؤهلات المتوسطة، ١٦,٥% مـن فـوق المتوسط، ١٤% من الأميين، ١٢% من الإعدادية، ٨,٥% من حملة الابتدائية،

* جمعت العينة بعض الحالات من محافظات أخرى مثل الغربية ، السويس، بورسعيد ، الشرقية.

** استعان الباحث ببعض الزملاء وطلاب الدراسات العليا فى مقابلة الحالات من المحافظات الأقليمية.

وذلك بالنسبة للذكور والأناث.

٥- النوع: تضمنت العينة الجنسين من الذكور والإناث، وكانت نسـبة الإنـاث ٨٠%، مقابل ٢٠% للذكور.

٦- الحالة العملية: تضمنت العينة ٥٦% من الحالات بدون عمل، ٤٤% مـن العاملين، وأن نسبة العاملين من الذكور أعلى من الأناث.

٧ – الدخل: تشير خصائص العينة أن أعلى نسبة من المطلقين ٥٩% يقل دخلهم الشهرى عن ٣٠٠ جنيه ومنهم ١٣,٥% يقل دخلهم عن ١٠٠ جنيه، ٨,٥% يزيد دخلهم عن ٧٠٠ جنيه فأكثر.

٨ – مدة الحياة الزوجية: تتميز العينة بقصر مدة الحياة الزواجية، حيث شملت العينة ١٣% من الحالات لم يستمر زواجهم أكثر من عام، و٣٦% من الحالات استمرت حياتهم الزواجية من سنة إلى سنتين، ١٨% من ٤- ٦ سنوات، ١٩% من ٧ – ١٠ سنوات، ١٥% من ١٠ سنوات فأكثر.

الطرق المستخدمة فى البحث: أستخدم الباحث عدة طرق منها:

أ – طريقة المسح بالعينة.

ب- استخدم الباحث طريقة دراسة الحالة. حيث تم اعداد دليل لدراسـة الحالـة مضمنا بعض المحاور محل الدراسة، وطبق على ٢٦ حالة من حالات الطـلاق منهم ٢١ حالة من النساء، وخمس حالات من الرجال.

ج - استخدام الباحث طريقة تحليل المضمون، كطريقة منهجية لتحليل مضمون قضايا المحاكم المرفوعة والمحكوم فيها بالطلاق للتعرف على الأبعاد الأساسـية للظاهرة من واقع الدعاوى المرفوعة أمام القضـاء وكـذلك تحليـل مضـمون المقابلات المتعمقة.

د – أستخدم الباحث طريقة المراسلة بالـ E-Mail حيث تم إرسال دليل دراسـة الحالة، لمستخدمة All Users موقع مكتوب العربـى وموقـع hot mail، مـن المصريين، وتم الحصول على ردود ٣٣ حالة من المطلقات والمطلقين، وقـام الباحث بتحليل مضمون الرسائل الواردة بعد مراجعتها والتأكد من صدقها.

أدوات البحث:

تنوعت الأدوات التى أعتمد عليها الباحث فى دراسـة الظـاهرة محـل البحث، وفقا لنوع المصدر. حيث أعتمد الباحث فى الدراسـة الميدانيـة علـى صحيفة الاستبيان، طبقت فى إطار مقابلة، كما أعتمد على دليل تحليل المضمون الكيفى فى تحليل مضمون القضايا المرفوعة والمحكـوم فيهـا بـالطلاق أمـام

القضاء. كما اعتمد على تحليل المضمون الكيفى (قراءة النص) فى تحليل مضمون دراسة الحالة تقارير الخطابات المرسلة من بعض الحالات عبر الـ E-mail وقد تضمنت الأدوات الثلاثة عدة محاور تتعلق بالخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بالحالة، بالإضافة إلى بعد يتعلق بالخلافات قبل مرحلة الزواج وبعده، وطريقة الاختيار للزواج. إضافة إلى بعدين متعلقان بالأسباب المؤدية إلى الطلاق، والنتائج المترتبة عليه. وكذلك رؤيتهم لمستقبل الظاهرة.

كما أعتمد الباحث على أساليب التحليل الأحصائى لحساب معدلات الطلاق الخام والمعدلة. واستخدام مقياس الانحدار الخطى للتعرف على مسار ظاهرة الطلاق فى مصر خلال النصف الأخير من القرن العشرين ومحاولة التنبؤ بها خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين.

- صدق وثبات الأداة:

١ - **الثبات Reliability**

يقصد بثبات المقياس، أنه لو كررنا عملية تطبيق المقياس على نفس الأفراد على لتوصلنا إلى نفس النتائج تقريباً، أى أن استجابات الأفراد على المقياس لا تتغير جوهريا بتكرار إجراء الاختبار عليه[١٣]. وهناك طرق متعددة لحساب الثبات منها طريقة إعادة الاختبار، وطريقة التجزئة التصفية وطريقة التجزئة التصفية Split Half، وطريقة الصور المتكافئة Equivalent Forms [١٤] وقد استخدم الباحث طريقة إعادة الاختبار، لأنها الأنسب مع دليل المقابلة للتأكد من ثبات المقياس. وقد قام الباحث بتطبيق هذه الطريقة للتأكد من ثبات المقياس، حيث قام بتطبيق صحيفة دليل المقابلة على عشرين حالة من المطلقات، وبعد مضى أسبوعين أعيد تطبيق صحيفة المقابلة على الأفراد، ثم قام الباحث بحساب معامل الارتباط باستخدام برنامج SPSS وذلك لكل سؤال من أسئلة دليل المقابلة، وقد بلغت نتيجة الارتباط حوالى ٠,٦٣ تقريباً لمعظم الأسئلة، مما يدل على أن الدليل ثابت نسبياً.

٢- الصدق: **Validity**

يعتبر المقياس صادقا إذا كان يقيس ما وضع لقياسه[١٥]. والمقياس الصادق ثابت بالضرورة بينما المقياس الثابت ليس صادقان.

وينقسم الصدق إلى نوعين، الأول. الصدق الظاهرى: والأخر الصدق الذاتى[١٦]. وقد قام الباحث بإجراء الصدق الظاهرى وصدق المحتوى عن طريق عرض صحيفة المقابلة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكليتى الآداب، والتربية، جامعة عين شمس (اجتماع وعلم نفس وتربية، وذلك لتوضيح رؤيتهم فى الدليل، ومدى صلته بالمؤشرات التى يتضمنها، وكذلك مدى وضوح

العبارات وسهولتها. وقد استفاد الباحث من ملاحظاتهم واستبعد بعض العبـارات غير المرتبطة بالموضوع وقد استخدمت العبارات التى أبرزت عمليـة التحكـيم وجود اتفاق عليها بنسبة ٩٠% فأكثر.

ثانيا: الإطار النظرى للبحث

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الإنسانية فـى المجتمـع وهـى الوحـدة الأساسية التى يقوم عليها المجتمع، والأسرة الصالحة هى تلك الأسرة المتماسكة المترابطة من خلال العلاقات الاجتماعية الحميمة بين عناصرها، والتى تتجلـى مظاهرها فى توحد اتجاهاتهم منهم والتكامل بين وظائفهم وأدوارهم، هذه الأسرة تعتبر المحيط الاجتماعى الأول الذى يعد المصدر الأساسى لتزويد الفرد بمعايير وقيم المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية[١٧].

ويعتبر الزواج هو أساس تكوين الأسرة والنظـام الـذى يحـدد العلاقـة المرغوبة بين الرجل والمرأة[١٨]، المؤدية إلى بقاء النوع الإنسانى[١٨] وعمـارة الأرض، واستقرار المجتمع وتجنبه لكثير من الأمراض الاجتماعية والأخلاقيـة. ويتم ذلك عن طريق امتلاك النظام الزواجى للمقومات السليمة للعلاقة الزوجيـة، من تعاون، وتفاهم، وتكامل، وحسن العشرة. أما إذا لم تتوافر المقومات اللازمة للسعادة الزوجية، وساءت العشرة بين الزوجين وساد عدم التفاهم، وصار أمرهما شقاق دائم، فإن المشكلات الاجتماعية بينهما تبدأ فى التطور لتصل إلى درجة يتم فيها إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق، وتفكك الأسرة.

١ - مفهوم الطلاق:

ويعرف الطلاق لغويا بأنه"رفع القيد مطلقاً" [١٩] اى رفع القيـد الحـى أو المعنوى، فيقال أطلق الرجل الأسير وطلقة إذا رفع القيد عنه، كما يقـال طلـق الرجل زوجته وأطلق زوجته إذا رفع قيد الزواج المعنوى أو الحسى[٢٠]. بينمـا يعرف الطلاق شرعاً بأنه"رفع قيد الزواج الصحيح فى الحـال أو المـآل بلفـظ مخصوص سواء كان صراحه، بما يقوم مقام اللفظ فى الكتابـة والإشـارة"[٢١]. ويعنى رفع قيد الزواج: رفع أحكامه وعدم استمراره، ورفع قيد الزواج الصحيح فى الحال يكون بالطلاق البائن، لأنه مجرد حصول الطلاق البائن بين الـزوجين لا يحل للمطلق أن يستمتع بمطلقته وليس له أن يراجعها ويعيدها إلى عصمته إلا برضاها، ولا يحتاج إلى مهر وعقد جديدين. والمراد باللفظ الصريح فى الطلاق هو اللفظ الذى لا يحتمل غير الطلاق فيقع به من غير حاجة إلى نية. أما اللفـظ الكنائى، فهو ما يحتمل معنى الطلاق وغيره فلا يقع به الطلاق إلا بالنية، فإذا لم ينو الملتفظ به الطلاق فلا يقع به شئ[٢٢].

المفهوم الاجتماعى للطلاق

رغم وجود تباينات بين العلماء الاجتماعيين حول تحديد مفهوم الطلاق، إلا أنهم يتفقون حول الأبعاد الأساسية لتحديده. حيث يتفق كل مـن: عمر،وحلمـى، وهانكينز، وزادروزنى، وجوود" على ان الطلاق من المنظـور السوسـيولوجى يشير إلى انتهاء أو انقطاع الرباط الزوجى بين الزوجين، وإنهاء عقـد الـزواج وفقا لإجراءات قانونية يقرها الدين والمجتمع(٢٣). كما يؤكـد"P.Selfe" علـى ان الطلاق يشير إلى إنهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع أو القانون. وهو شكل مـن اشكال التفكك الأسرى(٢٤) كما يؤكد"فرانك هانكيز" على أن الطلاق عبـارة عـن انحلال رسمى للزواج فى أى مجتمع من الناحية النظرية والعلمية(٢٥) ولكى يقـع الطلاق قانونا، لابد أن يسبقه زواج قانونى، ذلك أن الطلاق مرتبط بالزواج ويقع بعده. ومن هنا يعرف"Zadrozny" الطلاق بأنه الحل القانونى للزواج القـانونى، ويعنى بالطلاق، الطلاق من المخدع والمعيشة(٢٦).

بناءاً على هذا التحديد الاجتماعى لمفهوم اطلاق، يعتبر الطـلاق إجـراءاً يتطلب إنهاء العلاقة العقدية بين الطرفين، وتحلل كل طـرف مـن الالتزامـات الحقوق والواجبات، والانفصال تماماً فى الإقامة أو المعيشة، ومن هنـا يـأتى تفريق الباحثون بين الطلاق والانفصال. يؤكد Zadrozny على أن الطلاق يتميز عن الانفصال، فالطلاق عملية قضائية تتم بواسطة القانون لإنهاء العلاقـة بـين الزوجين، بحيث يسمح للطرفان إقامة حياة زوجية جديدة، فى حين أن الانفصال عملية يتم خلالها جعل كل منهما منفرداً، وعدم الاتصال الجسمانى واستقلال كل طرف عن الآخر فى المخدع والمأكل رغم أنهما متزوجان قانوناً. كما أكد"جـود Good" عل ن الطلاق أسلوب اختيارى لإنهاء الزواج ويختلـف عـن أشـكال الانحلال الزواجى الأخرى مثل: الهجر والانفصال المتبادل، والطلاق من وجهة نظره انفصال مصدق عليه"وقد حدد"بارنز J.A.Barners" معيـار التفرقـة بـين الطلاق والانفصال فى كون الطلاق يمنح كلا الطرفين حرية اقامة علاقة زواجية جديدة، على عكس أشكال الانفصال الأخرى (الهجر مثلا).

مما سبق يمكن للباحث أن تنتهى إلى صياغة تعريفاً اجرائياً للطلاق يعتمد عليـه البحث، وهو "الطلاق ترتيب نظامى لإنهاء رابطة الزوجية بين الزوجين السابق زواجهما بعقد زواجى شرعى وقانونى، بحيث يتم هذا الإنهاء بموجب إشـهادة طلاق رسمية، تضمن تحلل كلا الطرفين من الالتزامـات الزوجيـة: الحقـوق والواجبات، والانفصال تماماً فى الإقامة والمعيشة، بحيث يسمح هـذا الإنهـاء القانونى بمنح كل طرف حق عقد علاقة زواج جديدة بطرف أخر".

٢- ظاهرة الطلاق فى الثقافات المختلفة:

أ- الحضارات القديمة:

عرفت المجتمعات البدائية الطلاق، كما عرفته المجتمعات الحديثة، على اختلاف عقائدها وقيمها. لقد ظهر الطلاق منذ أن عرف الإنسان الأول التكوينات الأسرية، وقد لوحظت هذه الظاهرة بكثرة فى المجتمعات البدائية، وكانت بعض المجتمعات تتبع النظام الأوربى، ومن ثم يعتبر الطلاق حقا للمرأة، ولها أن تطرد زوجها من مسكنها وتنذره بالا يقرب مخدعها، كما كان يوجد فى قبيلة الفيدا بجريرة سيلام(٢٧). وقد اكتشفت الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية عن وجود ظاهرة الطلاق فى المجتمعات القديمة. فقد عرف المصريون القدماء الطلاق، رغم اعتبار عقد الزواج أنذاك أبديا لا يعقد لأجل، لكن للبقاء والاستمرار. وكان يحدث الطلاق حينما يتعذر تحقيق التآلف بين الزوجين، بحيث تستحيل الحياة معا تحت سقف واحد(٢٨).

وقد عرف العالم الشرقى القديم الطلاق قبل أن تنزل الشرائع السماوية، فإلى جانب مصر عرفته بلاد النهرين، وأباحته تشريعات"حامورابى" ونظمت ما يترتب على الزوج من التزامات ومن حقوق للزوجة وأولادها. ان المصرى كان يبيح الطلاق إذا دعت الحاجة القصوى إلى حل عقدة النكاح، وأنه كان حكيما فى ذلك. فقد عد الطلاق الطريقة التى يتحرر بها زوجان اخفقا فى تحقيق غايات زواجهما حتى يستطيعا الانطلاق إلى فرصة أخرى يجدان فيها سعادتهما فى زواج أخر.

وعرف الطلاق فى مصر القديمة بأنه حل رباط الزوجية بحيث يبتعد كل منهما عن الأخر حرا فى ممارسة حياته، بحيث يستأنف حياة زوجية أخرى مع من يختار لنفسه إذا شاء. وقد عبر المصرى القديم عن الطلاق بعبارة صريحة استعملت طوال العصر الفرعونى وإلى أخر العصر البطلمى، وترجمتها" هجر الزوجة" (٢٩) وحين انتشرت عقود الزواج، أواخر العصر الفرعونى، استعمل فيها هذا التعبير عند الحديث عن الطلاق والالتزامات التى تترتب عليه، وبقى مستخدماً فى العصر البطلمى فى عقود الزواج ووثائق الطلاق، وذلك كله يعنى أن العبارة"هجر الزوجة" هى الصيغة الصريحة التى استعملت فى مصر القديمة للدلالة على الطلاق وهو اللفظ الصريح الذى يقع به. ويرى بعض الباحثين أن هناك اصطلاحات أخرى استعملت لتعبر عن الطلاق منها" الأبعاد" و"الإهمال" و"الهجر" لكنها لم تستعمل بصفة مستمرة، لذلك يمكن اعتبارها كناية عن الطلاق(٣٠).

وكان الزوج يملك حق رابطة الزواج؛ وكان الزوج أحيانا يعطى زوجته حق تطليق نفسها منه، وفى هذه الحالة تعوض زوجها. ومنذ الأسرة الثلاثين أصبح يثبت حق تفويض الزوجة فى تطليق نفسها، كما كان الطلاق يوثق فى

مصر القديمة، فقد كان الزواج لا يكتفى بطلاق زوجته شفاهه بقوله"لقد هجرتـك زوجة، اتخذى لنفسك زوجا أخر". بل كان يسلمها وثيقة طـلاق مكتوبـة تؤكـد حريتها وانتهاء العلاقة بينهما. وقد كانت وثيقة الطلاق توقع من أربعة شهود فقط على عكس عدد شهود الزواج (ستة عشر شاهدا) [٣١].

كما أن المجتمع الصينى القديم كان يعطى الزوج حق طـلاق زوجتـه إذا ارتكبت سلوكا مشينا وفقا لثقافة ذلك المجتمع. ورغم اعتبار ظاهرة الطلاق مـن الظواهر غير المرغوب فيها، إلا أن المجتمع اليونانى أقره واعتبره حقا للـزوج يمارسه إذا اقتضت الضرورة ذلك [٣٢].

كما عرف كل من المجتمع الهندى والمجتمع الرومانى الطلاق ومارسـاه فى أضيق الحدود ؛ كما عرف العرب فى الجاهلية الطلاق، ومارسوه على نطاق واسع دون قيد او حصر؛ واعتبر الطلاق حق مشروع للزوج فقط يمارسه متـى شاء وحتى دون أسباب. ورغم هذا الحق شبه المطلـق للرجـل، إلا أن بعـض النساء ذوى المكانة الاجتماعية العالية كن يطلقن أزواجهن، عن طريق تحويـل أبواب بيوتهن إلى جهة أخرى، وعندما يرى الزوج أن زوجته حولت باب البيت إلى جهة أخرى يعرف أن زوجته قد طلقته[٣٣]. وكان هناك صور من الطـلاق فى الجاهلية منها: طلاق الظهار، وهو أن يحرم الرجل إمرأته بتشـبيهها بأمـه، وطلاق الإيلاء وهو الحلف على ترك القرب من الزوجة مدة يحددها الرجل[٣٤].

ب- الطلاق فى الأديان:

يختلف مفهوم الطلاق فى المجتمعات الإسلامية عنه فى المجتمعات غيـر الإسلامية، وأنه فى الأولى نظام تحدده تشريعات سماوية ثابتة لا تتغيـر بتغيـر المجتمعات، ولا تخضع لأهواء الأفراد، فهى تشـريعات مقدسـة يلتـزم بهـا المسلمون فى كل مكان. أما فى المجتمعات غير الإسلامية فإن الطـلاق إمـا أن يكون مسألة فردية، تحكمها اهواء كل من الرجال والنساء، أو مسألة اجتماعيـة ينظمها المجتمع بقوانين وضعية، تتغير حسب ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

الطلاق عند غير المسلمين:

اتضح من العرض السابق، أن الإغريق أعطوا للزوج سلطة مطلقة علـى زوجته، فله أن يسجنها ويضربها ويطلقها، ويسترد ما دفعه فى زواجهـا. أمـا الرومانيون فجعلوا للزوج الحق فى طلاق زوجته متى شاء، وللزوجة الحق فـى طلب الطلاق متى شاءت أيضا، بحيث كان الطلاق عندهم مسألة سهلة، وازدادت معدلاته، مما دعا جوستنيان إلى تقييد الطلاق، وجعله بإرادة أحد الطرفين، عنـد إصابة الأخر بالجنون أو العقم أو ارتكابه خطأ يستحق العقاب عليه[٣٥].

وقد أقرت اليهودية الطلاق وجعلته حقا للرجل فقط. وقد اختلـف اليهـود

حول الطلاق فالربانيون أعطوه للزوج وجعلوه يطلق زوجته بسبب أو بدون سبب، ولا يشترط موافقة الزوجة، وحرموها من طلب الطلاق حتى ولو زنا عليها زوجها. أما القراءون فقيدوه، وجعلوه لعذر شرعى يحدده القاضى[٣٦].

أما المسيحية فقد حاربت الطلاق باعتباره أمرا يهدد الزواج، باعتباره رابطة أبدية، تزول بالموت، لذلك فقد منعت الطلاق، وليس للرجل أن يطلق زوجته بمحض اختياره. أما الطلاق بحكم القاضى فقد اختلف المسيحيون حوله وفقا لنوع الملة. فالكاثوليك يحرمون الطلاق مهما كان السبب، ويبيحون الانفصال الجسمانى، وعليها احتمال المكاره حتى الموت. أما البروتستانت فقد أباحوا الطلاق فى حالة الزنا أو تغيير الدين، ودليلهم ما جاء فى انجيل متى" من طلق امرأته إلا لعله الزنا تجعلها تزنى" أما الارثوذكس، فقد اضافوا إلى الزنا وتغيير الدين أسبابا أخرى تجعل الحياة الزوجية مستحيلة مثل الجنون والغياب وسوء السلوك[٣٧].

الطلاق عند المسلمين:

أما الطلاق فى الشريعة الإسلامية، فعلى الرغم من حرصها على وحدة الأسرة وتماسكها، إلا أنها أباحت الطلاق إذا تعثرت الحياة الزوجية. لقد آثر الإسلام أسلوب الطلاق فى علاج الزواج الفاشل فى تحقيق الشريعة، لأسباب منها: عقم أحد الزوجين، أو العجز الجنسى، أو الإصابة بأمراض معدية أو عقلية، أو تباين طباع الزوجين مما يجعل التفاعل بينهما عدائيا، لا يصلح أساساً لحياة زواجية مستقرة. وبالرغم من مشروعية الطلاق فى الإسلام كحل للخلافات الزوجية، إلا أن الإسلام بغض الناس فيه وحثهم على اتقائه ما استطاعوا وذلك عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"إن أبغض الحلال عند الله الطلاق".

وينقسم الطلاق فى الإسلام حسب وقوعه إلى نوعان هما: الزواج" السنى"، والزواج" البدعى" [٣٨]. والطلاق السنى يعرف بالطلاق المباح وهو أن يطلق الزوج زوجته طلقة واحدة فى طهر لم يمسها فيه. ويكون أيضا بأن يطلق الرجل زوجته مرة يعقبها رجعه، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة، ومن خلال هذا ربما يجد الزوجان مخرجا لحل خلافاتهما والاستمرار فى الحياة الزوجية وبعد الطلقتين على الرجل أن يمسك زوجته بمعروف أو يفارقها بإحسان"الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان" [٣٩]. أما الطلاق البدعى فإنه مخالف لأحكام الشريعة، لأنه يكون- غالبا- لغير سبب مشروع، كما أنه يقع عندما تكون الزوجة فى حيض أو نفاث أو فى طهر جامعها فيه، أو يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة، أو متفرقات فى مجلس واحد[٤٠].

والطلاق حسب الإرادة يصنف إلى ثلاثة أصناف هى: الطلاق بإرادة الزوج المنفردة، والخلع بإرادة الزوجة وموافقة الزوج، والتطليق الذى يوقعه

القاضى[٤١]. ويمكن الحكم للزوجة بالطلاق فى أربعة حالات يتحقق القاضى من ثبوت صدقها: الضرر والعيب، وغياب الزوج لمدة تزيد على السنة بغير عـذر مقبول، وعدم الانفاق على الزوجة سواء كان موسرا أو معسراً[٤٢].

وقد حدد الإسلام ثلاث مستويات للطلاق (أ) الطلاق الرجعى، وهو الـذى يوقعه الزوج على زوجته ولم يكن مسبوقا بطلقة أصلا أو مسبوقا بطلقة واحـدة فقط، ويملك الزوج حق إعادة المطلقة إلى بيته دون حاجة إلى عقـد جديـد.(ب) الطلاق البائن ببينونة صغرى، ويقصد به الطلاق الأول والثانى الذى ينتهى فيـه عقد الزواج فى الحال كما فى طلاق الخلع والتطليق بحكم القاضى. وفـى هـذا النوع لا يملك الزوج أن يرجع مطلقته إليه إلا بعقد جديد ومهر جديد سواء كانت المطلقة فى العدة أو غير العدة. (جـ) أما الطلاق الثالث وهو الطـلاق البـائن بينونة كبرى، ويقصد به الطلاق فى المرة الثالثة والتى تزيل عقد الزوج، وتنتهى العلاقة الزوجية فى الحال، ويصبح الطلاق نهائيا ويحرم على الرجل أن يتزوج من المرأة ثانيا إلا بعد أن تتزوج غيره[٤٣].

٣-التفكك الأسرى Family Disorganization

تتباين الاتجاهات النظرية فى دراسة الأسرة ككيان اجتماعى وما يتصـل بها من قضايا. ويعتبر التفكك الأسرى من اخطر القضايا التـى تواجـه النسـق الأسرى؛ ويمثل الطلاق أعلى مرحلة من مراحل النـزاع والصـراع، تتحقـق بموجبه عملية التفكك الأسرى.

ويختلف الباحثون فيما بينهم حول تحديد مدلول التفكك الأسرى حيث يعرفه البعض بأنه" فقدان أحد الوالدين أو كليهما، أو الطـلاق، أو الهجـرة، أو تعـدد الزوجات، أو غياب رب العائلة مدة طويلة.

كما يعرفه البعض الأخر بأنه" التصدع الذى يصيب الأسرة عـن طريـق تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كليها، أو الطلاق"[٤٤] ويعرفه فريق ثالث، بأنه الخراب الذى يحدث نتيجة الطلاق أو الفراق أو مـوت أحـد الوالـدين أو كليهما. كما يعرفه فريق رابع بأنه تعبير"الأسرة المحطمة" التى تتم بـالطلاق، أو المشاجرة المستمرة، أو الحياة، أو سـجن أحـد الوالـدين، أو غيابـه بصـورة مضطرده[٤٥]. كما حدد"بوجاردس" التفكك، بالموت والطلاق والانفصال والفقـر المزمن، وانشغال الأباء وعدم عناية الأبناء[٤٦].

ويعرف"احمد خليفه" التفكك الأسرى بأنه"التصدع الذى يصـيب الأسـرة، نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو بالطلاق، أو بالافتراق بسـبب الانفصـال الجسمانى والهجر والسجن الطويل، والمرض[٤٧]. وتعرف"علياء شكرى" التفكك الأسرى بأنه"انهيار الوحدة الاسرية وتحلل أو تمزق تسييج الـدوار الاجتماعيـة

عندما يخفق فرداً أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المناط به على نحو سـليم ومناسب" [٤٨] وبناء على هذا التعريف حدد"وليام جوود" الأنماط الرئيسية للتفكك الأسرى على النحو الاتى:

١- عدم اكتمال الوحدة الأسرية، وهي تضم تغيب الزوج عن الأسرة، وبالتـالى تغيب واجباته؛ بالاضافة إلى اخفاق أعضاء الأسرة التى ينتمى إليها كـل مـن الزوجين فى أداء التزامات أدوارهم تجـاه الأسـرة وفـى ممارسـة الضـبط الاجتماعى.

٢- الحالة التى تعيش فيها أفراد الأسرة سويا ولكن مع انخفاض درجة الاتصال والتفاعل فيما بينهم، خاصة الاخفاق فى الدعم العاطفى.

٣- الغياب غير المتعمد لاحد الزوجين، مثل الوفاة أو السجن.

٤- الكوارث الداخلية التى تؤدى إلى إخفاق" غير متعمد" فى أداء الأدوار منها: الأمراض العقلية والعصبية والجسمانية الخطيرة، مما يؤدى إلى الفشل التام فـى أداء الدور المنوط بالشخص.

٥- الانفصال والطلاق والهجر. وهنا يحدث التفكك بسبب قرار أحـد طرفـى العلاقة الزواجية أو كليهما وترك الأخر، ومن ثم يتوقف أدائهمـا للالتزامـات المترتبة على دوريهما كزوجين.

مما سبق نجد أن التفكك الأسرى، قد يأخذ صورة جزئية، تتم فـى حالـة الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعيد الزوج والزوجة حياتهمـا، وعلاقاتهمـا العائلية. وقد يأخذ صورة التفكك الكلى: ويتم بانتهاء العلاقات الزوجية بالطلاق، أو تحطيم حياة العائلة بموت او انتحار أحد الزوجين أو كليهما معا.

ويركز البحث الراهن على صورة التفكك الكلى الناتجة بحـدوث الطـلاق وانتهاء العلاقة الزوجية نهائيا. وعلى ذلك يستطيع الباحث أن يعتبـر الطـلاق صورة من صور التفكك الكلى وليس الجزئى، ويعتبر آلية من آليـات انهيـار الأسرة عامة، والأسرة المصرية بصفة خاصة.

٤-التصورات النظرية فى دراسة الأسرة والتفكك الأسرى:

تتمثل الاتجاهات النظرية فى دراسة الأسرة فيما يأتى:

أ-الاتجاه المؤسسى: يعد هذا الاتجاه من أول الاتجاهات ظهـوراً، وقـد كـان موسوعيا، ويعتمد على الأساليب التاريخية والمقارنة. وينظر هذا الاتجـاه إلـى الأسرة كمؤسسة تقوم بمهام ووظائف اجتماعية متكافلة مع وظـائف مؤسسـات المجتمع. هذه الرؤية تقوم على الأسلوب الوصفى بهدف الكشـف عنـه أصـل النظام العائلى وتطوره، وإجراء المقارنات عبر المكان والزمان. إن هذا الاتجاه

يتسم بوصف وتفسير الحاجات الاجتماعية وسبل إشباعها مع التركيز على التغيرات الاجتماعية التى تحدث لوظائف الأسرة، واكتشاف أسباب وآثار هذه التغيرات التى تطرأ عليها وعلى الانساق الأخرى عبر الزمن(٤٩).

ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه" كارل زيمرمان" صاحب النظرية الدائرية، فقد وضع تصنيفاً للأسرة هو: الأسرة الوكيلة، والأسرة البيتية، والأسرة النواة، والأسرة الوكيلة عنده، هى الأسرة التى يفوضها المجتمع فى تأدية وظائفه الطبيعية"

لذاك منحها نفوذاً واسعا تمارسه على أعضائها، فالأسرة عنده مؤسسة ليس لأنها تحقق إشباع حاجات أعضائها، ولكن لأنها تحقق التسلط الكامل عليهم. أما الأسرة البيتية، فهى تتفرع من الأسرة الوكيلة، حيث تكون السلطة فيها ضعيفة مقارنة بالأسرة الوكيلة بسبب تنامى سلطة الدولة. أما الأسرة النواة فإنها تتسم بسمات مناقضة للأسرة الوكيلة من حيث الحجم والسلطة والبقاء والتضامن. حيث تكون أصغر حجما، وضعف سلطة من جانب الأبوين على الابناء. أما البناء الأسرى فيها يكون قابلا للتفكك لهشاشته بسبب تنامى النزعة الفردية على حساب النزعة الأسرية؛ كما أن الرباط الزوجى يكون رسميا مكتوبا أكثر منه روحيا، عن طريق عقد زواجى خالى من القدسية لا يعبر عن التماسك البنائى الأسرى؛ لذلك يكون احتمال وقوع الطلاق أكبر، بمجرد فسخ العقد. إزاء هذه الليونة الهيكلية داخل الأسرة النواة تتنامى مشكلات اسرية متعددة ومتنوعة مثل شيوع حالات الطلاق(٥٠).

اذن معيار السلطة فى الأسرة عند زيمرمان لكى تعد مؤسسة هو المعيار الاساسى. أما"أوجبرن" فقد استخدام معيار النشاط الاقتصادى فى تحديد الاسرة كمؤسسة اجتماعية. لقد اعتبر"أوجبرن" الزواج لا يخرج عن كونه صفقة تجارية تتم بين الرجل والمرأة، لأن الرجل يتزوج لا لإشباع حاجات نفسية أو اجتماعية أو جنسية، وإنما لاحتياجه للقوى العاملة، وكذا تتزوج المرأة لحاجتها لعمل بيتى خاص بها من خلال رجل. لذا فإن حالة الطلاق لا تقع بسهولة، خاصة ما يترتب عليه من تبعات مالية. ولكن مع زوال العمل البيتى، وتبدل الوضع الراهن للأسرة مع تطور التكنولوجيا لم تعد الأسرة مؤسسة اجتماعية، وأصبح عقد الزواج يمثل عقدا مدينا(٥١).

ب- الاتجاه الوظيفى: ينظر الاتجاه الوظيفى إلى الأسرة على أنها جزء أساسى من كيان المجتمع، وتشكل نسقا فرعيا من نسق عام هو المجتمع. وتتكون بدورها من عدة أنساق فرعية ترتبط فيما بينها بعلاقات تفاعلية متبادلة. ويركز الاتجاه الوظيفى على الاهتمام بالعلاقات الداخلية للنسق العائلى، وعلاقة النسق الاسرى بالانساق الاجتماعية الأخرى(٤٥). ويعد"بارسونز" من أبرز ممثلى

الاتجاه الوظيفى، حيث تناول أسرة مـن خـلال معيـاري القرابـة، والحـب الرومانسى والجاذبية العاطفية، وقد اكد على ان انعزال الأسرة القرابيه جغرافيا وبنائيا عن الرباط القرابى يحل محله الجاذبية العاطفية، وتضاعف الصـراعات الزوجية، كما يضيف بارسونز أن الرباط الرومانسى لا يقتصر على الجاذبيـة العاطفية فحسب، بل على عامل الدخل والموقع المهنى والاعتبـار الاجتمـاعى ونمط المعيشة(٥٢).

ج-الاتجاه التفاعلى الرمزى: ساهم على النفس الاجتمـاعى فـى بلـورة هـذا الاتجاه. ويعتبر هذا الاتجاه من اكثر الاتجاهات شيوعا فى مجال الأسرة. ويعتبر كل من"جورج زيمل وكولى وميد" من أبرز ممثليه. وارتكزت دراساتهم علـى فهم وتفسير السلوك البشرى الممارس من قبـل الفـرد فـى إطـار محيطـة الاجتماعى. وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن الإنسان يتحول إلى كائن اجتماعى نتيجة إخضاعه لمؤثرات عملية التفاعـل الاجتماعيـة فـى محيطـه الاجتماعى. وعلى ذلك ينظر هذا الاتجاه إلى الأسرة علـى انهـا وحـدة مـن الشخصيات المتفاعلة، ومن هنا فإن تكيف الأبوين مع الأحداث المستجدة يؤهلهما لاكتساب دورهما كأبوين، وأن فشل أحدهما فى هذه المهمة الأسرية يؤدى إلـى تصدع بنيان الأسرة، كما أن نجاح الزوجين فى علاقتهما بالآخر داخل الأسـرة مرهون بدرجة اشباع كل منهما للأخر، وعلى ذلك ينظر هذا الاتجـاه للأسـرة على أنها خلية اجتماعية تقوم بتطبيع الوليد بالسلوك الاجتماعى(٥٣).

د – الاتجاه التطورى: ينظر هذا الاتجاه إلى الأسرة علـى انهـا وحـدة مـن الشخصيات المتفاعلة، ورغم ذلك لا ينطلق من التفاعل فى حد ذاتـه، ولا مـن السلوك المتأثر بالموقف؛ ولكنه ينطلق من فكرة دوره الحياة للأسرة. واسـتخدم دورة حياة الأسرة كأداة تحليلية لوصف ومقارنة بنـاءات ووظـائف التفاعـل الزواجى فى مراحل مختلفة من التطور والنمو بهدف وصف وتفسـير بعـض الجوانب فى الأسرة فى كل مرحلة، بدءاً بمرحلة زواج الخطيبين، وانتهاء بوفاة أحدهما أو كليهما. ويرى هذا الاتجاه أن لكل مرحلة تطورية ظروف وشـروط تلزم الاسرة القيام بمهام معينة كى تواجه شروط وظـروف مرحلـة تطوريـه جديدة، أو تقبل مرحلة التغير الآتية. وقد وضع هذا الاتجـاه ثمانيـة مراحـل تطوريه لنمو الأسرة حسب شكل دائرى سمى بدوره حياة الأسرة(٥٤).

هـ - اتجاه الصـراع: لم ينظر الماركسيون للأسرة على أنها واحدة من السمات العامة للمجتمع الإنسانى ولكنهم نظروا إليها فى سياق تحليلهم لطبيعة المجتمـع الرأسمالى وما يتميز به من طبقية. ونقطة انطلاق معظم تحليلات ممثلـى هـذا الاتجاه عن الأسرة والعلاقات بين الجنسين نجدها فى كتاب"أصل الأسرة: الملكية الخاصة والدولة" لإنجلز. الذى يفرق فيه بين تحقيق المساواة بين الجنسين فـى

المرحلة الحديثة.

أن نظام الأسرة فى رأى أنصار هذا الاتجاه وجد فى المجتمع استجابة لاعتبارات رأسمالية بحتة قوامها المحافظة على استمرار سيطرة الأفراد على الملكية. وعلى ذلك يشير ماركس فى كتاباته المبكرة إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة. إن هذا الاتجاه يرى أن النزاعات والخلافات الأسرية بين اعضائها، أمر طبيعى ونتاج لعدم المساواة في الحقوق والواجبات. كما أن هذا الاتجاه لا ينظر إلى النزاعات والمشاجرات الأسرية على أنها تعبر عن سلبيات تقوض كيان الأسرة، بل لها إيجابيات تعود على بنيتها. إن هذا الاتجاه يركز على المصادر الأساسية (المال والسلطة والثروة، والمنافسة) التى تمثل المصدر الرئيسى لوقوع النزاع أو الصراع. ويرى هذا الاتجاه أن الاتفاق والانسجام ما هو إلا وسيلة للتحكم فى عملية الصراع داخل الأسرة.

٦- الاتجاهات الحديثة فى فهم الأسرة والتفكك الأسرى: أسهم بعض الباحثين الطليعيين فى صك مفهوم ما بعد الحداثة. ويعتبر"ليوتار" أول من أعلن خبر عصر الحداثة فى كتابة الشهير"الظرف ما بعد الحداثى" تقرير عن المعرفة[٥٧] ويشبه"السيد يس" حركة ما بعد الحداثة بأنها عبارة عن فعل رمزى يشير إلى سقوط النماذج النظرية التى سادت الفكر الاجتماعى فى القرن العشرين. نتيجة عجزها عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمستقبله[٥٨] وفكر ما بعد الحداثة تناول موضوع الأسرة والمقومات المؤدية إلى تكاملها من خلال بعض التصورات، حيث نجد كل من"إدجار وجليزر" يتخذون من مفهوم مجرى المياه أداة تحليلية لفهم وتفسير التحولات والتغيرات التى تطرأ على بنية الأسرة. وتعتبر نظرة"جليزر وزميلة" نظرة بنيوية تجاه الحياة الأسرية التى تركز على محورين أحدهما تاريخى والأخر تحليلى، وتعتمد تحليلاتها للتغير فى البناء الأسرى على مناقشة التحول فى العلاقة الحميمة فيما يتصل بطبيعة المجتمع الحديث. ويستخدم الباحثان مفهوم مجرى الحياة الأسرية لتأكيد أن الأسرة هى ناتج من نواتج التركيب العقلى الذى يتغير معناه عبر الزمان. فمفهوم مجرى الحياة الأسرية يؤكد فى نظرهما التغير التاريخى الذى طرأ على مفهوم الحياة الخاصة متجها إلى العقلانية المتزايدة فى الاختيار التى تدعم أسس مجتمع ما بعد الحداثة[٥٩].

إن مفهوم مجرى الحياة الأسرية. يؤكد أهمية التفاوض والتوجيه نحو المستقبل وهو ما يميز الحياة الأسرية الحديثة. ويعتقد أن هذا المفهوم يتميز عن المفاهيم السالبة مثل مفهوم"دورة الحياة" [٦٠] ويؤكد كل من"ادجار وجليزر" أن الذى حدث فى المجتمع الحديث هو أن مسار الحياة قد أصبح يوماً بعد يوم قابلاً للاستكمال وإعادة التنظيم. أى مجرى رسم مسارات الحياة الأسرية وتنظيمها مسبقاً.

ويؤكد كل من"إدرجار وجليزر" على أن جميع مجتمعات العالم تعيش حالة من التغيرات والتحولات وأن جميع المجتمعات شهدت نموذجاً للتغير الأسـرى. ويشيران إلى أن الأطفال يولدون أو يعيشون على نحو مضـطرد معظـم فتـرة طفولتهم داخل أسرة يرعاها أحد الأبوين"فقط سواء بسبب تجنب الزواج فى حـد ذاته أو بسبب الزيادة المفرطة فى حالات الطلاق، وبالتالى فأن نشأتهم الأولـى تختلف عن الحالة التى يفترض بينها وجود الأبوين(٦١). كما يؤكـدان علـى أن هناك تحولاً جذرياً في العلاقات الزوجية ذاتها، وخاصة العلاقة مع الشريك أكثر من التأكيد على أداء أدوار معينة داخل مجالات خاصة. كما يؤكدان أيضاً علـى أن تزايد حالات الطلاق لها تأثيرات على طبيعة العلاقات الحميمة، كما يؤكـدان على ثمة تحولا جذرياً يجب دراسته بعناية عندما نتناول دراسـة التحـول فـى العلاقة الحميمة، إلا وهو انفصال النساء عن المجال الخـاص للحيـاة الأسـرية ويتوازى ذلك مع انفصال الرجال عن تلك الحياة فى غضون الثورة الصـناعية، كما أكدا على أن هناك تغيراً مصاحب للحداثة تمثل فى طول متوسط فترة العمر خاصة لدى النساء وهذا الأمر يفرض مشكلات فيما يتصل باستمرار أسرة واحدة ملتزمة.

أن فكرة العلاقات الحميمة قد استحوذت على اهتمام عدد ليس بقليل مـن المفكرين قبل أن يلفت"جليزد وزميله" النظر إليها. من بين هؤلاء"برجر "Berger حيث أكد على أن تداعى المجتمع المدنى والأوامر الجماعية قد أضـر بنوعيـة الحياة الشخصية حيث أصبح المجال بلا خصائص مؤسسية فى حين أن الحيـاة العامة أصبحت مؤسسة أكثر مما ينبغى مما أدى إلى انغلاق الحياة الشخصية(٦٢).

ويؤكد"ادجار وجيلزر" أنه يجب البحث عن رؤية أكثر عمقاً للحياة الأسرية تنقلنا إلى أبعد من التركيز البسيط على العلاقات الأسرية، باعتبارها التى يولدها الجنس والطبقة والنظم الاقتصادية المتخلفة لصالح النساء والانتقال إلى مـا وراء البيت وهى أمور لها القدرة على تغير شكل العلاقات الأسرية(٦٣).

رؤية جيدنز للنظام الأسرى: فى إطار تطويره لنظرية البنية. قدم"أنتـونى جيدنز" تصوراً جديداً للتكوين الأسرى فى إطار ما بعد الحداثة، وهى محاولـة للتوصل إلى البناء النظرى الذى يتدرج من الممارسات اليومية والشخصية على مستوى الحياة العادية إلى مستوى النظم والأبنية الاجتماعيـة. ويحتـل مفهـوم الممارسة مكانة جوهرية فى فكرة"جيدنز"، ويشير إلى ضروب السلوك والتفاعل التى ينتجها الفاعلون الاجتماعيون، وهو يكشف عن الطريقة التى تتشـكل بهـا الحياة الاجتماعية. ويشير"جيدنز" إلى أن من الممارسات الاجتماعية يمكننا مـن أن نهتم بالطريقة التي يشكل بها المجتمع. ويرى أن المجتمع تحال ويعاد إنتاجية من خلال فرد واحد أو من خلال المشاركين فى كل موقف اجتماعى(٦٤).

فى إطار هذه النظرة قدم"جيدنز" مفهومه عن الأسرة، خاصة رؤيته لمفهوم العلاقات الأسرية الحميمة، وعلاقتهـا بـالتحولات الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية الجارية. ويؤكد على أن النظم الجديدة- خاصة نظـام السـوق- قـد غيرت طبيعة الصداقة. وحيث أن النظم الإداريـة لهـا مسـارات روتينيـة (لا شخصية) فإن العلاقات المبنية على الإخلاص والثقة تصبح جزءاً أساسـياً مـن الحياة الحديثة ويرى"جيدنز" أن العلاقات الشخصية ليست مستبعدة من المجتمـع المدنى بالمعنى السوسيولوجى. ولكنها تربط النظم المجردة على مستوى العـالم بالحياة الشخصية ويفسر"جيدنز" هذا على أنه تحولاً للعلاقة الحميمة[٦٥].

ويرى"جيدنز" أنه يجب إلا ننظر إلى التغيرات التى طرأت علـى الحيـاة الأسرية من جانب التغيرات الاقتصادية فى طبيعة العمل. وإنمـا بـالنظر إلـى التغيرات الأيديولوجيا التى صاحبتها. فالتحول من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث فرغ العقل وانفصل النشاطين الجنسى والتناسلى عن فكرة علاقة الحـب الرومانسى، والسيطرة المتزايدة من النساء على عالم الشئون المنزليـة وتربيـة الأبناء. ويوصف ذلك بأنه منشأ الحب الرومانسى أو العلاقات المتغيرة بين الأباء والأبناء[٦٦]، ويرى"جيدنز" أن التغير فى العلاقات العاطفية بين الرجال والنسـاء تتمثل فى أن الحياة الخاصة قد تغيرت. لقد مهدت النساء الطريـق لنـوع مـن التوسع فى مجال العلاقات الحميمة باعتبارهن حاملات لواء الثورة العاطفية. أن التغيرات المادية سمحت للنساء أن يرسخن دعائم مطالبتهن بالمساواة[٦٧].

مما سبق يتضح أن الطلاق كمظهر من مظاهر تفكك الأسرة يعد سـلوكاً اجتماعياً تنطبق عليها شروط وخصائص الظاهرة الاجتماعية. وهناك مجموعـة من الباحثين تعتقد أن الطلاق ظاهرة ضرورية تؤدى وظيفـة اجتماعيـة، إلا ان مكمن الخطورة فى زيادة نسبة الطلاق يعود إلى الآثار الاجتماعية والنفسية التى يتركها الطلاق على الزوجين والابناء والمجتمع[٦٨]، وتذهب"علياء شكرى" إلـى إن البعض قد ينظر إلى الطلاق باعتباره سوء حظ شخصى يصيب أحد طرفـى العلاقة الزوجية أو كليهما، ولكن يجب النظر إليه فى ذات الوقت باعتباره ابتكاراً اجتماعياً يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التى تنجم عن الزواج، ويصـعب تفاديها بأى وسيلة أخرى[٦٩].

كما يتضح مما سبق أن هناك عوامل ذاتية وأخـرى مجتمعيـة (ثقافيـة واجتماعية) تقف وراء حدوث الصراع والنزاع ومن ثم وقوع الطلاق تتمثل فى (سوء الاختيار فى الزواج، ووجود تباين كبير بين الزوجين فى السن والمستوى الاجتماعى، والثقافى والاقتصادى، مما يجعل التفاهم الزوجـى صـعباً، ويزيـد الخلافات التى لا تحل إلا بالطلاق، وأيضاً الأزمات الاقتصـادية، والسياسـية، والاجتماعية التى تواجهها الأسرة، وتعرض الحياة الزوجية لضغوط وتوترات لا

تنتهى إلا بالطلاق، وأيضاً التغيرات المتمثلة فى خروج المرأة للعمـل، وتقسـيم العمل، وقيام الحياة الحديثة، وتغير القوانين الخاصة بالطلاق والزواج.

إن النزاعات الأسرية ومن ثم الطلاق يتمثل فى مجموعة عوامـل ذاتيـة تتعلق بالزوج والزوجة تحدد مدى المتوافق الزوجى بينهما، أو خلق نـوع مـن الصراع والتوتر الذى يهدد العلاقة(٧٠) كما أن اختيار شريك الحياة من العوامـل الذاتية المحدد لوقوع الطلاق(٧١). ويرجع البعض وقوع الطلاق إلـى العوامـل الثقافية والديموجرافية فالسن والتعليم والدخل والمستوى الاجتماعى وطول مـدة الزواج بالإضافة إلى العلاقات السابقة على الزواج ووجود الاطفال(٧٢)، بالإضافة إلى الاختلافات الثقافية والاجتماعية مثل العمر والمستوى التعليمى(٧٣). وقـدرة الزوجين على التعامل مع المشكلات والخلافات الزواجية(٧٤).

ثالثاً: واقع ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى:

١- التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة الزواجية: يعتبـر التوزيـع النسـبى للسكان حسب الحالة الزواجية من أهم المؤشرات الديموجرافية. ويرتبط التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة الزواجية ببعض المتغيرات كالنوع والسن والتعليم، ومحل الإقامة، والحالة العملية. وتشير الحالة الزواجية إلى وضع الفرد من حيث أنه لم يتزوج بعد أم أنه متزوج أو عقد قرانه أو أرمل أو مطلق. ويوضح جدول (١) توزيع السكان حسب الحالة الزواجية وفقا للنوع حيث يتضح من الجدول أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الذكور فى الحضر أعلى من الريف (٣٣,٣% مقابل ٣٠,٣%) على التوالى؛ بينما تزيد نسبة المتزوجين والمعقود قرانهم فـى الريف عن الحضر (٦٧,٩% مقابل ٦٤,٢%)، ولا توجد فروق ملحوظة بـين الحضر والريف فى نسبة المطلقين والأرامل، حيث بلغت حوالى٢% للأرامـل، ٠,٥% للمطلقين، وفقا للتعداد ١٩٩٦. أما النسبة للإناث فإن التوزيع النسبى لمن لم يسبق لهن الزواج، يوضح أن هناك فروق واضحة بين نسـبة الإنـاث فـى الحضر عن نسبة مثيلاتهن فى الريف (٢٤,٦% مقابل ١٩%) علـى التـوالى. ونسبة المتزوجات فى الريف أعلى من الحضر ٦٧,٢% مقابل ٦٢,٩% علـى التوالى، بينما تقل نسبة الأرامل فى الريف إلى ١٢,٧%،١١,٢% فى الحضـر؛ وبلغت نسبة المطلقات حوالى ١% فى كل من الريف والحضر.

وقد يرجع ارتفاع نسبة المتزوجين من الذكور والإناث فى الريـف عـن الحضر إلى العادات والتقاليد السائدة فى الريف. وبمقارنة ما سـبق بـالتوزيع النسبى للحالة الزوجية فى تعداد ١٩٨٦، نجد أن نمط الحالة الزواجية فى حضر وريف الجمهورية عام ١٩٨٦ يقترب من مستوى الحالة الزواجية فـى حضـر وريف الجمهورية عام ١٩٩٦، وإن كانت نسبة من لم يسبق لهم الـزواج فـى الريف عام ١٩٨٦ (٢٨,٢% ذكور، ١٦,٩% إناث) وهى أقل من تلك النسـب

فى الريف حسب تعداد ١٩٩٦،(٣٠,٣% ذكور، ١٩% إناث)، يقابل ذلك ارتفاع نسبة المتزوجين للذكور (٦٩,٨%) فى الريف عام ١٩٨٦ عن الريف عام ١٩٩٦ (٦٧,٩%).[٧٦]

وتوضح بيانات التعداد العام لسنة ١٩٩٦ أن ظاهرة الطلاق تتجه نحو الارتفاع بالنسبة للذكور فى الحضر أكثر من الريف، حيث وصلت نسبة الطلاق فى الحضر ٥٥,٨%، ارتفعت إلى ٦١,٣% عام ١٩٩٦، مقابل ٤٤,٢% للريف فى عام ١٩٨٦، ٣٨,٧% عام ١٩٩٦. أما بالنسبة للإناث فإن نسبة الطلاق ترتفع فى الريف عن الحضر، حيث بلغت ٤٦,٩% عام ١٩٨٦ فى الحضر؛ ارتفعت إلى ٤٨,١% عام ١٩٩٦، أما فى الريف فقد وصلت إلى ٥٣,١% عام ١٩٨٦، انخفضت إلى ٥١,٩% عام ١٩٩٦، بنسبة زيادة قدرها ١٣% فى الريف عن الحضر عام ١٩٨٦، وبنسبة زيادة قدرها ٨% عام ١٩٩٦ رغم هذا التفاوت فى معدلات ونسب الطلاق بين الذكور والإناث فى كل من الريف والحضر، إلا أن الإحصاءات العامة توضح أن هناك إنخفاضا ملحوظا فى نسب الطلاق والزواج في تعداد ١٩٩٦ عما كان فى تعداد ١٩٨٦، حيث انخفضت نسبة المطلقات والأرامل من ٨,٥% حسب تعداد ١٩٨٦ إلى ٧,١% فى عام ١٩٩٦. ويوضح جدول (٢) الفرق فى الوضع الزواجى بين تعدادى ١٩٨٦ و١٩٩٦[٧٧].

ويلاحظ من بيانات الجدول أن هناك انخفاضا فى معدلات الزوج حسب تعداد ١٩٩٦ عنه فى تعداد ١٩٨٦. كما أن هناك انخفاضا فى نسبة الطلاق والترمل، حيث انخفضت من ٨,٥% عام ١٩٨٦ إلى ٧,١% عام ١٩٩٦. وربما يعود ذلك إلى التحولات الاقتصادية التى سادت فى فترة التسعينيات والمتمثلة فى التحول نحو الخصخصة وتصفية القطاع العام، حيث أدت إلى تقليص الدخول وصعوبة تدبير نفقات الزواج والطلاق. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم والوعى بين النساء والرجال معا.

كما توضح البيانات الرسمية، أن هناك انخفاضا ملحوظا فى معدلات الطلاق مع بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر عام ١٩٩٣، كما كان عليه خلال الثمانينيات؛ كما يلاحظ أن هناك انخفاضا ملحوظا فى معدلات الطلاق فى الثمانينيات عما كان سائداً خلال الستينيات والسبعينيات.

حيث بلغ معدل الطلاق عام ١٩٦٠ ٢,٥%؛ انخفض إلى ١,٦% فى عام ١٩٨٠، وبذلك فإنه خلال ٢٥ عاماً انخفض معدل الطلاق بمقدار ١%، فى حين أنه خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين لم ينخفض هذا المعدل إلا بمقدار ٠,٤%، حيث انخفض من ١,٥% عام ١٩٨٥ إلى ١,٢% عام ٢٠٠٠ (ملحق رقم).

ويلاحظ من الجدول (٣) أن معدلات الطلاق ظلت ثابتة فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٧ بمعدل ١,٦%. كما انخفض فى الفترة من ١٩٨٧ إلى بداية تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى بمقدار ٠,٢% حيث وصل إلى حوالى ١,٣%، وخلال المرحلة الأولى من تطبيق سياسات الاصلاح(٩٣-١٩٩٥) انخفض إلى ١,١%، ثم عاود فى الارتفاع فى النصف الثانى من العقد الأخير للقرن العشرين إلى ١,٢%[٧٨].

ويمكننا استنتاج أن فترة تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى قد شهدت تغيراً ملحوظاً فى معدلات الطلاق نتيجة السياسات الانكماشية فى الاقتصاد المصرى، وعدم الاستقرار المهنى والوظيفى، وتدنى أحوال المعيشة، ويتضح ذلك من الزيادة الملحوظة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين. حيث ارتفع معدل الطلاق الخام من ١,١ فى الألف عام ١٩٩٥ إلى ١,٢ فى الألف فى عام ١٩٩٤[٧٩].

٢- التوزيع النسبى للطلاق وفقا لبعض المتغيرات الاجتماعية على مستوى الجمهورية وفقا لأخر إحصائية ١٩٩٩.

أ- توزيع الطلاق وفقا لمتغير (الريف/ الحضر). حسب الشهور: توضح الإحصاءات أن هناك ثبات فى معدلات الطلاق فى الحضر (١,٥ فى الألف)، وارتفاع هذا المعدل فى الريف إلى ١,٠ فى الألف عام ١٩٩٩، حيث أتضح من الإحصاءات أن معدلات الطلاق خلال الأعوام ١٩٩٩/١٩٩٤ ظل ثابتا عند ١,٥ فى الألف فى المناطق الحضرية، بينما ارتفع من ٠,٩ فى الألف عام ١٩٩٤؛ إلى ١,٠ فى الألف عام ١٩٩٩ فى المناطق الريفية[٨٠].

ووفقا لإحصاءات ١٩٩٩ فقد بلغ عدد حالات الطلاق فى كل من الريف والحضر ٧٣٤١٤، منهم ٣٩,٨٢٩ بنسبة ٥٤,٣%حالة طلاق بالحضر، ٣٣٥٨٥ بنسبة ٥٤,٧% حالة طلاق بالريف. وكانت أعلى اشهادات الطلاق خلال العام قد وقعت فى شهر أغسطس بواقع ٩,٤% اشهادة طلاق، يليه شهر يوليو بواقع ٩,٢% اشهادة طلاق ثم شهر أكتوبر بواقع ٩,١% اشهادة طلاق[٨١].

وهذا يختلف عن العام السابق ١٩٩٨، حيث كانت أعلى الشهود فى تسجيل واقعات الطلاق قد وقعت فى شهر فبراير ٦٧١٧ واقعة طلاق يليها شهر يوليو (٦٦٦٨) اشهادة طلاق. ويلاحظ هنا أن معظم اشهادات الطلاق تقع فى شهور الصيف، حيث كانت أعلى إشهادات طلاق بالحضر فى شهر أغسطس ٣٩٦١ اشهادة طلاق، وفى الريف كان شهر يوليو هو أعلى الشهور تسجيلاً لاشهادات الطلاق ٣١,٣ [٨٢].

ب - التوزيع النسبى لمعدلات الطلاق الخام حسب المحافظات (ريف/ حضر):

لقد كانت أعلى معدلات الطلاق فى محافظة بورسعيد ٣,١ فـى الألـف، يليهـا محافظات الإسماعيلية والسويس والقاهرة فى المرتبة الثانية بمعدل خام ١,٩ فى الألف ثم تأتى الإسكندرية فى المرتبة الثالثة بمعدل خام ١,٦ فى الألف، تتساوى معها جنوب سيناء ١,٦ فى الألف، ثم يلى ذلك دمياط والجيزة ومطـروح ١,٥ فى الألف. وتأتى محافظة أسيوط فى نهاية الترتيب ٠,٦ فى الألف يتقارب منها محافظات سوهاج والوادى الجديد ٠,٧ فى الألف[٨٣].

ويلاحظ مما سبق أن المعدلات الخام للطلاق فى المحافظـات الحضـرية أعلى من المعدلات الخام للطلاق فى المحافظات الريفية. ويمكـن تفسـير ذلـك باحتفاظ الريف ببعض القيم والعادات والتقاليد التى تحد من الطلاق، مثـل زواج الأقارب، والجيرة، وتدخل الأهل والأقارب والعشـيرة فـى تسـوية النزاعـات الزوجية؛ إضافة إلى صعوبة تحمل النفقات والأعباء المترتبة على الطلاق فـى الريف نظراً لمحدودية الدخل وانتشار الفقر. ومما يدعم هذا التفسير ما نجده من أعلى المعدلات فى محافظة بورسعيد، حيث تتمتع بنمط حياة اقتصادية تجاريـة، تلك الحياة التى تدعو إلى التحرر واحتمال زواج الرجل بأخرى نتيجة عمله فـى السوق الحرة، وقدرته على تحمل نفقات الطلاق والزواج بأخرى، إضـافة إلـى اكتسابه لبعض القيم الاجتماعية والثقافية الوافدة مع السلع والمنتجات الغربية.

كما يلاحظ أن إشهادات الطلاق، تزداد فى فصل الصيف أكثر من فصـل الشتاء، حيث سجلت شهور يوليو وأغسطس اعلى اشهادات طلاق عامة، وفـى بورسعيد والقاهرة باعتبارهما أعلى المحافظات فى معدلات الطلاق الخام. ففـى القاهرة شهد شهر أغسطس ١٣٠٨ اشهادا للطلاق يليـه شـهر أكتـوبر ١٢٥٩ اشهاداً ثم شهر يوليـو ١١٧٠ اشـهادا طـلاق. وفـى بورسـعيد والسـويس والإسماعيلية نجد نفس الارتفـاع فـى المعـدلات خـلال الشـهور الصـيفية يوليو/أكتوبر[٨٤].

جـ - متوسط السن للطلاق وفقا لإحصاءات ١٩٩٩: يتراوح متوسـط سـن الطلاق للذكور بين (٣٥-٣٧) عاما تقريباً. خلال فترة التسعينيات. كما يتراوح سن الطلاق بين الإناث (٣٠-٣٢) عام خلال التسعينيات[٨٥] ويتضح ذلك مـن الجدول رقم (٤).

وقد أوضحت بيانات التعداد العام ١٩٩٦، أن معدلات الطلاق الخام تتزايد لدى السيدات اللاتى يقعن فى الفئة العمرية (٣٠-٥٠) بصورة أكبر، حيث وصل معدل الطلاق الخام فى هذه الفئة العمرية ٠,٥ فى الألف يليه الفئة العمرية (٥٠+) بمعدل ٠,٤ فى الألف[٨٦]. حيث تتزايد أعداد الطلاق فى الفئة العمرية (٣٠-٥٠) بين الذكور، (١٩,٥%) اشهادة طلاق فى عام ١٩٩٩؛ فى حـين نجـد ان أعلى اشهادات طلاق بين الإناث تقع فى الفئات العمريه (٢٠-٢٥) سنة فى عام

١٩٩٩. وبذلك نجد أن معظم المطلقات من النساء تتراوح أعمارهن فيما بين ٢٠ سنة و٢٥ سنة تقريباً. حيث تحتل الفئة العمرية (٢٠-٢٥) أعلى النسب ١٧١٤١ اشهادة طلاق بين الإناث بنسبة ٢٣,٣%، بينما تحتل الفئـة العمريـة (٣٠-٣٥) بين الذكور المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٥% من اجمالى المطلقين. فى حين تحتـل الفئة العمرية (٢٥-٣٠) المرتبة الثالثة بين الإناث بنسبة ١٧,٧% يليهـا الفئـة العمرية (٣٠-٣٥) بنسبة ١٦,٤%، ثم الفئة العمرية أقل من ٢٠ بنسـبة ١٤,٢. وتكاد تتقارب نفس النسب عند الذكور، حيث احتلت الفئة ٣٠-٣٥ المرتبة الأولى بنسبة ١٩,٥%، يليها الفئة العمرية (٢٥-٣٠) بنسبة ١٨,٤%، ثم الفئة العمريـة (٣٥-٤٠سنة) بنسبة ١١,٨%، كما يتضح من جدول (١١) ومن هنا يتضـح ان واقعات الطلاق تحدث عند أعمار سنية صغيرة بين الإنـاث والـذكور، وهـذا يتوافق مع مؤشرات مدة الحياة الزوجية والتى تشير إلى أن أعلى النسب تقع فى السنة الأولى من الزواج.

وهذا الوضع يشير إلى ظاهرة التفكك الأسرى وعـدم الاسـتقرار داخـل الأسرة فى السنوات الأولى. كما أن شيوع الطلاق فى بداية الحياة الزوجية، يؤثر على حياة الأفراد خاصة من النساء مما يؤدى إلى دخـولهم فـى سلسـلة مـن الصراعات والمشاجرات، وبالتالى عدم التوافق مع الحياة العادية.

والملفت للنظر، أن النسب الأعلى من الطلاق تقع بين الإنـاث الأميـات، (٣٧%)؛ وان النسب الأكبر داخل الفئة (٢٠-٢٥) من الإناث تقع بين من تقرأن وتكتبن ٥٧٥١ بنسبة ٣٣,٦%، يليهم السيدات الأميات ٥٤٢٨ بنسبة ٣١,٧%، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة النساء ذوى الشهادات المتوسـطة ٤٤٧١ بنسـبة ٢٦%. ومن هنا فإن عامل السن والتعليم يلعبان دوراً واضـحاً فـى حـدوث واقعـات الطلاق(٨٧).

د - نوع الطلاق:

١- يقسم الطلاق إلى ثلاثة أنواع هى (رجعى، وبائن بينونة صـغرى، وبـائن بينونة كبرى). وتوضح إحصاءات ١٩٩٩. أن هناك ١٢١٥٧ اشـهادا للطـلاق الرجعى بنسبة ١٦,٦% من جملة الاشهادات بينما كان ١١٦٣ اشهادا رجعيا فى عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها ٥٢٥ اشهادة بنسبة ٤,٣%. أما الطلاق البائن بينونـة صغرى فقد بلغ ٥٩٢٢٢ اشهاداً بنسبة ٨٠,٦% من جملة الاشهادات، وهى نفس النسبة فى عام ١٩٩٨، رغم نسبة الزيادة فى هذا النوع من الطلاق ٥٤,٣%. أما الطلاق البائن بينونة كبرى فقد وصل إلى ١٥٨٢ اشهاداً بنسبة ٢,٢% من جملة الاشهادات، وهو أقل من حجم الطلاق البائن فى العام السـابق ١٩٩٨، (جـدول رقم ٦).

٢- نوع الطلاق ومدة الحياة الزوجية: ترتبط معدلات الطلاق بطول مدة الحياة

الزواجية. لقد اتضح من حجم اشهادات الطلاق أن أكثر الاشهادات تـتم خـلال الشهور الأولى من الزواج، أى خلال السنة الأولى من الزواج. حيث اتضح أن الشهور الأولى من الزواج شهدت ٢٥,٣٣٩ بنسبة ٣٤,٥% اشهاداً للطلاق؛ يليها السنة الثانية (بعد إتمام السنة الأولى) حيث شهدت السنة الثانية ٩,٣٩٩ بنسـبة ١٢,٨% إشهادة طلاق. ويتضح من هذه الأرقام مدى الفرق فى اشهادات الطلاق خلال عدة أشهر لا تتجاوز العشرة شهور، فقد بلغ الفرق فـى عـدد اشـهادات الطلاق الأولى، والثانية تعادلات بين السنة الأولـى والثانيـة ٥,٩٤٠ إشـهادة طلاق. كما يلاحظ أن السنتين مجموع اشهادات الطلاق التـى حـدثت خـلال السنوات الأخرى جميعاً من مدة الحياة الزوجية. حيث بلغ عدد اشهادات الطلاق خلال السنتين الأولى والثانية ٣٤,٧٣٨ اشهاداً من مجموع ٧٣٤١٤ اشهاداً وهو المجموع الكلى للاشهادات خلال عام ١٩٩٩، (جدول رقم ٧).

كما يلاحظ خلال السنتين الأولى والثانية أن الغالبية العظمى من اشهادات الطلاق الواقعة خلالهما هى من النوع البائن بينونة صغرى، حيث بلغ حجمهـا ٢٩٤٦١ اشهاداً من جملة الاشهادات بنسبة (٨٤,٨ %) مـن إجمـالى حجـم الطلاق خلال السنتين الأولى والثانية.

كما يلاحظ انخفاض حجم ظاهرة الطلاق بعد السنة الثامنة إلى العاشـرة. حيث تعتبر هذه السنوات هى أقل مدة حياة زوجية شهدت اشهادات للطلاق مـن إجمالى حجم الطلاق، حيث تصل إلى ٢% تقريباً.

ومن الملفت للنظر أن عدد اشهادات الطلاق تتزايد بعد قضاء عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة من الحياة الزوجية وبعد بلوغ الأزواج ٥٠ سـنة فـأكثر. حيث وصلت اشهادات الطلاق ٥,٢٥٩ اشهاداة بعد قضاء مدة حياة زوجية لمـدة عشر سنوات وحتى خمسة عشرة سنة، أى بمعدل ألف اشهادة لكل عام. ومن هنا نلاحظ أن ابتداءاً من السنة الثامنة نجد ان اشهادات الطلاق تأخذ وضـعا ثابتـاً بمعدل ألف إشهادة لكل عام.

ويستنتج مما سبق أن السنوات الأولى (١-٣) من مدة الزواجيـة شـهدت أعلى النسب فى اشهادات الطلاق ٤١,١٤٦ اشهاداً. خاصة السنة الأولى والتـى استحوذت على ٢٥,٣٣٩ اشهادات. ويعود ذلك إلى عدة أسباب ربما تتمثل فـى صعوبة التفاهم بين الزوجين، وكثرة تدخل الأهل والأقارب فى شـئون الحيـاة الزوجية، ودوام بعض الخلافات السابقة على الزواج كـالخلاف علـى المهـر والمؤخر والشبكة وتأسيس الشقة، والهدايا الاستعداد للفرح، إضافة إلى اكتشـاف أحد الزوجين بعض الخصائص للنزاع والمشاجرات، إضافة إلى احتمال تـأخر الحمل والإنجاب مما يزيد من حدة التوترات والمشاحنات بين الزوجين وتـدخل الآخرين فى شئون حياتهما مما يؤدى إلى احتمال حدوث الطلاق.

٣- نوع الطلاق والمهنة: تلعب مهنة الفرد دوراً فى إحداث الطلاق، حيث نجد أن المهن الزراعية والفنية (العملية) تتزايد بين أفرادها نسب الطلاق فقد اتضـح من الإحصاءات الرسمية أن الأفراد المزارعون وعمال الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر هم أعلى الفئات ممن وقعت بينهم اشهادات طـلاق ١٦,٥٩١ اشهاداً للطلاق بنسبة (٢٢,٦%)، يليهم الحرفيون ومن إلـيهم ١٤,٣٥٢ اشـهاداً للطلاق، يلى ذلك الفنيون ومساعدوا الأخصـائيون ٨,٣٨٠ اشـهاداً بنسـبة (١١,٤%). ثم يلى ذلك الأفراد العلميون والأخصائيون ٧,٣٧٩ اشهاداً للطـلاق بنسبة ١٠%، ثم عمال تشغيل المصانع، جدول رقم (٨).

ويلاحظ من بيانات الجدول (٨) أن رجال التشريع والقوات المسلحة هـم أقل الفئات التى شهدت واقعات طلاق. وربما يفسر ذلك بأن حجم أفـراد هـذه المهن قليل جداً مقارنة بحجم الأفراد فى المهن الأخرى.

ولكن من الملاحظ رغم اختلاف حجم أفراد كـل مهنـة، إلا أن المهـن الحرفية هى أعلى المهن فى اشهادات الطلاق، ويفسر ذلك بأن الحرفى ذو ثقافة ووعى بسيط إلى حد ما، كما أنه يتأثر بمزاجه الشخصى والاستمتاع بالمكيفات، إضافة إلى دوام عمله لساعات طويلة، كما يميل أيضاً إلى المشاجرات، وقدرتـه على التمسك بالعادات والتقاليد أقل من الأفراد الآخرين، إضافة إلى ذلـك فـإن الحرفيون يتعرضون لفترات كثيرة للتوقف عن العمل والـدخول فـى أزمـات اقتصادية وتعرض دخولهم الشهرية للاهتزاز باستمرار. ومما يوضح ذلـك مـا نشير إليه من بيانات الجدول رقم (٨)، والتى توضح تزايد نسب الطـلاق لـدى الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم (أفراد يعملون بمهن غير محدودة، أفـراد جـدد يبحثون عن عمل، وأفراد لم يبلغوا عن مهنتهم)، حيث بلغت اشهادات الطـلاق بينهم ٨,٨٤٩ اشهاداً للطلاق بنسبة (١٢%) من إجمالى حجم الطلاق.

٤- نوع الطلاق ومدة الحياة الزوجية وعدد الأبناء الأحيـاء: إذا كانـت مـدة الحياة الزوجية تؤثر فى نسبة الطلاق، وتحدد نوعه من كونه (رجعـى، بـائن بينونة صغرى، بائن بينونة كبرى)، وأنه مع تقدم الحياة الزوجية تقل معـدلات الطلاق. فإن متغير الإنجاب أو وجود أولاد فى حياة الزوجين يقلل إلى حد كبير من فرص وقوع الطلاق. لقد أوضحت الإحصاءات أن أعلى نسبة من اشهادات الطلاق تقع خلال السنة الأولى (٢٥٣٣٩ اشهادة طلاق بنسـبة ٣٤,٥%) مـن جملة المطلقات خلال ١٩٩٩؛ وأن عدد المطلقات فى السنة الأولى بـدون أولاد ٢٤,٧٤١ مطلقة بنسبة ٩٧,٦% من جملة المطلقات فى السنة الثانيـة. كمـا أن نسبة المطلقات فى السنة الثانية ٩٣٩٩ مطلقة بنسبة ١٢,٨، وان أعلى نسبة من المطلقات فى السنة الثانية بدون أطفال أيضاً (٨٠٥٩ مطلقة بنسبة ٨٥,٧%) من جملة المطلقات فى السنة الثانية. كما أن النسبة الأعلى من المطلقات فى السـنة

الثالثة تقع أيضاً بين النساء بدون أطفال ٥٦٦٨ مطلقة بنسبة ٧٦,٥% أيضا يليه نسبة المطلقات ولديهن طفل واحد ١٤٧٩ مطلقة بنسبة ١٩,٩٦% مـن جملـة المطلقات فى السنة الثالثة.

وينطبق نفس الكلام على السنوات الرابعة وحتى ٢٠ فأكثر على العلاقـة بين وجود الأبناء ومعدل الطلاق. حيث يتضح من الجدول (٩) أن أعلى النسـبة من المطلقات وفقا لمدة الحياة الزواجية تقع بين النساء اللائى يملكن أطفال، يليهم من لديهن طفل واحد، ثم طفلان جدول (٩).

كما يلاحظ من الإحصاءات الرسمية أن الطلاق البائن بينونة صغرى هـو أعلى النسب بين اشهادات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجيـة، وعـدد الأبنـاء الأحياء حيث اتضح أن نسبة الطلاق البائن بينونة صغرى فى السنة الأولى مـن الزواج يقع بين النساء بدون أطفـال ٢٠٩٤٧[٨٨] بنسـبة ٨٤,٧% مـن جملـة المطلقات فى السنة الأولى بدون أطفال، وبنسبة ٣٨% من اجمـالى المطلقـات بدون أطفال عامة. كما يتضح من (جدول ٩) أن الطلاق البائن فى كل الفئات هو أعلى النسب. يستنتج مما سبق أن هناك فروق بين مدة الحياة الزوجيـة وبـين الإنجاب (وجود أطفال)، كما أن هناك علاقة وثيقة بين الطـلاق وبـين وجـود الأطفال ومدة الحياة الزوجية، بالإضافة إلى أن الطلاق من حيث النوع يتوقـف أيضاً على مدة الحياة الزوجية ووجود الأطفال. وأنه كلما تطورت الحياة الزوجية زمنيا كلما قلت فرص وقوع الطلاق داخل الأسرة المصرية فى وجود الأطفـال. ورغم هذا الاستنتاج إلا أن هناك ارتفاع فى معدلات الطلاق بعد سن الخمسـين رغم وجود أبناء، مما يشير إلى تأجيل قرار الطـلاق لمـا بعـد زواج الأبنـاء وتعليمهم.

٥- التعليم والطلاق: يعتبر التعليم واحداً من اهم العوامل التى تؤثر تأثيراً بالغا على الظواهر الديموجرافية عامة وعلى ظاهرة الطلاق بشكل خاص. إن معظم الدراسات الديموجرافية تشير إلى أن ارتفاع درجة التعليم تـؤدى إلى تقليص فرص وقوع الطلاق لكل من الذكور والإناث. ويتضح ذلك من بيانات الجدول (١٠). حيث يتضح أن هناك فروقاً ملحوظة بين الـذكور والإناث وفقا لمتغير الحالة التعليمية حول ظاهرة الطـلاق. وان الغالبيـة العظمى من واقعات الطلاق تقع بين الأفراد الأميين حيث تبين ان هنـاك ٢٦,٩٤١ حالة طلاق بنسبة ٣٦,٦% من اجمالى المطلقات، يليهـا ممـن تقرأن وتكتبن بنسبة ٣٢%، ثم يلى ذلك النساء ذوى المؤهلات المتوسـطة بنسبة ٢٠,٦%، ثم أصحاب الشهادات العليا بنسبة ٥,٤%. أمـام الـذكور فكانت أعلى النسب بين المطلقين تتركز فى الرجال ممن يقرءون ويكتبون بنسبة ٣٩,٤%. يليهم أصحاب المؤهلات العليا فى المرتبة الرابعة بنسـبة

٥,٤% من جملة المطلقين. ويستنتج مما سبق، أن درجة التعليم تؤثر تأثيراً بالغاً على معدلات الطلاق فى المجتمع المصرى. وأنه كلما ارتفعت درجة التعليم كلما تقلصت فرص وقوع الطلاق، جدول (١٠).

رابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

(١) ملامح ظاهرة الطلاق بين أفراد العينة: واقعة الطلاق لا تحدث فجأة، وإنما يسبقها عدة مراحل تعتبر ممهدة لوقوعها، لذلك فإن إتمام عملية التطليق يأخذ عدة مراحل تبدأ بعملية التفكير فى الانفصال سواء لدى الزوجة أو الزوج، ثم الوصول إلى اتخاذ قرار الإنفصال النهائى. كما أن قرار الإنفصال النهائى يتوقف على نوع الطلاق من حيث كونه رجعياً، أو بائنا بينونة صغرى، أو بينونة كبرى، بالإضافة إلى كونه إنفصال لأول مرة، أم لثانى مرة، أو ثالث مرة. وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية هذه العوامل المحددة لإتمام عملية الطلاق بين الزوجين، كما يتضح على النحو الأتى:

أ- التفكير فى الطلاق واتخاذ القرار بالانفصال: التفكير في عملية الانفصال والطلاق لدى أحد الزوجين أو الاثنين معاً من العمليات الأساسية فى إتمام الطلاق، وغالبا ما يلجأ الزوج إلى التفكير فى عملية الانفصال أكثر من الزوجة أو أهلها، ذلك لأن الزوجات يملن إلى دوام العشرة والحفاظ على بقاء الأسرة، إضافة إلى دور نسق القيم السائد والذى يحد من لجؤ الزوجة إلى التفكير فى الطلاق. ورغم ذلك فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الأزواج أقل ميلاً إلى التفكير فى الطلاق من الزوجات، حيث تبين أن هناك ١٢٢ سيدة بنسبة ٦١,١% من يؤكدن على أنهن اللاتى بدأن فى التفكير فى الطلاق، فى حين أن هناك ٥٤ مفرده بنسبة ٢٧,٢% يؤكدون على أن الزوج هو الذى بدا فى التفكير فى الطلاق.

ولا تقتصر عملية الطلاق على الزوج والزوجة فقط، وإنما هناك عناصر أخرى تشارك فى عملية التفكير فى الطلاق، مثل أهل الزوج أو أهل الزوجة. لقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ٦,٥% يؤكدون على أن أهل الزوج الذين فكروا في عملية الانفصال؛ بالإضافة إلى أن هناك ٥,٢% من جملة العينة يؤكدون على أن أهل الزوجة هم الذين فكروا فى عملية الانفصال بالطلاق.

ويتضح من البيانات أن أهل الزوج أكثر ميلا إلى التفكير فى عملية الانفصال من أهل الزوجة، ويفسر ذلك بطبيعة الثقافة المصرية التى تؤكد على اتجاه أهل البنت للحفاظ على حياتها الأسرية وعدم هدم بيتها، والخوف عليها من الانفصال.

كما أن قرار الانفصال بالطلاق يكون من جانب الزوجة أكثر من الزوج

حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ٨١ سيدة بنسبة ٤٠,٧% يؤكدن على أن قرار الطلاق كان من جانبهن، فى حين أكد ٢٦,٧% فقط من أفـراد العينـة على أن قرار الطلاق كان من جانب الزوج. وهذه النتيجة توضح مدى الضغوط التى تتعرض لها المرأة داخل الأسرة المصرية، وأنها الأكثر ضراراً، وبالتـالى تفكر وتقرر فى الانفصال أكثر من الرجل.

ولا تقتصر عملية الانفصال على أحد الزوجين، ولكن فى بعض الأحيـان يفكر الاثنان فى الطلاق نتيجة صعوبة دوام العشرة بينهما. فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ١٨,٧% من جملة أفراد العينـة يؤكـدون علـى أن القـرار بالطلاق كان باشتراكهما معاً. ويساهم أهل الزوج أو الزوجة فى اتخاذ القـرار بالانفصال وإنهاء الأسرة، وقد بينت الدراسة أن قرار الطلاق من جانـب أهـل الزوجة كان أكبر من نسبته لدى أهل الزوج بنسبة ٨,٤% مقابل ٤% فقط مـن جانب أهل الزوج.

ويمكن تفسير ذلك بأن التحولات الاجتماعية الجديـدة عالميـا ومحليـا، والسعى نحو تحقيق وتمكين المرآة من حقوقها، خاصة التعليم، أدى إلى زيـادة وعيها بحقوقها ومسئولياتها، وفرصها فى الحياة، وإدراكها للضـغوط الواقعـة عليها، إضافة إلى زيادة درجة وعيها الحقوقى و القانونى، مما يؤدى إلى تغيـر نظرتها إلى الطلاق، ومن ثم اللجؤ إلى اتخـاذ قـرار الطـلاق، أفضـل مـن الاستمرار فى حياة عائلية غير مستقرة؛ يساعد على ذلك خروجها إلى العمـل، وقدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أبنائها.

ب- طريقة التطبيق: فى إطار تصاعد المشكلات الأسرية وتفكك الأسرة، يلجـأ أطراف العلاقة الزوجية إلى اتخاذ القرار بالطلاق، ونتيجة لارتفاع المشـاجرات والمشاحنات بينهما، غالبا ما يكون الطلاق نابع منهما وبالتراضى؛ فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ٥٦,٦% من أفراد العينة يؤكدون علـى أن الطـلاق وإنها الأسرة قد تم بالتراضى، وذلك للـتخاص مـن المتاعـب والمشـاحنات المستمرة؛ فى بعض الأحيان. واتساقا مع ميل الزوجة بنسبة أكبر إلـى إنهـاء الأسرة بالانفصال، نجد تعنت الزوج وعدم موافقته على إنهاء الأسـرة واتخـاذ قرار الطلاق، مدعما ذلك ما أتاحه له القانون بأن يكون قرار الطلاق بيده هـو. من هنا نجد أن هناك نسبة لا باس بها من الزوجات تلجا إلى المحكمـة حاملـة معها إثبات وقوع الضرر بهدف نيل الحكم بالتطليق وإنهاء الرابطة الزوجيـة، وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك ربع أفراد العينة ٢٥,٦% قد حصلن علـى هذا قرار الطلاق عن طريق المحكمة. يضاف إلى ذلك وجود ٥,٩%من جملـة أفراد حصلوا على قرار الطلاق عن طريق الخلع. وبذلك فإن نسبة من حصـلن على قرار الطلاق عن طريق القضاء بلغت نسبتهن ٣١,٥% من جملـة أفـراد

العينة. واتساقا مع النسبة التى تؤكد على أن قرار الانفصال وإنهاء حياة الأسرة كان بيد الزوج، نجد أن هناك ١١,٩% من قرار الانفصال وإنهاء هـذه النسـبة تؤكد على أن هناك أسبابا تتعلق بالزوجة وبطريقة غيابية. أن هذه النسبة تؤكـد على أن هناك أسباباً تتعلق بالزوجة تدعوا الزوج إلى التفكيـر فـى الانفصـال واتخاذ قرار الطلاق.

ج- نوع الطلاق بين أفراد العينة: يصـنف الطـلاق كظـاهرة ديموجرافيـة واجتماعية، إلى طلاق رجعى، وبائن بينونة صغرى، وبـائن بينونـة كبـرى؛ إضافة إلى الطلاق بالانتقال من ديانة إلى أخرى أو ملة داخل الديانة الواحـدة. لقد أوضحت الدراسة الميدانية أن غالبية الطلاق داخل الأسرة المصرية كان من نوع (البينونة الصغرى) بنسبة ٣٨% وهذه النسبة تتفق مع النسبة التى اتضحت من الدراسة الديموجرافية وفقا للإحصاءات الرسمية. يليها نسبة الطلاق الرجعى بنسبة ٣١,٧% ثم الطلاق البائن بينونة كبرى بنسبة ٢٧,٥%. كمـا أوضـحت الدراسة الميدانية أن هناك ٢,٨% من أفراد العينة بواقـع ٦ حـالات يصـعب وضعهم ضمن التصنيف الرسمى، ذلك لأن الطلاق جاء نتيجة التحول إلى ديانة أخرى، وكان خمس حالات من داخل الديانة المسيحية، حيث تـم تغيـر الملـة بهدف الحصول على قرار الطلاق.

د- ترتيب الطلاق: إذا كانت واقعات الطلاق بين أفراد العينة من النوع البـائن بينونة صغرى بنسبة أعلى عن مثيلاتها؛ فإن واقعة الطلاق فى الأنواع الثلاثة لم تكن هى الأولى من نوعها، حيث تبين أن هناك ١٠% من واقعات الطلاق لدى أفراد العينة، كانت لثانى مرة. وهى تعنى هنا أن الـزوج أو الزوجـة قـد تـم طلاقهما قبل ذلك من زوج آخر أو من نفس الزوج. كمـا أوضـحت الدراسـة الميدانية أن غالبية واقعات الطلاق لدى العينة كانت لأول مرة بنسـبة ٨٨,٥%. ولم تقتصر واقعات الطلاق على أول أو ثانى مرة، وإنما هنـاك ١,٥% بواقـع ثلاث حالات طلقن لثالث مرة من ثلاث أزواج على التوالى. وهـذا يوضـح أن وقوع الطلاق مرة قبل ذلك من الممكن أن يسهل عملية تخلى الزوج أو الزوجة عن الرابطة الزوجية وتحلل الأسرة.

ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات القيميـه الجديـدة المصـاحبة للتحـولات الاجتماعية فى ظل العولمة، حيث أصبح من السهل على الرجل والمرأة الزواج دون علم الزوجة الأولى وعندما تعلم، يضطر الرجل إلـى طـلاق الثانيـة، أو الأولى ثم يعتاد على الزواج بالطرق السريعة السائدة الآن، ومـن تـم يسـهل الطلاق، وهذا ما يفسر زيادة حجم ظاهرة الطلاق فى السنة الأولى من الزواج. وقد اتضح من الدراسة الميدانية، أن هناك ٦,٣% من أفراد العينة من المطلقين لثانى مرة، يقعن فى الفئة العمرية (٢٠-٢٥سنة). وهذه النتيجة تشير إلى سرعة

إتمام الزواج وسرعة إنهائه، نتيجة للتغيرات القيمة السائدة.

(٢) الخصائص الطبيعية والاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الطلاق:

أ- الخصائص الطبيعيـة: تشير بيانات الدراسة الميدانية، إلى وجود تقارب قوى بين خصائص العينة (الإحصاءات)، وبين خصائص المجتمع الأصـلى(معـالم المجتمع). من حيث الخصائص الطبيعية والمتمثلة فيما يلى:

العمـر: حيث أوضحت الدراسة الميدانية: -أن الغالبية العظمى من أفراد العينة من المطلقين تقع فى الفئة العمرية (٣٠-٤٠ سنة) بنسـبة ٣٧,٣. يليهـا الفئـة العمرية (٢٠-٣٠ سنة) بنسبة ٢٣,٢%. وبذلك فإن حوالى ٦٠,٥% من حجـم المطلقين من العينة تقع فى الفئة العمرية من (٢٠-٤٠)، وهذه النتيجة تتقـارب من النتيجة العامة للمجتمع الأصلى والتى حددت متوسط سـن المطلقـين مـن الرجال ٣٥سنة، ومن (٣٠-٣٢سنة) للإناث. كما لوحظ من النتـائج الخاصـة بالعينة أن هناك ١٥,٥% من أفراد العينة يقعن فى الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود كمون ظاهرة الطـلاق داخـل الأسـرة المصرية نتيجة تراكم الصراعات والمشاجرات، واكبتها بسبب اعتبارات ثقافيـة متوارثة، من بينها: الحفاظ على شكل الأسرة الظاهرى، والحفاظ علـى وجـود الأبناء داخل الأسرة، والظهور أمام الأقارب والجيـران والآخـرين بـالتوازن والتوافق خاصة فى المستويات الاجتماعية العليا،إضافة إلـى تأجيـل قـرارات الطلاق لحين الانتهاء بعد تربية وتعليم الأبناء، وزواج البنات على وجه التحديد، حسب تعبيرات الأبوين من العينة." أنا المفروض كنت طلقت من أول سنة مـن الجواز، لكن أنا خلفت بسرعة وكان لازم أحافظ على البيت لحد ما بنتى تتربى فى وسط أبوها وأمها". إن الملفت للنظر، أن البحث الميدانى كشف عن وجـود حالة طلاق بين الأسر المصرية مع دوام المعيشة تحت سـقف واحـد، نتيجـة الاعتبارات الثقافية والاجتماعية السائدة، خاصة عندما يوجد بالأسرة بنات. كما كشف البحث عن أن الأسباب المؤدية إلى ذلك هى استحالة دوام العشرة الزوجية بين الزوجين، ولكن بسبب البنات. تم الطلاق رسميا، دون معرفـة الآخـرين،" وإحنا مطلقين من حوالى ١٠ سنوات، لكن محدش يعرف وعايشين فـى بيـت واحد لحد ما البنات تتجوز ونعلن طلاقنا".

وتعلل إحدى الحالات من خلال ردها على الـ Email وهو رجـل قـرر طلاق زوجته بعد عشرة ٣٥ عاماً، وهما فى خريف العمر بقوله"تحملتها كـل هذه السنين من أجل الأطفال، ولأنها أخت زوج أختى وخفـت علـى انشـقاق العائلة. فالعيش معها فى بيت واحد مسـتحيل، فكلمـا أنهيـت عملـى وأردت الرجوع إلى البيت أتذكر الجحيم الذى ينتظرنى، فأنغمس فـى العمـل حتـى منتصف الليل، وحتى ينام الجميع، وأتسلل إلى فراشى دون مشـاجرات، والآن

عندما كبرنا مازالت هى هى، بل تطعنني فى رجولتى، وتقول للأهل والأسـرة أنها صاحبة فضل عليا".

ويؤكد زوج أخر (أ.م) على ذلك"كان لابد أن يحدث الطلاق الرسمى فـى النهاية، فالحياة التى عشناها معا كانت لا تطاق، هى مهتمة بعملهـا وإعـدادها للدكتوراه، وأنا مشغول أيضا بعملى، لم تكن تجمعنا كلمات غير طلبات الأبناء أو مشاكل البيت المعتادة ... وفى جلسة مصارحة إتفقنا على الطلاق".

ويتضح من ذلك أن زيادة حجم ظاهرة الطلاق بعد سن الخمسين تعود إلى وصول حالات الانفصال والخلافات إلى ذروتها، وانتهاء الزوجين من بعـض المهام الأسرية خاصة تعليم وزواج الأبناء.

الزواج المبكر وعلاقته بالطلاق Early Marriage: يعتبر الزواج المبكر مـن أهم عوامل عدم الاستقرار الزواجى، وتصاعد حدة التوترات الأسرية، ومن ثـم حدوث الطلاق. وقد أوضحت نتائج الدراسة الإحصائية أن هناك ٦٤,٤٢٢ سيدة متزوجة فى سن تحت العشرين، وأن هناك ١٥٢,٣٣٤ سيدة متزوجة فى مصر من سن ٢٠,٢٥سنة وتعتبر هذه الفئة من أعلى الفئـات، وبـذلك يكـون عـدد المتزوجين فى سن مبكر، تحت ٢٥ سنة من الإناث ٢١٦,٧٥٦ بنسبة ٤١,٣%، وهذا يشير إلى أنه مازال هناك اتجاه نحو الزواج المبكر بالنسبة للإنـاث فـى الأسرة المصرية. وهذا يفسر سبب ارتفاع نسبة المطلقات خلال السنة الأولـى من الزواج.

كما تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى انخفاض سن الزوجة عند الـزواج، حيث أن هناك ٢٨,٥% من النساء قد تزوجن عند سن أقل من ٢٠سنة، يضاف إليهم ٤٠,٨% من النساء قد تزوجن عند عمر من ٢٠ إلى ٢٥سـنة، وبـذلك تصل نسبة المتزوجين من العينة عند سن أقل من ٢٥سنة إلـى ٦٩,٣% مـن اجمالى أفراد العينة. وهذه النتائج الخاصة بالعينة تتفق مع معالم المجتمع. وإذا كانت هذه النسب تتعلق بالإناث؛ فإن الذكور أيضا تصل نسـبتهم ٣٢% مـن العينة قد تزوجوا عند سن أقل من ٢٥سنة، منهم ٦% تزوجوا تحت العشرين.

هذه النتائج تشير إلى استمرار ارتفاع نسبة الزواج المبكر داخل الأسـرة المصرية وإن كان بدأ فى التناقص نسبيا فى الفترات الأخيرة، نتيجة الضـغوط الحياتية، وتقلص فرص العمل، وندرة مصادر الدخل، وارتفاع الأسعار بالنسبة للعقارات، والمستلزمات الأخرى. نتيجة لذلك يمكن تفسير حدوث الطلاق فـى السنوات الأول بإستمرار الزواج المبكر وضعف تأهيل الزوجين أسريا، وكيفية إدارة الصراعات الزوجية.

ويدعم ذلك، ما أكدته إحدى الحالات من خلال شبكة المعلومات"أن الزواج

فى سن صغير، يحرم الفتاة من تفهم عوامل نجاح الحياة الزوجية لأنها مازالت فى سن المراهقة، وهى بتفرح بالخطبة والفستان، وأنا كنت من هؤلاء، لأن الواحدة مننا بتنسى نفسها، وتهتم بالفستان، وليلة الزفاف، وتنسى الاستعداد للزواج، وكمان لا تتعمق فى شخصية عريسها، وبعد الدخلة تكتشف كل ده، وعلشان كده، كثير مننا ما بيعمرش أكثر من سنة".

وتؤكد دراسة" عايدة النبلاوى" على أهمية الزواج المبكر كسبب فى حدوث الطلاق، حيث توصلت فى بداية التسعينيات إلى أن هناك ٨٠% من حالات الطلاق قد تزوجت فى الفترة العمرية أقل من ١٤ سنة بالنسبة للزوجة، ١٨ سنة للزوج. وتعلل ذلك بثقافة المجتمع المصرى الذى مازال يقدس الزواج، ويتخذه كحماية للفتاة، إضافة إلى انتشار الفقر، ومن ثم فإن الزواج المبكر، يعد فرصة للتخفيف من الأعباء المادية الأسرة[٨٩]. إلا أن الزواج فى سن متطرف سواء فى سن مبكر أو متأخر، يرتبط إرتباطاً قويا بحدوث الطلاق، حيث أوضحت الدراسة الميدانية، وهى تتفق مع ما أكده كل من Moor & Waite[٩٠] Clen & Supanic[٩١] Booth & Edwards[٩٢]. على تعرض الذين يتزوجون فى سن المراهقة، أو فى سن متأخرة إلى الطلاق. أكثر من الذين يتزوجون فى العشرينات والثلاثينيات.

وهذه النتائج تؤكد ما قررته" الحالة" من أن الزواج فى سن مبكر لا يؤهل الفتاة لخوض تجربة الزواج. ويؤكد على ذلك أيضا، ما توصلت إليه"تحية عبد العال" من أن الزواج فى السن المبكر لا يؤهل الأفراد على تحمل مسئوليات الحياة الزواجية، لأنهم ليسو بالنضج الكافى لتحمل الأدوار الزوجية، مما يؤثر على نمط الاستقرار، ومن ثم الفشل فى أداء الأدوار، فيحدث الانفصال، وتتقوض دعائم الأسرة[٩٣]. كما أن نقص الأعداد للدور الزواجى، نتيجة الزواج فى سن مبكرة يقلل من كفاءة الفرد فى ممارسة أدواره.

مدة الحياة الزواجية: هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزواجية، وحدوث الطلاق، فكلما زادت مدة فى الحياة الزوجية كلما إنخفض إحتمال وقوع الطلاق، وقد اتضح ذلك من الدراسة الديموجرافية. وأيضا من الدراسة الميدانية؛ حيث بينت الدراسة الميدانية أن ٣٦% من المطلقين استمرت حياتهم حوالى سنة إلى سنتين فقط وهى أعلى النسب بالإضافة إلى وجود ١٣% من أفراد العينة لم تستمر حياتهم الزواجية أكثر من عام، وبذلك نجد أن حوالى نصف العينة (٤٩%) لم يمضى على زواجهم أكثر من سنتين. وقد اتفقت هذه الإحصاءات مع معالم المجتمع من الدراسة الإحصائية. وبذلك توجد علاقة عكسية بين مدة الحياة الزواجية ومعدلات الطلاق لدى الأسرة المصرية.

وتتفق نتائج البحث مع ما توصل إليه"الغامدى" فى السعودية، حيث أكد

على أن ٥٤,٤% من اجمالى العينة قد طلقن ولم يمضى على زواجهن أكثر من ثلاث سنوات، يليها ٣٠,٦% طلقن بعـد مـرور مـدة مـن (٣-٦سـنوات). وانخفضت نسبة الطلاق بارتفاع مدة الحياة الزواجية. وتتفق أيضـا مـع مـا توصل إليه"فهد الناصر" من أن ثلاث حالات الطلاق بين الكويتيين تقـع فـى السنة الأولى من الزواج[٩٤]. ويمكن تفسير ذلك بأن السنوات الأولى من الزواج تشهد توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين، نتيجة عـدم النضـج الكـافى بأمور الزوجية. والأدوار الأسرية، وعدم التخلص من القيم والعادات التى أعتاد كل واحد عليها فى أسرته الأولى. والانفصال غير الصـحى عـن الوالـدين، والدخول فى صراعات أخرى نتيجة الزواج المبكر، وعدم إكمال الفتاة للتعليم، ومن ثم الخلافات حول استمرارها فى التعليم.

إن الفرد أحيانا يأخذ فكرة غير واقعية عن الزواج، وقد تكون مستعارة من القصص الرومانسية بالأفلام والمسلسلات، وعندما يدخل فى الحياة الزواجيـة الواقعية يرى عكس ما تخيل، ومن ثم يدخل فى صراعات وتـوترات، نتيجـة عدم التوافق مع توقعات الأخر، ويؤكد Harris (١٩٩٣) أن عدم التوافـق مـع توقعات الأخر تؤدى إلى الإثارة والغضب وتزداد حدة الصراع ويتحول إلـى انفجار يؤدى إلى إنهاء الزواج فى كثير من الحـالات[٩٥]. كمـا أكـد Wright (١٩٩٤) على أن حدوث الانفصال فى السنوات الأولى من الزواج بالانفصـال غير الصحى عن الوالدين وعدم القدرة علـى الارتبـاط العـاطفى، وتـزداد التوترات أكثر حينما يشعر أحد الأطراف بأن انتماء الطرف الآخر مازال أقوى بالنسبة لأسرته الأولى عن الأسرة الزوجية[٩٦].

ولا تقتصر الأسباب المؤدية إلى الطلاق فى بداية الحياة الزوجيـة علـى العوامل الذاتية، وإنما هناك عوامل ثقافية واجتماعية تلعب دوراً فـى حـدوث الطلاق فى السنة الأولى من الزواج. فقد أكدت معظم الحالات المدروسة، على أن السنة الأولى كانت من أصعب السنوات، نتيجة صعوبة فهـم كـل طـرف للأخر، وفهم توقعاته، فتؤكد إحدى الحالات على أنها هى السبب الأساسى فـى حدوث الطلاق بسبب عدم فهمها لدورها الزواجى فتقول" فى ليلة الدخلة قـال لى: هات بوسه، سارعت ودون تردد قلت له"جاتك قرف"، وبنفس السرعة لـم يتوان فى إطلاق كلمته القاضية، إنت طالق. وبصراحة ربنا لم أمكنه منى ولـم يدخل بى، ورغم ذلك كرهت نفسى ووبخنى أهلى، حتى تحولـت الليلـة إلـى كابوس وتركنا أنا أهلى فى الشقة. ستة أيام نحاول رضائه بلا فائدة وأرسل لنا ورقة الطلاق على يد مأذون ومعها ٥٥ ألف جنيها". وتحكى حالة أخرى عـن طريق الـ Email.

"أنا تزوجت فى أغسطس ٢٠٠٠ الساعة الثانية ظهراً وأطلقت فـى نفـس

اليوم الساعة ١٢ مساءاً، وكان سبب الطلاق سوء فهم العلاقة الزوجيـة عـدم الاتفاق على الماديات".

ورغم ارتفاع نسب الطلاق فى السنوات الأولى من الزواج، بسبب الزواج المبكر، وصعوبة التفاهم والتوافق الثقافى، نجد أن هناك نسب ملحوظـة مـن الطلاق بعد مرور عشرة زواجية ٣٥سنة فأكثر. وهذا يعكس كمون الخلافـات والصراعات حتى سن معينة لحدوث الطلاق.

الإنجاب وعلاقته بوقوع الطلاق: يعد الإنجاب كوظيفة بيولوجية من الوظـائف الحيوية للأسرة عامة والأسرة العربية على وجه الخصوص. كما أن الإنجـاب من العوامل المؤدية إلى استمرار البناء الأسرى؛ وأن عدم الإنجاب يؤدى إلـى تفكك الأسرة وتحللها بالطلاق، أو على الأقل اسـتمرار الخلافـات والتـوترات الأسرية. ومما يؤكد ذلك وجود ٢٦,٨% من عينة المطلقين بدون أولاد. وربمـا يفسر ذلك بوقوع عدد كبير منهم فى الشهور الأولى أو السنة الأولى، وهى مدة لا تكفى لحدوث الإنجاب. كما أن وجود الأبناء أو عدمه ليس شـرطاً لحـدوث الطلاق، فقد تبين أن هناك ٣٣,٨% من المطلقين لديهم ابن وأن ٢٤% من العينة لديهم إبنان، ١٠,٦% لديهم ثلاث أبناء. ولكن من الملاحظ أنه كلمـا زاد عـدد الأبناء كلما قلت فرص وقوع الطلاق. وذلك بسبب الاهتمام بتربيتهم وإعدادهم، وتحويل التركيز من العلاقات الجنسية والأهداف الخاصة إلى الاهتمام بالأبنـاء، والأهداف الخاصة بهم. بل ربما يكون الأبناء عامل من عوامل تهدئه الخلافات الأسرية.

وقد اتفقت نتائج الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة"الغامدى" على أن عـدم القدرة على الإنجاب وعدم وجود أبناء يزيد من حالات الطلاق، حيث وجـد أن ٨٠% من المطلقات لم يكن لديهن أطفال، وأن ١٣,٣% ممن المطلقات لـديهن ثلاثة أولاد فأقل. كما أكدت التحليلات المتعمقة للمقابلات مع حالات الدراسـة على أن البعض منهن كان سبب طلاقهما بسبب عدم الإنجاب أو تـأخره."أنـا اتطلقت بسبب الخلافات المستمرة بينى وبين جوزى، لأن أمه كل يوم بتسـأله عن الحمل، وأخواته البنات كمان، وعايزين يجـوزوه علشـان يخلـف". ولا يقتصر الطلاق من حيث الإنجاب من عدمه، وإنما اسـتمرار منظومـة القـيم التقليدية التى تؤكد على أهمية الولد الذكر، فهناك حالتين من الحـالات التـى أجريت معهما المقابلة، أكدت أن زوجها طلقها بسبب خلفتها لسبعة من الإنـاث ولم تنجب ذكراً، لذلك تزوج عليها بأخرى، وقام بتطليقها.

أن هذه النتيجة تؤكد ما قرره"Lee" من أن وجود الأطفال تعمل على تقوية العلاقة الزوجية، ورغم تأكيد"Lee" على ذلك، إلا أنه يقرر أن عـدد الأطفـال يؤثر بالسلب على الرضا الزوجى للزوجين(٩٧). كما تؤكد"هنيات قطب" على أن

وجود الأطفال يقلل من نسبة الطلاق[٩٨]. كما يؤكد "Zuo" على أن وجود الأطفال يؤثر على التفاعل الاجتماعى والانسجام بين الزوجين، ويقلل من التوترات والمشاجرات، ويقل تأثيرهم مع التوافق مع وظائف الأبوة والأمومة[٩٩]. كما توصل Reyana (١٩٧٧)، أنه كلما قصرت هذه الفترة يصبح الزواج أقل عرضه للطلاق[١٠٠]، وذلك أن وجود الأطفال يعطى الأطفال كلما أصبح الهيكل الأسرى، أقل عرضة للتفكك، بعدد الأطفال يتناسب.

ب- الخصائص الاجتماعية ومشكلة الطلاق: تؤثر الأوضاع الاقتصادية تأثيرا واضحا فى مسار ظاهرة الطلاق. كما تتأثر الظاهرة بالمناخ الاقتصادى السائد، بما يضمه من أنماط وطرق الإنتاج، وأسلوب توزيع الفائض الاقتصادى، وكيفية توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية. على ذلك نجد أن معدلات الطلاق تختلف من مجتمع لأخر، وذلك بسبب إختلاف ظروف كل مجتمع وأحواله الاقتصادية؛ إضافة إلى الاختلافات الثقافية والاجتماعية، المصاحبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعكس إحصاءات الطلاق تأثير العوامل الطبقية على معدلات الطلاق. فهناك إختلافات واضحة بين الطبقات الاجتماعية فيما يخص الطلاق، حيث نجد تنوعا فى معدلات الطلاق على مستويات المجتمع الواحد بتنوع الطبقات الاجتماعية المكونة للبناء الطبقى، فمعدلات الطلاق تتزايد بين العمال فى الطبقة الدنيا، مقارنة بانخفاضها بين الأسر التى تنتمى إلى الشرائح الطبيقية للمهنيين، وربما يفسر ذلك بارتفاع الدخل بين أسر الطبقات المهنية عنها بين أسر الطبقات الكادحة التى ينخفض فيها المستوى التعلمى:

١- الدخل ومصادره: وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة من المطلقين ٥٩% يقل دخلها الشهرى عن ٣٠٠ جنيه، منهم ١٣,٥% يقل دخلهم عن ١٠٠ جنيه. وتقل نسبة الطلاق كلما ارتفع الدخل الأسرى. حيث اتضح أن هناك ٨,٥% فقط من اجمالى أفراد العينة يزيد دخلهم الأسرى عن ٧٠٠ جنيه فأكثر. كما توضح بيانات الدراسة الميدانية أيضا أن مصادر الدخل للمطلقين، تقتصر على المرتب الوظيفي سواء للعاملين الكادحين أو الأخصائيين والفنيين؛ ولا يوجد سوى ١٦,٥% من بين عدد المطلقين له مصادر دخل أخرى، تتمثل فى عائدات من الأملاك أو العقارات، أو أية مساعدات من الأهل أو جمعيات أهلية وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة بين الوضع الاقتصادى ومعدلات الطلاق داخل الأسرة المصرية وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "سعيد الغامدى" فى دراسته لمجتمع بليجرش بالسعودية من أن انخفاض الدخل الشهرى يؤدى إلى حدوث الطلاق، وأن غالبية المطلقات ٦٨% يحصلن على دخلهن من مصلحة الضمان الاجتماعى، أو من بعض الجمعيات الخيرية.

٢- التعليم: يعد التعليم محددا أساسيا من محددات الطلاق. وتشير الخصـائص الديموجرافية لظاهرة الطلاق أنه كلما انخفضـت درجـة التعلـيم كلمـا ذادت احتمالات الطلاق؛ إلا أن خصائص الظاهرة لدى العينة تشير إلى عكس ذلـك. فقد تبين أن أعلى نسبة بين الإناث من أفراد العينة ٢٣,١% كانت بين الأفـراد الجامعين، و ٢٣,٠% بين حملة المؤهلات المتوسطة. ثم بين حملة المـؤهلات فوق المتوسطة ١٦,٥%. ثم ١٤% بين الأميين، ١٢% بين حملـة الإعداديـة، ٨,٥% من حملة الإبتدائية.

كما أن اتجاه ظاهرة الطلاق لدى الذكور تتجه نحو الدرجة الجامعية ٣٦% يليها حملة الثانوية المتوسطة ٢٦,٥%، ثم حملة المؤهلات فـوق المتوسـطة ١٢%، يليها الإعدادية ٩%. الأميين ٧,٥% ويمكن تفسير ذلك بالطريقة التـى تم اختيار العينة على أساسها وهى الطريقة العمدية وليس الاحتمالية.

٣-الحالة العملية: أوضحت النتائج أن الطلاق يقع بين السيدات غير العـاملات أكثر من العاملات٥٦% مقابل ٤٤%، على عكس ما تؤكده بعض الفرضـيات التى ترى فى عمل المرآة دافعا للطلاق بسبب ترك الأعمال المنزلية والغيـاب عن الأسرة، والبعد عن الزوج ومن ثم ظهور التوترات والمشكلات الأسـرية، على عكس ذلك اتضح أن هناك ٨٨% من المطلقين من الـذكور مقابـل ١٢% عن لا عمل لهم. كما أوضحت النتائج أن أكثر المهن التى تشغلها المطلقات هى المهن المكتبية والوظائف الحكومية. وبالنسبة للذكور، اتضح أن هناك ٧٠% من المطلقين من بين العاملين بالحكومة والأخصائيون ومساعديهم.

وتؤكد دراسات عديدة على وجود علاقة بين الطلاق والمهنة، حيث كشفت دراسة Nicky Hart عن ارتفاع معدلات الطلاق بين نوعيه محدده من المهـن، منها سائقى اللورى الذين يسافرون لمسافات طويلة، والقائمين بأعمـال البيـع، وبعض المهندسين والفنيين وغيرهم من أصحاب المهن التـى يتطلـب أدائهـا انفصال مؤقت بين الزوج والزوجة لفترة طويلة من الوقت، كمـا أنهـا تـوفر فرص متعددة لالتقاء الزوج أو الزوجة بأفراد آخرين من النوع الآخر(١٠٢).

(٣) أسباب الطلاق

يتوقف استمرار الأسرة ودوامها، أو تفككها وهدمها بالطلاق على عـدة متغيرات ربما تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، أو سلوكية، منها ما يرتبط بفترة ما قبل الزواج وتكوين الأسرة، ومنها ما يرتبط بمتغيرات تتصـل ببنيـة الأسرة وأوضاعها بعد الزواج وتكوين الأسرة، ومنها مـا يتصـل بـالظروف المجتمعية العامة. وقد أوضحت الدراسة الميدانية دور هذه المتغيرات على النحو الآتى:

(١) أسباب تتعلق بمتغيرات قبل الزواج: تلعب عـدة متغيـرات فـى مرحلـة الاستعداد للزواج وتكوين الأسرة إلى تماسك الأسرة وديمومتها، أو إلى تفككهـا وانهيارها، ومن بين هذه العوامل قرار الارتباط النهائى، وموقف الزوجين مـن الارتباط بالزواج، والمبررات الدافعة للقبول على الارتباط بالآخر والزواج منه، إضافة إلى متغير الحب لمبرر قبول الارتباط والزواج.

- قرار الارتباط النهائى بالزواج: أوضحت الدراسة الميدانية أن الغالبيـة العظمى من المطلقات كان قرار ارتباطهن بالزواج من قبل الأهل سواء بالنسبة للزوجة أو الزوج بنسبة ٣٣,١%، يليه الحالات التى اعتمدت اعتماداً كليا على نفسها فى اتخاذ قرار الارتباط بنسبة ٢٨,٢%، ثم من اتخذت قـرار الارتبـاط بالمشاركة بينهن وبين الأهل، أو بينهم وبين الأهل والأصدقاء. ويتضـح ممـا سبق أن قرار الارتباط بالزواج وتكوين الأسرة له علاقة بواقعة الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، فالفرد الذى يقرر اختيار شريك الحياة يكـون احتمـال دوام الأسرة والتقليل من الانفصال أكبر ممن يعتمدون فى الاختيار على الآخـرين. ولا يقتصر الاختيار والارتباط فى علاقته بدوام الأسرة وعـدم تفككهـا علـى الزوج أو الزوجة فقط، وإنما قد يكون قرار الاختيار من أفراد آخرين غيرهما أو غير الأهل، مثل الزملاء والأصدقاء والجيران أو غيرهما. فقد بين الدراسة الميدانية، أن هناك ١٣,١% من أفراد العينة، كان قرار زواجهما مـن خـارج الأسرة، بتدخل من الأصدقاء والجيران، وإن كان ذلك يثير التناقض والتساؤل، فكيف يتم الاختيار فى موضوع يتعلق بتشغيل الحياة للشخص بناءاً علـى رأى الآخرين.

- الإجبار على الارتباط بالزواج: من الممكن أن يلجأ الفرد إلى اتخاذ قرار الارتباط وتكوين الأسرة، ولكن يكون هذا القرار بتأثير من الآخرين أو الجماعة الأولية للفرد، فيكون مجبراً عليه أو غير مقتنع، ويمثل الاقتناع بـالآخر أهميـة كبيرة فى الحفاظ على بناء الأسرة ومستقبلها وعـدم تحللهـا بـالطلاق. وقـد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ١١,٢% من المطلقات والمطلقـين كـانوا مجبرين على الارتباط بالآخر؛ إلا أن ظاهرة الطلاق كما تقع داخـل الأسـرة المصرية الآن، وكما عبرت عنها حالات الدراسة، تؤكد أن الغالبية مـن أفـراد العينة بنسبة ٥٩,٤% كان موقفهم من اتخاذ القرار بالارتباط مقتنعاً بالآخر، وفى حالة رضا تام. يلى ذلك ممن كانوا مترددين فى اتخاذ القرار بالارتباط بنسـبة ٢٣,٨%.

ويتضح مما سبق أن التردد في الاختيار للزواج يعد عـاملاً مـؤثراً فـى احتمالات حدوث الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، إلا أنه من الواضح أن هناك متغيرات بنائية تؤثر على استقرار الأسرة المصرية، وإنهائها بالطلاق، رغـم

بنائها على اقتناع الطرفين، وربما تكمن هذه العناصر البنائية فى اجتماعيات أو اقتصاديات الأسرة والمناخ الاقتصادى الاجتماعى السائد. ومما يؤكد ذلـك أن هناك ٨٥,٥% من أفراد العينة يؤكدن على أن الـزوج كـان مقتنعـا تمامـاً بالارتباط بالزوجة، يليه من كانوا مترددين بنسبة ٦,٣%.

- **مبررات القبول والموافقة على الزواج:** مهما يكن قرار الارتباط وتكوين الأسرة فإن هناك مبررات تتحكم فى اتخاذ قرار الارتباط بالزواج، ونجاحه، أو إخفاقه، وهناك عدة مبررات تلعب الدور الفاعل فى اختيارات الشباب المصرى للارتباط: منها المركز الاجتماعى، والثروة، والتكـافؤ الاجتمـاعى وتناسـب العمريين والانسجام والتفاهم، إضافة إلى عامل الحب كأساس للعلاقة الزوجيـة وقد أوضحت الدراسة الميدانية، أن الإنسجام والتفاهم بين الأثنان قبـل الـزواج كان من أهم الدوافع للارتباط بنسبة ٣٦,٢%، وإذا أضفنا إليهـا عامـل الحـب بنسبة ٤٥% لكن الحب والأنسجام من أهم عوامل الارتباط وتكـوين الأسـرة، ورغم ذلك حدث الطلاق وتفكك الأسرة المصرية. يلى ذلك تناسب فارق السـن بين الزوجين بنسبة ٢٣,٥%، ثم التكافؤ الاجتماعى بين الاثنين بنسبة ١٨,٤%، ويأتى المركز الاجتماعى للزوج والثروة فى نهاية الاختيـارات بنسـبة ٦,٤%، ٦,٩%. وأعتقد أن هذه النسب مضللة ولا تشير إلى الصـدق فـى اسـتجابات العينة، حيث يتضح أن أساس اختيار الشباب لشريك الحياة يتم بناءاً على الغنـى والثروة والمركز الاجتماعى أكثر من العوامـل الاخـرى، نتيجـة التغيـرات المجتمعية الحالية.

ولا تقتصر الأسباب المهنية للتفكك الأسرى وحدوث الطلاق داخل الأسرة المصرية بالقرار فى اختيار شريك الحياة وظروف وطبيعة اتخاذ القرار، حيث نجد عدة عوامل أخرى تسبق الزواج تخرج عـن نطـاق الأفـراد المكـونين للأسرة، تتصل باحتمالات تفكك الأسرة ووقوع الطلاق، هذه المتغيرات تتعلـق بالسياق الاجتماعى والثقافى للمحيط بأطراف تكوين الأسرة، بعد عمليه الاختيار والموافقة على الأخر، وتضم هذه العوامل؛ الخلافات التى تحـدث بـين أهـل الزواجين معاً أو أهل أحدهما مع الأخر وتدخلهم فى شئون تأسـيس الأسـرة، وتدخل الأقارب والجيران فى شئون الزواج، وعدم اقتناع أحد أفراد الأسـرتين بالزوج أو الزوجة، إضافة إلى عناصر ثقافية أخرى. قد تظهر فى العروسـين نتيجة معرفتهما لبعض مثل بخل الزوج، أو تغير حالة الاقتناع لدى أحـدهما، واهتمام أحدهما أو كليهما بالنواحى المادية دون الأشياء الأخرى.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية، أن أكثر من نصف العينة ٥٢,٧ % مـن المطلقات قد تغيرت وجهة نظرهن تجاه العريس، وعدم الاقتناع بالارتباط بـه، وأن الزواج تم خوفاً من كلام الجيران أو الأقارب، أو إرضاءاً للأهل فقط. ثـم

تلى ذلك تأكيد ١٣,٥% من المطلقات على تكرار الخلافات والمشاجرات بـين الأهل حول الاستعداد للزواج وتكوين الأسرة، كما أوضحت الدراسة الميدانيـة أن هناك ١٠,١% من أفراد العينة يؤكدون على وجود عدم اقتناع أحد أفـراد الأسرة بالآخر. كما يتبين أن هناك ٦,٨% من أفراد العينة يؤكدون على اهتمام الآخر بالأشياء المادية، وتدخل الأقارب، والجيران فى شئون الأسرة والاستعداد للزواج. كما أكدت حوالى ٥,٤% من أفراد العينة على أن فسخ الخطوبة قبـل الزواج ثم العودة كان سببا فى إثارة الخلافات والمشاجرات وتفكـك الأسـرة، ومن ثم وقوع الطلاق.

وتؤكد معظم حالات الدراسة الميدانية على أن المشاجرات والخلافات التى تسود فترة ما قبل الزواج (فترة الخطوبة) من العوامل الهامـة فـى حـدوث الطلاق، وان طول مدة الخطوبة، رغم فائدتها فى تعريـف العروسـين علـى بعضهما، ومحاولة تقاربهما، إلا أنهـا تصـبح فرصـة لنشـوب الخلافـات والمشاجرات لدرجة أن هناك بعض الزيجات تنتهى بالطلاق قبل إتمام الـزواج والدخلة، فى الحالات التى عقدت قرانها قبل إتمام الدخلة. ومن أهـم الأسـباب التى كشفت عنها الدراسة التحليلية لحالات الدراسة. فى الفترات السابقة علـى الزواج: الخلافات المستمرة على التجهيزات وشراء الأساس، وتـوفير الشـقة، وتحديد الالتزامات الخاصة بكل من العريس والعروس. حيـث تقـرر إحـدى الحالات"أن أهم المشكلات التى كانت بيننا قبل الـزواج، وتعتبـر سـببا فـى استمرار الخلافات والصرعات، وبالتالى الطلاق، كانت تتمثـل فـى صـمت الخطيب المستمر والخجل، والتحدث فى أشياء بعيدة عن أمور حياتنا. والثانية: الخلافات بين أسرتى وأسرته على شراء الأثاث، وعدم رأى أخذ رأى فيه أنـا وأهلى، واعتبره حق مكفول له وحده، وثالثا: التنجيد فقد حرمنى مـن رؤيتـه أيضا مادام هو القائم به، ورابعا، فإنه لم يملك إمكانيات إتمام الفرح، كما أنـه رفض قيام أهلى به وكان رأيه هو الماشى، ومكانش فيه فرح ولكن أنا صممت أن يكون التنجيد فى بيتى".

كما تؤكد حالة أخرى على أنها لم تكن توافق على الزوج من قبل وأنهـا أرغمت على الزواج منها، وكان القرار بيد أسرتها، وكانت تعلـم أنـه سـئ السمعه، وعديم الشخصية، ووالدته مسيطرة عليه، وتؤكد" لقد تزوجتـه رغـم عنى وبإجبار من عمتى رغم عدم موافقة أمى". كما تؤكد حالة أخرى على أن سبب طلاقها هو عدم رضاء أم العريس وعـدم موافقتهـا علـى زواج ابنهـا منها"هو أعجب بى وأنا من حى شعبى وهو من المعادى، وخطبنى بدون موافقة والدته، وكانت ترفض تماماً زواج ابنها من فتاة من حى شعبى، رغم محاولتـه إقناعها لكنها لم توافق نهائياً. كما أن أسرتى وافقت على الزواج لأنها انبهـرت بالعريس، وتم الزواج بعد شرط أمة على الإقامة معها فـى منزلهـا، ورغـم

خوفى، قبلت، ولكن بدأت المشاكل منذ الاتفاق على موعد عقد القران، وتدخلات والدته فى كل شئ حتى فى كتابة القائمة... ولم يدم الزواج السعيد أكثـر مـن أسبوع، وبدأت الخلافات والمشاحنات مع حماتى وزوجى، وبـدأت تعـايرنى بالمشاكل اللى قبل الفرح ومستوايا الاجتماعى".

ويوضح تحليل حالات الدراسة أن الغالبية العظمى من الحالات شـهدت صراعات وخلافات بين أسرتى العروسين، استمرت فى ذهن الزوج والزوجـة، ومن ثم أثرت على العلاقة الزوجية، ومهدت لحدوث النزاعات الأسرية ومن ثم الطلاق. يضاف إلى هذه الصراعات التدخلات من الأقارب والجيران. وتتفـق هذه النتائج مع ما توصل إليه"فهد الثاقب" فى المجتمع الكويتى مـن أن طريقـة إختيار شريك الحياة من قبل الأهل دون رضاء كامل بين الشريكين أو عدم اقتناع أحدهما أو أحد أفراد أسرتيهما من أهم أسباب الطلاق(١٠٢)*.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة ما قبل الزواج من أهم الفترات فـى تحقيـق التوافق والانسجام وتقريب وجهات النظر، إلا أنه نتيجة الانفتاح الثقافى علـى المجتمعات الأخرى، أصبحت العلاقات بين العروسين فى فترة ما قبل الـزواج تأخذ نفس المسار والتحرر الذائد، ومن ثم الدخول فى علاقـات زائـدة عـن المقبول ثقافيا، مما يؤدى إلى نشوء الخلافات فى الـرأى، والصـراعات بـين الأهل وأحد العروسين، مما يسبب ترتيب هذه الخلافات لتصبح عاملاً فاعلا فى النزاعات الزواجية بعد الزواج. وتقرر بعض الحالات المدروسة، أن العلاقات التحررية قبل الزواج كانت عاملاً من عوامل النزاع ومن ثم الطـلاق، نتيجـة معايرة الزوج لهذه التصرفات، والشك فى الزوجة ... الخ.

لقد أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى التأثيرات السلبية للعلاقات السابقة على الزواج وارتباطها بحدوث الطلاق. ففى دراسة أجريت فى ولاية بنسلفانيا الأمريكية تضمنت ٩٢ حالة زواج حديث لأشخاص سبق لهم المرور بتجربة ما قبل الزواج، اتضح أن هناك قصورا فى الاتصال النفسـى والوجـدانى بـين الطرفين، انعكس علـى مقـدرتهم فـى حـل المشـاكل الزوجيـة أو حتـى الشخصية(١٠٣).

كما أكدت"كاترين كوهان" فى دراستها على أن الأشخاص المتزوجين بعد ممارسة تجربة ما قبل الزواج حتى لمدة قصيرة، كانوا أقل كفـاءة فـى حـل مشكلاتهم الزوجية مقارنة بغيرهم ممن لم يمرون بمثل هذه التجربـة. وتشـير أحدث الإحصائيات فى الولايات المتحدة، أن نصف عدد الزيجات التى مـرت بتجربة ما قبل الزواج تنتهى عادة بالطلاق(١٠٤) ومن هنا فإن تحولات ما بعـد الحداثة والانفتاح الثقافى وسيادة القيم الغربية قد غيـرت مـن أنسـاق القـيم الأسرية، خاصة فيما يتعلق بالطقوس التقليدية للزواج وتكوين الأسرة، ومن ثم

الدخول فى صراعات وتوترات تؤدى إلى إنهاء الزواج وتحلل الأسرة بالطلاق.

[٢] أسباب تتعلق بمتغيرات بعد الزواج وتأسيس الأسرة: بعد إتمام عملية الزواج وتأسيس الأسرة تبدأ سلسلة جديدة من العناصر المؤسسة للأسرة، ودوامها واكتمال عناصرها، وإذا فقدت الأسرة بعض العناصر المؤهلة لدوام النظام الأسرى وتكامله فإن احتمالات التفكك تبدأ فى الظهور، ومن ثم وقوع الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة المصرية. ومن بين العناصر المؤدية إلى النسق الأسرى والتقليل من احتمالات التفكك والطلاق، استمرار عنصر الحب بين الزوجين، والتفاهم والتناغم الثقافى بينهما، والبعد عن العناصر المهيئة لنشوب المشاجرات والخلافات، والاستقلال فى الحياة الزوجية، وعدم تدخل أهل الزوج أو الزوجة أو الأقارب والأصدقاء فى شئون الحياة الأسرية والزوجية، إضافة إلى بعض العناصر الأخرى المتصلة بالنواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبناء الأسرى.

(أ) مدى استمرارية الحب بعد الزواج: يلعب الحب كعنصر وجدانى دوراً قوياً فى دوام الأسرة والتقليل من حدوث العنف والتفكك الأسرى، ومن ثم حدوث الطلاق. وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ٢٢,٥% من جملة أفراد العينة لم يستمر الحب بينهما أكثر من سنة فقط، يلى ذلك من انتهى الحب بينهما بعد شعر العسل، خلال أول ثلاث شهور بنسبة ١٤,٨%، وبذلك أكد ٣٧,٣% أن حوالى أكثر من ثلث العينة أن الحب بينهما قد انتهى فى السنة الأولى من الزواج، وأن المشاجرات والخلافات كانت دائمة. وهذه النتيجة تتسق مع معدلات الطلاق بين المصريين فى السنة الأولى، حيث وصلت نسبة الطلاق على مستوى الجمهورية ٣٤,٥% من اجمالى المطلقات خلال السنة الأولى فقط. كما أوضحت الدراسة أن هناك ٧% فقط من جملة أفراد العينة لم يستمر الحب بين الطرفين لمدة سنتين فقط، وأن ٦,٤% فقط من المطلقات لم يستمر الحب أكثر من ثلاث سنوات.

كما أوضحت الدراسة أن هناك حوالى نصف أفراد العينة لم يفصحوا عن رأيهم عمدا عن هذا العنصر، ويحتمل أن يكون ذلك بسبب حساسية السؤال أو عدم وجود الحب بينهما من البداية، أو انتهائه فى بداية الزواج. كما تؤكد بعض الحالات على أن أهم أسباب طلاقهما كان بسبب جمود المشاعر من الزوج تجاهها، وفقدان الحب بعد شهر العسل، وتفاقم الصراعات والمشاجرات.

ويتضح من ذلك أن فقدان المشاعر العاطفية بين الزوجين يرتبط بزيادة نسبة الطلاق. وتنخفض درجة الإحساس والعواطف بين الزوجين بسبب صعوبة فهم الرسائل الانفعالية لبعضهن البعض، فالرجال أكثر ميلا إلى إساءة

فهم الرسائل الانفعالية للزوجات[١٠٥] كما أن عدم وجود مشاركة إنفعالية بـين الزوجين تسمح بتبادل التنفيس عن المشاعر الحبيسة التى قد يعانى منها أحدهما أو كلاهما- ينتج ما يسمى الطلاق العاطفى[١٠٦] Emotional Divorce.

وربما يعود فقدان الحب داخل الأسرة المصرية الآن إلى التغير السـريع، والتحول نحو تبنى قيم اجتماعية مادية بعيد إلى حد ما عـن القـيم الأسـرية الأصلية، المبنية على الحب، ويكون اختيار الشريك مبنيا على أسـس ماديـة غالبا، ثم عدم وجود الحب، أو فقدانه بسرعة؛ مما يؤدى إلى ظهور التـوترات الأسرية مما يعجل بحدوث الطلاق.

وقد كشفت دراسة"Goods" (١٩٧٠) عن أن افتقار الأسرة الغربيـة إلـى الحب والحنان والمودة فرض على الزوجين افتقار كـل منهمـا علـى البقـاء متطلبات واحتياجات الآخر. مما يعكر صفو الحيـاة الزوجيـة ويـؤدى إلـى المشكلات بينهما، ومن ثم حدوث الطلاق[١٠٧].

(ب) مدى التفاهم والتوافق بين الزوجين: يتوقف التكامـل أو عـدم التكامـل والتفكك داخل الأسرة المصرية حسبما أشارت تحليلات الحـالات علـى مـدى التوافق والتفاهم بين الزوجين خلال السنوات الأولى من الزواج. ويتوقف هـذا التوافق الزوجى على طبيعة العناصر الثقافية المرتبطة بكل من الزوجين، مـن حيث اختلاف العادات والتقاليد بينهما، والاختلافات أو الفروق فـى التفكيـر أو التفصيلات بين الزوجين، مثل موافقة الزوج على عمل وتعليم الزوجة، والتفاهم حول القرارات الأسرية... الخ.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ٤١,١% من أفراد العينـة تؤكـد على أن هناك اختلافات وفروق بين الزوجين فى العادات والتقاليد. يلـى ذلـك الاختلاف والتصادم حول اتخاذ القرارات الأسرية بنسبة ٣١,٧% ثم يأتى دور الاختلافات والفروق فى التفكير والتفضيلات حول الشئون الأسرية بين الزوجة بنسبة ١٨,٩% فى حدوث الطلاق وتفكك الأسرة.

ومن الواضح أن الخلافات وعدم التوافق كنتيجة للتغيـرات والتحـولات الثقافية والمجتمعية تلعب دوراً حيويا فى حدوث الطلاق والتفكـك الأسـرى. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه"سلوى الخطيب" من أن اختلاف المستوى الثقافى بين الزوجين وعدم التوافق بينهما لعدم شعور أحد الطرفين بالارتيـاح للآخر. إما لعدم التعرف على بعضهما قبل الزواج بمدة كافية، أو لعدم الرضـا الكامل بالآخر، أو الإجبار على الزواج منه، أو عدم الوفاء بمتطلباته الزوجية. من الأسباب المؤدية إلى الطلاق[١٠٨]. كما تؤكـد دراسـة"عبـد الله الفيصـل" للمجتمع السعودى على دور عدم التوافق الاجتماعى والتفاهم بين الزوجين فى حدوث الطلاق[١٠٩]. ويدعم هذه النتائج ما أكده"كمال مرسـى" علـى أن عـدم

التواصل وسؤ التفاهم يؤدى إلى اضطراب التفاعل الاجتماعى بين الزوجين والخصام أو الإهمال وتنمية مشاعر العداوة، وزيادة حدة الصراع بينهما ويسوء التفاعل وقد يؤدى ذلك إلى الطلاق وقد أكدت التحليلات المتعمقة لدراسة الحالة، أن معظم المطلقات كان يضعف، أو ينعدم بينهما التفاعل والتفاهم حول كثير من الأمور والشئون الأسرية." إحنا كنا على طول مختلفين حتى فى أتفه الأشياء- على الخروج، المصيف، حتى شراء حاجيات المنزل، وخاصة الخلاف حول ما يتصل بأهلى وزيارتهم، وكان على طول يتلكك على شئ علشان نتخاصم، وأنا كنت بتحرق واتخانق، لحد ما استحملتش، وقولت له إحنا حالنا ده ما ينفعش ودخلنا فى صراعات لحد ما تم الطلاق، أنا ندمت بعدين، لكن كده أرحم".

ويعبر" Mathews et al" عدم التوافق والتفاهم بين الزوجين إلى خصائص ذاتية فى الشخصية(١١١). بينما يفسر" Gerson & Barsky" سؤ التفاهم والخلافات بين الزوجين بوجود فجوة فى سياق التواصل بينهما(١١٢).

(جـ) ثقافة الخلافات والمشاجرات الأسرية: تتوقف المشاجرات والخلافات الزوجية على مدى التفاهم والتوافق بين الزوجين. ومن بين العوامل المؤدية إلى الخلافات والمشاجرات، والمعبرة عنها فى نفس الوقت، ومن ثم وقوع الطلاق: الغيرة، والشك، الانفصال العاطفى، وعدم الإنجاب، أو تأخره، أو تدخل الآخرين.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ما يقرب من نصف أفراد العينة، يؤكدون على انتشار الخلافات والمشاجرات الدائمة حول كل صغيرة وكبيرة بين الزوجين بنسبة ٤٩,٨% مما يمهد لاحتمالات وقوع الطلاق وتفكك الأسرة، يلى ذلك انتشار الغيرة والشك بين الزوجين بنسبة ٤٧%، مما يدعم استمرارية الخلافات والشجار بين الزوجين داخل الأسرة المصرية ومن ثم حدوث الطلاق والتفكك الأسرى.

ولا تقتصر الخلافات والمشاجرات كثقافة سائدة فى الأسرة المصرية تساعد على حدوث الطلاق، وإنما هناك متغيرات أخرى تتمثل فى حدوث الانفصال العاطفى و التزام الصمت بين الزوجين، أو ما أطلق عليه البعض خطأ مصطلح"الطلاق الصامت"، وهو بالأحرى" الزواج الصامت" أو حدوث الطلاق رسميا عدة مرات، حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك ١٠,٥% من أفراد العينة وقعت بينهم حالات انفصال قبل ذلك، بالإضافة إلى متغير عدم الإنجاب، كعامل مساعد على زيادة التوتر والقلق وتخلق الشجار بين الزوجين، ومن ثم حدوث الطلاق.

ويعكس تحليل مضمون غالبية حالات الدراسة تصاعد الخلافات والشجار

بين الزوجين، كما توضح أن الشجار هو السمة العامة بين الزوجين الآن، نتيجة العوز الاقتصادى، وضيق ذات اليد، والإقامة مع أم الزوج أو أهـل الزوجـة، وصعوبة الإنفاق. وتكاد تكون معظم الخلافات والمشـاجرات بسـبب صـعوبة الإنفاق، وتلبية إحتياجات أفراد الأسرة، خاصة الأبناء. فتشير إحدى الحالات أن الشجار الدائم بينهما وبين زوجها كان بسبب عدم إنفاقه على ابنته وعليها، حيث تقول"كنا على طول بنتخانق علشان هو مش بيصرف علينا وأنا كنـت بحـاول أشتغل وأكل بنتى، وهو كان بيصرف فلوسه على البانجو، ومرة بنتى وقعت فى طبق ميه سخنه وحرقت يدها ورجلها وكنت لا أملك حـق علاجهـا، وحمـاتى كالعادة، كأنها غير موجودة، واستنجدت بوالدتى لأول مرة، وبعدها اتخانقت مع زوجى لأننى مليت وده اللى خلانى اطلب الطلاق".

ومن الواضح أن العوز الاقتصادى من أهم أسباب الخلافـات الزوجيـة، خاصة ضعف المرتبات، وندرة فرص العمل، وغلاء الأسعار وقد كشفت دراسة كل من"ثروت شلبى" و"صباح عبد العال" عن دور العوز الاقتصادى واسـتمرار الخلافات الأسرية، ومن ثم الطلاق. كما أكدت وقد أشار"Lempers,١٩٩٧" إلـى أن هناك دراسات أجنبية عديدة أكدت على أن العوز الاقتصادى يؤثر سلبيا على العلاقات الزوجية، والعلاقات بين الأباء والأبناء، والاستقرار الأسرى، مما يهدد العلاقة الزواجية، ومن ثم حدوث الطلاق.(١١٣)

د- تدخل الأهل فى الحياة الزوجية: ترتبط ثقافـة المشـاجرات والاختلافـات بمتغيرات أخرى تخرج عن نطاق طرفى العلاقة الزوجية، لتمتد إلـى المحـيط الاجتماعى المتمثل فى أسرتى الزوجين، ومدى تدخلهما فـى شـئون الأسـرة والحياة الزوجية، كتدخل الحموات أو أخوات الزوج أو الزوجـة فـى بعـض القرارات المتعلقة بالأسرة.

وتزداد احتمالات الخلافات والشجار بتدخل الحماه ومن ثم الطـلاق، لقـد أوضحت الدراسة الميدانية أن ما يقرب من نصف العينة من المطلقـات أكـدت على أن تدخل الأهل فى الحياة الزوجية كان سببا من أسباب الانفصال والطلاق بنسبة ٤٤,٦%؛ ثم يأتى عامل الخلافات الدائمة والخصام بين أسرتى الـزوجين بنسبة ٢١,٩%، مما يؤدى إلى زيادة إضطراد التوتر فى العلاقة الزوجية. كمـا تلعب عملية إفشاء الأسرار الزوجية للأهل والأصدقاء دوراً فى تفاقم الخلافـات والشجار داخل الأسرة بنسبة ١٠,٧%، ومن ثم الطلاق.

وقد أوضحت تحليلات دراسة الحالة أن معظم الخلافات والصراعات بين الزوجين كانت تعود إلى تدخل أهل الزوجة أو الزوج فى حياتهما، خاصـة مـا يتعلق بكيفية التعامل مع الأخر، وتربية الأبناء وتعليمهم وأمور أخرى متعددة."أنا سبب طلاقى، إنه كان معندوش شخصية، تقدر تقول كده أنه أبن أمه، هى اللـى

كانت بتمشيه، لما تقوله أضربها يضربنى، تقوله انهارده أعمل كده يعمل، لما كان ييجى يعمل شئ لازم يأخذ رأيها، ما يقدرش يعمل حاجة معايا من غير ما يشورها". وهذا يدل على ضعف شخصية الزوج، وتؤكد حالة أخرى أن سبب الطلاق، يرجع إلى سماح الزوجة بتدخل الجيران والأصدقاء، وشكواها لهم وإطلاعهم على أسرار الزوجية، مما أضطر الزوج إلى طلاقها."أنا اطلقت بسبب غبائى، كل حاجة كانت تحصل بيننا كان كل أهلى وجيرانى بيعرفوها، أنا ما كنتش أعرف أخبى حاجة، وخاصة اللى كان بيخلى جوزى، يتخانق ويثور، وأحيانا يضربنى، الصراحة أنا اللى أستاهل ... ولما زهق طلقنى..."

هـ - العلاقة بأهل الزوج/ الزوجة: رغم تأكيد معظم أفراد العينة على أن الخلافات بين أفراد أسرتى الزوجين، وتدخلهما فى الشئون الأسرية، وراء نشوب التوتر وتصاعد حدة النزاع، ومن ثم وقوع الطلاق؛ إلا أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة، تؤكد على أن علاقة المطلقة كانت عادية بأهل الزوج (٥٠%). يليها علاقتها الحسنة بنسبة ٢٣,٩%، ثم العلاقة السيئة بنسبة ٢٢,٥%. ويتضح أيضا تأكيد الغالبية من أفراد العينة على أن الزوج كان على علاقة عادية بأسرة الزوجة بنسبة ٤٩,٣%، يليها العلاقة الحسنة بنسبة ٢٩,٦%، ثم العلاقة السيئة بنسبة ١٦,٩%.

ويلاحظ أن هذه الاستجابات تتضمن عدم الإفصاح الصحيح لموقف كلا الزوجين من أسرة الأخر. يتضح ذلك من ذكر العلاقة العادية، من وجهة نظرهما، مع عدم تحديد طبيعة العلاقة العادية، فهى تحمل فى طياتها عدم الرضا؛ إضافة إلى التأكيد على العلاقة الحسنة فى المرتبة الثانية، ويحتمل أن يكون هذا التعليل من وجهة نظر المبحوث أيضا.

و- عوامل ترتبط بالصفات الشخصية للزوجين: رغم تأكيد أفراد العينة على مجموعة العوامل المؤدية إلى الخلافات والنزاع العائلى المؤدية إلى حدوث الطلاق، إلا أنهما يؤكدان على أن هناك مجموعة من العوامل الذاتية المساهمة بدرجة عالية فى تصاعد العوامل الأخرى التى سبق ذكرها أنفا ومن ثم التمهيد للجؤ أحد الطرفين أو كليهما إلى اتخاذ قرار الطلاق. من بين هذه الخصائص والصفات الذاتية، ما يتعلق بالزوج، ومنها ما يتعلق بالزوجة. من حيث الاهتمام بالآخر أو إهماله، وتحمل المسئولية، وضعف المشاركة فى تحمل أعباء الأسرة، وضعف قدرة الطرف الأول لتحمل تصرفات وأعباء الطرف الأخر، وميل أحد الطرفين إلى التشاجر المستمر مع أهل الطرف الأخر. وضعف الوازع الدينى، الميل إلى الطمع فى ثروة الأخر وعدم الإنجاب، وكرة الحياة الزوجية نتيجة الملل.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هذه الصفات توجد لدى طرفى العلاقة

الزوجية، ولا تقتصر على طرف واحد. كما يتضح على النحو الآتى:

ز- عوامل ترتبط بالزوجة: أوضحت الدراسة الميدانية، أن عصبية الزوجة وضعف قدرتها على تحمل الزوج وتصرفاته، من أهم الخصائص الذاتية للزوجة المؤدية إلى تصاعد حدة النزاع ومن ثم حدوث الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، حيث أكدت ٤٢,٣% على ذلك. يأتى فى المرتبة الثانية عدم طاعة الزوجة لأوامر زوجها، وعدم احترامها له والاعتراض على توجهاته باستمرار بنسبة ٣١,٣%. ثم يأتى الإهمال وعدم تحمل المسئولية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٤,٧% وتتساوى عوامل ضعف مشاركة الزوجة فى تحمل أعباء الأسرة والشئون الأسرية مع التشاجر مع أهل الزوج، وعدم التجاوب العاطفى بنسبة ١١,٢ لتأتى فى المرتبة الرابعة لأسباب حدوث طلاق الزوجة. إضافة إلى عدم صيانة الزوجة بيتها وزوجها وميلها إلى الخيانة، حيث أكدت ٣٣,٣% من الأزواج المكونين للعينة أن سبب لجوئهم إلى تطليق زوجاتهم يعود إلى عدم حفظ ماله وعرضه وأبنائه، وعدم حفظ غيبته وخيانته. ولم تذكر السيدات هذا السبب. وقد أكدت إحدى الحالات من الأزواج أن سبب طلاق زوجته. يعود إلى شكوى الجيران وتبليغهم إياه بأن زوجته تستضيف أخاها ورفيقته فى بيته بعد خروجه، وتترك لهم البيت وتخرج. أما الإحساس بالطمع وعدم الإنجاب كسببين للطلاق قد احتلا مرتبة متدنية لدى أفراد العينة بنسبة ٦,٤%، ١,٤٤%. أما الأسباب المرضية وكره الحياة الزوجية، وضعف الوازع الدينى لدى الزوجة، جاءت نسبتها ضعيفة ٢,٨&، ٢,٣%، ٥,٣% فقط.

٢- أسباب ترتبط بالزوج

أوضحت الدراسة أن من أهم الخصائص الذاتية للزوج المؤدية إلى لجوء المرأة لانهاء العلاقة الزوجية بالطلاق، إهمال الزوج للحقوق الزوجية وهجرها بنسبة ٢٤% من جملة أفراد العينة. ومن الواضح أن معظم الخلافات الزوجية لدى الأسرة المصرية تنبع من اعتقاد الزوجات إهمال الزوج لحقوقهن وهجرهن، نتيجة علاقاته بالأخريات، أو إنشغاله بالأعمال أو الآخرين. ثم يأتى فى المرتبة الثانية، أربع عوامل بنسبة ٢٣,١% هى عدم تحمل الزوج للمسئولية والتقليل من شأن الزوجة والسخرية منها وعدم احترام آرائها وإحراجها أمام الآخرين، إضافة إلى العنف والضرب والإهانة، وجميعهما عوامل مرتبطة معاً وتشكل سلوكيات الزوج. وتعتقد أفراد العينة أن هذه العوامل تتزايد فى ظل سيادة القيم والتقاليد السلبية الآن فى ظل مناخ العولمة. وتأتى العوامل الاقتصادية المحددة لوضع الزوج الاقتصادى فى المرتبة الثالثة كسبب من أسباب طلب الطلاق ووقوعه من قبل الزوجة بنسبة ١٨,٣%. يليها فى المرتبة الرابعة علاقات الزوج المشبوهة وتعدد الزوجات وزواجه عرفيا من أخريات.

ولا تقتصر مسببات الطلاق على العوامل السابق ذكرها، وإنما تمتد إلى السلوكيات والقيم المرتبطة به منهـا: تعـاطى الـزوج للمخـدرات ١١,٨%، والضعف الجنسى ٧,٢%، والخروج الدائم مع الرفاق وإهماله للأسرة والأبناء.

وقد بينت الدراسة التحليلية للحالات أن من أكثر الأسباب المؤديـة إلـى الطلاق هى اتجاه الزوج إلى شرب المخدرات، والضرب للزوجة، والعصبية من قبل الزوجين، والبخل."كان زوجى حريص جداً علـى المصـاريف، وكـان لا يصرف إلا فى أضيق الحدود، وكان لما ينزل من الإعارة، لا يشترى هدايا، إلا لأخواته أما أخواتى أنا لا ... كان بخيل جداً، ولما كنت أصـرف شـئ، كـان يضربنى وكان يسافر، وما يبعتليش مصروف...". وتؤكد حالـة أخـرى علـى أن"زوجى كان أهون عليه يبيع بنته من أنه يتنازل عن البانجو...".

من الواضح أن جميع العوامل السابقة المؤدية إلى الطلاق، يجمعها عامل مشترك واحد، وهذا العامل يتمثل فى التحولات الاجتماعية- الاقتصادية السائدة، وما صاحبها من تغيرات سريعة شملت كافة البنى الاجتماعية، وعلـى رأسـها النسق الأسرى. تلك التحولات المتمثلة فى الاتجاه المتنامى نحو العولمة، حيـث الاتجاه المفرط نحو الاعتماد على القطاع الخـاص، وتصـفية القطـاع العـام، والتخلص من العمالة الزائدة، وهيمنة الشـركات عـابرة القوميـات، وانفتـاح المجتمعات المحلية على المجتمع العالمى، وتعرضها للوافـد الثقـافى، وسـيادة الثقافة الغربية وغزوها للثقافات المحلية، ومحاولة إلغائها، تهميشـها واحتـواء الهويات الثقافية المحلية داخل الثقافة الكونية، ومن ثم اكتساب الأفراد المحليـين للنماذج الثقافية والقيمية الغربية نتيجة التقدم فى وسائل الاتصال المختلفة؛ وعلى رأس هذه القيم المتصلة بالزواج والطلاق. لقد ظهرت فى الآونة الأخيرة بعض الخصائص المميزة للنسق الأسرى فى المجتمع المصرى، من أهمها الاتجاه نحو تبنى القيم الاستهلاكية، والتركيز على الماديات فى الإعداد للـزواج والاختيـار لشريك الحياة، وساد تشيؤ العلاقات الأسرية، كما بدأت تظهـر بـدائل أخـرى للزواج داخل الأسرة المصرية، لقد طرأت تغيرات عديدة على وظائف الأسـرة المصرية فى ظل هذه التحولات الكونية، تركـت أثـار علـى بنيـة الأسـرة واستقرارها. كما تزايدت معدلات التفكك والتحلل باعتبارهـا نتـاج للتحـولات المجتمعية، نتيجة لتقلص أوقات التفاعل الأسرى، وغياب أحد الـزوجين سـواء بالهجرة، أو الإنشغال بسبب هموم الحياة اليومية، إضافة إلى إهدار الوقت بسبب التعرض الكثيف لوسائل الإعلام المتقدمة، وشبكات الإنترنت، والعزلة النسـبية، وحدوث الانفصال العاطفى والنفسى بين أفراد الأسرة(١١٤). إضافة إلى التنميـة فى الأفراد.

كما صاحب هذه التغيرات سيادة الثقافة الاستهلاكية، ثقافـة Take Away

نتيجة انتشار سلاسل المطاعم الأجنبية، خاصة الأمريكية، وصـاحبها انتشـار النماذج الثقافية والقيمة داخل الأسرة المصرية مما أثر علـى نمـط العلاقـات الأسرية، حيث ساد التفرد والأنانية، والبعد عن القيم الجماعية، والاتجـاه نحـو التباعد، مما قلل من التفاعل والحوار والتواصل الثقافى، ومن ثم زيـادة حـدة الصراعات الأسرية، مما يمهد لحدوث الطلاق(١١٥).

لقد كشف تحليل مضمون الحالات التى قام الباحث بدراسـاتها علـى أن تعرض الأسرة المصرية للتحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الآونة الأخيرة كانت سببا فاعلا فى ظهور العديد من الصراعات والتغيـرات وعـدم الاستقرار الأسرى، تمثلت فى مجموعة من المؤشرات مثل: تحول انساق القـيم الأسرية، وزيادة معدلات الهجر بين الأزواج والزوجـات وزيـادة الانفصـال العاطفى، والعنف فى العلاقات المتبادلة بين أفـراد الأسـرة، لدرجـة ارتفـاع صيحات الاستغاثة من خلال وسائل الأعلام مـن الأزواج والزوجـات خـلال البرامج الإعلامية التى تقدم عن الأسرة، وما تعبر عنه اتصالات الجمهور فيمـا يسمونه"بالطلاق الصامت" خطأ، وهو بالأصح"الزواج الصامت". وقد أكدت هذه النتائج ما توصلت إليه"عزة صيام" فى دراستها عن الأسرة المصرية وما سادها من تغيرات فى البناء والوظيفة والأدوار، وما طرأ عليها من تغيرات قيمة سلبية تعمل كتهديد لمستقبل الأسرة المصرية(١١٦).

لقد الدراسة الميدانية عن ظهور نوع جديد من الظواهر داخـل الأسـرة المصرية وهو: الاتفاق الصريح بين الأزواج والزوجات، خاصة القدامى ولديهم أبناء، على الانفصال دون طلاق رسمى، على أن يعيش كل طرف مستقل عـن الأخر تحت سقف واحد، دون معاشرة بسبب عدم التوافق العاطفى، وعدم اللجوء إلى استخدام الطلاق الرسمى، مراعاة للوضع الاجتماعى والأبناء. وبناءاً علـى ما سبق يمكن تفسير سبب زيادة معدلات الطلاق أو استمرار هـذه المعـدلات، وسيادة الخلافات والمشاجرات والصراعات الأسرية، وتحلـل وإنهـاء العلاقـة الزوجية.

٤- آثار الطلاق

بعد إنهاء عقد الزواج، تظهر مشكلات جديدة لدى المطلقين تختلف عـن المشكلات التى كانت بينهما قبل تحلل أوصال رباطهما، حيث تمثـل المشـاكل النفسية والعصبية والمالية والاجتماعية محل النزاعات الشخصية والمشـاحنات الزواجية. إذ يقوم كل منها بإعادة النظر فى طريقة تفكيره وأسلوب تعامله مـع الناس ليقوم ذاته ويصحح أخطائه ويشخص علله بشكل صـحيح. بعـد تحلـل العلاقة الزوجية واستقلال كل طرف بحياته عن الآخر، تبدأ المحاسبة الذاتيـة، ومراجعة المواقف المتطرفة والمرنة والتفكير المتقلب والمنطق المتناقض عنـد

كل منهما لكى لا تتكرر مستقبلا فى تجارب جديدة.

كما أن استقراء الذات ومقاومة تحديات الاستقلال الشخصى يولد شعوراً بالخوف من البقاء منعزلا، وانقطاع أواصر الصداقة بينهما وبين أصدقائهما، ثـم يتخذ المطلق فى هذه المرحلة تبنى بعض المواقف، فهو يتطرف أحيانا لاتخـاذ أحد موقفين، وهما إما عدم الزواج ثانية بسبب فشله أو فشـلها فـى التجربـة الأولى، أو الزواج ثانية والاستفادة من أخطاء التجربة الأولى (الفاشلة)، وخلال هذه المرحلة تتولد بعض المفاهيم والرؤى والمتعقدات والأحلام لدى الطـرفين. وتظهر بعض المؤشرات عليهما، وتترجم فى تصرفاتهما وسلوكهما، فى صورة آلام وانسحاب، وندم، وانكسارات نفسية، ونزوع للانتقام وتمزق فى المشـاعر، وأحيانا الإقدام على الانتحار، أو كره النفس، فضلا عن الدخول فى إجـراءات طويلة لمتابعة إنهاء إجراءات الطلاق، مما ينعكس علـى حيـاة المطلقـين أو المطلقة تجاه الآخرين، وتجعل رؤيته غير واضحة وغير موضوعية.

ورغم هذه المتاعب، إلا الدراسة الميدانية أوضحت أن عنصر الارتيـاح لدى أفراد العينة كان هو السائد.

ويحاول الباحث عرض هذه الآثار بشكل مفصل حتى لا تخـتلط الآثـار ببعضها البعض.

أ- آثار الطلاق على الأبناء: يعد الطلاق صدمة قوية للأبناء وبالذات فى السـنة الأولى من وقوع الطلاق. وكلما زاد عدد الأطفال داخل الأسـرة كلمـا كانـت احتمالات وقوع الطلاق أقل. فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن من لديهم طفـل واحد بلغت نسبتهم ٣٣,٨%، أما من لم يكن لديهن أطفال فقـد بلغـت نسـبتهن ٢٦,٨%، وبذلك نجد أن هناك ٦٠,٦% من المطلقات ممن لديهن طفل واحد أو عدم وجود أطفال، فى حين أن من لديهن طفلين كانـت نسـبهن ٢٣,٩%، ثـم تنخفض النسبة إلى ١٠,٦% عن من لديهن ثلاثة أبناء أحياء، وتـنخفض إلـى ١,٥% لمن لديهن (٥) أطفال فأكثر.

وتتمثل الآثار التى يتركها الطلاق على الأبناء فى الاضطرابات النفسـية والأسرية، نتيجة ضعف رعايتهم الأبوية لهم، وتـدهور صـحتهم، وانخفـاض روحهم المعنوية، والانخراط فى البكاء واليأس، والتمرد على السلطة الأبويـة، وشعور الأبناء بالقلق عندما يشعرون ويدركون عملية الطلاق. حيث اتضـح أن الغالبية من الأبناء ممن هم فى سن صغيرة غير مدركين لواقعة الطلاق، ونتيجة إدراك البعض من الأبناء لواقعة الطلاق تتولد لديهم المخاوف والشعور بـالقلق والخجل من الزملاء. لقد أوضحت الدراسة الميدانيـة أن هنـاك ٢١,٣% مـن السيدات المطلقات يؤكدن على أن الأبناء كانوا مدركين لواقعة الطـلاق، مـنهم ١٤,٨% غير موافقين على الطلق، ٦,٥% من المطلقات يؤكدن على أن أبنائهن

كان موقفهم ايجابى من واقعة الطلاق؛ ولم تتضح رؤية ٣٢% من المطلقـات. وتؤكد حالات الدراسة، على أن هناك أثار لعملية الطلاق استمرار دوام الأبنـاء فى الدراسة والتعليم والتركيز والتحصيل، أكد البعض منهن على أن الطلاق كان سببا فى رسوب الأبناء"بعد ما اطلقت وقبلها نتيجة المشاكل بيننا البنات ماكنوش قادرين يركوزا فى المذاكرة، وجابو ملاحـق والبنـت الكبيـرة رسـبت فـى الإعدادية".

وتزادا وطأة الطلاق على الأبناء الصغار بالذات، وكلما ازداد الأطفـال فى العمر كلما كان وقع الطلاق ضعيفا وتأثيره أقل، نتيجة إدراك الأبناء لعمليـة الطلاق.

مسئولية رعاية الأبناء بعد الطلاق: من الانعكاسات السـلبية علـى الأطفـال ضعف الرعاية المادية والاجتماعية، وانفراد أحد الزوجين المطلقـين برعايـة الأبناء (وغالبا ما تكون المطلقة)، حيث تضعف درجة السيطرة، ويقل التوجيـه، ويهمل الأبناء نتيجة انغماس من يقوم بالرعاية بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم. وقد بينت الدراسة الميدانية أن هناك ٤٢% من أفراد العينة يؤكـدون علـى أن المطلقة هى المسئولة عن رعاية الأبناء، وأن هناك ١٥% من العينـة يؤكـدون على أن رعاية الأبناء تتولاها أسرة المطلقة، كما أن هناك ٨,٥% مـن أفـراد العينة يؤكدون على أن الزوج المطلق هو الذى يقوم برعاية أبنائه. ولا تقتصـر عملية رعاية الأبناء على المطلق أو المطلقة أو كليهما، وإنما توجد منافذ أخرى تقوم بعملية الرعاية وتحمل مسئولية تـربيتهم مثـل: دور الرعايـة ٧٥%، أو الزوج الجديد للأم، أو الزوجة للأب ٢,٥%.

وتتفق هذه النتائج مع توصل إليه"الغامدى" فى دراسته، والتى تؤكد على أن هناك أضراراً اجتماعية ونفسية يواجهها الأبناء نتيجة لحدوث الطلاق، والذى أنهى مظاهر الحنان والانسجام الذى كانوا يعيشونه، وهذه الاضطرابات تتمثـل فى القلق والاضطرابات النفسية وعـدم قـدرتهم علـى التوافـق مـع الحيـاة الاجتماعية(١١٧). وتؤكد"سناء الخولى" على نفس النتيجة المتصـلة بالمشـكلات النفسية للأطفال نتيجة طلاق الأبوين، إضافة إلى ارتفاع معدلات الانحراف بين فئة الأطفال(١١٨). كما تؤكد"أمينة الجابر" على أن الأطفال هم الضـحية الأولـى للطلاق، وتلازمهم طوال حياتهم مما يؤدى إلى ضعف شخصيتهم(١١٩). وتتمثـل الأثار التى يتركها الطلاق على الأبناء فى اتصافهم بالعنف والسلوك الإجرامى، والخوف، والتأخر الدراسى. حيث أوضحت تحليلات دراسة الحالة وردود بعض الحالات على البريد الإلكتروني ان الأبناء عادة مـا يفشـلون فـى الدراسـة، ويصابون بالخوف من المستقبل وتتكون لديهم تصورات عدائية تجـاه الأسـرة والزواج، ويتسمون بالعنف، خاصة إذا كانوا يعيشون مع زوج الأم، أو زوجـة

الأب. وتتفق دراسة"جعفر ياسين" مع هذه النتيجة[١٢٠]. إن أخطـر مـا يعكسـه الطلاق على الأبناء انتقال رعاية الأبناء إلى زوج جديد، حيـث أكـدت إحـدى الحالات على أن الزوج كان يمارس الجنس والشذوذ مع أبنها (٣سنوات)، ممـا أدى إلى تصاعد الخلاف بينهما ومن ثم الطلاق للمرة الثانية.

وتؤكد الدراسات الأجنبية على الأثار السلبية للطلاق، حيث يـؤدي إلـى اضطراب التفاعل والتوافق الاجتماعى للأطفال، وفقدان الأبـوة. فقـد أثبتـت دراسة"Schwoeri" (١٩٩٨)، على أن هناك علاقة دالة بـين الطـلاق وسـوء التكيف الاجتماعى للأطفال[١٢١] كما أوضـحت دراسـة" Quinn,١٩٩٨ " الأثـر السلبى للطلاق والصراعات الأسرية على الإناث المراهقـات، وانحرافـاتهن، وسوء تكيفهن اجتماعيا[١٢٢]. كما توصل"Schllon, ١٩٩٨" إلى أن للطـلاق أثـر سلبيا على تصورات الأطفال نحو أبائهم ونحو الآخرين، وإن اختيارات الأطفال نحو من يعيشون معه كانت سالبة، ويفضلون العيش مع جمعيات دينية أكثر من أحد أبويهم[١٢٣]. كما تؤكد دراسة"Hopson,١٩٩٧" على أن الطلاق والأسرة ذات العائل الواحد من وجهة نظر الأطفال والأباء، تؤدى إلـى زيـادة الصـراعات وتحلل الأسرة وتوتر العلاقات بين الأباء والأبناء[١٢٤]. وفـى دراسـته لـبعض المتغيرات الأسرية والأمراض النفسية يوضح Cratacos,١٩٩٣، عوامل الحماية أو عوامل التحلل الناتجة عن تفكك الأسرة بالطلاق، مؤكدا علـى أن الطـلاق والانفصال يشكل ضغطاً نفسيا واجتماعيا وسوء التكيف بالنسبة للأطفـال.[١٢٥] ويضيف"Lce,١٩٩٥" أن الطلاق وتفكك الأسرة لـه انعكاسـات خطيـرة علـى الأطفال، حيث أن الأطفال تقع فى حيرة وصراع بالنسبة لاختياراتهم المعيشـية، كما وجد أن الأطفال الذين يعيشون مع الأم فقط أكثر توتراً وأقل تفـاعلا مـع الأخرين، ويعانون من صراعات نفسية واجتماعية أكثر مـن الأطفـال الـذين يعيشون مع الأبوين معا؛ كما توصل أيضا إلـى أن الأطفـال تتكـون لـديهم تصورات سلبية نحو والديهم بعد الطلاق، وهذا ما دعـى الأبـاء إلـى وضـع ترتيبات معينة لتكيف الأبناء بعد الطلاق[١٢٦]. ويتأثر الأبناء بالطلاق خاصة فيما يتعلق بالانفاق والمعيشة، وقد وجد" Pibero,١٩٩٥" أن الروابط الأسرية وعلاقتها بتحمل الأبناء لزيارات أحد الوالدين لها دلالة.

حيث تتأثر زيارات الأب أو الأم للأبناء بالدخل الشهرى ونمط العلاقات بين الوالدين، مما يؤثر على عملية التوافق الاجتماعى[١٢٧]. كما وجد" Hartman, ١٩٩٤" أن هناك اضطرابات سلوكية تسود بـين الأطفـال التـى ترعـاهم الأم المطلقة، وتتوقف درجة هذه الاضطرابات والانحرافات علـى دخـل الأسـرة المعيشية، والروتين الأسرى، وعدد الأطفال التى ترعاهم الأم المطلقة. كما وجد أن الأسرة التى ترعاها المطلقة يسود بين أبنائها السلوكيات المنحرفة[١٢٨].

ب – آثار الطلاق على المطلقة: أن أهم الأضرار الناتجة عن تفكـك الأسـرة نتيجة الطلاق، تكون من نصيب المرأة، وتحدث تأثيراً بالغـاً عليهـا. ويعتبـر العامل المادى من أهم العوامل المؤثرة على حياتها بعد الطـلاق، متمـثلا فـى العوز المالى الذى كان يقوم به الزوج أثناء الزواج على الزوجة والأبناء. وتأتى العوامل الأخرى فى المرتبة الثانية من وجهة نظر الزوجة. ورغم وزن الأثـر الاقتصادى على المرأة، إلا أن النسبة الأكبر من السيدات المطلقـات يـرون أن العامل الاجتماعى الثقافى، المتمثل فى النظرة الدونية من أفراد المجتمع للمطلقة بالذات، يمثل توتراً عصبياً لدى المطلقة وإحساسها بأنها كـائن غريـب، فقـد أوضحت الدراسة الميدانية، أن هناك ٦٣,٠٧ % من المطلقات يؤكدن علـى أن النظرة الدونية من المجتمع لهن هى أهم الأثار والأضرار، وأن هذا البعد بالذات هو العامل الأساسى بجانب الأبناء هما المؤديان إلى تحمل الزوجـة للضـغوط والحفاظ على الأسرة قبل وقوع الطلاق. وتأتى الأضرار المادية (الاقتصـادية) فى المرتبة الثالثة من إستجابات أفراد العينـة بنسـبة ٥٤% بعـد الأضـرار الاجتماعية، التى بلغت نسبة ٥٦,١%. ثم تأتى الأضرار النفسية المتمثلـة فـى الاكتئاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة والعزلة والاضطراب فى التفكير والخوف من المستقبل فى المرتبة الرابعـة بنسـبة ٤٣,٥%، تتسـاوى معهـا الأضرار الناتجة عن تحمل رعاية الأبناء والخوف من عدم الوفاء باحتياجـاتهم الأساسية سواء كانوا فى كنف المطلقة أو مع المطلق (الأب) بنسبة ٤٢%. ومن الواضح أنه مهما اختلفت نسبة كل عامل لدى أفراد العينة إلا أنهن يؤكدن علـى أن هناك أضرار بنسبة مرتفعة تمثل ضرراً جسيما علـيهن نتيجـة الطـلاق، تتلخص أهمها فى الإحساس بالنظرة الدونية من للمجتمع إليهن والضرر المادى والاجتماعي والنفسى، وفقدان الأمومة والخوف علـى الأبنـاء والخـوف مـن المستقبل.

رؤية المطلقة لوضعها بعد الطلاق: ويكمل سلسلة الأضرار الواقعة على المرأة المطلقة، مجموعة العوامل النفسية المتمثلة فى تصورات المرأة المطلقة لـذاتها ووضعها الجديدة، وهو ما يشير إلى توترها وعدم رضاها عن ذاتها، رغم تعبير الغالبية عن مدى الإرتياح بعد الأستقلال بالطلاق. إلا أن تفكك أسرتها وإنهائهـا يمثل لها أكبر فاجعة فى حياتها، باستثناء من كانت تخطط مسبقاً لإنهاء حياتهـا الزوجية وحصولها على الطلاق. لقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الارتياح كان هو الغالب على إستجابة أفراد العينة بنسبة ٣٤,٥% يليه النظر إلى حياة جديـدة بنسبة ٣١,١%، ثم يأتى عامل الحنين إلى الحياة الزوجيـة وتـذكر الـذكريات والمواقف الأسرية والتمنى للرجوع إلى حياة الأسرة الزوجية مـرة ثانيـة فـى المرتبة الثالثة بنسبة ١٨,٥%. أما من ندمن لاتخاذ قرار الطلاق أو المسـاهمة فيه كانت نسبتهم ٩,٥% فقط، وهذا يشير إلى أن هناك حالات كثيرة تشعر بالندم

نتيجة المساهمة فى حدوث الطلاق. ورغم ضعف النسبة، إلا أن دراسة الحالات من النساء المطلقات قد أفصحت عن أن الغالبية العظمى منهن ندمن على المساهمة فى حدوث الطلاق وأنهن مسئولين عن ذلك ويتمنين أن يعدن إلى حياة الأسرة، وتؤكد بعض الحالات صحة المثل الشعبى"ظل راجل ولا ظل حيطة".

- **مسكن المطلقة بعد الطلاق:** من أهم الآثار الضارة على المطلقة فى ظل الأوضاع الراهنة هو توفير مسكن لها، حيث نلاحظ أن كثير من المطلقات يعدن إلى بيت الأسرة، ويمثل ذلك ضغطاً على الأسرة المصرية. رغم هذا الضغط إلا أن الثقافة التقليدية لا تسمح للمرأة المطلقة أن تعيش فى مسكن مستقل، رغم ميلها إلى الاستقلال بالمسكن، وعدم شعورها بأنها عبئا على أسرتها الأولى. لقد أوضحت الدراسة الميدانية، أن هناك ٦٦,٢% من أفراد العينة يقمن مع الأهل، فى حين أن هناك ١٨,٤% يقطن فى مسكن مستقل، وعادة ما يكون مسكن الزوجية كحاضنات، إضافة إلى إيضاح ١٣,٤% من المطلقات بأنهن يقطن فى مسكن الزوجية. ويوضح ذلك أن الغالبية العظمى من المطلقات سواء كن حاضنات أم لا فإنهن يطردن إلى أهلهن دون سكن وأحيانا دون نفقة.

وتؤكد دراسة كل من"صباح عبد العال"، و"عايدة عبد الفتاح"، و"ثروت شلبى" و"أمينة الجابر" و"فهد الناصر" و"الغامدى" على أن الطلاق يؤثر تأثيراً بالغاً على المرأة، رغم تغير بعض قيم الزواج والطلاق لديهن وأن أخطر الأضرار تتمثل فى الأضرار النفسية متمثلة فى الاضطرابات النفسية نتيجة اللوم الذى تتعرض لها من المجتمع باعتبارها مصدر انهيار الأسرة وهذا القلق والتوتر النفسى يصل إلى حد الانهيار العصبي، لا سيما بين المطلقات اليتامى، والتى لم تجد لها مأوى يعرضها للانحراف، إضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، والمتمثلة فى زيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على أسرتها. ويؤكد"الغامدى" على أن هناك ١٠٠% من المطلقات قد لحقت بهن أضرار على الرغم من أن الطلاق كان لبعضهن هو الحل للتخلص من الحياة الزوجية غير السعيدة(١٢٩). كما تؤكد الغالبية من حالات الدراسة على أن الطلاق قد ترك أضراراً خطيرة عليهن، خاصة من الناحية الاقتصادية، والنفسية. حيث تؤكد إحداهن"بعد حدوث الطلاق، عانيت الكثير من بعض أفراد أسرتى، وبالذات زوجات إخوتى، ومن المجتمع ككل، وعلشان أخرج من هذه النظرات، بحثت عن شغل، وقدرت بعد عذاب أحصل عليه، رغم ضعف المرتب، واستمريت فيه علشان أشغل وقت الفراغ ..." ولا يقتصر الضرر على فئة معينة من النساء، وإنما تؤكد كثير من الحالات من ذوى المستويات التعليمية المختلفة وذوى المهن المختلفة على أنهن يتعرض لذات الأضرار. وهذا يفسر العامل الثقافى المتمثل فى العادات والتقاليد المصرية والعربية والتى ما زالت تمثل عائقاً أمام الطلاق،

وتمثل ضغطا على شخصية المطلقة بالذات.

ولا تختلف أضرار الطلاق فى المجتمعات الغربيـة عـن المجتمعـات العربية كثيرا، فقد أثبتت البحوث السوسيولوجية أن المرأة الغربيـة، تتعـرض لأضرار، قد تختلف نسبيا عن المرأة المصرية. فقد أوضحت دراسة" Peterson, ١٩٩٨" أن المرأة تعانى من المشكلات والمضايقات الاقتصـادية والاجتماعيـة، وتتعرض لصراعات عنيفة بالأخوة وزوجاتهم، ومع الأجداد، الأباء[١٣٠]. كمـا توصلت" Shirvani, ١٩٩٨" فى دراستها عن تكيف المرأة الإيرانية المهاجرة بعد الطلاق بالولايات المتحدة، إلى أنها تعانى من صراعات ومشكلات اجتماعيـة، وتكافح من اجل البقاء، وأن معظم النساء المطلقات لديها درجة عالية من القلـق تجاه المستقبل، والمعاناة الاقتصادية، والخوف على مستقبلها [١٣١]. وقد أوضحت إحدى السيدات المصريات من خلال"شبكة الأنترنت" عن مدى المعانـاة التـى واجهتها بعد طلاقها من أجنبي فى محاولة الحصـول علـى أبنائهـا، ومـدى الأضرار التى لحقت بها نفسياً واجتماعياً، واقتصاديا، من المثول أمام المحـاكم الأمريكية[١٣٢].

كما أوضحت دراسة" Tentner, ١٩٩٠" أن من أهم الأضرار التى تتعرض لها المراة بعد طلاقها، الدخول فى سلسلة من الانحرافات المبكرة، التى تعرضها للدمار مثل الإدمان والبغاء والجريمة[١٣٣]. كما تواجه المرأة المسـلمة المطلقـة بالهند نفس الآثار، حيث توصلت" Merchant, ١٩٩٢" إلى أن المطلقة بالهند تعانى من العوز الاقتصادى، وكيفية الحصول على العمل، كما تعانى من الاضطرابات النفسية والصراعات الثقافية، والتعرض للانحراف والجريمة، كما أنها تميل إلى السلوك العنيف فى تفاعلها مع الآخرين[١٣٤]. إن أخطر الآثار المدمرة للطـلاق تتمثل فى تذكر الخلافات والصراعات الأسرية لكل الأطراف، مما يؤثر علـى طبيعة العلاقات بين الآباء والأبناء خاصة الأمهات، فقد وجد كل مـن" Webster and Herzog ١٩٥" أن أهم ما تعانيه المرأة بعد الطلاق هو تذكر وعدم نسـيان الخلافات والصراعات، وهذا العامل يؤثر على علاقتها بطليقها، وينعكس علـى علاقة الأبناء بالأب، والعكس صحيح. هذا الوضع يترتب عليه أضرار نفسـية واجتماعية واقتصادية على الأم والأباء معا[١٣٥].

أ- آثار الطلاق على المطلق (الرجل): بعد انهيار الرابطة الزوجيـة، وتحلـل النسيج الأسرى، يصاب المطلق بالاكتئاب، والانعـزال واليـأس، والإحبـاط، وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة، ويلجأ إلى تهويل الأمور وتعقيدها، مما يترتب على ذلك تكوين وترسيخ الشك والريبة من كل شئ يقترب منه، كما يفقد اتزانه وأحكامه وتتسم أفكاره بالاضطراب وعدم الثبات، بل التقلب والتضارب، فضلا عن التردد وعدم الميل إلى مقابلة الأصدقاء والزملاء. فقد أكدت حالات الدراسة

من الذكور، أن الحياة أصبحت سوداء بالنسبة لهم وأنهم لا يثقون فى أى إمرأة، كما يرون أن الزواج والارتباط مجرد وهم، وأنه عملية تؤدى إلـى التعاسـة. والبعض منهم يرى أن الزواج مسألة فى يد الله وتخضع للنصيب، ولكن الزواج فى ظل الظروف الحالية أصبح صعبا للغاية ويحتـاج إلـى مقومـات عديـدة لاستقراره، نتيجة الظروف الصعبة التى تعيشها الأسرة المصرية، ونتيجة لتلبية احتياجات النساء التى لا تنتهى من وجهة نظرهم.

كما عبرت حالات الدراسة من الذكور على أن المخاوف والاضطرابات أصبحت مسيطرة عليهم ويشعرون بالخوف من الارتباط مرة ثانيـة، وأنهـم لا يميلون إلى مقابلة الأقارب والأصدقاء، لعدم فتح موضوع الطلاق مرة ثانية. كما أنهم يؤكدون على أن أهم شئ يؤرقهم من عملية الطلاق هو كيفية الحفاظ علـى الأبناء والتعامل معهم ورعايتهم، والخوف عليهم بالإضافة إلـى القلـق علـى احتمال فقدان الأولاد للشعور بالأبوة، خاصة عند الأطفال فى فتـرة الحضـانة، حيث يقيمون مع الأمهات. يتضح مما سبق أن الطلاق داخل الأسرة المصـرية يترك آثار على البناء الأسرى ككل، خاصة الأبناء والأباء. كما يترك آثاراً على المجتمع وعلاقات الجيرة وغيرها. حيث تتمثل أهم الآثار فى شيوع الانحـراف والفقر، والجريمة.

٥- ملامح المستقبل:

يتضح مما سبق، أن ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى مـا زالـت تشكل تهديداً للبناء الاجتماعى، ورغم انخفاض معدلات الطلاق فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، وحتى عام ١٩٨٠، وثبوت هذا المعدل عنـد ١,٦% حتى عام ١٩٨٧، ثم انخفاضه إلى ١,٣% حتى بداية عـام ١٩٩٠ مـع بدايـة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتحولات الهيكيلية بمصر. والاتجاه نحو الخصخصة، إلا أن معدلات الطلاق، بدأت فى الارتفاع من ١ر١ عـام ١٩٩٤ إلى ١,٢% من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٢، ومن هنا يلاحـظ أن معـدلات الطلاق بدأت تشهد زيادة مع اكتمال تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلـى نتيجـة تطبيق السياسات الانكماشية فى الاقتصاد وعدم الاستقرار المهنـى والـوظيفى، وتدنى الأحوال المعيشية. ويتوقع من خلاله تطبيق معادلـة الانحـدار الخطـى Linear Regression أن هناك ارتفاع تدريجى لمعدلات الطلاق خلال السـنوات المقبلة.

كما يتوقع أن تتزايد هذه المعدلات مع زيادة حدة المشكلات الاقتصـادية والانفتاح على الثقافات الأجنبية، التحول القيمى لنسق الزواج والأسرة، وتبنـى الأفراد لبعض القيم الجنسية، والتحول نحو تقمـص السـلوكيات الانحرافيـة، والاتجاه نحو التخصص، تجاس الأسرة عن وظائفها التقليدية، واتجاه المرأة نحو

الانغماس فى العمل، وترك المنزل، والصراع مستندة إلى المساواة والتمكين، يساعد على ذلك على ما ظهر من تكنولوجيا جديدة للإنجاب والتخصص، كل هذه التحولات المصاحبة للعولمة، سوف تهدد كيان الأسرة المصرية. ومن ثم يحتمل استمرار معدلات الطلاق على هذا النحو، أو زيادتها.

كما يتوقع أن تتزايد معدلات الطلاق فى السنوات الأولى من الزواج لتبقى كما هى عليه الآن. كما يتوقع أن تتزايد هذه المعدلات بعد دوام مدة الحياة الزوجية (٣٥ فأكثر) أى ما بعد سن الخمسين، بعد الانتهاء من مهمة تربية وتعليم الأبناء.

هوامش البحث

(١) Locke, H.J., & Williamson, R.C.(١٩٥٨) Marital Adjustment , American Sociology Review, Vol. ٣٣, PP. ٥٦٣ – ٥٦٩.

(٢) أنطوانيت جورجى (١٩٧٦): ديناميات التوافق فى الحياة الزواجيـة، المجلـة القوميـة الاجتماعية، ع١، مجلد ٤، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

(٣) Click, Paul C. (١٩٨٩) The Family Life Cycle and Social Change Family Relation – Vol.: ٣٨, Apr., PP. ١٢٣ – ١٢٩.

(٤) عزت سيد إسماعيل (١٩٩٤): الأسرة فى القرن الحادى والعشرين"الأدوار والمسئوليات"، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، السلسلة رقم (٢٨)، المكتب التنفيذى لمجلـس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى، أبوظبى، ص ١٥٨.

(٥) Ppoenoe, David. (١٩٩٣)"American Family Decline, ١٩٦٠ – ١٩٩٠: A Review and Appraisal" Journal of Marriage and The Family. Vol: ٥٥, Aug., P. ٢٥٧.

(٦) علياء شكرى (١٩٩٧): الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٣.

(٧) عاطف غيث (١٩٩٠): المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف، القاهرة، ص ١٥٧.

(٨) عمر رضا كحالة (١٩٧٧): الطلاق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ص ١٤ – ٢٠.

(٩) Heaton, T.B. (١٩٩٠), Marital Stability Throughout The Child-Rearing Years. Demography, Vol.: ٢٧, PP. ٥٥٦٣.

(١٠) عزت سيد إسماعيل (١٩٩٤): الأسرة فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص ١٧٧ – ١٨٠.

(١١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠١): إعداد عقود الزواج والطلاق، فى السنوات ٦٠ ومن ١٩٨٥ إلى ١٩٩٩، الإحصاءات الحيوية، إدارة الإحصاء.

(١٢) صرح وزير العدل على صفحات الجرائد المصرية، أنه مع تعديل قانون الخلع وتفعيله، وصـلت عـدد القضايا التى تم رفعها إلى المحاكم المصرية ٣٥٠٠ قضية فى الفترة من مارس – أغسطس ٢٠٠١، وهى تمثل ١,٥% من حجم القضايا المتصلة بالأحوال الشخصية والمرفوعة أمام المحاكم، وتستند معظـم القضـايا إلـى الضرر والهجر وعدم الإنفاق، كسبب لطلب التطليق.

(١٣) محمد شحاته ربيع، قياس الشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٥٩.

(١٤) Anastasi, Anne, Psychological Testing, Fourth Edition, New York Macmillan Publishing Co., Inc., ١٩٧٦. PP. ١١٠ – ١١٥.

(١٥) صلاح حوطر: مقياس الاتجاه نحو العمل فى الصحراء، مكتبة الأنجلو المصرية، القـاهرة، ١٩٧٩. ص ٩٧.

(١٦) محمود أبو النيل: التحليل العاملى للذكاء وقدرات الإنسان، دراسات عربية وعالمية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٣٣٥.

(١٧) مصطفى الخشاب (١٩٨١): دراسات فى الاجتماع العـائلى، دار النهضـة العربيـة، بيروت، ص ٢٢٨.
(١٨) علياء شكرى (١٩٩٧): الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ص ١٣٦ – ١٣٧.
(١٩) معن خليل عمر (١٩٩٤): علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢١٤.
(٢٠) بدران أبو العينين بدران (١٩٩٦): أحكام الزواج والطلاق فى الإسلام، دار المعارف، الإسكندرية، ط٣، ص ٣٠٢.
(٢١) محمد على محجوب (١٩٨٣): الأسرة وأحكامها فى الشريعة الإسلامية، دار الحرية، القاهرة، ص ٢٧٧.
(٢٢) عبد الودود السرينى: أحكام الزواج والطلاق فى الشريعة الإسلامية، الدار الجامعيـة، الإسـكندرية، ص ٢٠٧ (د.ت).
(٢٣) إجـلال حلمـى (١٩٩٠): دراسـات فـى علـم الاجتمـاع الأسـرى، دار القلـم، بيـروت، ص ٢٢٩.
(٢٤) Poul Selfe (١٩٨٧) ; Sociology, London, Pan Boks, Ltd., P.١٣٢.
(٢٥) Frank H. Hankins (١٩٣٧), Divorce in the Encyclopedia of The Social Science , Dan-Gos Macmillan, vol ٥, New York , P. ١٧٧.
(٢٦) Zadrozny J. T (١٩٥٩), Dictionary of Social Science , P. ٩٤.
(٢٧) إجلال حلمى (١٩٩٠): دراسات فى علم الاجتماع الأسرى، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
(٢٨) تحفة أحمد حندوسة – الزواج والطلاق فى مصر القديمة، وزارة الثقافة، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، د.ت، ص ٨٥.
(٢٩) المرجع السابق، ص ٨٧.
(٣٠) المرجع السابق، ص ٨٧.
(٣١) المرجع السابق، ص ص ٩٠ – ٩٢.
(٣٢) عايدة النبلاوى (١٩٩١): ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى، النمط المثالى والنمط الواقعى – رسـالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
(٣٣) عمرو رضا كحالة (١٩٧٧): الطلاق، مرجع سابق، ص ص ٢٠ – ٢٢.
(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٣.
(٣٥) كمال إبراهيم مرسى (١٩٩٦): العلاقة الزوجية والصحة النفسية فى الإسلام وعلـم الـنفس، المؤسسـة الجامعية للنشر، الكويت، ص ٢٧٥ – ٢٧٦.
(٣٦) محمد شكرى سرور (١٩٧٨): نظام الزواج فى الشرائع اليهودية والمسيحية، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ص ٢٧٢ – ٣٠٦.
(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٤٤.
(٣٨) المرجع السابق، ص٣٤٤.
(٣٩) سورة البقرة، آية ٢٢٩
(٤٠) السيد سابق (١٩٨٥)، فقه السنة، دار الكتاب العربى، م٢، بيروت، ص ٢٣٦.
(٤١) أحمد الغندور (١٩٦٧): الطلاق فى الشريعة الإسلامية والقانون، دار المعارف، القاهرة، ص ٢١٩.

(٤٢) إجلال حلمى (١٩٩٠): دراسات فى علم الاجتماع الأسرى، مرجع سابق، ص ٢٢٩.
(٤٣) عبدالكريم زيدان (١٩٩٣): المفصل فى أحكام المرأة، مؤسسة الرسالة، مجلد رقم ٨، بيـروت، ص ص ٦١ – ٦٢، وإجلال حلمى، مرجع سابق، ص ٢٢٣.
(٤٤) جعفر عبد الأمير الياسين (١٩٩٤): أثر التفكك العائلى فى جنوح الأحداث، عالم المعرفة، الكويـت، ص ٢٢.
(٤٥) محمد طلعت عيسى (١٩٦٥): الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص ٢٧١.
(٤٦) جعفر عبد الأمير الياسين (١٩٩٤)، مرجع سابق ص ٢٣.
(٤٧) علياء شكرى (١٩٩٧): الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، مرجع سابق ص ٢٩.
(٤٨) محمد الجوهرى وآخرون (١٩٨٤)، ميادين علم الاجتماع (مترجم)، القـاهرة، دار المعـارف، ص ص ٢٤٢-٢٤٤.
(٤٩) معن خليل عمر (١٩٩٤)، علم اجتماع الأسرة، ص ص ٢٧ – ٢٨.
(٥٠) المرجع السابق، ص ص ٣٣ – ٣٤.
(٥١) محمد الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ٢٥٤.
(٥٢) معن خليل عمر (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٥٣) المرجع السابق، ص ٣٨.
(٥٤) سناء الخولى (٢٠٠٠): الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعيـة، الإسـكندرية، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.
(٥٥) السيد عبد العاطى وآخرون (٢٠٠١): علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٣.
(٥٦) معن خليل عمر (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٥.
(٥٧) السيد يس (١٩٩٣): التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير"دراسات استراتيجية" – مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤ مارس، ص٢٢.
(٥٨) السيد يس (١٩٩٥): الوعى التاريخى والثورة الكونية، حوار الحضارات فى عالم متغير، مركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ١٥٢.
(٥٩) دون إدجار، هلين جليزر (١٩٩٤): الأسرة والعلاقات الحميمة، مسارات الحياة الأسرية وإعادة بناء الحياة الخاصة، ترجمة عمر شلبى، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣٩، فبراير، ص ١٦٣.
(٦٠) المرجع السابق، ص ١٦٢.
(٦١) المرجع السابق، ص ص ١٦٣- ١٦٤.
(٦٢) المرجع السابق، ص ١٧٠.
(٦٣) المرجع السابق، ص ١٧١.
(٦٤) أحمد زايد: آفاق جديدة فى نظرية علم الاجتماع، ونظرية البنية عند جيدنز، المجلة الاجتماعية القوميـة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثالث والثلاثون، العددان الأول والثانى، ينـاير – مـايو، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥٧.
(٦٥) Giddeins A., (١٩٩٠): The consequences of Modernity, Cambridge, Polity Press, P. ٥٥.

(٦٦) Ibid, P.٧٥.
(٦٧) Giddeins A., (١٩٩٢): The Transformation of Intimacy, Sexuality, Love, Eroticism in Modern Societies, Polity Press, PP. ٤١-٤٥.
(٦٨) إجلال حلمى، (١٩٩٠): دراسات فى علم الاجتماع الأسرى، مرجع سابق، ص٢٢٥.
(٦٩) علياء شكرى، (١٩٩٧): الاتجاهات المعاصرة فى علم الاجتماع الأسرى، مرجع سابق.
(٧٠) Buss, D.M. (١٩٩١): Conflict In Married Couples: Personality Predications Of Anger And Upset. J. of Personality, V. ٥٩ (٤), PP.٦٦٣ – ٦٨٨.
(٧١) Wolman, B. (١٩٧٣): Dictionary of Behavioral Science. NY: Van Nostr and Renhold Company.
(٧٢) Kitson, G.C., and Sussman, M.B. (١٩٨٢): Marital Complaints, Demographic Characteristics, and Symptoms of Mental Distress in Divorce. J. of Marriage and the Family, V. ٤٤, PP. ٨٧ – ١٠١.
(٧٣) Rhyne, D. (١٩٨١): Bases of Marital Satisfaction among men and women, J. of Marriage and the Family, PP. ٩٤١ – ٩٥٤.
(٧٤) Heaton, T.B., and Albrecht, S. (١٩٩١): Stable unhappy marriage. J. of Marriage and the Family, ٥٣, PP. ٧٤٧-٧٥٨.
(٧٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. النتائج النهائية لتعداد عام ١٩٩٦.
(٧٦) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، التعداد العام للسكان،١٩٩٦
(٧٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٦): البيانات الأولية للتعداد العام.
(٧٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠١)، إحصاءات الزواج والطلاق، لعام ١٩٩٩، ص٢٤.
(٧٩) المرجع السابق، ص د.
(٨٠) المرجع السابق، ص د.
(٨١) المرجع السابق، ص ٩.
(٨٢) المرجع السابق، ص ٩.
(٨٣) المرجع السابق، ص ٢٢.
٨٤ - المرجع السابق، ص ٦١.
(٨٥) المرجع السابق، ص هـ.
(٨٦) سلوى أبو بكر، مريم صلاح الدين (٢٠٠٠): اتجاه ونمط الـزواج فـى ج.م.ع خـلال ١٩٨٦-١٩٩٦، السكان بحوث ودراسات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. العدد (٦٠)، يناير ٢٠٠٠، ص١٨.
(٨٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ص٧٩
(٨٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٩): إحصاءات الزواج والطلاق مرجع سابق ص ٦٦.
(٨٩) عايدة النبلاوى (١٩٩١): ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى بين النمط المثالى والنمط الواقعى، مرجع سابق.

(٩٠) Moor, k.A.,& waite,L.J.(١٩٨١): Marital Dissolution, Early Motherhood and Early Marriage, Socia; Forces, V٦٠ (١), pp.٢٠-٤٠
(٩١) Glenn, N.D., & Supancic. M. (١٩٨٩) the Social and Demographic Correlates of Divorce Separation in the United States: An update and Reconsideration. J. of Marriage and the Family. August. PP. ٥٦٣-٥٧١.
(٩٢) Booth. A., Edwards. J.N. (١٩٨٥): Age at Marriage and Marital Instability. Journal of Marriage and the Family. February – PP. ٦٥ – ٧٥.
(٩٣) تحية عبد العال (١٩٩٥): مدى فاعلية برنامج إرشادى فى تحقيق الرضـا الزواجـى، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الزقازيق، فرع بنها.
(٩٤) فهد عبد الرحمن الناصر (١٩٩٦): الطلاق فى مجتمع متغير، رؤيـة سوسـيولوجية فـى المجتمعـات الخليجية، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، الجزء الثانى، ص ١٨٦.
(٩٥) Harris, T. (١٩٧٣): I'm Ok – You Are Ok. N.Y: Avon Books. P.٣١.
(٩٦) Wright, H.N. (١٩٩٤): Marital Counseling, Journal of psychology and Christianity, V.١٣ (٢), pp. ١٧٤-١٨١
(٩٧) Lee, G.R., (١٩٩٨): Marital Satisfaction in Later Life: The Effect of Non Marital Roles, Journal of Marriage and the Family, V.٥٠, Augst,pp.٧٧٥-٧٨٣٠
(٩٨) هنيات قطب: (١٩٨٦)، العوامل المسببة للطلاق فى بعض المناطق الريفية والحضـرية، مركـز كفـر الدوار، محافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
(٩٩) Zuo, J., (١٩٩٢): Reciprocal Relationship Between Marital Interaction and Marital Happiness: A three- Wave Study. Journal of Marriage and the Family, V.٥٤, pp. ٨٧٠-٨٧٨
(١٠٠) Reyna, S., (١٩٧٧): The Rationality of Divorce: Marital Instability Among the Darna of Chad, Journal of Comparative Family Studies, ٨ (summer) , ١٩٧٧ , pp. ٢٦٩-٨٨
(١٠١) محمد بن سعيد الغامدى (١٩٩٨): بعض الأثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة. دراسة وصيفة فى محافظة بليجرش، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٢٤
(١٠٢) السيد الرامخ، الأسرة والطبقة الاجتماعية، فى غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٢٩.
(١٠٢)* فهد الثاقب (١٩٩٦): أسباب الطلاق فى المجتمع الكويتى، دراسة ميدانية، مجلة العلـوم الاجتماعيـة، مجلد رقم ٢٤، العدد٣، ١٩٩٦، ص ص ١٥-٧٢
(١٠٣) حسام عرفه- العلاقات قبل الزواج تفسد الحياة الزوجي.
(htlp:// www muslims net/iol- arabic/dowalia/adam-٤٥/ news- zasn) p-I
(١٠٤) المرجع السابق، ص ص ٣ – ٤.

(١٠٥) Atwater, E. (١٩٨٥): Psychology of Adjustment, Personal growth in Changing World, (٢nd'ed) ,NJ:Pretic- Hall,Inc. Englewood Chiefs PP. ٩٠ – ٩٥.

(١٠٦) حامد عبد العزيز الفقى (١٩٨٤): مفاهيم العلاج النفسى الأسرى، وأنماط التفاعل داخل الأسرة المريضة (النشأة والتطور)، حوليات كلية الآداب- جامعة الكويت، الحولية الخامسة، ١٩٨٤.

(١٠٧) Goods, W,.(١٩٧٠) World Revolution and Family Patterns, The Free Press, p١٥٨.

(١٠٨) سلوى عبد الحميد الخطيب: الطلاق وأسبابه، من وجهة نظر الرجل السعودى، مرجع سابق، ص٢٣٣

(١٠٩) عبد الله عبد الرحمن الفيصل (١٩٩١): بعض خصائص المطلقين الاجتماعية فى إحدى محاكم الطـلاق بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد رقم (٣)، الآداب (١)، ١٤١١هـ، ص ص ١٨٩-٢١٣

(١١٠) كمال إبراهيم مرسى (١٩٩١)، العلاقة الزوجية والصحة النفسية فى الإسلام وعلم النفس، الكويت، دار القلم، ١١٠،١٩٩١-١١٢

(١١١) Mathews,L.,S.,et al., (١٩٩٦): Predicting Marital Instability Form Spouse and Observer Report of Marital Interaction. Journal of Marriage and the Family,. V٥٨, PP.٦٤١ – ٦٥٥.

(١١٢) Gerson, M.J.and Barky, M,.(١٩٧٩): For the New Family Therapist: A Glossary of Terms. American Journal of Family Therapy , V.٧ , P.١٥-٣٠

(١١٣) Lempers D.S.& Clark, L., (١٩٩٧): Economic Hardship, Family Relationships, and Adolescent Disstress: An Evaluation of A Stress-Distress Mediation Model in Mother- Daughter and Mother- son Dyads, Sumer, V٣٢ n(١٢٦), P٣٣٩ (١٨). (www-web٦. Infotrac. Galegroup.Com/i….dyn = ٨٠!xtn-١-٠-A١٩٤١٤?sw-qep= naal.

(١١٤) عبد الباسط عبد المعطى (٢٠٠١): العولمة وأدوار الأسرة فى التعليم، ورقة مقدم إلى اجتمـاع خبـراء التنمية، رؤية فى العولمة والتعليم والتنمية البشرية، منتدى التنمية البشرية، القاهرة، ٢١-٢٢ فبراير، ص ٦٣.

(١١٥) علياء رضا رافع (٢٠٠١): التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعيـة والأنثروبولوجيـا نموذجا- مجلة إضافات – الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد الثالث، القاهرة- يناير، ص ص ٤١-٤٢.

(١١٦) عزة صيام (٢٠٠٢): آليات التماسك والتحلل فى الأسرة المصرية فى ظل تحـديات العصـر، دراسـة لبعض الأنماط المختارة، ورقة مقدمة إلى ندوة"الأسرة وتحديات العولمة"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٧ – ٨ مايو، ٢٠٠٢.

(١١٧) محمد بن سعيد الغامدى (١٩٩٨): بعض الأثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة، مرجع سابق، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(١١٨) سناء الخولى (١٩٨٣): الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٦٤.
(١١٩) أمينة الجابر: ظاهرة الطلاق فى المجتمع القطرى وعلاجها فى ضوء الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٩٣.
(١٢٠) جعفر عبد الأمير ياسين (١٩٨١): أثر التفكك الأسرى فى جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، ص ١٥٨

(١٢١) Chwoeri, L.D., (١٩٩٨). The Impact of Divorce on Family patterns of Behavior Children's Social Adjustment, And Parenting, PHD, Temple- University, ١٩٩٨ (Dissertation Abstracts- ١٩٩٩).

(١٢٢) Quinn,M,T., (١٩٩٨). The Effect of Parental Divorce and Family conflict support and Adjustment, PHD, University of- North- Texas, ١٩٩٨. (D.AB)

(١٢٣) Schallon.C,v. (١٩٩٨). Changes in Children's Perceptions of Their"Parent of Choice" Flowing Participation In Aroman Catholic Post-Divorce Support Group,psyo, Chicago- School- of- Professional – psychology, ١٩٩٨. (D.AB).

(١٢٤) Hopson, J.R. (١٩٩٧).

(١٢٥) Gratacos. M,M.(١٩٩٣). Psychopathology In Fantail, Y Variables Familiars: Factors Deriesgo Y Factories Protectors, DR, University-Auonoma- DE- Barcel –ana – Spain, ١٩٩٣. (D.Ab).

(١٢٦) Lee, M.Y., (١٩٩٥), Post-Divorce Parenting Arrangements, Family Processes, Children's Emotional processes and children's Behavioral Adjustment, PHD, University- of Toronto – Canada, ١٩٩٥(D-Ab).

(١٢٧) Rebero, R., (١٩٩٥). Post- Divorce Family Ties: Child support Transfers, Visions and Non- Reporting, PHD, New- York- University, ١٩٩٥. (D.AB)

(١٢٨) Hartman, C,R., (١٩٩٤). The Interparntal Relationship and Family Routnes As Predictors of child Behavioral Disorders Among Divorced Mother- Custody Families, PHD, kent- State- University, ١٩٩٤. (D.AB)

(١٢٩) سعيد الغامدى: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(١٣٠) Peterso, D.J., (١٩٩٨). The Experience of Living. In A Three – Generation Household After An Adult Daughter's Divorce, PHD, The University – of – Arizona, ١٩٩٨, (D.AB).

(١٣١) Shivani, M. (١٩٩٨). Adjustment of Divorce Iranian Immigrant Women in America, MS, California State – University – Long – Beach,

١٩٩٨ (D.AB).

(١٣٢) www.

(١٣٣) Tintner, J.V, (١٩٩٠), Variance on Relational Themes of Daughters of Divorcee: The parental Container Revisited, An Exploratory Study Of Women's Premature Departures from A Brief psychodynamic Therapy Group as an Inactive Process, PSYD, Rutgers – The State – university – of – New – Jersey – Gzaapp, ١٩٩٠. (D.AB).

(١٣٤) Merchant, M.J (١٩٩٢). Indian Muslim Women: Post-Divorce Problems, Social support and psychological well-Being, PHD, University – of – Illinois – At – Chicago, ١٩٩٢ (D.AB).

(١٣٥) Webster, P. and Herzog, A.X (١٩٩٥). Effect of Parental Divorce and Memories of Family problems on Relationships between Adult Children and their Parents, Journal of Gerontology: Series B: Psychological Sciences and Social – sciences, Jan; vol. ٥٠ B (١), PP٥٢٤ – S-٣٤.

الملاحـــق

جدول رقم (١)

يوضح التوزيع النسبى للسكان فى مصر

حسب الحالة الزواجية والنوع طبقاً لتعداد ١٩٩٦[٧٥]

الحالة الزواجية	**حضر**		**ريف**		**اجمالى**		**جملة**
لم يتزوج أبداً	٣٣,٢٨	٢٤,٥٤	٣٠,٢٩	١٧,٩٢	٣١,٦٨	٢١,٤٨	**٢٦,٤٥**
متزوج	٦٣,٢٩	٦٢,٠٤	٦٧,٣٨	٦٦,٥٧	٦٥,٤٨	٦٤,٥١	**٦٤,٩٩**
عقد قران	٠,٧٣	٠,٦٦	٠,٤٠	٠,٤٢	٠,٥٥	٠,٥٣	**٠,٥٤**
أرمل	١,٩٦	١١,١٨	١,٥٣	١٢,٦٤	١,٧٣	١١,٩٨	**٦,٩٨**
مطلق	٠,٤٦	١,٢٥	٠,٢٥	١,١٣	٠,٣٥	١,١٨	**٠,٧٨**
غير مبين	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,١٤	٠,٣٢	٠,٢٠	٠,٣٢	**٠,٢٦**
جملة							

جدول رقم (٢)

يوضح الفرق فى الوضع الزواجى فى مصر بين تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦

الحالة الزواجية	**تعداد ١٩٩٦**		**تعداد ١٩٨٦**	
	العدد	**%**	**العدد**	**%**
لم يتزوج أبداً	٢١١٢١٥٧٩	٦١,٢	١٧٢٨٨٦٨٦	٦٤,٨
عدد المتزوجين	٩٦١٤٤٨٣	٢٧,٨	٦٨٥٧٣٦٦	٢٥,٧
عقد قران	١٣٥١٤٠٩	٣,٩	٢٧٥٥٢١	١,٠
المطلقات والأرامل	٢٤٥٨٥٤٦	٧,١	٢٢٥١٢٠٨	٨,٥

جدول رقم (٣)

يوضح عدد إشهارات الطلاق ومعدلات الخام بجمهورية مصر العربية

من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٩

السنوات	إشهارات الطلاق	
	عدد الإشهارات	المعدل %
١٩٦٠	٦٥٠٠٠	٢,٥
١٩٨٠	٦٨٥١٢	١,٦
١٩٨١	٦٨٥٠١	١,٦
١٩٨٢	٧٠٢١٥	١,٦
١٩٨٣	٧١١٦٩	١,٦
١٩٨٤	٧٦٤٤٣	١,٦
١٩٨٥	٧٢٥٦٣	١,٥
١٩٨٦	٦٨٧٣٥	١,٤
١٩٨٧	٩٦٤٩٤	١,٤
١٩٨٨	٦٧٨٦٦	١,٣
١٩٨٩	٦٤٧٦٦	١,٢
١٩٩٠	٦٧١٩٥	١,٣
١٩٩١	٦٤١٦٥	١,٢
١٩٩٢	٦١٦٨٩	١،١
١٩٩٣	٦٥١٦٦	١،١
١٩٩٤	٧٦٠٢٨	١,٢
١٩٩٥	٦٧٦٥٣	١،١
١٩٩٦	٦٩٢١٩	١,٢
١٩٩٧	٧٠٨٩٩	١,٢
١٩٩٨	٧١٧٩٢	١,٢
١٩٩٩	٧٣٤١٤	١,٢

جدول رقم (٤)

يوضح متوسط سن المطلقين والمطلقات فى مصر

السنة	سن المطلق		سن المطلقة	
	شهر	سنة	شهر	سنة
١٩٩٤	١١	٣٦	٢	٣٠
١٩٩٥	٣	٣٥	٤	٣٢
١٩٩٦	٩	٣٦	٤	٣٥
١٩٩٧	٨	٣٦	١	٣٠
١٩٩٨	٩	٣٦	٣	٣٠
١٩٩٩	-	٣٧	٤	٣٠

جدول رقم (٥)

يوضح الحالة الزواجية فى ج.م.ع حسب فئات السن

الحالة الزواجية	السنة	فئات السن						جملة
		أقل من ٢٠	-٢٠	-٣٠	-٤٠	-٥٠	+٦٠	
لم يتزوج بعد	٨٦	٩,٦	٦٤,٣	١٠,٦	٣,٤	٠,٩	٣,٦	٣١,١
	٩٦	٢٧,٩	٧١,٦	١١,٩	١,٩	٩٤,١	٠,٧	٣١,٧
متزوج	٨٦	٩,٠	٣٥,٣	٨٨,٥	٩٥,٢	٩٦,١	٨٥,١	٦٦,٨
	٩٦	٢,٠	٢٨,١	٨٧,٤	٩٦,٢	٠,٥	٨٧,١	٦٦,٢
مطلق	٨٦	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٤
	٩٦	-	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٢,٥	٠,٤	٠,٤
أرمل	٨٦	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٩	٢,٤	١٠,٨	١,٠٧
	٩٦	-	٠,١	٠,٢	٠,٧	١٠	١,٨	١,٧
جملة		١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠

المصدر: سلوى أبوبكر الصديق، مريم صلاح، اتجاه ونمط الزواج فى جمهورية مصر العربية فـى السنة ١٩٨٦-١٩٩٦ ١-٢٠ السكان بحوث ودراسات، الجهاز المركز للتعبئـة والإحصـاء العـدد (٦٠)، يناير ٢٠٠٠، ص١٨.

جدول رقم (٦)

يوضح مقدار الزيادة فى معدلات الطلاق بالجمهورية حسب نوع الطلاق

خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٩

السنة / نوع الطلاق	١٩٩٦	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩	
	العدد	العدد	مقدار الزيادة	العدد	مقدار الزيادة	العدد	مقدار الزيادة
رجعى	١١٥٩١	١٢٠١٧	٤٢٦	١١٦٣٢	٣٨٥	١٢١٥٧	٥٢٥
	%٢٦,٩	١٦,٩	٣,٧	١٦,٢	٣,٢	١٦,٦	%٤,٣
بائن بينونة صغرى	٥٦٢٣٨	٥٦٨٤٣	٦٠٥	٥٧٨٧٨	١٠٣٥	٥٩٢٢٢	١٣٤٤
	%٨٢,٢	٨٠,٢	١،١	٨٠,٦	١,٨	٨٠,٦	%٢,٣
بائن بينونة كبرى	١٢٧٧	١٣٤٤	٦٧	١٨٢٧	٤٨٣	١٥٨٢	-٢٤٥
	%١,٨	١,٩	٥,٢	٢,٥	٥,٩	٢،٢	٠,٣٠
غير مبين	١١٣	٦٩٥		٠٤٥٥		٤٥٣	
	%٠,١٦	%١		%٠,٦		٠,٦	
جملة	٦٩١٢٩	٧٠٨٩٩		٧١٧٩٢		٧٣٤١٤	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطـلاق، أعـوام ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٩.

* انخفاض الطلاق البائن بمقدار (٢٤٥) إشهادة بنسبة حوالى (٠,٣%)

جدول رقم (٨)

يوضح عدد إشهارات الطلاق حسب النوع والمهنة فى الجمهورية

المهنة	نوع الطلاق					
المطلق	**رجعى**	**صغرى**	**كبرى**	**غير مبين**	**جملة**	**%**
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرون	٨٦٠	٢٩٩٣	١٥٨	٢١	٤٠٣٢	٥,٥
الأخصائيون أصحاب المهن العلمية والتعليمية	١٤٧٤	٥٦٦٥	٢٠٢	٣٨	٧٣٧٩	١٠,٠٥
الفنيون ومساعدو الخصائيين	١٤٧٧	٦٦٧١	١٨٣	٤٩	٨٣٨٠	١١,٤
القائمون بالأعمال الكتابية	٣٥٠	١٧٨٦	٤٥	١٠	٢١٩١	٢,٩
العاملون فى الخدمات ومحلات البيع	٧١٨	٣٣٨٧	١١١	٣٧	٤٢٥٣	٥,٨
المزارعون والصيادون	٢٦٢٥	١٣٧١١	١٦٧	٨٨	١٦٥٩١	٢٢,٦
الحرفيون ومن إليهم	١٩٠٨	١٢٠٠١	٣٣٨	١٠٥	١٤٣٥٢	١٩,٥
عمـــال تشـــغيل المصـــانع والماكينات	٩٩٨	٤٩٤٥	١٧١	٢٨	٦١٣٢	٨,٣
عمال المهن العادية	٩٩	٥٥١	١٦	٧	٦٧٣	٠,٩
القوات المسلحة	١٤٤	٤١٩	١٦	٣	٥٨٢	٠,٧
أفراد معلمون بمهن غير محدودة	١٣٣٨	٦٣٧٣	١٦٢	٥٥	٧٩٢٧	١٠,٧
أفراد جدد يبحثون عن عمل	٦٤	٢٤٦	٦	٢	٣١٨	٠,٤٣
أفراد لم يبلغوا عن مهن	١٥١٤١١٢	٤٧٥	٧	١٠	٦٠٤	٠,٨٢
لا تمكن تعيين		٧,٠٩٣	١٥٧	٦٧	٨٨٤٩	١٢
جملة	**١٢١٥٧**	**٥٩٢٢٢**	**١٥٨٢**	**٤٥٣**	**٧٣٤١٤**	**١٠٠**

جدول رقم (٩)

يوضح عدد إشهارات الطلاق فى الجمهورية

حسب مدة الحياة الزوجية وعدد الأبناء الأحياء

مـــدة الحيـــاة الزوجية	٠	١	٢	٣	٤	٥ فأكثر	مجموع	%
أقل من سنة	٢٤,٧٤١	٢,٦٤	٣,٣٤	-	-	-	٢٥٣٣٩	٣٩,٥
١-	٨٠٥٩	١١,٣٧	٢٠٣				٩٣٩٩	٢١,٨
٢-	٥,٦٦٨	١٤٧٩	١٨٧	٧٤			٧٤٠٨	١٠,٠٩
٣-	٣,٣٣٣	١٢٣٥	٣٤٣	٦٠	٢٠		٤٩٩١	٦,٧
٤-	٢,٣٢٢	٨٩١	٥٠١	٧٤	١٧	٩	٣٨١٤	٥,٢
٥-	١,٥٤٦	٥٧١	٥١٠	١٠٨	١٧	٨	٢٧٦٠	٣,٨
٦-	١,٤١٠	٣٧٧	٣٣٤	١٢٣	١٨	١٢	٢٣٨٣	٣,٢
٧-	١,١٤٢	٢٨٨	٤٢٤	١٨٥	٤٢	١٤	٢٠٣٥	٢,٨
٨-	١,٠٥٣	٢٣٦	٣٦٤	٢٢٨	٦٠	٤٨	١٩٨٩	٢,٧
٩-	٧,٥٨	١٥١	٢٤٨	٢٢٢	٤٩	١٥	١٤٤٣	٢
١٠-	٢٦٤٤	٣٣٥	٨٥٣	٩٠٠	٣٦٦	١٦١	٥٢٥٩	٧,٢
١٥-	١١٣٣	١٢٤	٣٦٦	٦٠٧	٣٦٣	٢٥٠	٢٨١٣	٣,٨
٢٠-	١٢٢٧	١٢٥	٢٨٧	٦٠١	٦٨٥	٨٥٣	٣٧٧٨	٥,١
جملة	**٥٥٠٣٨**	**٧,٥٤**	**٥٠٣٣**	**٣١٨٢**	**١٦٣٧**	**١٣٧٠**	**٧٣٤١**	**٧٣٤١٤**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق.

جدول رقم (١٠)

يوضح عدد إشهارات الطلاق فى الجمهورية حسب المستوى التعليمى

درجة التعليم	عدد الإشهادات (١٩٩٩)	
	مطلق %	مطلقة %
أمى	١٤٣٦,٤ ١٩,٥	٢٦,٩٤١ ٣٦,٦
يقرأ فقط	٢٨٦ ٠,٤	٢٦٨ ٠,٤
يقرأ ويكتب	٢٨,٩٥٨ ٣٧,٤	٢٣,٥١٦ %٣٢
شهادة أقل من المتوسط	٢,٩٢٥ ٠,٤	٢٣٤٠ ٣,١
شهادة متوسطة	١٦٣٨٩ ٢٢,٩	١٥١٧٧ ٢٠,٦
فوق المتوسط	١٥٥٤ ٢,١	١٠٥٨ ١١,٤
شهادة عليا جامعية	٨٣٧١ ١١,٤	٣٩٨٥ ٥,٤
درجة جامعية عليا دبلوم – ماجستير – دكتوراه	٩٣ ٠,١٢	٢٥ ٠,٠٣
غير مبين	٤٢ ٠,٠٥	١٠٤ ٠,١٤
مجموع	**٧٣٤١٤**	**٧٣٤١٤**
		التحليل وفقاً للمطلقات

المصدر: الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، مرجع سابق.

جدول رقم (١١)

يوضح عدد إشهارات الطلاق حسب فئات السن والنوع

النوع / فئات السنة	ذكور		إناث	
	العدد	**%**	**العدد**	**%**
أقل من ٢٠	١٦٠٣	٢،٢	١٠٤٣٥	١٤,٢
-٢٠	٦٦٢٩	٩	١٧١٤١	٢٣,٣
-٢٥	١٣٥٣٩	١٨,٤	١٣٠٢٣	١٧,٧
-٣٠	١٤٣١٩	١٩,٥	١٢٠٥١	١٦,٤
-٣٥	١٢٥٢٥	١٧	٧٩٧٤	١٠,٨
-٤٠	٨٦٩٢	١١,٨	٥٦٢٩	٧،٧
-٤٥	٦٣٠٩	٨,٦	٣٧٥٥	٥,١
-٥٠	٦٤٥١	٦,٣	١٨٧٧	٢,٦
-٥٥	٣٣٣٧	٤,٥	٨١٤	١,٢
-٦٠	١٣٨٨	١,٨	٤٣٩	٠,٦
-٦٥	٧٩٤	%١	١٨٢	٠,٢
-٧٠	٥٥١	٠,٦	٨٨	٠,١
-٧٥	١١٠٧		١٦	٠,٠٢
جملة	**٧٣٤١٤**		**٧٣٤١٤**	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق.

جدول (٧)

يوضح أعداد الطلاق حسب نوعه ومدة الحياة الزوجية

نوع الطلاق	أقل من سنة	-١	-٢	-٣	-٤	-٥	-٦	-٧	-٨	-٩	-١٠	-١٥	-٢٠	مجموع
رجعى	٣١١٣	١١١٢	١١٥٠	٨٢٧	٦٨١	٥٣٣	٤٨٧	٤٣٦	٤٥٣	٣٠٥	١١٩٨	٧٥٢	١١١٠	١٢١٥٧
بينونة صغرى	٢١,٣٧٩	٨٠٨٢	٦٠٩٣	٤٠٥٦	٣٠٥٩	٢١٦٤	١٨٢٩	١٥٤٣	١٤٨١	١٠٩٢	٣٨٨٩	١٩٧٥	٢٥٧٧	٥٩٢٢٢
بينونة كبرى	٤٨٣	١٨٧	١٤٧	٩٩	٦٥	٥٩	٦٣	٥٤	٥٣	٤٣	١٦٣	٨٢	٨٥	١٥٨٢
غير مبين	٣٦٤	١٨	١٨	٩	٩	٤	٥	٢	٢	٣	٩	٤	٦	٤٥٣
جملة	٢٥٣٣٩	٩٣٩٩	٧٤٠٨	٤٩٩١	٣٨١٤	٢٧٦٠	٢٣٨٣	٢٠٣٥	١٩٨٩	١٤٤٣	٨٢٥٩	٢٨١٣	٣٧٧٨	٧٣٤١٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ٢٠٠١، صـ٦٦

الفصل الثالث

الأسرة ومشكلة البطالة فى ظل آليات العولمة

دراسة حالة لعمال اليومية فى مدينة القاهرة

د. سوزان أحمد أبوريه

مقدمة

احتلت قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها مكاناً متقدماً في السنوات القليلة الماضية لدى الدارسين والباحثين، في محاولة لفهم تلك الظاهرة التي أصبحت واقعاً يفرض نفسه كما تتفاوت وجهات النظر حولها: فمن قائل أنها قدر لابد منه وأن علينا أن نسرع في الالتحاق بها، إلي قائل بأنها شيطان يجب الابتعاد عنه ومحاربته. وبالطبع فإن ما بين هذين الرأيين رأياً آخر ينظر إلى العولمة نظرة[1] نقدية فيكشف جوهرها الحقيقي، ويظهر عيوبها ومساوئها، كما يحاول الاستفادة من معطياتها الإيجابية. وضمن هذه الأجواء المشبعة بالبحث والدراسة والتقويم، تختلف وجهات النظر حول ماهية العولمة، والتعرف بها. ولا نستطيع هنا الدخول في استعراض شامل لهذه التعريفات ولكننا نبين من خلال السياق المعنى الذي نعتقد انه اقرب إلى المفهوم العلمي السليم للعولمة.

" **فالعولمة**" تعنى بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستشارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا العالمية، مما يؤدى إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة". كما أطلق البعض على العولمة مرحلة ما بعد الحداثة [1] Post modernism أو الحداثة الجديدة Neo- modernism [2].

وخرجت كثير من المؤتمرات والندوات بعدد من الاجتهادات تتراوح بين وصف العولمة بأنها نوع من الشمولية والرأسمالية المتسلطة أو أمركة العالم، أو تهميش العالم الثالث (ما يسمى تجاوزاً الدول النامية)، أو أنها شكل من أشكال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي. وذهب البعض في أخر الأمر إلى أن العولمة ليست إلا هجمة شرسة للرأسمالية الغربية تبغي أولاً

---

(١) منير الحمش. "النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية . المستقبل العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية . العدد ٢٥٢ ص٤٤.

(٢) السيد يسن. الكونية والأصولية وما بعد الحداثة القاهرة ١٩٩٢ – الأهرام - ص٣٣ .

وقبل كل شئ قولبة وتنميط العالم (١) typtization بالصورة التي تراها وتريدها. وباختصار تبنى كل ما هو في مصلحة رأس المال وبما ينطوي عليه ذلك مـن نزع معظم مكتسبات العمال والطبقة الوسطى.

ألقت العولمة بتداعياتها على الواقع برمته وبدأت أثارها تظهر في مختلف بلدان العالم والبلدان الأقل نمواً والبلدان العربية بوجهة خاص، وبـدأت تظهـر الانعكاسات السلبية للعولمة على عمليات التنمية وتظهر تداعياتها فـي المجـال الاجتماعي وخاصة بالنسبة لضحايا العولمة من فئات المهمشين والفئات الضعيفة والمتوسطة.

ولا تزال الآثار والتداعيات المتواصلة والمتراكمة للعولمة، تلقـى علـى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عامة، وبعلـم الاجتمـاع تحديـداً، المزيـد مـن التساؤلات والإشكاليات النظرية والمنهجية والمهام البحثيـة الجديـدة (٢)، فقـد تصاعدت مع طروحات العولمة تناقضات هامة منها: (٣)

- التناقض بين رأس المال المعولم، ومصالح العمال والفئات المتوسطة.
- التناقض بين العولمة والعمالة وما أفرزه هذا التناقض من بطالة.

إن سياسات تحرير السوق، والليبرالية والخصخصـة و فـرض سياسـات برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي وضعتها المنظمات الاقتصـادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقود المجتمعات إلى فوضـى لا مناص منها، فثمن اغتناء البعض يكون تهميش الآخرين، ودفعهم إلى البطالـة والتفكك الأسرى والتطرف والجريمة. ويحدونا في ذلك قول بيتر مارتين وهارالد شومان في كتاب" **فخ العولمة**" (٤) أن في القرن الجديد سيكون هنـاك ٢٠% مـن السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسـلام، أمـا النسبة الباقية ٨٠% فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة... فالثورات المتلاحقة في الكمبيوتر والإنترنت والمعلوماتية والانفجار المعرفي تجعل خمس السكان أو هـذه الـ ٢٠% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك، ولكن ماذا عن الـ ٨٠ بالمئه العاطلين وإن كانوا يرغبون في العمل؟

---

(٣)عمرو عبد الكريم. العولمة: عالم ثالث على أبواب قرن جديد . مجلـة المنـار الجديـد القاهرة، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٨، ص٣٤.
(١)عبد الباسط عبد المعطى. افتتاحية إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع العدد الثالـث يناير ٢٠٠١، ص٥ .
(٢)خلاف خلف الشاذلى، أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة ، شئون عربيـة، العدد ١٠٥، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مارس ٢٠٠١، ص٣٧ .
(٣)هانس بيتر مارتين وهارالد شومان . " فخ العولمة " الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان على، مراجعة رمزى زكى، سلسلة عالم المعرفـة، العـدد ٢٣٨، المجلـس الوطني للثقافة، الكويت (المقدمة) .

إن ٨٠ بالمائة من الطبقة السفلى ستواجه بالتأكيد مشاكل عظيمة، وتصبح الحال أن تأكل أو تؤكل.. إن إعصار العولمة القادم يهدد ملايين الأسر بالبطالة والتهميش والضياع وقبول أى عمل يعرض عليهم وبمقابل أقل مما يستحق العامل أو يلجأوا لعرض عملهم بدون شروط والذي يطلب منه التضحية والصمت والشكر. فقد أصبحت الحقوق المشروعة هي ذلك الشعار الذي اخترعه القادة العماليين في الزمن الماضي.. أشياء ليس لها وجود في ميثاق العولمة.

ونستطيع أن نقول أن ضعف نظام التشغيل وعدم انتظام الدخل أو انحساره مع عدم وجود عمل مستقر في ظل سياسة تحرير السوق و الليبرالية، والخصخصة هو أهم العوامل في تفكك الأسرة وعدم استقرارها وأحجام الشباب على تكوين الأسرة أصلاً فالعلاقة بين العمل والدخل في الأسرة علاقة عكسية فإذا انتظم العمل واستقر الدخل تكونت الأسر وحافظت على كيانها واستقرارها وإذا انعدم الدخل أو كان دخلاً غير ثابتاً تأثر كيان الأسرة واستقرارها وتظهر نظم للأسر جديدة. وهي الأسرة ذات العائل الواحد أو انتشار ظاهرة النساء المعيلات للأسرة.

وكما يقول"الفين توفلر"[١] في نظريته" الموجه الثالثة" تنبثق حضارة جديدة في حياتنا، وتجيئنا هذه الحضارة بأساليب عائلية جديدة وأساليب مختلفة لمزاولة العمل و الحياة. تجئ الموجه الثالثة عبر التاريخ بأسلوب حياه جديد.. تجئ بأسر وعائلات جديدة غير نووية والأخرى موسعة ومتعددة الأجيال، سيكون بعضها من أزواج سبق لهم الزواج وانفصلوا وسيكون بعضها كبيراً وبعضها صغيراً وبعضها بدون أطفال، وبعضها مؤجل الإنجاب لمرحله عمريه أكثر نضجاً، وستشهد الموجه الثالثة بالنسبة للعمل بالبيت تغيرات فبعض الناس سيعملون في المنزل مستخدمين الحاسبات و الفاكسات أو غيرها من تكنولوجيا المرحلة الثالثة. وبعض الناس سيعملون بضعة أيام في المكتب وباقي الأيام في البيت والبعض الأخر سيذهب إلى مقر العمل ثلاثة أسابيع كل شهر ثم يكمل عمله في البيت بعيداً عن ضوضاء المكاتب.

العولمة والبطالة في الأسرة:-

لم يعد هناك خلاف حول الدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تحقيق التنمية، إلا أن هذا التطور التقني والتكنولوجي الذي يعد أحد الملامح البارزة للنظام العالمي الجديد سوف يكون له انعكاساته السلبية والاجتماعية.

---

(١) الفين توفلر. ترجمة سعد زهران، بناء حضارة جديدة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادى، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٦ – ص١ : ٦ .

ويأتي في مقدمه تلك الآثار مشكلة البطالة unemployment وأثرها على الأفراد والأسر حيث تؤدى التكنولوجيا المتطورة إلى تراجع فرص العمل.

وتعتبر البطالة مشكلة عالمية تعانى منها كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء، وتمثل الهم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف بلدان العام في ظل التوجه الأحادي الرأسمالي المفروض على الدول النامية ومنها الدول العربية، وما يصاحبها من اتجاه إلى الخصخصة، وخصخصة قطاع الأعمال بما ينذر بمعدلات أكبر من البطالة. وبالرغم الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها لم تحقق نجاحاً ملموساً في مكافحة البطالة التي تعد مشكلة رئيسية في مصر، وتصبح العولمة بذلك هي الوجه الأخر للبطالة وبخاصة البطالة المقنعة[(١)]، والتي تعكس عدم التوازن بين قوة العمل وعناصر الإنتاج، حيث تساهم في خلق فرص عمل ذات نوعية متدنية وتشجع الأجور المخفضة وتوفر العمل من الباطن والعمل الموسمي، كما تعكس فجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وتعد البطالة مشكلة خطيرة تهدد المجتمع المصري وتهدد استقراره واستقرار أبنائه، وترتبط بانخفاض حاد وغير متوقع في الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة للفرد والمجتمع مما يؤدى إلى زيادة نسبة الفقر [(٢)].

ورغم أن هذه الظاهرة ظهرت بشكل جلي في الثمانينات، إلا أنها تشكلت وزادت نسبتها في التسعينيات من القرن العشرين نتيجة تراجع الطلب على العامل المتعلم بينما استمر عدد الخريجين في تزايده السريع، فانكشفت تلك الفجوة بيت عرض العمل المؤهل والطلب عليه، وأخذت في الاتساع بشكل مخيف حتى وقتنا هذا.

ومما لاشك فيه ونحن الآن في بداية الألفية الجديدة أن يعاني سوق العمل المؤهل من اختلال شديد بين جانبيه.. فهناك عرض وفير يتصاعد باطراد وتزاحم على فرص العمل المحدودة... هذا الاختلال ستزداد حدته بمرور الوقت ما لم تتضافر الجهود وتحشد الإمكانيات لحل المشكلة حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.. لعل أزمة العمالة المهاجرة العائدة وأزمة بطالة المتعلمين والخريجين من ناحية وحالة الإحباط التي يعيشها هؤلاء من ناحية أخرى من حيث صعوبة إدارة وتحقيق الذات على مستوى العمل والوظيفة، إيجاد السكن، انتظام الدخل، مشروع الزواج واستقرار الأسرة، سوف تطرح تناقضات اجتماعية و سياسية جديدة وحادة خلال الفترة القادمة. كما أن عدم استقرار العمل هو سمة من سمات العولمة في ضوء خضوع سوق المال لمنطق

---

(١) انظر تقرير التنمية في العالم ، الدولة في عالم متغير، البنك الدولي للإنشاء والتعمير طبعة أولى، يونيو ١٩٩٧، ص٧١:٧٢ .

(٢) فتحى محمد أبوعيانة. الأبعاد الديموجرافية لمشكلة البطالة في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الاقتصاد الرأسمالي [1]. وتأتى ظاهرة العمل المؤقت من خلال ثلاث آليات:

١- عقود العمل المؤقتة.

٢- ارتباط العمل بإنجاز مشروع معين وبانتهائها.

٣-حق المؤسسات الإنتاجية في تسريح ما تراهم من فنين وعمالـه باعتبـارهم عماله زائدة.

ومع تزايد ظاهرة العمل المؤقت نتيجة لعولمة آليات السوق وما نتج عنها من حالات البطالة العابرة، مما استدعى تغيـر الأدوار أو تبـادل الأدوار بـين الرجل والمرأة في الأسرة في حالة عمل الزوجين أو انشغال الشـريك بالعمـل وانتشرت ظاهرة النساء المعيلات للأسرة في المجتمع الريفي وخاصة بعد زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، فظاهرة التهميش القائمة الآن تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هي واقع المجتمع المعاصر حالياً نتـاج تحـديات العولمة من بطالة هيكلية إلى انتشار أشكال جديدة للفقر والحرمـان والتهمـيش وانهيار الروابط الاجتماعية والأسرية، والتفكك الأسرى، غياب عائـل الأسـرة وانتشار ظاهرة النساء المعيلات للأسرة في المجتمع الريفـي. وتزايـدت هـذه النسبة في الأسرة الحديثة حيث تكون الأم صغيرة السن، عديمة الخبـرة، كمـا تعانى هذه الأسر في الغالب من انخفاض في الدخل والمستوى التعليمـي لـلأم وهذه بدوره يؤدى إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وخاصة عند انشغال الأم أو الزوجية بأمور حياتيه كثيرة تتعلق بقضاء حاجات الأسرة ورعاية الأبناء تعليمياً وصحياً، وأحياناً العمل خارج المنزل بالإضافة إلى المشاكل النفسية والمشـاكل المرتبطة بالتفكك الأسرى، ومشكلات الضعف الدراسـي لـدى الأبنـاء هـذا بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالسلوكيات والانحراف نتيجة لغياب السـلطة الضابطة ممثلة في رب الأسرة، ووضع المرأة غير العادى في تحمل المسؤولية اقتصادياً وتربوياً .

معدل البطالة في مصر:-

تطور معدل البطالة في مصر من ٢,٤% عام ١٩٧٠ إلى نحـو ٥,٧% عام ١٩٨١، وقد وصل حجم البطالة في مصر عام ١٩٨٨ إلى ٣ مليون عاطل، ثم قفز هذا الرقم خلال عام ١٩٩٣ إلى ما يزيد عن ٦ مليون عاطل، وفي عـام ١٩٩٥ كانت نسبة البطالة ١٠% من عدد السكان[2]. وتشـير بيانـات الجهـاز

(٣) محمود عبدالفضيل. المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظـل سياسـات الرأسـمالية الجديدة (مصر)، مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، مكتبـة مـدبولي، ١٩٩٦، ص ٣١.

(١)البنك المركزى المصرى . التقرير السنوى ١٩٨٩/ ١٩٩٠ صـ٧٤ .

المركزى للتعبئة والإحصاء إلى أن عدد العاطلين بلغ ١,٥ مليون عاطل في حين بلغ معدل البطالة ٨,١% في عام١٩٩٩[١].

وتشير البيانات الواردة في النشرة الشهرية لوزارة الاقتصـاد[٣] إلـى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ ٧,٤% من قـوة العمـل المصـرية فـي عـام ١٩٩٩/٢٠٠٠. والنسبة المنشورة عن الأداء الاقتصادي في مصر هي ٧,٨ من قوة العمل أى ١٩,٣ مليون مواطن. وعلى ذلك يكون حجم البطالة في مصر من قوة العمل يقرب ما بين ١,٤-١,٥ مليون عاطل. كل يوم يحدث تشغيل وأيضـاً ترك للعمل حيث أن معدل البطالة لدينا يزداد باستمرار ووصل الآن ما يقـرب من ٩% طبقاً للمصادر الحكومية[٢] بينما تؤكد بعض المصادر الاقتصادية فـي معهد التخطيط أنها وصلت إلى ١٥% بينما يؤكد تقرير البنك الدولي أنها أعلـى من ١١,٨% وبرغم تضارب البيانات عن معدل البطالة الحقيقي في مصر فـلا بد أن نعترف أن معدل البطالة يعد مرتفعاً وأن مشكلة البطالة في مصر مشـكلة مزمنة وتحتاج إلى جهود مستمرة ومكثفة وذلك بسبب ارتفـاع معـدل الزيـادة السكانية الحالية والتي وصلت إلى ٢,١ لسنه ٢٠٠٠ ودخول الإناث إلى سـوق العمل وزيادة عدد الخريجين. وتدل التقارير الدولية (تقرير التنميـة البشـرية) وعدد من دراسات التنمية في مصر وجود تزايد مستمر في الأعـداد المطلقـة للفقراء ونسبتهم وفي نفس الوقت تزايد أعداد المهمشين المبعدين عـن عمليـات الإنتاج المادي والاجتماعي[٣].

وتعد ظاهرة البطالة الصريحة والمقنعة دليلاً على خلل سياسات الإعـداد والتدريب والتعليم وعشوائية أسواق العمل، وتعد إحدى الظواهر المـؤثرة فـي الإفقار والتهميش، كما ارتبطت البطالة بتمزق النسـيج الاجتمـاعي والعنـف والجريمة.

لابد من وضع استراتيجية قومية لحل قضية البطالة تبدأ أولاً بـالاعتراف بهذا الحجم الكبير للبطالة لمواجهة المشكلة بشكل فعال وقوى.

مفهوم البطالة:-

مثل معظم المفاهيم المتواترة في العلوم الاجتماعية، وما تتعرض له مـن جمود ولبس، وما يعتريها أحيانا من تداخل مع أخرى أو سوء فهم. نلحظ كذلك

---

(١) I.L.O. international labour statics. ١٩٩٩ Geneva P.٥٨٥.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء العامة لعام ١٩٩٩ .

(٢) عاطف عبيد . ترويض غول البطالة، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٢٥، بتـاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨.

(٣) حالة الأمة . تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي (ملـف) التنميـة الاقتصـادية ١٩٩٩، ص ص ١٦٦ ، ١٩٦ .

مفهوم البطالة هو إشكالية في حد ذاته. ولعل اكثر التعريفات شيوعاً وعمومية في ذات الوقت يحددها في" تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد المنتمون لقوى العمل، والراغبون في العمل والقادرون عليه من حيث التأهيل أو التدريب أو الخبرة أو كل ذلك أو بعضه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه [١]. ويبدو أن التراث الاقتصادي قد حفل بمعظم التعريفات الواردة في مفهوم البطالة، إذا يراه البعض شاملاً لجميع الأفراد فوق سن معين كانوا خلال فترة مرجعية وقد يمتد من أسبوع أو أقل، إلى سنه أو اكثر طبقاً لشكل التعطل وقطاعه، يظلون بدون عمل رغم قدرتهم عليه. وفي قول أخر البطالة هي مفهوم يناقض مفهوم العمل وهي أحد مظاهر الاختلاف في البناء الاقتصادي بل والاجتماعي نظراً لعدم وجود توازن بين قوى العمل الفعلية وفرص العمل المتاحة في المجتمع[٢]. وفي النهاية نستطيع أن نخلص إلى تعريف نهائى: بأن البطالة تعرف بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه، مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل والزيادة في عرض العمل عن الطلب عن مستوى الأجر السائد[٣].

ويعرف المتعطل: بأنه شخص ينتمي إلى القوة البشرية وراغب في العمل، ومستعد له لكنه لا يجد فرص للتوظف ولا يمارس نشاطاً اقتصادياً على الإطلاق.

أشكال البطالة:

تشير معظم الدراسات التي تناولت قضية البطالة أن البطالة وأشكالها ليست ثابتة - نهائية وإنما متغيرة متجددة طبقاً لزاوية الاهتمام من قبل الباحث وفضلا عن معيار التصنيف المتبع في دراسته للظاهرة.

فمن قائل بان هناك ثلاثة أشكال للبطالة: سافرة، ومقنعة، واختيارية. إلى مصنف أخر لها: بين بنيوية أو بنائية **(Structure)** ، وأخرى ناجمة عن نقص الطلب الكلى

وهناك تصنيف أخر بين بطالة موسمية وأخرى دورية بينما هناك آخرون يجدونها قائمه بين نمطين: الأول بطالة المتعلمين، والثاني بطالة احتكاكية. وهناك نوع أخر البطالة وهو البطالة المسافرة وتنقسم إلى: بطالة هيكلة، وبطالة دورية، وبطالة اختيارية.

---

(١) محمد صفي الدين أبو العز- مشكلة البطالة في الوطن العربي . دراسة استطلاعية . معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية ١٩٩٢ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) أحمد محمد السنهوري – الخدمة الاجتماعية مع الشباب – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – دار الثقافة للنشر والتوزيع الفجالة ، ١٩٩٢ .

(٣) جاب الله عبد الفضيل – التحليل الاقتصادي الكلى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥.

وما يهمنا هنا في هذا البحث هي البطالة المسافرة الإجبارية:

وهي تعنى بوجود أعداد كبيرة من أشخاص مستعدة للعمل، ولا تجد فرصاً للتشغيل داخل الاقتصاد، أى هم أشخاص يستطيعون العمل ولا يجدونه، فهم مجبرون أذن على التعطل وهذا النوع يعد اكثر أنواع البطالة خطورة وأكثرها انتشاراً [1] . فهذا النمط من البطالة يضم أعداداً من قوى العمل الجديدة الباحثة عن عمل ولا تجده وتوجد في كثير من الأماكن والمحافظات، وتحدث نتيجة لقصور في الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية (غير الزراعية)، فيعرضون خدماتهم في الطرقات والميادين العامة والشوارع. وسوف نرصد تلك الظاهرة ونتتبعها من خلال هذا البحث.

ظاهرة عمال اليومية:

من رحم البطالة أطلت علينا برأسها منذ أواخر الثمانينات وتشكلت في الألفية الجديدة ظاهرة هامة وهي بروز أعداد من العمال يعمل كلاً منهم منفرداً أو لحسابه بمعنى من المعنى وهو لا يندرج في تنظيم إنتاجي ما، رسمي أو غير رسمي وإنما يتحرك بحثاً عن عمل يتفق عليه بمفرده مع طالباً و أحياناً عبر وسيط. تلك الظاهرة يطلق عليها عمال اليومية أو فئة العمال الهامشين أو العمال المرتزقة، ويطلق عليهم في الدول العربية عمال المياومة أو العمال الأرزقية كما يطلق عليهم الاقتصاديون جيش الاحتياطي للعمل الأجير النظامى، ويسميهم الدكتور عبد الباسط عبد المعطى[2]: التشغيل الذاتى أو نمط التشغيل المؤقت، ويسميهم بعض الكتاب فائض السكان، ويطلق عليهم العامة عمال الترحيلة أو الفواعلية أو العمال الأرزقية[3]. وبداية أثار انتباهي ظاهرة وقوف العمال المصرين في أواخر الثمانينات على شكل تجمعات في الميادين العامة والشوارع في بعض الدول العربية: في العراق والأردن على وجه التحديد لعدم اشتراط تأشيرة دخول، ثم انتشرت هذه الظاهرة بشكل أوسع بهجرات وتدفقات هائلة لعمالة هامشيه غير مدربة، سافروا وراء حلم مجهول ومغامرة غير محسوبة وانتهي بهم الحال إلى الوقوف في الشوارع والطرقات لعرض سلعتهم الأساسية وهي عملهم و جهدهم. ثم بدأت أتتبع تلك الظاهرة في التسعينات، ورأيت بنفسي التجمعات في بيروت: عمالة مصرية هامشية يعملون في مهن تافهة ويعرضون

---

(١) سامى عفيفي حاتم : ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر . الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة – كلية التجارة –جامعة حلوان . أبريل ١٩٨٩ .

(٢) عبدالباسط عبدالمعطي - مقالة الطبقة العاملة المصرية – اطلالة على اتجاهات تغيير البنية والفاعلية . أحوال مصرية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – العدد ١٤ خريف ٢٠٠١ صـ ٣٤.

(٣) سوزان أبو ريه – البطالة وعمال اليومية – مقالة بجريدة الأهرام ص ٣٤ .

جهدهم لأي طالب و لأي عمل وبأي سعر ورأيتهم في مطار بيروت يرحلـون لأنهم دخلوا إليها بتأشيرات دخول مزورة أو بطرق غير شرعية. ورأيتهم فـي السعودية في مكة والمدينة وجدة يرفضون العودة بعد أداء العمرة ويبحثون عن عمل يقفون في شكل تجمعات في أماكن كثيرة، ورأيتهم فـي عمـان بـالأردن بأعداد كبيرة جداً يعانون من بطالة ظاهرة تعلن عنها الأعداد الكبيرة من الباعة الجائلين والجالسين على الأرصفة والأرض يتركزون في دوار الشرق الأوسـط ويطلق عليه عمال المياومة أى العمالة غير المنظمة يأتون إلـى الميـدان مـع تباشير الصباح ينتظرون الفرج على هيئة مقاول أو مالك أو صاحب عمل قـادم في سيارة خاصة أو نصف نقل، يهجمون عليه بالعشرات ويتدافعون بالأيدي إلى حد الاشتباك بالألفاظ إلى حد الشتائم.. يقبلون أى عمل مستعدون لأي شئ مهما كان فوعليه عتالين شيالين خدامين، رأيتهم في ميناء العقبة في منظـر أدمـانى وهز كياني، يقفون بالآلاف داخل الميناء يضربهم البوليس بالسـياط لتنظـيمهم وترحليهم بالعبارة إلى ميناء نويبع.

عندئذ قررت الاهتمام بتلك القضية وبأمر تلك الفئة المحرومة والأسر التي ينتمون إليها والتي تشير إلى خروج جانب من العمال من قوة العمـل الرسـمية وعملهم وفق نظام جديد لعرض الذات نمط جديد وسلوك جديد ارتبط بالاقتصاد العالمي الجديد وبتغير أنماط الطبقة العاملة المصرية وهي عملية مركبة ومطرده من التفكك والبعثرة والتهميش اقتربت أعداد هامة منهـا مـن حافـة الإفقـار والتهميش الطبقي **Under- class** ووقعت أعداد منها بالفعل فيه.

وبدأت تلك الظاهرة في الظهور في الشارع المصري بعد ذلك فـي عـام ٢٠٠٠ وازداد حجمها وظهرت على شكل تجمعات تنتشر في أنحاء متفرقة من العاصمة وهي تلك الظاهرة التي نطلق عليها" البطالة العمالية" أو"عمال اليومية".

حملت كل تساؤلاتي وتساؤلات فريق البحث وذهبنا إلى العمال في أماكنهم وتجمعاتهم.. ذهبنا إلى منطقة حلوان الصناعية و منطقة المعادى الراقيـة لمـا تتميز به من عمران واسع وقدرة شرائية لسكان يحتاجون دائماً لمن يساعدهم في أعمالهم، ذهبنا إلى حي السيدة زينب وتحت كوبري أبو الريش حيـث الكثافـة السكانية وذهبت إليهم في المرج وفي مدينة نصر ومنطقة عين شـمس، وفـي شارع فيصل بالهرم وشارع أحمد عرابي بالمهندسين، وذهبنا إليهم فـي ميـدان الجيش وميدان السبع عمارات وإلى موقف أحمد حلمي.. إلخ.

كان من الضروري التوجه إلى أماكن التجمعات العشوائية لدراسـة تلـك الظاهرة وما يرتبط بها من آثار اجتماعية منها.

١- تأخر سن الزواج.

٢- تزايد حده المشكلات الأسرية.

٣- انتشار الجريمة والانحرافات الأسرية.

فالبطالة أصبحت الآن في مصر واقعاً ملموساً تحس به كل أسرة وتعانى من تبعاته.

أولاً: مشكلة البحث:-

تحدد مشكلة البحث بشكل فيما يثيره هذا البحث من قضايا لـم يتطـرق إليها الباحثون من قبل في ظروف مماثلة سواء من حيـث طبيعـة موضـوع الدراسة أو طبيعة هذه القضايا وتناولها منهجياً. ومشكلة البحـث هنـا دراسـة ظاهرة سيادة نمط جديد من أنماط العمل في ضوء عولمة آليات السـوق وهـو العمل المؤقت في ضوء خضوع سوق العمل لمنطـق الاقتصـاد الرأسـمالي. ومشكلة البحث هي دراسة حالة العمال الهامشـيين أو عمـال اليوميـة، تلـك الشريحة أو الطبقة تكاد ألا تؤخذ في الحسبان، فهي على هامش السطور، تلـك الطبقة المترحلة في سبيل الحصول على قوت اليوم. أي دراسة حاله تلك العمال الهامشين أو عمال اليومية وأسباب تجمعهم ووقوفهم بالآلاف في الميادين العامـة والشوارع يعرضن عملهم وجهدهم كسلعة في عالم أصبحت السلعة فيه هي سمة من سمات نظام الاقتصاد المفتوح أى نظام العولمة.. وأثر هذا النمط والأسلوب في العمل على الأسرة واستقرارها نتيجة للبطالة والهجرات المسـتمرة والتنقـل للبحث عن عمل سواء بالعاصمة أو مغامرة السفر للخارج والاغتراب المسـتمر لرب الأسرة.

وسيكون هدف البحث" دراسة البطالة وتأثير نظام العمل باليوميـة علـى الأسرة في ظل آليات العولمة. أن هؤلاء الفقراء في الأسر المصرية هـم نتـاج مجتمع يعيشون فيه واقتصاد يناضلون في ظله للحصول على قوتهم اليومى. فهم ليسوا أفراد هامشيين يقومون بأعمال" وضيعه وغير رسمية" أنهم مندمجون في النظام السوسيواقتصادي بكيفية مؤقتة، متقطعة استقلالية. وتشكل تلـك الفئـات الدنيا الكتلة الأكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة في مصر حيث يتنـامى عـدد العاطلين والمهمشين والمحرومين والفقراء والمعدمين في سياق يتميز بوصـول التنمية إلى آفاقها المسدودة مستنفذة كل إمكانياتها المادية.

ثانياً: أدوات البحث المستخدمة:-

استخدمت في هذا البحث منهج الملاحظة المباشرة ومنهج دراسة الحالـة وأداة المقابلة المتعمقة كإحدى أدوات البحث العلمي الهامة. وهي أداة يسـتخدمها الباحث للوصول إلى أسباب ظاهرة معينة من الظواهر الاجتماعية.

وقد استخدمت أداة المقابلة المتعمقة في جمع البيانات وذلك لما تتميز بـه الأداة من مرونة مطلقة حيث يترك فيها قدراً كبيـراً مـن التحـرر للمبحـوث للإفصاح عن آرائه واتجاهاته وانفعالاته ومشاعره ورغباته ونسـتطيع عندئـذ الحصول على معلومات غير متوقعة. كما استخدمت التحليل الإحصائي لتحليـل البيانات.

ثالثا: مجالات الدراسة:

١- المجال الجغرافي والمكاني:- تم إجراء البحث والمقابلات المتعمقة في عدد كبير من الميادين.

١- مدينة حلوان. قهوة العمال بشارع منصور أمام السنترال

٢- ميدان السيدة زينب وأسفل كوبري أبو الريش

٣- حي المعادى بجوار رصيف محطة مترو المعـادى بشـارع ٩، وميـدان الجزائر، المعادى الجديدة.

٤- منطقة المرج. أمام محطة مترو المرج.

٥- قهوة بين القصرين بشارع طومان باي بسراي القبة.

٦- تحت كوبري السيدة عائشة.

٧- موقف سيارات أحمد حلمي.

٨- ميدان الجيش.

٩- قهوة العمال باب الشعرية.

١٠- منطقة عين شمس – نهاية شارع الزهراء مع تقاطع شارع العشرين

١١- شارع الملك فيصل أمام محطة التعاون.

١٢- مدينة نصر – تقاطع شارع مكرم عبيد مع مصطفي النحاس. المنطقـة الثانية. تجمع العمال أمام سوبر ماركت سنسبري بشارع مصطفي النحاس.

١٣- بالإضافة إلى أماكن أخرى متفرقة في:

١٤- حدائق حلوان – المعصرة – بولاق الدكرور – منطقة الإسعاف ميـت عقبة منطقة العاشر من رمضان – مصر القديمة – دار السلام (قهوة أبوطالب).

٢- المجال البشرى:-

قامت الباحثة مع فريق بحث مكون من ١٠٠ طالب وطالبة من ليسـانس قسم الاجتماع بجامعة حلوان بدارسة حالات العمال وأماكن تجعهم.وقمنا بأجراء دراسات حالة ومقابلات متعمقة مع ٢٥٠ حالة من العمال.

٣- المجال الزمني:-

استغرق البحث مدة ٣ شهور في أواخر عام ١٩٩٩ وأوائل عـام ٢٠٠٠ للتنقل والدراسة في مختلف الأماكن والتجمعات العمالية واستغرق تحليل وإعداد الدراسة شهراً وكتابتها ٣ شهور.

رابعاً: تساؤلات البحث: -

دارت تساؤلات الدراسة حول:

١- أسباب وقوف العمال في الميادين العامة والشوارع.

٢- المعيار التنظيمي والتنظيمات الاجتماعية الرسمية داخل تجمعات العمال.

٣- الظروف التي دفعت العمال للهجرة إلى القاهرة، وأثر ذلك على الأسرة.

٤- صعوبات واجهت الباحثين وفريق العمل.

٥- نوعية العمل والمهن السابقة للعمال.

٦- وصف تفصلي لاماكن التجمعات وأماكن إجراء المقابلات.

٧- الإطار القيمي والثقافي للعمال.

٨- مدى رضاء العمال عن أعمالهم، وأثر نمط العمل المتنقل على الأسرة.

٩- العلاقات بين العمال (تعاون – تنافس).

١٠- المشاكل التي تصادفهم من خلال تجمعاتهم.

١١- الأجر والدخل اليومي.

١٢- بيانات أساسية عن العمال: موطنهم الأصلي – أسباب الهجرة – أعمارهم – التعليم الأسرة.

عرض الدراسة والنتائج

أولاً: بداية المقابلات:

بداية إن ظاهرة التشغيل الذاتي وأسلوب عرض الذات كسـلعة، موجـوداً على شكل ظاهرة لعمال اليومية أو عمال الأجر اليومي، التي تعمل يوماً وتجلس في الانتظار عدة أيام، هذه الظاهرة الملموسة والمنتشرة في حياتنا، فأينما ذهبت

تلفت نظرك وتستوقفك، فالعمال يتكدسون في الميادين العامة والشوارع أملاً في الحصول على فرصة عن طريق سمسار أو مقاول أو زبون، فهم في لهفة لأي عمل يجلب لهم الرزق والمال والذي يعتبرونه هو هدفهم في الحياة ليعودوا إلى أسرهم ويمكثوا معهم حتى تنتهي النقود فيعودوا مـرة أخـرى إلـى القـاهرة والشارع للبحث عن عمل. في بداية المقابلات كان هناك تخوفاً من عدم تجاوب العمال ورفضهم الإدلاء بأي معلومات تهم البحث.. وفعلاً كانت البداية صـعبه جداً في بعض المناطق.. ولكن كانت المفاجئة بعد ذلك هي إقبـال أعداد كبيرة من العمال علينا والرغبة في التعاون معنا وإجراء المقابلات بل ومساعدة فريق البحث لاقتناعهم أننا نبغي مصلحتهم ونبحث عن مشاكلهم بصدق. وكـان لـى بعض الملاحظات في البداية:

١- لاحظت في البداية وجود فئات من العمال يرتدون الجلباب والعمة مما يدل على أن مهنتهم الأصلية هي الزراعة.. بعض هؤلاء ينـام ممـداً بطـول الرصيف جاعلاً من يديه وسادة ينام عليها، البعض الآخر جالس القرفصاء سانداً ظهره للحائط ونائم في سبات عميق وأمامه الأداة التي يعمـل بهـا (العدة).. قليل منهم مستيقظ ويلتفون حول عربه فول صـغيرة يتنـاولون إفطارهم تاركين العدة فوق الأرصفة.

٢- امتنع بعض العمال في البداية من الاشتراك في البحث وكانت لهم بعـض العبارات التي عبروا بها بتلقائية شديدة نحب أن نسجلها"بحث إيه.. أدينـا قاعدين مستنين،رزقنا.. سيبونا في حالنا" وقال عامـل آخـر فـي موقـع آخـر"أنا غلبان ما أعرفش حاجه.. وما أعرفش أرد علـى أسـئلتك" ليـه بتقول كده؟ أنت خايف من أيه؟ فقال"أنا مش خايف من حاجه.. أنا أصـلى مادخلتش مدارس ومش فاهم أسئلتك يا أبله" فأكدت له الباحثة أن الأسـئلة بسيطة وأننا نريد فقط إجراء دردشة بسيطة معه ولكنه أصر على الـرفض حيث كشف بعد ذلك بصوت عالى عن رأيه لزميل له"يا عـم دى عـايزه تعرف أنا بأخذ قد ايه علشان نبص نلاقى الضرائب كاتمه على نفسنا.. هو إحنا ناقصين"

وعند بداية أى مقابله متعمقة مع أحد العمال. نلاحظ تجمع العمال حولنـا بكثرة، بعضهم يريد التحدث ليشكو حالة، وبعضهم الآخر يخاف أن يكون مـن وراء ذلك ضرراً (متشكك) ومنهم من يهاب الموقف نفسه ولكـنهم لا يبتعـدون ويظلوا واقفون يستمعون الحديث وبعد اقتناعهم بأن المعلومات ستظل سراً بيننا وفقط لغرض البحث العلمي يبدءون في الحديث والاسترسال.

وعلى كل نستطيع أن نقول أنه في بداية المقابلات كـان أغلـب العمـال متجاوبون معنا ويتحدثون دون خوف، فهم يحاولون التنفيس عن أنفسهم.

ثانياً: بيانات أساسية:

١- أعمارهم: وجدنا من خلال إجراء المقابلات المتعمقة مـع ٢٥٠ عامـل أن أعمارهم بين ١٨ سنه: ٥٢ سنه وبتحليل البيانات كان متوسط الأعمار ما بـين ٣٥سنه: ٤٠ سنه (أكثر من ٦٠%) وحوالي ٢٥%من نسبه العمال فـي عمـر ١٨:٣٥ سنه وحوالي ١٥%فوق سن ٤٠ سنه حتى ٥٢ سنه.

٢- التعليم: هم مزيج بين أمى ومتعلم وكانوا على النحو التالي.

- أمى غير متعلم – يقرأ ويكتب – حوالي ٢٨% من حجم العينه.
- دبلوم صنايع – دبلوم تجارة – دبلوم زراعة – حاصل على الإعدادية (٥٥% من العينة)
- خريج جامعة أو حاصل على مؤهل عالي (١٧% من حجم العينة)

٣- الحالة العائلية والاجتماعية: أغلب أفراد العينة متزوجون ٨٠% ويعولـون أسرهم الممتدة ونسبه قليلة منهم ١٠% متزوج حديثاً بدون إنجـاب، أمـا الغيـر متزوجون نسبتهم حوالي ٢٠% من حديثي التخرج أو من يعاني من عدم انتظـام الدخل ولا يستطيع تحمل مصاريف الزواج.

٤- موطنهم الأصلي: وجدت أن حوالي ٨٠% من العينة ينحدرون من محافظات وجه قبلي (الصعيد) من قنا وبني سويف وأسيوط وسـوهاج ونجـع حمـادي و٢٠% من حجم العينة ينحدرون من محافظة الفيوم وقرى الجيـزة والوجـه البحري

١- أسيوط (منفلوط مركز البدارى – قرية الشيخ عثمان)

٢- ينى سويف (الواسطى – مركز الفشن – مركز ببا)

٣- محافظة قنا (قرية دشنا – قرية الأحمر)

٤- محافظة المنيا (مغاغه)

٥- نجع حمادي.

٦- سوهاج.

٧- مركز الصف محافظة الجيزة.

٨- محافظة الفيوم (مركز النورس)

٩- محافظة الشرقية.

ثالثاً: أسباب وقوف العمال في الميادين العامة والشوارع:

وجهت هذا السؤال لأغلب المبحوثين، وعبر ذلك أحد العمال بعصبية"إلـى الآن تعرفوا سبب وقوفنا في هذه الميادين؟ فالسبب في ذلك هو الحصول على عمل لتحسين مستوى المعيشة.. نحن نقف في الميدان بصورة عشوائية وليس هناك من ينظم العمل بيننا. فكل من يجد عملاً يذهب إليه حتى لو مالوش دراية بـه وعنـد سؤال مبحوث آخر عن سبب لجوئه إلى هذا العمل قال: أنه لم يجد أمامه غيره" هو إحنا لقينا غيره وقلنا لأ.. الحياة صعبه وعندي كوم لحم أأكلهم منين.. مفيش شـغل خالص في البلد.. أعمل أيه.. أصرف على مراتى والعيال وأمى منـين. ونعـيش إزاى كلنا.

رابعاً: أماكن تجمع العمال (أماكن إجراء المقابلات المتعمقة).

١) منطقة حلوان: قهوة العمال:

وهي قهوة بميدان عام في مدينة حلوان، ويعتبر من أكبر الميادين المزدحمة بالعمال المرتزقة الذين يبحثون عن لقمه العيش وتقع أمام السنترال بحلوان وسوق حلوان بشارع منصور. وهي قهوة كبيرة الحجم نسبياً مكونه من طـابقين يجلـس عليها أعداد كبيرة جداً من العمال منذ الصباح الباكر حتى آخر الليل نظراً لقربهـا من فتحة السوق وتسمى قهوة العمال لأن الجالسين عليها من العمال وتعتبر مكـان لتسويق العمل. يجلس عليها صاحب القهوة والمعلم الذي يقوم بتشغيلهم، وصـبى قهوجى لتقديم المشروبات ويوجد عامل لإعداد المشروبات. ويجلس على القهـوة المئات من العمال لهم نفس المواصفات والشكل العام ويرتدون ملابـس متشـابهة (الجلباب والعمة) يكسو وجههم ملامح الفقر والحرمان والقليل منهم يرتدى قميص وبنطلون.. ومنهم من هو مهتم بملابسه ومظهـره والغالبيـة العظمـى لا تهـتم بمظهرها. بعضهم يمسك في يده كيس كبير فيه ملابس أخرى للعمـل. وبعضـهم يحمل شكارة بها عدة الشغل.

ومن خلال الزيارات المتكررة للقهوة وجدتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- **القسم الشرقي من القهوة**: يجلس فيه مجموعة من العمال الذين يعملون فـي المساء في المصانع لعمال في مصانع الحديد والصلب ومنهم ٥٦ الحربـي وغيرها من المصانع، ويشتغلون وقت الصباح في العمل الحر، أي يعمـل كعامل أرزقي باليومية. وهؤلاء رفضوا عمل المقابلة معنا وقالوا (اسـألوا العمال الثانيين هما عارفين النظام هنا)

٢- **القسم الغربى من القهوة**: وهو القسم المخصص للعمال غير المحترفين الذين يعملون فواعيله في البناء، يحملون التراب والرمل، وينقلون العفش وتـأتى سيارة كي تأخذ رجلاً أو أكثر كي ينظف بيت سيدة أو ينظف حديقة، وهؤلاء

عادة يأخذون أجوراً ضعيفة.

٣- **القسم الأخير من القهوة**: يتكون من العمال الحرفين الذين يجلسـون داخـل القهوة.

وعملهم يكون كالآتي. عجان ← مبيض محارة

سواق ← عامل وراء البناء.

دباشه ← بيطلعوا الطوب.

نحات ← معه مسامير أجنه لتكسير الحوائط.

كهربائي – سباك – لحام – قاشط خشب – الخ

وتفتح القهوة من السادسة صباحاً وتعمل طوال النهار والليل بشكل متصـل ويشرب عليها العمال المشروبات.

يذكر أحد العمال"نحن نتواجد باستمرار ويأتي العميل إلينا يتفق معنا علـى العمل لعدة أيام مقاولة ويتم الاتفاق على العمل في المغرب. أما بالنسـبة للعمـال الذين يجرون وراء السيارات فهم عمال غير محتـرفين أمـا نحـن حسـب رأى المبحوث فالعميل يأتي إلينا بعد أن جربنا في العمل مرة من ذي قبـل. ولاحظنـا وجود عمال يجلسون في جماعات على الرصيف بجوار المقهى، وهم عمال فـي مختلف الحرف وبعضهم كان يحمل في يديه عدة الشغل ويجلس علـى الرصـيف ويضع أمامه أدوات حادة تتكون من شاكوش – اجنه – مسمار تكسير) وهم عمال نحاتون، والبعض الآخر يحمل أدوات من نوع آخر تستعمل في مهنـة المحـارة ويطلق على صاحبها (مبيض المحارة) ووجدت عمال في حـرف أخـرى مثـل مبلطين – سباكين – نجارين – نقاشين) وأثناء فترة وقوفي في الميدان للملاحظـة ظهرت سيارة نصف نقل يركبها شخص كبير في السن يرتدى (جلباب وعمـه).. نزل من السيارة وقال بلهجة آمرة.. أريد عشرة أنفار يركبوا معي، فوجدت هجوم كبير جداً على السيارة وكلهم يصيحون (أنا يا معلم، أنا يا معلم) وعندما اقتربـت منه سألته ولماذا تحتاج كل هؤلاء.. فقال"أنا محتاجهم في صب سقف ولفت نظري ركوب عمال من حرف مختلفة وسألتهم عن سبب ذلك فقال لي أحدهم (أهـو أي حاجه وأي شغلانه المهم نجيب فلوس علشان نأكل عيالنا) وعندئذ علمت أن هؤلاء العمال مرتزقة لا يمتهنون مهنة بعينها، ولكنهم يقبلون أي عمل مهما كان نوعه حتى يستطيعون العيش. ومن خلال الملاحظة والمقابلة والمعايشـة مـع العمال في قهوة العمال كانت إجابات العمال. تدور حول الآتي:

- يقول أحد المبحوثين أنه يذهب في الصباح الباكر إلـى قهـوة حلـوان ويطلق عليها (قهوة الهلوفة) أى العاطلين على النواصي، وهـي مكـان

تتجمع فيه جميع الحرف والمهن حيث تأتى العربات والسيارات لأخـذ أعداد معينة منهم للعمل في مهن مختلفة. وإذا لم يعمل العامل في هـذا اليوم فأنه يتجه إلى موقف آخر للعمال للبحث عن عمل حتـى السـاعة التاسعة مساءاً وإذا لم يجد فأنه لا مفر من العودة للمنزل.

- ونظام العمل في القهوة من خلال الملاحظة والمعايشة خـلال أسـبوع. يتجمع العمال في القهوة صباح كل يوم من مختلف الأعمار والمناطق.. بعضهم يجلس على المقاهي والبعض الآخر يقف على جانبي الطريـق، والبعض الآخر يجلس على الرصيف وكانت عيونهم حائرة كأنها تبحث عن شئ ما، فهم يراقبون كل من ينزل من الميكروبـاص متمنـين أن يكون بينهم من يأخذهم إلى حيـث يرتزقـون كمـا يراقبـون المـارة والسيارات الملاكي وسيارات النقل والميكروباص للبحث عن أى فرصة للعمل واقتناصها قبل باقي العمال.

- لاحظت أن العمال الذين يجلسون على المقهى في مرتبه أعلى وهم من العمال الحرفين عندهم القدرة على احتساء الشاي، أما العامـل الفقيـر (الأرز قى) فيفضل الوقوف على جانبي الطريـق، وإذا شـعر بتعـب فيجلس على الرصيف بجانب القهوة المخصصـة للعمـال والحـرفيين وحولها لأنها مكان للاتفاق على الأعمال نظراً لصعوبة الوصول إلـى منازلهم وعدم وجود وسيلة اتصال بهم.

- تحكم هؤلاء العمال ثقافة واحدة معينه يتصرفون من خلالها وتحـركهم وسط أنماط معينه من السلوك.. فلو أمعنـا النظـر إلـيهم سـنجد أن تصرفاتهم متشابهة ومتكررة ويفكرون بنفس الأسلوب، وهـدفهم واحـد وطريقتهم واحدة. فمن خلال مراقبتى وملاحظتي لهم وجدتهم. يهربون من بعض ليقفوا على أول الشارع حتى يظهر الزبون ويستطيعون كسبه والعمل معه قبل زملاءهم من العمال.

- ومن أغرب ما وجدته على القهوة هو صورة لنظـام سـلطوي يقابلـه استسلام تام من جانب العمال.. فيوجد شخص (معلم) يرتدى ثياباً مميزة وفي يده خاتم ذهب يجلس في القهوة في مكان مميز ويمسـك بالشيشـة بثقة وزهو وأمامه كوب من الشاي لـه شخصية قوية يحظى بـاحترام ومهابة من الجميع، كل من يدخل القهوة ينحني أمامـه. اعتقـدت فـي البداية أنه صاحب القهوة، ثم عرفت بعد ذلك أنهم نوعيـه معينـة مـن الأشخاص يفرضون سيطرتهم على العمال دون مقابل، هم فقط يريدون فرض سيطرتهم، وجلست معه للتعرف عليه ووجدته شخص عادى أمي ليس له وظيفة يستمد منها سلطته إنما هو يقوم باستغلال العمال حيـث

يطلب منهم أن يعطوه جزء مما يكسبونه على أساس أن هو الذي يحضر لهم الزبون أو هو اللي بيتفق مع المقاولين والمهندسين على أعمال ومقاولات. يقول في ذلك صاحب القهوة، القهوة دائما بتلم زى ما أنت شايفة منها المعلم ومنها الضعيف، ويقول المبحوثين عن صاحب القهوة."أما صاحب القهوة فهو شخص طيب يأخذ فقط حساب المشروب ٢٥ قرش لكوب الشاي والمشروبات إجبارية للجلوس على القهوة، وأحياناً يجيب لنا شغل من زبائن وساعتها بنعطي له نسبه من أجرنا من باب الذوق ولكن هو لا يفرض علينا شئ".

٢) مكان تجمع العمال في منطقة السيدة زينب.

وفي موقع السيدة زينب أسفل كوبري أبو الريش وعند موقف الأتوبيسات وعلى مقهى السيدة زينب بجوار محطة المترو وحتى منطقة دوران زينهم تتركز تجمعات العمال ويجلس الفواعليه على الرصيف وعلى الأرض وتحت الكوبري وعلى المقاهي الموجودة على شكل تجمعات ومنهم من يحمل في يده عدة الشغل. وعندما رأونا الساعة ٩ صباحاً التفوا حولنا جميعاً وبدأوا يصيحون"شغل يابيه، وآخر يقول أنا عاوز عقد يا أبله.. والذي يقول أى خدمة يا ست).

وعند ذلك قابلتنا صعوبة في منطقة السيدة زينب. لأن أهل الحي لهم طبيعة خاصة يصعب التعامل معها فالأحاديث تدور بينهم على شكل غير مهذب وأصر أهل الحي على معرفة من نحن وسبب وجود فريق البحث، ولماذا نجرى المقابلات مع الفواعلية، أسئلة كثيرة من ولمن ولماذا؟ وحاولوا التدخل في الأحاديث وإعاقة المقابلات بالتدخل والسؤال، عكس العمال أنفسهم فكانوا مهذبين ومتعاونين ولم نجد أى صعوبة في التعامل معهم.

ومن خلال المقابلات المتعمقة التي أجريناها مع العمال الجالسين تحت الكوبري (أبو الريش) وهي منطقة تقاطع مرور السيارات وفي مناطق تجمعات بجانب بيت من البيوت القديمة التي توجد في حي السيدة زينب. كانت هناك بعض الإجابات مثل.

"أشتغل زي ما أنت شايفة كده يا أبله.. بأقعد على الرصيف ده والي عايز يبنى ويكسر بيت قديم بيجى إلى هنا في الميدان ده هو شغل (الفاعل أى عمال البناء) وأهو كله رزق وهو حد يكره الرزق يا أبله" ويقول آخر (بنقف هنا من الصبح بدرى لغاية المغرب ولا نتنقل إلى مكان آخر بنفضل قاعدين طول النهار لحد مايجينا الرزق أو شغل، والناس كلها عارفه أن إحنا قاعدين هنا في الميدان واللى عاوزنا يجى هنا).

سؤال موجه لهم: هو حد بينظم لكم العمل ويأخذ عموله؟"لأ إحنـا بيجينـا الزبون لواحده بنشوفه بنجرى عليه من كل مكان. مافيش مقاول ولا حاجة.. ده ياريت حد يجيب لنا شغل. وهو فيه شغل دلوقت) ويقول عامل آخر أحياناً بيجى مقاول يتقاول معانا على شغل ويروح معانا، وبعد ما نخلص الشغل يكون هـو أخذ الفلوس من صاحب الشغل ثم يقسمه علينا كلنا، وطبعاً بيأخذ لنفسه نسـبه، وأحنا ما بنعرفش هو أخذ كام لأننا بنكون تعبانين من الشغل وبعدين دى حاجـة بينه وبين نفسه بقى.. منه لله بقى.. ده بيقعد يفاصل معانا في ال ٢٥ جنيه لكـن إحنا بنقوله ده إحنا شقينا وتعبنا ومن حقنا أكثر من كده. إحنا بنتعامل مـع كـذا مقاول مش مقاول واحد.. إحنا يا أبله بنتلهف على أى شغلانه ونوافـق عليهـا وبعدين نبقى نتكلم في الأجرة.

- **وعلمت من المقابلات والتعامل مع العمال أن هناك نوعان من العمال:**

١- عمال صنايعية: يجلسون على القهوة ويطلبـون المشـروبات والزبـون أو المهندس يحضر إليهم.

٢- عمال عاديين يجرون على السيارات ويتزاحمون ولا يجلسون على القهـوة وإنما يجلسون على الأرصفة وبجانب القهوة.

بالنسبة لتنظيم العمل: لا يوجد معيار تنظيمي لتنظيم العمل.. يقـول أحـد العمال المسألة بسيطة يقف العمال أو يجلسون علـى الأرصـفة فـي انتظـار المقاولين أو الزبائن ويقولون مثلاً نريد عشرة لفحت قواعد، ٢ بنايين، فيجـرى العمال على هؤلاء المقاولين أو على العربة ويبدأ المقاول في الاختيار وفق مـا يريده وما يحتاجه - سؤال: هل هناك مسئول تدفعون لـه إتاوات"، في القهاوي الثانية هذا النظام سائد أن العمال يدفعون إتاوات لكن في قهوة السيدة زينـب لا ندفع أي إتاوات ذلك لأن العمال فقراء والاتفاق بين المقاول والعامل مباشرة.

٣-عمال اليومية في منطقة السيدة عائشة.

يقف العمال في منطقة السيدة عائشة في تجمعات كبيرة ولكـن التنظـيم هناك مختلف عن أى تجمع آخر فهناك سمسار عمال يأخذ من كل عامل علـى أي شغلانة (جنيه واحد) في المرة وهذا السمسار هو الذي ينظم العمل.. وعندما يأتي أى شخص يريد عمال ينادى السمسار على العمال بالاسـم ويأخـذ مـنهم الجنيه ويرسلهم للعمل.. وحسب رأى العمال أن السمسار أكثر نفوذا منهم وأكثر مقدرة على التعامل مع الزبائن وحفظ حقوقهم.

٤- مقابلة العمال في قهوة العمال بباب الشعرية:

توجد في منطقة باب الشعرية قهوة يتجمع عليها العمال ولهم رئيس يدفعون له جنيهاً واحداً مقابل تشغيلهم في أعمال مختلفة وهو ليس مسئول يدفعون له أتاوات أو يدفعون جزء من يوميتهم لكنهم يدفعون له نسبة مقابل إحضار العمل لهم وتنظيمه وهم يحترمونه جداً ولا يعترضون عليه (حسب رأيهم).

٥- عمال اليومية في منطقة المعادي.

يوجد في منطقة المعادى أعداد كبيرة من عمال اليومية يتركزون أمام محطة مترو المعادى في شارع ٩ وفي ميدان الجزائر بالمعادي الجديدة. يتواجدون من الصباح الباكر لان منطقة المعادى الجديدة تتركز فيها شركات البترول والمنشآت الجديدة وتعتبر من المناطق ذات المستوى الاجتماعي والمادي المرتفع.. لذلك فهي منطقة جذب للعمال. وبسؤال أحد العمال عن سبب تواجده في المعادى قال"دي منطقة هادية وحلوة، والعمل بها أكثر بسبب ارتفاع مستوى أهلها وعدم قدرتهم على خدمة أنفسهم ويحتاجون دائما العمال لحمل الأشياء الثقيلة، نقل الرمال – في البناء – في تنظيف الحدائق".

وهناك بعض المشكلات واجهتنا في منطقة المعادى: منها اعتراض بعض العمال وخاصة الشباب على إجراء البحث معنا أكثر من مرة بدعوى أننا نتحدث فقط ونريد أخذ منهم معلومات ولن نفيدهم بشيء وأن هذه الأسئلة تؤلب عليهم الأحزان وتجعلهم يشعرون بالتخاذل والضيق والأسى والحزن على وضعهم. ويعانى العمال هناك من مشكلة تؤرقهم وهي تلك النظرة المتعالية التي يلقيها عليهم المارة يومياً، فهم يشعرون أن تلك النظرات تقلل من شأنهم وتجرح كرامتهم.

وأثناء حديثي مع أحد المبحوثين حضر أحد أصحاب المحلات وأخذ بالصياح والسب على جميع العمال الواقفين والجالسين أمام محلة وقال: أنهم السبب في جعل المكان غير نظيف، وأن مظهرهم غير حضاري بالمرة. وسألناه عن موقفه من العمال فقال: أن هؤلاء العمال لا يستحقون أي شئ فهم لا يحاولون البحث عن عمل ويرفضون أعمالا كثيرة وهم طماعون يريدون أموال وأجور أكثر. ثم سألنا أمين الشرطة الواقف في المنطقة فكان متعاطفاً مع العمال وقال أنهم في منتهى الالتزام ولا يصدر ضدهم أى شكاوى، ثم أنهم عمال فقراء لا يسببون ضرراً لأحد وهو يتركهم للحصول على لقمة العيش.

٦- عمال اليومية في منطقة المرج:

أجريت مقابلات كثيرة مع العمال في منطقة المرج بمدينة الأحرار أمام

محطة المرج حيث التجمعات العمالية تتركز بكثرة أمام المحطة ويطلق علـيهم (عمال الترحيلة).

وسألنا أحد المبحوثين ما الذي دفعك لترك بلـدك دشـنا فـي الصـعيد والحضور إلى هنا.. قال أكل العيش. وما هي مهنتك بالضبط.. قال"مـا فـيش شغلانه محددة يعنى بأشتغل أى حاجة و الرزق يحب الخفية، هل يوجد مسـئول عنكم؟ أيوه المعلم الكبير هو اللى بيجيب الشغل والزبائن ويأخذ حبه عمال مننـا وطبعاً له نسبه يتفق عليها مع المقاول أو الزبون.. وطبعاً بأشتغل يوم وعشـرة لأ.. بالنسبة للأجرة دى حاجة بتاعة ربنا. وبنفس النظام أجرينا مقابلات أخـرى في مناطق مختلفة مع عشرات من العمال في منطقة عين شمس ومدينة نصـر، وشارع فيصل بالهرم أمام محطة التعاون وشارع أحمـد عرابـى بالمهندسـين ومصر القديمة.. ومناطق أخرى عديدة.

بالنسبة للإجابة عن أسئلة المقابلات المتعمقة فكانت كالتالي:

- هل العمال مدربون ويملكون مهارات في عملهم؟ أن أغلب العمال مـدربون والقليل منهم غير مدرب وهم الأشخاص الجدد أو العمال الذين لا يـداومون على العمل باستمرار.
- **العلاقات بين العمال**: هل يسود التعاون بين العمال أم هناك نوع من المنافسة كانت آراء المبحوثين متقاربة وسنعرض لنماذج لبعض الآراء.

يقول المبحوثون: أن العمال متعاونون على كسب لقمة العيش والحمد لله ويقولون إحنا بنخاف على بعض وبنحسب لبعض ألف حساب.. ده حتى لو كان واحد فينا قاعد بقالة مدة كبيرة من غير شغل، وجه لحد مننا شغل نسيبهوله على طول علشان ظروفه تمشى. ويقول آخر" إذا حد حصل له أى ظرف طـارئ أو مشكلة أو حادثة. على طول نقف مع بعض ونلمله حاجة تساعده لحد ما يقـف على رجليه مرة أخرى ويقول آخر" أنهم يشعرون ببعضهم البعض فهم جميعـاً يشعرون باليأس وعدم الرضا، وهم لا يتشاجرون فالمقاول أو صاحب العمل هو الذي يحدد العمال الذين يختارهم وبذلك لا توجد فرصة للتشاجر بين العمال.

وبعكس هذا الكلام يقول أحد العمال: أن المنافسة موجودة بين كل العمال حيث تصل المنافسة إلى حد الصراع والمشاجرة عنـد طلـب أحـد الزبـائن لمجموعة من العمال.. ويقول آخر أن التنافس موجود بينهم ولكن لـيس هنـاك مشاجرات فكل منهم يدرك ما يشعر به الآخر فهو ضعيف مثله.

ويقول عامل أكثر جرأة: أن العلاقة بين العمال قد تبدو أنها علاقة ود أو علاقة زمالة أو حتى تنافس وأحياناً يكون تنافس غير شريف. لان العمال الـذي يبقون بدون عمل، ويذهب زملائهم للعمل يجلسـون ينـدبون حظهـم العثـر،

متحسرين على أحوالهم وناقمين على زملائهم"بينهم وبين أنفسهم". ولكـن أمـام بعض فهم متحابون ويخافون على بعض. ويقول أحد العمال هـذا لـيس نفـاق اجتماعي، ولكنها لقمة العيش والفقر والحاجة والعوز.

- قياس الوعي والإدراك (قياس درجة رضاء العمال عـن وضـعهم وعملهم هذا).

اختلاف العمال فيما بينهم من حيث الرضاء وعن عملهم وعـن وضـعهم ولكن كان هناك حوالي ٦٠% من العمال غير راضين عن أوضاعهم وحـوالي ٤٠% قدريين وراضين وليس أمامهم حل آخر ودارت الإجابـات حـول هـذه النقاط:

- أجاب مبحوث أنه راضى عن عمله كعامل (محارة ونقاشة) وراضى بـالأمر الواقع بالرغم أنه حاصل على دبلوم صنايع. لكن عمله يدر عليه دخل مـربح وهو راضى بلقمه العيش التي قسمها الله له.
- ويقول عامل آخر عن رضاه عن وضعه الحمد لله.. ثم بعد ذلك قال أنـه لا أحد يبغى عدم الاستقرار.. وتمنى لو يلاقى دخل منتظم ويطمأن عـن حالـة وحال أسرته.
- وعامل ثالث راض عن وضعه وذلك لعدم وجود أى عمل يتكسب منه غيـر العمل بنظام اليومية ويقول"ما أنا مش لاقى حاجة غير كده" أشتغلها وأجيـب أكل لعيالي.. فعلشان كده راضى بنصيبي والحمد لله واللى يقسمه لنـا ربنـا كويس)

وهناك نسبه كبيرة جداً من المبحوثين غير راضين حيـث أنهـم كـانوا يتمنون لأنفسهم وضعاً أفضل وبعضهم غير راضى عن الشغل بسبب الزبـائن ومضايقتهم بالإضافة للعمل المرهق.

- أما بالنسبة لشباب الخريجين فهم محبطون لوضعهم وجلوسـهم فـي القهـوة انتظار الزبون يقول"أحدهم بعصبية هذا العمل إهدار لخمسة وعشرين عامـا من التعليم بدون فائدة أي أنني ضيعت نصف عمـري دون أدنـى احتـرام لشهاداتي".

وفي النهاية أجاب أحد العمال الساخطين عن حاله.. طبعاً المجتمع والناس والحكومة مسئولة عنى ومش معقول أنى هأفضل متغرب عـن أهلـي وبيتـي وعمال أتنقل من حته إلى حته. وهكذا نستطيع أن نقـول أنـه بالنسـبة لمـدى رضاهم عن وضعهم، أبدى بعضهم رضاه عن هذا الوضع ويقولـون"الحمـد لله رضا" والبعض الآخر أبدى عدم رضاه وقولهم"إحنا مش مرتاحين بس حا نعمل

ايه".

أهم المشاكل التي تصادف العمال من خلال نظام العمل باليومية.

١- أهم مشكلة هي عدم انتظام الدخل توافر بالفرص العمل باستمرار.

٢- عدم الاتفاق مع الزبائن على السعر في الأول مما يضطره بقبول أقل أجـر في نهاية العمل

٣- اجمع جميع العمال بأن هناك مشكلة واحدة تؤرقهم وهي مطاردة الشـرطة لهم في الشوارع ومحاولة القبض عليهم بجنحة تسـول أو أشـغال طـرق، وجمعهم في سيارة الشرطة ومحاولة الهروب منها بشـتى الطـرق.. وإذا قبض عليهم يتم حبسهم لمدة لا تقل عن عشرين يوماً وفـي النهايـة يـتم ترحيلهم إلى محافظاتهم وقراهم ولكنهم لا يلبثوا أن يعودوا مـرة أخـرى. ولكنهم في النهاية يشعرون بأن الحياة في السجن أرحم بكثير من الحياة على الرصيف

سكن العمال: لا يسكن العمال في مكان مستقر بل أنه حسب رأى أحـدهم أنـه يستطيع أن ينام مكان وقوفه دون تفكير، وقد لاحظت أنهـم يتركـون أسـرهم وزوجاتهم في قراهم الأصلية ويسافرون دون مورد للرزق ، وبعـض العمـال يتخذ الشارع مكاناً للنوم وخاصة تحت الكباري.. وجزء كبيـر مـنهم حـوالي (٦٠%) يشتركون في إيجار حجرة صغيرة يتكدسون فيها ويقول في ذلك أحـد المبحوثين"قاعد في حجرة بـ ٥٠ قرش في اليوم كلنا مجموعة كبيرة قاعدين مع بعض، وطول اليوم قاعدين هنا على القهوة دى وبأروح يادوب أنام من التعب".

بالنسبة للسؤال عن الأجر والدخل وكيفية إنفاقه:

يشترك أكثر من ٩٠% من العمال في خاصـية عـدم انتظـام الـدخل، ويقولون"نشتغل يوم وأربعة ما فيش" أن هذا العمل لا يضمن لهم دخلاً منتظمـاً لأنه يعمل يوم ولا يعمل عشرة أيام، وعملـه يعتبـر مرهـون بـالزبون أولاً، ومرهون بمن يلحق بالزبون ليفوز بهذا العمل.

ويقول أحدهم"بصراحة يا أبله حسب الحالة.. إذا كانـت الأمـور ماشـيه والحالة كويسة والشغل كثير بنتفق مع المقاول أو الزبون الأول على الأجـره، ولو كانت الحالة واقفة زى دلوقت كده بنروح معاه وخلاص.. ينوبنا منه قرشين نمشى بيهم حالنا".

والأجر هنا متعارف عليه من ١٠ إلى ١٥ جنيه ما تزيدش عن كـده.. ده بالنسبه للعمال الأرزقية. أما بالنسبة لعمال المهرة فاليومية ما بين ٢٥ إلـى ٣٠ جنيه، وإذا كان العامل حرفي كبير وصنايعى تصل يوميته إلى ٧٠: ٨٠ جنيـه

وطبعاً حسب التساهيل وطبعاً الشغل غير مستقر.. يوم آه وعشره لأ، وبالتأكيد هو ده السبب اللى بيخلينا نقف الوقفه دى من صباحية ربنا لحد آخر النهار مستنين حد يطلب عمال.

كيف تتصرف في نقود العمل؟ أجاب أغلب العمال بصراحة فيه جزء للبيت وأنا جزء بصراحة أيهما أكبر؟ بصراحة الجزء الذي أحصل عليه أكبر لأني بأصرف على نفسي من أكل وملابس وأشياء أخرى.

وسألنا أحد العمال عن سبب استمراره في هذا العمل رغم العائد المادي البسيط.. فقال.. أن سبب استمراره في هذا العمل إني أتعودت على ذلك وخلاص، يعنى أعمل ايه.. وأشتغل فين، وأروح فين وآجى منين دلوقتى، الحمد لله على اللى يجيبه ربنا.

ما هي أسباب الهجرة من الصعيد إلى القاهرة.

أجمع معظم العمال أن السبب في هجرتهم هو تحسين مستوى معيشتهم، وكذلك عوامل الجذب. الموجودة في القاهرة، وعوامل الطرد الموجودة في القرية وعدم وجود مصدر للعمل وقله المرافق والخدمات. فأغلب العمال من الريف وخاصة (الصعيد) هاجروا من قراهم سعياً وراء الرزق وكسب العيش وتوافر فرص عمل أكثر في القاهرة وتوافر الأعمال الهامشية كعمال نقل وعمال بناء، والخدمات والحياة السهلة. ويقولون"لأ لأ الأوضاع هناك أسوأ بكثير فلا يوجد هناك عمل على الإطلاق. والشغل معدوم بالمرة. هنا أرحم بكثير صحيح الشغل غير مستقر ومتقطع بس الواحد بيحاول وبيشتغل ويعمل اللى عليه علشان عياله.

بالنسبة للسفر للدول العربية.

أجمع أكثر من ٧٠% من المبحوثين من عينه البحث من العمال، أنهم سافروا للعمل في الدول العربية في العراق والسعودية والاردن وليبيا، ولهم في ذلك آراء مختلفة فيقول أحدهم نعم سافرت وياليتنى ما سافرت فلم أجد في السفر سوى البهدله وسوء المعاملة والمشاكل. وعامل آخر سافر للسعودية والعراق وكان راضى تماماً عن معيشته هناك وكسب كثيرا لولا الحرب، ومنهم ما زال ينتظر فرصة السفر للخارج مرة أخرى، ويعتبرونه الحل الوحيد من وجهة نظرهم ويطالبون بإعادة فتح باب السفر مرة أخرى للدول العربية مهما كانت الظروف.

سادساً: تحليل وعرض البيانات:

من خلال ملاحظاتي أنا وفريق البحث ومتابعة أماكن تجمع العمال مدة

طويلة ودراسة أحوالهم نستطيع أن نقول بعد الانتهاء مـن إجـراء المقـابلات المتعمقة، إن هذا شكل من أشكال البطالة هو أصعب الصور في دراستها.. فهذه الطبقة أو الفئة المطحونة في العمل، تلك الطبقة الهامشية تعمل بـأجر رمـزي ويعيشـون فـي ظـروف إنسـانية صـعبه يحتـاجون إلـى مـن يمد لهم يده.

وهناك بعض الملاحظات والاستنتاجات التي توصل إليها البحث:

١- وجدت من خلال المقابلات مع الفواعليه أن منهم من يتحدث بجدية بـدون استهتار، وهناك من يتخـذ الموضـوع والقضـية بسـلبية ولا مبـالاة أو باستسلام.. وجدت أيضاً من يجيد الكلام والحديث ويتمتع بقدر من الثقافـة واللباقة وهناك من يتحدث بعفوية وعشوائية.

٢- وجدت تفاوت مستوى التعليم فمنهم الأمي ومنهم الحاصل على تعليم متوسط ونسبة قليلة منهم حاصلون على شهادات عليا. أى هم خلـيط بـين بطالـة خريجي جامعات وبطالة تقليدية.

٣- أغلب رواد المقاهي والميادين والشوارع من فئة عمال اليومية والفواعليـة ينحدرون من محافظات الوجه القبلي من قنا وأسيوط وسوهاج والمنيا بنسبه ٧٠% و٣٠% من محافظات أخرى.

٤- يتأثر العمال بالقرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة مثـل قـرار وقـف تراخيص البناء ويقول في ذلك أحدهم (لما وقفوا رخـص المبـاني وقفـوا حالنا) ويعتبر المعمار هو المصدر الرئيسي للرزق والعمل.

٥- ينتقل العمال من مكان إلى آخر ومن تجمع إلى آخر في حالة عدم حصـوله على عمل.

٦- وجدت أن هذه الفئة من العمالة الهامشية تقع في مستوى اقتصادي اجتماعي تحت خط مستوى الفقر إلى حد أنه في بعض الأحيان لا يجدون ثمن شراء رغيف الخبز.

٧- عدم رغبه المبحوثين في العودة إلى القرية ويقولون أنه برغم حاله"المرمطه" التي يعيشونها في مصر، فهم لا يريدون الرجوع بالرغم أنهـم لا يجـدون عملاً هنا أيضاً ويكونوا دائماً في مواجهة متطلبات أولادهم وأسرهم.

٨- لاحظت أن العمال على درجة كبيرة من اليأس والإحباط وخاصة عند عقـد مقارنات بين أوضاعهم وأوضاع سكان المنطقة التي يعملون بها مما يسبب لهم إحساس بالنقص وحقد على طبقة الأغنيـاء والميسـورين وأصـحاب النفـوذ.

٩- لا يوجد عند العمال تخطيط للمستقبل ويقولون في ذلك هو فيه فلوس علشان نخطط لمستقبلنا ومستقبل أولادنا.

١٠- إذا القينا نظرة على المهاجرين الريفيين والعمال فـي المدينـة نجـد أن أواصرهم ممزقة مع المجتمع المحلى، ويبدو عليهم الشحوب من قله النوم، ومن فرط سوء الظروف التي يعيشون فيها، وشدة إرهـاق العمـل الـذي يؤدونه وضآله ما يتقاضونه من أجر. يزرعون الشوارع في صـمت بحثـاً عن عمل ورزق حتى يستطيعون جمع بعض المال والعودة إلـى أسـرهم وقراهم والانتظار وسط الأسرة حتى تنتهي المبالغ التي جمعوهـا فيعـودوا مرة أخرى إلى العاصمة وإلى الانتقال من مكان إلى مكان للعمـل يـوم أو يومين والانتظار أيام وأيام.. هكذا هي حياتهم.

١١- يجذب العمال الريفيين للمدينة والعاصمة القاهرة بالذات عوامـل جـذب وعوامل طرد منها الشعور بالحرمان النسبي في المناطق الريفية وإغـراء المدينة الكبرى أو قوة الجذب فيها وترجع إلى المعلومات التي تروج عـن المزايا أو على الأقل المزايا المزعومة للحياة في المدينـة وأوجـه العمـل بصرف النظر عن درجة الوصول إلى تلك المزايا فعلاً.

١٢- يتنافس العمال تنافساً شديداً على كسب لقمة العيش والفوز بفرصة عمـل، حتى ولو اضطروا أن يتقاتلوا سوياً للحصول على العمل لأخذ العمل ويقول أحدهم في ذلك"أنا لازم أجرى على لقمه عيشي وأسعى وراءهـا وأسـابق غيري عليها وإلا كان عليه العوض ومنه العوض في حإلى وحال أسـرتي وعيإلي".

١٣- القدرية والاستسلام هي محور حياتهم فهم لا يخافون من المستقبل ولكنهم يائسون برغم ذلك من حياتهم، ولا يسعون لتغييـر واقعهـم، لأن قـدراتهم محدودة لا تصلح لأي شئ سوى ما يقومون به من عمل.

١٤- رحب أصحاب العمل بصيغة العمل غير الرسمي أو غير المنظم للعمـال، فهي تتيح أكثر عدم الالتزام بقوانين العمل والتأمينات الاجتماعيـة. وثمـة مشروعات في المدن الجديدة يلجأون إلى نظام التشغيل بالمهمة المحددة ثـم يذهب العمال من حيث أتوا وغالباً ما تلجأ الشركات إلى مقـاولي البـاطن لتوريد المطلوب من العمال على نحو مؤقت تحسباً أيضاً لتبعـات قـوانين العمل والتأمينات وما يستتبع ذلك من سرعة تنقل العامل بين أكثر من نشاط وأكثر من مكان وسرعة تغيير الزملاء.

١٥- دخول أعداد من العمال في أكثر من علاقة إنتاجية في وقت واحد، فعمال في القطاع العام أو قطاع الأعمال يعملون بعد انصرافهم في القطاع الخاص

أو في ورشة حرفية و عمال خدمات في الحكومة يعملون باعة طريـق أو رصيف.

١٦- بالنسبة لرضاء العمال عن وضعهم فكلهم يقولون الحمد لله على كل شـئ ولكن... فلا أحد يرضى عن وضـعه لأنهـم جميعـاً يبغـون الاسـتقرار والطمأنينة وسط أسرهم.. وهم غير راضيين عن مستوى دخلهم ومسـتوى أسرهم ويقولون"والله حال البلد كلها دلوقت كده الشغل نايم وحال البلد تعبانه والناس شقيانه".

١٧- لا توجد مهن سابقة محددة للعامل، فقد كانوا جميعاً يعملون في الزراعـة، ولكنهم الآن يعملون في أى شئ.. حمل طوب - صب خراسانه- فحـت أو فراشة - حتى يكون جاهز عند طلب أى زبون وليس لديهم أدواراً وترتيب بينهم وبين بعض، بل أنه سباق من يفوز به يربح ومن يتخاذل يخسر.

١٨- يوجد لديهم تنظيم اجتماعي غير رسمي.. فهـو موجـود بيـنهم دون أن يشعروا، فتصرفاتهم وأدوارهم في العمل متشابهة. وأنماط سلوكهم وحياتهم متشابهة في جميع الأماكن والقهاوي.. تجد نفس السلوك ونفس التصـرفات وكأنهم يتفقون ضمنياً على مجموعة من السلوكيات والأدوار ويؤدونها بنفس النظام والكيفية فملابسهم وأسلوب حياتهم والأدوات التي يحملونها في أيديهم والمنافسة بينهم متشابهة كما لاحظنا وجود علاقات مودة بينهم بعيـداً عـن منافسة العمل فهم يمزحون ويضحكون معاً ويـأكلون ويفترشـون الأرض جميعاً وحتى في الأحزان فهم يتساندون ويتآزرون بعضهم البعض.

١٩- أما عن مستوى إدراكهم ووعيهم فوجدت أن معظمهم يعلم ما يحدث حولهم من مجريات الأمور والأحداث برغم من أولوية تعليم بعضهم، ولكنهم على علم بكل ما يواكب العصر، حيث أنهم يشاهدون التليفزيـون مـن خـلال المقاهي ويعرفون مشروعات جنوب الوادي وقناة توشكا.

٢٠- تتسم حياتهم جميعاً بالترحال وجميعهم مسافر بعيداً عن أسرته وأهله، سعياً وراء الرزق بعد انعدام فرص العمل بمناطقهم وما يرتبط ذلك مـن تفكـك أسرى وغياب سلطة الأب مدة طويلة في سعيه للبحث عن مورد رزق.

٢١- أغلبهم كون صداقات وعلاقات طيبه مع الأهالي في منـاطق التجمعـات العمالية في حلوان.

٢٢- يتمنى جميع أفراد العينة:

١- العمل الثابت.

٢- العمل بالمدن الجديدة.

٣- العمل بالوادي الجديد أو المشروعات الجديدة..

ملاحظة هامة أخيرة:

بداية كان شعورنا العام في بداية البحث متعاطف مع العمال ومع ظروفهم العثرة. وعندما سألناهم لماذا لا يلجأون للعمل في قطاع المقاولات وفي بعـض الشركات، فأجابوا أنهم لا يريدون ذلك لقلة أجورهم وكثرة المجهـود المبـذول وهو ليس مجبر على الأعمال التي تتم من خلال القهر أو يمارس فيهـا علـيهم سلطة من قبل مهندس. وبعد انتهاء إحدى المقابلات في منطقـة المعـادى فـي شارع (٩).. أوقفنا مهندس يعمل في إحدى شركات الإسكان والتعمير، للتحـدث معنا بعد سماع حديثنا مع العمال وكان اعترض على أقوالهم من حيـث نـدرة العمل. فيقول أن جميع شركات الإسكان والتعمير في حاجة إلى هؤلاء العمـال من أجل البناء في المناطق العمرانية الجديدة، ولكن الحكومة تضع حداً أقصـى للأجرة لهم وهي ستة جنيهات يوميه وهم يرفضون هذا الأجر والعمل في تلـك المشاريع، ويرفضون العمل الشهري المنتظم.. وعند مواجهة العمال بهذا الكلام كان ردهم أن هذا ظلم فلماذا نقبل العمل أكثر من ثمان ساعات عمل يومياً بأجر ضعيف كهذا لا يكفيني ويكفي أسرتي. وعلى هذا نجد أن المهندس يلقى اللـوم على العامل نفسه برفضه للعمل بهذا الأجر والعامل يلقى اللوم علـى المهنـدس بتقديمه عمل شاق بأجر ضئيل.

سابعاً": النتائج والتوصيات:

من خلال البحث الميداني جاءت الشواهد الامبيريقية لتؤكـد أن مشـكلة البطالة بين فئة العمال الزارعين بالذات مشكلة مفتعلة لا ترجع أسبابها إلى ندرة فرص العمل أو غيرها من الأسباب التي رددها العـاملون وصـدقوها. ولكـن أسباب هذه المشكلة تكمن في ظهور سمات جديدة في شخصية العامل الزراعي فرضت عليه التفكير بأسلوب جديد مختلف لما ألفاه من قبل وأستتبع هذا التفكير ظهور ما أسميناه بمشكلة البطالة في الريف. فنلاحظ أن هناك تراخى من قبـل العمال في البحث عن فرص عمل.. هي بطالة تبدو اختياريه. فيفضل العمال في معظم الأحوال التقاعس عن العمل واختيار السلوك الاختياري في العمل وهو ما لم يكن شائعاً من قبل. استتبع ذلك ظهور أنماط جديدة للعمل مثل تفضيل العامل العمل بأجر يومي عن العمل بأجر شهري ثابت وكذلك بتفضيل العمـل بنظـام نصف المعاش عن العمل بالمعاش الكامل وهي جميعها أشكال تؤكد على عـدم حرص العامل على الالتحاق بالأعمال المستقرة الثابتة حتى يكـون حـر فـي التصرف والحركة والتنقل.

ويسمى هذا النوع من العمالة بالعمالة العارضة، أي التي يكـون أجرهـا عادة بالقطعة وظهرت في مصر بعد سنوات الانفتاح، ويسمونها كذلك القطـاع

غير النظامي والسمة المشتركة لهذه الفئات من العاملين هي تواضع الدخل وعدم استقرار العمل والحرمان من التأمينات الاجتماعية ومن مظلة التنظيم النقابي.

إن ظاهرة البطالة ليست حديثه النشأة ولكنها أخذت تتمحور فـي وقتنـا الحالي وتستشتري داخل البناء الاجتمـاعي علـى كـل المسـتويات والفئـات والطبقات، وفي جو مفعم بالإحباط.

ولابد أن تتضافر الجهود سواء من جانب الشباب أو الدولة في مواجهـة تلك الظاهرة عن طريق بعض التوصيات منها:

١) ترشيد الطاقة البشرية، عن طريق عمل تصنيف للخبـرات تناسـب الأدوار والوظائف التي يؤديها الأفراد كل فرد في العمل المناسب.

٢) يجب تسهيل إقامة بنوك اجتماعية تيسر على الأفـراد الاقتـراض وإقامـة مشروعات صغيرة مدروسة.

٣) توفير الخدمات العامة في كل محافظة بالإضافة إلى إقامة مشروعات خاصة بها لاستيعاب العمالة بها وذلك للتخفيف من تيارات الهجرة من الريف إلـى المدينة.

٤) وضع استراتيجية تهدف إلى تنمية المناطق النائية مـن خـلال استصـلاح الصحراء والتوسع في إنشاء المدن الجديدة وأن تعمل الحكومة على تشجيع الشباب إلى الاتجاه والعمل في المشروعات الوطنية وزراعة الصحراء، مثل مشروع توشكى وشرق العوينات.

٥) إن مواجهة البطالة تحتاج إلى تعديل نظرة قطاع عريض من الشـباب مـن الاعتماد على الغير، إلى الاعتماد على الذات (سواء كان هذا الغير الدولـة أو الأسرة).

٦) القيام بالدراسات والبحوث العلمية لدراسة المشكلة وإيجاد لتوازن المطلـوب بين فرص العمل والطلب عليه.

٧) تنفيذ برنامج التدريب التحويلي لتعليم العمال العاطلين مهناً جديدة.

٨) محاولة ضم عمال اليومية أو العمال المهمشين داخل قوة العمـل الرسـمي والاستفادة منهم فهم أملنا في المستقبل.

٩) يأتي الحل الأول والأخير في التصنيع فالصناعة هي أحد المصادر الأساسية لامتصاص قوة العمل المختزنة في الريف والعمل على إنشاء مدن صناعية جديدة لاستيعاب أكبر قدر من العمالة مع تطوير الصناعات التي يحتاجهـا المجتمع أي الاتجاه نحو التصنيع.

١٠) دراسة تجارب وسياسات البلدان التي نجحت في الحد من البطالة ولها نفس

ظروف مصر من ناحية الزيادة الهائلة في عدد السكان مثل الصين واليابان والهند وماليزيا.

خاتمة:

وفي النهاية وفي ظل هذه الصورة القاتمة وهي الصورة الحقيقية التـي لا نستطيع أن نفر منها، فهذا هو الواقع بلا رتوش. واقع يعـيش فيـه المجتمـع، وخطر يهدد بانهيار لما لـه من آثار ضارة على كل مـن الفـرد والجماعـة والمجتمع: لا أجد ما أقوله إلا أن هذه الظاهرة أكبر دليل على إهـدار الطاقـة البشرية، وتحطيم القوى الداخلية للشباب وهم مصدر الطاقة والقـوة والمسـتقبل لبلادنا الحبيبة مصر.

لذا يجب علينا جميعاً وعلى المجتمع والدولة تدارك هذا الموقف الخطيـر وبسرعة لإيجاد البدائل والحلول لحل مشكلتهم المستعصية. نحن نوجه أصـواتنا إلى كل من يهمه الأمر بأن ينظر إلى هذه الظاهرة بعين الحق والرأفة لحـالهم ومحاولة تتبع جذور المشكلات من الأساس لها وهو عدم استيعاب سوق العمـل في مصر للقوى البشرية العاملة والبحث عن أسلوب جديد ومعالجـات جديـدة تتمشى مع التحديات العصرية التي تواجه حياتنا. ونحن نحتاج إلى قوة الشباب، وعقله لأنه هو الأساس الذي يقوم عليه تحديث وتطوير مصر.

لابد لوزارة العمل بوضع نهاية لخروج العمال الهامشين والغير مـدربين دون قيد أو شرط إلى الدول العربية، ووضع الضوابط والضمانات التي تحفـظ لهم حقوقهم وكرامتهم وكرامتنا كشعب وكقوة عاملة.. لابد مـن دراسـة حالـة عمال اليومية في مصر ومحاولة استيعابهم داخل قوة العمل الفعلية وخاصة فـي المدن الجديدة واستغلال مشروع توشكى في تشغيل أعداد كبيرة من العمال.

وفي النهاية أطالب المسؤولين بالمساعدة في حل المشكلة ووضـعها فـي الاعتبار الأول وعلاج التشوهات الاجتماعية التي أحدثها التحريـر الاقتصـادي والآثار السلبية لعمليات الخصخصة من تقليص التشغيل وانتشار البطالة والفقـر والتهميش وإيجاد التوازنات المطلوبة من عرض العمل والطلب عليه.. فأننا أمام مرحلة جديدة لابد فيها من إزالة العقبات التي تعوق القوى البشرية وتطويرهـا وتدريبها وإعادة تأهيلها حتى نستطيع أن نلحق بالدول المتقدمة ونلحـق بقطـار التقدم السريع.

وإلى مستقبل أفضل إنشاء الله.

مراجع البحث

١- أحمد السيد النجار. حقيقة حجم ومعدل البطالة في مصر، مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية، قضايا استراتيجية، جريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥.

٢- احمد محمد السنهورى الخدمة الاجتماعية مع الشباب كلية الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة

للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.
٣- السيد يسن الكونيه والأصولية وما بعد الحداثة. القاهرة ١٩٩٢.
٤- الفين توفلر. ترجمة سعد زهران، بناء حضارة جديـدة، مركـز المحروسـة للبحـوث والتدريب والنشر، المعادى الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٦.
٥- أمانى مسعود الحدينى. المهمشون والسياسة في مصـر، مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية، الاهرام، ١٩٩٩.
٦- جاب الله عبدالفضيل. التحليل الاقتصادي الكلى، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٧- خلاف خاف الشاذلى. أفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة، شـؤون عربيـة العدد ١٠٥، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مارس ٢٠٠.
٨- سامى عفيفي حاتم. ظاهرة البطالـة بـين خريجـى الجامعـات وآثارهـا الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية في مصر، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة حلوان، أبريل ١٩٨٩.
٩- سوزان أبورية. البطالة وعمال اليومية، مقالة منشورة بجريدة الاهـرام صـفحة قضـايا وآراء في ١٢ أبريل ١٩٩٨.
١٠- سوزان أبورية. عمال التراحيل الجدد في المدينة المصرية، أحوال مصـرية، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، السنة الرابعة، العدد ١٤، خريف ٢٠٠١.
١١- عاطف عبيد. ترويض غول البطالة، مجلة الاهرام الاقتصادي، حوار أجـراه عصـام رفعت، العدد ١٧٢٥، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٢.
١٢- عاطف عبدالفتاح عجوة. البطالة في الوطن العربى وعلاقته بالجريمة، المركز العربـى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
١٣- عبدالباسط عبدالمعطى. أفتتاحية كتاب إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتمـاع، العـدد الثالث، يناير ٢٠٠١.
١٤- عبدالباسط عبدالمعطى. مقالة الطبقة العاملة المصرية: إطلاله على إتجاهات تغير البنية والفاعليه، أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهـرام، العـدد ١٤، خريف ٢٠٠١.
١٥- عمرو عبدالحكيم. العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، مجلـة المنـار الجديـد، القاهرة، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٨.
١٦- فتحى محمد أبوعيانه. الابعاد الديموقراطية لمشكلة البطالة في الـوطن العربـى (علـم الاجتماع ومستقبل الإنسان القرى)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.
١٧- محمد الجوهرى وعلياء شكرى. علم الاجتمـاع الريفـي والحضـرى، دار المعرفـة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.
١٨- محمد الجوهرى وآخرون. المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسـكندرية، ١٩٩٥.
١٩- محمد صفي الدين أبوالعز. مشكلة البطالة في الوطن العربى: (دراسـة اسـتطلاعية)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٢.
٢٠- محمود عبدالفضيل. المجتمع والدولة في الوطن العربى في ظل سياسـات الرأسـمالية الجديدة، مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، مكتبة مدبولى ١٩٩٦.
٢١- منير الحمش. النظام الاقليمى العربى والتحديات الاقتصادية، المستقبل العربى، مركـز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٥٢.

٢٢- هانى بيتر مارتن وهارالد شومان. (فخ العولمه): الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان على، مراجعة رمزى زكى، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.
٢٣- تقرير عن التنمية في العالم. الدولة في عالم تغيير، البنك الدولى للإنشـاء والتعميـر، طبعة أولى، يونيو ١٩٩٧.
٢٤- حالة الأمة. تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى: (ملف) التنميـة الاقتصـادية، ١٩٩٩.
٢٥- البنك المركزى المصري التقرير السنوى ١٩٩٠/٨٩.
٢٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للعام ١٩٩٩.
٢٧- النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصرية الصادرة في فبراير ٢٠٠١.
٢٨- I. L O, International labour statis tics , ١٩٩٠ geneva.

الفصل الرابع
مشكلة النظافة فى الأسرة المصرية
الوعى وتحديات التنفيذ

د. هناء محمد الجوهرى

مقدمة عامة

تتصدر قضايا ومشكلات البيئة قائمة أولويات الحكومات فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وللمشكلات البيئية أبعاد اجتماعية متعددة أساسها علاقة الإنسان بالبيئة، فالبيئة والإنسان نظام متكامل وصلته بها صلة استثمار وسـكن وتعمير.

وإذا كانت الإدارة البيئية الرشيدة تساعد على الحفاظ علـى هـذا النظـام المتكامل وصيانته، فإن الفوائد الاجتماعية التى قد تكون واضحة تماماً للمسئولين قد تظل خافية – للأسف – عن أعين معظم قطاعات المواطنين فـى المجتمـع. وتكمن الخطورة فى ذلك فى صعوبة – إن لم يكن استحالة – اتخاذ القـرارات الاجتماعية على المستوى السياسى وتنفيذها دون وعى المواطنين بها واشتراكهم فيها والتزامهم بها. وبلغة بسيطة يمكن إيجاز هذه المقولـة فـى أن البيئـة أولا وأخيرا سلوك، وهذا السلوك يقوم به المواطنون. فإن شاءت الدولة تطبيق نظام معين لزم عليها رفع وعى الأفراد حتى يمكنهم الاشتراك والالتزام بهذا النظام.

ومن ناحية أخرى ترتبط مشكلات البيئة بشكل مباشر بالفقر برغم ضرورة التفرقة بين الفقر بالمعنى الاقتصادى و الفقر بالمعنى البيئى – إن جاز القـول. ولعل أبسط مثال على ذلك هو انتشار مشكلات مياه الشرب والصرف الصـحى فى المجتمعات الفقيرة. ومن هنا نشأ مفهوم"المجتمعات المحرومة"، والذى يقصد به حرمان المجتمع من المرافق والخدمات"البيئية"، مثل مياه الشرب والصـرف الصحى وخدمات النظافة. وإذا ما استخدمنا خدمات النظافة للتدليل على علاقـة الفقر بالبيئة، يمكننا الاستشهاد بسلوك جامعى القمامة، من حيث عـزوفهم عـن جمع القمامة من المجتمعات الفقيرة لقلة محتوياتها التى يمكنهم الاستفادة منها بعد الفرز سواء بالبيع أو بالاستخدام – لإطعام الخنازير من أجل تربيتها وبيعهـا – أو بإعادة الاستخدام أو بالتدوير.

" زبالة الفقير فقيرة وزبالة الغنى غنية"

ومن منطلق الأفكار السابقة تحاول هذه الدراسة النظر إلى مشكلة النظافة من زاوية الوعى وتحديات التنفيذ، بالتطبيق على مشكلة جمع المخلفات الصلبة ونقلها والتخاص منها فى محافظة الفيوم تحديدا باعتبارها المحافظة التى تتأهب لتطبيق نفس تجربة الإسكندرية.

إن مشكلة المخلفات الصلبة مشكلة عالمية تتصدر قائمة المشكلات البيئية فى كل الدول. وفى مصر تضخم حجم المخلفات الصلبة اليومية وارتفعت تكاليف الجمع والتخاص فى وقت انخفضت فيه حصيلة رسوم النظافة فى الدولة. وقد أدى ذلك إلى تراكم القمامة فى كثير من الأنحاء، وتلوثت البيئة وتأثرت صحة الإنسان.

ولذلك اتخذ القرار بضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص فى حل هذه المشكلة، وأصبح من اللازم أن يشارك المواطنون فى تكلفة هذه الخدمة من خلال ربطها على فاتورة الكهرباء حسب شريحة الاستهلاك. وعند هذا الحد كان من الضرورى إيجاد آليات لتمرير هذا القرار على المستوى الشعبى، حيث يؤدى ذلك إلى إنجاح المشروعات، واختيار التدابير الأنسب لكل مجتمع، وخلق الشعور بالملكية لدى المواطنين من أجل التزامهم بالتنفيذ. وتستدعى هذه الآليات رفع الوعى البيئى لدى المواطنين واشراكهم فى التخطيط والتنفيذ والتقييم من خلال التشاور والحوار.

وفى ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على توجه الحكومة بالنسبة لمشكلة النظافة من خلال عرض الرؤى المختلفة، مثل رؤية وزارة التنمية المحلية ووزارة الكهرباء. كما تحاول التعرف على التجارب المصرية السابقة فى هذا المجال مثل تجربة محافظة الإسكندرية، وذلك لتعظيم مواطن القوة وتقليل مواطن الضعف، بالإضافة إلى استعراض توجهات المحافظات الأخرى مثل القاهرة والجيزة ودمياط.

ولما كانت محافظة – الفيوم تتأهب لدخول ذلك المضمار لتبدأ بمدينتين فقط – هما سنورس وطاميا – كمرحلة استرشادية أولى، فقد كان من اللازم إدماج البعد الاجتماعى فى هذه القضية.

وفى ضوء ذلك هدف العمل الميدانى فى هذه الدراسة إلى التشاور مع الأهالى بالمدينتين بشأن مشكلات النظافة وجمع المخلفات المنزلية والتخاص منها واستطلاع آرائهم فيما يتصل بتحديد احتياجاتهم فى هذا المجال وتفضيلاتهم واقتراحاتهم من أجل تحسين الخدمة. وتتضمن عملية التشاور أيضا التأكد من استعداد الأهالى للمشاركة فى رسوم النظافة فى حالة تولى شركة خاصة هذه الخدمة، وهذا من خلال فاتورة استهلاك الكهرباء الشهرية وحسب شريحة الاستهلاك لكل أسرة.

وفى ضوء الهدف الأساسى من هذه الدراسة كان من الضرورى التعـرف على الوضع الحالى ومشكلاته من وجهة نظر الأهالى، وخاصة مفهوم النظافـة بالنسبة لهم، والنظم الحالية للجمع والتخاص والتشغيل، ومدى رضـاهم عنهـا، وكذلك فهم تفضيلاتهم بالنسبة للنظام المقترح لتحسين مستوى الخدمة. كمـــا حاولت الدراسة التعرف على اتجاهات الأهالى فيما يتصل بنظام تحصيل رسوم خدمة النظافة على فاتورة الكهربـاء باسـتخدام شـريحة الاسـتهلاك كقيـاس اقتصادى.

وللوفاء بهذا الهدف استخدمت هذه الدراسة بعض الطرق والأدوات التـى تضمن جمع مادة أولية كمية وكيفية مثل: استمارة الاستبيان، ومجموعات النقاش المركزة، والمقابلات الفردية، ومقابلات الإخبـاريين الرئيسـيين، والملاحظـة المباشرة، والتجول فى المجتمع المحلى، والخـرائط الكروكيـة. أمـا بالنسـبة لمصادر المادة الثانوية فقد اعتمدت هذه الدراسة على تحقيقات الجرائد الرسمية، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وكـذلك التقـارير والوثـائق الرسمية.

النظافة مشكلة عامة

فى بحث أجراه مركز أبحاث فى لندن تم سؤال عينة من المدينة للتعـرف على رأيهم فى مستوى نظافة العاصمة البريطانية. وقد أشارت نسبة ٥٥% مـن العينة إلى أن المدينة غير نظيفة و٢٠% إلى أنها قذرة جداً. وأما عـن نظافـة الشوارع الرئيسية أشارت نسبة ٤٥% إلى أنها قذرة و١٣% إلى أنها قذرة جداً.

كما أشارت نسبة ٨٤% إلى أنه لا توجد صفائح للقمامة شاغرة فى شوارع العاصمة. وعلى ذلك رأت نسبة حوالى ٤٥% أن حالة النظافة كما هى و ٣٧% أنها فى تراجع، كما رأت نسبة ٥٧% أن نظافة الشارع شئ مهم جـدا بالنسـبة لشخصية ساكنة(١).

هذا فى لندن اليوم، ماذا عن مصر لو أجرى مثل ذلك الاستفتاء ...

وفى دراسة مصرية أجريت على أربعة أحياء بالقاهرة الكبـرى، أشـارت مفردات العينة (٢,١٩١ مفردة) بنسبة ٤٤,٣% إلى أن أهم مشكلة بيئية فى عام ١٩٩٥ هى تراكم القمامة (٢).

أما من حيث خطورة المشكلة، فقد أشارت نسبة ١٩,٧% فقط مـن أفـراد العينة (٢,٢٦٦ مفردة) إلى أن القمامة تعتبر أخطر مشكلة بيئية (٣).

ويشير الوضع الحالى فى مصر إلى ارتفاع تكاليف جمـع القمامـة حتـى وصلت لأرقام تعدت ٢٥٠ مليون جنية سنويا فى القاهرة، و٢٠٠ مليـون فـى

الجيزة، وأقل قليلاً فى باقى المحافظات.

وتزداد المشكلة لأن حصيلة رسوم النظافة – ومعها صندوق الخدمات – لا تكفى لمواجهة أعباء دفع الفاتورة. والنتيجة لذلك تراكم المخلفات فى الشوارع وتدهور أعمال النظافة والتشجير وانتشار حرائق النفايات وتلويث البيئة(٤).

توجه الحكومة المصرية

أعلنت الحكومة المصرية فى عام ١٩٩٩ أنها قررت خصخصة إدارة المخلفات الصلبة بشكل متكامل فى ١٩ محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية، وذلك من أجل الوصول إلى حلول جذرية لمشكلات النظافة بشكل متكامل.

وقد كانت الأولوية الأولى لإحدى عشرة محافظة وهى:- القاهرة – الإسكندرية، الجيزة، القليوبية، الغربية، المنوفية، أسوان، جنوب سيناء، الغردقة، الفيوم، والأقصر.

أما الأولوية الثانية فكانت لثمانية محافظات وهى:- شمال سيناء، السويس، الدقهلية، بورسعيد، الشرقية، الجيزة، الوادى الجديد، مرسى مطروح (5).

أجمعت الدراسات التى أعدها الخبراء ومراجعة التجارب الدولية فى هذا المجال على أن الحل هو مساهمة المواطنين جميعا برسوم رمزية مع فاتورة الكهرباء والاستعانة بشركاء عالمية متخصصة تملك الإدارة والخبرة والتكنولوجيا ومعها شركات القطاع الخاص المصرى (٦).

رؤية الأمانة العامة للتنمية المحلية

تعتبر النظافة من أصعب القضايا التى تواجه المحليات الآن لأن الإمكانيات الحالية لا تسمح ببيئة نظيفة، والقطاع الخاص وحده لن يحل المشكلة. فالأمر يتعلق بنقل وفرز وتصنيع كميات هائلة من القمامة والمخلفات، ثم التخلص من المتبقى منها فى مدافن صحية معدة لهذا الغرض. وهو الحال الذى يحتاج إلى إمكانيات أكبر من قدرات القطاع الخاص وروتين أجهزة الحكومة.

وتشير الدراسات التى أعدتها وزارة التنمية المحلية إلى أن حجم القمامة على مستوى محافظات مصر – بما فيها مدينة الأقصر – تصل إلى ما يقرب من ٢٥ ألف طن يوميا، منها ما يزيد عن ٨ آلاف طن يوميا فى القاهرة و ٣ آلاف طن فى الجيزة وأكثر من ألفى طن يوميا فى الإسكندرية والقليوبية.

وفى مواجهة المشكلة وقعت التنمية المحلية اتفاقية مع الإنتاج الحربى لبناء ٥٠ مصنعا لإعادة تصنيع القمامة بطاقة ١٢٠ طنا فى اليوم توزع على المدن الرئيسية بالمحافظات، وذلك بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢٧٥ مليون جنيه على

مدى خمس سنوات.

وقد تم بالفعل بناء وتشغيل ٤٤ مصنعاً تكلفت ما يقرب من ١٦٥ مليون جنيه. والباقى تحت التنفيذ.

ومع ذلك ترى الأمانة العامة للتنمية المحلية أن كمية القمامة التى تصل إلى ٢٥ألف يوميا لا يكفى لمعالجتها ٥٠ مصنع فقط لأن طاقتها لن تعالج سوى ٣٦٠٠ طن يومياً، وهو ما يوازى فقط ١٤% من حجم المشكلة.

ولهذا فقد بات من الضرورة إعادة التفكير فى وسيلة أكثر فعالية وأقل تكلفة للتعامل مع مشكلة القمامة و المخلفات الصلبة مثل إنشاء مدافن صحية للمخلفات على مستوى المحافظات، وأن يشارك فى ذلك الشركات الأجنبية أو المصرية الخاصة المتخصصة فى هذا المجال بتقديم الخبرة الفنية.

وفيما يخص رسوم تحسين خدمة النظافة ترى الأمانة العامة للتنمية المحلية أن استخدام شريحة الكهرباء لتحصيل نسبة للنظافة يعتبر حلاً منطقياً لأنها تعكس المستوى الاقتصادى الاجتماعى، وبالتالى حجم القمامة المتولد من ناحية، والقدرة على دفع الرسوم من ناحية أخرى. كما ان هذا النظام يجبر الأهالى وأصحاب المحال التجارية والصناعية على المساهمة فى تكاليف النظافة.

كما رأت الأمانة العامة للتنمية المحلية ضرورة ضم رسم النظافة الحالى (وهو ٢% من القيمة الإيجارية) وكذلك ما تخصصه الدولة تحت بند النظافة أيضاً (صندوق النظافة) إلى الحصيلة التى يتم جمعها على فاتورة الكهرباء (حسب شريحة استهلاك الكهرباء) فى سبيل دعم أعمال النظافة على مستوى القاهرة الكبرى وباقى المحافظات من أجل بيئة نظيفة [٧].

رؤية وزارة الكهرباء والطاقة

ترى وزارة الكهرباء والطاقة أن قرار مجلس الوزارة الذى ينص على الاسترشاد بفاتورة الكهرباء عند تحديد مقابل رسوم النظافة له منطقه. ويتمثل ذلك فى أن فاتورة تصل لكل بيت وكل منشأة مهما كان حجمها أو مقرها، وبالتالى فهى الأقدر على تحديد جمهور المستفيدين من خدمة رفع القمامة والنظافة فى كل محافظة.

إلا أن هناك مخاوف مرتبطة بإضافة رسم النظافة على نفس ورقة فاتورة الكهرباء، وذلك لزيادة الشكوى من ارتفاع فواتير الكهرباء رغم عدم تغيير سعر الكهرباء منذ عام ١٩٩٣. وبالتالى فإن إضافة أية مبالغ إليها ستدفع الأهالى للاعتقاد بأن هناك زيادة فى سعر الكهرباء، وهو الأمر الذى لم يحدث ولن يحدث.

ولذلك استقر الرأى على أن يقوم محصل الكهرباء بتحصيل إيصالين منفصلين، أحدهما بفاتورة استهلاك الكهرباء والآخر مقابل رسم النظافة. وفى حالة امتناع أى مستهلك عن سداد قيمة إيصال النظافة يقوم المحصل بتحصيل قيمة الكهرباء فقط، على أن ترد الإيصالات المرتدة (التى لم تدفع) إلى المحافظة التى تتولى بدورها فرض غرامة على المستهلك الممتنع باعتبار أن خدمة الكهرباء مستقلة تماما عن خدمة النظافة [٨].

تجارب مصرية

تجربة محافظة الإسكندرية

اقتحمت الإسكندرية المشكلة فعلا وتعاقدت مع شركات أجنبية وبدأت التجربة. فأعلنت أن قرار الاستعانة بالخبرة والإمكانيات الأجنبية فى مجال النظافة تمت دراسته عن طريق لجنة فنية شارك فيها العديد من الأساتذة والخبراء. وقد اقترحت هذه الدراسة فكرة تحصيل رسوم النظافة على فواتير الكهرباء لأنها أدق وسيلة لتحصر الوحدات السكنية، والمنشآت التجارية. ولأنه أيضا من الصعب حصرها عن طريق مرفق المياه لأن هناك أماكن ومناطق لا تغطيها مياه الشرب.

وقد اقترحت الدراسة تحديد رسوم النظافة تبعا لشرائح استهلاك الكهرباء الشهرى بحيث تضمن عدم الإثقال على محدودى الدخل.

وكان قد تم التداول فى هذه الدراسة مع المجلس الشعبى للمحافظة وفى وجود أعضاء مجلس الشعب [٩]. من ناحيتها وفرت شركة النظافة فى الإسكندرية صناديق للقمامة أمام كل بيت وفى كل شارع وحارة وزقاق. وهى مزودة بغطاء ومقابض وعجلتين خلفيتين حتى يسهل على العامل تحريكها نحو السيارة المجهزة بميكانيزم يحمل ويفرغ كل صندوقين داخلها. والسيارات نفسها متدرجة فى الحجم حتى تنتقل الصغيرة منها للشوارع الجانبية والحوارى، وحتى الأزقة الصغيرة فى المناطق العشوائية وأعدت لها الشركة دراجات تحمل الصناديق وبجوارها المكنسة والمخراش والجاروف.

ولا يقتصر نظام النظافة فى محافظة الإسكندرية على الشوارع فقط بل امتدت إلى التماثيل والنصب الجمالية، حيث تم تخصيص فريق لإزالة الأتربة عنها أولا بأول [١٠].

وقد قدرت حجم الأتربة العالقة والتى تترسب بالشوارع يوميا ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ طن حسب القياسات التى تمت بواسطة جهاز شئون البيئة بالمناطق التى تولت الشركة نظافتها [١١].

وتشير محافظة الإسكندرية إلى أن المشروع حقق وأظهر نتائج إيجابية ملموسة من حيث النظافة والتخاص من المخلفات بطريقة آمنة صحية، والحد من تلوث الهواء والغبار العالق به بسبب كنس الشوارع، وهو الأمر الذى يساعد على تحسين الصحة العامة وعدم تعرض المواطنين للأمراض.

وفيما يخص رسوم النظافة أوضحت المحافظة أن هذه الرسوم مقابل خدمة، وهو عقد تمت الموافقة عليه عن طريق مؤسسات قانونية – من بينها بعض اللجان الوزارية – وتم عرضه على مجلس الوزراء، ثم تمت مراجعته بمعرفة مجلس الدولة الذى وافق على العقد.

ولكن الشركة لم تشاور المواطن من حيث استطلاع رأيه فى فكرة تحصيل رسوم النظافة مع فاتورة الكهرباء، وذلك باستخدام استمارة استبيان مثلاً، بحيث يوضح المواطنون آراءهم وملاحظاتهم بشأن ذلك.

وقد ترتب على ذلك أمر خطير وهو أن بعض المواطنين وأصحاب الأنشطة التجارية والصناعية تظلموا من ارتفاع قيمة الرسوم[١٢]. حيث فوجئ أهالى الإسكندرية بارتفاع قيمة رسوم النظافة، ورفض البعض السداد، والبعض الآخر يخطط لتخفيض إضاءة المحلات التجارية هروبا من ارتفاع قيمة الفواتير[١٣].

وبناء على ذلك تمت إعادة دراسة الموضوع وتقرر إعفاء المساكن من الشريحة الأولى (حد أقصى ٥٠ ك و/س) وهم يمثلون حوالى ١٢% من سكان المحافظة. وكذلك تم تعديل تدريج الشرائح من ٢ جنيه كحد أدنى إلى ١٥ جنيها كحد أقصى بدلا من ٢٠ جنيها. أما الأنشطة التجارية فقد تم تقسيمها إلى ٢٤ مجموعة، تبدأ قيمة الرسوم بالنسبة لها من ٣ جنيهات كحد أدنى بدلا من ١٥ جنيها [١٤].

وعن إشكالية تقدير أو تحديد تكاليف خدمة النظافة للمواطنين المستفيدين سواء سكان العقارات أو أصحاب المحال التجارية والصناعية الذين يبلغ عددهم مليونا و٢٠٠ ألف مواطن من إجمالى ٥ ملايين مواطن فى مدينة الإسكندرية، وصفتها السكرتارية العامة للمحافظة بأنها قد روعت البعد الاجتماعى للفئات غير القادرة. وبناء على ذلك تم إعفاء حوالى ١٢,٥% من سكان المدينة، وهم الذين يقعون فى الشريحة الأولى باعتباره مؤشرا من مؤشرات مستوى الدخل.

وبالرغم من ذلك ظهرت بعض التظلمات من ارتفاع قيمة الرسوم عند بدء التطبيق الفعلى فى أول يناير ٢٠٠٢، وهو الأمر الذى كانت المحافظة تتوقع حدثه مع بدايات التطبيق. ويتم حالياً حصر جميع المشكلات والملاحظات للوقوف على وجهات نظر المواطنين من أجل إعادة تقييم توزيع الأعباء عليهم

مرة أخرى [15].

الدروس المستفادة

١- المغالاة فى الاعتماد على الكومبيوتر فى تحديد شرائح استهلاك الكهرباء سواء الاستهلاك المنزلى أو التجارى، مما أدى إلى تقدير أرقام عالية وغير دقيقة فى بعض الأحوال.

٢- ترتيباً على ذلك قامت بعض المحلات التجارية بتخفيض الإضاءة والحد من تركيب اللمبات لتوفير معدلات الاستهلاك مما أثر سلبيا على التسويق والمبيعات وكذلك على الشكل الجمالى للمدينة.

٣- ومن ناحية أخرى حدث انخفاض فى حصيلة فواتير الكهرباء بعد ظهور المبالغة فى تقديرات الاستهلاك، مما جعل المسئولين عن الكهرباء يؤكدون أن السداد اختيارى، وذلك لأن شركة الكهرباء مطالبة بحصيلة لابد أن تحققها.

٤- إغفال رأى المواطنين وأصحاب المنشآت التجارية والصناعية بشأن تحصيل رسوم النظافة على فواتير الكهرباء حسب شرائح الاستهلاك الشهرى للوحدات. وكان يمكن أن يتم ذلك من خلال إجراء مسح اجتماعى بالعينة – باستخدام استمارة استبيان – توضح اتجاهات وملاحظات المواطنين فى هذا الشأن. وهو الأمر الذى ظهر بعد الملاحظات والتظلمات عند التطبيق العملى.

٥- نظام العمل المطبق من الشركة المسئولة يخلى مسئولية الأحياء عن المتابعة، مما جعلها بعيدة تماماً، برغم أن لها صلاحيات قانونية ومسئولية عن تحرير محاضر المخالفات الواقعة. وبذلك فقد تم حصر المسئولية فى شركة النظافة دون أدنى متابعة من الأحياء بالمحافظة.

٦- أدى اقتصار المرحلة الأولى من المشروع على خمسة قطاعات فقط، وترك حوالى ١٨ قطاعاً، إلى عدم وصول جهود الشركة إلى قطاعات كثيرة فى الأحياء الشعبية، مما أفقدها بعض المصداقية بالنسبة لهذا القطاع العريض من الناس [16].

محافظات أخرى فى الطريق

١- رؤية محافظة القاهرة

قررت محافظة القاهرة أن شركات القطاع الخاص المصرى سوف تتولى جمع القمامة والمخلفات فى بعض المناطق بالمحافظة والشركات الأجنبية فى بعض المناطق الأخرى.

وينظر لدخول الشركات الأجنبية بما تملكه من خبرة فى الإدارة وتكنولوجيا فى المعدات بوصفه فرصة تستفيد منها الشركات المصرية لتتولى الأمور بعد ذلك. ويمكن أن يمثل هذا الاتجاه حلاً جذرياً لمشاكل النظافة فى العاصمة، حيث ستتولى تلك الشركات مهمة الإنارة والتشجير وغسيل الأرصفة والشوارع ثم جمع ونقل وفرز وتدوير النفايات ودفن المتبقى منها فى مدافن صحية خصصت لها أراض، وذلك وفقاً لنفس النظم الموجودة فى الخارج.

وأما عن أسباب تحصيل رسوم النظافة على فاتورة الكهرباء فهى ترجع لضخامة حجم القمامة والمخلفات فى العاصمة – والذى يصل إلى ٩٠٠٠ طن يومياً – وضرورة التخلص منها بطريقة صحية وآمنة. ومع ذلك فإن أكثر من ٥٠% من المساكن والمحال التجارية لا يتعامل مع جامع القمامة. ووفقا لإحصائيات المحافظة فإن سكان حى الزمالك على سبيل المثال لا يساهمون فى تكاليف النظافة بأكثر من ٦٥% من تكلفتها فقط. وقد قدرت الدراسة التى أعدتها المحافظة التكلفة الإجمالية لنظافة العاصمة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية سنويا

ولهذه الأسباب أصبح من الضرورى واللازم أن يتقاسم المواطنون مع الدولة أعباء النظافة من خلال استخدام شرائح استهلاك الكهرباء لفرض نسبة تخصص لرسوم النظافة يتم تحصيلها على نفس فاتورة الكهرباء.

وقد أشارت نفس الدراسة إلى أن الحصيلة لن تزيد على ٢٠٠ مليون جنيه، بعد إضافة رسوم صندوق النظافة ودعم صندوق الخدمات إليها. ولهذا أشارت المحافظة إلى أنها سوف تطلب من الدولة تعزيز موازنة المحافظة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه سنويا كتدعيم لسداد مستحقات شركات النظافة.

وقد تمت موافقة رئيس الوزراء على تحصيل خدمة النظافة على فاتورة الكهرباء، كما تم الاتفاق مع شركة كهرباء القاهرة على تحصيل المبالغ المقررة. وطلبت الشركة خصم ٥% من الإيرادات – والتى يتم تحصيلها لصالح مشروع النظافة –كأتعاب تحصيل. ونظراً لأن هذه النسبة قد تصل إلى ما يقرب من ١٢ مليون جنيه سنوياً، مما قد يؤثر على الإيرادات المطلوب تحصيلها بسداد مستحقات الشركات، فقد طلبت المحافظة تخفيض هذه النسبة إلى ٣% بدلاً من٥%.

وأما بالنسبة للبعد الاجتماعى فى مسألة التحصيل، فقد أكدت المحافظة أنه قد روعى عند تحديد نسبة التحصيل. ولهذا اقترحت المحافظة أن يبدأ الحد الأدنى لأسعار الفاتورة بالنسبة للمنازل ذات الاستهلاك الكهربائى المحدود بمبلغ ٢ جنيه ويصل إلى ١٢ جنيها كحد أقصى لأعلى استهلاك. وفيما يخص نظام شرائح استهلاك الكهرباء المنزلى، فقد قدرت المحافظة أن تتحمل الشريحة الأولى – والتى تمثل ٧٢% من إجمالى سكان المحافظة – مبلغ ٢ جنيه،

والشريحة الثانية (١٨%) ٣ جنيهات، والشـريحة الثالثـة (٦%) ٤ جنيهـات، والشريحة الرابعة (٢%) ٨ جنيهات، والشريحة الخامسة (١,٥%) ١٢ جنيها.

وبصفة عامة فإن الشرائح الأولى من المنازل والتى ستدفع من جنيه واحد إلى أربعة جنيهات فقط هى التي تمثل القاعدة العريضة من المجتمـع، وتشـكل ٩٦,٥% من سكان المحافظة. أما الشريحتان الرابعة والخامسة اللتان سـتدفعان من ٨ جنيها إلى ١٢ جنيها فتبلغ نسبتهما ٣,٥% فقـط مـن إجمـالى سـكان المحافظة.

وفى المنشآت التجارية تبدأ الرسوم بمبلغ ٥ جنيهات كحد أدنى وتتصاعد – بحسب الاستهلاك – لتصل إلى ٢٥ جنيها كحد أقصى. وتكـون الرسـوم فـى الورش والمصانع الصغيرة والعيادات ٢٠ جنيهـاً، والمصـانع المتوسـطة ٥٠ جنيهاً، وذلك بشكل ثابت بصرف النظر عن استهلاك الكهرباء الشـهرى. أمـا المصالح الحكومية فيقترح أن تدفع ١% من قيمة استهلاك الكهرباء الشهرى.

كذلك الأمر بالنسبة لنظام شرائح استهلاك الكهرباء التجارى، حيث تتحمل الشريحة الأولى – والتى تمثل ٨٦% من المنشآت التجارية – مبلغ ٥ جنيهات، والشريحة الثانية (٨,٥%) ١٢جنيها، والشريحة الثالثـة (٣,٥%) ١٨ جنيهـا. ويصل إجمالى هذه الشرائح الثلاثة التى تدفع من ٥ جنيهات إلى ١٨جنيها إلـى ٩٨% من إجمالى المنشآت التجارية. أما النسبة الباقية – وهى ٢% فقـط مـن إجمالى المنشآت – فهى التى سوف تدفع أكثر من ١٨ جنيها وبحد أقصـى ٢٥ جنيها شهريا.

وأما عن تنظيم إدارة المخلفات، فقد قررت المحافظة تقسيم القـاهرة إلـى أربع مناطق. وقد شارك جهاز شئون البيئـة فـى عمليـات فحـص وترسـية العطاءات التى قدمت للمحافظة، وتم اختيار تسع شـركات أجنبيـة مـن عـدة جنسيات يتم توزيع الأحياء بينها[٢٧].

٢- رؤية محافظة الجيزة

ترى محافظة الجيزة أن هناك ضرورة ملحة للاستعانة بشـركات النظافـة العالمية فى جمع المخلفات والحفاظ على البيئة. فالزيادة السـكانية الكبيـرة أدت إلى زيادة حجم القمامة المتولدة والتى تبلغ حوالى ٢٧٠٠ طن يوميا فى أحيـاء مدينة الجيزة السبعة وحوالى ٥٠٠طن أخرى فى المراكز والقرى بالمحافظـة. يضاف إلى ذلك نقص المهارات الإدارية والفنية وعدم استخدام وسـائل التقنيـة الحديثة فى التعامل مع المخلفات بكافة أنواعها.

وقد عجز النظام الحالى عن التخلص من كل هذه الكميات لعدم كفاية عـدد جامعى قمامة وانخفاض رسوم تكلفة التخلص من تلك المخلفات . بالإضافة إلى

ذلك، فإن مقلب القمامة لا يستوعب إلا ١٥٠٠ طن يوميـا ومصـانع السـماد الخمسة ٤٠٠ طن يومياً، ويقوم جامعو القمامة بجمع ٥٠٠ طن يوميا يسـتعمل الجزء الأكبر منها فى تغذية حيواناتهم. وهو الأمـر الـذى أدى إلـى وجـود تراكمات تقترب من حوالى ٣٠٠٠ طن يوميا فى الشوارع.

كما يؤدى قصور الإمكانيات المتاحة وارتفاع تكلفة أداء الخدمة الذى يتمثل فى توفير الحاويات والناقلات الكبيرة والمكابس والمعدات والسيارات الصـغيرة ولودرات وسيارات الكنس وعربات الكسح، بالإضافة إلى مصروفات التشغيل – الخاصة بالعمالة والصيانة والوقود – إلى حرمان بعض المناطق الفقيـرة مـن خدمة جمع ونقل القمامة بشكل مقبول.

ومن ناحية أخرى فإن عدم التخلص الآمن من المخلفات الطبيـة الخطـرة ودفنها بطرق عادية بات يهدد الصحة العامة للمواطنين ويساعد علـى تلويـث البيئة. وكذلك الأمر بالنسبة لمخلفات المصانع.

وفيما يخص أسباب فرض رسوم نظافة تضاف علـى فـاتورة اسـتهلاك الكهرباء فهى ترجع لعجز موارد محافظة الجيزة من رسم النظافة الـذى يـتم تحصيله طبقا لقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن النظافة العامة، والذى يبلغ سنويا ٩ ملايين جنيه فقط، رغم التوسع العمرانى الكبير للمحافظة. وهذا فى حين تحتاج عمليات التخلص الآمن من جميع المخلفات، وكذلك أعمال الإنـارة والتشـجير والنظافة، إلى ما يقرب من ١٥٦ مليون جنيه سنويا.

وفى ضوء ذلك أصبح من الضرورى فرض مقابل يضاف علـى فـاتورة استهلاك الكهرباء حسب شرائح استهلاك الكهرباء فى المنازل مراعـاةً للبعـد الاجتماعى. وقد اقترحت محافظة الجيزة نفس النظام المقترح بمحافظة القاهرة، بحيث تبدأ الرسوم من ٢ جنيه كحد أدنى إلى ١٢ جنيها كحـد أقصـى حسـب شريحة استهلاك الكهرباء.

أما بالنسبة للمنشآت التجارية فتبدأ الرسوم بمبلغ ٧ جنيهـا كحـد أدنـى، وتتصاعد بحسب الاستهلاك لتصل إلى ٤٥ جنيها كحد أقصى. وفـى المكاتـب والعيادات الصغيرة مبلغ ١٠ جنيهات شهرياً، بصرف النظـر عـن اسـتهلاك الكهرباء الشهرى.

ويقترح كذلك استبعاد المنشآت السياحية والفنادق والمستشفيات والمراكـز الطبية من تحديد قيمة الرسوم المرتبطة بشريحة استهلاك الكهرباء، حيث يـتم التعاقد مباشرة بين المنشآت وبين هيئة النظافة حتى لا ترتفع مصـاريف هـذه الجهات فى المرحلة القادمة، مع التزام الهيئة بتقديم نفس مستوى الخدمة المتميز الذى تقدمه الشركات الخاصة فى مجال النظافة.

وأشارت المحافظة إلى أن دراسة إضافة رسـوم النظافـة علـى فـاتورة الكهرباء قد استغرقت أكثر من سنة كاملة من أجل تحقيق المواءمة بين قلة عدد المشتركين بمحافظة الجيزة وبين طبيعة المحافظة التى تجمع المناطق الريفيـة والحضرية والأطراف والعشوائيات، مما يؤثر على طبيعة المخلفـات الناتجـة وحجمها.

وقد صرحت المحافظة أن إضافة رسوم النظافة علـى فـاتورة الكهربـاء سوف يترتب عليه عدم الدفع لجامعى القمامة، وكذلك إلغاء المبلـغ المخصـص للنظافة على تراخيص المحلات والمنشآت التجارية وإلغاء مقابل النظافة علـى تراخيص العيادات والمستشفيات، مع استمرار هيئة النظافة فى ممارسـة بـاقى الأعمال الخاصة بالتشجير والصيانة والتجميل والإنارة، وعدم الاستغناء عن أى من العاملين الموسميين بالهيئة.

كما أكدت المحافظة أن شركة كهرباء مصر لن تضيف قيمة رسوم النظافة على فاتورة الكهرباء إلا عند البدء فى تنفيذ المشروع، وكذلك عدم التحصيل من المشتركين غير الموجودين الذين لا يُسجل لهم استهلاك كهرباء[١٨].

٣- توجه محافظة دمياط

وافق المجلس التنفيذى لمحافظة دمياط فى اجتماعه برئاسة المحافظ علـى توصية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بشأن تحصيل رسوم تحسين خـدمات النظافة على شرائح استهلاك الكهرباء بالمنازل والمحال التجارية والصـناعية. وذلك من أجل المساهمة فى حل هذه المشكلة بشكل حاسم وفعال بما يتوفر مـن احتياجات ومتطلبات عملية النظافة.

وقد تقرر بالنسبة للنشاط المنزلى تحصيل ٢ جنيه للاستهلاك البشرى فـى الشريحة ١-١٥٠ كيلو وات/الساعة، وثلاثة جنيهات فى الشريحة ١٥١-٣٠٠، وأربعة جنيهات فى الشريحة ٣٠١-٤٠٠، وخمسة جنيهات للشريحة من ٤٠١-٥٠٠ كيلو وات/الساعة.

أما بالنسبة للنشاط التجارى والصناعى، فسوف يتم تحصيل ثلاثة جنيهـات للاستهلاك الشهرى حتى ١٠٠ كيلو وات/الساعة، وتحصيل خمسـة جنيهـات للاستهلاك من ١٠١-٣٠٠ كيلو وات/الساعة[١٩].

٤- مشروع محافظة الفيوم

تم عرض مقترح لرسوم النظافة باتفاق رؤساء المدن بالمحافظـة، وذلـك لتطبيقه على المدن الخمس، وتحصيله على فاتورة الكهرباء مقابل خدمة جمـع

القمامة من المنازل وكافة الأنشطة، بناء على قرارات اللجنة الخاصة بالنظافـة وتجميل البيئة والحفاظ عليها. وقد طلب عرض تلك الرسـوم علـى المجلـس المحلى الشعبى للمحافظة لإبداء الرأى فيها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة(٢٠). ويهدف الجزء التالى من هذه الدراسة إلى التشاور مع أهالى مـدينتى سـنورس وطاميا بشأن مشكلات النظافة وجمع القمامة فى المدينة، واستطلاع آرائهم فيما يتصل بتحديد احتياجاتهم فى هذا المجال وتفضيلاتهم واقتراحـاتهم مـن أجـل تحسين الخدمة. وتتضمن عملية التشاور أيضا التأكـد مـن اسـتعداد الأهـالى للمشاركة فى رسوم النظافة فى حالة تولى شركة خاصة هذه الخدمة، وذلك من خلال فاتورة استهلاك الكهرباء الشهرية، وحسب شريحة الاستهلاك لكل أسرة.

وقد تم التركيز علي هاتين المدينتين دون غيرهمـا باعتبارهمـا تشـكلان المرحلة الاسترشادية الأولى بالنسبة لمحافظة الفيوم فى مجال خصخصة خدمات النظافة، على أمل نشر هذه التجربة فى سائر أنحاء محافظة الفيوم، ثم بعد ذلـك فى باقى محافظات الوجه القبلى.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ضرورة دمج قضايا البيئـة مـع الأبعـاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية على النحو التالى:-

البعد الاجتماعى: وتم ذلك من خلال توفر البيانات عن المستوى المعيشى، واستخدام مؤشرات التنمية ومشاركة المجتمع، من أجل تلبية احتياجات السـكان وتحقيق المساواة الاجتماعية فى تقدير رسوم الخدمات البيئية.

البعد الاقتصادى: وذلك بتحليل التكلفة/ العائد أو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومراعاة مدى استعداد الأهالى للمشاركة المالية. كما يتضـمن أيضـا أبعاداً أخرى مثل: تعبئة الموارد، واستعادة التكاليف، وتحديد رسوم أو تكـاليف الخدمات.

البعد المؤسسى: وهو يختص بالهياكل التنظيمية وبناء قدرات الأفراد ورفع الوعى بشكل عام.

وتحقيقاً لدمج قضايا البيئة بالبعد الاجتماعى يتعين التأكيد علـى ضـرورة الفئات غير القادرة مادياً فى مسألة تقدير رسوم خدمة النظافـة، حيـث تشـير البيانات الرسمية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخـاذ القـرار إلـى أن إجمالى الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعى والمعاشات فـى الفتـرة مـن ١٩٩٩/١/١ حتى ١٩٩١/١٢/٣١ قد بلغت فى مركز سنورس ٢٨٧٠ أسرة من إجمالى ٦٤٦١٠ أسرة بالمركز. أما فى مركز طاميا فقد بلغت حوالى ٨٦٣ من إجمالى ٤٦٠٨٨ أسرة بالمركز (٢١).

ومعنى ذلك أن نسبة الإعالة للأسر بما فيها الأيتام والمطلقـات والأرامـل

وأولاد المطلقات وأصحاب العجز الكلى والشيخوخة والعوانس وأسر المسجونين قد بلغت حوالى ٤،٤% من الأسر بمركز سنورس وحوالى ١,٩% من الأسـر بمركز طاميا. وقد تم حساب هذه النسبة على مستوى المركز لعدم توفرها على مستوى المدن والقرى. ومع ذلك فإنها قد تعكس الإعالة للأسر بشكل عام.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات الخريطة المعلوماتية لمحافظة الفيوم إلى أن عدد السكان فى سن الإعالة بالألف لعام ٢٠٠١ قد بلغ ٣٠,٤٩ شخص مـن إجمالى ٧٥,٩ من السكان فى مدينة سنورس، وبلغ ١٩,١٥ شخص من إجمالى ٤٢,٥ من السكان فى طاميا [٢٢].

ومعنى ذلك أن نسبة السكان فى سن الإعالة لعام ٢٠٠١ قد بلغت حـوالى ٤٠,٢% فى مدينة سنورس و ٤٥% فى مدينة طاميا. وهم السـكان الـذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم ويعتمدون على أسرهم أو على الضـمان والتأمينـات الاجتماعية لإعالتهم، إما لأنهم أطفال أو طلبة أو أصحاب عجز كلى أو فى سن الشيخوخة أو غير قادرين على العمل.

ولابد من التأكيد على أهمية مراعاة هذه الفئات غير القادرة ماديا عند تقدير رسوم خدمة النظافة وحسابها حسابا دقيقا من أجل تحقيق العدالـة الاجتماعيـة وعدم ظلم فئات غير قادرة على دفع هذه الرسوم.

ولضرورة دمج قضايا البيئة بالبعد الاجتماعى من ناحية أخرى كان لزامـا على هذه الدراسة أن تتحقق من مشاركة المجتمع فى القضية محور الاهتمـام، وهى أن تحسين خدمة النظافة فى المجتمعات المحلية على نطاق واسـع هـى أساس النجاح لأى مشروع بما يحقق التدابير والإجراءات التى تلبى احتياجـات السكان وخلق الشعور بالملكية لديهم ورفع الوعى البيئى.

ويتم ذلك من خلال تحليل آراء الأطراف المعنية بالقضية والتشـاور مـع المجتمع وأجزاء مجموعات الحوار المركزى. وفى ضوء الهدف الأساسى مـن هذه الدراسة، كان من الضرورة التعرف على الجوانب التالية وفهمها من وجهة نظر الأهالى وليس من وجهة نظر الباحث:-

الوضع الحالى ومشكلاته:

١- مفهوم النظافة.

٢- نظام الجمع.

٣- نظام التخلص.

٤- نظام التشغيل.

٥- حالة الرضا عن مستوى الخدمة وأسبابه.

النظام المقترح لتحسين خدمة النظافة:

١- النظام البديل.

٢- نظام الجمع والتخلص المفضل.

٣- قضية الفصل من المنبع.

٤- نظام التشغيل المفضل.

٥- نظام تحصيل رسوم الخدمة.

منهجية الدراسة

من أجل التحقق من وجهة نظر الأهالى فى هذا الشأن تم الاعتماد على بعض الطرق والأدوات التى تضمن جمع مادة أولية كمية وكيفية، بالإضافة إلى المادة الثانوية المكتبية التى تعرض لبعض جوانب مشكلة الدراسة، أو عرض تجارب أخرى فى المجتمع المصرى. وقد كان الهدف من عرض بعض التجارب الأخرى مثل تجربة مدينة الإسكندرية، هو التعرف على مواطن القوة والضعف من أجل الاستفادة منها فى تحسين التخطيط والتنفيذ والتقييم فى الأماكن الأخرى.

ولعل أهم الدروس المستفادة من تجربة مدينة الإسكندرية هو عدم إغفال دور التشاور مع الأهالى بشأن نظام الخدمة والتشغيل وخاصة نظام تحصيل الرسوم. حيث أدى إغفال هذا الجانب إلى تظلم الأهالى وتعديل الرسوم بالنسبة لبعض الشرائح وإعفاء بعض الشرائح الأخرى لإرضاء المواطنين بالمدينة.

وقد اعتمدت الدراسة الحالي على مصادر متعددة لجمع المادة، منها:

المصادر الثانوية

١- تحقيقات الجرائد الرسمية مثل جريدة الأهرام والأخبار، والتى قامت بتغطية شاملة لبعض جوانب المشكلة، وكذلك بعض التجارب الأخرى فى المجتمع المصرى. وقد شملت هذه التحقيقات تصريحات رسمية لبعض المسئولين الأساسيين فى هذا المجال.

٢- الدراسات السابقة التى أجريت فى مناطق أخرى بالمجتمع المصرى حول موضوع النظافة والتلوث وأهم القضايا والأبعاد الاجتماعية (وغير الاجتماعية) المرتبطة بهذه الظواهر. وقد قامت بعض هذه الدراسات أيضا

ببحوث ميدانية للتحقق من التعبير عن آراء الناس فى هذه القضايا وفهـم المشكلة من كافة أبعادها.

٣- التقارير والوثائق الرسمية المرتبطة بموضوعات النظافة، ونظم التشـغيل، وتحصيل الرسوم.

المصادر الأولية

١- استمارة الاستبيان:

تم تصميم استمارة استبيان من حوالى ٣٣ سؤالاً، قسمت إلى أقسام علـى النحو التالى:-

- البيانات الأساسية.
- الوضع الحالى ومشكلاته.
- النظام المقترح.
- رسوم خدمة النظافة.
- فصل المخلفات من المنبع.
- مؤشرات نجاح خدمة النظافة.
- دور الأهالى فى إنجاح خدمات النظافة.

وقد صممت الاستمارة بحيث تتلى الأسئلة على المبحوثين دون تخييرهم بين الاستجابات المختلفة، برغم أن أغلب الأسئلة كانت مغلقة فـى الاسـتمارة. وكان الهدف من ذلك تسهيل عملية جمع بيانات الاستمارة وتعريفها وتحليلهـا، برغم صعوبته فى التصميم والتجريب. وهو الأمر الذى استلزم القيام بالكثير من الزيارات الميدانية وإجراء الدراسات الاستطلاعية لاختبار الاستمارة. وقد تركت بعض الأسئلة مفتوحة تماما، وهى الأسئلة الخاصة بمؤشرات تقييم أداء الخدمـة ودور المواطنين فى إنجاح هذا الأداء.

تم جمع ٣٠٠ استمارة من المدينتين روعى فى اختيارها العشـوائى أن تمثل التنوعات المختلفة من الناحية الجغرافية (مدينة سنورس – مدينة طاميـا) والناحية العمرانية (نمط حضرى – ريفى – وسط المدينة – أطراف) والناحيـة المعمارية (عمـارات – منازل – بيوت ريفية) والناحية الاقتصادية (سـكنى – تجارى – ملك – إيجار) وكذلك الناحية الاجتماعية (النوع – السن – التعلـيم – المهنة).

وبرغم مراعاة هذا التنوع إلى حد كبير. إلا أن الدراسة لا تـزعم بـالمرة

تمثيل المجتمع تمثيلاً إحصائياً، على الأقل من حيث حجم العينة. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى ضيق الوقت وارتفاع تكلفة جمع وإدخـال وتحليـل البيانـات باستخدام الحاسب الآلى.

وقد تم جمع الاستمارات بواسطة باحثين تم تدريبهم وتوجيههم حول مشكلة البحث وطريقة جمع البيانات فى ضوء الطريقة التى صممت بهـا الاسـتمارة (ويمكن الاطلاع على الاستمارة فى ملحق الدراسة).

تمت عملية إدخال بيانات الاستمارة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS فـى شكل جداول بسيطة مبدئياً. كما تم إغلاق الأسئلة المفتوحـة وتحليلهـا بـنفس البرنامج.

جدول رقم (١)

توزيع العينة حسب المركز

المركز	**العدد**	**النسبة**
سنورس	٢٠٠	٦٦,٧%
طاميا	١٠٠	٣٣,٣%
الإجمالى	**٣٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٢)

توزيع العينية حسب النمط والنشاط

المركز	**النمط**	**النشاط**	**العدد**	**النسبة**
سنورس	حضرى	سكنى	١٠٠	٣٣,٣
	ريفى	سكنى	١٠٠	٣٣,٣
طاميا	حضرى	سكنى	٦٩	٢٣,٠
	حضرى	تجارى	٣١	١٠,٤
الإجمالى			**٣٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٣)

توزيع العينة حسب السن (%)

السن	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
١٥-١٩	٥,٧	١١,٧	٦,٠	-	٦,٣	-
٢٠-٢٩	٢٤,٧	٢٩,٠	٣٤,٠	١٥,٩	٢٧,٥	-
٣٠-٣٩	٢٧,٧	٣٣,٠	٢٤,٠	٢٧,٥	٢٨,٣	٢٢,٦
٤٠-٤٩	٢٨,٠	٢٠,٠	١٨,٠	٤٠,٦	٢٤,٥	٥٨,١
٥٠-٥٩	١١,٧	٤,٠	١٤,٠	١٥,٩	١٠,٨	١٩,٥
٦٠ فأكثر	٢,٣	٣,٠	٤,٠	-	-	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٤)

توزيع العينة حسب النوع (%)

النوع	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا ساكن	إجمالى مساكن	طاميا تجارى
ذكر	٥٥,٧	٣٧,٠	٧٣,٠	٣٧,٧	٥٠,٢	١٠٠
أنثى	٤٤,٣	٦٣,٠	٢٧,٠	٦٢,٣	٤٩,٨	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٥)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمى (%)

المستوى التعليمى	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
أمى	٢٠,٣	٣٠,٠	١٤,٠	٣٠,٤	٢١,٢	١٢,٩
يقرأ ويكتب	١١,٠	٤,٠	٤,٠	١,٤	١٠,٨	١٢,٩
ابتدائى	٤,٣	١٦,٠	١٥,٠	١,٤	٣,٧	٩,٧
اعدادى	٥,٠	١٧,٠	١٦,٠	١,٤	٥,٢	٣,٢
فوق متوسط	٥,٧	١٨,٠	٨,٠٠	٥,٨	٥,٩	٣,٢
جامعى	٢٠,٧	٣,٠	١٦,٠	٢٣,٢	٢٠,٤	٢٢,٦
فوق جامعى	٠,٧	٣,٠	٤,٠	-	٠,٧	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٦)

توزيع العينة حسب المهنة (%)

المهنة	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
ربة منزل	٢٢,٧	٣٠,٠	١٤,٠	٣٤,٨	٢٥,٣	-
معاش	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٢,٩	٣,٧	-
متعطل	١١,٣	١٦,٠	١٥,٠	٤,٣	١٢,٦	-
طالب	١٣,٧	١٧,٠	١٦,٠	١١,٦	١٥,٢	-
عامل	١٢,٠	٩,٠	٢٣,٠	٤,٣	١٣,٠	٣,٢
مزارع	٢,٧	-	٨,٠	-	٣,٠	-
موظف عام	١٧,٧	١٨,٠	١٦,٠	٢٧,٥	١٩,٧	-
موظف خاص	٤,٧	٣,٠	-	٧,٢	٣,٠	١٩,٤
صاحب عمل صغير	١٢,٠	٣,٠	٤,٠	٧,٢	٤,٥	٧٧,٤
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٧)

توزع العينة حسب نوع المبنى (%)

نوع المبنى	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
خرسانى	٨٦,٣	٩٦,٠	٩٤,٠	٨٧,٠	٨٤,٨	١٠٠
طوب أحمر	١٠,٣	٤,٠	٦,٠	-	١١,٥	-
طوب لبن	٣,٣	-	-	١٣,٠	٣,٧	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

جدول رقم (٨)

توزيع العينة حسب ملكية المبنى (%)

ملكية المبنى	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
ملك	٨٢,٠	٧٩,٠	٩٤,٠	٩١,٣	٨٦,٧	٣٢,٣
إيجار	١٨,٠	٢١,٠	٦,٠	٨,٧	١٢,٣	٦٧,٧
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٢- مجموعات النقاش المركزة

تهدف المناقشات الجماعية المركزة والتى تضم ما بين ٨-١٥ فـردا إلـى مناقشة قضية أو موضوع محدد. ويفضل أن يتولى شخص معين تسـيير هـذه المناقشات عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة حول القضية موضع المناقشة. وتعتبر المناقشات الجماعية المركزة من أهم وسـائل مـدخل البحـث السـريع بالمشاركة لأنها تساعد الباحث على الحصول على كم هائل من المعلومات حول موضوع محدد بشكل تلقائى وطبيعى ومركز. كما تساعد من ناحية أخرى على الحصول على معلومات متنوعة تعكس آراء واتجاهـات الجماعـات والأفـراد المختلفة فى المجتمع المحلى من خلال المشاركين فى المجموعة.

ومن أهم طرق تحليل البيانات الكيفية – غالبا- لمجموعات النقاش المركزة هى طريقة تحليل المضمون.

وقد تم فى هذه الدراسة القيام بثمانى مجموعات نقاشية، أربعـة فـى كـل مدينة، بحيث ضمت مجموعة للرجال ومجموعة للسـيدات وأخـرى للشـباب ورابعة للشابات. وقد استخدم دليل مقابلة لتسيير المناقشة فى هذه المجموعـات شمل نفس عناصر وموضوعات استمارة الاستبيان بحيث يتم إثارة كل موضوع على حدة، ثم يقوم الباحث بتسجيل المناقشات التى دارت حول كل موضوع أثناء إجراء الحوار لعدم نسيان أو إسقاط بعـض الآراء أو العبـارات المهمـة فـى التحليل.

تم إجراء مناقشات الرجال والشباب فى القهوة أو الأماكن العامة بواسـطة باحث، بينما تمت مقابلات السيدات والشباب فى منزل إحداهن بواسطة باحثـة. وقد تم تسجيل المناقشات حرفياً، وجارى الآن إعداد نصوصها للنسخ حتى يـتم إلحاقها بالدراسة فيما بعد.

٣- المقابلات الفردية

تساعد المقابلات الفردية على الحصول على معلومات أكثر دقة من الأفراد أو الأسر المعيشية. وهو الأمر الذى يسمح بقدر أكبر من الحرية فى التحدث عن بعض الأمور التى قد يخجل الأفراد من التصريح بها فى المجموعات المفتوحة.

وقد تم اللجوء للمقابلات الفردية مع بعض السيدات والرجال لفهـم بعـض السلوكيات المرتبطة بجمع القمامة والتخلص منها، مثل لجوء بعض الأسر إلـى إبقاء القمامة فى الخرابات أو الأماكن المفتوحة البعيدة عن بيوتهم حتى لا يـرى أحد هذا السلوك منهم على سبيل المثال.

٤- مقابلات الإخباريين الرئيسيين

الإخبارى الرئيسى هو أى شخص فى المجتمع المحلى تكون لدية معرفـة خاصة بموضوع محدد فى مجال معين. وبالتالى فإنه بإمكان الإخبارى أن يعبر عن وجهات نظر فئات مختلفة من المجتمع المحلى فيما يتصل بذلك الموضـوع أو المجال.

وقد تم الاستعانة ببعض الإخباريين من داخل أو خارج مجتمعات الدراسـة مثل بعض الأعضاء النشطين من الأحزاب السياسية المختلفة أو بعض الموظفين بمجلس المدينة أو المحافظة أو العاملين بالعمل الاجتماعى والأهلـى كمدرسـى المدارس أو العاملين فى الجمعيات الأهلية داخل المجتمع المحلى.

٥- الملاحظة المباشرة والتجول فى المجتمع المحلى

تساعد الملاحظة على كشف تناقضات الفعل والقول لدى المبحوثين. وقـد تكون الملاحظة المباشرة مقننة أو غير مقننة. بمعنى أنه يمكن أن يجهز الباحث

قائمة بالموضوعات التى يهدف إلى ملاحظتها أو يقوم بملاحظة مـا يـراه دون الالتزام بقائمة معينة.

وقد تم التجول فى المجتمع المحلى من أجل أن يتمكن الباحثون من تكـوين صورة متكاملة عن المناطق المختلفة. وهو الأمر الذى يساعد علـى ملاحظـة وتسجيل الأوضاع الحالية لموضوع معين وسلوكيات الأفراد بشأنه بشكل طبيعى ومنفتح. وبالتالى يمكن الباحثين من الكشـف عـن أمـور عـدة دون السـؤال المباشـر عنها، كما يمكنهم من إجراء المقارنات سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى. كما تم الاجتماع مع الباحثين بعد عملية التجـول مـن أجـل تبـادل المعلومات التى تمت ملاحظتها بهدف تدوينها بشكل منظم.

٦- الخرائط الكروكية

يساعد رسم الخرائط الكروكية للمجتمع المحلى على رسم صورة وتكـوين تصور كلى عن المناطق المختلفة بمجتمع الدراسة. ويساعد ذلك الباحثين علـى تقسيم المجتمع سواء من الناحية الجغرافية أو الاجتماعية، بحيث يسـهل علـيهم تنظيم العمل الميدانى بشكل يضمن تنوع العينة وتغطيتها للأنماط المختلفة فـى المناطق المختلفة.

وقد تم الاستعانة بهذه الخرائط الكروكية فى تنظيم العمل الميدانى، وتقسـيم مفردات العينة من المناطق المختلفة بكل مدينة. وجارى الآن محاولة نسخ هـذه الخرائط الكروكية لإلحاقها بالدراسة فيما بعد.

نبذة عامة عن محافظة الفيوم

محافظة الفيوم واحة خضراء تقع فى الصحراء الغربيـة. وهـى إحـدى محافظات إقليم شمال الصعيد. تحيطها الصحراء من كل جوانبهـا فيمـا عـدا الجنوب الشرقى، حيث تتصل بمحافظة بنى سويف. وتبعد حوالى ٩٠ كم جنوب غرب القاهرة.

وتشتهر الفيوم بزراعة الفاكهة والقمح والقطـن والـذرة الشـامية وعبـاد الشمس. كما تساهم فى النشاط الصناعى مثل صناعة غزل القطن والسـيراميك والأعلاف وعصر الزيوت وبعض الصناعات الصغيرة مثل الكلـيم والسـجاد والخزف والفخار [٢٣].

تقدر مساحة الفيوم بحوالى ١٨٢٧,١كم^{٢}، بكثافة سـكانية قـدرها حـوالى ١١٢٦نسمة/كم^{٢}. اقترب عدد سكانها من مليونى نسمة (١٩٨٩,٨٨١ نسمة فـى ١٩٩٦) بمعدل زيادة سكانية بلغ ٢,٥ فيما بين ١٩٨٦-١٩٩٦ [٢٤].

وتتكون المحافظة من ٥ مراكز إدارية تضم ٥ مدن و ٤٦ وحـدة محليـة

قروية و ١٥٩ قرية تابعة و ١٦١٩ عزبة [٢٥].

تحتل محافظة الفيوم المركز التاسع عشر (بالترتيب التصاعدى) بين محافظات الجمهورية طبقا لمقياس التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وتأتى بذلك فى آخر محافظات الجمهورية قبل بنى سويف وأسيوط، مع استبعاد محافظات الحدود التى لم يبين ترتيب محافظاتها ضمن مقياس التنمية البشرية.

ويقدر نفس التقرير إجمالى الناتج القومى بحوالى ٢٨٧٥,٣ دولارا أمريكيا بالسعر الرسمى فى ١٩٩٨/١٩٩٩ [٢٦].

وصف مجتمعات الدراسة

مدينة سنورس

١- منطقة وسط البلد – شارع النقراشى وناصر والثورة – سنورس:
هى منطقة وسط البلد وتتجمع فيها المصالح الحكومية مثل قسم الشرطة والسجل المدنى ومكتب التموين والبريد.

وتبدو المنطقة نظيفة نسبيا وخاصة فى شارع النقراشى، إلا أن هناك تراكمات قمامة فى بعض الشوارع الجانبية. ويرجع السكان ذلك إلى سلوكيات الناس واعتيادهم على إلقاء القمامة فى الشارع، وكذلك إلى اهتمام الحكومة (مجلس المدينة) بالشوارع الرئيسية.

ويمر عادة"الزبال" التابع لمجلس المدينة مقابل جنيه واحد فى الشهر، كما تمر عربات الرفع بشكل دائم فى المدينة. إلا أن بعض الأهالى فى المنطقة إما محرومون من الخدمة – برغم دفع الرسوم – أو أنهم يتفقون مع الزبال التابع أيضا لمجلس المدينة ولكن بشكل غير رسمى أو ودى. ورغم وجود صناديق لجمع القمامة فى شارع النقراشى، إلا أنها مصدر لتراكم القمامة حولها.

أما منطقة شارع ناصر والثورة فهى منطقة أقل نظافة من شارع النقراشى بسبب وجود السوق فيها والذى تتراكم به مخلفات السوق فى آخر النهار. ولذلك يرى معظم الأهالى ضرورة مرور السيارة مرتين فى اليوم لتخليص المنطقة من هذه المخلفات.

٢- منطقة شرق شارع أحمد شوقى والشيخ عويس وبحر سنورس الشرقى: سنورس:

تعتبر هذه المنطقة ريفية فى طابعها العام وفى نظام المنازل، حيث تنتشر بها المنازل ذات المصاطب والتى تسكنها فى العادة العائلات الممتدة. والشوارع

فى المنطقة ضيقة وغير ممهدة وتتفرع منها الأزقة الصغيرة.

ويمر الزبال التابع لمجلس المدينة عادة فى المنطقة مقابل جنيه واحد فى الشهر. ومع ذلك فإن الأهالى يرون أن الحقول غير منتظمة ولذلك يقوم البعض بإلقاء القمامة فى أماكن بعيدة عن بيوتهم. وأشار الأهالى كذلك أنه لولا قيـامهم بالتنظيف أمام منازلهم لصارت المنطقة مقلبا للقمامة. ومن المؤكد أن الشـوارع بالمنطقة ضيقة والبيوت متلاصقة بشكل لا يسمح بوضع صناديق بها.

أما منطقة بحر سنورس الشرقى فهى منطقة شبه ريفية تقع على بحـر سنورس الشرقى وبها مروى من بحر يوسف تتراكم به القمامة بكثافـة. كمـا تنتشر بالمنطقة البيوت الريفية ذات المصاطب، مما يسهل على النـاس إخـراج القمامة فى أى وقت.

مدينة طاميا

١- منطقة المساكن الشعبية ومساكن الشونة – طاميا:

تقع هذه المنطقة على يسار شارع ٢٣ يوليو وتعتبر نسبيا من أنظف المناطق فى طاميا، وذلك لأنها تضم بعض الهيئات الحكومية مثل هندسـة كهربـاء طاميـا ومجتمع محاكم طاميا واستراحة النيابة واسـتراحة الشـرطة وإدارة التمـوين والمجلس المحلى الجديد والمجلس المحلى القديم.

ويشير الأهالى إلى أنه نظرا لسكنى بعض ضباط الشرطة ورجال القضـاء والنيابة بهذه المنطقة، فإنه يتم الاتفاق مع زبالين بشكل خاص مقابـل جنيهـين شهريا. ويقوم الأهالى بدفع ٢٦٠ قرشا شهريا للمجلس المحلى كرسوم نظافة.

٢- شارع ٢٣ يوليو وشارع النهضة – طاميا:

ويعد من أطول شوارع المدينة ويقسمها إلى جزئين حتى يتقابل مع شـارع النهضة فى وسط المدينة"صرة البلد". وينتشر قبل ذلك التقاطع الكثير من المحال التجارية على الجانبين ويقع فى قلب سوق المدينة الرئيسى. ويضم السوق الباعة الجائلين والباعة على العربات.

وتنتشر القمامة على جانبى الشوارع وخاصة على الأرصفة، كما تتـراكم حول الصناديق الموجودة بالشوارع. ويعتبر شارع النهضة أنظف نسـبيا مـن شارع ٢٣ يوليو، حيث توجد به بعض العمارات الكبرى، وهو الأمر الذى يجعل السكان يتعاقدون مع بعض الزبالين للتخلص من القمامة.

وفى بعض الأماكن يقوم السكان بدفع رسوم النظافـة (٢% مـن القيمـة الإيجارية) برغم عدم الحصول على خدمة النظافة، ولكن من أجـل الحصـول على قروض من خلال تسجيل أسمائهم فى هيئة النظافة.

وتزداد الحالة سوءا فى منطقة السوق الذى تتراكم به كميات هائلـة مـن القمامة فى آخر النهار، بالإضافة إلى القمامة التى تنتشر حول الصناديق علـى جانبى الشارع. وتعتبر مخلفات السوق من الخضر وبقايا السلع الغذائية مشـكلة شائعة فى كل أنحاء الجمهورية حتى بالمدن الكبرى مثل القاهرة.

٣- منطقة مساكن حفر الباطن ومساكن الجبل – طاميا:

تقع منطقة حفر الباطن فى مدخل المدينة من الجهة اليمنـى مـن موقـف الميكروباص وعلى الجهة اليسرى من منطقة مقابر الأقباط الأرثوذكس. ويشيـر أهالى المنطقة إلى أنها أقيمت فى أعقاب زلزال سنة ١٩٩٢ لتسكين من أضيروا من الزلزال. وأن معظم سكانها من العزب المجاورة لمدينة طاميا مثل البرانـى والروبيات والروضة وقصر رشوان وكفر محفـوظ ودار السـلام والمعصـرة وفرقص وسرسنه، وكذلك من منشية الجمال مثل عزبة الدويعر ودبانة وسـليم ونقطة الروضة.

كما يشير الأهالى إلى أن معظم المساكن بالمنطقة هى" مساكن شعبية" يصل ثمن الوحدة السكنة منها حوالى ١١ ألف جنيها، وقد تم تسديد ٥,٥٠٠ جنيها منها ويسدد الباقى على أقساط شهرية قيمة القسط ٥٣ شهريا. ويضاف إلى هذه القيمة ٢٦٠ قرشا شهريا، وبذلك تبلغ قيمة القسط حوالى ٥٥,٦٠ جنيها شهريا. ويـتم دفع هذه الرسوم إلى مجلس المدينة.

ومن أهم المشكلات التى تعانى منها هذه المنطقة بالإضـافة إلـى مشـكلة تراكم القمامة فى الشوارع والأماكن المفتوحة هى مشكلة الصرف الصحى. ومن أهم مظاهر هذه المشكلة تكون البرك والمستنقعات أسفل المنازل والتى تنمو فيها نباتات برية لعدم نزحها، بالإضافة إلى تراكم وتكدس أكوام وأكياس القمامة فـى هذه البرك. ويزيد المشكلة حدة رفض عمال النظافة التابعين للمجلس المحلى نقل القمامة و التقاطها من هذه البرك، ومن ثم تتراكم مع مرور الأيام.

ويحيط بالمنطقة مقالب قمامة من كل الاتجاهات على امتداد سـور مقـابر الأقباط وفى الموقف القديم المهجور، والذى تحول إلى بركة عطنة مـن ميـاه الصرف وتراكمات القمامة. وكذلك الحال فى الأرض البور المجاورة للمنطقـة وأرض شريف التى تفصل منطقة حفر الباطن عن مساكن الجبل.

وبرغم وجود صناديق حديدية فى شوارع المنطقة لتجميع القمامة، إلا أنها تحولت إلى أكوام من القمامة بسبب أنها مغلقة من أعلى ومفتوحة مـن أسـفل. ولذلك يقوم الناس بإلقاء القمامة حول الصندوق بشكل عشوائى، وأحيانا أخـرى يقومون بإلقائها من الشبابيك بحجة عدم مرور الزبالين فى مواعيد محددة لجمع القمامة بانتظام.

وتقع منطقة مساكن الجبل خلف منطقة مساكن حفر الباطن مباشرة. وهـى تبدو أنظف نسبيا من منطق حفر الباطن. ولكن يوجد بها تراكمات قمامـة فـى الأماكن الداخلية وفى الأركان. ويشير أهالى المنطقة إلى أن المساكن فى هـذه المنطقة أغلى من مساكن منطقة حفر الباطن، حيث يبلغ القسط الشهرى حـوالى ٢٥٥ جنيها شهريا. ونظرا لارتفاع قيمة القسط الشهرى فقد تعذر على كثير من السكان سداد الأقسام بانتظام مما عرضهم فى بعـض الأمـور للحجـز علـى الوحدات السكنية.

ويوجد بالمنطقة مقلب قمامة على أرض شريف التى تفصل بين المنطقتين. ومن أهم المشكلات فى هذه المنطقة تهديد السكان بالحجز على الوحدات السكنية فى حالة عدم دفع الأقساط بانتظام. وهو الأمر الذى يرتبط فى ذهـن الأهـالى بزيادة قيمة رسوم النظافة إذا ما أضيفت على فاتورة الكهرباء بشكل شهرى.

٤ - منطقة بورة جويد – طاميا:

هى منطقة ريفية تقع خلف كنيسة كبيرة يتم تجديدها فى الغالب، والمنطقـة واسعة بها منازل ريفية وتتوسطها أرض (حوالى ٥ أفدنة) يقال أنها كانت فـى الأصل أرضاً زراعية وتم تبويرها من أجل بيعها للبناء عليها. وبصدور القانون الذى يمنع البناء على الأرض الزراعية، تحولت هذه الأرض إلى مقلب عمومى للقمامة يقصده السكان لإلقاء القمامة به. ومن اللافت للنظر أن عربات القمامـة التابعة للحى تلقى القمامة بهذه الأرض، بدلا من رفعها أو نقلهـا إلـى خـارج المدينة لعدم وجود بدائل أخرى لذلك الوضع.

ورغم أن السكان يدفعون رسوم النظافة (٢% من القيمة الإيجاريـة) فـى حالة السكن بالإيجار أو رسوم النظافة – التى تضاف إلى الضـريبة العقاريـة (العوائد) – فإنهم يشيرون إلى عدم حصولهم على خدمة النظافة، سـواء مـن المنازل أو من الشوارع.

الوضع الحالى ومشكلاته

١ - مفهوم النظافة

يربط المبحوثون فى هذه الدراسة ما بين مفهوم النظافـة فـى الشـوارع والمصارف، ووجود كناسين للقيام بذلك، وما بين جمع المقامة. وهو ما لم يظهر من خلال الاستمارة، ولكنه ظهر بوضوح من خلال حلقات النقاش المركزة.

وانعكس فى أنهم قد فرقوا ما بين انتظام عملية الجمع وما بين تقييم نظافـة الشوارع فى السؤال ١٧أ، والذى يسأل عن حجم مشكلة النظافة أو القمامـة فـى

المنطقة وما إذا كانت مشكلة ضخمة/ أو مشكلة/ أو لا تشكل مشكلة. ومعنى ذلك أن من يتمتعون بخدمة جمع منتظمة قد يرون فى نفس الوقت أن القمامة مشكلة ضخمة بسبب تراكمها فى الشـوارع. ويعـرض الجـدول التـالى اسـتجابات المبحوثين بالتفصيل على ذلك السؤال.

جدول رقم (٩)

اعتبار القمامة مشكلة فى المنطقة (%)

حجم المشكلة	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
مشكلة ضخمة	٧٦,٣	٥٤,٠	٧٥,٠	١٠٠	٧٣,٦	١٠٠
مشكلة	١٤,٧	٣١,٠	١٣,٠	-	١٦,٤	-
لا تشكل مشكلة	٩,٠	١٥,٠	١٢,٠	-	١٠,٠	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٢- نظام الجمع

أشارت نتائج تحليل استمارات الاستبيان إلى أن النسبة الغالبـة والأعلـى (بفارق كبير) تعتمد على الزبالين التابعين لمجلس المدينة، وأن نسبة قليلة جـدا تعتمد على زبال خصوصى بشكل ودى للقيام بهذه المهمة.

وتختلف قيمة وطريقة دفع الرسوم من منطقة لمنطقة، وتقدر رسوم الحـى بحوالى ٩٩ قرشا أى جنيها شهريا. بينما يقوم آخرون بدفع رسوم النظافة علـى أقساط الشقق التى يتملكونها من مجلس المدينة، أو على العوائد بالنسبة للملاك، أو ٢% من القيمة الإيجارية بالنسبة للمؤجرين. وقد أشـارت مجموعـات مـن الأهالى إلى أنهم يدفعون لأكثر من جهة وقد لا يسـتفيدون مـن الخدمـة مـن الأساس، ومع ذلك فهم مضطرون للدفع بالرغم من هذا.

وقد تأكدت هذه النتائج من حلقات النقاش المركزة ومن المقابلات الفرديـة واللقاءات مع بعض الإخباريين الرئيسيين. ويعرض الجـدول التـالى توزيـع مفردات العينة حسب نظام جمع القمامة المتبع لديهم.

جدول رقم (١٠)

النظام المتبع حاليا لجمع القمامة (%)(*)

النظـــام	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
زبال	٦,٧	٢,٠	١٨,٠	-	٧,٤	-
شركة	-	-	-	-	-	-
الحى	٧٩,٠	٩٢,٠	٧٤,٠	٦٣,٨	٧٧,٣٠	٩٠,٣
أكثر من جهة	٥,٦	-	-	١٨,٨	٤,٨	٩,٧
فى الشارع	٨,٧	٧,٠	١٣,٠	٨,٧	٩,٧	-

ومن أهم أسباب تفضيل السكان (فى بعض مناطق القاهرة الكبـرى علـى سبيل المثال) لجامعى القمامة التابعين للمحافظة أو الحى أنهم يستخدمون معدات أكثر تقدما مثل عربات النقل الكبرى بدلا من عربات اليد. ومن ناحية أخـرى، فإنهم يقومون بجمع كل المخلفات دون انتقاء بعضها دون الآخر (لعـدم فائـدة محتواه بالنسبة لهم). فى حين يقوم الجامعون التابعون لنظم خاصة بجمـع مـا يرونه قيما دون غيره. وفى هذه الحالة إما يتركونه أمام المنازل أو يلقون به فى أقرب مكان مفتوح [٢٧].

حيث تشير بعض الدراسات إلى أن جامعى القمامة فى مصـر يتربحـون عادة من محتوى القمامة سواء بإطعامها للحيوانات أو ببيعها. وهو الأمر الـذى أدى إلى اهتمامهم بمحتوى هذه القمامة أكثر من اهتمامهم بعملية الجمع نفسـها. ولذلك فإنه لا يحرصون على جمع القمامة من الأحياء الفقيرة لانخفـاض قيمـة محتوى القمامة المجمعة منها [٢٨].

وفيما يتصل بتجميع القمامة فقد أشارت أعلى النسب إلى أن التجميع يتم فى أكياس يليها بفارق كبير التجميع فى صفائح.

ويعرض الجدول التالى استجابات مفردات العينة على طريقة تجميع القمامة الحالية.

جدول رقم (١١)

(*) الإجمالى لا يساوى ١٠٠ بالضرورة لإمكانية اختيار أكثر من استجابة فى هذا السؤال.

طريقة تجميع القمامة الحالية (%)

التجميع	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
أكياس	٨٠,٧	٨٨,٠	٧١,٠	٨٧,٠	٨١,٤	٧٤,٢
كرتونة	٣،٣	-	٤,٠	-	١,٥	١٢,٩
صفيحة	١٦,٠	١٢,٠	٢٥,٠	١٣,٠	١٧,١	١٢,٩
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٣- نظام التخاص

برغم إشارة نتائج تحليل استمارات الاستبيان إلى أن النسب الأعلى من العينة الإجمالية تعتمد فى التخاص من القمامة على الزبال (٥٦%)، فإن حوالى ٣٤% أشاروا إلى أنهم يتخلصون منها بإلقائها فى الشارع أو فى الأماكن المفتوحة.

ويظهر الفارق كبيرا بين استجابات مفردات العينة من سنورس عنهم فى طاميا. فبينما أشارت نسبة ١٤% فقط من العينة فى المناطق الحضرية بمدينة سنورس و ٢٠% من العينة فى المناطق الريفية إلى أنهم يتخلصون من المقامة فى الشارع أو الأماكن المفتوحة، أشارت نسبة ٦٣,٨% من عينة المساكن فى مدينة طاميا و ٧٧,٤% من عينة المحال التجارية فى مدينة طاميا إلى أنهم يتخلصون منها فى الشارع أو الخبرات.

وقد ظهر من حلقات النقاش المركزة واللقاءات الفردية أن الأهالى فى بعض المناطق يقومون بتجميع القمامة فى الأكياس أو الصفائح ثم يقومون بإخراجها كل يوم أو كل يومين حسب الاتفاق مع الزبال. لكن إذا تغيب الزبال الخاص أو التابع لمجلس المدينة لأى سبب وحدث أن تراكمت القمامة، فإن السكان يقومون بإلقائها فى أماكن بعيدة عن المنزل سواء كانت أماكن متعارف عليها كمقالب عمومية أو أماكن يتم اختيارها"بالصدفة" على حد تعبير إحدى المبحوثات:" أهو الواحد بيروح يرمى الزبالة إذا لقى حته الناس بترمى فيها هيرمى هو كمان، إن ماكانش أهو أى حتة يلاقيها بالصدفة وهو ماشى" (شادية من شارع الشيخ عويس بمدينة سنورس). وتقول أخرى:"أختى معندهاش زبال وبتاخد الزبالة ترميها وهى نازلة السوق مع إنها بتدفع رسوم زيها زينا". (ربة منزل من المساكن الشعبية بشارع النقراشى بمدينة سنورس).

ويعرض الجدول التالى توزيع مفردات العينة حسب الطريقة المتبعة حاليا للتخاص من القمامة.

جدول رقم (١٢)

طريقة التخاص الحالية من القمامة (%)

التخـــاص	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
فى الشارع	٣٤,٠	١٤,٠	٢٠,٠	٦٣,٠٨	٢٩,٠	٧٧,٤
فى صندوق	٩,٣	١,٠	١٦,٠	١١,٦	٩,٣	٩,٧
زبال	٥٦,٧	٨٥,٠	٦٤,٠	٢٤,٦	٦١,٧	١٢,٩
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أظهرت حلقات النقاش المركزة والمقابلات الفردية فى سنورس أن هناك مناطق متعارف عليها كأماكن للتخاص من القمامة مثل أطراف سـنورس مـن ناحية الشرق ومنطقة المقابر وبورة الزينى وهى منطقة منخفضة يتم الـتخاص من القمامة بها حيث يتم حرقها، وكذلك منطقة الملاحـة فـى بحـرى وبحـر سنورس الشرقى. وكلها أماكن لتراكم القمامة التى تتزايد أحجامها بمرور الأيام ولا يتم رفعها.

بينما أظهرت اللقاءات الجماعية والفردية وكذلك الملاحظة المباشـرة فـى طاميا وخاصة فى منطقة حفر الباطن وجود مشكلة حادة نتيجة طفح الصـرف الصحى فى شكل برك ومستنقعات واسعة الرقعة. والتى تحولت بمرور الأيـام إلى أماكن للتخاص من القمامة وتراكمها. وقد أشارت سيدة مـن المنطقـة:" ده حتى مش عدل إن عامل النظافة يغمس إيده فى الميه القذرة دى علشـان يطلـع الزبالة ويعرض نفسه لأمراض خطيرة".

وكذلك أشارت سيدة أخرى من نفس المنطقة:" خلاص ماعدش فايدة من لم الزبالة، لأن الواحد بيبص من الشباك يلاقى أكوام الزبالة زى ما هية تحت بيته وبتزيد، فيقوم يرميها هو كمان".

وقد أكد بعض الأهالى على ضرورة حل مشكلة الصرف الصحى فى هـذه المنطقة قبل التفكير فى تحسين نظام جمع المقامة والتخاص منها، وإلا فلا فائدة من ابتكار حلول لتحسين مستوى النظافة فى المنطقة.

كما ظهرت مشكلة أخرى فى المناقشات، وهى تراكم القمامة فى الأمـاكن الجبلية المتسعة التى تحيط بالمنطقة وحرقها من وقت لآخر. وقد أرجع الأهالى ذلك إلى عدم وجود خريطة لمجلس المدينة للتعامل مع القمامة فى أماكن محددة خارج المدينة، وترك ذلك لتقدير عمال النظافة واختيارهم.

وقد أظهرت الدراسة المصرية التى أجريت فى القاهرة الكبرى – فى أربعة أحياء – أنه فى بعض الأماكن التى لا يوجد بها طريقة منتظمـة للجمـع يقـوم

السكان بتجميع القمامة فى أكياس وإلقائها فى أى أماكن مفتوحة تبعد عن منازلهم مثل الخرابات. وأنه إذا لم يتم نقل القمامة من هذه الأماكن المفتوحة من خـلال عمال المحافظة، فإنه يتم عادة حرقها. وهو الأمر الذى يشير إلـى المشـكلات والممارسات المرتبطة بالتعامل مع القمامة لتتشابه فى كثير من المناطق المختلفة فى أنحاء الجمهورية، وأنها ليست مشكلات أو ممارسات خاصة بتجمع محلـى دون غيره، خاصة إذا تشابهت المناطق فى التركيب السكانى [٢٩].

أما فى المناطق التى تنتشر بها المحال التجارية وتقام بها الأسواق العامـة مثل: شارع ناصر والثورة بمدينة سنورس، وشارع ٢٣ يوليو، والنهضة بمدينة طاميا، فقد ظهرت بعض القضايا المشتركة والمرتبطة بموضوع النظافة. ويقرر الأهالى فى هذه المناطق، أن الشارع يكون نظيفا فى أول النهار. ولكـن بعـد انتهاء السوق يصبح فى منتهى"القذارة" بسبب مخلفات السوق التى يتركها الباعة من بقايا الخضر والفاكهة والورق والأقفاص. وبرغم وجود صناديق فـى هـذه الأماكن، إلا أنها تصبح مركزا لتراكم القمامة حولها بسبب زيادة حجم المخلفات عن القدرة الاستيعابية للصناديق. وتشكل المقامة المخلفة من الأسـواق مشـكلة كبرى أيضا فى بعض المناطق بمدينة القاهرة، حيث تتراكم مخلفـات أسـواق الخضر حتى اليوم التالى فى الشوارع وتحت الكبارى. وتقوم بعـض السـيدات بالمنطقة بشراء ما يلزمهن من مخلفات السوق من بقايا الفاكهة والخضر لإطعام الطيور، وقد يتم حرق بعض المخلفات مثل الورق أو الأقفاص. وتقوم البلديـة بنقل ما تبقى من نهاية اليوم مقابل ٣ جنيهات من كل تاجر[٣٠].

ويشير ذلك مرة أخرى إلى أن المشكلات والممارسات المرتبطة بالتعامـل مع القمامة لها أبعاد مشتركة فى المناطق المختلفة بأنحاء الجمهورية.

٤ - نظام التشغيل الحالى

يقصد بنظام التشغيل فى هذه الدراسـة مواعيـد الـتخاص اليوميـة مـن القمامـة، أى المواعيد التى يقوم فيها أفراد الأسرة بالتخاص من القمامة، وكذلك دورة الرفع، أى مواعيد مرور سيارات رفع القمامة.

أوضحت نتائج تحليل استمارات الاستبيان أن الأسر تقوم عادة بـالتخاص من المخلفات المنزلية فيما بين الساعة الثامنة والعاشرة صباحا، وهـو موعـد نزول أفراد الأسرة سواء للمدرسة أو الجامعة أو للذهاب للعمل.

ومن اللافت للنظر أن نسبة حوالى ٧٢,٥% من عينة المساكن فى طاميـا قررت أنه لا يوجد موعد محدد للتخاص من المخلفات المنزليـة. وتتفـق هـذه النتيجة مع نتائج اللقاءات الجماعية والفردية، والتى أكدتها الملاحظة المباشـرة فى شوارع المدينة. وتعكس هذه النتائج والمشاهدات أن الأهـالى فـى طاميـا

يتعاملون بشكل عشوائى وغير منظم فيما يخص المخلفات المنزلية. ويعكس الجدول التالى توزيع عينة الدراسة حسب مواعيد التخلص الحالية.

جدول رقم (١٣)

مواعيد التخلص الحالية من القمامة (%)

الموعد	**الإجمالى**	**سنورس حضر**	**سنورس ريف**	**طاميا مساكن**	**إجمالى المساكن**	**طاميا تجارى**
٦-٨ص	٢,٣	٢,٠	٤,٠	-	٢،٢	٣,٢
بعد ٨-١٠ص	٤٩,٧	٧٨,٠	٦٢,٠	٨,٧	٥٤,٣	٩,٧
بعد ١٠-١٢ظ	١٦,٠	٩,٠	٢٠,٠	١٨,٨	١٥,٦	١٩,٤
بعد الظهر	١,٧	-	٢,٠	-	٠,٧	٩,٧
لا يوجد موعد محدد	٣٠,٣	١١,٠	١٢,٠	٧٢,٥	٢٧,٢	٥٨,١
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أما عن دورة الرفع الحالية للقمامة، فقد أشارت أعلى النسب من مفردات العينة فى كل مناطق الدراسة إلى أنها تتم يوميا، يلى ذلك الرفع مرة كل يومين. ومن اللافت للنظر فى الجدول التالى، أن نسبة ٩٢,٨% من عينة المساكن فى مدينة طاميا ونسبة ٩٠,٣% من عينة المحال التجارية فى نفس المدينة أشاروا إلى أن الرفع يتم يوميا، ومع ذلك فإن المشاهدات الميدانية تشير إلى انخفاض مستوى النظافة بطاميا. ويؤكد هذا الأمر مرة أخرى على فصل قضية التعامل مع المخلفات المنزلية من حيث الجمع والتخلص والرفع عن قضية نظافة الشوارع وتراكم القمامة فى الأماكن المفتوحة. ويستدعى ذلك الأمر مراجعة إدارة المخلفات الصلبة فى المرحلة اللاحقة للجمع والتخلص والرفع مثل تخصيص المقالب والدفن الأرضى والتدوير.

ويعكس الجدول التالى توزيع مفردات العينة حسب دورة الرفع الحالية للقمامة.

جدول رقم (١٤)

دورة الرفع الحالية للقمامة (%)

الـــدورة	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
كل يوم	٥٢,٠	٣٠,٠	٣٤,٠	٩٨,٨	٤٧,٦	٩٠,٣
يوم بعد يوم	٣٤,٠	٥٣,٠	٤٨,٠	-	٣٧,٥	٣,٢
مرتين فى الأسبوع	٤,٣	٥,٠	٨,٠	-	٤,٨	-
مرة فى الأسبوع	١,٧	٢,٠	٣,٠	-	١,٩	-
مرتين يوميا	٨,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٢	٨,٢	٦,٥
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٥- حالة الرضا عن مستوى خدمة النظافة الحالية

أظهرت نتائج تحليل استمارات الاستبيان أن مفردات العينة من سنورس أكثر رضاء"عن مستوى خدمة النظافة عنهم فى طاميا". فقد أشارت نسبة ١٠٠% من عينة المساكن فى طاميا إلى أنهم غير راضين عن مستوى النظافة فى مناطق سكنهم فى مقابل حوالى ٩٦,٨% من مفردات عينة المحال التجارية التى عبرت عن عدم رضاهم. وتتفق هذه النتائج بشكل عام مع المشاهدات الميدانية فى الواقع.

وقد جاءت استجابات عدم الرضا أعلى كثيرا من استجابات الرضا. ويوضح الجدول التالى توزيع مفردات عينة الدراسة حسب حالة الرضا عن مستوى خدمة النظافة الحالية.

جدول رقم (١٥)

حالة الرضا عن مستوى خدمة النظافة الحالية (%)

مستوى الرضا	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
نعم	٢٠,٣	٣٤,٠	٢٦,٠	-	٢٢,٣	٣,٢
لا	٧٩,٧	٦٦,٠	٧٤,٠	١٠٠	٧٧,٧	٩٦,٨
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

وأما عن أسباب عدم الرضا فى مناطق الدراسة فقد كانت ترتبط – فى الغالب – بتراكم القمامة فى الشوارع وانخفاض مستوى النظافة فى أنحاء المدينتين. وهو ما اتضح أيضا من اللقاءات الجماعية والفردية. وهو الأمر الذى

تم توضيحه فى بداية هذا الجزء من الدراسة الخاص بمفهوم النظافة والذى تم التأكيد فيه على فصل الأهالى بين مشكلات المخلفات المنزلية وبين حالة النظافة فى الشوارع، وخاصة تراكم القمامة فيها وحول الصناديق وفى الخرابات والأماكن المفتوحة والمصارف.

أما أسباب عدم الرضا بسبب عدم انتظام الخدمة أو رسوم الخدمة الحالية فلم تحتل أهمية كبرى على نحو ما يوضح الجدول التالى الذى يعكس توزيع العينة حسب أسباب عدم الرضا عن مستوى خدمة النظافة الحالية.

جدول رقم (١٦)

أسباب عدم الرضا عن مستوى خدمة النظافة الحالية (%)(*)

السبب	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
لا يتم الجمع بانتظام	٢١,٣	١٥,٠	٢١,٠	٣٧,٧	٢٣,٣	٦,٥
تراكم القمامة فى الشوارع	٦٣,٧	٥١,٠	٤٧,٠	٩١,٣	٥٩,٣	٩٦,٨
لأننا ندفع لأكثر من جهة	٧,٣	١,٠	٢,٠	٢٦,١	٧,٩	٣,٢
لأن الرسوم عالية	٧,٣	-	٤,٠	٢٣,٢	٩,٧	٦,٥
لأننا ندفع والخدمة غير منتظمة	٢٥,٠	١٤,٠	٢٥,٠	٤٠,٦	٢٢,٨	٢٥,٨
لأن الزبالة لا تجمع من الباب	٢,٣	١,٠	٢,٠	٥,٨	٢,٣	-

١- استخلاصات إضافية

إذا جاز لنا استخلاص بعض أسباب مشكلات خدمة النظافة وجمع المخلفات المنزلية الحالية، فإنه يمكن النظر إليها من عدة جوانب إضافية تجلت خلال اللقاءات الجماعية والفردية على النحو التالى:-

١- عمال النظافة

يفسر بعض سكان المناطق التى تمت بها الدراسة أن عدم انتظام جمع

(*) الإجمالى لا يساوى ١٠٠ بالضرورة لإمكانية اختيار أكثر من استجابة فى هذا السؤال.

القمامة يرجع لعدة أسباب ترتبط بعمال النظافة ونظـام تشـغيلهم. ومـن هـذه الأسباب:-

قلة عدد عمال النظافة وضعف الرقابة عليهم وعدم إرسال عمال آخرين فى حالة تغيب بعضهم لأى سبب:" ما هى المسائل ماشية كده بالبركة ومحدش مـن المسئولين بيهتم" (شابة من شارع الشيخ عويس بمدينة سنورس).

تشغيل العمال بشكل مؤقت وتخصيص مكافآت ضعيفة لهم ممـا يجبـرهم على الاتفاق مع السكان بشكل ودى (غير رسمى) على جمع القمامة مقابل مبلغ إضافى كل شهر. ويتم ذلك إما فى المناطق المحرومة من الخدمة من الأسـاس أو فى الأماكن التى لا تنتظم بها الخدمة بشكل مقبول سواء كانت هذه الأمـاكن ضمن نطاق توزيع العمال أو خارجه.

عدم توفير مساكن لائقة لعمال النظافة، مما يضطرهم للإقامة فـى بعـض العشش المتفرقة الخاصة بتدخين الشيشة (غرز) ويطلق عليها"منطقة".

اتفقت المشاهدات على أن عمال النظافـة لا يقومـون بجمـع المخلفـات وتنظيف الشوارع على أكمل وجه:"معندهومش ضمير فى شغلهم" (شـابة مـن منطقة حفر الباطن بمدينة طاميا). حيث يقومون بجمع المخلفـات مـن حـول صناديق القمامة فى الشوارع ورفـع المتبعثـر منهـا دون الاهتمـام بتفريـغ الصندوق. وربما يرجع ذلك فـى بعـض الأحـوال – كمـا أشـارت إحـدى المبحوثـات – إلى أن الصندوق ثابت وبالتالى يصعب علـى العمـال تفريغـه بالكامل.

٢- الممارسات السلبية للسكان

أشار الأهالى أنفسهم أثناء اللقاءات الجماعية والفرديـة أن أحـد الأبعـاد الرئيسية فى مشكلة النظافة هو سلوكيات وممارسات الأفراد بهذا الشأن. وقررت مبحوثة فى إحدى مناطق الدراسة أن الرفع يتم أحيانا مرتين فى اليوم، ومع ذلك يقوم الناس بإلقاء القمامة فى الشوارع. وبالتالى فإنه لن تتحسن حالة النظافة مـا لم تتغير ممارسات الأهالى فى هذا المجال مهما استحدثت البدائل.

ويرتبط بذلك ممارسات أخرى فى مجال التخلص أيضـا مـن المخلفـات المنزلية وهو إلقاؤها فى الترع والمصارف، والبرك والمستنقعات، وهو ما أثبتته المشاهدات فى المدينتين خلال هذه الدراسة.

يضاف إلى ذلك ممارسات حرق القمامة فى كثير من الأماكن المفتوحـة – والمنخفضة منها على وجه الخصوص – وما يترتب على ذلك مـن مشـكلات تلوث الهواء والإضرار بصحة الإنسان. وهى قضية خطيرة لابد من الاهتمـام

بها عند التخطيط لأى مشروع للنظافة، وذلك عن طريق رفع وعى أفراد الأسرة من خلال الإعلانات وحملات التوعية فى الإعلام ودور التعليم وجمعيات تنمية المجتمع المحلى والوحدات الصحية ودور العبادة. وتكريس أفضل وسائل نشـر الوعى لتغيير هذه السلوكيات والممارسات والقضاء عليها.

٣- نظام تحصيل الرسوم

يؤدى تضارب تحصيل رسوم النظافة – أو بمعنى أدق عدم وجـود نظـام موحد لتحصيل هذه الرسوم – إلى اضطرار بعض الأسر للدفع لأكثر من جهـة دون التزام هذه الجهات بتقديم الخدمة بشكل منتظم ومرض. ويسرى نفس الحال على تضارب نظام الجمع ما بين عمال النظافة الموفدين من قبل الحـى ونظـام الزبال الخصوصى الذى يتم التعاقد معه بشكل ودى (غير رسمى) إلـى عـدم انتظام الخدمة فى كل الأماكن.

وفى منطقة حفر الباطن بطاميا أشارت إحدى المشاركات فى حلقة النقـاش المركزة إلى"أن تقدير الرسوم يخضع أحياناً لتقدير الموظف فى إدارة الإيرادات فى مجلس المدينة. ومع أن رئيس الوزراء قد أصدر قرارا بإلغاء هذه الرسـوم، إلا أن مجلس المدينة بطاميا مازال يقوم بتحصيلها وبشكل ابتزازى. ومثالا على ذلك أن بنك ناصر يعطى سلفاً ويطلب وصل النور أو وصل النظافة كضـمان للقرض، ولذلك يقوم الموظف أحيانا ببيع الوصل مقابل ٢٦٠ قرشا شهريا بـدلا من ١٦٠ قرشا شهريا من أجل تسهيل إجراءات الحصول على القرض".

٤- عدم الاهتمام بقضية النظافة كأولوية فى الإدارة المحلية

بالإضافة إلى عدم إحكام رقابة مجلس المدينة على عمال النظافـة، وعـدم محاسبتهم عند غيابهم عن العمل وتوفير البديل، فقد اشتكى بعض الأهالى فـى بعض مناطق الدراسة أن المسئولين لا يهتمون بنظافة الشوارع. وإذا وجد قـدر من الاهتمام فإنه يتركز على الشوارع الرئيسية التى تقع فى وسط المدينة، حيث توجد معظم المصالح الحكومية مثل شارع النقراشى فـى سـنورس ومنطقـة المساكن الشعبية ومساكن الشونة فى طاميا. أما الشوارع الخلفية والأزقـة فـلا يهتم المسئولون بنظافتها مطلقا، وربما لأنهم لا يمرون بها أبدا. وقـد اشـتكت إحدى المبحوثات أن أحد المسئولين السابقين كان يقول لهم:"شوفوا وكيل بوسـته (بريد) يسكن معاكم علشان يهتم بيكم شوية".

٥- تدهور حالة معدات النظافة

عبر المشاركون فى بعض اللقاءات الجماعية والفردية – مثلما أوضـحت

المشاهدات الميدانية – تدهور حالة المعدات والعربات المستخدمة فى نقل المخلفات الصلبة. ويضاف إلى ذلك مشكلة أخرى، وهى أن بعض هذه العربات تشبه الجرارات وتكون مكشوفة. وهو الأمر الذى يؤدى إلى تساقط القمامة منها أثناء سيرها، وبالتالى يتفاقم حجم مشكلة النظافة فى شوارع المدينة.

٦- انتشار مخلفات الحيوانات فى بعض المناطق الزراعية

لوحظ فى بعض مناطق الدراسة التى يمكن توصيفها أو تصنيفها كمناطق ريفية (من حيث اشتغال سكانها بالزراعة، أو من حيث انتشار نمط الحياة الريفى فيها مثل سكنى الأسر الممتدة فى بيوت ريفية الطابع ...) برغم وقوعها داخل كوردون المدينة وتبعيتها كمجلس المدينة، انتشار مخلفات الحيوانات (البهائم) التى تمتلكها بعض الأسر. وهو أمر لابد من الاهتمام به إلى جانب مشكلة المخلفات المنزلية.

النظام المقترح لتحسين خدمة النظافة

١- النظام البديل

أظهرت نتائج تحليل استمارات الاستبيان أن الغالبية العظمى من مفردات العينة فى مختلف مناطق الدراسة يفضلون نظام الشركات الخاصة لتحسين خدمات النظافة العامة فى الشوارع وجمع القمامة المنزلية بشكل منتظم. بينما كشفت اللقاءات الجماعية مع مختلف المجموعات عن معرفة الأهالى بتجربة الإسكندرية، وترحيبهم بتولى شركات خاصة خدمة النظافة:"على الأقل ندفع رسوم وناخد نظافة بدل دلوقت ما بندفع رسوم على قلة النضافة" (مبحوثة جامعية من منطقة بورة جويد بطاميا). وتقول أخرى:"على الأقل الشركة الأجنبية جادة فى شغلها ومنظمة ومتعرفش الإهمال والتسيب والفوضى بتاعة عمال المجلس". وقالت ثالثة: مبحوثة حاصلة على دبلوم من منطقة بورة جويد بطاميا)."ياريت نبقى زى اسكندرية ونضافتها وياريت مصر كلها تبقى زى إسكندرية وميبقاش فيه لا سحابة سودا ولا بيضا" (ممرضة من شارع النقراشى بسنورس).

ويوضح الجدول التالى توزيع عينة الدراسة حسب النظام المفضل لجمع القمامة فى المستقبل.

جدول رقم (١٧)

النظام المفضل لأداء خدمة النظافة فى المستقبل (%)

النظـــام	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
زبال	٥,٦	٣,٠	١٤,٠	-	٦,٣	-
شركة	٧٩,٧	٦٤,٠	٧٦,٠	١٠٠	٧٧,٧	٩٦,٨
نفس النظام	١٤,٧	٣٣,٠	١٠,٠	-	١٦,٠	٣,٢
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

ومن أهم الأسباب التى كشفت عنها اللقاءات الجماعيـة والفرديـة حـول تفضيل قيام شركات خاصة بتقديم خدمات النظافة فى المدينتين ما يلى:

١- قيام شركة خاصة بتولى أعمال النظافة فى الشوارع وجمع المخلفات سيتيح فرص عمل كثيرة للشباب العاطل من أهل البلد من الذكور والإناث والذين تتزايد أعدادهم مع الأيام. وهناك مجالات عمل واسعة لكل هذا الشـباب سوء فى عمليات النظافة أو الجمع أو التوعية وفى مصنع السماد أو حتى فى الهيكل الإدارى للشركة. وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله:" أهو ننضف بلدنا برده، ومن ناحية تانية ندفع ونكسب وأهى الفلوس تتدور".

٢- قيام شركة متخصصة بذلك سوف يؤدى إلى تحسين أداء الخدمة، لما تملكه هذه الشركات من خبرة ومعدات حديثة وكفء. بالإضافة إلـى خبرتهـا الفنية فى أفضل طرق الجمع والتخاص الأنسب من هذه المخلفات، سـواء بالدفن الآمن أو التدوير مما يؤدى إلى تحسين صحة وحالة البيئة والناحية الجمالية.

٢- نظام الجمع والتخاص المفضل

اتفقت نتائج تحليل استمارات الاستبيان مع مضمون اللقـاءات الجماعيـة والفردية حول الطريقة المفضلة لتجميع القمامة فى المستقبل فـى حالـة تـولى شركة خدمة النظافة فى مناطق الدراسة. فقد كان التفضيل فى الغالـب الأعـم لتجميع القمامة فى أكياس بلاستيك يتم إنزالها عند مرور السيارة.

وبرغم أن نتائج تحليل استمارات الاستبيان لم توضح المقصود بالتجميع فى أكياس بلاستيك، حيث لم يظهر متغير"إنزال الأكياس عند مـرور السـيارة" إلا فى"أخرى تذكر"، إلا أن مضمون اللقاءات الجماعية والفردية – وخاصـة مـع السيدات – قد أوضحت الفكرة على النحو التالى:- أن يتم التجميع فـى أكيـاس بلاستيك يتم تسليمها لعمال النظافة عن طريق اليد عند مرور سيارات الرفع.

وبرغم أن أغلب المشاركين والمشاركات فى اللقاءات قد أجمعوا أن الكيس البلاستيك هو أنظف كثيرا من الطرق الأخرى مثل الصفيحة، إلا أنهم اختلفـوا

حول طريقة التسليم. فقد رأى البعض أن الأفضل تركها أمام المبنى فى ميعـاد محدد قبل مـرور السيارات، فى حين رأى آخرون أنه من الأنظف عدم تركها فى الشارع حتى لا تعبث بها الحيوانات أو يطيرها الهواء وبأن تسلم باليد لعمال النظافة عند مرور السيارات فى موعد محدد أو بإعلان متفق عليه.

وتصلح هذه الطريقة وتناسب المناطق الريفية التى تكـون فيهـا البيـوت ريفية، حيث يسهل إخراج الأكياس دون الحاجة لنزول السلالم. أما فى العمارات الكبرى أو متعددة الطوابق، فقد يكون الأمر أكثر صـعوبة، إلا إذا تـم إنـزال الأكياس فى الصباح عند خروج أفراد الأسرة للمدارس أو للعمل.

وقد أشارت المشاركات فى بعض اللقاءات أيضا إلى أنه حتى فى الشوارع الضيقة التى يصعب دخول السيارات فيها، يكفى أن يتم الإعـلان مـن خـلال ميكروفون مثلا عند قدوم السيارة، وتخبر كل سيدة جارتها، ويخـرج الجميـع لتسليم الأكياس عند السيارة، أو حتى يتركونها أمام المبنى، ويأتى عمال النظافة لأخذها من أمام المبنى.

ويوضح الجدول التالى توزيع عينة الدراسـة حسـب الطريقـة المفضـلة للتجميع.

جدول رقم (١٨)

الطريقة المفضلة لتجميع القمامة فى حالة تولى شركة خدمة النظافة (%)

الطريقة	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
أكياس بلاستيك	٦٧,٣	٥٣,٠	٧٨,٠	٦٢,٣	٦٤,٣	٩٣,٥
صندوق فى الشارع	٨,٠	١٢,٠	١١,٠	-	٨,٩	-
صـــندوق لكـــل مجموعة مبانى	٧,٠	١٦,٠	٥,٠	-	٧,٨	-
عند مرور السيارة	١٧,١	١٩,٠	٦,٠	٣٧,٧	١٩,٠	٦,٥
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أما بالنسبة لفكرة التجميع فى صناديق – سواء كانت فى أول الشارع أو موزعة فى الشارع بحيث يخصص صندوق لكل مجموعة مبان – فقد أوضحت نتائج تحليل استمارات الاستبيان فى كل مناطق الدراسة عدم تفضيل ذلك، كمـا تبين فى الجدول السابق. وقد اتفقت مع هذه النتائج آراء المشاركين والمشاركات فى اللقاءات الجماعية والفردية، حيث أجمعوا على أن الصناديق غير مناسـبة،

وأنها مصدر لتراكم القمامة وانتشارها حول الصندوق، إضـافة إلـى الـروائح الكريهة التى تنبعث منها، لأن الناس يقومون بإلقاء القمامة في الصـناديق دون وضعها فى أكياس. كما أشاروا إلى أن كل الأسر – وخاصة أصحاب المنازل – سوف يرفضون وضع الصندوق أمام منازلهم.

وارتباطا بما أوضحته نتائج تحليل استمارات الاستبيان من أن رفض فكرة الصندوق لا يرتبط بالمرة بعدم ملاءمة تصميمه، ولكن يرتبط بأنه مصدر لتراكم القمامة وانتشار الحشرات والروائح الكريهة، أشارت إحدى السيدات:"مهما كـان شكل الصندوق بغطا ولا قلاب، كبير ولا صغير.. عمره ما هيكون مناسب أبدا" ... لأن الست ممكن تبعت حد من عيالها عشان يرمى الزبالة فى الصندوق من غيرما تحطها فى كيس وياخدها العيل فى صـفيحة ولا حلـة وينشـنها علـى الصندوق وتوسخ حواليه. وبعدين لما يجو عمال النضافة ينضـفوا بـس كـده حوالين الصندوق وخلاص. وإن فرغوه الزبالة هتبهدل الدنيا" (شابة متعلمة من شارع الشيخ عويس بسنورس). وتضيف شابة أخرى:"الصندوق هيخلى الستات مطلعش الزبالة فى وقت محدد عشان هي عارفة أن الصندوق موجـود علـى طول.. وهتخرج زبالتها كل شوية أول بأول، وتكون النتيجة كوم زبالـة فـوق وحوالين الصندوق لغاية ما تيجى العربية" (شابة متعلمة من شارع الشيخ عويس بسنورس).

وقد اتفق بعض المشاركين على أن اتسـاع الشـارع لا يـرتبط بقضـية الصندوق لأن المشكلات التى يسببها الصندوق سوف تتساوى مهما كان اتسـاع الشارع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة الأخرى فيما يخص نظام التجميـع فى صناديق كبرى في الشارع فى بعض المناطق بمدينة القاهرة، حيث أشـارت إحدى الدراسات إلى أنه غير مفضل، لأن الصناديق لا تتم صيانتها ولا تفريغها بانتظام، كما يقوم الناس بإلقاء القمامة فيها بشكل عشوائي، وهو الأمـر الـذى يؤدى إلى تراكم القمامة حول الصناديق مثلما يحدث فى أى مقلب عشوائى[٣١].

ويوضح الجدول التالى توزيع العينة حسب أسباب عدم تفضيل أو رفـض الصندوق كطريقة للتجميع.

جدول رقم (١٩)

أسباب عدم تفضيل الصندوق كطريقة للتجميع (%)[*]

(*) الإجمالى لا يساوى ١٠٠ بالضرورة لإمكانية اختيار أكثر من استجابة فى هذا السؤال.

الســـبب	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
التصميم غير ملائم	٣٠,٣	٢٠,٠	٢٠,٠	٦٦,٧	٢٥,٤	٧٤,٢
بعيد عن المنزل	٢٩,٣	١٨,٠	١١,٠	٥٨,٠	٢٥,٨	٦١,٣
مصدر للروائح الكريهة	٦٥,٣	٤٨,٠	٤٩,٠	١٠٠	٥١,٢	٩٦,٨
الناس ترمى بعشوائية	٦٥,٧	٥٢,٠	٤٦,٠	١٠٠	٦٢,٨	٩٦,٨
الصندوق مفتوح من أسفل	٢٤,٣	٧,٠	٦,٠	٥٩,٤	٢٠,٦	٦١,٣
القمامة تتساقط أثناء التفريغ	٤١,٠	١٧,٠	١٣,٠	٩٥,٧	٣٧,٠	٨٧,١
يتم سرقته أو تخريبه	١٠,٤	١١,٠	٨,٠	١١,٥	٨,٠	١٢,٩

وفيما يتصل باتجاه الأسر نحو فكرة الجمع من الباب للباب فقد تم سؤال مفردات العينة ما إذا كانوا يفضلون التجميع من أمام باب الشقة مقابل زيادة تتراوح ما بين ١-١,٥ جنيها شهريا. وقد أوضحت نتائج تحليل استمارات الاستبيان أن حوالى ثلاثة أرباع العينة يرفضون ذلك.

وبالرغم من ذلك فقد كشف اللقاءات الجماعية والفردية أنه قد يفضل صعود الزبال للشقة، إذا كان أفراد الأسرة من كبار السن أو مرضى أو إذا كانت شقة فى دور مرتفع بشرط عدم الزيادة فى الأجر. وقد علل المشاركون ذلك بأن الزبال الحالى يصعد إلى الشقق مقابل جنيه واحد، فلماذا الزيادة فى الأجر. ومعنى ذلك أن من رفض فكرة الجمع من الباب للباب رفضها بسبب الزيادة فى رسوم الخدمة فى الغالب الأعم.

ويوضح الجدول التالى توزيع العينة حسب الاتجاه نحو فكرة الجمع من الباب للباب مقابل زيادة بسيطة تتراوح ١-١,٥ جنيها شهريا.

جدول رقم (٢٠)

تفضيل تجميع القمامة من أمام الشقة

مقابل زيادة فى حدود ١-١,٥ جنيها (%)(*)

الاتجـــاه	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
نعم	٢٤,٣	٣١,٠	١٩,٠	١٨,٨	٢٣,٤	٣٢,٣
لا	٧٥,٠	٦٩,٠	٧٩,٠	٨١,٢	٧٥,٢	٦٧,٧
لا أعرف	٠,٧	-	٢,٠	-	٠,٨	-
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٣- قضية الفصل من المنبع

ويقصد بها عامة فصل أنواع المخلفات الصلبة عن بعضها البعض عند الجمع (داخل المنزل) وقبل التخلص منها. ويمكن فصل الورق أو الزجاج أو الكرتون أو الصفيح أو القماش كل على حده باعتبارها مواداً غير عضوية، أو فصلها كلها عن المواد العضوية فقط. ويقتصر الفصل من المنبع فى هذه الدراسة على فصل المواد العضوية عن غير العضوية فقط، ويقصد بالمواد العضوية بشكل عام بقايا الطعام بكافة أنواعه سواء كان مطبوخا أو غير مطبوخ وكذلك المخلفات الزراعية ومخلفات الحيوانات.

وتستخدم المخلفات العضوية فى صناعة السماد، وهناك عدة طرق لتصنيع السماد العضوى باستخدام المخلفات العضوية عن طريق التخمر Compost. وتختلف طرق صناعة السماد من حيث درجة تعقيدها، فيمكن أن تتم بطرق بسيطة بدائية فى حديقة المنزل أو فى الزريبة أو فى الحقول عن طريق التخمر، أو أن يصنع السماد فى مصانع مخصصة لذلك بواسطة بعض الإجراءات أو المعدات الأكثر تعقيداً.

وقد سئل أفراد العينة من المدينتين حول اتجاهم نحو فصل المخلفات العضوية عن غير العضوية فى كيسين منفصلين بلونين مختلفين أثناء الجمع (فى المنزل) وقبل التخلص. كما أثير ذلك الموضوع فى حلقات النقاش المركزة مع المشاركين والمشاركات. وقد أظهرت نتائج تحليل استمارات الاستبيان أن الاتجاه كان أقوى نحو عدم الفصل. ولكن هناك قضية هامة لابد من التأكيد عليها، وهى أن نسبة كبيرة من الذين رفضوا فكرة الفصل رفضوها لأنهم يستخدمون المخلفات العضوية لأنفسهم سواء لإطعام الطيور أو لصناعة السماد منزليا فوق أسطح المنازل أو فى الزرايب أو الحقول. والمقصود بذلك أن

حوالى ٥٧,٣% من إجمالى عينة الدراسة رفضوا فكرة فصل المواد العضـوية عن غير العضوية، بينما أظهر السؤال عن أسباب رفض الفصـل، أن حـوالى ٢٤,٧% من إجمالى عينة الدراسة يرفضون الفصل لأنهم يسـتخدمون المـواد العضوية.

ويوضح الجدول التالى توزيع عينة الدراسة حسب الاتجاه نحو قضية فصل المخلفات العضوية عن غير العضوية.

جدول رقم (٢١)

الاتجاه نحو فصل المخلفات العضوية عن غير العضوية (%)

الاتجـــاه	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن
نعم	٣٦,٣	٤٩,٠	٤٨,٠	١٠,١	٣٨,٧
لا	٥٧,٣	٤٧,٠	٧٤,٠	٧٥,٤	٤٥,٣
لا أعرف	٦,٤	٤,٠	٥,٠	١٤,٥	٧,٠
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أما اللقاءات الجماعية فقط أكدت نفـس نتـائج الاسـتبيان، حيـث كـان الاعتراض على الفصل – إن لم يكن يرجع لقيام الأسرة باستخدام هـذه المـواد العضوية – فإنه يرجع إلى أسباب"ثقافية" إن جاز القول. والمقصود بهـا عـدم التعود على ذلك، أو عدم التزام أفراد الأسرة بذلك، أو عدم القدرة على التفريق بين الكيسين. وقد قالت إحدى السيدات العاملات فى سنورس:" وليـه تجهـدوا الناس بالمسألة دى، دى حاجة صعبة جدا وإحنا عندنا أولاد صـغيرين بيرمـوا الزبالة وممكن يتلخبطوا بين الكيسين.. ولا حتى إحنا يا كبار ... ثم إيـه فـرز الزبالة فى كيسين قبل ما نخرجها حاجة متعبة مؤرفة وهتوسخ المكان".

وأضافت سيدة أخرى متعلمة من نفس المجموعة" إذا جت شركة مسـكت موضوع النضافة، أكيد هتكون متخصصة في الحاجات دى، وهيكـون عنـدها عمال فرز أو ممكن تشغيل العيال من البلد بأجور بسيطة وتتولى هـى حكايـة الفرز دى". وأضافت ثالثة:"مهما فصلنا إحنا، أكيد فيه حاجات هتتلخبط وبـرده الشركة لازم هتفصلها تانى، يبقى لزومه إيه يتعبوا الناس".

وأما القضايا الأخرى مثل ضيق مساحة المطبخ على استيعاب كيسـين أو صندوقين للفصل، أو صندوقين فى كل منزل، فلم تظهر بقوة فى الاسـتبيان أو فى المناقشات، رغم أهميتها ومنطقياتها بالنسبة لأحجـام المطـابخ المصـرية وميزانية الأسرة المصرية، وارتباطها بشكل مباشـر بالمسـتوى الاقتصـادى الاجتماعى للأسرة.

ويوضح الجدول التالى توزيع العينة حسب أسباب عدم القدرة على فصـل المخلفات العضوية عن غير العضوية.

جدول رقم (٢٢)

أسباب عدم القدرة على فصل المخلفات العضوية عن غير العضوية(%)(*)

الســـبب	الإسجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن
عملية متعبة	٢٠,٧	٢٤,٠	٥,٠	٤٣,٥	٢٠,٤
مكلفة	٢,٣	٢,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٨
ضيق المساحة	٣،٣	٢,٠	٢,٠	٨,٦	٣,٥
عدم الالتزام	٢٤,٧	٢٣,٠	٦,٠	٦٥,٢	٢٧,٧
مجموعة بدون فائدة	٨,٠	١,٠	-	٣٠,٤	٨,٣
استخدامها	٢٤,٧	١٣,٠	٣٤,٠	١٠,١	٢٠,١

٤- نظام التشغيل المفضل

بالنسبة لمواعيد جمع القمامة المفضل فى حالة تولى شركة خدمة النظافـة، أظهر الاستبيان أن الموعد المفضل هو فيما بين الثامنة والعاشرة صباحا. وكما سبق الذكر، فإن هذا هو موعد مغادرة أغلب أفراد الأسرة فى الصـباح سـواء للذهاب إلى العمل، أو للمدارس.

وأضافت السيدات فى مجموعات النقاش بعض الملاحظات أو الإضـافات الثانوية الخاصة بموعد الجمع فى هذا التوقيت، أن الجميع يسـتيقظون مبكـراً ولذلك يفضل التخاص من القمامة مبكرا، أو أنه يفضل أن تبدأ السـيدة يومهـا

(*) الإجمالى لا يساوى ١٠٠ بالضرورة لإمكانية اختيار أكثر من استجابة فى هذا السؤال.

والمطبخ نظيفا، فليس من المعقول أن تستمر طوال النهار دون الـتخلص مـن قمامة اليوم السابق. ومع ذلك فقد كشفت المناقشات أن الأهم من ذلك كلـه هـو تحديد موعد محدد لمرور السيارات، والالتزام به من قبل الشركة، وعندئذ سوف يلتزم الجميع بهذه المواعيد.

ويوضح الجدول التالى توزيع عينة الدراسة حسب المواعيد المفضلة لجمع القمامة فى حالة تولى شركة خدمة النظافة.

جدول رقم (٢٣)

مواعيد جمع القمامة المفضل فى حالة تولى شركة خدمة النظافة (%)

الموعـــد	**الإجمالى**	**سنورس حضر**	**سنورس ريف**	**طاميا مساكن**	**إجمالى المساكن**	**طاميا تجارى**
٦-٨ ص	١٦,٠	١٩,٠	٢٣,٠	٨,٧	١٧,٨	-
بعد ٨-١٠ص	٥٤,٣	٦٠,٠	٥٧,٠	٦٥,٢	٦٠,٢	٦,٤
بعد ١٠-١٢ظ	١٧,٣	١٤,٠	١٢,٠	١٧,٤	١٤,١	٤٥,٢
بعد الظهر	١٢,٤	٧,٠	٨,٠	٨,٧	٧,٨	٤٨,٤
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

أما بالنسبة لدورة الجمع والمقصود بها دورة مرور سيارات الرفـع، فقـد أشارت نتائج الاستبيان إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يفضلون مـرور السيارات كل يوم.

وقد أوضحت المناقشات الجماعية نفس النتائج مع التأكيد مرة أخرى علـى ضرورة تحديد دورة ثابتة للسيارات والالتزام بها حتى ترفـع القمامـة بشـكل منتظم. كما أكد الجميع أن نظام التشغيل المنتظم لا يحتاج سوى إدارة ناجحة.

ويوضح الجدول التالى توزيع عينة الدراسة حسـب دورة جمـع القمامـة المفضلة - فى حالة تولى شركة خدمة النظافة.

جدول رقم (٢٤)

دورة جمع القمامة المفضل فى حالة تولى شركة خدمة النظافة (%)

الدورة	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
كل يوم	٧٦,٣	٦١,٠	٨٢,٠	٩٢,٨	٧٧,٠	٧١,٠
يوم بعد يوم	١٨,٧	٣٧,٠	١٨,٠	-	٢٠,٤	٣,٢
مرتين فى الأسبوع	٠,٣	١,٠	-	-	٠,٤	-
مرتين فى اليوم	٤,٧	١,٠	-	٧,٢	٢,٢	٢٥,٨
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

٥- نظام تحصيل رسوم الخدمة

اتضح من عرض رؤية وزارة التنمية المحلية أن رسوم النظافة الحالية التى يتم جمعها من المواطنين عبارة عن ٢% من القيمة الإيجارية (بالنسبة للمؤجرين) أو نسبة محددة توضع ضمن الضرائب العقارية، أى العوائد (بالنسبة للملاك). هذا بالإضافة إلى حصيلة صندوق النظافة. وقد تم الاتفاق بأن شريحة الاستهلاك يمكن أن تستخدم كمقياس اقتصادى، بينما يمكن الاسترشاد بفاتورة الكهرباء – فى حد ذاتها – على الوحدات السكنية.

إلا أن هناك تخوفا لدى وزارة الكهرباء من إضافة رسوم النظافة على فاتورة الكهرباء حتى لا يعتقد المواطنون أن الكهرباء قد ارتفعت رسومها من ناحية، أو أن يخفضوا استهلاك الكهرباء بهدف خفض شريحة الاستهلاك الشهرية على أمل تنفيذ رسوم النظافة المرتبطة بها من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى يؤثر سلبا على حصيلة شركة الكهرباء ويعرضها للخسارة. ولذلك طالبت الوزارة بفصل الإيصالين وفرض غرامة على من يمتنع عن دفع رسوم النظافة على أن يقوم محصل شركة الكهرباء بتحصيل الإيصالين.

وإذا كانت هذه رؤية الدولة، ترى ما هى رؤية المواطنين فى هذا الصدد؟

عندما سئل أفراد العينة من المدينتين عن رأيهم فى تحصيل رسوم النظافة حسب شريحة استهلاك الكهرباء الشهرية، كان اتجاه الرفض أقوى كثيرا من الموافقة. وبرغم أن نسبة من لم يوافقوا على ذلك من إجمالى العينة ككل قد بلغت حوالى ٦٨%، إلا أنها تباينت بشدة من منطقة لأخرى، حيث بلغت أعلى نسبة لعدم الموافقة حوالى ٩٤% فى المناطق الريفية من مدينة سنورس، وهو الأمر الذى قد يرتبط بالقدرة المالية للأسر فى هذه المنطقة. بينما كانت أقل نسبة لعدم الموافقة فى عينة المحلات التجارية بطاميا، والتى بلغت فقط ١٦,١%.

وهو الأمر الذى يمكن ربطه بسوء حالة النظافة فى هـذه المنـاطق بالمدينـة، وخاصة تلك التى تتواجد بها الأسواق العامة، حيث يفضـل النـاس فـى هـذه الأحوال زيادة الرسوم فى مقابل تحسين خدمة النظافة.

ويوضح الجدول التالى توزيع العينة حسب الاتجاه نحو تحصـيل رسـوم النظافة حسب شريحة استهلاك الكهرباء.

جدول رفق رقم (٢٥)

نظام تحصيل الرسوم حسب شريحة استهلاك الكهرباء (%)

الاتجـاه	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
أوافق	٢٤,٣	١٥,٠	٤,٠	٦٦,٧	٢٤,٦	٢٥,٨
لا أوافق	٦٨,٠	٨٢,٠	٩٤,٠	٣٣,٣	٧٣,٦	١٦,١
لا أعرف	٧،٧	٣,٠	٢,٠	-	١,٨	٥٧,١
الإجمالى	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

وفى محاولة لمعرفة أسباب الاعتراض على نظام تحصيل رسوم النظافـة على فاتورة الكهرباء حسب شريحة الاستهلاك، أظهرت نتـائج الاسـتبيان أن الأسباب أغلبها ترتبط بالبعد الاقتصادى أو"المالى". والمقصود بذلك هو تخـوف الناس من ارتفاع تقدير الرسوم بسبب ارتفاع قيمة فاتورة اسـتهلاك الكهربـاء مـن الأساس.

وترجع أهمية هذا البعد من وجهة نظرى إلى منطقيته، فميزانيـة الأسـرة المصرية مرهقة من تكاليف الحياة اليومية، وعلى رأسها رسوم الكهرباء والمياه والضرائب العقارية أو الإيجار ... إلخ. ومن ناحية ثانية يعكـس هـذا البعـد الاقتصادى أو"المالى" أن قضية عدم الموافقة لا ترتبط بالنظام فى حد ذاته مثـل عدم الثقة أو عدم وجود الرقابة أو الخوف من فشل التجربة.

وارتباطا بذلك أشارت دراسة مصرية إلى أن من أهم مشكلات القمامة فى مصر هى رسوم الخدمة وانتظام الأداء [٣٢]. كما أشارت دراسة مصرية أخرى إلى أن أحد كبار المسئولين المصريين فى هيئة التجميل والنظافة قد صرح بـأن سكان الأحياء الشعبية يرفضون دفع جنيهين شهريا لجامعى القمامـة التـابعين للمحافظة [٣٣].

وقد تأكدت كل هذه النتائج من خلال اللقاءات الجماعية والفردية، حيث أكد الكثيرون أثناء المناقشات أن فكرة التحصيل على فاتورة الكهرباء فكر جيدة فى حد ذاتها وذلك لسببين:

الأول : إلزام جميع الأسر بدفع الرسوم شهريا مقابل الحصـول علـى الخدمـة بشكل منتظم.

الثانى: توحيد جهة الدفع بدلا من الدفع لأكثر من جهة – مثلما يحـدث الآن – بسبب عدم الالتزام من جهة القائمين بخدمة النظافـة، ممـا يضـطر الأسرة للتعاقد مع زبال خاص لتعويض عدم كفاءة الخدمة الأساسية.

ومع ذلك فقد أظهرت المناقشات تخوف المـواطنين – أو بمعنـى أصـح تحفظاتهم –على النحو التالى:-

أولا: عدم فهم منطق ربط رسوم النظافة على شريحة استهلاك الكهرباء. وقد تم التعبير عن ذلك بقول إحدى السيدات:" دى خدمة – (الكهرباء) ودى خدمة تانية (النظافة) وإحنا بندفع مقابل كل خدمة. إذا كان اسـتهلاك الكهربـا بيختلف من عيلة لعيلة، بس النظافة واحدة للكل، وحتى ولو زبالة عيلـة زادت عن غيرها، أهو فايدة للشركة هتستفيد من الزبالة أكتر".

ثانيـا:"التخوف – وأحيانا لدرجة التشكك- فى تقديرات رسوم الكهرباء الحاليـة نتيجة لأخطاء الكمبيوتر، وبالتالى فإن ربط رسوم النظافة علـى رسـوم الكهرباء يثير التخوفات من ارتفاع تقدير رسوم النظافة. وقد وصل تشكك إحدى المشاركات فى المناقشات إلى درجة قولها:" زيـادة الكهربـاء دى بقت مقصودة علشان شركة الكهرباء تاخد فلوس أكتر، وأكيد إن حكايـة الشريحة دى هترسى على الناس كلها بـ ٥ جنيه. وأنا عن نفسى لو جرى كده مش هدفع لا أنا ولا عيلتى ولا جيرانى، وتبقى الحكومة تعمل اللـى تعمله" (شابة متعلمة مـن سـنورس). وقـد عكسـت آراء المشـاركين والمشاركات فى الحوارات عدم فهمهم لمنطق الربط ما بين الكهرباء وما بين النظافة فى مسألة تحصيل الرسوم، رغم شرح ذلك لهـم فـى أثنـاء اللقاءات.

الثالث: التخوف من إرهاق ميزانية الأسرة برسوم إضافية، حيث أكد المشاركون والمشاركات فى اللقاء أنه برغم تباين المستويات الاقتصادية للأسـر، إلا أنها منخفضة بشكل عام، وأن ميزانية الأسر لا تتحمل زيادة"جنيه واحـد حتى". وقد عبرت إحدى الشابات عن ذلك بقولها:"الناس بتـدفع العوايـد للبيوت ومية وصرف صحى ونور، ومعظم الشباب هنا إما عاطل أو لسه بيدرس، والناس مش مستحملة أى مصاريف زيادة" (شابة متعلمـة مـن

سنورس).

الرابع: إن تنظيم إيرادات النظافة الحالية كاف لتغطية نفقات الخدمة. وإذا ما تم حساب عدد الأسر – بافتراض أن كل أسرة سوف تـدفع جنيهـا واحـدا شهريا – فسوف يكفى ذلك لتشغيل المشروع. وقد أضـاف آخـرون أن العائد الذي سوف يتحقق من مصنع السماد علـى سـبيل المثـال يمكـن استثماره أيضا.

ويوضح الجدول التالى توزيع العينة حسب أسباب عـدم الموافقـة علـى تحصيل رسوم النظافة على فاتورة الكهرباء حسب شريحة الاستهلاك.

جدول رقم (٢٦)
أسباب عدم الموافقة على تحصيل الرسوم
حسب شريحة استهلاك الكهرباء (%)(*)

السـبب	الإجمالى	سنورس حضر	سنورس ريف	طاميا مساكن	إجمالى المساكن	طاميا تجارى
الرسوم المالية	٥١,٠	٦٥,٠	٦٩,٠	٢٧,٥	٥٧,٠	-
سأضطر للدفع	١٩,٧	٢٠,٠	٢٧,٠	١٧,٤	٣٠,٩	-
لا أثق ف النظام	١٢,٧	١٢,٠	٢٦,٠	-	١٤,٢	-
لفشل التجربة	٨,٠	٣,٠	٢١,٠	-	٨,٩	-
لعدم وجود رقابة	٩,٣	٦,٠	٢١,٠	١,٤	٩,٥	-
لأن الكهرباء غالية	٧،٧	٢٢,٠	١١,٠	٦٨,١	٦,١	١٦,١

توصيات إضافية

أجمع المشاركون والمشاركات فى اللقـاءات الجماعيـة والفرديـة علـى مجموعة من التوصيات – إن جاز القول- والتى وإن خرجت عن حيز التحليـل فى الجزء الحالى الخاص بالنظام المقترح لتحسين خدمة النظافـة، إلا أن لهـا وجاهتها. ويمكن عرض هذه المقترحات على النحو التالى:

١- **رفع الوعى بقضايا النظافة قبل بداية أى مشروع نظافة جديد.** وقد أكـد المشاركون والمشاركات فى الحوارات على ضرورة نشر الوعى بقضـايا النظافة قبل البدء فى أى مشروع جديد، وذلك مـن خـلال اسـتخدام كـل الوسائل المتاحة أو الممكنة. وقد أكدوا فى هذا الصدد أن جزءاً مهمـا مـن المشكلة هو سلوكيات الأفراد، وهذه السلوكيات أو الممارسات لن تتغيـر إلا

(*) الإجمالى لا يساوى ١٠٠ بالضرورة لإمكانية اختيار أكثر من استجابة فى هذا السؤال.

من خلال رفع وعى المواطنين. ومن ناحية أخرى يرون أن استمرار هـذه الممارسات دون تغيير سوف يؤدى إلى فشل أى نظـام يهـدف لتحسـين مستوى النظافة مهما كانت كفاءته.

٢- **حل مشكلة الصرف الصحى**. أكد السكان فى طاميا بوجـه خـاص علـى ضرورة حل مشكلات الصرف الصحى قبل البدء فى التفكير أو فى تنفيذ أى مشروع خاص بالنظافة. لأنه ما لم يتم حل هذه المشكلة فلا فائدة ولا جدوى من جمع القمامة من الشوارع والبيوت وكنس الشوارع فى حـين تظل غارقة فى برك الصرف الصحى.

٣- **تنظيف الشوارع ورفع القمامة المتراكمة**. أكد الكثيرون على ضرورة رفع أكوام القمامة سواء من المقالب المتعارف عليهـا أو مـن المتراكمـات العشوائية بالشوارع وعلى الأرصفة. كما أوصى البعض بتحويل بعـض هذه المناطق بعد تنظيفها إلى حدائق عامة للتنزه، أو إلى حدائق للاطفـل، حيث لا توجد أماكن للترفيه يمكن أن يخرج إليها الناس، كمـا أن ذلـك سوف يؤدى إلى تجميل المدن بالإضافة إلى تنظيفها.

٤- **ربط جمع المقامة بنظافة الشوارع**. وقد أكد الجميع علـى هـذه القضـية باعتبار أن جمع القمامة بشكل منتظم من البيوت لابد أن يـرتبط بنظافـة الشوارع، سواء من حيث رفع أى تراكمات للقمامة أو من حيث كنسـها بشكل منتظم ودائم .

٥- **فرض نظام رقابة فعالة**. ولعل الطريف فى ذلك أن الناس قد طالبوا بفرض رقابة ونظام محاسبة – أو معاقبة بمعنى أصح – لـيس علـى الشـركة والعمال فقط ولكن على السكان أيضاً.

- وبالنسبة لعمال الشركة فقد طالبوا بمعاقبة عمال الشركة فى حالة التقصير إلى حد الفصل إذا لزم الأمر.

- كما طالبوا بوجود مكتب للشكاوى خاص بأداء الشركة، ويفضل أن يكون داخل المركز حتى يلجأ إليه المواطنون، أو يتصلوا به فى حالة تقصير الشـركة أو عدم رضاهم عن مستوى أداء الخدمة.

- وبالنسبة للمواطنين، فقد طالبوا بفرض غرامات علي كـل مـن لا يلتـزم بالنظام الجديد أو يلقى قمامة فى الشارع على الأرصفة أو فى الأماكن المفتوحة أو فى الترع والمصارف إلى حد الحبس إذا تكرر السلوك.

المراجع والمصادر

١- فاروق بندق، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٣/١٣.

٢- Nicholas S. Hopkins, Sohair R.Mehanna, and Salah El Haggar, People and Pollution, Cultural Construction and Social Action in Egypt, The American University in Cairo Press, Cairo, New York, ٢٠٠١, P. ٧٧.

٣- Jbid , P. ٧٩.

٤- تهانى إبراهيم، جريدة أخبار اليوم، ٢٠٠٢/٣/١٣.

٥- جهاز شئون البيئة، الخطة القومية لإدارة المخلفات الصلبة، ديسمبر ٢٠٠٠.

٦- تهانى إبراهيم، مصدر سابق، ٢٠٠٢.

٧- نفس المصدر السابق.

٨- داليا جمال، جريدة أخبار اليوم، ٢٠٠٢/٣/١٣.

٩- محمد شاكر، جريدة أخبار اليوم، ٢٠٠٢/٢/١٣.

١٠- عونى الحوفى، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/١/٢٤.

١١- حنان المصرى، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٢/٥.

١٢- محمد شاكر، مصدر سابق، ٢٠٠٢.

١٣- حنان المصرى، مصدر سابق، ٢٠٠٢.

١٤- محمد شاكر، مصدر سابق، ٢٠٠٢.

١٥- حنان المصرى، مصدر سابق، ٢٠٠٢.

١٦- نفس المصدر السابق.

١٧- تهانى إبراهيم، مصدر سابق، ٢٠٠٢، مواضع متفرقة.

١٨- نفس المصدر المسابق، مواضع متفرقة.

١٩- نبيل شعيب، جريدة الأخبار، ٢٠٠٢/١/٢٦.

٢٠- إدارة شئون البيئة، محافظة الفيوم.

٢١- محافظة الفيوم، مركز المعلومات ودعـم واتخـاذ القـرار، إدارة الإحصـاء، الـدليل الإحصائى لعام ١٩٩٩، الجزء الأول، إبريل ٢٠٠٠.

٢٢- الخريطة المعلوماتية لمحافظة الفيوم، محافظة الفيوم.

٢٣- محافظة الفيوم، مصدر سابق، إبريل ٢٠٠٢.

٢٤- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، مصر، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨/ ١٩٩٩.

٢٥- محافظة الفيوم، مرجع سابق، إبريل ٢٠٠٠.

٢٦- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، مرجع سابق، ١٩٩٨/١٩٩٩.

٢٧- Hopkins , Dp. Cit , P. ٥٣.

٢٨- Jbid , P. ٥٣.

٢٩- Jbid , P. ٥٢.

٣٠- Jbid , P. ٥٥.

٣١- Jbid , P. ٥٤.

٣٢- Jbid , P. ٥٢.

٣٣- Dalia Abdel Salam, La Capitale se met au vert, in Al Ahram Hebdo, ١٤ May , ١٩٧٧ , P.٤.

نقلا عن:

- Hopkins , Op. Cit., P. ٥٢.

الباب الرابع
المرأة المصرية وقضايا التغير والتنمية

الفصل الأول

قيام(*) المرأة عماد نهضة إنسانية فى مصر(*)

صياغة أولى"للمناقشة فقط"

د. نادر فرجانى

تمهيد

النساء عماد الحياة فى المجتمعات البشرية كافة. ومع ذلك لا تلقى النساء فى مصر حظ الرجال من المكانة الاجتماعية ويحرمن بوجه عام من التقدير، المادى والمعنوى، الذى يتناسب مع قيمتهن الإنسانية ومساهمتهن الحيوية فى المجتمع. ولا تقف مغبة إضعاف النساء وحرمانهم من حقوقهن الإنسانية على مقاساة نصف المجتمع أشكالا من العنت والظلم تحرم المجتمع كله من نبل الإنسانية، ولكنه يحكُم على المجتمع كله بإعاقة جهود التقدم، بمعايير الألفية الثالثة، أى يعيق"التنمية الإنسانية" فى مصر.

ويخشى أن يؤدى المد المحافظ الذى يسود المجتمع المصرى الآن، إضافة إلى تفاقم الفقر، فى سياق اقتصاد السوق الطليق الذى لابد يحابى الأقوياء ويستبد بالضعفاء- وأى الشرائح الاجتماعية أضعف من النساء فى مصر- وتراجع دور الدولة فى تحقيق العدالة التوزيعية، إلى تدعيم آليات إضعاف النساء.

وعلى النقيض، تتاح فى مصر فرصة ذهبية لقيام نهضة إنسانية باهرة إن اعتمدت منطق"التنمية الإنسانية" الذى يكرم الإنسان ويعلى شأنه، بالتأكيد فوق الماديات والأموال، بما ينفخ روحا نبيلة فى مقولة أن"الإنسان عماد التنمية وغايتها فى الوقت ذاته"، حيث تعتمد التنمية الإنسانية محاور بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بفعالية، سعيا لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الإنسانى فى المجتمع، لا يتوقف عند ضمان المعيشة المادية الكريمة وإنما يتخطاها إلى آفاق إنسانية أرحب من احترام الحقوق والحريات الإنسانية والتمتع بالحرية والجمال وتحقق الذات.

وفى هذا المنظور تتبدى الأهمية البالغة لقيام المرأة كمكون عضوي لنهضة إنسانية فى البلدان النامية.

لقد صار مستقرا أن النساء يعانون، فى المجتمعات المتخلفة، إضعافا واستضعافا(١) مستهجنين فى منظور الرقى الإنسانى.

وعلى الجانب الآخر، استقر فى أدبيات التنمية والنهضة فى المجتمعات النامية أن مجتمعا لا يطيق أن ينهض مع إضعاف نصفه واستضعافه- ويزيد

البعض، مع إضعاف نصفه الأفضل فى المنظور التنموى، بمعنى أن الخسـارة المترتبة على إضعاف المرأة، فى منظور النوع، تفوق الخسارة فى منظور الكم أضعافا.

طبيعى أنه لا يمكن أن تقوم تنمية إنسانية ونصـف البشـرية مضـعفٌ أو مستضعفٌ. فوق ذلك، يتواتر الآن تأكيد البحوث العلمية على أن للنساء قـدرات خاصة، عقلية وعاطفية بل وجسدية، يتفوقن بها على الرجال فى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى يحرم المجتمعات المضعِفة للمرأة من مزايا ضخمة فى منظور التنمية الإنسانية.

فى مفهوم النهضة الإنسانية

نستعمل مصطلح النهضة الإنسانية بمعنى جهد مجتمعـى واسـع النطـاق ومتعدد الأبعاد، دؤوب ومثابر، لإنجاز التقدم الشـامل فـى بلـد مـا، يعتمـد مفهوم"التنمية الإنسانية".

و"التنمية الإنسانية"هو، فى تقديرنا، منظور التنمية الجدير بالاعتبـار فـى البلدان المتخلفة التى يهون فيها الإنسان.

من ناحية، حال البشر فى مصر، مدعاة للقلق الشديد. فمصر تعـانى مـن قصور فادح فى اكتساب المعرفة، واستشراء أشكال البطالة المختلفـة، وتـردى نمو الناتج والإنتاجية، وانتهاك حقوق الإنسان وتأزم العلاقة بين الناس وأنسـاق الحكم.

وليس غريباً فى ظل كل ذلك أن تتسع دائـرة الفقـر، بأوسـع معانيـه[٢]، باطراد.

ومن الناحية الأخرى، فإن مصر لن يتسنى لها أن تتقدم إلا من خلال ترقية الإنسان.

والإنسانية حالة راقية من الوجود البشرى[٣]، وفى هـذا أسـاس تفضـيلنا لمصطلح"التنمية الإنسانية"[٤].

ويقوم مفهوم"التنمية الإنسانية" على أن"البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هى"عملية توسيع خيارات البشر". والواقع أن"الخيارات" تعبيـر عن مفهوم أرقى ألا وهو"الأحقيات"، الذى يعبر عن حق البشر الجـوهرى فـى هذه"الخيارات"، بمعنى أن للكائن البشرى، لمجرد كونه بشرا، وبصرف النظـر عن صفاته، حق أصيل فى الحياة الكريمة، جسدا ونفسا. بل إن التمتع بهذا الحق الأصيل هو الذى يسبغ على الكائن البشرى إنسانيته. ويتفرع عن هـذا الحـق الأصيل حتمية إقصاء جميع أشكال التمييز بين البشر فـى الحقـوق الأصـيلة، فالتمييز ضد فئة بشرية ما يفقد من يقترفه ومن يعانيه على حد سـواء مسـوح الإنسانية. وهل أشد شرا من التمييز ضد المرأة: معين البشرية وجمـاع جمـال الإنسانية؟

وأحقيات البشر، من حيث المبدأ، غير محدودة، وتتنامى باطراد مع رقى الإنسانية. ولكن عند أيٍ من مستويات التنمية، فإن الأحقيات الثلاثة الأساسية، هى"العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى أحقيات إضافية أخرى، تشمل"الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان".

التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية"موارد بشرية"، أو حتى"تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس، وإنما هى نهج أصيل الإنسانية فى التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية.

على وجه الخصوص، لا يثار بصدد التنمية الإنسانية أى تناقض محتمل بين"الديمقراطية" و"التنمية" كما يثار أحياناً بصدد"التنمية الاقتصادية"، حيث المشاركة الشعبية الفاعلة والاستمتاع بحقوق الإنسان عناصر أصيلة فى التنمية الإنسانية كما أسلفنا. ويستقر حثيثا أن"الحرية هى المعيار النهائى للتنمية".

ونستخدم مصطلح"رأس المال الإنسانى"، لتسمية"رأس المال" المشتق من مفهوم التنمية الإنسانية، خاصة فى ضوء الاستخدام المستقر لمصطلح"رأس المال البشرى" بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التى يكتسبها الأفراد، أساسا من خلال التعليم. فمفهوم رأس المال الذى يتسق مع"التنمية الإنسانية" أوسع كثيرا من"رأس المال البشرى" على المستوى الفردى، وبعد أرحب على المستوى المجتمعى.

ونعتمد مصطلح رأس المال المجتمعى ليعبر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعى، والسياسى، والفكرى، والثقافى، فى رأسمال عماده الأنساق التى تنظم البشر فى هياكل مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعى، وعائده. وإذا جمعنا بين مفهومي رأس المال المجتمعى، الذي يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسسات- بما فى ذلك مجتمعات بكاملها، ورأس المال البشرى، الذى يتعامل معهم كأفراد، لتكامل مفهوم لرأس المال الإنسانى. ويكتسى رأس المال الثقافى أهمية خاصة فى حال بلد كمصر لها تراث ثقافى تليد ومجيد يؤلف، بإبداع، بين الحضارات الفرعونية والقبطية والعربية-الإسلامية.

وتتسع عملية إحداث التنمية الإنسانية لأبعاد ثلاثة: الأول، تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة، وتطوير المعرفة والمهارات؛ أى بناء رأس المال البشرى، والثانى، توظيف البشر لهذه القدرات فى الإنتاج- سلعا وخدمات، أو فى المساهمة الفاعلة فى النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛ أو الاستمتاع، والثالث، مستوى الرفاه الإنسانى الذى يتمتع به البشر، فى إطار ثراء المفهوم. وسنعتمد هذا الإطار المفهومى فى توصيف حال المرأة، كما فى اقتراح سبل

قيامها، فى سياق نهضة إنسانية فى مصر.

ونعد"الإطار المؤسسى" المواتى المحور الـرئيس لتنميـة إنسـانية تـؤدى لنهوض مصر. ويستلزم الإطار المؤسسى المحقق للتنمية الإنسـانية مشـاركة الناس الفعالة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وقيام نسق للحكـم الصالح، على المستويين المحلى والمركزى.

وحيث تستشرى فى مصر حمى"إطلاق قـوى السـوق" والانجـراف فـى تيارالعولمة، يتعين الحد من وحشية الأسواق الطليقة من خلال إنشـاء وتـدعيم المؤسسات المجتمعية الكفيلة بضبط الأسواق بحيث تتـوافر مقومـات الكفـاءة الاقتصادية (حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار) من ناحية، والعدالـة التوزيعيـة (محاربة الفقر من خلال تقوية سواد الناس) من ناحية أخرى[٥].

ويتعين، على وجه الخصوص، اتخاذ إجـراءات قويـة لتصـحيح الآثـار الاجتماعية السلبية لقوى السوق الطليقة، خاصة عندما يكون الإطار المؤسسـى مختلا بداية، كما هو الحال فى مصر. فيتعين حماية المنافسة الشريفة، والبيئـة الطبيعية، والمستهلكين، والعاملين، والفئات الاجتماعية الضـعيفة مثـل النسـاء والأطفال. ويعنى ذلك ضرورة قيام"شبكات أمان" فعالة لرعايـة"ضـحايا قـوى السوق"، أساساً من خلال الاستثمار فى الطاقات البشـرية، وإعـادة التـدريب والتأهيل، وتوفير الائتمان الميسر، بالإضافة إلى دعم مستمر للفئات الاجتماعية الأضعف كالمقعدين والمسنين.

ونظرا للأهمية المحورية للتعليم والصحة، كمكونين جوهريين لبنـاء رأس المال البشرى، وللتنمية الإنسانية بوجه عام، ينبغى أن تبقى خـدمات الرعايـة الصحية الأولية والتعليم الأساسى مجانية دائماً، وعلـى مسـتوى نوعيـة راق، وليس من سبيل إلى ذلك إلا أن تضمن الدولة، باعتبارها مندوبـة مـن النـاس جميعا للحفاظ على الصالح العام، الوفاء بتلك الأحقيات.

وهكذا، فى ظل فشل الأسواق الطليقة فى تحقيق متطلبات التنمية الإنسانية، يقوم دور محورى للدولة (أى مجمل السلطات التشريعية ولتنفيذيـة والقضـائية وليس الحكومة فقط) فى إقامة التنمية الإنسانية.

- فعلى الدولة مسؤولية قاطعة فى توفير مكونات رأس المال، بالمعنى الأوسع، للجميع: رأس المال البشرى عن طريق التعليم والصحة، وكذا رأس المال الطبيعى (خاصة الأرض والمياه فى المجتمعات الزراعية)، والمـالى (الائتمان).
- وعلى الدولة توفير العمل للجميع، باعتباره أحد عناصر توظيـف رأس المال البشري فى بناء التنمية الإنسانية، ولو فى مشروعات الأشـغال العامة عند فشل الأسواق فى توفير فرص العمل.
- وعلى الدولة أيضا مسؤولية حاسمة فى إقامـة البيئـة المؤسسـية

المؤدية لعمل الأسواق بكفاءة ولحماية المتضررين من عمل الأسواق.

- والحكم الديمقراطى، اللامركزى، والمشاركة الشعبية الفعالة شروط جوهرية لقيام التنمية واستمرارها بوجه عام، وفى مواجهة مشكلات البطالة والفقر والتشرذم الاجتماعى، بوجه خاص.

وفى البلدان العربية، ومصر فى القلب منها، ينفسح اعتبار السياق المؤسسى للتنمية، فوراً إلى منظور التعاون العربى. أما فى السياق العالمى الذى نعيش فى مطالع القرن الحادى والعشرين، يتعين إدراج الانتساب للكوكبةGlobalism، من موقع اقتدار ومنعة، يحول دون معاناة الآثار السلبية للعولمة globalisation، كمكون أصيل لبناء التنمية الإنسانية.

وهكذا يقوم متضافر حميد بين بناء التنمية الإنسانية فى مصر، والتعاون العربى الفعال، على طريق الوحدة، والانتساب الكريم للعالم المعاصر، استفادة من المعرفة والتقانات الحديثة، واتقاء لمخاطر العولمة على الكيانات القزمية بمعايير القرن الواحد والعشرين.

عن إضعاف النساء فى مصر

بداية، ما تلاقيه النساء هو إضعاف، وليس مجرد ضعف، لأن ضعف النساء المشهود تاريخياً[٦] لهو ناتج عن فعل آليات قصدية، أو عمليات مجتمعية مستقرة، فى مجتمعات يسيطر عليها أساسا الرجال، وفى سياق مجتمعى، ثقافى ومؤسسى، يعيد خلق ضعف النساء، فتستحكم حلقة شريرة من ضعف النساء، وتخلف المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنطلق ينُم، بداية، عن جسامة التحدى الذى تواجهه حركة لقيام المرأة فى مصر.

توثق البحوث أن النساء فى مصر تعانين مكانة اجتماعية أدنى من الرجال فى جميع الأعمار، وإن كان الفارق فى المكانة الاجتماعية حسب النوع يزداد مع تقدم العمر.

ويقدر أن المكانة الاجتماعية للنساء فى مصر تصل أقصاها فى العشرينات من العمر، ثم تتناقص بسرعة بعد ذلك. ويتأثر هذا النمط بالانتشار الأوسع للتعليم، وتزايد المشاركة، وإن ظلت محدودة، فى سوق العمل المنظم، للأجيال الأصغر من النساء، وأيضا بالانسحاب المبكر من العمل بسبب الزواج والإنجاب. وتظهر فروق ضخمة فى المكانة الاجتماعية لرؤساء الأسر حسب النوع. فبالمقارنة برؤساء الأسر الرجال، يتركز رؤساء الأسر النساء عند أدنى مستويات المكانة الاجتماعية.

وتدعم قيود مجتمعية قاسية استضعاف النساء فى مصر. فالمرأة لا تعتبر، بوجه عام، كائناً اجتماعياً مستقلاً.

وتتبلور مشكلة كبرى حول تبعية المكانة الاجتماعية للمرأة، لرئيس أسرتها الذى يكون، فى الأغلب الأعم، رجلا، فى تشكيلة اجتماعية شرقية تسود فيها

التركيبات الاجتماعية الجمعية. ويفاقم من هذه القيود ضعف الـوعى الفـردى، وبدرجة حتى أكبر، الوعى الجمعى، للنساء، كما هو متوقع فى مثل هذه التشكيلة الاجتماعية.

بداية، تعانى النساء إعداداً أفقر لمشاركة فعالة، ومثمرة، فى الحياة العامـة. ويتبدى ذلك، بأجلى صورة، فى الحرمان الأشد للبنات والنسـاء مـن التعلـيم، خاصة أصنافه المرتبة لعائد اجتماعى مرتفع. وتتبدى مغبـة ذلـك الحرمـان، والظلم البين الواقع على البنات، من كون البنات التلاميذ والطلبة الفضـل فـى جميع مراحل التعليم جميعاً تقريباً.

ولا يعترف المجتمع، بمدى مشاركة النساء الفعلية فى النشاط الاقتصـادى، أي العمل، ولا يكافئ هذه المشاركة كما ينبغى، بل يعاقب عليهـا فـى أحيـان بأشكال متباينة. فبالنسبة للغالبية العظمى من النساء فى الهيكل الاجتماعى القائم، لا يمثل العمل تحرراً أو تحقيقاً للذات.وليس العمل بالضرورة حتى مقوياً للمرأة فى السياق الاجتماعى السائد. إذ أن العمل المكسب للـدخل، أو حتـى رئاسـة الأسرة، لا يعفى المرأة من القيود الاجتماعية والثقافية الشديدة التـى يفرضـها السياق المجتمعى.

وبالمحصلة، فإن"النسوية" تكاد تكافئ، فـى السـياق المجتمعـى الـراهن، الاستضعاف.

السياق المجتمعى لإضعاف النساء

لا يمكن فهم حال النساء بمعزل عن السياق المجتمعى الكلى. ولا غنى عن مثل هذا الفهم إذا أريد لجهود قيام النساء أن تنجح. إذ يتأسس إضـعاف النسـاء على بيئة مجتمعية غير مواتية.

فتشير دراسة التشكيلة الاجتماعية المصرية إلى الأهمية المحورية للأسرة. فالأسرة، وليس الفرد، هى الوحدة الأساسية للتكوين الاجتمـاعى فـى مصـر. بعبارة أخرى، فإن المكانة الاجتماعية لأعضاء الأسرة تعد مشتقة مـن مكانـة رئيسها، وهو رجل إلا فى قلة محدودة من الحالات. وتشتد هذه"التبعية" فى حالة النساء.

وهناك عوامل اجتماعية وثقافية إضافية، تعمـل علـى مسـتويي الـوعى والقدرات، بما يزيد من قلة حيلة النساء.

فيظهر من الدراسات أن النساء ليسوا أقل محافظة من الرجال فيما يتعلـق بأدوار النوعين. وقد يكون، فى بعض الحالات، أكثر محافظة. وعلـى خـلاف بعض الأفكار الرائجة، فإن النساء رئيسات الأسر، فى المتوسط، أكثر محافظـة من قرنائهن الرجال، الأمر الذى يمكن فهمه فى ضوء حساسـيتهن للضـغوط الاجتماعية، خاصة تلك التى يمارسها الرجال فى سياق الثقافة السائدة.

وهكذا، فإن تمثل النساء للقهر يشكل عقبة كؤود فى سبيل مشاركتهن الفعالة

فى الحياة الاجتماعية. والأنكى هو أن النساء يشاركن فى تدويم هذا القهر مـن خلال تنشئة الأطفال. وهذا هو التعبير الأقسى عن قلة الحيلة.

ويعد الفقر عاملاً مهماً آخر فى بنية تهميش النساء. فالفقر صنو لقلة الحيلة. ومن هنا، فإن الفقر يفاقم من التهميش عامة، وبدرجة أعلى فى حالـة النسـاء. وتتجذر أسباب الفقر فى بنية التشكيلة الاجتماعية المصرية. غير أن أسباب الفقر قد تدعمت مؤخرا بسبب تغيرات جوهرية فى السياسة الاجتماعية مـن خـلال إعادة تشكيل المجتمع المصرى على النمط الرأسمالى الطليـق، الـذى يحـابى الأغنياء ويعاقب الفقراء، ويروج له تحت المسميات البراقـة مثـل"الإصـلاح الاقتصادى" و"التصحيح الهيكلى". ونتيجة لذلك فقد استشـرى الفقـر. وبسـبب ضعفهم الاجتماعى، يتوقع أن يلقى النساء والأطفال إفقاراً أشد من بـاقى فئـات المجتمع.

وليس فى طاقة الأفراد التغلب على قلة حيلتهم. فهذه غاية لا تتحقق إلا من خلال الفعل الجمعى. والواقع أن الأساليب الحالية لمواجهة الفقر تبـدو وكأنهـا تعمل على تدويم الوضع الراهن من قلة الحيلة. ومن أسف، فإن الإطار القانونى والإجرائى القائم يعيق العمل الجمعى المكافح، خاصة بالنسبة للنساء.

وتشير نتائج الدراسات إلى أن النساء يبدون أقل تعبيرا عن الرأى، وأدنـى مشاركة فى النشاطات السياسية. غير أن التحليل المدقق يظهر أن هـذا الفـرق البادى حسب النوع ليس إلا تعبيرا عن التهميش الاجتماعى من خلال مستويات أدنى من التحصيل التعليمى، ومشاركة أضعف فى النشاط الاقتصادى البـارز، وفرص حياتية أقل بوجه عام.

وفى النهاية، فإن المعركة الدائرة بين القوى السياسية المتنافسة على سـاحة الإسلام، يتوقع أن تؤدى إلى زيادة أولوية الأسرة فى مواجهة الفرد. والأهم فى منظور وضع المرأة فى المجتمع، أن هذه المعركة تفرز صورة أكثر محافظـة للمجتمع المصرى، مما ينطوى على تبعية أعمق للمرأة فى التشكيلة الاجتماعية.

التعليم وإضعاف النساء

يعود النظام التعليمى فى مصر لأكثر من قرن ونصف. واحتفلت البلاد فى منتصف التسعينيات بمرور ١٢٠ عاما على افتتاح أول مدرسة نظامية للبنـات (المدرسة السنية).

وعلى الرغم من هذا التاريخ المجيد، فإن معدلات الأميـة تقـدر رسـميا بحوالى ٤٠%، وترتفع معدلات الأمية بين النساء، خاصة فى الريف. غيـر أن هذا الرقم يخفى حقيقة الأمية فى البلد، إذ يقوم على افتراض أن إكمـال أربعـة صفوف من التعليم الابتدائى يكفى لمحو"الأمية الوظيفية". والواقـع أن الـدلائل تؤكد أن هذا المستوى من التحصيل التعليمى لا يكفى لاكتساب أساسيات اللغـة العربية والرياضيات.

إلا أن الأهم فى منظور إضعاف النساء، هو أن الفئات الاجتماعية الأضعف، وبؤرتها فقراء النساء، تعانى معدلات أعلى من الأمية. إذ يقوم ارتباط قوى بين مستوى أمية الإناث ومدى الفقر، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلى.

وبالإضافة، فإن التعليم الأساسى، وإن كان إجبارياً بالقانون، ليس معمماً فى مصر حتى الآن. وتعانى البنات والمناطق الأفقر خاصة الريف، حرمانا أوسع من التعليم.

والواقع أن التفاوت فى الالتحاق بالتعليم الأساسى حسب النوع، وبين الفئات الاجتماعية، والمناطق المختلفة فى البلد، يعكس نمطا مقاربا للتفاوت فى معدلات الأمية. مما يعنى أن التفاوت فى الالتحاق بالتعليم يضاعف من الفروق القائمة فى معدلات الأمية، حسب النوع والمستوى الاجتماعى والاقتصادى.

وتتواتر الشواهد على أن تكلفة التعليم المتزايدة تشكل عبئا يرهق ميزانية الأسر الفقيرة بما يعيق التحاق أبناءهم حتى بالتعليم الابتدائى، خاصة فى حالة البنات.

فمنذ منتصف الثمانينات، يبدو أن الاتجاه المتصاعد للالتحاق بالتعليم الابتدائى قد انحسر، وتوقف الفارق فى الالتحاق حسب النوع عن الانكماش. بل يقدر أن التحاق البنات بالتعليم الابتدائى قد انخفض خاصة بين فقراء الحضر.

وهكذا، وبدلالة الاستبعاد من التعليم الابتدائى، يظهر أن البنات تدفعن ثمنا أعلى لفقر أسرهن. وبالنتيجة، يقدر أن الفارق حسب النوع فى الالتحاق بالتعليم الأساسى قد اتسع فى السنوات الأخيرة نتيجة لاستشراء الضائقة الاقتصادية فى البلد.

العمل وإضعاف النساء

تتكيف مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى بالسياق الاجتماعى الكلى، ويترتب عليها تبعات بعيدة الأثر على الرفاه الاجتماعى عامة، وعلى وضع النساء على الخصوص. وفوق كل ذلك، فإن مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى، بل دور النساء فى المجتمع ككل، محل جدل حاد فى المجتمع المصرى، فى سياق صعود بعض الاتجاهات المحافظة.

وعادة ما تقلل العمليات الإحصائية فى دول العالم الثالث من مدى مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى. ويعود ذلك إلى نوع من التحيز للعمل المأجور، يترتب عليه إهمال العمل غير المأجور، بالإضافة إلى التوجه الاجتماعى الذى يقلل من أهمية مساهمة النساء فى الحياة عامة، وليس فقط العمل.

وحيث تعمل غالبية النساء دون أجر فى نطاق أسرهن أو فى النشاط الاقتصادى غير المنظم، لا تندرج مساهمتهن فى عداد النشاط الاقتصادى فى الإحصاءات الرسمية. ويزداد إهمال مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى مع

ارتفاع مستوى العمل غير المأجور فى نطاق الأسرة، أو فـى القطـاع غيـر المنظم، واستشراء التوجهات الاجتماعية السلبية تجاه البنات والنساء.

وعليه، فإن التقليل من مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى يصل أقصـاه فى المناطق الريفية والمجتمعات التى يزيد فيها مدى النشاط الاقتصـادى غيـر المنظم، ومصر منها(٧). وتبـين الدراسـات أن تطبيـق التوصـيات الدوليـة لإحصاءات العمل يؤدى إلى زيادة كبيرة فى معدلات مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى، وارتفاع معدلات مشاركة الريفيات عن قريناتهن الحضـريات فـى جميع الأعمار.

إلا أنه يجب التنبه إلى أن التوصيات الدولية لإحصاءات العمل تقوم علـى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية التى يتم التعامل فيها نقداً. ومن ثـم، فـإن مساهمة النساء، غير مدفوعة الأجر، فى إنتاج مكونات الرفاه الاقتصادى خارج القطاع الأولى، لا تحسب فى النشاط الاقتصـادى إذا كانـت مخصصـة كليـة للاستهلاك العائلى. والمثال الأهم على ذلك هو مساهمة النساء الجوهريـة فـى تدبير شئون المنزل ورعاية الأطفال.

وتبين الدراسات القائمة على استغلال الوقت أن نشاطات النساء فى النطاق المنزلى، والتى لا تعد ضمن النشاط الاقتصادى حسب الأنظمة القائمة، تسـتهلك نسبة ضخمة من وقتهن من ناحية، وتشـكل مسـاهمة جوهريـة فـى الرفـاه الاجتماعى، من ناحية أخرى. ومن ثم فإن هذا النوع من"النشـاط الاقتصـادى" للنساء لا يدرس بما يكفى، ولا يقدر بما يجب.

وليست مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى فى المجتمعات المتخلفة خيراً صرفاً.

إذ يتبلور عمل النساء، وتأثيره على مكانة المرأة، من خلال تقسيم صـارم للعمل بين الرجال والنساء، تدعمه قيم ثقافية قوية تحط من ظروف عمل النساء.

فبالنسبة للنساء، تقترن المشاركة فى النشاط الاقتصادى عـادة بانخفـاض المستوى المعيشى، فى سياق ثقافى حاكم يكرس هيمنة الرجال، ولكن يبـدو أن النساء يقبلنه بوجه عام، بل ويشاركن فى تدويمه، بسبب انخفاض وعيهم وقلـة حيلتهم، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وتشير نتائج البحوث إلى أن الغالبية العظمى من النسـاء العـاملات فـى المناطق الفقيرة تعملن فقط، اضطراراً، بدافع من الحاجـة الماديـة وبغـرض المساعدة فى الوفاء بالحاجات الأساسية لأسرهن. ولا يتمتع هؤلاء النساء كثيرا بالأعمال المتدنية التى تشغلنها عادة بسبب ضـعف إعـدادهن لسـوق العمـل وتهميشهن الاجتماعى. ولا يترتب على كسبهن من العمل، بالضـرورة، تقويـة هؤلاء النساء فى محيطهن الأسرى. ولا يتيح لهن عملهن التنصل من واجباتهن المنزلية، ولكن عادة ما ينجم عنه"إهمالهن" فى مسئوليتهن"الرئيسية" هذه. وينـتج

عن كل ذلك، إجهاد زائد، مما يجعل أغلبهن تتطلعن إلى الخلاص من هذا"العبء المزدوج" عن طريق ضربة حظ قدرية، ربما بالزواج من وافد عربـى تحـت ظروف تعمق من استضعاف شريحة من النساء المصريات.

ونظراً لضيق سوق العمل لمصرى وانتشار صنوف البطالـة فـى سـياق الركود الاقتصادى، دفع النساء ثمنا أبهظ للأزمة الاقتصادية[8]، فترتفع معـدلات البطالة بين الإناث لأضعاف مستواها بين الذكور، وتتزايد معدلات بطالة النساء بوتيرة أسرع. وتدل الشواهد على أن النساء أول من يستغنى عنهم، عند تقليص العمالة، وآخر من يستخدمون عند التشغيل الجديد. بل وصل الأمر إلى اسـتبعاد النساء بداية فى إعلانات طلب العاملين وهو نوع من التمييز ضد المرأة يجـافى القانون والدستور والمواثيق الدولية.

المشاركة السياسية واستضعاف النساء

نلقى الآن نظرة خاطفة على موقع النساء من الحكم، والسياسة عامة، وهنا نقترب من مواطن المسكوت عنه فى الكتابات المعتادة، غير أن قيام المرأة هو، فى الأساس، فعل اجتماعى وسياسى بحيث لا بد، فى أية مناقشـة جـادة، مـن التطرق إلى جانبى رأس المال الإنسانى هذين.

بداية، جلي أن النساء، والشباب أيضا، قد خرجوا من قسمة سدة الحكم فـى البلدان العربية صفر اليدين. فالحكام ينتمون فى الأغلب الأعم لفئة الشيوخ مـن الرجال.

عزوف النساء عن السياسة

لا تتوافر دراسات كثيرة مضبوطة عن المشاركة السياسة تتيح لنـا نظـرة فاحصة على مدى انغماس النساء فى السياسة. لكن، على سبيل المثـال، تيسـر للكاتب التوصل للمحات عن المشاركة السياسة فى مصر، مـن تحليـل نتـائج استطلاع للرأى أشرف على إجرائه[(٩)]. وفيما يلى نظرة سريعة علـى سـمات مشاركة، أو بالأحرى قلة مشاركة، النساء فى السياسة من ذلك التحليل.

فى ذلك التحليل عرفنا ثلاثة مكونات للعزوف عن السياسة. الأول أسـميناه الاستقالة التامة من السياسة، وقربناه باستخدام نسبة"الـلارأى" فـى اسـتجابات المفردة الخاصة بما إذا كان هناك حزب أو تيار سياسي يعبر عن المجيب، فـى استطلاع الرأى. والمكون الثانى أسميناه الاستقالة من التشكيلة السياسية القائمـة فى مصر، أحزاباً وتيارات غير مهيكلة فى أحزاب، وقربناه باستعمال نسـبة"لا أحد" فى نفس المفردة. أما المكون الثالث فكان العزوف عن العضوية فى أحـد الأحزاب القائمة بالرغم من إقرار المجيب بأن هناك حزباً أو تياراً سياسياً يعـده هو/هى معبراً عنه. وقد انتهى التحليل إلى النتائج التالية.

المستوى الأول: يستقيل قرابة نصف الناخبين (٤٦%) من السياسة، ابتداء، فليس لهم من رأى فى قضية التعبير عنهم سياسياً. ولكن النساء يسـتقلن، علـى

هذا المستوى الأول، بغالبية كبيرة (٦٢%) مقارنة بأقـل مـن ثلـث الرجـال (٢٧%). ويظهر للتقدم فى العمر تأثيراً واضحاً على زيادة هذا المسـتوى مـن الاستقالة، خاصة بين النساء، حيث تزداد نسبة اللارأى باطراد مع كبر السـن. أما بين الرجال فلا يقوم فارق محسوس فى نسبة اللارأى إلا بتخطى الخمسـين عاماً من العمر. كذلك ينطوى ارتفاع التحصيل التعليمى، كمـا يتوقـع، علـى انخفاض مطرد فى المستوى الأول للاستقالة من السياسة، أشد وضوحاً فى حالة النساء.

المستوى الثانى: بإضافة الاستقالة من التركيبة السياسية القائمة حالياً إلـى الاستقالة التامة من السياسة، نصل إلى استقالة تراكمية لما يناهز ثلاثـة أربـاع الناخبين (٧٢%) من السياسة فى مصر. وتزداد الاستقالة بين النساء بالمقارنـة بالرجال. كما تزداد الاستقالة من السياسة بين النساء بالكبر فى السن، وخاصـة بعد بلوغ الثلاثين عاماً من العمر، ربما تعبيراً عن تزايد المسـئوليات الحياتيـة للنساء خاصة فى نطاق الأسرة. وعندهن نلحظ أعلى قيم العزوف عن السياسة، على هذا المستوى، بين متوسطات العمر اللاتى لا يتعدى حظهن مـن التعلـيم المرحلة الابتدائية.

أما بين الرجال فنلحظ أعلى مستويات الاستقالة بين كبار السن (٥٠ عامـاً فأكبر)، يليهم شباب الناخبين (١٨-٢٩ سنة)، بينما شُـوهدت أقـل مسـتويات الاستقالة من السياسة بين فئة العمر الوسيطة (٣٠-٤٩ سنة). وهنا نجد مؤشراً على انتشار أوسع للعزوف عن السياسة بين شباب الناخبين، يعود فى الأسـاس إلى مكون الاستقالة من تركيبة الأحزاب والتيارات السياسية القائمة. وإن قبلنـا أن ارتفاع المستوى الثانى من العزوف عن السياسة بين كبـار السـن يـرتبط بالإحساس بدنو الأجل والترفع عن الحياة الدنيا، فـإن زيـادة العـزوف عـن السياسة، على هذا المستوى، بين الشباب، بالمقارنة بمتوسطى العمـر، يمكـن تفسيره بتناقص الحيوية السياسية للمصريين عبر العقود القليلة الأخيرة.

المستوى الثالث: بوصولنا إلى هذا المستوى، مـن خـلال إضـافة نسـبة المجيبين الذين يعبر عنهم، فى رأيهم، حزب أو تيار سياسـي ولكـنهم ليسـوا أعضاء فى أى حزب، إلى المستوى الثانى من الاستقالة من السياسـة، يصـبح عزوف المصريين عن السياسة، على الأقل العلنية، شبه مطلق، إذ يطول ٩٤% من الناخبين. والقلة الضئيلة الباقية هى التى انضمت لعضوية الأحزاب. ويطول هذا المستوى من العزوف عن السياسة جميع النساء تقريباً بحيث يصبح الحديث عن الفوارق فى العزوف داخل مجتمع الناخبات تزيداً. المشاركة السياسية فـى مصر، مقاسة بعضوية الأحزاب، إذاً هى حكر رجالى تقريباً.

ولكن بين الرجال، نجد أعلى معدلات العزوف عن السياسة، على المستوى الثالث، مرة أخرى، بين الشباب والكبار.

غير أن التحليل المتعمق لنتائج استطلاع الرأى هذا[١٠] يظهر أن الفروق البادية حسب النوع، عند الاقتصار على مقارنة النوعين دون اعتبار باقى المتغيرات المرتبطة بالنوع، ترجع فى حقيقة الأمر إلى فروق فى متغيرات مفسرة أخرى بين الرجال والنساء، مثل المستوى الاجتماعى والاقتصادى (بدلالة خصائص التعليم والعمل ومحل الإقامة وغيرها).

بعبارة أخرى، لا تقوم فروق معنوية إحصائياً فى اتجاهات الرأى، أو المشاركة السياسية، بين الرجال والنساء لمجرد كونهم رجالاً أو نساء. ولذلك تختفى الفوارق بين النوعين فى أكثر مفردات استطلاع الرأى عند إدخال مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تشرح، مجتمعة، الفروق المجتمعية بين النساء والرجال، فى تحليل متعدد- المتغيرات.

بل يبدين النساء، عند التخلص من تأثير خصائصهن الاجتماعية والاقتصادية، فى بعض مفردات الاستطلاع، مستوى أعلى من المشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال، تدنت عضوية الرجال فى الأحزاب، وانخفضت مشاركتهم فى انتخابات مجلس الشعب، عن النساء، بدرجة معنوية إحصائياً، عند التخلص من تأثير المستوى الاجتماعى-الاقتصادى.

النوع إذاً ليس إلا مؤشراً على الاستضعاف، وتبعاته فى مضمار المشاركة السياسة هى تبعات الاستضعاف، سواء طال الرجال أو النساء.

بعبارة أخرى،يمكن اعتبار النوع (النسوية) مؤشراً على الاستضعاف فى المجتمع المصرى، كما فى غيره.

وبقيام النساء يمكن أن يتغير وجه السياسة فى مصر. ولكنه لن يتغير جوهرياً إلا بقيام المستضعفين كافة، نساء ورجال.

لكن النساء، فى النهاية، أصناف، وقد انصب التحليل السابق على أوضاع عموم النساء. ورغم أهمية هذا المنظور التحليلى، فإنه لا يحوى كل الحقيقة. إذ هناك شرائح ضئيلة من النساء تتمتع بقوة ضخمة فى البنية الاجتماعية بحكم انتمائها للفئات المتنفذة، سياسياً واقتصادياً. وهذا حال التشكيلات الاجتماعية شديدة التقسم، والممعنة فى التفاوت.

فعلى الرغم من هامشية عامة النساء فى الحكم والمجتمع عامة، لم تعدم قلة قليلة من النساء نفوذاً واسعاً من وراء ستر، كثيفة أو رقيقة. وطبيعى أن يكون انتماء هذه الفئات"المحظوظة" من النساء لمن يمدونهم بالقوة، وليس لجمهور النساء أو عامة الناس.

وتكتسى هذه السمة أهمية خاصة فى الطور الحالى لتاريخ مصر حيث تتحور مصادر القوة، فى سياق إعادة هيكلة المجتمع على النمط الرأسمالى الطليق، من السلطة التقليدية: البزة الرسمية والحكم الرسمى، إلى رأس المال الكبير. إذ نشهد صعوداً متسارعا لحواشى الفئات الحاكمة تقليدياً، ولأصحاب

رأس المال الكبير، ولحوارييهم، وللانتهازيين من غيرهم، فى مضمار القوة الجديد، يمكن منه إمساك الأهل والأصحاب بمقاليد السلطة القديمة، وإقامة الجسور مع المصالح الخارجية بتغلغل النفوذ الأجنبى فى سياق"العولمة"، وبيع مشروعات القطاع العام، وغياب الضوابط المؤسسية لنظام السوق التنافسى، مما يشكل بيئة مثالية لتفشى الفساد.

بهذا التحول فى مقومات القوة، يمكن أن يصبح بعض النساء، أكثر من الشيوخ القاعدين على أريكة السلطة، قاهرين للمستضعفين من عموم الناس، بما فى ذلك عامة النساء.

غير أن هذا الوضع المتميز لقلة لا يمنع من ضعف محصلة مشاركة المرأة بوجه عام فى مجالات الاقتصاد والسياسة.

النساء فى الاقتصاد والسياسة

تتوافر، من مصادر دولية، فى سياق الاهتمام بقضية"النوع" gender فى التنمية، مؤشرات على مشاركة النساء فى الاقتصاد والسياسة. ورغم أن مثل هذه المؤشرات تغلب الشكل على المضمون، إلا أنها لا تخلو من دلالات مفيدة. ويتعين التوضيح، إضافة، أن هذه المؤشرات تتعلق أساسا بالنخب، وهى شديدة الضيق، وقليلة الصلة بعامة الناس، فى بلد كمصر، بالمقارنة بالدول الأكثر تقدماً. ويعنى ذلك أن القوة النسبية للنساء حسب هذه المؤشرات فى البلدان العربية قد تبدو مبالغاً فيها. ويقارن الجدول التالى وضع النساء فى مصر والبلدان العربية بتجمعين دوليين آخرين: شرق آسيا (شاملاً الصين) والدول المصنعة (شاملة دول أوربا الشرقية)[١١].

تدل المؤشرات المتضمنة فى الجدول على قلة"تمكن" النساء فى هيكل القوة فى مصر والبلدان العربية بالمقارنة بكل من دول شرق آسيا الصاعدة وبالدول المصنعة، خاصة الأخيرة.

جدول (١)

مؤشرات على مشاركة النساء فى الاقتصاد والسياسة، مصر والبلدان العربية ومناطق فى العالم، منتصف التسعينيات

نسبة النساء (%)	مصر	البلدان العربية	شرق آسيا	الدول المصنعة
المهنيون والفنيون	٢٩,٣	٣٠,٠	٤٥,١	٤٧,٨
المجالس النيابية	٢,٤	٥,٢	١٩,٣	١٤,٥
وكلاء الوزراء	٤,٧	٣,١	٢,٣	١١,٣
الوزراء	٤,٠	٤,٤	٣,٢	١٢,٦
مؤشر تمكين النساء[١٢]	**٢٥٨**	**٢٩٠**	**٤٧١**	**٥٦٩**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للإنماء، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ و ١٩٩٦

ورغم أن المؤشرات المتضمنة فى الجدول لا تعبر عن فعالية تبوأ المراكز الاجتماعية المشار إليها، إلا أن المجموعة الخاصة بتبوأ المراكز القيادية فى الحكومة والتمثيل النيابى يمكن أن تعد أشد تعبيراً عن التمكن فى هيكل القوة.

وبوجه عام، يلاحظ أن قيمة مؤشرات تمكين المرأة فى مصر لا تتعدى متوسط الدول العربية، بل تقل عنها فى حالة بعض المؤشرات الحساسة، مثل التمثيل فى المجالس النيابية. وبالمقارنة بباقى العالم، تقل مؤشرات تمكين المرأة فى مصر، والدول العربية عامة، بكثير عن مثيلاتها فى شرق آسيا والبلدان المصنعة، إلا فى حالة الوظائف القيادية فى الحكومة.

ويلاحظ فى هذا الصدد أن فترة التوظيف المضمون فى الحكومة والقطاع العام فى مصر، مع التزام الحكومة الأقوى من القطاع الخاص بعدم التمييز حسب النوع، قد تمخضت عن تركز النساء المتعلمات فى الإدارة الحكومية دون أن يترافق ذلك بالضرورة مع صعود متناسب لقوة النساء فى الإدارة الحكومية.

ثالثاً: فى الحاجة إلى نهضة إنسانية تتأسس على قيام المرأة فى مصر

فى مقابل الصورة القاتمة التى تتشكل من الصفحات السابقة، توصيف للواقع الراهن، تبقى فى بلد كمصر فرصة ذهبية لقيام نهضة إنسانية باهرة إن اعتمدت منطق"التنمية الإنسانية" الذى يكرم الإنسان ويعلى شأنه، على خلاف النظرة السائدة الآن فى مصر، عاليا فوق الماديات والأموال، بما ينفخ روحا نبيلة فى مقولة أن"الإنسان عماد التنمية وغايتها فى الوقت ذاته"، وبحيث تعتمد التنمية الإنسانية محاور بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بفعالية، سعيا لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الإنسانى فى المجتمع، لا يتوقف عند ضمان المعيشة المادية الكريمة وإنما يتخطاها إلى آفاق إنسانية أرحب من احترام الحقوق والحريات الإنسانية والتمتع بالحرية والجمال وتحقق الذات.

وفى هذا المنظور تظهر الأهمية البالغة لقيام المرأة كمكون عضوي لنهضة إنسانية فى البلدان النامية.

لقد صار مستقرا أن النساء يعانون إضعافا واستضعافا فى المجتمعات المتخلفة.

ومن ناحية أخرى، يستحيل أن تقوم تنمية إنسانية ونصف البشرية مضعفٌ أو مستضعفٌ. بل يتواتر الآن تأكيد البحوث العلمية على أن للنساء قدرات خاصة، عقلية وعاطفية بل وجسدية[١٣] يمكن أن يتفوقن بها على الرجال فى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية[١٤]، الأمر الذى يحرم المجتمعات المضعفة للمرأة من مزايا هائلة فى منظور التنمية الإنسانية.

رابعاً: مقومات نهضة إنسانية تتأسس على قيام المرأة فى مصر

مقومات نهضة إنسانية[١٥]

إن استمرار الأوضاع على ما هى عليه فى مصر ينطوى على محاذير

ضخمة فى منظور التنمية الإنسانية، فى سياق إقليمى وعالمى يزداد شراسة، لا يعترف بالكيانات القزمية ولا يشفع للضعفاء.

وبالمقابل فإن بناء التنمية الإنسانية، على النحو الموصوف بإيجاز فيما يلى، يحمل بذور البقاء الكريم فى عالم القرن الواحد والعشرين. وتتأسـس النهضـة الموصوفة على ركنين أساسيين: اكتساب المعرفة وإصلاح السـياق المؤسسـى للتنمية.

بناء القدرات البشرية

ضمان الحياة والصحة

مطلوب تحقيق تقدم على محور الصحة الإيجابية للجميع، باعتبار الصـحة الكلية حالة من التنعم العقلى والنفسى والاجتماعى والبدنى. مما يعنـى تحويـل الاهتمام من تقليل وقع الوفاة إلى تحسين نوعية الصحة فى كل أطوار دورة حياة الفرد بما يمكن من التمتع بصحة جيدة فى منظور متكامل فى كل مراحل حياته.

ويتطلب ذلك مستوى للاستثمار فى الرعاية الصحية وإدارتها يكفل تحقيـق الجودة والعدالة معاً، وبما يضمن الوصول إلى الشرائح الأكثر عرضة للتأثر فى المجتمع، بما فى ذلك الأطفال الرضع والصغار، والمراهقين والشباب، والبالغين فى سن الإنجاب، مع إعطاء أولوية للإناث، وكبار السن، والعمل علـى تقليـل التفاوت حسب النوع،بما فى ذلك التصدى للارتفاع فى معدلات وفيات الأمهات، وتحقيق التقارب بين الريف والحضر، ومواجهة مشاكل سوء التغذية التى تشمل الأنماط الغذائية والظروف البيئية والتفاوت فى توزيع الطعام.

وهناك حاجة للاهتمام بالصحة الوقائية مع رفع كفاءة الخدمات والتسهيلات الصحية والعلاجية، ولمواءمة برامج إصلاح قطاع الصحة لمراعـاة التفاوتـات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق العدالة بين السكان، وإيجاد شبكة أمان للأشد فقراً.

وعلى السياسة الصحية أن تشجع وتعضد قيام منظمات أهلية تتولى عمليـة استنهاض مشاركة الناس فى تحسين الصحة.

إصحاح البيئة

هناك حاجة إلى النهوض بإدارة البيئة، واستخدام الأساليب المناسبة للعمـل على مختلف المستويات من المحلى إلى العالمى، ومراعاة التغير المستمر فـى الصفات المثلى للبيئة التى يسعى نظام إدارة البيئة لتحقيق الالتزام بها، ومعالجة القيود الاجتماعية والفنية التى تعترضها، وتجاوز آلية التشريعات إلى اسـتخدام الأدوات المجتمعية، القائمة على مشاركة النـاس، والكفيلـة بتحقيـق الالتـزام بالمتطلبات البيئية.

ويتطلب هذا اتباع استراتيجية تجمع بين إطارين زمنيين، قصير وطويـل، وفقاً لطبيعة المشاكل واحتياجاتها، تساعد على ترتيب أولويات العمل على أساس

علمى رصين بدءاً بوقف أسباب التدهور البيئى قبل الانصراف إلـى معالجـة آثاره، وعلى تعزيز القدرات فى تطبيق أدوات الاقتصاد البيئى الحديث، وتحقيق المزيد من المشاركة الشعبية فى خطط وإجراءات حماية البيئة.

ويجب اعتماد مبدأ الإنتاج الأنظف، من حيث خفـض اسـتهلاك المـوارد البيئية والحد من الانبعاثات والمخلفات. ويتضمن هذا الاستخدام الرشيد لمـوارد البيئة الناضبة، والتوقف عن هدرها، والالتزام فى استهلاك منتجـات المـوارد المتجددة بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها والالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما نلقيه فيها من نفايات وملوثات.

إصلاح التعليم

هناك حاجة إلى مضمون حضارى لتربية مستقبلية، يقوم على الابتعاد عـن البعد الواحد فى الرؤية الاجتماعية، اقتراباً من جوهر الطريقة العلمية، واتصال التربية بمقتضيات العصر، الذى يسوده العلم والمعرفة، وتهيئة الأفراد لتحقيـق طاقاتهم الكامنة، والتطلع إلى مستقبل يكتنفه عدم التأكد.

وتعتمد البنية التربوية المقترحة على ستة توجهات: مركزيـة الفـرد فـى العملية التربوية واحترام الكرامة الإنسانية للفرد - إعلاء قيمة الحوار واعتمـاد الاختلاف الخلاق دون خضوع لثوابت جامدة - تربية القوة الناقدة للتعامل مـع المشاكل الطبيعية والإنسانية - إثارة روح التحدى والاستجابة الخلاقـة لمحـيط الإنسان الطبيعى والبشرى - تأكيد أسبقية الإبداع وكرامة العمـل الإنتـاجى - استمرار المراجعة والمقارنة مع الأمم المتقدمة.

ويتطلب النهوض بالتربية التزام المؤسسـة التربويـة بأخلاقيـات مهنيـة ومجتمعية جديدة تشمل: حق المتعلم فى أن يفهم ككيان إنسانى واحد، تسـتهدف التربية نموه الجسدى والوجدانى والاجتماعى والمعرفى فى تكامـل وانسـجام، وضمان فرص تعليمية متكافئة لكل الأطفال بما يؤدى إلى الحد من النخبوية فى التعليم خاصة فى المراحل التعليمية الأعلى، شاملاً تمكين أبناء الفئات الأضعف اجتماعياً، خاصة البنات، من الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، بما فـى ذلـك تمييز إيجابى لهم فى منح الالتحاق وفرص تمويل التعليم بالاقتراض.

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالتربية بناء رأس المال البشرى راقى النوعية، بنشر كامل للتعليم الأساسى، مع إطالة أمده إلى عشـر سـنوات على الأقل، واستحداث نسق فعال لتعليم الكبار، وترقية نوعية التعليم، وتوفير ما يلزم لذلك من موارد وزيادة كفاءة استخدامها، وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة تجنب الممارسات التـى تكرس الفوارق الاجتماعية، وإقامة برنامج لنشر التعلـيم وتطـويره باسـتغلال تقانات المعلومات والاتصال.

ويجب نشر التعليم العالى— عماد المهارات المتقدمة— وتوفير ما يتطلبـه من موارد، دون التقيد بما يدعو إليه الـبعض مـن إعـادة توزيـع المـوارد المخصصة للتعليم لمصلحة التعليم الأساسى على حسـاب المسـتويات الأعلـى بدعوى تحقيق العدالة الاجتماعية. والعمل على إحداث هزة شـديدة لمؤسسـات التعليم العالى القائمة بهدف تحسين النوعية وإقامة نسق تعليم عال متنوع ومرن مواكب لاحتياجات التنمية، واستمرار مسؤولية الدولة فى هذا المجال.

كما تلزم العناية باحتياجات الفئات المختلفة، خاصة تعليم الكبار، والتعلـيم قبل المدرسى، وذوى الاحتياجات الخاصة، بما فيهم المعاقين، مع التركيز علـى تعليم نخبة المتفوقين لتفجير أقصى طاقاتهم الإبداعية، والعمل فى نفس الوقـت على استنبات المواهب فى سنوات الطفولة الأولى، دون أن يعوق ذلك اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية.

كما يجب ضمان التصاق التعليم الفنى والمهنى بمواطن الإنتاج، ومراعـاة تزايد الحاجة لاكتساب المهارات الاجتماعية والاتصـالية والعقليـة، واكتسـاب القدرة على التعامل فى مجموعة والولاء لها، ومهارات الاتصال.

كذلك يجب معاملة إدارة التربية كإدارة تطـوير لا إدارة تسـيير، ودعـم ديموقراطية الإدارة التعليمية ولامركزيتها، والمشاركة الفاعلة لمختلـف الفئـات الاجتماعية فى التعليم وتوثيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع. ويفسح مثل هـذا التطوير مجالاً أرحب لتعليم البنات، خاصة إذا أخذ بالتعليم المشترك، وهو أقـل كلفة، وتوافرت مجانية التعليم.

إقامة نسق فعال للبحث والتطوير

لابد من صياغة سياسات طويلة الأجل للبحث العلمى تقوم علـى التعـاون الوثيق بين مؤسسات البحث والتطوير والجامعات وقطاعـات الإنتـاج، ودعـم التعاون الإقليمى، مع التوسع فى التعاون الدولى.

وعلى الحكومة أن توجه النسبة الغالبة من عقود المشروعات إلـى بيـوت عربية لدعم قدرتها التنافسية، وأن تستخدم الشركات العامة التعاقد الخارجى لفتح مجالات القدرات التقانية أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأسـعار معقولـة. ولابد من دعم الصلات بين جميع مكونات نسق العلم والتقانة.

ويحتاج نسق فعال للعلم والتقانة إلى بيئة ممكنة تبدأ من نظام تشريعى كفء وتنتهى بحريات الفكر والتنظيم، وتساعد على الروابط بـين عناصـر النسـق القطرى للعلم والتقانة وبينه وبين الأنسـاق السياسـية والاقتصـادية العربيـة والدولية.

إتاحة تقانات المعلومات والاتصال

يتطلب تضييق الفجوة الرقمية نوعاً من"الابتكار الاجتماعى"، مـع توسـيع مفهوم"الفجوة الرقمية" ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، بـالتركيز علـى

المعرفة المتكاملة بأبعادها الثلاثة: العلمية، والإنسانيات، والمعرفة الكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة.

وهناك حاجة إلى النهوض بعنصر المحتوى باعتباره أهم حلقات صناعة المعلومات (التى تضم أيضاً مرحلتي معالجة المعلومات وتوزيعها)، وتعزيز أجهزة التخطيط الاستراتيجى للتنمية المعلوماتية بوحدات متخصصة فى رصد التطوير التقانى للتعليم وتقويم نظم التقانة، ووضع سياسة متوازنة لإعادة هيكلة قطاع الاتصال.

كما يجب العمل على تنمية روح المشاركة والشعور بالمسؤولية الاجتماعية فى عمليات التنمية المعلوماتية، بما فى ذلك حفز المنظمات غير الحكومية. ويحتاج النهوض بتعليم الحاسوب لجميع الأعمار إلى الاهتمام بكفاءات التدريس وإنشاء المراكز وتطوير البرمجيات.

كما يجب إعطاء أولوية للبحوث المتعلقة بتقانات المعلومات والاتصالات فى خطط التنمية العلمية والتقانية، وإقامة شبكة من معاهد البحوث المتخصصة فى مجالات معالجة اللغة العربية آلياً، وزيادة الإنفاق الحكومى على البحث والتطوير فى مجال تقانات المعلومات والاتصال، وإقامة صناديق نشطة للتنمية المعلوماتية.

توظيف القدرات البشرية ونواتج التنمية

نحو التشغيل الكامل والقضاء على الفقر

تتطلب مواجهة تحديات التشغيل الكامل، المراقبة الدقيقة لأوضاع التشغيل والفقر، وتبنى هدف النمو الذى يزيل الفقر عبر تكثيف خلق فرص العمل الجيدة، وإنشاء شبكات أمان فعالة.

كما أن سبيلاً أكيداً لتعظيم خلق فرص العمل يتمثل فى تمكين الناس من تخليص أنفسهم من الفقر باستخدام وسائل توزيعية لتزويدهم بمختلف أنواع رأس المال: المجتمعى والمالى والمادى، وبوجه خاص البشرى القائم على التعليم والتدريب والرعاية الصحية ورأس المال المجتمعى باعتباره ضرورة لتزويد الفقراء بالنفاذ إلى التنظيمات الاجتماعية والسياسية التى توصل أصواتهم وتحمى حقوقهم. ولرأس المال المادى، كالأرض ومياه الرى أهمية خاصة فى المناطق الريفية

وتعتبر المشروعات الصغيرة والصغرى من أهم أدوات خلق التوظيف وتوليد الدخل مما يدعو لتبنى سياسات فعالة لدعم هذه المشروعات ورفع إنتاجيتها.

ومطلوب قيام عقد اجتماعى جديد يجرى فيه تضافر حكومة نشطة وكفئة مع قطاع أعمال يتمتع بالحيوية والمسؤولية الاجتماعية، ومع قطاع مدنى قوى يمثل مختلف فئات الشعب. ويتطلب هذا إجراء إصلاح فى الجهاز الإدارى وفى

الخدمة المدنية بما فى ذلك الحكم المحلى الفعال، واتباع الوسائل التى تزيد من مساهمات القطاع الخاص التطوعية وتعزز تنافسية الأسواق مع ضبطها لتحقيق المنفعة العامة، وإزالة القيود عن المجتمع المدنى وضمان مساهمته الفعالة فى التنمية.

حفز النمو الاقتصادى

تقوم حاجة إلى الاستمرار فى تحسين البيئة الكلية الممكنة من النمو الاقتصادى، والتى تعزز التراكم الرأسمالى أساسا من خلال الادخار والاستثمار المحلى، فضلاً عن المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي باطراد. ومطلوب أيضا تعزيز جودة المؤسسات، وتحقيق مزيد من تراكم رأس المال البشرى

ويعد تحقيق بيئة كلية ممكنة للنمو شرطاً ضرورياً للنمو، وإن كان غير كاف. إذ يتطلب تحقيق النمو تدخلاً استراتيجياً عمدياً من جانب الدولة، وذلك لتيسير طاقة النمو الممكنة أو التغلب على العقبات الرئيسية. ويجدر أن تشتمل أى استراتيجية حيوية لتعزيز تنافسية الاقتصاد على برنامج فعال لاكتساب المعرفة.

إن توسعاً ضخماً فى قطاع الإسكان يمكن أن يشكل استجابة قوية لتحدى الانتقال السكانى. حيث يستحث نمو السكان فى سن العمل كلاً من تمويل الإسكان والاستثمار فيه. وتتطلب هذه الاستراتيجية اضطلاع القطاع العام بدور استراتيجى مهم، وخاصة فى مجال الضبط، بما فى ذلك حماية حقوق الملكية وتنظيم سجلات الملكية.

نحو توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة

يمكن تحسين بنية توزيع الثروة والدخل باتباع سياسات نشطة لبناء نهضة شاملة تكون الركيزة الأساسية فى تحديث الاقتصاد والعلاقات المجتمعية على السواء، وعلى وجه الخصوص عبر تمكين الفئات الاجتماعية الأضعف من القدرات الإنسانية التى تؤهلهم للحصول على نصيب عادل من الدخل والثروة فى المجتمع بحيث يتم تعديل توزيع الدخل والثروة إيجابياً، بزيادة نصيب الفئات الاجتماعية الأضعف من الدخل والثروة المتزايدين. بعبارة أخرى، تنطوى عملية بناء التنمية الإنسانية، تلقائياً، على التحول نحو توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة.

كذلك يمكن أن يتحقق إصلاح توزيع الثروة والدخل عبر إعطاء الضرائب دوراً مركزياً فى تأمين العدالة فى هذا التوزيع، وتقوية نظام ضريبة الدخل هو الوسيلة الأكثر استعمالاً تاريخياً.

لذلك تقوم حاجة لإعادة تأسيس المواطنة الضريبية فى البلدان العربية. وتكتمل المواطنة الضريبية بشقي الحق والواجب.

إصلاح البنية المؤسسية للتنمية

نحو نسق حوافز مجتمعى ممكن من التنمية الإنسانية

تقوم حاجة لتحوير نسق الحوافز المجتمعى نحو مزيج غنى مـن الحـوافز المعززة للتنمية الإنسانية، مؤازراً بمساهمة مرجوة من النسق التربوى، حيـث يؤدى اتساق الحوافز المستقاة من نسق التربية مع تلك المكتسـبة مـن حركـة المجتمع إلى تصاعد مطرد فى العطاء البشرى، وهو أمر يرتبط بتغير جوهرى فى هيكل القوة أنساق الحكم.

نحو حكم صالح ممكن من التنمية الإنسانية

يمثل توسيع نطاق الحرية عماد التنمية الإنسانية. ولابد من إصـلاح نسـق الحكم بأبعاده الثلاثة، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، بـدءاً بجـوهره وهو مؤسسة الدولة، بإيجاد تمثيل نيابى حر ونزيه وفعال، وممثل بحق للنـاس ومصالحهم وخاضع للمساءلة أمامهم جميعاً، وتنقية القوانين والإجراءات الإدارية بهدف ضمان حقوق المواطنة والاتساق مع حقوق الإنسان الأساسـية وتكـريس سيادة القانون واستقلال القضاء. ويتعين تأسيس أصول الإدارة العامـة السـليمة المؤدية لارتفاع الإنتاجية فى الحكومة، كما يجب الأخذ بحكم محلى حـق يتـيح مشاركة أكثر فعالية للجميع خاصة الفقراء فى الحرب على الفقر.

وفى نطاق النشاط الهادف للربح على الدولة القيام بضبط الأسواق تحقيقـاً للمنفعة العامة وضماناً التنافسية، تحقيقاً للكفاءة، من خلال حرية الحصول علـى المعلومات والدخول فى الأسواق، ومقاومة الاحتكار. وتبنـى أسـاليب العدالـة التوزيعية للحد من غلواء السوق الطليق.

ولابد من القضاء على العوائق القانونية والإدارية لإنشاء مؤسسات المجتمع المدنى وإدارة نشاطها، على أن تتحول المؤسسات ذاتها إلى حركـة جماهيريـة تقوم على العمل الاجتماعى الجمعى والقابل للاستمرار بالموارد الذاتية.

الاستفادة من العولمة وتفادى محاذيرها

يجب العمل على الاستفادة إيجابياً من العولمة بالتعامل مع المعرفة كخلاص وارتقاء للبشر، والاستفادة من الشبكات الدولية للاتصال فى إطار التعلـيم عـن بعد.

ويجب أن يكون المدخل إلى التنافسية مدخلاً منظومياً يجمـع بـين الأمـن القومى والمجتمعى من ناحية والتوجهات التنموية من ناحية أخرى، وينطلق من فهم دور الحفاظ على الهوية حتى تقدم البلدان العربية أشكالاً عربيـة إنسـانية للعولمة، والحصول على حصة عادلة من ثمارها، والمشاركة فى تشكيل العـالم فى مواجهة قوى الاحتكار التى تطلقها الليبرالية. ولا مناص من اتخـاذ موقـف إيجابى فعال من الآثار الاقتصادية السالبة المباشرة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية التى تكتمل حلقاتها فى عام ٢٠٠٥، والمطالبة بأن يتحرر الإنسان قبل أن تتحرر

التجارة.

ومن اللازم إجراء دراسات شاملة ومركبة حول مدى الاستفادة الممكنة من وضع العرب وسط العالم الجديد للعولمة، وتبنى برامج تصحيح هيكلية جديـدة تضع نصب أعينها تواصل التنمية، واسترجاع الثقة بالنفس على المدى الطويـل بدءاً من التركيز على التنمية الإنسانية، والاهتمام بالاستثمار فى حزم التقانـات الجديدة، والتنسيق مع جماعات الضغط العالمية لحماية المستهلك وثقافتـه فـى سياق بيئة صحية ذات طابع إنسانى تقدمى.

وأخيراً فإن تعديل توزيع المنافع فى إطار العولمة يحتاج تعـديلاً مؤسسـياً دولياً فى معمار المنظمات الدولية وأدوارها، كما فى دور الحكومات والمنظمات الأهلية.

مقومات قيام المرأة

تشمل المقومات المقدمة أعلاه لبناء التنمية الإنسانية فى مصر، ضمنا، على مقومات لقيام المرأة. إلا أن هناك حاجة لبرنامج متكامل لتسهيل قيـام المـرأة يصمم ليواجه، ضمن جهد بناء نهضة إنسانية، آليات إضعاف النساء الفاعلة فى التركيبة المجتمعية.

ويقابل برنامج تسهيل قيام المرأة صعوبات مفهومية ومنهجية وعملية لا بد من التنبه لها. هناك أولا، عقبة تَمثُّل النساء للاستضعاف، بل وإعـادة إنتاجـه، عبر الأجيال، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا هو التعبير النهائى عن الاستضعاف، وعقبته الكؤود. وهناك، ثانية، إرث المؤسسات الاجتماعية التـى تنتج الإضعاف وتعيد إنتاجه من قوانين وإجراءات وأنساق علاقـات اجتماعيـة مستقرة.

والافتراض الأساسى لهذه الرؤية هو أن نسف هذه العقبـات هـو الغايـة الأولى لحركة قيام المرأة فى مصر من خلال الفعل الجمعى المكافح والمثـابر، وأن الحركة لا بد ستبدع أدواتها وأساليبها وتشحذ فاعليتها عبر النضـال لقيـام المرأة. غير أن هناك دورا مكملا يمكن أن يطمح لأن يكون محوريا، يتمثل فى تسهيل مؤسسات مجتمعية، مثل مؤسسات الحكم الصالح الموصوفة فـى القسـم السابق والمجلس القومى للمرأة، وشرائح اجتماعية، مثل المثقفين الحادبين علـى قضية قيام المرأة، لإحداث التغيير المجتمعى المطلـوب. غيـر أن قيـام هـذه المؤسسات والشرائح الاجتماعية بذلك الدور بنجاعة يستلزم جهدا دؤوبا وينطوى على تضحيات جسام فى بعض الأحيان. فلا يمكن كسب معارك ضخمة بجهـد المقل.

الركائز الأساسية

هناك ركيزتان أساسيتان لقيام المرأة فى سياق نهضة إنسانية هما ضـمان حماية البنات والنساء من الإيذاء، جسدا ونفسا، وحماية الكرامة الإنسانية للنساء

فى مسائل الأحوال الشخصية.

حماية الجسد والنفس من الإيذاء

توثق الدراسات درجة من استشراء الإيذاء، الجسـدى والنفسـى، للبنـات والنساء فى مصر لا تستقيم على الإطلاق مع أى مفهوم إنسانى للوجود البشرى، ناهيك عن نهضة إنسانية، وفق المعايير التى قدمنا فى مطلع هذه الرؤية. وعليه ينطوى قيام نهضة إنسانية فى مصر على ضرورة القضاء المبـرم علـى كـل أشكال الإيذاء البدنى والنفسى للبنات والنساء.

صيانة الحقوق الشخصية

رغم تطورات مشجعة فى ميدان الأحوال الشخصية ما زال وضع المـرأة فى هذا المجال من أكثر التعبيرات جسامة عن استضعاف النساء فـى مصـر. وهذا ميدان تساعد فيه التوجهات الاجتماعية للنساء على استمرار الممارسـات الاجتماعية المضعفة للمرأة، إذ تبين الدراسات أن النساء ليسوا بالضرورة أقـل محافظة من الرجال فى مجال الأحوال الشخصية[١٦].

إلا أن بناء نهضة إنسانية، تساعد على قيـام المـرأة، يتعـين أن تـؤدى لتعديلات جوهرية تكرس حق المرأة فـى إنشـاء الـزواج، وتحديـد شـروط استمراره، وإنهائه، بندية تستقيم والشرع من ناحية وتحفظ للمرأة، ولأطفالها من الزواج، الكرامة الإنسانية، من ناحية أخرى.

بناء القدرات البشرية للنساء

المعرفة، كما أسلفنا، أحد أهم القدرات البشرية التى تقـوم عليهـا التنميـة الإنسانية. وتعد معاناة النساء لحرمان أشد من فرصة اكتسـاب المعرفـة فـى المجتمعات المتخلفة من أهم مقومات إضعاف النساء من ناحية وإدامة التخلـف من ناحية أخرى.

الرعاية الصحية

ضمان الصحة، بالمعنى الإيجابى المتكامل، أمر يفوق إمكانات كثرة النساء، ويستعصى على الأضعف اجتماعيا. وتقاسى النساء معاناة اشد من الرجال بسبب مشكلات الحمل والولادة تتلخص فى ارتفاع بالغ لمعدلات وفيات الأمومة.

وعلية فإن التوجه العام لضمان الصحة الإيجابية للجميـع المتضـمن فـى مقومات بناء التنمية الإنسانية يتسع تلقائيا، كما ظهر، لإيـلاء عنايـة خاصـة لاحتياجات المستضعفين عامة، والنساء خاصة.

التربية والتعليم، القضاء على حرمان البنات من التعليم

التربية إحدى الوظائف الجوهرية لنسق التنشئة الاجتماعية بكامله. وبهـذا المعنى، تقوم على التربية مؤسسات اجتماعية (أنساق علاقات) متعددة: الأسـر، والمعاهد التعليمية، ودور العبادة، والمنظمات الأهليـة، والأحـزاب، ووسـائل

الإعلام، وأجهزة الحكم. ويعد نسق الحوافز الاجتماعى مكوناً جوهرياً للتربيـة حيث تتبلور فيه موجهات السلوك التى تفرزها حركة هذه المؤسسات.

وعلى سبيل المثال، فإن التلفزيون، يعد فى تقديرى أخطر أدوات التربية، أو إساؤتها، فى المجتمع المصرى حاليا. يصح ذلك بالنسبة للنشء و للكبار علـى السواء، وغالبية الكبار تعانى من الأمية، وإن التحقت بالتعليم. فى بعض أنحـاء البلاد يتوافر التلفزيون ولا يتوافر ماء الشرب النقى لشرائح عريضة من البشر. ويصل عدد ساعات الإرسال التلفزيونى الملون، وعبر الفضاء، حدود السـخف الممجوج فى دولة يعانى أطفالها من قصور التغذية وتعانى من ضعف الإنتاجية. ولذلك يحرص الحكم على مراقبة الإرسال التلفزيونى بصرامة، سواء مباشرة أو من خلال تولية زمامه لأهل الثقة[١٧].

وفى نسق التربية الكلى، بمكوناته جميعا،يتعين العمل الدائب على اجتثـاث أية بذور للتفرقة بين النوعين ومن حسن الحظ أن اتفاقيتين دوليتـين انضـمت إليهما مصر وأصبحتا، من ثم، جزئين لا يتجـزءان مـن منظومـة التشـريع المصرى، يوفران إطارا مفهوميا وقانونيا لضمان"حقوق الطفل" (وعلى رأسـها عدم التمييز حسب النوع) و"القضاء على جميع أشكال التمييـز ضـد المـرأة". وسنعود إلى هذه المسالة عند مناقشة تشكيل السياق المجتمعـى المـواتى لقيـام المرأة.

ولكن نميل هنا، تحديداً للموضوع، إلى التركيـز علـى التعلـيم، خاصـة النظامى.

يقوم جدل قوى بين هيكل القوة ونسق التربية بحيث لا تتوفر فرصة لقيـام نوع التربية الممكن من صعود عموم النساء فى ظل أزمة بين النـاس وأنسـاق الحكم. غير أنه لا مراء فى أن تحسين التربية، خاصة التعليم واسـع الانتشـار عالى النوعية، يرفد تمكين وتقوية المهمشين وبالتالى يعـرف معـالم الصـراع الاجتماعى الذى يمكن أن يؤدى إلى قيام المرأة. وقد يساعد على ذلك قيام نظام تعليمى، قوى، غير حكومى، ولكن لا يسـتهدف الـربح[١٨]، كمنـافس للتعلـيم الحكومى، مع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نسق محكم لضبط الجودة. وإذا أمكن نفخ الروح فى العمل الأهلى من خلال المنظمات غير الحكومية فقـد تنفسح فرصة طيبة فى هذا الميدان.

ولأهمية التعليم الأساسى باعتباره فاتحة التعليم، الطريـق الأسـاس للقيـام لكونه وسيلة بناء إحدى القدرات البشرية الأساسية: المعرفة، نبدأ بطـرح سـبل للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسى.

توجهات استراتيجية للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسى

- إتاحة مدارس جيدة، صديقة للبنات، علـى مسـافة مأمونـة للبنـات الصغار، فى جميع التجمعات السكانية فى عموم البلاد.

- تحقيق مجانية التعليم الأساسى، دون أى تجاوز أو تعال.
- كسر المانع المالى لإقامة المدارس فى المجتمعات المحلية ولالتحاق البنات بها ولاستمرارهن فيها.
- مناهضة التقاليد والتوجهات الاجتماعية المثبطة لتعليم البنات، خاصة عدم قيد المواليد البنات والزواج المبكر (يسهل إبراز مضاره الصحية والاجتماعية الأكيدة).
- تعزيز العائد الاجتماعى للتعليم بترتيب مزايا فى الخدمات الحكومية للمتعلمين، خاصة الإناث.
- القضاء على أية تحيزات ضد الإناث فى المناهج، والكتب، وأساليب التعليم، و الإدارة التعليمية فى المدارس كافة.
- القضاء على جميع أشكال سوء المعاملة، بالضرب أو أية شكل آخر من الأذى، فى جميع المدارس، وخاصة للبنات (التحرش بالبنات).
- تعبئة الجهود الأهلية، التى أثبتت جدارة فى ميدان التعليم، بالتضافر مع الدولة والقطاع الخاص والعائلات، فى تقديم تعليم راق صديق للبنات.
- رفع العائد الاقتصادى للتعليم (تضمين برامج التعليم مهارات تؤهل لمهن جيدة مطلوبة فى سوق العمل ومهارات حياة ممتازة).
- تقديم حوافز خاصة للبنات اللائى اخترن سبيل التعليم (فرص عمل جيدة، وجوائز مادية ومعنوية وإشهار إعلامى لحالات النجاح) ولأهاليهم، على جميع المستويات من المحلى حتى المركزى.
- أخذ خصوصيات المجتمعات المحلية المختلفة فى الاعتبار عند وضع خطط مواجهة حرمان البنات

تحسين السياق المجتمعى لتعليم البنات

هناك تغييرات مجتمعية تتعدى النطاق الضيق لتعليم البنات، أو التعليم ككل، يمكن أن تؤتى آثارا إيجابية مهمة فى القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسى، من أهمها:

- التشديد على ضرورة تسجيل المواليد، خاصة الإناث.
- رفع سن الزواج للبنات إلى ٢١ عاما
- مكافحة بطالة المتعلمين، ومناهضة التمييز ضد الإناث فى التشغيل وفى الاستغناء عن العاملين.
- تحسين ظروف عمل المتعلمين (رفع الأجور الحقيقية)
- مكافحة الفقر، خاصة من خلال المشروعات المدرة للدخل، وعلى وجه الخصوص للأسر التى لديها أطفال فى سن التعليم الأساسى (يمكن أن يكون وجود أطفال فى سن التعليم الأساسى، خاصة من البنات، لا سيما من غير الملتحقين بالتعليم، من بين عوامل تفضيل منح قروض المشروعات،

على أن يكون التحاق الأطفال واستمرارهم فى التعليم من شروط التمتع بالقرض).

وسائل تنفيذ مقترحة للقضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسى

- صندوق قومى لتعليم البنات ينشأ كمؤسسة أهلية، يشارك فى مجلس إدارته ممثلون للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والأهالى والأطفال (خاصة البنات).

يمول من الصندوق الاجتماعى وهبات القطاع الخاص والأهالى (بما فى ذلك الأطفال) وأية موارد أخرى، لا تتناقض مع أغراض الصندوق، يقررها مجلس الإدارة.

ويدعم النشاطات التالية:

- إنشاء مدارس مجتمع فى كل تجمع سكنى به حد أدنى من البنات يكفى لإقامة مدرسة للتعليم الأساسى على مسافة مأمونة للبنات الصغار.
- التحاق البنات بالتعليم الأساسى، واستمرارهن فيه، فى حالة الأسر غير القادرة.
- نشاطات صناديق محلية مناظرة على مستوى المحافظات والأقسام والمراكز، مع التأكيد على حفز الابتكار والاستمرارية فى الجهود المحلية، حبذا بالجهود الذاتية.
- تشجيع الابتكار التعليمى، خاصة فى المدارس الحكومية، لرفع النوعية، وترقية البيئة المادية والعاطفية للمدارس، خاصة فى منظور جذب البنات.
- دعم الحملة الإعلامية للقضاء على حرمان البنات من التعليم.
- دعم جهود المعلومات، والتخطيط والمتابعة والتقييم، فى ميدان القضاء على حرمان البنات من التعليم

- حملة قومية، مستمرة ومتصاعدة، تتضافر فيها جميع وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدنى، ودور العبادة، لنشر مبادئ حقوق الطفل، خاصة عدم التمييز فى المعاملة حسب النوع، ولمناهضة التقاليد والتوجهات الاجتماعية المعوقة لتعليم البنات. الأمر الذى يتطلب بدوره حملة تدريبية للإعلاميين وللمعلمين. ويمكن التفكير فى نشر دورية عن تعليم البنات تصبح همزة وصل بين جميع المهتمين بالقضية ووسيلة لنشر الابتكارات وحفز وتعبئة المشاركة. ومن الضرورى تشجيع الأعمال الفنية، خاصة الدراما شائعة الانتشار مثل السلاسل التلفزيونية، المعضدة لأغراض الحملة.

- إنشاء مؤسسة أهلية يمثل فى مجلس إدارتها الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والأهالى والأطفال (خاصة البنات). لتقديم الدعم الفنى لمدارس المجتمع، خاصة فى مجال التدريب والابتكار التعليمى، واعتماد تلك

التى تحافظ على نوعية راقية، وتلك التى ترعى البنات (يمكن تصور شهادتين تسعى كل مدرسة للحصول عليهما، ويؤهلانها للدعم المتصاعد: شهادة "التعليم الراقى"، وشهادة"مدرسة صديقة للبنات" تتطلب كل منها تحقق معـايير محـددة قابلة للتأكد منها.). وواضح أن مجال عمل المؤسسة المقترحة يتضـمن تقيـيم المدارس، وفق معايير للجودة متفق عليها ومعلنة، تمثل فى حد ذاتهـا حـافزا على تجويد التعليم الأساسى.

إلا أن القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسـى لـيس إلا بدايـة طريق بناء القدرات البشرية للنساء، وإن كان بداية لا بد منها. ويتمثل إتمام هذه البداية فى استكمال السبل المقترحة للقضاء على حرمان البنـات مـن التعلـيم الأساسى إلى جميع مراحل التعليم وكل أنواعه، خاصة تلـك المؤديـة لمكانـة مهنية واجتماعية متميزة.

توظيف القدرات البشرية للنساء فى قيام المرأة والتنمية الإنسانية

العمل

العمل أو المشاركة فى النشاط الاقتصادى هو من أهم مجـالات توظيـف القدرات البشرية فى إنتاج السلع والخدمات، وهو كما رأينا، أحـد المجـالات الأساسية التى يظهر فيها التمييز ضد النساء فى المجتمعات المتخلفة.

وأول مجالات تمهيد السبيل لمكافحة التمييز ضد المرأة فى مجال العمـل هو القضاء على قلة تأهيل النساء، خاصة لشغل الأعمـال المتميـزة مهنيـا و اجتماعيا. ويلعب القضاء على حرمان البنات من التعليم على النمط الذى بينـا فى القسم السابق على التحرك فى هذا الاتجاه، لكنه لا يكفى حتـى إن تحقـق. فمعروف أن نظم التعليم فى بلاد كمصر لا تتواءم بكفاءة مع احتياجـات سـوق العمل ومتطلبات التنمية. ويترتب على ذلك الاختلال أن تقوم حاجة لأنواع من التدريب التأهيلى والتعويضى، خاصة فى سياق التحـول الاقتصـادى وتغيـر متطلبات أسواق العمل. ومن الضرورى أن تتاح للنساء فرصة كاملة للاستفادة من أنواع التدريب هذه، خاصة وأنهم يعانين أشد فى فترات التحول هـذه كمـا أشرنا قبلا.

لا شك فى أن تحسين القدرات البشرية للنساء سواء من خلال التعلـيم أو التدريب سيزيد من قدرتهن على الحصول على عمل عند الحاجة، ومن قدرتهن فى التفاوض على شروط العمل من ناحية أخرى. غير أن هناك حاجة لضمان المساواة فى فرص العمل، وفى ظروفه، وفى عوائده.

على أن المناداة بالمساواة بين النوعين فى ظروف العمل وعوائده لا تلغى الحاجة لمراعاة الظروف الخاصة للمرأة كزوجة وأم[١٩]. ويتفـرع عـن ذلـك ضرورة توافر مؤسسات راقية لرعاية المرأة العاملة، وأطفالها. وهـذا مجـال مهم لنشاط الجمعيات الأهلية لقيام المرأة.

وجلى أن تحقيق كل هـذه الأمنيـات يتطلـب تـوافر البنيـة القانونيـة، والإجرائية[٢٠]، التى تضمن هذه الحقوق، ووجود المنظمات المجتمعيـة الكفيلـة بالدفاع عنها والحفز على صيانتها، سواء علـى مسـتوى الدولـة، أو العمـل الأهلى. وهذه مهام مطروحة على جدول أعمال المجلس القومى للمرأة.

العمل الأهلى والمشاركة السياسة: كيف يصعد النساء فى هيكل القوة

المساهمة الفعالة فى العمل الأهلى وفى السياسـة هـى ثـانى المجـالات الجوهرية لتوظيف القدرات البشرية فى منظور التنمية الإنسانية. هذه المساهمة تقابل امتلاك رأس المال الاجتماعى والسياسى بما يمكن عامة النـاس مـن أن يكون صوتهم مسموعا، ومصالحهم مصانة. ولأهميته القصوى، سنعود لمسـألة العمل الأهلى، ودوره فى قيام المرأة قرب الختام. ونتطرق الآن إلى المشـاركة السياسية.

لقد اتضح لنا أن جل النساء فى مصر مهمشين، وبمعدل أعلى من المتوسط، دون ذنب جنوه، فى إسار هيكل القوة الراهن، الذى من أهم سـوءاته تهمـيش جموع الناس، ويعاد تشكيله الآن، فى سياق سيادة السوق الطليق، بما يؤدى إلى توسيع قاعدة المهمشين، وإضعافهم أكثر، لمصلحة الأغنياء.

ولا ينتظر أن يتحول المهمشون، تلقائياً، إلى قوى صاعدة فى هيكل القـوة فى مصر. يمكن، بالطبع، الاستغراق فى"الينبغيات" حتى الغثيان. ولكن الحركـة الاجتماعية شئ آخر. إن المطلوب هو عملية كفاح تاريخية ساحتها هيكل القـوة الراهن، وغايتها إعادة توزيع القوة بعدل بين الناس كافة، وبين النوعين خاصة. بعبارة أوضح، المطلوب انتزاع القوة، غلابا، من محتكريها وإعادتها لأصحابها الحقيقيين من جموع المصريين، خاصة النساء منهم.

فى النهاية، على الراغبين فى بناء نهضة إنسانية أن يسعوا، بهمة تتجـاوز التمنى، لبناء أداة عملية الكفاح هذه، أى لأن تقوم حركة مجتمعية قويـة لقيـام النساء تقدر على تجاوز إسار هيكل القوة الراهن.

ولا ريب فى أن هذه الحركة ستبدع، عبر الكفاح، سبلها وأدواتها الخاصـة المؤدية لإنجاز المهمة التاريخية لقيام المرأة فى مصر.

ولكن هذه المهمة التاريخية تطلب جهدا وتضحية، خاصة من المؤسسـات المجتمعية الطليعية، مثل المجلس القومى للمرأة، ومن شرائح المثقفين الطليعيين. فهل هم لها أهل، وعليها قادرون؟

السياق المجتمعى المواتى لقيام المرأة

لا قيام للمرأة فى مصر فى تقديرنا دون أن تقوم حركـة مجتمعيـة قويـة، ومطردة التنامى، تتمكن بها النساء المصريات أنفسهن من القضـاء علـى إرث التخلف عبر القضاء على"جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى المجتمع المصرى" فى سياق بناء نهضة إنسانية فى أرض الكنانة. ولا يأتى استعمال نـص عنـوان

الاتفاقية الدولية هنا اعتباطا. وإنما القصد التذكرة بأن هذا الهدف الوطنى هو، فى الوقت ذاته، هدف عالمي تسعى الإنسانية جمعاء لتحقيقه. وهـو أيضـا التـزام مصري تجاه المجتمع الدولى، باعتبار الانضمام إلى الاتفاقية الذى يجعـل منهـا مكونا أصيلا فى البنية القانونية المصرية.

غير أنه من المهم الإشارة صراحة إلى أمر قد ظهر ضمنا عنـدما قـدمنا تصورنا للقضاء على حرمان البنات من التعليم، ألا وهو أن القضـاء، مبرمـا، على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هو من قبيل مكافحة إرث ظلـم تـاريخى ينطوى على إعاقة من اجترحوه لآماد طويلة فى المستقبل، الأمر الذى يسـتلزم فى تقديرنا اعتماد مبدأ التمييز الإيجابى لمصلحة النساء، على الأقل فى بـدايات العمل على تصحيح الظلم التاريخى، وبالجرعات التى لا تشكل فى حـد ذاتهـا إضعافا مضمرا لمن نريد أن يقوى و يقوم، حتى يشتد عوده فى ظل من التنافس المقوى بدلا من الحماية المطلقة المضعِفة بدورها. وليست هذه بالمعادلة السهل، ولكنها لازمة.

المراجع

(*) معادل موضوعى، بالعربية، لنهوض المرأة، يفضل فى نظر الكاتب تعبيرات "التمكين" و"التقوية" التى تنشأ من محاولة ترجمة الكلمة الأجنبية 'empowerment'. وفى اللغة، قام قِياماً وقُومةً: انتصـب واقفـا، وقـام الأمر: اعتدل، وقام الحق : ظَهر واستقر. وتدل كلمة القيام، إضافة، على الفعل الذاتى الإرادى، بمعنى أن تقوم المرأة نفسها بتصحيح إرث الإضعاف. وما أجملها من مضامين تغرينا باستعمال لفظة "القيام"، بدلا من تقريبات عربية لكلمة أعجمية، تضع النساء، فى موضع المتلقى لفعل "التمكين" أو "التقوية"، ناهيك عن البيان الأبلغ الذى يتيحه ثراء العربية.

(*) ورحم الله المثال الفذ "مختار" الذى جسد هذا العنوان، على أجمل تشكيل، وخَلَّد، ضمن أشكال أخرى كثيرة، فى الاختيار الموفق لشعار "المجلس القومى للمرأة".

(١) تحمل كلمة الاستضعاف معنى الإذلال، وعلى الرغم من أن بعض من أسوأ أشكال التعامل مع النساء فـى المجتمعات المتخلفة يحمل هذا المغزى، إلا أننا فضلنا، تخفيفا للوقع، استعمال الصيغة الأهون، أى "الإضعاف"، فى صلب الورقة.

(٢) ينبغى تعريف الفقر، خاصةً من منطلق القضاء عليه، بدلالة توليد مستوى منخفض من الرفاه الإنسانى. فى هذا السياق، يتمثل أفضل فهم للفقر فى أنه حرمان من القدرات البشرية يحول دون ضمان أحقيات البشـر فـى الرفاه الإنسانى. فى هذا المنظور، يكاد الفقر يتساوى مع الضعف الاجتماعى أو قلة الحيلة. وتتمخض قلة الحيلة، لا ريب، عن مستوى منخفض من إشباع الحاجات الأساسية، ومن باب أوسع، عن قصور فى امتلاك صـنوف رأس المال: المادى، والمالى، والبشرى، والمجتمعى. ويمكّن توصيف الفقر هكذا من إماطة اللثام عن عمليـات توليد الفقر، وإعادة إنتاجه، ومن ثم ينير الطريق أمام صوغ سياسات التخفيف من الفقر والقضاء عليه.

(٣) فى القرآن، يستخدم لفظ البشر للدلالة على الكائن- المخلوق، بينما يستعمل لفظ " الإنسان" فى مواقع التكريم والرقى (مثل حمل الأمانة، الذى أباه "السماوات والأرض والجبال" وقبله الإنسان- سورة الأحزاب).

(٤) عوضا عن "التنمية البشرية" كترجمة للمصطلح، بالإنجليزية: human development .

(٥) حماية المنافسة والعدالة التوزيعية شرطان جوهريان لنجاح النسق الرأسمالى للتنظيم الاجتمـاعى، وهمـا متحققان فى جميع المجتمعات الرأسمالية الناضجة.

(٦) فى الحديث، " اتقوا الله فى الضعيفين" والمقصود المرأة والمملوك، المعجم الوجيز. وبالعودة إلـى سـورة الأحزاب، يتضح أن نبل "حمل الأمانة" لم يمنع الإنسان من أن يكون" ظلوماً جهولاً"، وليس هناك، فـى تقـدير الكاتب، من تفسير أبلغ لإضعاف المرأة.

(٧) تتناقض هذه التحيزات مع التوصيات الدولية لإحصاءات العمل التى تعرف النشاط الاقتصادي ليشمل إنتاج السلع والخدمات، دون أجر، فى القطاع الأولى (الزراعة والصيد والتعدين) حتى لو كـان مخصصـا بالكامـل للاستهلاك العائلى.

ولذلك تتسع مشاركة النساء الفعلية فى النشاط الاقتصادى فى مصر أكثر كثيرا مما تـدل عليـه الإحصـاءات الرسمية التى تميل للاقتصار على العمل بأجر فى النشاط الاقتصادى المنظم.

(٨) تعد زيادة مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى من أهم ردود الفعل الأسرية لمكافحـة تـدهور مسـتوى المعيشة فى حالات انتشار الفقر، وإن كانت مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى تحت هذه الظروف تعنى عادة شروط عمل سيئة، وأجورا متدنية.

(٩) شمل حوالى ١٥٠٠ مصرياً لا يقل عمرهم عن ثمانية عشر عاماً قرب نهاية ١٩٩٤، انظر: نادر فرجانى، المصريون والسياسة، المشكاة ودار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٠) باستعمال التحليل الإحصائى متعدد المتغيرات لدراسة مدى أهمية، واتجاه، مساهمة عدد من المؤشـرات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية المتضمنة فى استطلاع الرأى، مجتمعة، فى تحديد مدى التعبير عن الـرأى واتجاهاته.

(١١) على سبيل المثال، تقل نسبة المتعلمين عامة، رجالاً ونساء، فى مصر، والبلدان العربية عامة، عن مثيلتها فى المجموعتين الدوليتين محل المقارنة هنا.

(١٢) مقياس مركب من نسب النساء بين المديرين، وبين المهنيين والفنيين، وفى المجالس النيابية.

(١٣) معروف أن المرأة "أكمل" فسيولوجيا من الرجل، وأشد مقاومة للفناء، الأمر الذى ينجم عنه طول متوسط

عمر المرأة عن الرجل فى المجتمعات التى لا تفرق بين النوعين في فرص الحياة والنماء.
(١٤) يتواتر الآن التأكيد على أن تركيبة مخ المرأة تتضمن رابطة أقوى من الرجال بين فصي المخ، مما يتـيح قدرة أفضل على مزج المنطق بالحدس فى التعامل المجتمعى تُرتب للنساء تفوقا فى مضمار "الذكاء الوجدانى"، الذى يستقر الرأى العلمى على أهميته، بالمقارنة بالمفاهيم التقليدية للذكاء، لضمان إنسانية الأفراد والمجتمعات. وتتفوق البنات على الصبية فى التعليم فى مصر وكثرة البلدان العربية، خاصة فى المدارس التى تقـوم عليهـا النساء. كما تتراكم دلائل على تفوق النساء فى بعض مجالات الاقتصـاد مثـل إدارة المشـروعات الصـغيرة والصغرى.
(١٥) يقوم هذا القسم على محتوى "تقرير التنمية الإنسانية فى البلدان العربية"، قيد الإصدار، الذى أشرف الكاتب على إعداده برعاية مكتب الدول العربية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.
(١٦) "التحرير النهائى للمرأة في العقول"، "المشكاة"، أوراق بحثية ١٤، مارس ٢٠٠١.
(١٧) التلفزيون، وبحق، يدانى أجهزة الأمن فى الأهمية، وقد يبزها عند الأذكى من الحكام. التلفزيون المـدار، بصرامة أو بذكاء، يكرس الانضواء، ومن ثم يقتل المقاومة، فى المهد، قبل أن تتبلور حتى فكرة. بينما التـدخل الأمنى، بالمقارنة، مزعج، وعنيف، بل قد يكون دموياً. وفى العالم "الواحد" الذى يتشكل الآن، قد يجلـب هـذا الصنف "البدائى" من القسر غضب علية القوم فى الخارج، إلا إذا طال العسف من يعادون فى بلداننا بالطبع.
(١٨) فى ظل السياق المؤسسى الحالى، يستحيل أن يوفر حافز الربح أساساً للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعيـة المهمشة من التعليم. وإذا أقام مستثمرون ذوى سطوة قطاعاً خاصاً، يستهدف الربح فى ميـدان التعلـيم، فقـد يستحيل أيضاً أن تمارس إدارة حكومية غير كفء وحريصة على اجتذاب الاستثمار الخاص، ضـبطاً محكمـاً لمستوى جودة التعليم.
(١٩) تمثل بعض نصوص قانون العمل المقترح، خطوة إلى الوراء فى ضمان حقوق المرأة العاملة ما كان يجب أن تتم.
(٢٠) فى بعض الأحيان، تشكل الإجراءات القانونية والإدارية عائقا فى سبيل نفاذ النصوص القانونية المرتبـة للحقوق، خاصة تلك المتصلة بالمساواة بين النوعين.

الفصل الثانى

التغير الاجتماعى وقضايا التنمية والتحديث

دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية

د. أحمد مجدى حجازى

أولاً: مقدمة نظرية ومنهجية:

يقف الإنسان حائراً أمام هذا الكم الهائل من التغيرات المتسارعة فى عـالم اليوم فقد داهمته موجات العولمة والتى كان من المفتـرض أن تشـكل دعـائم لتوحيد أجزاء هذا العالم. غير أن الواقع يشير إلى عكس ما كان متوقعاً[1]. لأننا نواجه مظاهر متعددة للتفكك والانهيار سواء فى إطار الـدول أو فـى مجـال المؤسسات والتجمعات البشرية. ومع هذا تظل هنـاك دعـوات – أيديولوجيـة المقصد – تؤكد على توحد الأطراف من خلال إرساء دعائم النظـام العـالمى الجديد والتوجه نحو كوننة هذا العالم بل تدعو أطراف العالم إلى الالتفاف حـول المركز الرأسمالى. وإلغاء القوميات والنعرات المركزية والولوج فـى السـوق العالمى. وكل ذلك لن يتم إلا من خلال مساعدة الأطراف على إحداث التغييـر وقبول التغير.

وهكذا اصبح" التغير النفاث" هو الصيغة الحاكمة للتفاعل فى النظام العالمى المعاصر الذى تنوعت فى إطاره أشكال التغير الاجتماعى ومستوياته وسرعاته. بحيث أصبح على اللغة العلمية مراجعة المفهومات المستخدمة فـى النظريـات التقليدية. والبحث عن أخرى جديدة قادرة على تفسير الواقع وتحليله فى ضـوء متغيرات العصر. لقد أصبحت المقولات النظرية غير ذات معنى بل عاجزة عن تحليل آليات التغير فلم يقتصر التغير على مـس جـزء مـن أجـزاء النسـق الاجتماعى كما كان يعتقد دعاة الوظيفية أمثال تـالكوت بارسـونز وروبـرت ميرتون حيث بات التغير هو الحاكم للتفاعل فى النظام العالمى المعاصر وهو لا ينطلق فقط من صراع بين قوى وعلاقات إنتاج فى مجتمع من المجتمعات كمـا كان يشير أصحاب الفكر النقدى التقليدى مثل كارل ماركس. لقد اصبح التغيـر الاجتماعى ظاهرة كونية معقدة تتجمع فيها خيوط مـن التفـاعلات والأشـكال والمستويات المتباينة مما يشكل صعوبة الوصول إلى نظرية شاملة عن التغيـر الاجتماعى. إننا فى حاجة إلى إعادة دراسته (التغير الاجتماعى) بمفهوم جديد. والبحث عن أطر مستحدثة وأدوات ومناهج أكثر كفاءة تشخص ظاهرة التغيـر الاجتماعى فى ضوء بعدين مترابطين هما العولمة والخصوصية.

إن توحيد العالم يتم وفقاً لنمط عقلانية السوق. وليس عن طريق إيجاد هوية جمعية موحدة كما هو معلن. أن العالم اليوم – فى إطار تغيره – يتجـه نحـو التوحد المصطنع الذى لا يقوم على المفهوم التقليدى للتناقض بقدر ما يستند إلى مفهوم آخر هو" الارتباط المتبادل" وإن كان يشير إلى التفكك والتناقض فى نفس الوقت.

من هنا فإن تشخيص تغير الأدوار – سـواء علـى مسـتوى الدولـة أو المؤسسات أو حتى على مستوى الأفراد – فى حاجـة إلـى إعـادة ومراجعـة للصياغات النظرية التقليدية وليس عجز المعرفة بأبعاد التغير وتفاعلاتـه هـو المسئول وحده عن صعوبة الوصول إلى تشخيص عام للتغير الاجتماعى. فتباين الواقع العالمى. وتغير المصالح الدولية. وظهور متغيرات جديدة. كل هذا ساعد على تخلف هذه الصياغات النظرية عن مواكبة متغيرات وقضايا العصر.

ثانياً: المرأة والتنمية: تحليل نقدى

تشير المعالجة التقليدية لمركز المرأة العربية ودورها فى عمليات التنميـة والتحديث إلى التقدم المستمر الذى يطرأ على وضع المرأة فى تاريخنا الحـديث والمعاصر. فلا يكاد يخلو مرجع إحصائى أو تقرير بحثى يؤكد على تقدم مركز المرأة سواء فى مجال التعليم حيث ارتفاع أعداد النساء المتعلمات أو الملتحقات بدور التعليم المختلفة. أو الاهتمام بالمرأة فى مجال القوانين وبخاصـة العمـل. حيث زيادة الحقوق التى نالتها المرأة بمساواتها مع الرجل.

بيد أن الدارس المدقق فى واقع المجتمعات العربيـة يسـتطيع دون جهـد ملاحظة هامشية مكانة المرأة وتبعيتها للرجل ولهذا السبب مازالت النساء تناضل من أجل تحقيق استقلال نسبى فى الميدان الاقتصادى والاجتمـاعى. بـل لعـل الفكرة السائدة فى ذهن الكثيرين عن موضوع مشاركة المرأة فى عمليات العمل والإنتاج هى أن معدل مشاركتها فى القوى العاملة. تعد الأدنى فى العالم بالنسبة لمساهمة النساء فى النشاطات الاقتصادية المنتجة وتتأكد هذه الرؤية من خـلال البيانات التى ترصدها المراكز الإحصائية والدراسات الأكاديمية حول موضوع المرأة ودورها فى التنمية.

إن النهوض بمكانة المرأة ودورها فى التنمية لا يمكن دراسته بمعزل عـن الأوضاع المجتمعية والتأثيرات العالمية والمتغيرات الدولية المؤثرة – خاصة فى ظل مجتمع القرية الكونية المعاصرة – فى تحديد مكانة المـرأة وفـى تشـكيل أدوارها فى الحياة العامة.[٢] هذا بالإضافة إلـى ضـرورة دراسـة السياسـات الحكومية والمنطلقات الأيديولوجية والفلسفية السائدة فى تلك الدول والتـى لهـا تأثيراتها على مركز المرأة ومكانتها فى المجتمع.

ثالثاً: المرأة والدور المتغير إطار مفهومى:

لقد أدت التطورات العصرية فى المنطقة العربية إلى النهـوض بأوضـاع المرأة من حيث زيادة فرص التعليم، أما فيما يتعلق بالمرأة الريفية - الأقل حظاً من المرأة الحضرية - فتشير الدراسات إلى أن التطور العصرى كانت له آثاراً سلبية على المرأة الريفية، حيث بدأت وبشكل متزايد تفقد الدور الإنتاجى الـذى كانت تقوم به بسبب التحول إلى اقتصاد السوق. وتقول فريدة الأغا فى دراستها حول المرأة وأوضاعها: فى حين أنه من المرجح أن تتكبد المرأة خسارة فيمـا يتعلق بدورها الإنتاجى ووضعها العائلى بسبب نمو السوق الاقتصـادية إلا أنـه يطرأ بصورة عامة تحسن على أوضاع الفئات الحضرية من الطبقة الراقية (٣).

رابعاً: اعتبارات أساسية فى تحليل دراسات المرأة:

من خلال العرض السابق يمكن تقديم بعض الاعتبارات النظرية والمنهجية التى تفيد فى بلورة أهداف الدراسة. وتعين أيضا علـى تحديـد أدوات البحـث ووسائله.

١- أنه رغم التحولات التى تعرضت لها المجتمعات العربية وتأثرت بهـا المرأة فى هذه المجتمعات إلا أنه من الثابت أن أحوال المرأة وأسلوب حياتها - خاصة فى المجتمعات الريفية - مازالت تتسم بالتقليدية أو فى أكثـر الأحـوال تتصف بالازدواجية المشوهة أو العصرية الزائفة.

٢- تركز معظم البحوث على دراسة المرأة من الطبقات المتوسطة والعليـا فى الحضر بالإضافة إلى أن الدراسات التى تتناول قضايا المرآة الريفية عـلاوة على أنها قليلة فإنها تتناول موضوعات هامشية مثل الاختيار للـزواج، تنظـيم الأسرة، المرأة والتعليم .... إلخ ذلك وبينما الموضوعات الأكثر أهميـة تتجـه دائما إلى النساء الحضريات.

٣- تعتمد معظم الدراسات الخاصة بالمرأة الريفية على الأسلوب الوصـفى الذى يتناول الحالة الراهنة للمرأة وتقدم الشروح التى لا تنطوى علـى تحليـل نقدى للوضع الراهن.

٤- قلة المعلومات والبيانات المتوفرة عن المرأة خاصة الريفية.

٥- أن هذه المرأة كانت ضحية تحامل عليهـا البـاحثون والعلمـاء. فقـد تناولوها بتعريفات تقليدية.وعالجوا قضاياها كجزء من قضايا المـرأة الغربيـة. وقدموا تفسيراتهم معتمدين على نظريات غربية لا تصلح إلا لـتعكس أسـاليب حياة المرأة فى الغرب.

٦- إن البحث فى أوضاع المرأة الريفية ودورها فى المجتمع لا يكون بأى

حال من الأحوال دراسة منفصلة عن الإطار البنائى الحضارى. حيث لابد من ربط تلك الدراسة بالقضايا الأكثر أهمية، أعنى بالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية ومجمل المتغيرات المؤثرة فى أدوار المرأة فى المجتمع الريفى. وبطبيعة الحال نجد أن هذه المتغيرات منها ما هو عالمى يأتى من الخارج فى صور من التغلغل داخل البنى التقليدية للمجتمع ومنها ما هو محلى يرتبط بالنسق الاجتماعى والطبقى وبناء القوة السائد فى المجتمع.

أهداف الدراسة وأدوات البحث:

يمكن تحديد السؤال العام الذى تسعى إليه الدراسة كهدف أساسى هو: هل أحدثت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى لحقت بالمجتمع المصرى خاصة فى بنية القطاع الريفى تأثيرات هامة سواء بالسلب أو بالإيجاب على أدوار المرأة الريفية؟ وما طبيعة هذا التأثير؟

ويمكن حصر أهم التساؤلات الفرعية للدراسة فيما يلى:

- ما موقع المرأة فى قضايا التغير الاجتماعى؟
- ما مظاهر التغير التى طرأت على وضع المرأة الريفية؟
- كيف تنظر المرأة إلى قضاياها؟
- ما دور المرأة الريفية فى مجال التنمية والتحديث؟
- هل تعى المرأة الريفية قضايا المجتمع الذى تعيش فى ظله وإن صح ذلك. إلى أى مدى يكون هذا الوعى؟

عينة الدراسة - المبررات والخصائص:

تم اختيار مجتمع الدراسة فى ضوء الهدف الهام وهو التعرف على دور المرأة الريفية فى التنمية المحلية والاجتماعية من خلال التركيز على مضمون التغيرات التى لحقت بهذا الدور باعتبار المرأة الريفية كانت - وما تزال - تمثل قوة رئيسية للإنتاج فى المجتمع. لذا فقد تراوحت أعمار عينة البحث المختارة ما بين ٢٠ إلى ٥٠ سنة، ولحاجة هذا البحث إلى التمايز والاختلاف بين مهن هذه الفئة ليمثلوا المجتمع المصرى فقد تم اختيارهن فى ضوء مبدأ اختلاف المهن واختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً من حيث مستوى التعليم والعمل الذى تتم ممارسته ومتوسط الدخل الفردى السنوى ومصادره وعدد الأبناء ونوع الأسرة (أنظر الخصائص النوعية).

وقد جاء اختيار المرأة الريفية فى محافظة المنوفية وفقاً لعدد من الأسباب

أبرزها:

أ- الخصوصية التى تميز هذه المحافظة من حيث التعليم وفرص الحيـاة التى تدفع المرأة إلى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الملموسة.

ب- تعد هذه المحافظة من أبرز المحافظات التى تتوافر فيها قوى الطـرد للقوة البشرية العاملة نتيجة عدم وجود خيارات معينـة للتعـايش الاقتصـادى والثقافى فى ضوء الحاجة للاستهلاك وأتساع مفهوم الحاجات الأساسية.

جـ- الانتشار الملحوظ لبعض المهن الهامشية الآتية بفعل الانفتـاح علـى ثقافة النموذج الغربى وما يمليه الانفتاح من تبدل العديد من القيم الجمعية نحـو الفردية شبه التامة.

د- التغير الملحوظ الذى يتصل بمعايير المكانة الاجتماعيـة داخـل هـذه المحافظة. فما يزال التعليم يشكل الهدف الأساسى للأسرة إلا أنه لا يرتبط بمكانة اقتصادية أو حتى ثقافية داخل الريف.

هـ- أن المرأة الريفية شأنها شأن أبناء المجتمع أصبحت تحمل ازدواجيـة الفكر والفعل. حيث تقف بين الرؤيا الثقافية التى يفرضها الأباء وفقـا لـبعض العادات أو بالأحرى الرواسب التاريخية، وبين الثقافات أو الحداثة الآتية بفعـل الانفتاح على وسائل الإعلام الموجة إلى أبناء وبنات الريف ونظرا لطول وقـت الفراغ الذى تشهده حياتهما اليومية.

وبناء عليه نرى أن الظروف النوعية التى تختص بها هذه المحافظة خاصة درجات التعليم والفرص المتاحة أمام المرأة وامتزاج الأوضـاع التقليديـة مـع أشكال الحداثة قد بررت اختيار مجتمع البحث وجمهوره مما يفيد فى التعـرف على التغير الذى طرأ على المرأة الريفية واتجاهاتها نحو المساهمة فى التنميـة الوطنية، وقد جاء اختيار عينة الدراسة من مراكز مختلفة داخل المحافظة.

كما فرض هذا التنوع على البحث الراهن تعدد القرى التـى تـم التطبيـق بداخلها، حيث تم اختيار القرى العشر وفقا للحجم وتمثيل العينة.

وبالنظر إلى البيانات يلاحظ أن عينة البحث وصـلت إلـى ٣٥٠ مبحوثـه جاءت إجاباتهن خالية من المتناقضات التى توضحها بعض التساؤلات حيث تـم التطبيق على ٣٨٧ مبحوثة تم استبعاد ٣٧ استمارة رأينا من خـلال المراجعـة المكتبية لاستمارات المقابلة أنها غير مكتملة أو متضمنة عدم المصـداقية فـى الإجابة.

٢- العينة - الخصائص والمتغيرات:

وسوف نعرض فى التالي لخصائص العينة ومتغيراتها مع التعليق عليها.

توزيع العينة حسب الفئات العمرية:

١- تتركز معظم المبحوثات فى الفئتين العمريتين من ٢١ سنة لأقل من ٢٠ ومن ٢٩ لأقل من ٤٠ سنة. حيث بلغ عدد المبحوثات فى هاتين الفئتـين ٢٣٢ مبحوثة أى ما يعادل ٦٦,٣% تقريباً من أفراد العينة البحث.

توزيع العينة حسب المؤهلات الدراسية أو المستوى التعليمى:

أ- تتوزع أفراد العينة المختارة حسب المستوى الدراسى بنسب متقاربة وإن كانت أعلى نسبة تصل إلى ٣٤% (شهادة جامعية) وهذا يؤكد حصـول المـرأة الريفية (فى بعض المناطق) على فرص التعليم الجـامعى خاصـة فـى قـرى المنوفية باعتبارها من أعلى المحافظات التى تضم أعداد كبيرة من المتعلمين.

ب- أن ١٢٤ مبحوثة تصل إلى حوالى ٣٥,٤% تقريبا لم تحصـلن علـى فرص التعليم أو ارتفاع ظاهرة التسرب السريع مع التعليم.

ج- أن هناك ٢٧,٧% حصلت فقط على شـهادات متوسـطة وهذه الظاهرة منتشرة بشكل واضح فى الأحياء الفقيرة الحضـرية وفى المناطق الريفية حيث تلجأن الفتيات إلـى الاكتفـاء بـالتعليم المتوسط لكي يبحثن عن وظيفة لتـأمين وسـائل المعيشـة وسـد احتياجاتهن أو سد احتياجات أسرهن وهن عادة ينتمين إلى الأسـر الفقيرة.

توزيع العينة حسب الحالة الزواجية:

أ- تصل نسبة المتزوجات من أفراد عينة الدراسة إلى ١٩٨ مبحوثة بنسبة ٥٦,٥% تقريبا.

ب- تظل هناك نسبة مرتفعة غير متزوجة وتعمل تصل إلى ٧١% مبحوثة بنسبة ٢٠,٣% وربما ذلك بسبب صغر السن.

إلا أنه كما هو معروف أن بنات الريف يتزوجن فى سن مبكرة، ومع هـذا قد يكون هناك ارتفاع لسن الزواج فى القرية المصرية خاصة فى ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها أبناء المجتمع.

توزيع أفراد العينة حسب متوسط دخل المبحوثـة السـنوى بالجنيـه المصرى:

أ- أعلى نسبة من المبحوثات يتراوح دخلهن السنوى ما بـين ٢٠٠ إلـى ٤٠٠ جنيه سنوياً وهذا يعنى أن مستوى الدخل منخفض إلى حد كبير.

ب- تليها نسبة يرتفع دخلهن أكثر من ١٢٠٠ جنيه سنويا وعددهن بلغ ٩٧ مبحوثة بنسبة تصل إلى ٢٧,٧%.

نمط الأسرة التى تعيش فى ظلها المبحوثات.

أن معظم المبحوثات (٢٥٣ أى ما يعادل ٧٢,٣%) يعشن فى أسر نووية مستقلة، بينما تعيش ٩٧ مبحوثة بنسبة تصل إلى ٢٧,٧% فى أسر ممتدة وهذه المسألة تعد طبيعية فى الريف المصرى المعاصر كنتيجة للتغيرات الاجتماعية التى طرأت على تلك البيئات وبخاصة نتيجة التعليم والعمل وبالتالى الاستقلال عن الأسر الممتدة.

نتائج الدراسة: التحليل السوسيولوجى:

لاشك أن التحليل الكمى والكيفى هو أنسب الوسائل لفهم الظاهرة موضع البحث. وقد يكون من الملائم ونحن ندرس الدور المتغير للمرأة الريفية فى ظل متغيرات العصر أن نركز فى عرضنا لأهم نتائج الدراسة على ما يلى:

أولاً: قضايا التغير الاجتماعى: من الصعب أن نجد دراسة فى علم الاجتماع لا تدخل فى موضوع التغير الاجتماعى فمنذ بداية إخضاع الواقع للفكر واهتمام الإنسان بوصف الواقع وتحليله وتفسيره ظهر مفهوم التغير الاجتماعى حيث بات واضحا أن الواقع لا يظل ثابتا. ولما كنا نقصد بالتغير كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعى فى الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن فسوف يظل قياس هذا المعنى يرتبط إلى حد كبير بشروط الواقع الفعلى ومحور التركيز فى الدراسة. فالتغير الذى يصيب البناء الاجتماعى يؤثر بشكل واضح على الأدوار والمراكز وأوضاع الطبقات والشرائح الاجتماعية واتجاهات الأفراد نحو قضايا الحياة المعيشية. بل اتجاهاتهم نحو ذواتهم ونحو الآخرين.

ولكى نكون أكثر اقترابا من الواقع الفعلى المعاش وبخاصة ونحن ندرس الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية سوف نركز فى دراستنا على عرض بعض القضايا المتداخلة والمحاور الأساسية وتحليلها فى ضوء البيانات الواقعية التى تم جمعها من المبحوثات.

اعتبارات أساسية فى تحليل ظاهرة التغير الاجتماعى فى الريف المصرى:

١- أن التزامن يبين مظاهر التقدم التى أصابت المجتمعات الرأسمالية وبين مظاهر التخلف التى اتسمت بها مجتمعات العالم الثالث. أمر لا يثير الدهشة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن التقدم والتخلف وجهان لعملة واحدة.

٢- أن عولمة النظام أو ما يسمى"بالكونية Globalization أو الثقافية العالمية كما يطلق عليها لم تؤد فقط إلى ترسيخ التخلف فى أجزاء العالم الجنوبى

الفقير وإنما ساعدت أيضا على هيمنة المركز الرأسمالى على الدول التى تـدور فى فلك هذا المركز. ومن جانب آخر أثرت هذه العولمة فى تغيير نمط الحيـاة وسلوكيات الأفراد وإدماجها فى ثقافة عالمية مشوهة ومنقوصة، حيـث تتركـز الحداثة والتنمية فى مراكز العالم الداعية إلى الثقافة العالمية ويترسخ التخلف فى أجزاء المحيطات التابعة ويترتب عليه مظاهر من التغيـر الاجتمـاعى ينتـاب هياكل وأبنية المجتمعات على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٣- مر المجتمع المصرى بمراحل تاريخيـة ارتبطـت بعوامـل التغلغـل الرأسمالى، وتأرجح بين التبعية والاستقلال، وفى هذا التطور العالمى والنوعى، ظهرت تحولات اجتماعية ترتب عليه إعادة بناء المجتمع وتغيرت كثيـر مـن المعالم البنائية شأنه شأن دول العالم الثالث أو التابع.[٤]

٤- شهد القطاع الزراعى تغيرات متسارعة ارتبطـت بـالفلاح والأرض والدولة، وتحركت شرائح اجتماعية وظهرت شرائح جديدة يطلق عليها الـبعض الشرائح الطفيلية أو الشرائح الوسيطة، المستغلة وتبدلت القيم المتعلقة بـالأرض والعمل والأسرة والانتماء.[٥]

وهكذا نجد أن التغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصرى وخاصة فـى القطاع الزراعى تعد من أقوى التغيرات التى لعبت أدوارا حاسمة فـى أحـداث تحولات اجتماعية على المستوى الاجتماعى العام. ومهما يكن من شـكل هـذه التغيرات، فإن السمة العامة للتكوين المتخلف ترسخت فـى قطـاع الاسـتهلاك بصورة مدمرة للاقتصاد القومى ولا يعنى ذلك أننا نطالب بعدم وصول السـلع الاستهلاكية للفئات الفلاحية. وإنما ما نقصده هنا هو تأثير هذا النمط الاستهلاكى كثقافة وافدة على الريف المصرى، وعلى معدلات التنمية الذاتية والمحلية فقـد تمثل فى تغيير قيمة العمل اليدوى المنتشر فى الريف خاصة لدى المـرأة التـى كانت تقوم بأعمال إنتاجية تقليدية. وانهـارت الصـناعات الحرفيـة الصـغيرة وانتشار ظاهرة عدم الاهتمام بالمحاصيل الأساسية التى تتعلق باقتصاد الإعاشة. واستشراء ظاهرة الاستهلاك السلعى بين هذه القطاعات. لقد امتدت تأثيرات هذه التغيرات إلى البناء الاجتماعى والثقافى حيث تبدلت القيم من قيم إيجابية إلى قيم سلبية. وأصبح الإدمان على السلع المستوردة أو الاسـتهلاكية الترفيـه مسـألة شائعة حتى عند الفئات والشرائح الدنيا التى لم تستطع فى ظل هذه المتغيـرات البعد عن اغراءات السوق. وهكذا انتشرت ظواهر الفساد والرشوة والسمسـرة والمضاربة والبحث عن العمل الأسهل وسرعة الربحية. وتطـورت إلـى قـيم الأرض. فظهرت ظاهرة التجريف للأراضى الزراعية أو السـعى بالوسـاطة والرشوة لتحويل الأراضى الزراعية إلى أرض مبانى وانـدثرت قيمـة العمـل المنتج وتشوهت معظم القيم الإيجابية. وتعاظم التعاون الاجتماعى ليس فقط بين

الريف والمدينة بل وأيضا بين سكان وشرائح المجتمع الريفي ذاته. وهكذا عانى سكان الريف كما عانى أبناء المجتمع المصرى ككل. وكان أثر هـذه المعانـاة عظيم وظهرت قيم جديدة كالفهلوة والشطارة،"والربح يحب الخفية" إلى آخر هذه الصيحات الانفتاحية[٦] صحيح أن هناك بعض التغيرات الإيجابية مثـل زيـادة فرص العمل وظهور أشكال جديدة من الوعى، وتغير علاقة المرأة بالرجـل ... إلخ هذه التغيرات سوف نرصدها تحت بند قضايا التغير الاجتماعى فى التالى:

المرأة والتعليم:

أ- حول سؤال عن اتجاه المرأة نحو تعليم البنت أجمعت عينة الدراسـة (٣٥٠ مبحوثة) أى ١٠٠% من المبحوثات ترين أن تعليم البنت واجـب ومهـم ومن هنا فالتعليم بالنسبة للمرأة هو المصدر الأساسى والقيمة المثلى أنه السـلاح ضد ضغوط الحياة خاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها

البلاد والأزمات المتكررة التى يعيشها أبناء المجتمع خاصة الذين ينتمـون إلى الفئات الدنيا.

ب- أما المستوى التعليمى الذى يجب أن تصل إليه البنت يكاد يكون هناك إجماع بين المبحوثات (٩٧,١) على أن البنـت يجـب أن تصـل إلـى أعلـى المستويات التعليمية بينما النسبة الباقية ترى أن البنت تظل فـى التعلـيم حتـى تتزوج. وهى نسبة ضئيلة تصل إلى (٢,٩%).

جـ- أما عن أهمية التعليم للبنت تشير البيانات إلى أن التعليم هو أمان لها فى الحياة (٧٦,٨%) وينفعها فى حالات الكوارث (١٥,١%) ويخلق لها فـرص زواج أفضل (٦,٩%).

ثانياً: الانفتاح على الخارج:

تفضل أكثر من نصف عينة الدراسة (١٨٨ مبحوثة) بنسـبة تصـل إلـى حوالى ٥٣,٧%، الخروج من القرية للعمل.

- تصل نسبة من يفضلن السفر إلى دولة عربية للبحث عن عمـل هنـاك ٢٧,٧% (٩٧ مبحوثة).

- ترى ٣٣ مبحوثة (٩,٤%) أن العمل فى المدينة أفضل من العمـل فـى الريف.

- أما النسبة الأقل (٣٢ مبحوثة بنسبة ٩,١% من عينة الدراسة) تفضـلن البقاء فى القرية (جنب الأهل).

وقد جاءت أسباب التفضيل بالترتيب على النحو التالى:

- عدم وجود فرص عمل كافية بالقرية (٢٤٣ مبحوثة)

- الأعمال فى القرية لا تتناسـب مع المسـتوى التعليـمى (١٦٢ مبحوثة).

- العمل فى المدينة يتيح فرص الترقى (٦٩ مبحوثة)

- السفر للخارج يضمن" التحويش" (٤٠ مبحوثة)

ويتضح مما سبق..

- لم تعد القرية هى المكان المفضل للعيش بالنسبة للمبحوثات وهذا طبيعى لأسباب منها ما يتعلق بارتفاع مستوى التعليم وزيادة طموحات المرأة وانخفاض مستوى الخدمات فى القرية، وعدم وجود فرص للعمل داخل القرية أو فى أماكن قريبة من القرى.

- إن المسألة الاقتصادية (اقتصاد الإعاشة) هى الإطار الحاكم لاتجاهـات المبحوثات فالخروج من القرية هو فى المقام الأول بهدف الحصول على دخـل أكبر أو تحسين مستوى المعيشة أو البحث عن مصدر أكثر أمناً للرزق أو بحث عن دخل أفضل أو ادخار للمستقبل ولو مؤقت (للتحويش كما تقول المبحوثات).

- إن النسبة من المبحوثات التى أشرن إلى تفضيل البقاء فى القرية لا يعنى أنهن لا يرغبن فى الخروج من القرية، أو لا يبحثن عن فرص عمل أفضل، أو تحسين مستوى معيشتهن، حيث أن نسبة منهن تفضلن البقاء، مع الأهل لأسباب اجتماعية (عدم ترك الأولاد خاصة بالنسبة للمرأة الأرملة، أو عدم القدرة علـى ترك أحد الوالدين حيث أنهم من كبار السن، ونسبة منهن أيضا قد يكون بسـبب الخوف من المغامرة، أو ما نسميه"التعايش مع الفقر".

- يشير تحليل البيانات إلـى ارتفـاع إرادة المبحوثـات ولا نقول"الوعى" للتميز الواضح بين القرية والمدينة حيـث الخـدمات وفرص الحياة تقل كلما اتجهنا نحو الريف.

ثالثاً: تصور المرأة لمعايير المكانة الاجتماعية للذات وللآخر:

- مازالت الأرض تمثل قيمة اقتصادية واجتماعية لم تتغيـر فـى الريـف المصرى، حيث ترى ٩٨ مبحوثة بنسبة ٢٨% تقريباً أن قيمة الإنسان ومكانتـه فى القرية ترتبط بحيازته للأرض الزراعية.

- إن القيمة الاقتصادية هى الإطار الحـاكم للحيـاة حاليـا فـى الريـف المصرى"اللى معاه فلوس كثيرة" يعيش وله مكانته فى البلد، كما تقـول إحـدى المبحوثات، ولذلك تقرر ١,٣ مبحوثة بنسبة ٢٩,٤% تقريبا بأن الفلوس تعطـى قيمة للواحد فى البلد.

- ترى نسبة ١٤,٦% من المبحوثات (٥١ مبحوثة) أن السلطة" والوظيفـة الكبيرة تعطى الشخص قيمة ومكانة عليا بين أبناء البلد.

أما عن تصور المرأة ومكانتها فى المجتمع فيتضح:

أن مكانة المرأة من وجهة نظرنا تتحدد أولاً وفقاً للتعليم حيث أشارت أعلى نسبة من المبحوثات على أن المرأة المتعلمة تحصل على رموز ومعايير المكانة الاجتماعية (٣٢,٣%).

- أصبحت القيمة المادية لدى المرأة تمثل عاملاً هاماً مـن عوامـل رفـع مكانة المرأة وسط الأهل والبلد (القرية).

- يرتبط التدين بالقيمة الأخلاقية، لذلك جاءت إجابات نسبة غير قليلة مـن المبحوثات (٢٧,٧%) تؤكد على أن التدين هـو رمـز للمكانـة الاجتماعيـة والأخلاقية للمرأة.

إن مقارنة بسيطة بين تصوير المرأة لرموز المكانة ومعايير الهيبة لـذاتها تختلف عن تصويرها للآخر، ونظراً لأن الرواسب الثقافية ما تـزال مسـيطرة عليها على اعتبار أن المرأة تابعة للرجل، فرمز المكانة بالنسبة للرجل تأتى من خلال القيمة المادية، بينما رمز المكانة بالنسبة للمرأة فتأتى فـى رؤيتهـا مـن التعليم، وأن كانت المادة تمثل بؤرة اهتمام المرأة، حيث أنها الضـمان الوحيـد سواء كان الحصول عليها من خلال الآخر (الزوج أو رب الأسرة) أو من خلال الذات (العمل) ولهذا جاءت تصورات المبحوثات فى معظمهـا ماديـة بالنسـبة للرجل، ومعنوية مصحوبة بالمادة بالنسبة للمرأة.

رابعاً: المرأة وقضايا التنمية والتحديث:

تنتشر معظم الأجهزة الكهربائية فى الريف المصرى (مجتمع البحث) مـن راديـو (٨٦,٣%)، تلفزيـون عـادى وملـون (٦٩,٤%، ٢٣,١%)، ثلاجـة (٦٦,٣%) مكواة (٦,٠٠%) و ما يلفت النظر فى هذه البيانات، عـدم وجـود مبحوثة واحدة بحوزتها هذا الجهاز العجيب الفيديو برغم وجـوده فـى بعـض القهاوى المنتشرة فى القرى والتى"تعرض الأفلام" كل ليلة نظير مبالغ من المال، أما نسبة من تحوز على ماكينة خياطة بمنزلها فلم تتعد (٥,٤%)، وهذا يدل علـى اختفاء، ظاهرة تفصيل الملابس، فالجاهز أسـهل وأحسـن كمـا تقـول إحـدى المبحوثات.

وحول ما إذا كانت المبحوثات تشاهد محتويات إعلامية من خـلال أجهـزة التلفزيون، جاءت البيانات كالتالى:

أن ٥٣ مبحوثة بنسبة ١٥,١% يشاهدان محتويات إعلامية مـن خلالـه بـل

يحرصن على المشاهدة بصورة دائمة، وإذا أضفنا إلى هذه النسبة من يشاهدن من خلاله (٨,٩%) ونسبة ممن تشاهدن قليلاً لا تضح أن له تأثير كبير عليهن.

ويتضح من البيانات السابقة أن هناك حرص شديد من جانب المبحوثات مـن عينة الدراسة على مشاهدة ومتابعة الأفلام والمسلسلات العربيـة، بينمـا يـأتى الاهتمام بالأخبار فى ذيل القائمة أما عن الطموحات الاستهلاكية للمبحوثات فتشير البيانات إلى أن أولوية الطموحات لدى المبحوثات كانت فى شراء بعض الأجهـزة الكهربائية مثل الغسالة بنسبة (٣٤,٣)، ثم يأتى الفيديو (٧٥ مبحوثة بنسـبة ٢١,٤) فى المرتبة الثانية ثم تظهر طموحات المبحوثات فى السلع الأخرى بنسب متفاوتة.

وعن رأى المبحوثات من عينة الدراسة عما إذا كانت توافق على أن مشـاهدة التليفزيون أحدث أثراً ملموساً على تغير أوضاع المرأة فى القريـة، يتضـح أن المرأة تغيرت فى التعامل مع مظاهر الحياة، فلم تعد المرأة تلبس بـنفس الطريقـة التقليدية (الجلباب والطرحة)، بل أصبحت تبحث عن الجديد فى الموديل، والألوان (كانت الألوان الزاهية هى السائدة لدى الريفيات، والآن أصبح"اللون الهادى" على حد تعبير إحدى النساء - هو الأفضل) كما حدث تغيير فى طريقة الأكل، ونوعيته بالإضافة إلى تزين المرأة والبحث عن أدوات للزينة.

خامساً: المرأة وسوق العمل:

تشير الدراسات الحديثة حول المرأة والعمـل إلـى أن التطـور الرأسـمالى للاقتصاد وطرق الإنتاج قد أثرتا بصور متفاوتة على حياة المرأة وعلى أدوارهـا داخل وخارج المنزل، فقد استفادت المرأة التى تنتمى إلى الطبقتين العليا والوسطى من الزيادة فى الفرص المتاحة فى مجالى التعليم والعمل إلا أنه من ناحية أخـرى فقد تدهور حال المرأة الفقيرة فى البيئتين الريفية والحضرية نتيجة لفقدانها للـدور الذى كانت تلعبه فى عملية الإنتاج التقليدى، لقد تم إحلال سلع مستوردة محل السلع التقليدية الصنع التى كانت تقوم بها المرأة الريفية والحضرية الفقيرة، وعلى الرغم من أن الحداثة Modernity لم تستطع القضـاء، تمامـاً علـى التقليديـة، إلا أن التزواج بين ما هو تقليدى وماهو معاصر لم يكن بأى حال من الأحـوال فـى صالح الفئات الاجتماعية الفقيرة خاصة بالنسبة للمرأة الريفية.

ويتضح من البيانات أن:

أ- أكثر الوقت مستغرق فى أعمال رعايـة الأطفـال والطهـى وغسـيل الملابس.

ب- متوسط العمل الأسبوعى داخل نطاق المنزل فقط يصل إلى حوالى ٥٩ ساعة تقريباً ويعنى ذلك أن المرأة تستغرق حوالى ٨ ساعات يومياً.

جـ - أن المرأة لا تجد وقتاً للفراغ أو لذاتها ومن ثم فهى مستغلة أقصـى استغلال، تعمل يوميا ما يعادل ١٥ ساعة تقريباً، ومن هنا تبذل المرأة الريفيـة الفقيرة جهداً شاقاً على خلاف الرجل.

وهذا يوضح مدى العبء الذى يقع على عاتق المرأة التى تعمل خارج نطـاق المنزل وداخله أيضاً، إن متوسط عمل المرأة يتراوح إذن بين ١٥-١٧ ساعة فـى اليوم تقريباً، ويختلف بطبيعة الحال حسب طبيعة النشاط الذى تقوم به المبحوثة.

أما عن وعى المرأة العاملة بوضعها الاجتماعى من خلال ما تحصـل عليـه نتيجة عملها توضح البيانات أن هناك إدراك أكثر منه"وعى" بأن الجهد الذى تبذلـه المرأة العاملة يفوق بكثير الأجر الذى تحصل عليه نتيجة هذا العمل.

سادساً - دور المرأة فى التنمية:

تذهب بعض الدراسات إلى تأكيد مقولة زيادة الأعباء الملقـاة علـى المـرأة الريفية نتيجة عوامل نوجزها فى التالى:

١- التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة فى النظام العـالمى وتأثيرهـا على المناطق المختلفة من العالم.

٢- التطورات الحادثة فى المنطقة العربية النفطية.

٣- تأثير الظاهرة النفطية على انتقال العمالة من الريف إلى المدنيـة وفـى معظمها من الرجال، وقد شكل ذلك مجتمعات قروية"نسائية" بالإضافة إلى ما يشار إليه بظاهرة" تأنيث الأسرة.

٤- هجرة نسبة من النساء الريفيات، وتحولن إلـى العمـل فـى القطاعـات الحرفية غير المنتظمة سواء فى المدينة أو فى القرية نفسها.

٥- إزدادت مفردات الاستهلاك الترفى المظهرى لدى بعض الفئات خاصـة فئة متوسطى وكبار الملاك، وظهر ما يسمى بالوجاهة التقليدية.

٦- كل ذلك شكل دعائم لتغيير أدوار المرأة وأثر على مسئولياتها وأخفى القيم التقليدية الإيجابية التى تتبناها المرأة الريفية ونمط دورها فى التنمية.

وسوف نوضح فى التالى التغير فى هذه الأدوار فى التنمية المحلية.

من حيث موقف المرأة الريفية من العمل المأجور: العمل الملائـم اجتماعيـا والمشكلات التى تواجه المرأة:

من بيانات الدراسة الميدانية وما أفصحت عنه المبحوثات من عينة الدراسـة

حول الاتجاه نحو العمل ودورها فى التنمية يمكن الخروج بنتائج **نوجز أهمها فى التالى:**

١- يلاحظ تفضيل النسبة الأكبر من المبحوثات البقاء داخل المنزل وعدم الخروج إلى العمل المأجور (٢٩٧ مبحوثة بنسبة ٨٤,٩%) وتبريرهن لذلك يأتى من منطق تقليدى هو أن البيت محتاج أكثر إلى المرأة.

٢- أن المبحوثة لديها معرفة وإدراك بالأدوار التى تقوم بها سواء فى داخل المنزل أو خارجه، وتدرك أيضا أن هذه الأعمال تسهم فى ميزانية الأسرة أو التقليل من حجم الانفاق المطلوب للإعالة، إلا أن هذا الإدراك نسبى حيث يختلف باختلاف المستوى التعليمى للمرأة، فالمرأة المتعلمة تؤكد مساهمتها بفاعلية (٦٧,٧%).

٣- أما عن رأى المبحوثات فى العمل الملائم اجتماعيا للمرأة فيتضح من خلال استجاباتهن"وملاحظة خطابهن اليومى"، أن ما يقرب من ٨١,٤% من عينة الدراسة (٢٨٥ مبحوثة) تؤكد على أن هناك أعمال محددة للمرأة وهى عادة الأعمال الكتابية والخدمية، بينما تؤكد ٦٥ مبحوثة فقط (١٨,٦%) على أن المرأة يمكن أن تمارس كل الأنشطة ولا فرق بينها وبين الرجل، ويبدو أن المبحوثات يربطن بين نوعية العمل واختلاف الطبيعة الجسمانية لكل من المرأة والرجل، حيث أن بسؤالهن حول طبيعة الأعمال الملائمة للمرأة تبين أن معظم الأعمال التى ترفضها المرأة هى الأعمال التى تتطلب قوة جسدية مثل الحدادة، الحراسة، الخراطة، الطيران، السيارات، والأعمال التى تتطلب العنف مثل الشرطة أو القوات المسلحة، كما تشير بعضهن (من المبحوثات) إلى أن المرأة يجب ألا تمارس الأعمال التى تحتاج إلى السهر فى الخارج، أو المبيت فى غير منزلها.

٤- يختلف إقبال المرأة على العمل أو حتى الرغبة فيه وفقاً لبعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية، فالمرأة غير المتزوجة قد تقبل أعمالاً لا تقبلها المتزوجة أو بالأحرى لا يسمح لها اجتماعيا أن تمارسها.

٥- فيما يتعلق بتصور المرأة (المبحوثات من عينة الدراسة) عن معوقات فرص مساهمتها فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أشارت النسبة الأكبر منهن إلى أن:"اختلاط المرأة بالرجل فى العمل" يقلل من فرص مساهمتها فى التنمية.

٦- وعن درجة رضا المرأة عن العمل الذى تمارسه تقرر أكثر من نصف عينة الدراسة من المبحوثات (١٩٨ مبحوثة بنسبة ٥٦%) أنهن غير راضيات عن أعمالهن ويرغبن فى تغييرها، بينما توافق (٩٧ مبحوثة بنسبة ٢٧,٧%) على أن عملهن يحقق لهن الرضا التام.

٧- تؤكد بيانات الدراسة (سؤال رقم ٤٦) أن طموح المبحوثـات هـو فـى الانتقال للعمل والإقامة فى العواصم (القاهرة، الإسكندرية) حيث أشـارت بـذلك ٢٦٤ مبحوثة بنسبة ٧٥,٤% وهذا يدل على عدم الاستقرار الاجتماعى والنفسـى من ناحية، ويشير من ناحية أخرى إلى انبهار أهل الريف بالمدن والعواصم.

٨- أما عن معوقات عمل المرأة والصعوبات التى تقف حائلاً دون مساهمتها فى الأنشطة الاقتصادية، فمن الممكن تقسيمها إلى البنود التالية حسب ما جاء فـى استمارات المقابلة.

أ- معوقات اجتماعية: وتشمل أهم هـذه المعوقـات مـن وجهـة نظـر المبحوثات فى:

- عدم تقدير جهود المرأة العاملة.

- عدم قبول الرجال لاستقلالية المرأة مما يؤدى إلى إتخاذ الرجال (الـزملاء) مواقف سلبية تجاهها فى العمل.

- عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتـالى يقـع معظم عبء شئون الأسرة على المرأة.

- ممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل.

وهذه المعوقات تعبر عن رواسب اجتماعية - ثقافية مازالت مسـتمرة حتـى الآن برغم التغيرات التى طرأت على أوضاع المجتمع.

ب- معوقات شخصية: (أى ترجع إلى المرأة ذاتها)، وترى المبحوثات من عينة الدراسة أنها تنحصر فى:

- إحجام بعض النساء، من فئات اجتماعية عن العمل.
- خوف الشباب المقبل على الزواج من المرأة المتحررة (العاملة).
- اعتبار الزوج هو صاحب القرار فى عمل المرأة.
- سلبية المرأة تجاه العمل.

ج- معوقات ثقافية: (وترتبط بوعى المرأة بأهمية العمل) ومنها:

- ضعف الوعى الثقافى عند المرأة.
- عدم الاهتمام من جانب وسائل الإعلام بقضايا المرأة.

د- هناك معوقات أخرى: منها ما هو قانونى مثل: قصور اللوائح المنظمة لعمل المرأة، ومنها ما هو تخطيطى مثل غياب التخطيط الشامل لتنميـة قـدرات

المرأة وإبراز دورها فى التنمية، وأن كانت هذه المعوقات (القانونية والتخطيطية) لم تلق عناية المبحوثات بوضوح.

هـ - وفيما يتعلق بشكل العلاقة بين الرجل والمرأة العاملة وما يطرأ عليهـا من تغيير، ترى نسبة ٢٥,٤% (٨٩ مبحوثة) أن العلاقة تتوقف على معاملة الزوج ومدى تقبله للمشـاركة بينما تؤكد نسبة ١٨,٣%(٦٤ مبحوثة) أن العلاقة تعتمد على مدى تقبل المرأة لمشاركة زوجها فى مصاريف البيت، إلا أن ٤٦,٦% مـن المبحوثات (١٦٣ مبحوثة) ترين أن عمل المرأة مسألة عادية اليومين دول"، أمـا النسبة الباقية مـن المبحوثـات (٣٤ مبحوثـة بنسـبة ٩,٧%) تفصـحن عـن وجود"مشاكل دائمة فى البيت بسبب عمل المرأة غير المقنع للرجل.

نستنتج مما سبق أنه برغم التغيرات التى حدثت وبخاصة فى مجـال التعلـيم وحاجة المجتمع إلى مساهمة المرأة فى القوى العاملة إلا أن"العصرية" لا تسـتطيع بالضرورة القضاء على البناء الثقافى التقليدى، بل أنها تتيح نوعـاً مـن"التعـايش الفارق" بين ما هو تقليدى وما هو مستحدث، وهكذا أخفق نموذج التحديث فى قلب الأوضاع الثقافية التقليدية، كما أخفق فى مواجهة كثيـر مـن مشـكلاتنا السـابقة والمصاحبة لعملية التحديث ذاتها. وهذا يؤكد أن العوامل الثقافية تلعـب –خاصـة اليوم فى ظل العولمة الثقافية – دوراً بالغ الأهمية فـى الـدور الانتـاجى للمـرأة ومساهمتها الفعلية فى التنمية والتحديث، لذلك نحن فى حاجة إلى مراجعة التـراث الثقافى والرواسب الثقافية من أجل تعميق الفهم من منظور معاصر.

سابعاً المرأة: اتخاذ القرار والمشاركة السياسية:

وقبل أن نعرض لبيانات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمرأة وإتخاذ القـرار، نقدم بعض الاعتبارات والفروض المستقاة من التراث النظرى والبحوث الميدانيـة فى هذا الشأن:

١ - يتأثر دور المرأة فى صناعة القرار فى الأسرة إلى حـد كبيـر بدرجـة استقلاليتها الاقتصادية وقدراتها على المساهمة الفعلية فى الانفاق داخـل نطـاق الأسرة.

٢ - تتحدد مكانة الأسرة بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمى لها وبطبيعة المهنـة التى تمارسها.

٣ - تختلف أوضاع المرأة وقـوة تأثيرهـا بـاختلاف الطبقـة أو الشـريحة الاجتماعية التى تنتمى إليها.

٤ - تتغير أساليب المراة فى ممارسة القوة فـى ضـوء التوجهـات الثقافيـة للمجتمع وطبيعة العلاقة بين الذكور والإناث.

ومن خلال استجابات المبحوثات من عينة الدراسة يتضح لنا التالى:

١- تقرر ١٦٤ مبحوثة (بنسبة ٤٦,٩% بأن المرأة تشارك فى بعض الأمور، بينما ترى ١١٧ مبحوثة (بنسبة ٣٣,٤%) أن المرأة لا تشارك فى اتخـاذ القـرار وتؤكد ٦٩ مبحوثة بنسبة (١٨,٣%) أن المرأة تشارك فى بعض الأحيان.

٢- وحول سؤال عن مواصفات المرأة التى تشارك فى اتخاذ القرارات داخل الأسرة، تصف ما يقرب من نصف عينـة الدراسـة أى ١٦٩ مبحوثـة بنسـبة (٤٨,٣%) المرأة التى تشارك فى عملية صنع القرار داخل الأسرة بأنهـا المـرأة المتعلمة، بينما تقرر ٩٨ مبحوثة بنسبة (٢٨,٠%) بأنها المـرأة العاملـة بـأجر (المستقلة اقتصاديا)، وهذا يوضح أن صناعة القرار مـرتبط باسـتقلالية المـرأة وارتباط ذلك بالمهنة والتعليم والحالة الاقتصادية.

٣- وبسؤال المبحوثات عن رأيهن فى أى من ربة البيت أو التى تعمل بـأجر أكثر تأثيراً فى الأسرة تقرر ١٥٩ مبحوثة بنسبة (٤٥,٤%) بأن التأثير يكون فـى صالح ربة البيت، بينما ترى ١٩١ مبحوثة بنسبة (٥٤,٦%) أن المرأة التى تعمـل بأجر هى الأكثر تأثراً فى اتخاذ القرار داخل نطاق الأسرة.

٤- أما عن مصادر القوة جاء اختيار المبحوثات بين التعليم والعمل والمهنة، وأن مركز المرأة مرتبط بأصولها الطبقية ودرجة الاستقلال،حسب الترتيب التالى:

- حصل التعليم على أعلى النسب (٥١,٧).
- تليه درجة الاستقلالية (٤٨,٢).
- ثم طبيعة المهنة التى تشغلها المرأة (٣٣,١%).

ثم يأتى مركز المرأة مرتبطاً بأصولها فى ذيل القائمة (٢٧,٣%).

المرأة واتخاذ قرار المشاركة السياسية:

من البيانات يتضح التالى:

١- قلة مشاركة المرأة فى الانتخابات حيـث تقـرر نسـبة ٥٣,٤% (١٨٧ مبحوثة) بأنها لا تشارك مطلقا، بينما تشارك المرأة فقط فى حالة ترشيح أحد أبناء القرية المقربين ٣٨,٦% (١٣٥ مبحوثة). أما النسبة الباقية من المبحوثات والتـى تبلغ ٨% فقط (٢٨ مبحوثة) لا يفكرون أصلا فى المشاركة.

٢- ترجع أسباب عزوف المرأة عن المشاركة فى الانتخابات مـن وجهـة

نظرها - **كما تم حصرها إلى:**

أ- أسباب ذاتية: مثل عدم الاهتمام من جانب المـرأة أو عـدم الاقتنـاع بجدوى الانتخابات أو عدم وجود وقت أمام المرأة للذهاب إلى صناديق الاقتراع، أو الانتخابات ليست قضية المرأة، بل هى قضية الرجل فى المقام الأول.

ب- أسباب اقتصادية،مثل: المرأة عندها"شغل كثير" أو أن البيـت محتـاج تواجدها باستمرار.

جـ- أسباب قيمية:"داه شغل رجالة" الانتخابات بتبقـى فوضـى وعلـى بعضها، الرجالة بيسدوا.

٣- عدم الرغبة فى الانضمام إلى جمعية نسـائية وهـى النسـبة الأكبـر (٥٣,٤%) مما يؤكد صحة نتائج بعض الدراسات التى تشير إلى أن النسـاء لا ينشأن على فكرة أنهن يستطعن أن يحققن استقلالاً ذاتياً من خلال الأنشطة التى يقمن بها، فبسؤال المبحوثات عن أسباب عدم الرغبة فى الاشتراك فى جمعيات نسائية، أكدت المبحوثات أن هذه المسألة ترجع إلى الأسرة (والمقصود هنا مـن خلال الحوار مع رجل البيت أى الزوج أو رب الأسرة)، بالإضافة إلى أن هناك معوقات اجتماعية – ثقافية تعوق الاشتراك الفعلى فى هذه المنظمات النسـائية، بغض النظر عن الرغبة فى الاشتراك (لو كانت موجودة أصلاً) حيث ألمحـت بعض البحوث إلى قضية هامة وهى نظرة المجتمع إلى المـرأة العضـو فـى منظمات نسائية - خاصة في الريف - حيث الربط بين هذا الدور وفكرة التحرر (مرأة متحررة تساوى المرأة الأنومى أى الفاقدة للمعايير الأخلاقيـة أن صـح التعبير).

كما يجب أن ننوه إلى أن دور المنظمات النسائية يسود المناطق الحضـرية أكثر مما يسود المناطق الريفية، بل إن الريف أحياناً ما يستغل لصـالح المـرأة الحضرية ولتحقيق أهدافها هى، وهناك فارق عظيم بين الاثنين.

خاتمة: استخلاصات عامة ومقاربة بحثية

١- ماذا حدث من تحولات عالمية ومحلية أثرت علـى مركـز المـرأة وموقعها من قضايا التغير الاجتماعى؟

٢- إلى أى مدى تساهم المرأة فـى مجـالات التنميـة والتحـديث فـى المجتمع...؟

٣- ما وضع المرأة الريفية فى سوق العمل؟

٤- هل تشارك المرأة فى صنع القرار السياسي وم آليـات المشـاركة إن وجدت؟.

٥- إلى أى مدى تدرك المرأة أو تعى – خاصـة الريفيـة والحضـرية الفقيرة - قضايا المجتمع التى تعيش فى ظله؟ وما تـأثيره علـى أدوار المـرأة ومكانتها فى المجتمع؟

أسئلة كثيرة ومتعددة حظيت باهتمام من جانب الباحثين والمهتمين بشـئون المرأة وساعد طرح هذه الأسئلة على آثارة قضايا خلافيـة وإشـكاليات عـده. ودارت حول هذه القضايا وتلك الإشكاليات حوارات ومجـادلات حـادة خـلال انعقاد المؤتمرات والندوات على المستويين الدولى والمحلى، وظهـرت خـلال المناقشات الدائرة اتجاهات أيديولوجيـة متباينـة ومتناقضـة، بعضـها يمثـل أيديولوجية الرجل المهيمن، وبعضها يعبر عن هموم المرأة"حاملة الأثقال" عبـر التاريخ وأى كان الأمر، فقد دعمت هذه المناقشات من الحركة النسـائية التـى انتشرت بأفكارها فى كل أجزاء العالم، ويرجع اهتمام المنظمات النسائية، والتى تنمو باضطراد فى اتجاه التنظيم والقوة، بأوضاع المرأة ومكانتها نتيجـة لعـدة عوامل نذكر أهمها **فى التالى:**

١- زيادة سرعة التغيرات وكثافة تأثيراتها على المجتمعـات فـى عالمنـا المعاصر فقد كان لهذه التغيرات آثاراً بعيدة المـدى حيـث بـرزت ظاهرتـان هما:"تأنيث الفقر" و"تأنيث الأسرة" حيث أصبحت المرأة فى كثير من الحـالات تتحمل أعباء إضافية لم تكن تخبرها فى ظـل البنـى التقليديـة قبـل تعـرض مجتمعاتها إلى الحداثة وما بعد الحداثـة" Postmodernity"، ولقد ارتـبط ذلـك بإضفاء الطابع البروليتارى على المرأة بارتفاع معدلات البطالة وإتساع القطـاع غير الرسمى وزيادة إعداد الأسرة المعيشية التى تعولها المرأة.

٢- تراكم آليات التغلغل الثقافى فى داخل البنى التقليدية لمجتمعات العـالم الثالث، وهى مجتمعات لم تخبر - بهذه الكثافة - عمليـات التغلغـل والغربنـة Westernization والتى ساهمت (بفضل مجموعة من العوامل المسـاعدة) فـى تهميش بعض الفئات الاجتماعية وأحدثت خلخلـة وحـراك اجتمـاعى" Social Mobility لشرائح طبقية بعضها ارتفع إلى أعلى السلم الاجتمـاعى، وبعضـها الآخر انحدر إلى أسفل هذا السلم، وكان للمرأة الريفية نصيب كبير من التهميش ساعد على ذلك عدم إختفاء الرواسب الثقافية التقليدية المتعلقة بأوضاع المـرأة وتبعيتها للرجل.

٣- نمو الوعى والإدراك لدى المرأة فى العالم من خلال التوعية بتاريخ ما يسـمى" بالقهر النسائى" وقد ساعد على ذلك ما صاحب عمليات التحديث مـن فرص فى الحياة وتحضر وتصنيع وتغيرات اجتماعية وثقافية لم تكن موجـودة

من قبل، استفادت منها المرأة فى هذه المجتمعات، من هنا إنتشرت شعارات مثل المساواة وتقاسم السلطة وغيرها مـن الشـعارات التـى أطلقتهـا المنظمـات والمجتمعات النسائية فى أجزاء مختلفة من العالم، ولقد كان لهذا النمو دوراً بالغاً فى تغيير أدوار المرأة ومراكزها حيث ساعدها على الانضمام لقطاعات العمـل من جانب وتنمية قدراتها من جانب آخر، إلا أن السؤال الذى يظل فى حاجة إلى إجابة يتعلق بمدى قدرة المرأة على الموازنة بين التقاليد وبين الحداثـة وربمـا تكون الإجابة على هذا السؤال مفيدة فى التعرف على أوضاع المرأة وأدوارهـا فى المجتمعات التقليدية موضع الاهتمام.

٤- تأثير ظاهرة العولمة Globalization على تشـويه ثقافـة المجتمعـات التقليدية فى العالم الثالث، حيث تشير بعض الدراسات فى هذا الشـأن إلـى أن الثقافة العالمية أصبحت هى الإطار الحاكم لتوجيه مسار التغير فى أوضاع البنى الاجتماعى وكذا الفئات والطبقات فى هذه المجتمعات. وقد أدى ذلك إلى ظهـور الأفعال المزدوجة التى تجمع بين فكر تقليدى ومعاصر فى آن واحد وانتشـرت الثقافة الاستهلاكية الموجهة من الخارج. وأصـبحت الثقافـة الحديثـة مثقلـة بتوجيهات قيمة فى مظهرها عصرى وفى جوهرها تقليدى أو العكس أيضا حيث المظهر التقليدى محافظ على تقاليد وثقافة المجتمع، ومن رواء الحجاب تظهـر ثقافات عصرية، وانسحب ذلك على أوضاع المرأة فى علاقتها بالرجل، فالرجل يتقمص دور المركز المهيمن، والمرأة تأخذ الدور الهامشى المحيطـى، وهكـذا تزداد مظاهر التشوه نتيجة عدم القدرة على الفصل بين الأصالة والمعاصرة.

ولما كان ذلك يشكل شروط التخلف فى البنى التقليدية فإن تـأثيره يكـون أقوى وأعم على الفئات الدنيا غير القادرة على مجاراة العصر أو التغريـب إلا فى بعض جوانبه الشكلية، لذا فقد تأثرت أوضاع المرأة خاصـة فـى القطـاع الريفى بآليات التخلف الأمر الذى أستدعى البحث فى قضـايا القهـر النسـائى واعتبار المرأة الريفية" حاملة الأثقال" هى الصـورة التقليديـة المتكـررة فـى المجتمع، حيث ينظر إليها على أنها ولدت ونشأت من أجـل أن تتحمـل عبئـا مزدوجاً هو إنجاب الأطفال والأعمال المنزلية الشاقة، وهكذا فإن الاتجاه العـام الذى يسود معظم المجتمعات التقليدية أو مجتمعات ما قبل الحداثة هـو اعتبـار أدوار المرأة أدواراً هامشية.

ومن يستعرض البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة فى المجتمعات التقليدية يستطيع رصد الحقائق التالية:

أولاً: أن التحديث Modernization هو الوضع الشـائع فـى معظـم هـذه الدراسات ويسوق الباحثون الأدلة على أن إحـدى النتـائج الهامـة المتوقعـة لعمليات"التحديث" Modernity التى تنطوى عليها تغييرات اجتماعيـة وثقافيـة،

تكمن فى تغيير أدوار المرأة ومراكزها.

ونتيجة لعملية التحديث، تستفيد المرأة من فرص التعليم المتزايدة وتكتسب خبرات ومهارات جديدة تساعد على الانضمام إلى قطاع العمل والإنتاج وهو الهدف النهائى الذى يؤدى إلى تقدم المجتمع ويدعم من مكانة المرأة ويسهم فى تنمية قدراتها.

ثانياً: ويدور الموضوع الثانى حول إشكالية العلاقة بين التقاليد الموروثة وبين الثقافات الوافدة، ويثور بين الباحثين سؤال هام هو: هل تملك المرأة القدرة على تحقيق التوازن بين الأنا والأخر، بين الأصيل والوافد، بين التقليدى والحديث؟.

ثالثاً: أن أكثر النظريات شيوعاً فى تحليل قضايا المرأة والتغير الاجتماعى خاصة عند المتخصصين من العرب، هى"النظريات التحديثية" التى تسعى إلى تغيير نمط المجتمعات التقليدية من خلال التغلغل الثقافى والاحتكاك بين ما يعتبرونه"حديث" وبين ما يوصف بأنه"تقليدى" لذا نجد أن معظم هذه الدراسات إما أنها تعتمد فقط على الوصف الذى يتناول الحالة الراهنة للمرأة، دون الاهتمام بنقد الوضع الراهن، أو أنها فى أحسن حالاتها تقدم وصفاً تحليلاً وتقترح بعض الإصلاحات دون الاهتمام بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى شكل أساس هذا الوضع المتدنى للمرأة وكرس النظرة السلبية لها.

ولذلك نجد أن معظم دراسات المرأة تركز على وصف للأبعاد الكمية لتعلم المرأة أو مساهمتها فى قوة العمل أو عرض للإحصاءات الخاصة بتطور الخدمات الصحية والاجتماعية والفرص المتاحة التى تسهم بها الدولة وتسمح به المرأة، وبرغم أهمية هذه الأبعاد (الكمية) إلا أن رفع معدلات التعليم أو التوظيف أو مستوى الخدمات لا يعنى إحداث تغيرات حقيقية فى ثقافة المرأة وبالتالى فى ثقافة المجتمع الذى تعيش فيه.

وفى ضوء ما سبق حاولت الدراسة الراهنة البحث عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، وتقييم دورها فى التنمية والتحديث، من خلال العمل الميدانى الذى يتيح جمع بيانات واقعية تساعد على فهم أوضاع المرأة وأدوارها فى الريف المصرى ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استمارة مقابلة كوسيلة لجمع البيانات تم تطبيقها على عينة بلغت ٣٥٠ مبحوثة اخترن من قرى متعددة فى محافظة المنوفية وفقا لبعض الشروط رأينا أنها تتوفق مع أهداف البحث (أنظر عينة الدراسة).

وقد جاءت استمارة المقابلة لتحتوى على ستة بنود رئيسية (خلاف البيانات الأساسية)، ويضم كل بند رئيسى تساؤلات فرعية تساعد فى فهم القضايا

الأساسية التالية:

١- المرأة والتغير الاجتماعى ٢- قضايا التنمية والتحديث

٣- المرأة فى سوق العمل **٤- تصورات المـرأة عـن دورهـا فـى التنميـة**

٥- الوعى والمشاركة السياسية.

وفى معالجتنا لهذه القضايا أنطلق التفسير من مقولة أساسية وهى أن البحث فى أوضاع المرأة الريفية ودورها فى المجتمع لا يكون بأى حال من الأحـوال منفصلا عن تحليل الإطار البنائى الحضارى للمجتمع المصـرى ككـل وربـط الخاص بالعام أعنى ربط أوضاع المرأة الريفية بالسياق الاقتصادى والسياسـى والثقافى ومجمل التغيرات المؤثرة فى أدوار المرأة فى المجتمع الريفى وبطبيعة الحال فإن هذه المتغيرات المؤثرة فى أدوار المرأة فى المجتمع الريفى بعضـها ناتج عن عوامل خارجية، وأشكال التغلغل فى داخل المجتمع الريفـى التقليـدى وبعضها الآخر ناتج عن عوامل محلية مرتبطة بأوضـاع البنـاء الاجتمـاعى والطبقى وبناء القوة فى المجتمع المصرى، مع عدم إغفال التدخل بين مـا هـو عالمى وما هو محلى، وقد يكون من المفيد عرض بعض أهم القضايا التى تلقى الضوء على أوضاع المرأة الريفية وأدوارها فى المجتمع بصورة موجزة:

١- تعانى المرأة فى الريف من حالة اغتراب واضحة وازدواجية فى الفكر والعمل، فهى تجمع بين التقليدية المغتربة والعصرية المغتربة أيضـاً وبالتـالى تحمل رواسب ثقافية تقليدية غير أصيلة ممزوجة بأشكال تحديثية مشوهة مخالفة للأصل، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تشوه الواقع الاجتماعى الذى تعيش فـى ظله، فبرغم التطورات والتحولات التى انتابت البنى الاجتماعية، فإن أوضـاع المرأة مهشمة إلى حد كبير، وتعزف عن المشاركة فى صنع القرار على كافـة المستويات، كما أن نظرتها لذاتها تدعم من تبعيتها للرجل.

٢- هناك اهتمام كبير بالبحوث الخاصة بأوضاع المرأة إلا أنه من الملاحظ أن هذا الاهتمام منحاز بصورة واضحة لقضايا المرأة الحضرية، مغفلاً إلى حد كبير الشرائح الدنيا من المجتمع والتى تشكل فيها المـرأة الريفيـة والحضـرية الفقيرة النسبة الأكبر. بالإضافة إلى أن اهتمام الباحثين بقضايا المرأة يغلب عليه الطابع التقليدى، حيث تسود دراسة موضوعات مثل الاختيار للزواج، الطـلاق بينما الموضوعات الأهم تكون بعيدة عن البحث مثل فقر النساء، ظاهرة العنـف الكامن وراء الرواسب الثقافية التى تدعم من سيطرة الرجل وهيمنته من جانـب وتغييب وعى المرأة من جانب آخر.

٣- تقوم المرأة الريفية بأدوار مهمة ومؤثرة فـى الـدخل إلا أن النظـرة التقليدية لمساهمة المرأة فى النشاطات الاقتصادية تقف حـائلا أمـام اعتبارهـا

منتجة فينظر إليها على أنها تمارس أعمالاً هامشية وغير منتجة، وهكـذا رغـم التحولات العميقة التى شهدها المجتمع المصرى، إلا أنه من المؤكد أن أحـوال المرأة لم تتغير بنفس الدرجة، ويظل أسلوب حياتها حبيس تلك النظرة التقليديـة المتدنية والتابعة للرجل، تلك النظرة التى ربما تلعب فيها المرأة دورا أساسيا فى ترسيخها لدى ذاتها ولدي الآخر(الرجل) ولذلك سوف تظل المرأة تعـانى مـن الهامشية والتبعية طالما أن شروط تواجدهما باقية.

إننا بحاجة إلى إعادة قراءة تراث المرأة وبحاجة كذلك إلى تكثيف الدراسات الإمبيريقية حول قضايا ذات الأهمية البالغة مثل"تأنيث الفقر، وتأنيث الأسـرة" وظواهر العنف المرتكبة ضد النساء الفقيرات، كل هذا لابد أن يتم فـى إطـار تحليل بنية المجتمع وآليات العولمة.

المراجع

(١) تطور مفهوم العولمة **Globaliztion** ، فلم يعد يعنى انتشار القيم الثقافية الغربية أو النمط الاستهلاكى أو شيوع أساليب الحياة الغربية فقط بل أصبح يعنى - على مستوى الوعى - إدماج الجزء فى عالم كبير ، له نظام وأسس صادرة من مركز قوة وهيمنة فى هذا العالم الذى يسمى بثقافة القرية الصغيرة.

- انظر حول تطور هذا المعنى فى :

-Friedman. Jonthan "Cultural Identity and Global Process", Gage Publications, London ١٩٩٤.

(٢) راجع تحليلات آمال وسام ، "المرأة العربية " فى : الدراسات الاجتماعية عن المرأة فى العـالم العربـى اليونسكو: ١٩٨٤ الفصل الأول .

(٣) فريدة الأغا وعائشة المانع : "دراسة استقصائية بشأن البحوث المعدة عن المـرأة فـى منطقـة الخلـيج العربى،فى : الدراسات الاجتماعية عن المرأة فى العالم العربى ، اليونسكو ١٩٨٤ ، ص ٣١ - ٧٧.

(٤)حول تأثير التغلغل الرأسمالى على انخفاض مستوى معيشة الفلاحين انظر :

- Wolf. E. "On Peasant Rebellions" In: Peasant and Peasant Societies (ed.)- By. T. Shanin, Great Britain ١٩٧١ .

(٥) انظر : محمود عبد الفضيل ؛ "التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، دراسة فى تطوير المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م.

(٦) انظر : جلال أمين ؛ "تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية " القاهرة ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .وأيضـا جمعة عبده قاسم ؛ "القرية المصرية الاستهلاكية "القاهرة ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٣ . وفى تحليل تغير انساق القيم فى مصر انظر : سمير نعيم أحمد ؛ "أنساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، العدد (٢) ١٩٨٢ .

الفصل الثالث

المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع

د. أحمد ثابت

يمكن القول أن الاتجاه السائد فى الخطاب النسوى الغربى المعاصر يعتبـر قضية مشاركة المرأة فى العمل السياسى وبمثابة تأكيد على موضوع"الهويـة" اتصالا مع تأكيد مسألة"الذات"، فى حين أن القضية بالنسبة للمرأة في المجتمعات النامية عموما والمجتمعات العربية خصوصا هى إستعادة ما سـبق أن اكتسـبته وحققته فى مراحل الكفاح الوطنى ضد الاستعمار وبناء الدولة الوطنيـة والـذى تتهدده مظاهر تغييب مشكلة المرأة وإفقار النساء وضعف فرص العمل، تحـت ضغط عمليات العولمة وسيطرة الشركات العملاقة متعدية الجنسـية وسياسـات التكيف الهيكلى وبرامج التقشف التى يفرضها صندوق النقد والبنـك الـدوليان، وكذلك ما يحدث من عودة دعوة إبقاء المرأة فى المنزل واعتبارهـا مجـرد أم وربة منزل. فقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين اتسـاع دور التوجـه النسوى على نطاق عالمى أو ما يعرف بالاتجاه متعدى القومية، والذى ينطلـق أساسا من أجندة أعمال ومنطلقات نظرية غربية، وسعيه إلى تصـوير قضـايا المرأة بصورة متحررة من الجوانب الطبقية والأيديولوجية والاقتصادية، وهـو الأمر الذى يعنى عمليا تهميش موضوعات التباين الاجتماعى وحقوق وقضـايا العمل والتفاوت المتزايد بين بلدان الشمال الصناعية الغنيـة وبلـدان الجنـوب الفقيرة، وبحيث يتم التركيز، بدلا من ذلك، على الموضوعات المتعلقة بالهويـة حتى أطلق البعض على الحركات النسوية الغربية"حركات سياسة الهوية"(١).

ينظر الخطاب النسوى الغربى السائد إلى الحركة النسوية باعتبارها جـزءاً من الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركات الدفاع عن البيئة وضد الانتشـار النووى والتجارب النووية والنفايات الذرية وغيرها، وهذه الحركات لم تعد تهتم بقضايا الصراع على الموارد المادية ولا بأساليب توزيعها أو تسلط الدولة على حقوق المواطنة، بل تركز على حق المعلومات والموارد الرمزية للقوة وأشكال التنظيم وأساليب الحياة ذات الطابع المعولم. وبدلا من الكفاح ضد الفصـل بـين المجال العام والمجال الخاص فى علاقة الرجل بالمرأة، يسعى الجزء المسـيطر من الحركة النسوية الغربية إلى الإبقاء على هذا الفصـل بـدعوى أن الحيـاة

الخاصة للمرأة يجب أن تخضع لقرارها وإختيارها الخاص، كما سيأتى فيما بعد، وهو الأمر الذى يعنى إعادة مناقشة العلاقات بين الرجال والنساء فى الحيز الخاص المحلى وكذلك فيما يتعلق بالحيز الخاص من الاقتصاد والتشريع والسياسات الاجتماعية.

ومن هنا يصبح هدف الصراع على تأكيد"الهوية" دفع الآخرين إلى تأكيد ما ينكرونه على الحركة النسوية وغيرها من الحركات الاجتماعية الجديدة، ومن ذلك الرغبة فى إبراز الطابع الخاص للمنظمات النسوية ذاتها والتى تهدف بالأساس إلىتنظيم السلوك ودعم الاستقلالية الذاتية بإستخدام موارد المعرفة ومهارات الاتصال وبغرض تغيير الأبنية الاجتماعية والسياسية لتأكيد الذات الفردية[٢].

غير أن الدراسات النسوية فى العالم غير الغربى وخصوصا عالم الجنوب توجه النقد إلى هذا المنظور النسوى الغربى لأنه لا يعطى إهتماما ذا بال للقضايا الأساسية لتحرر المرأة وللربط المطلوب بين ذلك التحرر وتقدم الأمة ككل وتحرر المجتمع، وحيث تبرز أهمية النضال المتوازى على الصعيدين معا[٣].

وعلى المستوى العالمى فقد تمكنت الحركات النسائية والحركات المدافعة عن تحرر المرأة من دفع الأمم المتحدة والمستويات الدولية الأخرى إلى عقد مؤتمرات عالمية تشارك فيها الوفود الرسمية وغير الحكومية وكذلك إصدار اتفاقية مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أثمرت هذه الجهود الدولية عن صياغة مبادئ أساسية ومعايير دولية مقبولة حول حقوق المرأة السياسية والمدنية والقانونية بحيث صارت تمثل الحد الأدنى الذى يجب أن تلتزم به الدول والمجتمعات لحل مشكلة الوضعية المتردية للمرأة فى مختلف مستويات صناعة القرار والسياسات العامة. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى التحليل النقدى للمنظور النسوى الغربى حول النوع أو"الجندر"، كما تهدف الدراسة إلى تقييم الجهود الدولية للنهوض بالمرأة وما أنتجته من معايير دولية حول حقوق المرأة فى المشاركة السياسية وفى العمل العام، وأخيرا تهتم الدراسة بتحليل بعض جوانب المشاركة السياسية للمرأة المصرية ومدى التزام الدولة المصرية بالمعايير الدولية والمواثيق الدولية حول تمكين المرأة سياسيا وتفعيل دورها فى صناعة القرار.

فروض الدراسة:

١- يؤدى تبنى الحركات النسائية فى عـالم الجنـوب مقـولات الخطـاب النسوى الغربى إلى مزيد من الفصل بين المجالين العام والخاص والتركيز على أجندة الأعمال التى يطرحها هذا الخطـاب علـى حسـاب القضـايا الرئيسـية المجتمعية وتلك الخاصة بالمرأة فى عالم الجنوب. حيث يمكن أن تحل قضـايا تأكيد الذات الفردية محل موضوعات التماسـك المجتمعـى والفقـر والنتـائج المأساوية للحروب الأهلية والمجاعات واللاجئين والتكيـف الهيكلـى وعولمـة الاقتصاد وإزدياد الفجوة بين الشمال والجنوب..الخ.

٢- ربما لا توجد علاقة ارتباطية بين انخراط الحركات النسائية التى تنتمى إلى عالم الحنوب فى الحركة النسوية العالمية ذات المرجعية الغربية وبين تقوية وتدعيم الحركات المدافعة عن تحرير المرأة فى عالم الجنوب فى بلادها، ذلـك أن القول بأن ازدهار هذه الحركات يمكن أن يتم أساسا من خلال الارتباط مـع الجهود والمبادرات التى تتقدم بها الحركة النسوية الغربية أسهم ولو جزئيا فـى ضعف تجذر حركات تمكين المرأة عضويا فى عالم الجنوب فى مجتمعاتها.

٣- هناك علاقة ارتباطية بين تزايد آليات التبعية وانعـدام المسـاواة فـى التقسيم الدولى للعمل على الصعيد العالمى مما يعنى مزيدا من إضعاف مكانـة عالم الجنوب فى خارطة السياسة العالمية، وبين ما يـنجم عـن ازديـاد حـدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفعل سياسات التكيف الهيكلى والخصخصـة، من معاناة الثقافة السائدة فى المجتمع النامى عموما والعربى خصوصا من مزيد الركود والسلبية تجاه المشاركة السياسية للمرأة وأدوارها خارج المنزل عموما. ويرتبط بذلك ما يحدث من ازدياد مظاهر جمود النظام السياسى وانغلاقه أمـام المعايير الدولية حول المشاركة السياسية للمرأة وسعيه إلـى تقلـيص هـامش الحريات والتحول الديمقراطى بفعل متطلبات تنفيذ سياسـات التكيـف الهيكلـى التقشفية.

هذا بالإضافة إلى سؤال أساسى سوف تحاول الدراسة الإجابة عنه وهو هل توجد مشروعية للرأى المطروح فى البلاد العربية عموما ومصـر خصوصـا والذى يذهب إلى القول بأن الرجال أنفسهم لا يتمتعون بحقوق مدنية أو سياسـية أو قانونية ومن ثم ينبغى على النساء أن يشاركن الرجال فـى توسـيع هـامش الديمقراطية لكافة الأفراد بصرف النظر عن الجنس؟ ومن ثم لا يجوز الحـديث عن حقوق خاصة بالمرأة فى المشاركة السياسية والعمـل العـام خاصـة وأن الظروف الحالية والأزمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافيـة تتطلـب توحيد الجهود بين الرجال والنساء معا فى مواجهة الدولة التسلطية، فهل معنـى

ذلك أن التناول النوعى لقضايا المشاركة والديمقراطية بالتركيز على ضـرورة تفعيل الدور السياسى للمرأة يخل بمبدأ المساواة أم على العكس يـؤدى تحريـر المرأة إلى مجموعات إجتماعية أخرى فى إطار العملية السياسية؟

مدخل نظرى:

يظهر السياق التاريخى للكتابات والحركات المدافعة عن تمكين النساء من نيل حقوق المواطنة الكاملة سياسيا وقانونيا على قدم المساواة مع الرجال عـددا من الحقائق المشتركة بين الحركات النسائية وبغض النظر عن منابعها المختلفة، ومن أهمها الحقيقة القائلة بأن توسيع حيز المشاركة الديمقراطية لا يمكن أن يتم من دون تحويل المرأة إلى مواطنة كاملة على أساس أن تمكين النسـاء يـرتبط ارتباطا وثيقا بتأسيس الديمقراطية وتحقيق المسـاواة و"أن بنـاء الديمقراطيـة وتحقيق المساواة يتقاطع فى أهدافه النهائية وفى تطويره مع تحرير المرأة فـى ميادين الحريات (الشخصية والمدنية) وحقوق الإنسـان، والكرامـة والمسـاواة والاستقلال وتقاسم التأثير والقوة والتعددية"(٤). ذلك أن هناك تداخلا بين مهمات النضال الديمقراطى وتحرير المرأة سياسيا، وأن النظم السياسية التى تغيب فيها الديمقراطية المبنية على المشاركة الفعالة لمختلف قطاعات المجتمع عـادة مـا تضع عراقيل تحول دون المشاركة السياسية للمرأة، وهذا ما يضيف صـعوبات إضافية على النضال السياسى للمرأة التى تعمل فى ظل نظم سلطوية وأبوية من أجل تحرير المجتمع ككل ونيل حقوق المواطنة الكاملة للنساء.

ومن هنا فإن هذا النضال السياسى وإن كان يسهم فى تحرير المرأة بصـفة أساسية إلا أن ذلك لا يمنع من أن يؤدى إلى تحرير مجموعات اجتماعية أخرى تعانى من الضعف والتهميش مثل الشـباب والمتعطلـين عـن العمـل وذوى الاحتياجات الخاصة فى البلاد العربية وفى عالم الجنوب، والأقليات والمهاجرين والنساء من أصل أفريقى فى المجتمعات الغربية.

ويمكن القول أن الأفكار سالفة الذكر صارت تمثل مساحة اتفاق مشترك بين الحركات النسوية فى مختلف ربوع العالم، غير أن ذلـك تـم بعـد أن مـرت الحركات النسائية بمراحل تطور مختلفة بحسب الاعتبارات الجغرافية والسياسية والتاريخية. فعلى سبيل المثال مرت الحركة النسوية الغربية بثلاثة مراحـل أو موجات منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن، حيث ركزت الموجة الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى العشرينات منه على المطالبة بحق النساء فى التصويت أسوة بالرجـال وكـذلك الحقـوق القانونيـة والمدنية للمرأة بما فيها الحق فى التعليم. فى حين أن حركة تحرير المرأة فـى

المجتمعات العربية نادت فى هذه الفترة بحق المرأة فى التعليم والخروج من المنزل وحق إختيار الزوج وغير ذلك. أما الموجة الثانية والتى ظهرت فى الأربعينات وحتى بداية السبعينات من القرن العشرين فقد شهدت تنوع وتباين التوجهات والمطالب بين الحركات النسائية فى كل من العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى والعالم الثالث، وإن كانت هذه الحركات تشترك جميعا فى العمل ضمن الإطار القومى الداخلى.

وتمحورت المطالب النسائية فى الدول الغربية إبان هذه الموجة حول ضرورة حصول المرأة على المواطنة الكاملة والحقوق الاجتماعية انطلاقا من الدور الهام الذى لعبته النساء فى بناء دولة الرفاه الغربية والذى يستمد أهميته هذه من المساهمات المتميزة والفريدة للنساء، الأمر الذى يتطلب ضرورة انخراطهن بفعالية فى عملية صنع القرار، غير أن النساء ظللن يفتقدن فرص الوصول إلى القوة السياسية التى تمكنهن من نيل الحقوق السياسية(٥).

وعلى الجانب الآخر طرحت المرأة فى الدول الاشتراكية فى هذه الفترة مطالب مختلفة تبعا للعلاقة المتميزة مع الدولة، إذ أولت الحركة النسائية اهتماما ملموسا بحقوق المرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجال باعتبار دور النساء الهام الذى لا يقل عن الرجال فى بناء الاشتراكية والمجتمع، ومن ثم ركزت على الحقوق الإقتصادية والاجتماعية للمرأة بصفة أساسية. غير أن انهيار النظم الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وما أعقبه من إنهاء الدور الانتاجى الاقتصادى للدولة وتصفية القطاع العام والتحول لآليات السوق، جعل النساء يواجهن صعوبات عديدة بعد ضياع نسبة كبيرة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى حصلن عليها إبان الحقبة الاشتراكية. ومن هنا تركز الخطاب النسوى هناك على ضرورة معالجة الآثار السلبية لنظم الاقتصاد الحر على أوضاع المرأة معيشيا واقتصاديا، وكذلك طالبت بتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية للنساء وخصوصا فى مقاعد البرلمان(٦).

وبالنسبة للحركة النسائية فى العالم الثالث عموما والوطن العربى خصوصا فقد ركزت مطالبها على الكفاح الوطنى والتحرر من الاستعمار ثم المساهمة فى بناء الاستقلال مع التأكيد على حقوق المرأة فى التعليم والعمل وكذلك قضايا الزواج والطلاق والحجاب وبيان أهمية دور المرأة فى تحرير المجتمع كله على قدم المساواة مع الرجال، وأسهمت سياسات التخطيط القومى واضطلاع الدولة بمسئوليات اقتصادية واجتماعية فى اكتساب المرأة حقوق المساواة فى التعليم والعمل والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية فى عديد من

البلاد العربية. كما نالت النساء نفس الحقوق السياسية للرجال فى سوريا ومصر والجزائر والأردن والعراق وتونس عندما التزمت هذه الدول باتفاقيـة الحقـوق السياسية للمرأة التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الخمسينات(٧).

بيد أن مطالب وتوجهات الحركة النسوية الغربية في إطار الموجة الثانية اختلفت عن نظيرتها فى العالمين الإشتراكى والثالث، فقد أبرز الاتجاه الليبرالى منها طبيعة الاختلافات بين أدوار الرجال والنساء استنادا إلى الدوافع البيولوجية والنفسية والاجتماعية وركزت على المساواة بين الجنسين وما تقتضيه من وضع حد لاستبعاد النساء من العملية السياسية أو التنبيه لخطورة الوضع المتدنى للمرأة فى السلطات والمؤسسات السياسية وفى فرص العمل، ونادت بأن تمتد الحقـوق المتساوية للنساء إلى نطاق الحق فى الخدمة العسكرية والمشاركة فى العمليـات القتالية. فى حين أن الاتجاه النقدى أكد على أهمية تغييـر نمـط العمـل فـى المؤسسات والـذى يتميـز بغلبـة الطـابع الـذكورى وبحيـث تكـون هـذه المؤسسات"صديقة للنساء"، كما ركزت على قضايا العنف ضـد المـرأة الـذى يتسبب فى حرمانها من الحصول على الموارد وربطت بين السياسـة والنـوع بمعنى القول بأن التفرقة ضد النساء هى ذات طابع سياسى بالأساس(٨).

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضى تبلور الخلافات حتى داخل الحركـة النسوية الغربية، إذ وجهت الحركات النسائية لذوى الأصـل الأفريقـى وتلـك العاملة فى الدول النامية النقد للحركة النسوية"البيضاء" لتجاهلهـا دور العـرق والثقافة والعلاقات الاستعمارية فى التمييز ضد النساء من الأقليـات الأفريقيـة ومن بلدان العالم الثالث، فعلى الرغم من أن الحركة النسوية"البيضاء" تعانى من قهر الرجال على مستوى النوع وفى بعض مجالات العمل والممارسة السياسية، إلا أن النساء البيض يكتسبن مزايا عديدة من جـراء اشـتراكهن فـى الثقافـة والعنصر الأبيض المسيطر، كما تتمتع بحقوق المواطنة فـى الـدول الغربيـة الثرية. وقد نجم عن هذه الانتقادات تعاطف بعض الاتجاهات النسوية البيضـاء مع دعوات وتحركات مناهضة التفرقة العنصرية.

وفى هذا الإطار ازدهرت الموجة الثالثة من الحركة النسـوية منـذ عقـد التسعينات من القرن الماضى وظهر حقل جديد فى العلوم الاجتماعية والعلاقات الدولية يسمى بالدراسات النسوية Feminism ونشطت الحركات النسوية المختلفة فى إطار نهضة المجتمع المدنى على المسـتوى العـالمى والمنظمـات غيـر الحكومية، وركزت على ضرورة توسيع أجندة الأعمال على مستوى السياسات الدولية، وإدخال البعد النسوى تحت مسمى جديد هو النوع أو الجندر والتمييـز

بينه وبين مفهوم الجنس Sex الذى يرتبط بالفروق الطبيعية والبيولوجيـة بـين الرجل والمرأة، فى حين يشير مفهوم الجندر إلى الفروق التى خلقها كـل مـن المجتمع والثقافة السائدة فى مجال تقسيم الأدوار بين الجنسين والتى قد تشـتمل على تقسيم مجحف بالمعنى الاجتماعى يفرضه المجتمع نفسـه تبعـا لمـروره بمراحل مختلفة من النمو.

معنى ذلك أن مفهوم الجندر لا ينطلق بالضرورة من الإقرار بوجود مشكلة للمرأة دون الرجل، بل تكمن المشكلة فى هيمنة المجتمع الذكورى الأبوى الـذى لا يعير اهتماما لاضطلاع المرأة بغالبية الأعباء المنزلية وعـدم إدخالهـا فـى الحسابات الاقتصادية وكذلك عدم الاعتراف بدورها المهـم فـى عديـد مـن القطاعات الاقتصادية[٩]. وعلى هذا الأساس تشير دراسات الجندر إلى أن التنمية المستديمة هى التنمية المتوازنة التى تتيح الفرص المتكافئـة للرجـل والمـرأة وللفئات الاجتماعية المختلفة، وإدخال المرأة فى كافة عمليات ومراحل العمليـة التنموية، هذا إلى جانب القول بأن التمييز بين الرجال والنساء لا يرجع بالأساس الى تباين الرجال والنساء من حيث الصفات النفسية والعاطفية، ولكنه يعود إلـى المجتمع الذى يتولى تحديد الأدوار والعلاقات الاجتماعية للجنسين والتى تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى، ويمكـن لهـذه الأدوار أن تتغيـر بحسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة. وهذا يفرض أهمية إبراز دور العادات والتقاليد والقوانين فى تكوين الفجوة الحادثة بين وضع كـل من الرجل والمرأة، كما أن كفالة مشاركة الجنسـين فـى التنميـة والاسـتفادة المتساوية من ثمارها تعنى المساواة بينهما عبـر الأدوار التربويـة والأسـرية والانتاجية، وفي مجال العمل العام والسياسى[١٠].

وإذا كان الاتجاه سالف الذكر يعنى بدور المرأة فـى التنميـة Women in Development (WID) وتعد أفكاره قريبة إلى حد ملموس من الواقع، فإن هناك اتجاها آخر يسود الموجة الثالثة من المنظور النسوى وينطلق من مرجعية غربية يعتبر أن المرأة هى محور تركيز المنظور الجندرى متأثرا فى ذلـك بالنظريـة الماركسية التى أبرزت أهمية رؤية العالم من بؤرة تركيز محددة هـى عمـال العالم بحسبانهم القوة المنتجة، ويرجع أنصار هذا الاتجاه إدخال المرأة فى صلب قضايا حقوق الإنسان وغيرها إلى ما لاحظه من كـون أن غالبيـة اللاجئـين وضحايا الحروب والمجاعات هم من النساء والأطفال وأهمية التنبيه إلى حوادث الاغتصاب إبان الحروب وتدفق اللاجئين بعيدا عن مناطق الصراع والتوتر، كما يلفت النظر إلى الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى والعولمـة الاقتصـادية على النساء وكذلك أثر المشكلات المترتبة على تدهور البيئة.[١١]

غير أن هذا الاتجاه النسوى يولى أهمية كبيـرة لطـرح غالبيـة القضـايا الخاصة بالمرأة على بساط النقاش العلنى بما فيها الإجهاض والختـان وحريـة المرأة الشخصية فى التصرف بجسدها، كما بالغ فى نقد المعارف المتداولة عن العالم بزعم أنها مأخوذة من خبرات القطاع الأقوى فى المجتمع وهو الرجـال، كما يعتبر أن النظام العالمى القائم على ممارسات القمع والقهـر للمـرأة ينـتج اتجاهات وأفعالا وشخصيات"مرضية" فى صفوف كل من يمارس القمـع ومـن يجرى عليه القمع. ومن ثم فإن مقاومة كل من المرض والقمع تتطلب من البشر أن يؤكدوا الذات الفردية من جهة وتنظـيم وتعبئـة النـاس فـى مجموعـات متميزة.(١٢) وهذه النظرة المتأثرة بنظرية ما بعد الحداثة لا تنظر إلى المجتمـع كوحدة واحدة ولكن بحسبانه منقسما بين مجموعات اجتماعية إثنية أو عرقية أو نسوية تواجه القمع والبيئة الذكورية.

الجدل حول محركات النضال النسائى: الأولوية للخارج أم الداخل؟

يثور الجدل حول مقومات أو محركات دفع النضال النسـائى مـن أجـل اكتساب حقوق المشاركة السياسية من الناحية العملية بعد أن تم اعتمادهـا فـى نصوص الدساتير والقوانين الوطنية وهل هذه المقومات تأتى من خلال ارتبـاط حركات الدفاع عن حقوق المرأة فى البلدان النامية بالحركة النسوية العالمية ذات التأثير الغربى والمرجعية الغربية أم عن طريـق الانطـلاق مـن الـديناميات المجتمعية الوطنية بصفة أساسية مع عدم إغفال أهمية الاستفادة مـن المكاسـب التى حققتها المستويات الدولية لصالح المرأة سواء على المسـتوى النظـرى أو على الصعيد العملى.

وتنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة جوانب من أهمهـا أن الحركـة النسوية ومنظور الجندر الغربى السـائد لـم يعـد يهـتم بالقضـايا الطبقيـة والأيديولوجية والاقتصادية بعد أن حققت المرأة الغربية مسـتوى مـن الرفـاه الاقتصادى والمعيشى، وصار يركز على موضوع تأكيـد"الهويـة" أى الـذات بالمعنى الثقافى والانطولوجى (الوجودى)، كما يؤخذ انحسار دور الدولة كحافز لبروز فاعلين غير مرتبطين بالدولة ويرتبطون عبر الحدود الوطنية فى إطـار مؤسسات وشبكات تحالف ذات منحى عالمى، فى إطار مواجهة الشركات متعدية القومية والطبقة الرأسمالية العابرة للحدود والمخترقة للحواجز القوميـة، كـذلك تذهب الباحثات النسويات إلى أن الانقسامات الاجتماعية المستمرة مثل الطبقـة والدين والإقليم واللغة والإثنية يمكن أن تمثل حافزا للحركة النسوية باعتبارهـا إحدى الحركات الاجتماعية الجديدة(١٣)، والتـى ترتكـز علـى إدراك للهويـة

الجماعية والمعانى المشتركة ولكـن دون تقـدير لأهميـة الظـروف الثقافيـة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية وتنوعها واختلافها بين المجتمعات الغربية والنامية.

وعلى الرغم من عدم إمكانية إغفال الحاجة الماسة لتضمين النوع/الجنـدر داخل التفاعلات السياسية والثقافية والمؤسسية، وعلى الرغم من إمكانية تنظـيم النساء وتعبئة قدراتهن بأساليب مختلفة عن الرجال، إلا أن المنظـور النسـوى الغربى السائد يبالغ عندما يؤكد على ضرورة خلق أنماط للإدارة وأدوار للقيادة قائمة على النوع. ومن ناحية أخرى فإن حاجة المرأة والحركات الممثلة لها إلى إحداث تغيير سياسى اجتماعى عن طريق إجراء تحسينات فى الوضعين القانونى والاجتماعى للمرأة تتطلب أولا دعم دور الدولة الوطنية فى الرعاية والتشـغيل وحمايتها من ضغوط العولمة التى تعمل على إضعافها وتقويض أدوارهـا فـى الحياة الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، إذ يبدو دور الدولة هاما كجهاز يعمـل بالتعاون مع المؤسسات المدنية أو الأهلية فى إعادة تشـكيل مختلـف الأطـر والهياكل الاجتماعية وبما يكفل تحرير المرأة والرجل معا وتحريـر المجتمـع بأسره وهى المهمة الرئيسية التى يتحدث عنها هشام شـرابى(١٤). والواقـع أن القضاء على التخلف الاجتماعى الداخلى يتطلب تركيز النضال السياسى للمـرأة والرجال معا فى المستويات الوطنية، هذا فضلا عن أنه الفصل بـين الحيـزين العام والخاص كما فى المنظور النسوى الغربى لا يعطى إهتماما لكيفيـة حـل الإشكالية المرتبطة بالعلاقة بين دور المرأة التقليدى فى رعايـة الأسـرة مـن الأطفال أو كبار السن وتدبير شئون البيت وبين القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم والتموين وشئون المياه والمجارى، والمواد الإستهلاكية، وكذلك بسلامة المجتمع المحلى(١٥).

وهناك ضرورة للنظر إلى أن المشاركة الفعالة للمرأة فـى العمـل العـام والممارسة السياسية تهدف إلى ليس فقط كفالة حقوق المرأة السياسية والقانونيـة بل وأيضا إلى الحفاظ على تماسك المجتمع والهوية الوطنية، وأن مطلب تأكيـد الهوية الجماعية على أساس عولمى كما تطرحـه الحركـة النسـوية الغربيـة يتعارض مع هذا الهدف. بل ربما كان تآكل مؤسسة الدولة الوطنية وازدياد حدة الانقسام المجتمعى عنصرا يدفع المرأة إلى الانكفاء والبعد عـن العمـل العـام والسياسى، وهذا ما تعبر عنه دلال البزرى بقولها:".. ولأن النساء هن اللـواتى يدفعن الثمن الأكبر لتنذر المجتمع وتضعضع سلطة الدولة وتقوقع المجتمعـات البشرية على نفسها، ارتدت المرأة عن خط مسارها شـبه الطبيعـى.. لـتحفظ جسدها قبل موقعها أو عقلها من التدمير المتسلل إلى جميع الثنايا، فضوعف بهذا

اغترابها عن ذاتها ثم عن غيرها"(١٦).

ولا تختلف وضعية المرأة الأفريقية عن نظيرتها العربية، فقد أدى التدخل الاستعمارى الأوروبى إلى تقويض دور المرأة الأفريقية الهام الذى مكنها قبل الحقبة الاستعمارية من الحصول على التعليم وممارسة دور كبير فى تربية الأطفال وفى التجارة فى السلع التقليدية وإدارة شئون المنزل بل وزراعة المحاصيل التقليدية، كما أن حقبة ما بعد الاستقلال شهدت تبنى الحكومات الوطنية للنظرة الأبوية للمجتمع التى ورثتها عن الاستعمار الأوروبى من قبيل إبعاد المرأة عن المجال العام وإضعاف الأدوار التقليدية التى طالما سيطرت عليها النساء الأفريقيات، هذا إلى جانب أن عمليات التخطيط والتنفيذ للتنمية اتسمت بإغفال أدوار المرأة، وزاد الأمر خطورة مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتى تمثلت فى مزيد من إفقار الشعوب بعامة والنساء بخاصة من جراء تخفيض الإنفاق العام فى ميادين الخدمات العامة والاجتماعية على وجه الخصوص وتخلى الحكومات عن دعم السلع الأساسية مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشى والصحى للنساء والأطفال(١٧).

وفى المجتمعات العربية أدى تطبيق السياسات التقشفية التى يفرضها التكيف الهيكلى والانخراط التابع فى الاقتصاد العالمى الغربى أساسا إلى إثارة مظاهر الاحتجاج الجماهيرى على هذه السياسات والتي شاركت فيها النساء، وقد قابلتها السلطات العربية بوسائل القمع وبفرض قيود أمنية وقانونية تحد من الهامش الديمقراطى المحدود من الأساس وبما يهدد التحول الديمقراطى الوليد الذى أخذت به النظم العربية فى العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، وكان من أهم نتائج ذلك الوضع ركود الحياة السياسية وانغلاق النخب الحاكمة أمام دعوات توسيع الهامش الديمقراطى أمام الرجال والنساء معا. ولأن النساء هم الأكثر تضررا من سياسات التقشف وخفض النفقات العامة فقد عانين من ضعف فرص العمل ومن ازدياد حدة المنافسة على الوظائف القليلة المتاحة، وتغذت دعوات عودة المرأة إلى المنزل والزعم بأن الاقتصاد الوطنى يمكنه الإستغناء عن عمل المرأة، وتبنت النخب الحاكمة ولو بطريقة غير مباشرة هذه الدعوات تحت ذريعة تخفيف المسئوليات على الدولة.

هذا فضلاً عن عودة بعض الأفكار التقليدية المتوارثة وبقوة إلى الساحة العامة، بل إن كثيرا من النساء تأثرن بهذه الأفكار التى تسئ إلى الدين الإسلامى وتزعم أن الرجال فقط هم الجديرون والأحق بممارسة السياسة. وهو ما يتضح

من دراسة ميدانية عن النساء والسياسة فى الأردن تبين منها أن ٧٧,٣% من النساء والمبعوثات ذكرن بأن الرجال يمارسون السياسة أفضل من النساء لأنهم يمتلكون القدرة على اتخاذ القرارات، ولدى سؤالهن عمن يفضلن بين المرشحين للمقاعد النيابية مع تساوى الرجال والنساء منهم فى مستوى التأهيل والقدرة، أجابت ٥ر٦٨% من عينة تقدر ب ١٠٣٢ امرأة بأنهن سوف يصوتن لصالح الرجال بذريعة أن الدين يحرم على النساء الخوض فى السياسة، وأن الرجال أكثر عقلانية وأكثر خبرة وقدرة على اتخاذ القرار من النساء(١٨).

وهكذا فإن ثقل الضغوط الاقتصادية وصعوبة المعيشة وتصاعد نفوذ الدعوات الدينية السلفية المنغلقة والمعادية لدور المرأة الفعال فى المجال العام أسهم فى جمود الحياة السياسية والإحباط السياسى لدى المرأة.

المعايير الدولية حول المشاركة السياسية للمرأة:

من الملفت للنظر أن ما طالبت به اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أهمية اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة واعتبار ذلك ليس تمييزا، قد انتقل إلى حيز الممارسة السياسية عندما ظهرت مبادرات ومطالبات عديدة من منظمات غير حكومية نسائية ومن المؤتمرات الدولية تدعو إلى تخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمانات والمجالس المحلية Women Quota من أجل التغلب على المعوقات الواقعية التى تحول دون التمثيل المتكافئ للمرأة فى الحياة السياسية وفى صناعة القرار. ومن ذلك ما أوصت به دراسة صادرة عن الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٢ بعنوان"النساء والسلطة السياسية" من ضرورة تبنى مفهوم التمييز الإيجابى Positive Discrimination والذى يشير إلى كفالة نوع من المساعدة المؤسسية للنساء –من بين أنواع المساعدات العديدة –بغية التعويض عن صور التمييز الفعلى ضدهن.(١٩)

وتم الحديث عن عدة اعتبارات وراء موضوع تبنى نظام حصص للنساء من أهمها أن إمكانات التعليم والدخل والاتصالات والوظائف القيادية والوقت المتاح للعمل العام والسياسى تتوافر أكثر بالنسبة للرجال، مما يؤدى إلى تقلص فرص نجاح النساء فى الانتخابات ومن ثم قلة مقاعدهن فى البرلمانات، ومن ثم يصير من الضرورى أن يقوم النظام السياسى بتعويض النساء عن ذلك بالإقرار بتخصيص نسبة معينة من المقاعد البرلمانية على الأقل للنساء. كذلك يستمد هذا الموضوع أهميته من أن هذه النسبة تتيح للنساء التعبير عن مصالحهن ومصالح المجتمع ككل من المنظور النسوى من خلال البرلمانات بالنظر إلى أن النظام

السياسى ينقسم إلى جماعات عديدة ذات مصالح مختلفة ومتنوعة.[٢٠]

وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى من تجربة الدول الاسكندنافية بالذات فى تخصيص حصة للنساء فى مقاعد البرلمان دليلا على أهمية الفكرة، فهذه الدول تخصص ما بين ٣٠ و ٤٠% من المقاعد فى المجالس النيابى للنساء، ويرى تقرير التنمية البشرية أن الهدف من هذه الحصة ليس تحقيق نسبة مئوية معينة للتمثيل فى ساحات سياسية واقتصادية محددة، بل كفالة المساواة فى الاختيار أمام الرجل والمرأة على السواء، وأن انخفاض نصيب المرأة من المشاركة والتواجد السياسيين قد يرجع إلى حواجز هيكلية تحول دون وصولها إلى ساحات العمل السياسى أو قد يكون نتيجة لاختيارات المرأة والرجل معا فيما يتصل بأدوارهما المنشودة فى المجتمع، ويحدد التقرير نسبة ٣٠% كمقياس للمشاركة المجدية من قبل المرأة فى المجالات الاقتصادية والسياسية [٢١]. وكان اقرار نظام الحصص قد أدى إلى رفع نصيب النساء فى البرلمانات فىالدول الأوروبية عموما والاسكندنافية خصوصا، فقد وصلت النسبة فى السويد إلى ٤٠,٤% وفى النرويج ٣٦,٤% وفنلندا ٣٣,٦% والدنمارك ٣٣% وهولندا ٢٨,٤% وألمانيا ٢٥,٥%[٢٢].

فى حين تنخفض نسب النساء كثيرا فى بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، واستثناءات محدودة، فالمتوسط العام لتمثيل المرأة يبلغ ١١,٥% لأفريقيا جنوب الصحراء، بينما يصل فى الأمريكتين إلى ١٥,٩%، بينما وصل فى أوروبا إلى ١٥,٤% وفى آسيا ١٤,٤% ولم تزد النسبة كمتوسط فى الدول العربية عن ٣,٣%. ويوجد عدد محدود من الدول الأفريقية ترتفع فيها نسبة النساء مثل موزمبيق (٢٥,٢%)، جنوب أفريقيا (٢٥%) وإن تفوقت عليها سيشل بنسبة ٢٧,٣%، بينما تصل فى ناميبيا إلى ٢٢,٢%.[٢٣]

مسيرة النضال النسائي المصري:

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ والدولة التى أنشأتها على أنقاض النظام الملكى لتحاول تبنى سياسات وتوجهات أيديولوجية ثورية جديدة بديلة عما سبق لتؤسس شرعية ثورية تعتمد أساسا على الحشد الجماهيرى الواسع فى إطاراتها التنظيمية مع هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى العربى خلف معارك بناء الاستقلال الوطنى والتصنيع والتعليم والاصلاح الزراعى وغيرها، وقد سعت ثورة يوليو إلى الحصار الشديد للكوادر المسيسة والمثقفة من ليبرالية وماركسية وسلفية أو إسلامية سياسية وحيث إستمر هذا الحصار بصفة غير مبررة حتى بعد تثبيت أركان دولة يوليو الناصرية وحيث انتفت فى الواقع مبررات هذا

الحصار على الأقل مع بداية الستينات.

ولكن ذلك لم يكن ينفى حرص ثورة يوليو ودولتها على تعبئة فئات الشعب التى حرمت طويلا من الحقوق العديدة وأهمها حقوق المشاركة السياسية ولو من خلال الانخراط فى تنظيم الدولة الرسمى الواحد ورغم أن هذه التعبئـة غلـب عليها الطابع الادماجى الشعبوى الذى يرفض التصنيف على أسس أيديولوجيـة وسياسية واجتماعية ويصنف قوى الشعب العاملة علـى قاعـدة فنيـة مهنيـة ووظيفية، إلا أن هذا النمط من التعبئة سعى إلى جلب الفئات الاجتماعيـة التـى استفادت من إنجازات التوسع الكبير فى التعليم والصحة والتصنيع وفرص العمل والإصلاح الزراعى والبيروقراطية، إلى ساحة العمل السياسى.

ويعتبر من أهم المكتسبات التى حصلت عليها المرأة ما ورد فى دستور عام ١٩٥٦ من النص لأول مرة على حقـوق المـرأة الانتخابيـة فـى التصـويت والترشيح، وأدى ذلك إلى مشاركة المرأة فى المجالس النيابيـة وفـى النقابـات المهنية والعمالية وغيرها والمجالس الشعبية. ونشطت لجان المرأة فى الاتحـاد الاشتراكى العربى وفى لجان المواطنين من أجل المعركة وفى منظمة الشـباب، هذا فضلا عن دخول المرأة لأول مرة إلى المجلس النيابى عـام ١٩٥٧ ممثلـة بعضويتين هما أمينة شكرى وراوية عطية، ثم زاد عدد العضوات فى مجلـس الأمة لعام ١٩٦٢ إلى ثمان سيدات ثم إنخفض قليلا إلى ست سيدات فى مجلـس الأمة لعام ١٩٦٨، وتمكنت المرأة من الوصول إلى منصب الوزارة لأول مـرة فى عام ١٩٦٣[(٢١)].

وقد تابع دستور مصر الدائم الصادر فى عام ١٩٧١ التأكيد علـى السـند القانونى لحقوق المرأة عندما نص صراحة على حق مساواتها بالرجل فى المادة الرابعة عشر منه، وألزم الدولة بحماية الأمومة والطفولة بغرض تـدعيم قـدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها تجاه أسرتها وعملها خارج المنـزل، ويمكـن القول أن انخراط المرأة فى العمل العام والحياة السياسية كان يحكمه بالأسـاس ضرورات المشاركة فى البناء الوطنى ومواجهة العـدوان الصـهيونى ونتـائج هزيمة يونيو/حزيران ١٩٦٧ والإعداد لمعركة إسترداد الأرض المحتلة ولم تكن ضغوط الحياة الاقتصادية محددا رئيسيا لدور المرأة كذلك فقـد أدت اعتبـارات التوجه العام للدولة وللمواطنين نحو تأكيد دور مصر القيادى فى الوطن العربى وكتلة عدم الانحياز ومقاومة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية إلى إضعاف تقسيم الناس على أساس أغلبية وأقلية دينية أو على أساس النوع من ذكر وأنثى، وحيث انحصرت، ولو فى إطار محدود وجزئى، الثقافـة الذكوريـة والمنطـق

الذكورى فى التعامل مع المرأة والنظرة إليها. بيد أن هزيمة حزيـران/يونيـو ١٩٦٧ والتى وجهت ضربة ثقيلة للنظام الناصرى وللمشروع التحررى القومى العربى قادت إلى بروز نزعات اللجوء إلى الدين كملاذ أخيـر والتحصـن بـه وعودة التيارات السلفية التى زعمت أيضا أن الدولة الناصـرية كانـت تتبنـى توجهات"علمانية متغربة"، وقد نشطت الحركات السلفية وخصوصا مـع رحيـل جمال عبد الناصر وبفعل المصلحة التى تمت مع الرئيس السابق السادات.

ولعل من أخطر نتائج المصالحة بين نظام أنور السادات بعـد ١٥ مـايو ١٩٧١ وجماعة الإخوان والحركات السلفية الأخرى هو تنشيط أو بعث منطـق تصنيف الناس على قاعدة الدين والطائفة بين مسلمين وأقباط والفرقة بين الرجال والنساء وتصاعد دعوات عودة المرأة إلى المنزل والزعم بأن الإنجازات التـى حققتها إنما كانت تشبها بالغرب الشيوعى منه والرأسمالى، والأهم من ذلـك أن الدولة المصرية ومنذ بداية السبعينات أخذت تتبنى توجهات وسياسات محافظـة ثقافيا وإعلاميا وحيث سار عديد من أجهزة الدولة التعليمية والإعلامية والتنفيذية يردد بعض مقولات الخطاب السلفى التقليدى المحافظ الذى يحط من شأن المرأة ويسعى إلى تقليص ما حققته من مكتسبات، ويؤكد على الطابع الأنثوى المحض للمرأة على حساب طبيعتها كمواطن شريك وعلى قدم المساواة مـع الرجـال. ويلاحظ من ناحية أخرى أن بعض الأجهزة الرسمية أخذت تتماشى مع منطـق رددته الحركات السلفية الدينية ويقوم ليس فقط على التصـنيف حسـب النـوع والدين ولكن أيضا على أساس النظر إلى كل من الأقباط والمرأة معـا كأقليـة حيث تم الدمج بينهما فى كثير من الأفكـار والكتابـات والرسـائل الإعلاميـة الرسمية. وأصرت الحركات السلفية الدينية المحافظـة علـى إضـفاء الطـابع السياسى ضيق الأفق والمتميز بالخواء الثقافى وكذلك فرض منطق ضيق للحلال والحرام على قضايا عديدة لا تقع تحت تصنيف الحلال والحرام مثـل وضـعية المرأة فى المجتمع ومساواتها بالرجل ومشاركتها فـى الحيـاة العامـة وفـى الممارسة السياسية.

وفى هذا الاطار أهمل الخطاب السلفى المحافظ كمـا أهمـل الخطـاب الرسمى مسائل على درجة عالية من الخطورة مثل نوعيـة التعلـيم والتربيـة ونصيب الثقافة فى ظل الصخب الدينى السياسى المكثف واختفت تحديات عديدة من دائرة الجدل والتراشق اللفظى والعنف السياسى والمادى المسلح مثل تطوير الوعى السياسى والتغلب على الأبوية الجديدة التى كرسـتها التيـارات السـلفية المحافظة فى داخل تنظيماتها وفى علاقتها بالجماهير، وفى نفس الوقت فقد بذلت الحركات السلفية الدينية المسيسة جهودا محمومة وشـعواء لأحـداث انفصـال

مصطنع بين التفكير بمنطق مدنى والتفكير بمنطق دينى وراحت تدمغ أى فكـرة من خارجها بفهمها المصلحى السلفى المحافظ بأنها تعبير عن"علمانية" معاديـة للدين وداعية لإبعاد الدين عن السياسة. وأسهمت من جهة أخرى فى إبعاد الناس عن المشاركة فى العمل العام والممارسة السياسية، ولو بصفة غير مباشرة مـن خلال حث الأسر والعائلات على الاستغراق فـى الأمـور المعاشـية اليوميـة والخلاص الفردى وأن يلوذ الفرد بعائلته وأسـرته ولا يشـارك فـى صـياغة مشروع وطنى للنهضة وللتقدم، ويعبر عن ذلك بحق الكاتب الإسلامى المستنير فهمى هويدى عندما يصف بعض آثار ذيوع الحالة الإسلامية التى تنامـت فـى الثمانينات والتسعينات ومن أهمها تلك الصورة العشوائية التـى نلاحظهـا مـن غياب مدارس التربية الرشيدة مما أفضى إلى تضخم فى الجسد وضـمور فـى العقل، وهو الأمر الذى أفرز تلك التشوهات الفكرية[٢٢].

ومن جانب آخر فإن الحداثة التى كانت تبتغـى غـرس قـيم المواطنـة والمساواة والتقدم قد أصيبت بنكسة حادة أمام شدة الهجـوم السـلفى والمحـافظ وعجزت إلى حد ما عن الإستمرارية والتجديد الذاتى لأسباب عديـدة منهـا أن الدولة العربية فرضت الحداثة بمنطق وآليات سلطوية فـى التنظـيم والتشـريع والحركة السياسية وحظرت التدفق الحر للأفكار وحاصرت التطور المستقل من أسفل للتفاعلات وللحركات السياسية والثقافية، ورغم سياسات النخبة السـلطوية فى تشجيع الملكية الخاصة والاقتصاد الحر والقطاع الخاص إلا أنها كانت مقيدة بشروط مؤسسات التمويل الدولية والحكومات الغربية ضمن سياسـات التكيـف الهيكلى وما يسمى بالإصلاح الاقتصادى والخصخصـة. وكـان فـرض هـذه السياسات أدى إلى تبنى سياسات تقشفية وركودية أضرت بقطاعـات عريضـة شعبية اجتماعيا واقتصاديا ودفعت الحكومات إلى تجميد التحـول الـديمقراطى، وهنا ومع تراجع الإنفاق على التعليم وعن تحسين نوعيته ومع ترهل المشـروع الثقافى أو إنعدامه والذى تأخذ به الدولة راح عدد من الباحثين يذكرون أسـباب رد الفعل الإسلامى الإحيائى لدى الجماهير على النحو التالى[٢٣]:

١-أن التحديث الذى أدخلته الدولة بعد الحصول على الاستقلال أسهم فـى خلق دولتين داخل الدولة الواحدة: دولة مدنية وأخرى ريفية متخلفة، إلى جانـب أن الطابع الجماهيرى للتعليم الذى تبنته عدد من الدول الرافعة لشعارات قوميـة عربية لم تؤد إلى تخليص الفقراء من فقرهم الموقع، بل أفضـت إلـى تنـامى وعيهم بظروف فقرهم والعوامل السياسية والاقتصادية الحقيقية الكامنة وراء هذه الظروف.

٢-تركيز موارد السلطة والقوة فى حوزة القلة رغـم هزيمـة المشـروع التحديثى وإخفاقه وغياب الحريات العامة.

وقد نجم عن تراجع الحريات الديمقراطية بمختلف صورها وكـذا الأزمـة العميقة التى عاناها المجتمع المدنى إهدار طاقات كانت قد اكتسبت عن طريـق التعليم ولم تعد توجد سوى قيادة العسكر وغابت قيادة جديدة عن الظهور.

٣-تحرص النخبة الحاكمة فى مجال سعيها لإضعاف المعارضة والتغطيـة على المشاكل الحقيقية التى يعانى منها المجتمع، على إطلاق العنـان لـلأدوات التقنية عن طريق دفع وسائل الإعلام الجماهيرى إلى إنتاج مناخ فنـى مسـطح يركز على النواحى المبتذلة للثقافة الرسمية.

وعلى الرغم مما فى هذه الانتقادات من بعض المبالغات إلا أنها تبـرز عدة جوانب تكشف عن طبيعة سياسة الدولة ممثلة بالنخبـة الرسـمية سياسـية ودينية تجاه المجتمع والتى تتميز بأن هذه النخبة التى ضعفت قوتها فى ميـدان الهيمنة على النسيج الاجتماعى للناس، إلا أن هذه النخبة ما تزال تصـر علـى ممارسة الهيمنة الإدارية والأمنية على المجتمع وبأساليب تقنية إستهلاكية مبتذلة وخصوصا بعد أن تحولت الدولة بفعل سياسـات مفروضـة تحـت مسـميات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة من مشروع وطنى للتطـور المسـتقل إلـى مجرد دولة للتسيير الإدارى والتنفيذ الفنى لبرامج مؤسسـات التمويـل الدوليـة والجهات المانحة للقروض.

ويمكن القول أن المخزون القيمى الإسلامى الذى لانت به شرائح ليست بالقليلة من الطبقة الوسطى وكذلك الطبقات الدنيا أسهم إلى حد ما فى جر الناس بعيدا عن حلبة السياسة والصراع السياسى باعتبار السياسة أداة التعبير والتغيير، والتركيز، بدلا من ذلك، ويركز على التضـامن العـائلى والتعاضـد الخيـرى لمواجهة الفقر والحرمان والمرض والتهميش.

مشاركة المرأة فى المجالس النيابية والمحلية:

فى ظل وضع كهذا، كانت النخبة الرسمية تتحرك فـى مجـال التطـور السياسى بمنطق صناعة التحول فى هياكل النظـام السياسـى بآليـات فوقيـة وبقرارات رئاسية منفردة بحكم السلطات والصلاحيات الواسعة لرئيس الدولة أو بقرارات بقانون فى غيبة مجلس الشعب. وللوهلة الأولى قد تبدو المكتسبات التى حققتها المرأة المصرية فى السبعينات من قبيل مبادرات سباقة لمؤسسة الرئاسة، ولكن الأمر يحتاج لتفسير أكثر عمقا للمفارقات التى تمثلت فى المصـالحة مـع

التيارات السلفية ورواج السلوكيات المحافظة التى تغذت مـع إنتشـار الهجـرة لبلدان الخليج وتأثيرات الرواج النفطى كمناخ تشغل فيه المرأة مكانـة متدنيـة. وكذلك تصاعد تصنيف الناس على قاعدة الأقلية الدينية والنوعية (أقباط، نساء)، وفى نفس الوقت صدور قرارات وقوانين تؤكد على حقوق المرأة السياسية وفى ميدان الأحوال الشخصية.

تم إدخال تعديلات مهمة على قانون الأحوال الشخصية بعد أن وافق الرئيس السابق السادات على مطالب التعديل فى عام ١٩٧٤ وطرح الموضوع للنقـاش الشعبى فى مختلف مستويات الاتحاد الاشتراكى، وبالفعل صدر القرار الرئاسى بقانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ والذى كفل للمرأة ضمان وضعها الأسرى كحاضنة ولمصالح أبنائها، ومن جهة أخرى أضهرت الدولة تجاوبا مع دعوة الأمم المتحدة من خلال مؤتمراتها الدولية وخصوصا مـؤتمر المكسـيك للمرأة عام ١٩٧٥ لإلغاء مختلف صور التميز ضد المرأة سياسـيا وإقتصـاديا وإجتماعيا وثقافيا، وبذلت حرم السرئيس السابق السيدة جيهان السادات جهـودا فى هذا الصدد بالتعاون مع قيادات نسائية، وهكذا صدر قرار رئاسى بالقـانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، ونصت الفقرة الأولى من المادة رقم (٣) من القرار على تقسيم الجمهورية إلـى ١٧٦ دائرة إنتخابية، وأن ينتخب عن كل دائرة إنتخابية لعضوية مجلس الشعب إثنان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، مع تخصيص ثلاثين دائرة ينتخب عن كل منها ثلاثة نواب يكون أحدهم على الأقل من النساء، يضاف إلى ذلك أن القرار بقانون أتاح للنساء منافسة الرجال على قدم المساواة على مختلف المقاعد الأخرى، مع حظر تنافس الرجال على المقاعد المخصصة للمرأة، هـذا إلى جانب سلطة رئيس الجمهورية بموجب الدستور فى تعيين عشـرة أعضـاء لمجلس الشعب بينهم سيدتان على الأقل[٢٣].

هذا التمييز الإيجابى لصالح المرأة جاء فـى صـورة دعـم مؤسسـى بتخصيص مقاعد للمرأة فى مجلس الشعب ترجمت إلى توسع غير مسبوق فـى نسبة تواجد المرأة بلغت ٩% بفوز ٣٥ سيدة بمقاعد فى المجلس لعـام ١٩٧٩، كما نص القرار بقانون على تخصيص نفس النسبة للسيدات فى مقاعد مجـالس المحافظات والمجالس المحلية، وهذه النسبة (٩%) مثلت قفـزة كبيـرة للمـرأة مقارنة بالمجالس السابقة التى لم تطبق فيها مسألة التخصيص، فقد كانـت هـذه النسبة ٢,٢% فى برلمان ١٩٧١ ثم انخفضت إلى ١,٦٧% فى مجلس الشـعب لعام ١٩٧٦، واستمر هذا التخصيص مع انتخابات عام ١٩٨٤ مما حافظ علـى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة وحيث دخلت البرلمان ٣٦ سيدة بنسبة ٨,٢٥% مـن

مجموع النواب، وذلك رغم إلغاء الانتخاب الفردى لصالح الانتخابات بالقائمة النسبية بصدور القانون رقم ١١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ بشأن انتخابات مجلس الشعب، فقد نص القانون فى الفقر الأولى من المادة (٣) على الأخذ بنظام القوائم الانتخابية، وعلى أن تشتمل كل قائمة انتخابية على عضو من النساء[٢٤].

وقد تقدم بعض المستقلين من المرشحين بطعن على دستورية القانون رقم ١٤ لعام ١٩٨٣ بالقوائم النسبية لأنه حرم المستقلين عموما والقوى الحزبية التى لا تنزل على قوائم الأحزاب السياسية من الترشيح، وكذلك لأن هؤلاء زعموا أن القانون يخل بمبدأ المساواة فى الترشيح بين المواطنين لسماحه بتخصيص مقاعد خاصة للمرأة، وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها بعدم الدستورية، وعلى أثر ذلك صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذى خصص مقاعد للمستقلين فى الدوائر الانتخابية مع الإبقاء على نظام القوائم الحزبية النسبية. ولكنه ألغى المقاعد المخصصة للمرأة، غير أن ذلك الإلغاء لم يمنع توافر فرصة أخرى للمرأة من خلال نزولها على القوائم التى تقدمت بها الأحزاب السياسية، مما أدى إلى فوز ١٨ سيدة فى برلمان عام ١٩٨٧ وبنسبة ٩ر٣% من جملة المقاعد[٢٥]، ومع أن هذه النسبة تعبر عن انخفاض فى نصيب المرأة السابق من برلمانات التخصيص، إلا أنها اعتبرت مرتفعة إذا ما قورنت بالتناقض المتوالى فى نسب تمثيل المرأة فى مجالس الشعب التالية مع إلغاء نظام القوائم النسبية وإحلال نظام الانتخاب الفردى أعوام ١٩٩٠و١٩٩٥و٢٠٠٠.

يبدو ضعف المشاركة السياسية للمرأة على عدة مستويات وفيما يتعلق بهذه المشاركة يبرز الدور الغائب لها فى مجال عدد النساء المقيدات فى جداول الناخبين، فقد كان العدد الاجمالى للناخبين ممن لهم حق التصويت وحسب الإحصاءات الرسمية ٢٢ مليون منهم ٣,٨ مليون فقط من النساء، وزاد العدد للمقيدات فى الجداول الانتخابية مع انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ إلى ٥ مليون فقط وبنسبة ٥ر٤٤%، وبالنسبة للتصويت الفعلى فى الانتخابات لم تزد نسبة المشاركة للنساء عن ٧% من مجموع المقيدات فى جداول الانتخاب، بل إن هذه النسبة انخفضت فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠ إلى ٦% فقط رغم ارتفاع أعداد المقيدات فى الجداول الانتخابية قليلا إلى ٨ر٥ مليون سيدة وفتاة[٢٦].

وكان القانون رقم (٢٠١) لعام ١٩٩٠، الذى أقر نظام الانتخاب بالدوائر

الفردية نزولا على حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى نفس العام ببطلان انتخاب مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ على أساس القائمة النسبية مع تخصيص مقعد واحد للمستقلين فى كل دائرة انتخابية، قد ألغى أية ميزة كانت تتمتع بها المـرأة منذ عام ١٩٧٩ سواء فى مقاعد التخصيص أو من خلال قوائم حزبية، وانعكس ذلك سلبا على أعداد المرشحات من النساء لانتخابات مجلس الشعب فـى عـام ١٩٩٠ إذ لم يتجاوز ٤٢ مرشحة فقط من مجمـوع المرشـحين البـالغ ٢٦٧٦ مرشحا بنسبة ١,٥% فقط[٢٧]، مع الأخذ فى الاعتبار مقاطعة أحـزاب وقـوى المعارضة لهذه الانتخابات باستثناء حزب التجمع الوطنى، وأسفرت الانتخابـات التى شهدت صورا عديدة للتدخل الحكومى وللتلاعـب بالصـناديق الانتخابيـة وبالنتائج، إلى جانب العنف الرسمى وغير الرسمى من أنصار الحزب الحـاكم ضد مرشحين مستقلين أو حزبيين، عن دخول عشر سيدات فقط مـن مجمـوع المقاعد البالغ ٤٤٤ مقعدا وبنسبة لم تزد عن ٢ر٢% فقـط، والواقـع أن هـذه النسبة لا تعبر عما تم بالفعل إذ أن السيدات اللواتى فزن فى الإنتخابـات كـان سبعا فقط، وعين رئيس الجمهورية ثلاث سيدات فى إطار صلاحياته فى تعيـين عشر شخصيات بالمجلس[٢٨].

ويلاحظ أن تمثيل المرأة فى البرلمان قد تميز حتى الفصـل التشـريعى السادس (مجلس الشعب ٩٠-١٩٩٥) بعدة سـمات ذات دلالات بـارزة كمـا يلى[٢٩]:

أ-أن معظم النساء العضوات فى البرلمان كان يحملن صفة الفئـات، مـع وجود عدد محدود للغاية تحت صفة عمال وسيدة واحدة فقط حملت صفة فلاح.

ب-أن الغالبية الكاسحة من السيدات والمعينات مـن عضـوات الحـزب الوطنى الحاكم.

ج-غابت المرأة عن المناصب القياديـة للمجلـس (الـرئيس أو أى مـن الوكيلين) كما تولى عدد محدود للغاية رئاسة اللجان البرلمانية.

ومن الملفت للنظر أن انتخابات مجلس الشعب لعـام ١٩٩٥ أبقـت علـى الوضعية المتدنية لمشاركة المرأة فى هذه الانتخابات سواء لجهة التصـويت أو الترشيح على قوائم الأحزاب الرسمية أو القوى المعارضة غيـر الرسـمية أو المستقلين، أو من حيث المقاعد التى فازت بها النساء، فقد بلغ إجمالى المرشحين ٣٩٨٠ مرشحا وكان عدد المرشحات هو ٨٧ فقط معظمهن مسـتقلات، بنسـبة ٢,١%، ودخلت البرلمان تسع سيدات فقط بنسبة ١,٩% فقط من مجموع المقاعد وقد فازت فى الإنتخابات خمس منهن وتم تعيين أربع أخريات بقـرار رئـيس

الجمهورية بتعيين عشر شخصيات طبقا للدستور[٣٠]، وقـد غلـب علـى هـذه الانتخابات ازدياد حدة التدخل الحكومى وتوسع ظاهرة البلطجة التـى مارسـها أعداد من المرشحين ضد بعضهم البعض وبصورة بدت واضحة فى ضوء عدم تدخل الشرطة تحت مسمى الحياد، وأدت أحداث العنف غير المسبوق كذلك إلى مصرع ما لا يقل عن ستين مواطنا ومئات الجرحى ومما أدى أيضا إلى إرتفاع رقم الطعون أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية فى صحة انتخاب غالبيـة الأعضاء[٣١].

وقد جرت إنتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ على ثلاث مراحل بعـد نزول الحكومة على حكم المحكمة الدستورية بـبطلان انتخابـات عـام ١٩٩٠ لغياب الإشراف القضائى الكامل عليها وحيث تمـت الانتخابـات بعـد تقسـيم محافظات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات تحت إشراف القضاء ولكـن داخـل مقار اللجان الانتخابية فقط، وبلغ إجمالى الناخبين المقيدين ٢٤,٦٠٢,٢٤١ ناخبا ولم تزد نسبة الحضور عن ٤٠% حسب الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخليـة كمتوسط عام. ووصل عدد المرشحين إلى ٣٩٦٥ مرشحا وتمت الانتخابات فى جميع الدوائر ما عدا دائرة واحدة بالإسكندرية هى دائرة الرمل التـى أوقفـت محكمة القضاء الإدارى الإنتخابات فيها وبلغ مجموع الفـائزين ٤٤٢ عضـوا، وبلغ عدد المرشحات ١٢١ سيدة، خاضـت ١١٤ الانتخابـات فعـلا وبنسـبة ١٠ر٥% نزلت ٣٢ سيدة منهن فقط عن الأحزاب والبـاقى مـن المسـتقلات، وأسفرت النتائج فى جميع الدوائر ما عدا دائرة واحدة (٢٢١من ٢٢٢دائرة) عن فوز سبع سيدات بالعضوية بزيادة مقعدين على مجلس الشعب السـابق ومـنهن أربع سيدات من الحزب الحاكم وثلاث مستقلات[٣٢].

وقد توازى انخفاض نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان مع تراجع مستمر فى نصيبها فى مجالس المحافظات، فقد هبطت نسبة تواجد المرأة فى هذه المجـالس من ٧ر٢٢% فى عام ١٩٧٩ إلى ١٥% فى عام ١٩٨٥، إلى ٦ر٥% فى عـام ١٩٨٨، حتى هبطت إلى ٤% عام ١٩٩٢، يضاف إلى ما سبق ما يلاحظ مـن إنخفاض تمثيل المرأة فى مجلس الشورى أيضا، إذا لم تزد العضوات من مجموع الأعضاء عن ٧ر٤% من الإجمالى البالغ ٢٦٤ عضوا عام ١٩٩٢ وزادت إلى ٦ر٥% عام ١٩٩٨، وبواقع ١٥سيدة [٣٣]. ومـن الملفـت للنظـر أن معظـم العضوات من المعينات فى إطار صلاحية رئيس الدولة لتعيين ثلـث أعضـاء المجلس ويلاحظ كذلك أن أربعا من هؤلاء كن عضوات فى مجلس الشعب وهو د.فرخندة حسن وحبيبة محمد سحاب وزينب حامد السبكى وسهير حسن جلبانة، إذ دخلت كل منهن مجلس الشعب عام ١٩٧٩ إلى جانـب أن الأخيـرة كانـت

عضوة أيضا بالمجالس فى عام ١٩٨٤، وهناك اثنتان فقط فازتا بعضوية مجلس الشورى عن طريق الانتخابات وهما د.شفيقة ناصر ود.نبيلة الأبراشى، ولكـن تشكيل المجلس الأخير ضم ١٥ سيدة كلهن معينـات بعـد أن كانـت النسـبة ٩١%[٣٤].

وقد تأثرت مشاركة المرأة فى المجالس المحلية (المدن والأحياء والمراكز والقرى) أيضا بالسلب بفعل إلغاء تخصيص مقاعد لها فى كافة المجالس النيابية والمحلية، وهذا ما يلاحظ من انخفاض نسبة مشاركة النساء فى المجالس المحلية بصفة حادة من ١١,٢% عام ١٩٧٩ إلى ١,٢% فقط عام ١٩٩٢، يضاف إلـى ذلك تراجع نسبة تمثيل المرأة فى المجالس الشـعبية للمراكـز علـى مسـتوى الجمهورية بصورة ملموسة من ١٨ر٧% عام ١٩٧٩إلى ١٥,٢% عـام ١٩٨٣ ثم إلى ١,٧٦ فى عام ١٩٩٢ حتى هبطت إلى ١,٣% فقط فـى عـام ١٩٩٧، وإمتد التراجع ليلحق بنسبة تمثيل النساء فى المجالس المحلية القروية من ٥,٩% عام ١٩٧٩ إلى ٠,٧٥% فقط عام ١٩٩٧[٣٥].

إن ضعف مشاركة المرأة فى العمل السياسى وتراجع نسبة تمثيلها فـى البرلمان والمجالس الشعبية المحلية هو محصلة موضوعية لمـا آل إليـه حـال المجتمع المصرى سواء على صعيد السياق الاجتمـاعى الاقتصـادى والقيمـى الثقافى من ابتعاد تدريجى عن السياسة وعـن اعتبارهـا أداة مؤسسـية فعالـة لممارسة حريات الاختيار والمشاركة فى صـناعة القـرار والتـداول السـلمى للسلطة، أو على مستوى الظرف الذاتى للمرأة المصرية، فبصفة عامـة طغـى منطق الدولة النظامى الاحتكارى رغم التحول من التنظيم السياسى الواحد إلـى تعدد الأحزاب كما هيمن على نخبة الدولة آليتان فى منتهى الخطورة من زاوية النتائج والمصاحبات السلبية وهما آلية التعيين والاختيـار السـلطوى لعمـداء الكليات ولعمداء الكليات ولعمد القرى ولا يبتعد عن هذه الآلية آلية ثانية تتعلـق بعدم التجديد فى صفوف القيادات التنفيذية من مستوى الوزراء إلى أدنى مستوى محلى وحيث تظل شخصيات وعناصر مسئولة فى مناصبها ومواقعها لسـنوات بل لعقود زمنية.

لا يزال الوعى الثقافى السياسى قاصرا لجهـة عـدم تقبـل فكـرة أن المشاركة الفعالة للمرأة سياسيا والتمثيل القوى لها فى المجالس النيابية والشعبية المحلية تعتبر أحد أهم مقومات التطور الديمقراطى، ويرتبط بذلك انتشار قناعـة عامة بأن مستوى أداء المرأة فى الممارسة السياسية أقل مستوى من الرجل.

يتميز تصويت النساء فى الانتخابـات بالضـعف الشـديد كمـا رأينـا

وخصوصا فى المدن والأحياء، إلى جانب عوامل ذاتية أخرى مثل عدم الاهتمام من قبل النساء الراغبات فى الترشيح أو المرشحات بأن يسبق الترشيح انخـراط ملموس فى ميادين العمل العام فى الجمعيات والروابط والهيئات الأهليـة وفـى عضوية النقابات مهنية أو عمالية، إلى جانـب ضـعف القـدرات الاتصـالية والتنظيمية وعدم الاهتمام بالبيئة المحيطة ومشكلاتها وأوضاعها وخصائصـها. ويرتبط بذلك عدم فعالية المرأة داخل المجالس النيابية والشعبية إذ يندر إهتمـام النساء العضوات بقضايا تتعلق بالمرأة

والاستثناءات قليلة هنا فقد إهتمت بعض عضـوات مجلـس الشـعب بمشكلة عدم اكتساب الزوج العربى أو الأجنبى للمرأة وكذلك الإبقـاء للجنسـية المصرية وتراجع التركيز على القضايا السياسـية لصـالح قضـايا الخـدمات والصحة والبيئة والمحليات والاقتصاد، كما لم تتقـدم العضـوات بمشـروعات قوانين إلى البرلمان أو باستجوابات للحكومة منذ دخول المـرأة إلـى مجلـس الشعب.

زادت حصة النساء من الوظائف العليا بالقطاع الحكومى من ٢,٨% عـام ١٩٨١ إلى ١٥% عام ١٩٩٥.

وفى الختام يمكن القول أن فعالية المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بعوامل سياسية –ثقافية واجتماعية –اقتصادية وبطبيعة النظام السياسى المصرى الـذى لم يحقق نقلة نوعية منذ عام ١٩٧٦ فى مجال التعدد الحزبى السياسى الفعلى فما تزال قوى رئيسية لا يعترف لها بإقامة حزب سياسـى مسـتقل مثـل جماعـة الإخوان المسلمين كما يعانى حزب العمل من التجميد بفعل مواقفه غير الرشيدة وغير الموضوعية وكذلك السياسة الحكومية المضادة له وهناك عوامـل ذاتيـة خاصة بالمرأة ذاتها، فقد تبين أن المشاركة فى العمل السياسى لغالبيـة النسـاء تعاملت مع السياسة بنفس منطق العمل الخيرى والرعوى ولم تهـتم بالقضـايا السياسية وبحقوق المرأة فى العمل والتعليم وفى المساواة القانونية فعليـا وفـى تعميق التحول الديمقراطى المحتقن والمقيد، وتبين أيضا أن تخصـيص مقاعـد معينة للمرأة فى مجلس الشعب والمجالس المحلية الشعبية لم يترجم إلى تفعيـل المشاركة السياسية لها فلم تحدث فجوة كبيرة بين وجود المرأة بتخصيص مقاعد لها أو بدون تخصيص.

الهوامش

١-حول نظريات ما بعد الحداثة وموقفها من إعادة النظر فى المفاهيم، انظر كمثال:

- S. Best and D. Kellner, The Post-modern Turn, New York and London: Guilford Press, ١٩٩٧, pp. ٣١-٣٩.

- وحول الرؤى المغايرة وخصوصا بالنسبة لدراسات المرأة فى المجتمعات العربية والإسلامية، انظر كمثـال على الرؤية الإسلامية:

- هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسى: رؤية إسلامية، رسالة ماجستير منشورة، واشنطن: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٥، ص ص ٥٠-٥٥، ٦٢-٦٤.

٢-Leslie Sklair,"Social Movements and Global Capitalism", in: J. Timmons Roberts and Amy Hite, From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change, Oxford: Black well Publishers, ٢٠٠٠, pp. ٣٤٥-٦.

٣-Kate Nash, Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics and Mass., Oxford: Blackwell Publishers, ٢٠٠٠, pp. ١٤٠-١.

٤-حذام زهور عدى،"قضايا المرأة العربية المعاصرة"، المستقبل العربى (بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة لعربية)، العدد ٢٧٥، يناير/كانون الثانى ٢٠٠٢، ص ١٤٢.

٥-نقلا عن: فادية الفقير،"نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالـة الأردن"، المستقبل العربى، العدد ٢٧١، سبتمبر/أيلول، ١-٢، ص ٣٠.

٦-G. Bock and P. Thane, eds., Maternity and Gender Politics, London: Routledge, ١٩٩١, pp. ١٤-١٥.

٧-Ibid., p. ١٩.

٨-حذام زهور عدى، مصدر سابق، ص ١٣٨.

٩-Jan J. Pettman,"Gender Issues", in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford: Oxford University Press, ١٩٩٧, pp. ٤٦٦-٧.

١٠-Ibid., p. ٤٩١

١١-زينب شاهين،"المرأة والمشاركة السياسية فى منظور الجندر"، فى: حمدى عبد الرحمن (محرر)، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الشمال الأفريقى، القاهرة: الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، مركز دراسات المسـتقبل الأفريقى، ٢٠٠١، ص ص ١٦-١٧.

١٢-J. Ann Tickner,"Why Women Can't Run the World: International Politics According to Francis Fukuyama", International Studies Review, vol. ١, No. ٣ (Fall ١٩٩٩), p. ١٠.

١٣-George Ritzer, Modern Sociological Theory, ٤th edition, New York: The McGraw Hill Companies, Inc., ١٩٩٦, pp. ٨٠-٨١.

١٤-انظر كمثال:

Valentine Moghadam,"Transnational Feminist Networks", International

Sociology, March ٢٠٠٠.

١٥-هشام شرابى، مقدمات لدراسة المجتمع العربى، ط٤، عكا: دار الأسوار، ١٩٨١، ص ٨٧.

١٦-ورد فى: فادية الفقير، مصدر سابق، ص ٣٦.

١٧-دلال البزرى،"تغييب مشكلة المرأة من مذهبة المشروع السياسى"، الواقع (بيروت)، السنة ٣، العـدد ١٠، سبتمبر/أيلول ١٩٨٦، ص ١١٢.

١٨-حمدى عبد الرحمن،"قضايا وإشكاليات عامة فى دراسة مفهوم الجندر فى أفريقيا"، فى: حمدى عبد الرحمن (محرر)، مصدر سابق، ص ص ٢٨-٣٢.

١٩-الدراسة المذكورة أجراها مركز الأردن الجديد للدراسات بعنوان: المرأة الأردنية والعمل السياسى وصدرت عام ١٩٩٦، نقلا عن: فادية الفقير، مصدر سابق، ص ٣٧

٢٠-أشرف كشك،"تمثيل المرأة والأقباط فى مجلس الشعب"، قضايا برلمانية، السـنة ٤، العـدد ٤٥، ديسـمبر ٢٠٠٠، ص ١٦.

٢١-الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١١/٢١.

٢٢-انظر فى ذلك كمثال: د. آمال السبكى، الحركة النسائية المصرية مـا بـين الثـورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، غادة على موسى، التعددية السياسـية والانفتـاح الاقتصـادى وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦، ص ص ١٥١، ١٨٩-١٩١.

٢٣-فهمى هويدى، الإسلام والديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ١٢٣.

٢٤-إبراهيم أبو ربيع،"الجدل العلمانى فى الفكر العربى المعاصر"، مراصد (لندن: مركـز دراسـات الإسـلام والعالم)، السنة ١، العدد ٢، خريف ١٩٩٩، ص ص ٢١-٢٢.

٢٥-عزة وهبى،"نظام الحصص كآلية لتفعيل دور المرأة برلمانيا"، قضايا برلمانية (مركز الدراسات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام) العدد٢٣، فبراير ١٩٩٩، ص ٤٣.

٢٦-علا أبو زيد،"التجربة المصرية فى تخصيص مقاعد للمرأة فى الهياكل المنتخبة"، فى: د. سلوى شـعراوى جمعة (محرر)، مصدر سابق، ص ١٧٤.

٢٧-نفس المصدر، ص ص ١٧٥-١٧٦.

٢٨-ورد فى: د. مديحة محمد الصفطى،"مساهمة المرأة فى التنمية بين القانون والواقع، (العقبـات الاجتماعيـة والثقافية أمام مشاركة المرأة)، فى: هبة أحمد نصار، صلاح سالم زرنوقة (محرران)، مصدر سـابق، ص ص ٨٥-٨٦، ومن الجدير بالذكر أن مجموع الناخبين المقيدين بالجداول الانتخابية بلغ حوالى ٢٤,٦٠٢ مليون ناخب وقت إجراء انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠.

٢٩-غادة على موسى،"المرأة والمشاركة السياسية (نظرة عامة)"، فى هبة أحمد نصار، صلاح سـالم زرنوقـة (محرران)، مصدر سابق، ص ١٣٤.

٣٠-حورية مجاهد،"المرأة فى المجالس النيابية (مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحليـة)"، ورقـة مقدمة إلى ندوة المرأة وتحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة: المجلس القومى للطفولة والأمـوم ’ اللجنـة القومية للمرأة، ١٩٩٤، ص ٢٢.

٣١-تولت سيدة واحدة فقط منصب وكيل مجلس الشعب فى دورتى ١٩٩٥ و٢٠٠٠ وهى آمال عثمان، انظـر: منى صالح،"أداء المرأة"، قضايا برلمانية، السنة ٤، العدد ٤١، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٥٦.

٣٢-عمرو هاشم ربيع،"موقع المرأة فى انتخابات ١٩٩٥"، فى: هالة مصطفى (محرر)، الانتخابات البرلمانيـة فىمصر ١٩٩٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ص ٩٦-٩٧، أيضا:

هبة قاسم،"المرأة فىالانتخابات"، قضايا برلمانية، السنة ٤، العدد ٤٤، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ١٣.

٣٣-نصر عارف،"إدارة الحملة الانتخابية"، فى: د. كمال المنوفى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٦، ص ص ١٣٧-١٤٠.

٣٤-هالة مصطفى،"انتخابات ٢٠٠٠: مؤشرات عامة"، الديمقراطية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ١، شتاء ٢٠٠٠، ص ص ٦١-٦٢، أيضا: الأهرام، ١٦ و ٢٠٠٠/١١/١٧.

٣٥-علا أبو زيد،"تقييم المشاركة السياسية للمرأة المصرية: انتخابات عام ٢٠٠٠"، ورقة مقدمة إلى ندوة تقييم المشاركة السياسية للمرأة"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٨أبريل ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٣.

٣٦-حورية مجاهد، مصدر سابق، ص ١٥.

٣٧-نفس المصدر، ص ١٧، ويلاحظ أن المرأة لم تصل إلى رئاسة مجلس الشورى أو منصب الوكيلين بل ورئاسة أى من اللجان النوعية بالمجلس.

٣٨-نفس المصدر، ص ١٨.

٣٩-عبد الغفار رشاد،"انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠: تحليل للإطار العام"، فى: مصطفى علوى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠١، ص ١٥٠. ٣٣-يسرى أحمد إبراهيم،"المستقلون والأحزاب"، قضايا برلمانية، العدد ٤٥، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٣.

٤٠-علا أبو زيد،"المرأة فى الأحزاب السياسية المصرية"، ورقة مقدمة إلى ندوة المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٦-٧، ١٣-١٤، أيضا: هبة قاسم، مصدر سابق، ص ص ١٤-١٦.

٤١-نيفين مسعد،"المرأة فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥"، فى: ودودة بدران (محرر)، المرأة وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٦، ص ص ١٣٥-١٣٦.

الفصل الرابع

المرأة الريفية ودورها الإنتاجي

فى الأسرة المعيشية فى مصر

دراسة استطلاعية

د. محمد ياسر الخواجه

أولا: فكرة الدراسة وهدفها:

إن موضوع مساهمة المرأة الريفية فى الإنتاج المعيشى، لم يعد محل جدل أو مناقشة، فعمل المرأة الريفية يمثل العمود الفقرى داخل الأسرة المعيشية فى القرية المصرية، إلا أن المرأة مازالت تواجه العديد من التحديات التى تعوق دورها الإنتاجى، ومشاركتها التنموية فى ظل العولمة، حيث تراجعت الحقوق الاقتصادية للمرأة تحت سياسات الخصخصة، والتغير الهيكلى، وتنامى ظاهرة تأثيث الفقر، بمعنى أن الأزمة الاقتصادية الراهنة أفقرت أعدادا من النساء أكثر من الرجال، وتنامى ظاهرة تأنيث البطالة، بمعنى أن المرأة هى أول من طرد من سوق العمل فى ظل تزايد البطالة، لذا فقد أكد تقرير اللجنة القومية للمرأة عام ١٩٩٤م أن تفاقم ظاهرة البطالة بين النساء – أكثر من الرجال – فى مجال الإنتاج الزراعى والصناعى، وقطاع الأعمال العام كان بسبب مشروعات التغير الهيكلى للاقتصاد المصرى.

وقد ساهم فى تكريس هذا الوضع استمرار الرؤية المحافظة لدور المرأة ومشاركتها الاقتصادية فى المجتمع. وعلى الرغم من أن التشريعات والقوانين نصت على المساواة بين الرجل والمرأة فى كل الحقوق مثل حق المرأة فى العمل، وفى التعليم، والأجر المتساوى للعمل المتساوى، فان التقاليد الثقافية تدنى من مكانة المرأة داخل المجتمع أو الأسرة وتعلو من مكانة الرجل، لذا فإن مشكلة المرأة بوجه عام والمرأة الريفية بوجه خاص مرتبطة أشد الارتباط بالنظام الاجتماعى والاقتصادى والثقافة السائدة القائمة فى المجتمع وفى كل مراحله التاريخية. إذ ساهمت أنظمة اجتماعية معينة فى صنع الوضع المتدنى للمرأة، وكرست اضطهادها لا من قبل الرجل كرجل بل من قبل المجتمع الذى لعب فيه الرجال الدور الأساسى فى الإنتاج والسلطة السياسية [1]. إذ يمارس نوعا من القهر الاقتصادى على المرأة، فإما أن تعمل المرأة داخل المنزل دون

أجر، أو أن تعمل فى الأعمال النسوية والخدمية، فالعمـل كمفهـوم اقتصـادى مقتصر على حق الزوج فى السماح لزوجته بمساعدته فى نفقات المعيشة، وهذا يؤدى إلى الاستغناء عن المرأة العاملة عند الضرورة، مما جعـل هـذه الفئـة العريضة التى تمثل نصف المجتمع فئة مهمشة وغير نشطة، الأمر الذى يفرض إعادة النظر فى أوضاع المرأة الريفية فى الوقت الراهن، وفحص الموروثـات الثقافية بالمعنى الواسع لكلمة ثقافة، للكشف عما بها من عناصر سـلبية مناوئـة لتقدم المرأة وتدعوا إلى حرمانها من الحقوق الطبيعية التى ينبغى أن تتمتع بهـا كعضو فعال ومؤثر فى المجتمع، وأن يتم ذلك فى ضوء المسـتجدات العالميـة لاستخلاص المبادئ التى يمكن أن ترتكز عليها أية استراتيجية مستقبلية تضـمن للمرأة حقوقها ومكانتها [٢]، فطبقا للإحصاءات الرسمية، لا يزيد نسـبة عمالـة المرأة بأجر خارج المنزل أكثر من (١٠,٩%) من العمالة على المستوى القومى فى المجتمع المصرى، لكن تؤكد الدراسات العلميـة أن دور المـرأة الريفيـة الإنتاجى فى نطاق الأسرة المعيشية فى مصر مازال يمثل أهمية بالغة فى القرية المصرية نظرا لأنه الأساس الذى ينهض عليه نمط الإنتاج المعيشى والفلاحـى الصغير، فداخل إطار الأسرة المعيشية انتجا الرجل والمرأة كلاهمـا منتجـات للاستهلاك الذاتى، وانتجا أيضا سلعا للتبادل والبيع[٣].

وبهذا المعنى فالإنتاج المعيشى لم يكن التزاما ذاتيا للرجل من أبناء الأسرة المعيشية بقدر ما هو التزام عائلى مشترك يتعاون فيه كل من الرجـل والمـرأة بدءا من حرث الأرض وريها وزراعتها وتجهيزها مرورا بجنـى المحصـول وتعبئته ونقله وانتهاء بمراحل التوزيع والتبادل والاستهلاك.

وبالنسبة لدور المرأة الريفية الإنتاجى، فـإن اسـتطلاع بعـض الشـواهد الواقعية لأنماط الإنتاج التى تمارسها المرأة يعد ضرورة للحصول على رؤيـة واقعية ونوعية أكثر ارتباطا بالإنتاج المعيشى فى القرية المصـرية، والتعـرف على مختلف الأنشطة الإنتاجية التى تمارسها المرأة فى مجتمع البحث سواء مـا اتصل منها بالإنتاج الزراعى أو الأنشطة المرتبطة به ولتحقيق هذا الهدف تمت صياغة **عدد من التساؤلات** هى:-

السؤال الأول: ما أهم الأنشطة الإنتاجية التى تقوم بها المـرأة الريفيـة ضـمن الأسرة المعيشية؟

السؤال الثانى: هل تساهم المرأة الريفية فى زيادة الاسـتثمار الإنتـاجى داخـل القرية المصرية؟

السؤال الثالث: ما أهم الضغوط الأسرية والمجتمعية التى تـؤثر علـى الـدور الإنتاجى للمرأة الريفية؟

السؤال الرابع: ما أهم التطلعات المستقبلية للمرأة الريفية؟

ثانيا مفاهيم الدراسة:

١ – مفهوم الأسرة المعيشية Household

يعد مفهوم الأسرة المعيشية من المفاهيم التى أثارت جدلاً ونقاشاً كبيراً بين المهتمين بدراسة سوسيولوجيا العلاقات الزراعية، وإن كان هناك اتفاق عام بين علماء الاجتماع على أن الأسرة المعيشية تشتمل على الأفراد المرتبطين بصلات القرابة، ويقيمون فى بيت واحد، ويعيشون حياة مشتركة[٤]. غير أن (ارشى مافيجى) رأى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية فى تحديد مفهوم الأسرة المعيشية هى:-

١ – علاقة تطوعية ولكنها ملازمة.

٢ – وجود حد أدنى من قرابة الدم.

٣– المعيشة المشتركة بين أفراد الأسرة [٥].

لذا فقد تضمن التراث السوسيولوجى عددا من المصطلحات التى ترتبط بتحديد مفهوم الأسرة المعيشية مثل الميزانية المشتركة، والموارد المشتركة، والدخل المشترك، والاستهلاك المشترك، والمطبخ المشترك، وهذا ما يوضح أن الأسرة المعيشية وحدة إنتاج واستهلاك عائلى[٦].

وفى إطار ذلك أشار – زايد – بأن الأسرة المعيشية هى الوحدة الإنتاجية المكتفية ذاتيا التى تستهلك معظم إنتاجها فى داخلها دون أن يباع جزء منه فى السوق، ودون أن تحتاج الوحدة المعيشية إلى شراء أى سلع أو خدمات من خارج نطاقها[٧]. ويتفق هذا مع ما ذهب إليه – عودة – بأن الأسرة المعيشية هى التى تقوم بإنتاج القيم الاستعمالية Use Values بواسطة أفراد الأسرة الممتدة من أجل سد احتياجاتها الأساسية باستخدام وسائل إنتاجية بالغة القدم فى عملية الإنتاج الزراعى[٨].

غير أن – راى بوش – أكد أن الأسرة المعيشية تتألف من أسرة نووية تتكون من الوالدين والأبناء، وقد ينشأ أبناء جدد، وآباء من الجيل السابق، وأقارب آخرين، ثم تتسع لتضم الأسرة الممتدة التى تشمل الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم، كما أنها تمثل وحدة إنتاجية، كما تنظم إعادة الإنتاج على نحو مستقل إلى حد كبير فى الوقت الذى توجه جزءا كبيرا من إنتاجها الزراعى للأسواق[٩].

ونظرا لتباين بناء الأسرة المعيشية من مكان إلى آخر، فإن الدراسة سوق تستخدم مفهوم الأسرة المعيشية بمعنى إجرائى محدد بوصفها" الوحدة العائلية

سواء كانت أسرة نووية أو ممتدة، التى تتكون من مجموعة من الأفراد، وتربطهم صلات دم، ويعيشون حياة مشتركة فى الإنتاج والاستهلاك ويعد رب الأسرة هو العائل لكل أفراد الأسرة، سواء كان أباً أو أماً أو أكبر الأبناء، كما يشترط وجود حد أدنى من التعاون والمشاركة فى بعض القررات الأسرية المهمة".

٢ – النشاط الإنتاجى المعيشى:

عدت منظمة العمل الدولية أى نشاط يزاول داخل منشأة أو خارجها لإنتاج أو معالجة منتجات أولية من الزراعة (وما يتصل بها من أنشطة) نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً إذا كان يتم بغرض التسويق أو المقايضة لكل الإنتاج أو لجزء من الإنتاج وللاستهلاك الذاتى أو الأسرى للجزء الباقى أو بغرض الاستهلاك الذاتى أو الأسرى لكل الإنتاج، وعلى هذا تعد منتجات مثل البيض واللبن والخضروات، نشاطاً إنتاجياً حتى لو كانت تستهلك ذاتياً، كما أن معالجة منتجات أولية مثل عمل الجبن والزبدة، وغزل القطن مثالاً إنتاجياً آخر(١٠).

ووفقاً لذلك فإن الدراسة تقصد بالنشاط المعيشى أحد أشكال العمل الاجتماعى غير المدفوع الأجر للقائمين به من أفراد الأسرة المعيشية من الذكور والنساء وكبار السن، والأطفال وهو يتم على أساس حيازة الأسرة المعيشية من الأرض الزراعية، وفى تربية المواشى والدواجن للمحافظة على إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى للأسرة.

٣ – العمل الزراعى المأجور:

هو العمل الذى يقوم به العمال الزراعيون الأجراء إما بشكل دائم أو مؤقت فى سوق العمل الزراعى مقابل الحصول على الأجر، ويتشكل من العمال المعدمين الذين لا يملكون إلا قوة عملهم ومن الفلاحين الفقراء (الحائزين لأقل من فدان) الذين يضطرون للعمل كأجراء فى الزراعة (١١).

ثالثا: الإطار النظرى للدراسة:

يتناول هذا الإطار عدداً من القضايا النظرية المهمة والمتصلة بموضوع البحث، حيث يعرض الباحث فى إيجاز تأصيل قضية البحث بما يحقق إثراء وتوضيحاً لفهم تلك القضية من الناحيتين النظرية والميدانية، وتتركز هذه القضايا حول تناول الإطار الموسع فى التراث السوسيولوجى للوضع الاقتصادى للمرأة بشكل عام ثم واقع الإنتاج المعيشى ودور المرأة الريفية فى القرية المصرية بشكل خاص.

١ – الإطار الموسع للوضع الاقتصادى للمرأة:

من المسلمات النظرية فى هذه الدراسة أن دور المرأة الاقتصادى لا يمكن فهمة بعيدا عن قضية التمييز بين الرجل والمرأة، تلك القضية التى تبدأ من الأسرة حيث عملية التنشئة الاجتماعية وانتهاء بسوق العمل حيث التنشئة المهنية أيضاً، كما لا يمكن فهم دورها الاقتصادى فى إطار الأعمال الداخلية للسوق – تلك التى تحدد الأعمال على أساس العائد المادى – وإنما فى إطار فحص عوامل أخرى مثل البناء الأسرى، والتغيرات الديموجرافية، والتطورات الاقتصادية العامة وسلوك المرأة أثناء دورة الحياة اليومية، فإن هذه الأسس تشكل الإطار الملائم للتفسير الصحيح للوضع الاقتصادى للمرأة والعلاقة بينها وبين التنمية(١٢).

ولقد انعكس عدم وضوح دور المرأة الاقتصادى فى كثير من الأحيان إلى عدم اهتمام علماء الاجتماع بإبراز الدور الاقتصادى للمرأة، حيث عدت معظم كتابات علماء الاجتماع من أمثال ولبرت مور، وتالكوت بارسونز، ونيل سملسر، المرأة نسقاً فرعياً فى التحليل الاقتصادى.

وحصرت دراستها فى نطاق علم الاجتماع العائلى، ويعزو قلة الاهتمام بالوضع الاقتصادى للمرأة فى ذلك الوقت، إلى أن المرأة كانت تتصل بالاقتصاد من خلال الرجل عن طريق زوجها الذى يعمل فى المجالات الاقتصادية، ومن خلال أبنائها الذكور الذين سوف يعملون فى المجال الاقتصادى يوما ما، فضلاً عن تباين الأدوار داخل الأسرة فالرجل يقوم بالدور الوسائلى Instrumental Role بينما تقوم المرأة بالدور العاطفى Expressive Role، لذا فقد أشار – تالكوت بارسونز – فى مؤلفه المعروف" الجنس والنوع فى البناء الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية" إلى أن الاتجاه السائد فى علم الاجتماع يرى أن الوضع الأساسى للمرأة يتركز فى أنها زوجة لزوجها، وأم لأطفاله، وتقليدياً هى مسئولة عن الأنشطة المعقدة المتصلة بإدارة المنزل ورعاية الأطفال (١٣).

وعلى الرغم من أن الإحصاءات العالمية تشير إلى أن المرأة تقوم بثلثى حجم العمل فى العالم، كما أن حوالى (٣٠%) فى كل المنازل فى العالم تدار من خلال المرأة (بل وتصل فى بعض الدول الأفريقية إلى (٧٠%) فإن المرأة تحصل فى مقابل ذلك على عشر الدخل، وتملك أقل من (١%) فقط من إجمالى الثروة ككل(١٣).

لذا فقد انتقدت فكرة دراسة المرأة داخل نطاق الأسرة والعمل المنزلى فقط وضرورة الذهاب فيما وراء الأسرة، والبحث فى القوى البنائية الأوسع مثل الاقتصاد، وفى هذا الإطار حاولت – بوسيروب Boserup – تفسير الاعتقاد بضآلة الدور الاقتصادى للمرأة فى المجتمع فى ضوء مجموعة من العوامل،

كان من أهمها: -

١ – أنها أكدت أن النوع Gender مازال يمثل عاملاً أساسياً فى تقسيم العمل داخل المجتمع فى كل الدول والمناطق فى العالم، لكن أشارت بوسيروب إلى وجود تباينات واضحة تجاه عمل المرأة عبر مناطق ودول مختلفة على الرغم من شيوع نمطية الأدوار بين الجنسين وعالمية تمركز المرأة فى العالم المنزلى، حيث استخلصت بوسيروب من خلال تحليلها المقارن فى المجتمعات الأفريقية والأسيوية أن المرأة تلعب دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعى فى أفريقيا، ودوراً أقل فى المجتمعات الأسيوية.

٢ – كما أوضحت بوسيروب وجود تمايزات واضحة بين الجنسين فى الأعمال الزراعية سواء فى نظام الزراعة المتنقلة فى أفريقيا أو فى زراعة الأرض فى آسيا، حيث يتولى الرجال الأعمال الزراعية الأصعب مثل تجهيز الأرض وحرثها وعزقها وريها بينما تتولى المرأة الأعمال ذات الجهد البدنى الأقل وزراعة المحاصيل المعيشية.

٣ – أوضحت بوسيروب الآثار السلبية للنظام الاستعمارى وتغلغل الرأسمالية على الاقتصاديات المعيشية التى غالباً ما يقع عبؤها على كاهل المرأة الريفية، إذ إن الحكم الاستعمارى الأوربى لم يساعد على تحرير المرأة الريفية وإنما أدى إلى التقليل من مكانتها، فالأوربيون أبدوا ميلاً ضعيفاً نحو نظام الزراعة النسائى الذى كان سائداً فى غالبية مستعمراتهم، إذ فقدت المرأة الريفية حقها فى ملكية الأرض نتيجة الإصلاحات الزراعية التى أدخلتها الإدارات الأوربية، وهذه الإصلاحات – كما فسرتها بوسيروب – مبينة على أساس الاعتقاد الأوربى بأن الزراعة ملائمة أكثر لعمل الرجل، كما أوضحت أن إدخال التكنولوجيا الحديثة والمحاصيل النقدية Cash Crops كانت لصالح الرجال أكثر من النساء مما أدى إلى حدوث فجوة إنتاجية كبيرة بين الرجل والمرأة، إذ انحصرت مهمة المرأة فى القطاع المعيشى أو الكفاف Subsistence Sector الذى يقوم على إنتاج المواد الغذائية باستخدام الوسائل التكنولوجية التقليدية فى الزراعة.

٤ – أشارت بوسيروب إلى أن إحصاءات الإنتاج والدخل غالباً ما تتجاهل الأنشطة المعيشية، تلك الأنشطة التى عادة ما تقوم بها المرأة، وبالرغم من أن هناك اتجاهاً عاماً فى الإحصاءات الرسمية للتقليل من شأن الأنشطة المعيشية سواء قام بها الرجل أو المرأة، فإن بعض هذه الأنشطة تكاد تحصر دور المرأة فى العمل المنزلى بصفة خاصة أو المشاركة فى الزراعة كعمل عائلى غير مدفوع الأجر، مما ترتب على ذلك حرمان المرأة من كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى يوجبها هذا العمل،

فضلاً عن تبعيتها الاقتصادية للرجل، لذا فقد أكدت بوسيروب ضـرورة فهم مشاركة المرأة بطريقة أفضل فى الحياة الاقتصادية.

٥ – وأخيراً أشارت بوسيروب إلى أن انغماس المرأة فى زراعـة المحاصـيل الغذائية والإنتاج المعيشى ساعد على هجرة الذكور من الأرض تـاركين عبء العمل الزراعى والإنتاج المعيشى على المرأة الريفيـة والأطفـال داخل القرية[١٥].

ووفقا لهذا التصور التحليلى أكد بعض الباحثين على أن المرأة فى العـالم النامى ما تزال أسيرة النظرة التقليدية التى تضفى علـى المـرأة مكانـة أقـل، وتفترض أن دورها هامشى وتعتمد هذه النظرة على افتراض مؤداه أن المـرأة فى الدول النامية لن تحقق مكانة عالية، ولن تشارك مشاركة فعالة فى الأنشـطة الاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوربية الحديثة، وترتب علـى ذلـك النظر إلى الكثير من النساء فى المجتمعات البدوية والريفية بأنهن غير منتجـات لأنهن مقيدات بالمنزل ولا يشاركن فى العمل والتطور الاقتصادى، الأمر الـذى انبثق عنه الاعتقاد الشائع بأن المرأة غير الموظفة تعد عاطلة وغير فعالة فـى الحياة الاقتصادية، ومن ثم فهى عالة على المجتمع [١٥]. لذا فقد ذهب هارتمـان Hartman إلى أن استخدام تقسيم العمل حسب النوع سـواء داخـل الأسـرة أو مواقـع الإنتاج هو فى حد ذاته موقف يدل على السيطرة والخضوع، وعلى هذا تحتاج العلاقة بين تقسيم العمل حسب النوع فى ميدان الإنتاج إلـى مزيـد مـن البحث والدراسة، فمثلا هناك توافق واضح بين إنتاج المرأة لقيم الاستعمال داخل المنزل، ومسئوليتها الأساسية فى تربية الأطفال، والتكوين الاجتماعى للشخصية الأنثوية واشتراكها فى وظائف وأعمال تكثر فيها المرأة بأعداد كبيرة. وإن كان هذا التوافق لا يمنع وجود تباينات فى تقسيم العمل حسب النـوع فـى مجـال الإنتاج، كما تفترض النظرة الاقتصادية الكلاسيكية ضمناً أن الأعمال تتحدد بلغة السوق، وأن هذا الافتراض لا يأخذ فى حسبانه عمل المرأة فـى المنـزل، لأن العمل المنزلى لا يحقق عائدا أو ربحا ماديا، وفى الواقـع أن هـذا الافتـراض مضلل لأن عمل المرأة يلعب دورا اقتصاديا مهماً فى المناطق الريفيـة، حيـث تقوم المرأة الريفية بالزراعة المعيشية (من أجل الاستهلاك) والإنتاج الحيوانى، وإنتاج السلع الصغيرة، وممارسة التجارة على نطاق محدود فى سلع استهلاكية طفلية قليلة القيمة[١٧].

وعلى هذا لكى نفهم دور المرأة فى النشاط الاقتصادى فى المجتمع الريفى لابد من توافر إطار نظرى يأخذ فى حسبانه أهمية عمل المرأة فـى الاقتصـاد المعيشى، وضرورة فهم العلاقة القائمة بين مختلف أنمـاط الإنتـاج المعيشـى والإنتاج السلعى فى المجتمع ككل.

٢- واقع الإنتاج المعيشى ودور المرأة الريفية فى ظل نمو العلاقات الرأسمالية

إن محاولة فهم مساهمة المرأة الريفية فى الإنتاج المعيشى يستلزم التصدى لمعرفة واقع الإنتاج المعيشى فى ظل التغيرات التـى لحقـت ببنيـة المجتمـع المصرى خلال العقدين الماضيين بقصد أن معرفة آليات التغير التى أصابت هذا النمط من الإنتاج ودور المرأة الريفية فيه يعد شرطا أوليا للوصول إلى ما نهدف إليه من تطوير وتفعيل الدور الإنتاجى للمرأة فى القرية المصرية.

فى الواقع مر المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات بتغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، أهمها التحول من نمط إنتاجى كانت تقوده رأسـمالية الدولـة الوطنية إلى نمط رأسمالى تجارى تابع عبر عنه بسياسة الانفتاح الاقتصـادى، وما ارتبط بها من سياسات لاستثمار راس المال العربـى والاجنبـى، وهجـرة واسعة إلى الدول العربية النفطية، فضلا عن السياسات الخاصة ببرامج التكيـف الهيكلى التى اعتمدت على تنفيذ سياسة الخصخصة فى الاقتصاد المصرى منـذ عام ١٩٩١م(١٧)، ولقد انعكس هذا وغيره – مما لا يسمح المجـال بعرضـه – على بنية المجتمع المصرى ريفه وحضره، وعلى نظمه الإنتاجية المختلفة التـى من بينها نظام الإنتاج المعيشى، ونظرا للتأثير الذى تحدثه العلاقات الرأسـمالية على الأبنية الاقتصادية فى المجتمعات التابعة وبشكل خاص عند دخـول رأس المال الأجنبى، فإن ذلك – كما يقول منظور التبعية – يقوض من دعائم الإنتـاج فى الأبنية الصغيرة وتتحول فى غضون ذلك من وحدات منتجة إلـى وحـدات مستهلكة، ويتم ذلك فى إطار خلق ثقافة للاستهلاك يتم عن طريقها تداول السلع بناء على طلبها مهما كان أساس هذا الطلب، كما أن تطور الرأسمالية التجاريـة وانتقالها إلى أرجاء المجتمعات التقليدية يؤدى إلـى اكتسـاب الإنتـاج للقيمـة التبادلية، وبالتالى تتحول المنتجات فى هذا الإطار إلى سلع ويؤدى جـزء مـن فائض التجارة إلى توسيع دائرة الإنتاج التجارى والهامشى وليس توسيع دائـرة الإنتاج المعيشى (١٩).

لذا فقد ذهب – زايد – إلى أنه لا يمكن فهم الاقتصاد المعيشى إلا فى ضوء علاقته بالاقتصاد التجارى، لأن اقتصاد السوق التجارى قد اخترق فـى الواقـع كافة القرى فى دول العالم النامى، بل وأكثرها انعزالاً، وبدأ الفلاحون يتحولـون من إنتاج المحاصيل المعيشية الزراعية إلى إنتاج المحاصيل النقدية، لكـن هـذا التحول إلى الإنتاج التجارى النقدى لم يحول المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات إنتاج تجارى بحت، فقد ظل الإنتاج المعيشى متمفصلاً مع اقتصاد السوق ليصبح الفرق بين وحدة إنتاجية وأخرى هو فرق درجة اتساع نطاق الإنتاج المعيشـى، والإنتاج التجارى، ولعل هذا يعنى فى واقع الأمر صعوبة وجود وحدة معيشـية خالصة، فى الوقت ذاته يصعب إدراك وحدة إنتاجية تجاريـة خالصـة، فـأفقر

الوحدات الإنتاجية وأكثرها اعتمادا علـى عمالـة الأسـرة المـأجورة وغيـر المأجورة، فيها تعاملات اقتصادية مع السوق، كما أن أغنـى الأسـر وأشـدها اتصالاً بالسوق لا تستغنى – قط – عن جانب مـن العمالـة غيـر المـأجورة لأعضاء الأسرة وهو نمط العمالة الذى يميز الإنتاج المعيشى الزراعى [٢٠].

وبالتالى فإن إدماج الفلاحين فى إطار النظام الرأسمالى التابع فـى الـدول النامية، الذى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية إنما يعنى إرغام الفلاحـين على التخصص فى إنتاج محاصيل نقدية معينة للتصدير أو للسوق المحلى، مما يؤثر سلبياً على إنتاج المحاصيل الغذائية والإنتاج المعيشى، ومن ثـم فقـد أدى تغلغل نمط الإنتاج الزراعى الرأسمالى فى مصر من خـلال تحريـر أسـعار المحاصيل الزراعية ومستلزمات الإنتاج وتدعيم الملكية الخاصة إلى تقليص نمط الإنتاج الزراعى المعيشى الموجه نحو استهلاك الأسرة أو زراعة الكفاف، التى تعد الوسيلة الأساسية التى يتم بها إشباع الاحتياجات الغذائية لسـكان المجتمـع الريفى كله [٢١].

كما يترتب عليه حرمان عدد لا حصر له من المنتجين الفلاحين الهامشـين وزيادة نسبة المعدمين فى الريف فضلاً عن تقويض نشوء طبقة رأسمالية محلية من خلال تعرضها لسوق عالمى يتميز بالإغراق والمنافسة غيـر العادلـة [٢٢]. علاوة على هذا فقد شجع نمط الإنتاج الرأسمالى السـائد فـى بنيـة المجتمـع المصرى على إعادة إنتاج الأيديولوجيات الأبوية، التى تؤكد على سيادة الرجـل والخفض من قيمة عمل المرأة، وإغفال دورها الإنتاجى وتراكم رأس المال على المستوى القومى والدولى [٢٣].

ومن جانب آخر فقد أدى النمط الرأسمالى إلى جعل المرأة الريفيـة أكثـر شعوراً بالاستغلال والظلم نتيجة اضطرارها للعمل فى ظل العلاقات الرأسـمالية بأجر أقل من قيمة عملها الفعلى وقطعاً بأجر أقل من الذكور أو دون أجر وبـلا اعتراف رسمى. لكن بالرغم من تغلغل نمط الإنتاج الزراعى الرأسـمالى فـى المجتمعات الريفية، فإن هناك بعض الكتابات أكدت على استمرار وتعايش أنماط الإنتاج المعيشى مع نمط الإنتاج الرأسمالى فلقد أكـد كـل مـن –جلافـانيس وجلافانيس – على استمرار أشكال الإنتاج المعيشى والفلاحى الصـغير رغـم الهيمنة الشاملة للرأسمالية الزراعية فى بلدان أخرى، كما أنهما يتفقان علـى أن هذه العلاقات لاتستمر، بل تأخذ أشكالا وعلاقـات لا رأسـمالية جديـد تظهـر كاستجابة محددة لتغلغل الرأسمالية فى الاقتصادي الريفى مما يعنى أن الاقتصاد المعيشى والعلاقات اللارأسمالية راسخة بثبات فـى ظـل الأبنيـة الرأسـمالية القائمة[٢٤].

وقد ارجع" هوبكنز" ذلك إلى حيوية الأسرة المعيشية الريفيـة المصـرية،

وقدرتها على البقاء بوصفها وحدة اقتصادية عائلية تقوم على المعيشة المشتركة لأناس يقيمون وينتجون، ويستهلكون سويا[٢٥] وبالتالى فإن الادعاء القائل بتحلل الأسرة المعيشية فى ظل النمو الرأسمالى هو ادعاء زائف، حيث مازال الإنتاج المعيشى المستند إلى الأسرة المعيشية بوصفها وحدة للإنتاج والاستهلاك سائداً فى المجتمع الريفى، فلا التغلغل الرأسمالى ولا الهجرة العارمة إلى الدول العربية أفضت إلى تحلل الاقتصاد المعيشى، ومن هنا فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الأسرة المعيشية ليس فقط لديها القدرة والقوة على خلق استراتيجيات للاستفادة من عناصر محددة فى القطاع الرأسمالى بما يؤدى إلى دعم موقفها فى صراعها من أجل البقاء، بل لديها المرونة الهائلة، والقدرة على استدماج أساليب جديدة ومتغيرة لتأمين وجودها ومعاشها[٢٦]. ومن ثم فقد أكد – عوده – على تعايش الإنتاج المعيشى مع الإنتاج الرأسمالى من خلال استمرار العلاقات التعاونية غير الرسمية فى أوقات زراعة المحاصيل وحصادها، فضلا عن الاعتماد على عمالة الأسرة غير المأجورة بما فى ذلك عمالة الأطفال والمرأة[٢٧]. مما يتبين أن التعاون بين الأسر المعيشية ذكورا وإناثا داخل القرية كان ولا يزال يمثل أحد وجوه الواقع الفلاحى والاقتصاد المعيشى، وفى نطاق ذلك فقد أكدت البحوث العلمية على أن هناك ارتباطا وثيقا بين نشاط المرأة الريفية والإنتاج المعيشى الزراعى [٢٨]. للأسباب التالية:

١ – تاريخيا: يعد هذا الإنتاج ملاذا للعمالة غير المتعلمة والأمية، ونظرا لارتفاع معدلات الأمية لدى المرأة في الريف أكثر من الذكور التى تصل نسبتها فى الأغلب الأعم (٨٠%) للأميات اللاتى يعملن فى الإنتاج المعيشى، وبالتالى فإن فرص عمل الكثير منهن تنحصر فى الأقتصاد المعيشى لأن العمل به لا يحتاج إلى تعليم أو تدريب أو خبرة عالية.

٢ – تقوم المرأة الريفية بمزاولة النشاط الإنتاجى المعيشى إما من خلال الجمع بين العمل الزراعى المأجور أو العمل لدي الأسرة دون أجر مما يعطى للرجل فرصة العمل بأجر أو للهجرة من أجل الحصول على دخل أفضل، وإن كان دور المرأة فى الإنتاج المعيشى يرتبط بحجم الحيازة، فكلما انخفضت الحيازة أو انعدمت ازداد دور المرأة وازداد معها الإنتاج المعيشى، والعكس صحيح كلما ارتفع حجم الحيازة تقلص دور المرأة الريفية وتقلص معها إنتاجها المعيشى.

٣ – تعد مزاولة المرأة الريفية للنشاط الإنتاجى المعيشى مرتبطا فى بعض الأحيان بالمنزل لكونها ربة أسرة كجزء من واجباتها المنزلية، حيث القيام بتربية الدواجن، والماشية وحلب الألبان، وعمل الجبن، والزبدة، والسمن، وتخزين المحصول والإشراف على طحن الحبوب لعمل الدقيق وأحيانا

القيام بطحنه بنفسها، لأنه امتداد للإنتاج المعيشى ومكونا مـن مكوناتـه المهمة، والمرأة بطبيعتها هي الأكثر استعدادا لممارسة ذلك النشـاط مـن أجل الرجل، لذا تفضل المرأة الريفية العمل داخل الأسـرة رغـم مشـقة العمل الزراعى.

٤ – فضلا عن أن الإنتاج المعيشى كنشاط اقتصادى يتلاءم مع طبيعـة المـرأة الريفية لأنه أكثر مرونة من حيث أيام العمل وساعاته، ومواسم العمل بـه ونوعية أنشطته، وبالتالى يمكنها التوفيق بين الإنتاج المعيشى ومسئوليات الأسرة ورعايتها.

لذا فقد أجمع الباحثون والمخططون على الدور البارز الذى تلعبه المرأة فى الاقتصاد المعيشى، حيث أن حوالى (٤٧%) من مجموع النساء العـاملات فـى مصر يباشرن أنشطة زراعية، كما قدر حجم النساء العاملات فى تربية الماشية بحوالى (٤٠%) كما قدر نصيب المرأة مـن العمـل بحـوالى ثلـث العمـل المحصولى، وهذا ما يوضح مدى حجم مساهمة المـرأة الريفيـة فـى العمـل الزراعى وتربية الماشية فى المجتمع المصرى.

رابعا: الإطار المنهجى للدراسة:

أ – مشكلة البحث:

تبحث هذه الدراسة موضوع الدور الإنتاجى للمرأة الريفية فى سياق الأسرة المعيشية فى المجتمع المصرى من خلال استطلاع ورصـد واقعـى وحقيقـى لصور من النشاط الإنتاجى المعيشى للمرأة الريفية فى إحدى القرى المصـرية، وعلى مستوى حالات من الأسر بها، سواء كان نشـاطا زراعيـا مثـل إنتـاج المحاصيل الزراعية التقليدية كالذرة والقمح والأرز والخضـروات أو متصـلا بالإنتاج الزراعى كتربية المواشى والدواجن وإنتاج البيض واللبن وغير ذلـك، وفى ضوء ذلك فقد تم صياغة مشكلة البحث فى ضوء مجموعة من التسـاؤلات وضعت فى صدر هذا البحث.

ب – أداة جمع البيانات:

عل أساس أن هذه الدراسة تنتمى إلى الدراسات الاستطلاعية التى تحـاول رصد صور النشاط الاقتصادى الإنتاجى للمرأة الريفيـة فـى إطـار الأسـرة المعيشية للمساعدة لفهم دور المرأة الريفية فى الإنتـاج الزراعـى والأنشـطة المرتبطة به، وإعادة الإنتاج داخل القرية المصرية، فقد استخدمت الدراسـة أداة المقابلة المفتوحة مع حالات من المرأة الريفية التى تمارس نشاطا إنتاجيـا مـن خلال إعداد دليل للمقابلة Schedual Interview يوجـه الباحـث أثنـاء عمليـة المقابلة، وقد قام الباحث بتسجيل دقيق للحوارات التى تمت مع المـرأة الريفيـة

بنفس لغة حياتها اليومية دون أى تدخل أو توجيه من قبل الباحث أثناء الحـوار حتى تكون معبرة عن الواقع الحقيقى لدور المرأة فى النشـاط الإنتـاجى فـى الاقتصاد المعيشى[29].

ج- مجتمع البحث وحالات الدراسة:

تمثل قرية محلة مرحوم إحدى القرى التابعة لمحافظة الغربية مركز طنطا، مجالا جغرافيا لمجتمع البحث، وقد روعى فى اختيار هذه القرية عدة مبـررات من أهمها الحجم الكبير حيث بلغ عدد سكانها طبقـا لتعـداد ١٩٩٦م (٣١,٦٥٦ نسمه) وبلغ عدد الذكور منهم (١٥,٩٦٠) فى مقابـل ١٥,٦٩٦ للأنـاث [30]. ولتنوع النشاط الاقتصادى الإنتاجى كالأنشطة المهنية والحرفية إلى جانب النشاط الزراعى، حيث يوجد بالقرية العديد من الصـناعات الصـغيرة بهـا كمعامـل لصناعة الحلوى والطحينة، والجبن، والألبان، ومشاغل لعمـل كلـف السـتائر وحياكة الملابس وتطريزها، ومناحل لإنتاج العسل الأبيض، وبعـض الـورش لصناعة الأخشاب والتجارة والأثاث المنزلى ومزارع لتربية الدواجن والماشية، كما روعى أن تكون بها نسبة عالية من النساء العاملات اللآتى يمارسن نشـاطا إنتاجيا لإمكان تحقيق أهداف الدراسة، وكذلك يتوافر بها العديد مـن الخـدمات التعليمية والصحية والزراعية والثقافية، وقد تم الحصول على هذه المعلومـات من المجلس المحلى والقيادات الشعبية والإخباريين بالقرية.

هذا إلى جانب أن هذه القرية تحتل موقعا جغرافيا متميزا فهى لا تبعد عـن مدينة طنطا بأكثر من أربعة كيلو مترا، مما جعلها مصدرا من مصادر الإمـداد للمدينة بالمواد الغذائية. وقد أدى ذلك إلى أقامت علاقات تجارية ربطت القريـة بهذه المدينة منذ وقت مبكر بسبب سهولة الانتقال إليها التى مثلت بالنسـبة لهـا أسواقا لتصريف منتجاتها الزراعية والحيوانية. والداجنة فضلا عـن منتجاتهـا الصناعية الصغيرة التى تشتهر بها.

وقد تم اختيار حالات من النساء يمارسن أعمالا متباينة، وأنشطة إنتاجيـة متعددة ضمن الاقتصاد المعيشى الفلاحى بكل ما يحمله من خصائص أو علاقات بين المنزل والحقل، بين الإنتاج والاستهلاك الذاتى، وقد بلغ عدد الحالات التـى تمت مقابلتهن (٢٠ حالة)، وقد لعبت المعرفة والعلاقات الشخصية دورا كبيـرا فى عملية اختيار الحالات المدروسة.

د – التحليل الكمى والكيفى:

بلغ عدد متغيرات الدراسة (١٨ متغيرا) بعد استبعاد البيانـات الخاصـة بالنوع حيث كان أفراد العينة من الإناث، وقد تم تصنيف المتغيرات إلى نوعين إحداهما كمى كالعمر، والحالة التعليمية والحالة الزواجية وعدد أفراد الأسـرة،

والحالة العملية، ونوع الأسرة.

أما المتغيرات الكيفية فتضمنت كل الاستجابات والآراء الكيفيـة المتعلقـة بنوع النشاط الإنتاجى وطبيعته، والوقت المستغرق فيـه، وطبيعـة المشـاركة العائلية فى النشاط الإنتاجي، والاتجاه نحو التوسع فى النشاط الاستثمارى، ومدى توجيه الإنتاج للاستهلاك أم للسوق، والضغوط الأسرية والمجتمعية التى تواجـه المرأة الريفية، ومدى الرضا عن العمل ثم التطلعات المستقبلية للمرأة الريفية.

خامسا: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

يعرض هذا الجزء أهم النتائج التى أسفرت عنها المقابلات المفتوحـة مـع المرأة الريفية بقرية محلة مرحوم للتعرف على طبيعة ومحددات الدور الإنتاجى لها ضمن نمط الإنتاج المعيشى، والبالغ عددهن عشرين حالة أمكننا التوصل إلى النتائج التالية: -

١ – العمـــر:

تقع أعمار المبحوثات من ثمانية عشر عاما حتى الثامنة والخمسين عامـا، وأن كانت غالبية أفراد العينة تقع فى الفئة العمرية (٢٥ – ٤٠ سنة) حيث بلغ مجموع هؤلاء (٧٥%) من إجمالى أفراد العينة بمتوسط عمرى (٣٧) عاما، ولا شك أن وقوع غالبية العينة فى هذا العمر يبين أنهن فى مرحلة العمـر الأكثـر إنتاجا وعطاء، وقدرة على العمل الشاق.

٢ – الحالة التعليمية:

تبين المعطيات الميدانية أن أكثر من ثلثى المبحوثات من الأميات (١٤حالة) بنسبة (٧٠%) وغالبيتهن من العاملات فى الأنشطة الزراعية لدى الأسـرة دون أجر، وكذلك العاملات بأجر يومى فى الزراعة، أما باقى المبحوثـات والبـالغ عددهن (٦حالات) فيوجد ثلاث منهن يعرفن مبادئ القراءة والكتابـة، واثنـان حاصلات على مؤهل أقل من المتوسط، وواحدة فقـط حاصـلة علـى مؤهـل متوسط، وبالتالى يمكن القول إن الخلفية التعليمية لأفراد العينة ضـئيلة للغايـة، والتفسير الذى يمكن تقديمه هنا هو خصوصية مجتمع البحث، بمعنى أن حالات العينة من العاملات فى إطار الأسرة المعيشية اللاتى يرتبطن بالعمل فى مرحلة مبكرة مما جعلهن لا يلتحق بالدراسة أو ينقطعن عنها للتفرغ للعمل، ولعل هـذه النتائج تتفق مع ما هو شائع فى الريف المصرى حول تعليم المرأة الريفية، كما تتفق مع نتائج الأبحاث التى أجريت على المرأة الريفية والتى توضح انخفـاض المستوى التعليمى لها [٣١].

٣ – نوع الأسرة:

تنتمى معظم النساء العاملات فى العينة إلى اسـر نوويـة بنسـبة (٦٥%) وترتبط هذه الظاهرة بالعاملات لحسابهن وبأجر، وأن كـان معظمهـن بـدأن حياتهن الزواجية فى إطار الأسرة الممتدة أو العائلية، فى مقابـل (٣٥%) مـن النساء مازلن يعشن فى إطار العائلة (الأسرة الممتدة) ومعظمهن من المشتغلات دون أجر ضمن الأسرة المعيشة.

٤ – الحالة الزوجية:

تقع غالبية أفراد العينة من المتزوجات بنسبة (٧٠%) فى مقابـل (٣٠%) من الأرامل وغير المتزوجات، وأن كان الزواج قد تـم بـين معظـم النسـاء المتزوجات فى سن مبكرة.

٥– عدد الأبناء:

يبلغ متوسط الأسرة من الأبناء حوالى خمسة أطفال من الذكور والإنـاث، وان كان قرار الإنجاب عادة ما يأتى من جانب الزوج وأهله، كما ترتفع قيمـة الولد داخل الأسرة المعيشية أكثر من قيمة البنت، حيث تحرص الأم على إنجاب الولد فى مجتمع البحث، وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب منهـا قـيم التنشـئة الاجتماعية الريفية المتصلة بالرغبة فى الإنجاب بوجه عام، وإنجـاب الـذكور بوجه خاص حيث مازال الاعتقاد مسيطرا أن الطفل يمثل قيمة اقتصادية، ودعما للدخل العائلى وحاملا لأسم العائلة فى القرية المصرية.

٦ – نوع الحالة العملية:

أما عن الأعمال التى تعمل بها النساء اللآتى كن موضع الدراسة هى خمس حالات، يعملن فى النشاط الزراعى لدى الأسـرة دون أجـر، يليهـا مباشـرة العاملات فى مزارع لتربية الدواجن والماشية، وبلغ عددهن أربع حـالات ثـم العاملات فى بيع الفاكهة والخضراوات، وبلغن ثلاث حالات، ومثلهن العـاملات بالزراعة بأجر يومى ثم العاملات فى بيع الألبان وبلغ عددهن حالتين، ومـثلهن العاملات فى حياكة الملابس، ثم حالة واحدة تعمل بائعة خردوات لحسابها، وهذا يبين تعدد وتنوع الأنشطة العملية فى مجتمع البحث مما يفيدنا فى التعرف علـى دور المرأة فى هذه الأنشطة من الناحية الإنتاجية.

٧ – الدافع للعمل:

تبين المعطيات الميدانية أن كل النساء اللآتى كن موضوع الدراسة يعملـن بدافع إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة والعمل على حماية أفرادها من العوز والحاجة، خاصة أن هناك بعض النساء يعلن أسرهن (ربـة الأسـرة) وبالتالى فهن المصدر الأساسى للدخل وهذا ما يبين بروز شريحة مـن المـرأة

الريفية فى مجتمع البحث التى تسمى ربة الأسرة تلك الظاهرة التى بـدأ يتزايـد حجمها باستمرار بحيث أصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية، فلقد بلغت نسبتهن طبقا لبعض المسوح والبحوث حوالى (١٥,٥%) من الأسر المعيشية المدروسة، أمـا على مستوى الريف المصرى، فقد بلغت نسبتهن طبقا لبحث العمالة بالعينة عام ١٩٩٣م إلى جملة أرباب الأسر(١٧,٢%).

٨ – نوع النشاط الإنتاجى:

تلعب المرأة الريفية دورا إنتاجيا رئيسيا ضمن الأسرة المعيشية، ويمكن أن يتعاظم هذا الدور بالتنسيق والتكامل مع دور الرجـل لتطـوير نمـط الإنتـاج المعيشى فى القرية المصرية، وإدراكا لأهمية هذا الدور حاولـت الدراسـة أن تتعرف على طبيعة النشاط الإنتاجى للمرأة الريفية.

وهنا أفادت البيانات الميدانية عن تنوع وتعدد الأنشطة الإنتاجيـة للمـرأة، وكان أبرزها النشاط الزراعى الإنتاجى والأنشطة المرتبطة به الذى ضـم (٨ حالات) بنسبة (٤٠%) وهن من العاملات فى النشـاط الزراعـى دون أجـر بالعمل الزراعى اليومى بأجر، أما العاملات فى مزارع الدواجن وتربية الماشية فقد مثلوا (٤حالات) بنسبة (٢٠%) ثم توزعت الأنشطة الإنتاجية الأخرى فـى مجال بيع الفواكة والخضروات، وبيـع الألبـان والجـبن، وحياكـة الملابـس وتطريزها ثم بيع الخردوات. ولملامسة طبيعة الدور الإنتـاجى للمـرأة علـى المستوى الواقعى نشير إلى بعض الأمثلة التى تبين نشاط المـرأة الريفيـة فـى عملية الإنتاج داخل الأسرة المعيشية، ومن أمثلة ذلك مـا تشـير إليـه إحـدى المبحوثات العاملات فى النشاط الزراعى عن دورها الإنتاجى قائلة" **أنا وأولادى الأربعة نمتلك قطعة أرض زراعية مساحتها (١٨ قيراط) وأقوم بزراعة حتـة الأرض دى بمساعدة أولادى، وساعات بنزرع فيها شوية دره وطماطم وأرز، وكنا قبل كده زرعينها قطن وبصل، وتوم، وبنخزن منها اللـى بنحتاجـه فـى أمور المعيشة ويدوبك بتكفينا، والأرض كويسه على قد ماتديها تديك، وعنـدنا كمان جاموسة، وبقرة، وعجلتين لبانى، وبربى بط ووز وفـراخ فـى البيـت علشان ناكل منهم ونبيع اللى بيفيض من اللبن والبيض فـى سـوق القريـة علشان نقدر نوفر مصروف البيت، والأولاد اللى بيتعلموا فى المدرسة".**

كما تشير حالة أخرى من العاملات فى بيع اللبن والجبن والزبدة قائلة:-

" **أننى أعمل منذ طفولتى لمساعدة أسرتى فى المعيشة واستمريت فى عملـى بعد الزواج، وتستطرد قائلة أننى أعمل منذ طلوع الفجر فى تجميع الألبان من الزبائن وأقوم بتوصيله إلى الزبائن فى مدينة طنطا المجـاورة لنـا، وأذهـب مرتين، مرة فى الصبح ومرة ثانية بالليل علشان أبيع اللـبن طـازج، وربنـا فتحها على وقدرت أشترى ديب فريزر علشان أحفظ اللبن المتبقى منى لثـانى**

يوم، ثم تستطرد قائلة أن زوجى لا يعمل ويعيش عالة على ويأخذ مـن تعبـى وشقاى طول النهار علشان يشرب دخان وشيشة فى القهـوة، وربنـا يهديـة وأدينى بحاول أعلم أولادى الصبيان فى المدرسة وأشترى ليهم طلباتهم علـى قد ما أقدر".

وفى حالة ثالثة تعمل فى حياكة الملابس فى منزلها" **وهى تقـوم بتفصـيل الملابس للزبائن من أهل القرية والقرى المجاورة لنا، وبفصل جلاليب وعبيان وفساتين، وكمان بفصل ملابس لطالبات المدارس فى موسم دخول المـدارس، وتستطرد قائلة ربنا كرمنى بالشغلانه دى وأنا سعيدة فى عملى وزوجى سعيد معايا، ويساعدنى فى عملى، وكلنا بنساعد بعض فى أمور المعيشة وباعتمـد على سلايفى فى القيام بأعباء المنزل، وقدرت اتوسع فى التفصيل مـن خـلال شراء مكنة بالكهرباء لتسرفل الملابس، وعندى بنتى بتساعدنى فى التفصـيل وبتقعد على المكنة، وتسرفل القماش المتفصـل، وبتأخـذ كمـان المقاسـات للزبائن، وأنا بقص القماش وبفصل على المكنة، والحمد الله الخياطة بتجيب لنا دخل كويس قوى ودايما لنا فلوس عند الزبائن وهيا اللـى مخليانـا عايشـين كويس ومستوريين بين الناس".**

٩ – الوقت المستغرق فى العمل:

أفادت البيانات أن غالبية العاملات يعملن طول الوقت منذ الصباح البـاكر حتى المساء، باستثناء العاملات بأجر يومى فى الزراعة، فإن عملهن موسـمى مرتبط بمواسم العمل الزراعى، كزراعة الأرض، وحرثها وريهـا وزراعتهـا، ومواسم جنى المحصول، وعملهن عادة يستمر من (٥-٦) ساعات فـى اليـوم، ولتوضيح طبيعة الوقت الذى تستغرقه المرأة الريفية فى عملها المعيشـى فـى محيط الأسرة، سواء داخل البيت أو خارجه، فتقول إحدى الحالات"**أننى أقوم منذ الصباح الباكر أصلى الفجر وأشوف البيت عاوزايه واصحى الأولاد من النوم، وأجهز الفطور، ونقعد كلنا نفطر مع بعض وبعد ما يـروح الأولاد مدارسـهم، أبدأ أسقى البهايم وأنظف تحتيهم وأدخلهم العلف والبرسيم والتبن وبعـد كـده أكل الفراخ والوز والبط، وأقوم بحلب البهائم، وعمل الجبنه والزبـدة وولادى بيساعدونى، ومتعلمين كل حاجة فى شغل البيت ثم أذهب إلى السوق علشـان أبيع اللبن، والجبنة، والبيض علشان نجيب مصاريف العيال والبيـت، وكمـان بساعد زوجى فى زراعة الأرض وجنى المحصول، والشغل ما بينتهيش، يعنى اللى بنصبح فيه بنلاقية كل يوم، واهى طحونه دايره طول السنة.**

ولعل هذه الشواهد تتفق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات الميدانية من أن الوقت الذى تقضيه النساء فى الاقتصاد المعيشى الإنتاجى بالريف المصـرى – الزراعة – أو العمل المأجور- إنتاج السلع الصـغيرة – قـد زاد، وكـذلك زاد

جهدهن فى مجالهن التقليدى لاقتصاد إعادة الإنتاج أى الحفاظ على بقاء الأسـرة المعيشية من خلال العمل المنزلى، رعاية للأطفال وتغذيـة وطهـى وتنظيـف وحفاظ على الصحة وتحسينها والمهارات الأسرية المتعددة [٣٢].

١٠ – تقسيم العمل المعيشى بين أفراد الأسرة:

تبين من نتائج المعطيات الميدانية أن ظاهرة تقسيم العمل على أساس النوع مازالت سائدة فى الأسرة المعيشية، حيث أنها تقوم (المرأة) بالأعباء المنزليـة كتربية الأبناء، ورعاية الحيوانات، والطيور، وطحـن القمـح وعمـل الجـبن والسمنة، كما تقوم بأعمال فى الحقل مع أبيها أو زوجها أو أخيهـا دون أجـر، بينما الرجل يقوم فقط بالأعمال الخاصة بالعمليات الزراعيـة كحـرث الأرض، وريها وزراعتها وجنى المحصول، كما أنه لا يقوم بعمل إلا إذا تقاضـى عنـه أجرا أو دخلا، وهذا هو الشكل التقليدى السائد فى تقسيم العمل بالقرية المصرية والذى توراثناه بوصفه سمة من سمات المجتمع الطبقي الأبوى الذى نعيش فـى ظله، إلا أن هناك شكلا أخر لتقسيم العمل بين النساء أنفسهم كشفت عنه الدراسة الميدانية وهو تقسيم العمل الذى يتباين حسب نوع الأسرة وحسب السـن، ففـى الأسرة الممتدة يتم تقسيم العمل بين النساء عن طريق الحماة (أم الـزوج) التـى توزع الأعمال المنزلية الأساسية على زوجات الأبناء كالتنظيف فى البيت وأكل المواشى وتربية الطيور فى البيت، والعجين، والطحين، والتى لا يوجد لها شغل فى البيت تذهب إلى الغيط (الحقل) بينما البنات اللآتى لم تتزوج تقوم بالعمليات المنزلية البسيطة كالطبخ والخبيز، أما عمل الحماه فيكون فى غالبية الأحيان فى التوجيه والمشورة ورعاية الأطفال الصغار، أما فى الأسرة النوويـة، فالعـبء الأكبر فى العمل المنزلى يقع كله على كاهل الزوجة وتساعدها بنتها الكبرى فى العمل داخل البيت.

فتقول إحدى النساء" **أن شغل البيت مسئوليتى أنا وبنتى الكبيرة وهى لسه طالبة فى الدبلوم، ولما بتيجى من المدرسة بتساعدنى فى كل شغل البيت مـن تنظيف، وطبخ وتقضى طلبات أخواتها الصغار، أما أنا فأقوم بتربيـة الطيـور والحيوانات وأعمال السمنة والجبنة، وبأعجن وأخبز جوه الدار يعنـى أكلنـا وشربنا من الدار، وكمان بروح السوق وأساعد زوجى فـى زراعـة الأرض"،** وهذا ما يوضح إن التقسيم الذى أصاب وظائف المرأة الريفية الذى جعلها تعمل فى مجالين داخل البيت وخارجه أى الاستغلال الأبوى الواقع عليها لعـب دورا أساسيا فى التراكم الرأسمالى بوصفها ربة بيت تقوم بالأعمال المنزلية الحيويـة دون أجر كإنجاب الأطفال وتنشئتهم ورعايتهم حتى يكبروا وينضموا إلى سـوق العمل، وبالتالى فالمرأة بدورها هذا هى الخالقة لقوة العمل عن طريـق إعـادة إنتاج القوى البشرية الجديدة، ولكن بالإضافة إلى ذلك أصبح للمرأة دور مهم فى

توليد الطاقة الإنتاجية فى النشاط الزراعى والأنشطة المرتبطة بـه فـى تربيـة الطيور، والحيوانات وغير ذلك [٣٣].

١١ – الإنتاج المعيشى وما إذا كان للاستهلاك أم للسوق المحلى:

يغلب على النشاط الإنتاجى للمرأة الريفية من أفراد العينة أنه موجه نحـو الاستهلاك العائلى، وربما كان ذلك راجعا إلى طبيعة الاقتصاد المعيشى الـذى يقوم على الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتى وسد الاحتياجات المعيشـية (إنتـاج القيم الاستعمالية) مثل الأرز والقمح والخضراوات والبيض واللبن وغير ذلـك، لكن كان هناك بعض النساء اللاتى تقمن بأنشطة إنتاجية موجهة للسوق المحلـى من خلال تربية الماشية والطيور، داخل المنزل، والحرص على تكاثرها بشـكل مستمر حتى تضمن توافر منتجاتها بحيث تتجاوز مرحلـة الاسـتهلاك الـذاتى لتصل إلى مرحلة فائض الإنتاج للتعامل مع السوق المحلى (إنتاج القيم التبادلية)، كما تتجه بعض النساء أيضا لتجميع الألبان ليس فقط بغرض بيعها وإنمـا مـن أجل إعادة إنتاجها وتحويلها إلى منتجات غذائية جديدة كالزبدة، والجبن، والسمن البلدى، ولعل هذا يتفق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات التى تؤكد أن الإنتـاج المعيشى غالبا ما يتم من أجل الاستهلاك الذاتى، ويقع عبؤه على كاهل المـرأة الريفية، فمثلا نظام الزراعة فى أفريقيا يضع عبء الاقتصاد المعيشـى علـى المرأة الريفية بدرجة كبيرة – على الرغم من أن تقسيم العمل يتم على أسـاس الجنس بشكل محدد وواضح في تلك المجتمعات فـإن عمـل المـرأة والرجـل متكاملان زمانيا ومكانيا، كما أن الانفصال بين النشاطات الإنتاجية والنشـاطات القائمة على إعادة الإنتاج غالبا ما يكون مصطنعا لأنهما على المستوى الواقعى يكمل كل منهما الآخر [٣٤].

١٢ – المرأة الريفية والاتجاه نحو الاستثمار الإنتاجى:

لم يكن من المنطقى الوقوف عند معرفة دور المرأة فى الاقتصاد المعيشى من الناحية الإنتاجية دون معرفة الكيفية التى يوظفون بها فائض الإنتـاج فـى تحقيق التـراكم الرأسـمالى Capital Accumulation أى الإنتـاج مـن أجـل الاستثمار، لذا فقد سألنا النساء من أفراد العينة عن مدى التوسع فـى نشـاطهن الإنتاجى فجاءت إجابات حوالى ثلثى المبحوثات بنسبة (٦٥%) بأنهن يقتصـرن على ممارسة نشاطهن المعيشى لسد الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسـرة فـى مقابل (٣٥%) بأنهن يقمن بالجمع بين النشاط المعيشى وأنشطة أخرى لتحقيـق فائض إنتاجى يتم استخدامه إما فى شراء أرض زراعية أو شـراء الماشـية أو عمل منحل أو مزرعة للدواجن أو فتح محل للتجارة وهذا يعنى أن بعض النساء يقمن بالاستثمار للمدخرات فى مشروعات إنتاجية تدر عائـدا علـيهن وعلـى أسرهن. لكن أوضحت المعطيات الميدانية أن عملية الماشية وتربية الدواجن هى

أكثر الأنشطة الاستثمارية لدى الأسرة المعيشية ويمكن تفسير ذلك كما ذهبت بعض الدراسات الحديثة إلى أن تربية الماشية والدواجن تعد أبسط أنواع الاستثمار وأيسرها لدى القرويين، حيث أن ما يتوفر معهم من مال وإنتاج يسارعون به تلقائيا إلى شراء الماشية للإفادة منها فى بعض العمليات الزراعية، وبيع منتجاتها من الألبان بالإضافة إلى أنها لا تكلف شيئا من حيث غذائها وتربيتها (٣٥).

١٣ – أهم الضغوط الأسرية والمجتمعية التى تواجه المرأة فى ممارسة نشاطها الإنتاجى:

تشير استجابات المبحوثات من أفراد العينة أن أهم الضغوط التى تواجه المرأة أثناء ممارسة نشاطها الإنتاجى تتمثل فى الاستغلال التى تتعرض له المرأة سواء من جانب صاحب العمل أو زوجها أو حماتها، وانخفاض أجرها فى العمل الزراعى المأجور مقارنة بأجر الرجل فضلا عن صعوبات تتعلق بالتوفيق بين عملها المنزلى الدائم وعملها بجانب زوجها فى الحقل، فضلا عن صعوبات المعيشة وغلاء الأسعار وتسويق المنتجات الزراعية والمنزلية نظرا لصعوبة النقل وسرعة تلف المنتجات الزراعية والحيوانية. ولعل هذه الصعوبات تكشف التحديات العديدة التى تواجه المرأة الريفية أثناء ممارستها للنشاط الإنتاجى، بعضها يرجع إلى القهر والاستغلال الذى يمارسه الرجل على المرأة، وبعضه الأخر يرجع إلى سوق العمل ذاته الذى مازالت الأعمال المتاحة فيه للمرأة قليلة الأجر، وتستنزف جهدها، والصراع الذى تعانية المرأة فى التوفيق بين عملها المنزلى المستمر، والعمل خارج المنزل، وقد أسهم فى هذا الوضع عوامل عديدة أهمها علاقات الإنتاج الرأسمالية، وإلى نظام السلطة الأبوية داخل المجتمع (٣٦).

١٤ – المرأة الريفية والمشاركة فى قرارات الأسرة المعيشية:

لما كانت المشاركة فى حياة الأسرة أهم أركان العملية الإنتاجية داخل الأسرة المعيشية، التى تكتسب بعدا اجتماعيا مهما فى حياة المرأة، خاصة مع حدوث تغير واضح فى دور ومركز المرأة الريفية والحضرية فى المجتمع ككل، وكذلك فى ظل ممارستها لبعض حقوقها الاجتماعية فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية المحدودة (٣٧). لذا فقد ورد فى دليل المقابلة بند يسأل عن مدى مشاركة المرأة الريفية فى قرارات الأسرة المهمة مثل المشاركة فى تربية الأبناء أو زواجهم أو أمور المعيشة أو عمل مشروع معين، وقد أجمع غالبية النساء على أهمية المشاركة بين الرجل وزوجته فى الأمور المهمة التى تتعلق بحياة الأسرة ومستقبلها، لكن على المستوى الواقعى للمشاركة فى الرأى أفادت نسبة أكثر من نصف المبحوثات أن أزواجهن لا يشاركنهن فى أى أمر يتعلق بالأسرة، بينما أقر ما يقرب من ثلث المبحوثات أن أزواجهن يشاركنهن فى

أمور الأسرة، سواء الخاصة بأمور المعيشـة أو تربيـة الأبنـاء أو زواجهـم، وللتدليل على طبيعة مشاركة المرأة فى حياة الأسرة تقول إحدى الحالات التـى تعمل فى حياكة الملابس قائلة" **أننى أشارك زوجى فى كل حاجة وبنتشاور مـع بعض فى أمور حياتنا العائلية والمعيشية، وتربية الأولاد وتعلـيمهم، وكمـان مشاكل العمل وهو اللى بيقف جانبى وبيساعدنى فى عملى وفى شـراء مكنـة خياطة بالكهرباء وعملى دكان علشان أفصل فيه للزباين وهو بيثـق فـى رأى وبيشاورنى حتى فى أعماله اللى بيقوم بها فى التجارة وأنا سعيدة بذلك.**

١٥ – الرضا عن النشاط الإنتاجى الذى تمارسه المرأة الريفية:

بسؤال المبحوثات عن مدى الرضا عن نشاطهن الحالى، تبـين أن عمليـة الرضا ترتبط بشكل واضح بطبيعة النشاط الإنتاجى، ونوع الأسرة المعيشية التى تنتمى إليها، فالنساء اللاتى يمارسن نشاطا إنتاجيـا ضـمن الأسـرة النوويـة ويمارسن أعمالا إنتاجية لحسابهن كالعمل فى أرض زوجها أو فى تربية الطيور والماشية راضيات عن عملهن بدرجة كبيرة لأن عائده يعـود علـيهن وعلـى أولادهن، كما يساعدهن على توفير قدر من الرفاهية لأفـراد أسـرتهن وعلـى أنفسهن، دون الشعور بالاستغلال والظلم، بينما أفادت النساء اللاتى يعملن فـى أنشطة يومية بالأجر وينتمين إلى أسر معيشية ممتدة، بأنهن غير راضيات عـن حياتهن العملية، ويشتكين من الاستغلال والظلم سواء من جانب صاحب العمـل أو الزوج أو الحماة، وبالتالى يعانين من سوء المعاملة وقسوتها.

١٦ – المرأة الريفية وتطلعاتها المستقبلية: -

اتسمت التطلعات المستقبلية لغالبية النساء من أفراد العينة بالتفاؤل، ولكـن نستطيع أن نقول أن أكثر من نصف العينة بقليل أبدوا نظـرة تفاؤليـة مطلقـة وجاءت استجاباتهن متمثلة فى شكل عبارات مثل (المسـتقبل بيشـر بـالخير، والرضا عن الوضع المعيشى المستقبلى، والتطلع إلى تعليم الابناء، وتـوظيفهم، وأن المستقبل مطمئن، وأن بكره احسن من النهاردة والحمد الله على كل حال)، أما أصحاب النظرة التفاؤلية المشروطة فيرجعن ذلك إلى أن الدولة لازم تحـل مشاكل المرأة فى العمل، وحل مشكلات تعلـيم الأبنـاء، ومشـكلات ارتفـاع مستلزمات الإنتاج الزراعى وتوفير فرص عمل لأولادهن.

وللتعبير عن التطلعات المستقبلية تشير إحدى الحالات عن تطلعاتها المسـتقبلية قائلة" **أننى فى نفسى أعلم أولادى كلهم، وأشـوفهم متخـرجين مـن التعلـيم ومتوظفين، وتبقى ظروفهم أحسن من ظروفنا، وما يطلعـوش زينـا فلاحـين علشان مهنة الزراعة متعبة والأرض ضيقة وما عدتش زى زمان.**

كما تقول حالة أخرى تعمل بالحياكة" **أننى نفسى اشـترى مكنـة خياطـة**

حديثة تعمل بالماتور، ومكنة تطريز لمواجهة الطلب المتزايـد علـى خياطـة الملابس من أهل القرية، ويبقى لى دكان لعرض الملابس الجاهزة فى القريـة" وفى حالة أخرى تعمل بالنشاط الزراعى فتقول عن تطلعاتها" نفسى أن الزراعة تتحسن وتبقى أحسن لأنها أساس الإنتاج فى البلد، وأن الدولة تساعد الفلاحين وتشجعهم على الزراعة، وتوفر لهم الكيماوى، والمبيدات بأسـعار رخيصـة، وتدى سلف للمزارعين بدون فوائد وكمان تساعدنا على بيع محاصلنا الزراعية بأسعار مناسبة علشان نكسب ونزرع أكثر.

سادساً: الخاتمة

حاولت هذه الدراسة فى هدفها العام أن تقدم تحليلاً سوسيولوجياً مصـغراً لجوانب أو صور من المشاركة الاقتصادية والإنتاجية للمـرأة الريفيـة ضـمن الأسرة المعيشية بالقرية المصرية، والحقيقة أن التركيز على دور المـرأة فـى الاقتصاد المعيشى لا يعنى أن هناك انفصالا بين دور المرأة الإنتاجى عـن دور الرجل – فكلاهما مكمل ومتمم للآخر – وإنما لمحاولة تحديد أفضل السبل لتعبئة مشاركة المرأة الريفية فى الإنتاج، وضمان استمرار دورها الإنتاجى، وفى إعادة الإنتاج Reproduction داخل الأسرة المعيشية، خاصة فى ظل الاستمرار النسبى لنمط الإنتاج المعيشى فى مصر كما فى غيرها من مجتمعـات العـالم الثالـث، بالرغم من دخول هذه المجتمعات مبكرا فى التقسيم الـدولى للعمـل، وتغلغـل العلاقات الرأسمالية فى كثير من قطاعاتها الإنتاجية بما فيها القطاع الزراعـى الصغير، وبرغم التأكيد على الدور الإنتاجى للمرأة فى نمط الإنتاج المعيشى إلا أن النمط المعيشى له خصوصيته المعاصرة فى القرية المصرية، فإذا كان جزء من إنتاج العائلة يستهلك مباشرة داخلها، فإن هناك عددا من العوامل تدفع الأسرة المعيشية إلى بيع الجزء الآخر من هذا الإنتاج فى السوق، والذى يخضع لآليات العرض والطلب، مما يجعلنا نستخلص بأن النمط المعيشى للإنتاج لـيس شـكلا خالصا عاما كما أكدت الدراسات السوسيولوجية فى الرؤية النظريـة للبحـث. ولتحقيق الهدف العام للدراسة فقد انطلقت الدراسة من أربعة تساؤلات أساسـية هى: -

١ – ما أهم الأنشطة الإنتاجية التى تقوم بها المـرأة الريفيـة ضـمن الأسـرة المعيشية؟

٢ – هل تساهم المرأة الريفية فى زيادة الاسـتثمار الإنتـاجى داخـل القريـة المصرية؟

٣ – ما أهم الضغوط الأسرية والمجتمعية التى تؤثر فى دور المـرأة الريفيـة

الإنتاجى؟

٤ – ما أهم التطلعات المستقبلية للمرأة الريفية؟

وقد خرجت الدراسة الميدانية المحدودة التى أجريت على عشرين امرأة ريفية تعيش ضمن الأسرة المعيشية فى قرية محلة مرحوم بمحافظة الغربية بعدد من النتائج المهمة التالية:

١ – وعن أهم الأنشطة الإنتاجية التى تقوم بها المرأة الريفية ضمن الأسرة المعيشية، أتضح أن المرأة الريفية تمارس أنشطة إنتاجية متعددة ومتنوعة يأتى فى مقدمتها النشاط الزراعى من خلال العمل دون أجر فى الحقل بجانب زوجها أو عملها بأجر خارج نطاق أسرتها المعيشية، ثم النشاط الحرفى كتفصيل الملابس، والنشاط التجارى كبيع الفاكهة والخضراوات والخردوات ومنتجات الحيوانات، فضلا عن أنها تقوم بدور أساسى فى تربية الطيور والماشية والاهتمام بمنتجاتها وإعدادها، وهى التى تقوم بعملية البيع لهذا المنتج فى السوق، بالإضافة إلى نشاطها التقليدى فى تربية الأبناء وطهى الطعام وإعداده وتنظيف البيت.

٢ – وعن مساهمة المرأة الريفية فى زيادة الاستثمار الإنتاجى، فقد أوضحت المعطيات الميدانية أنه بالرغم من اتجاه غالبية نشاط المرأة الريفية لإنتاج السلع المعيشية لتحقيق الاكتفاء الذاتى لأفراد الأسرة إلا أن هناك بعض النساء الريفيات يقمن بإنتاج سلع للتبادل من خلال تربية الطيور والماشية والحرص على تكاثرها بشكل يضمن توافر منتجاتها وإعادة إنتاجها وتحويلها إلى منتجات غذائية جديدة كالجبن والزبده والسمن البلدى، واستخدام عائدها فى التوسع الاستثماري الذى كان أكثر مجالاته شراء قطعة أرض زراعية أو شراء الماشية أو عمل منحل أو مزرعة للدواجن.

٣ – وعن أهم الضغوط الأسرية والمجتمعية التى تؤثر على الدور الإنتاجى للمرأة فى الأسرة المعيشية، أفادت البيانات الميدانية بوجود مشكلات ملحة ومعوقات عديدة تؤثر فى دورها الإنتاجى يأتى فى مقدمها الاستغلال والقهر الذى تتعرض له المرأة الريفية سواء من جانب صاحب العمل أو من جانب الزوج وأهله، ومشكلات أخرى تتعلق بتسويق المنتجات، وارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعى، وصعوبة التوفيق بين عملها المنزلى والعمل الخارجى، وهذا يستلزم حل هذه المعوقات وتلك الضغوط وضرورة أن يضع المخطط التنموى فى القرية هذا النمط من الأسر كجماعات تحقق أهدافTarget Groups فى خطط التنمية ومشروعاتها.

٤ – وعن تطلعات المرأة الريفية المستقبلية، أفادت النتائج بوجود تطلعات عديدة

للمرأة، وتتسم معظمها بالتفاؤل ويأتى فى مقدمتها التطلع إلـى مسـتوى معيشى أفضل، وضرورة حل مشاكل الإنتاج الزراعى وتحسينه، والتطلع إلى تعليم كل الأبناء وتوظيفهم، وتوفير فرص عمل منتجه وهذا ما يبـين وجود تطلعات ملحة عند المرأة الريفية لابد من وضعها فى الاعتبار عند التخطيط المستقبلى لتطوير دورها الإنتاجى ومشاركتها فى عملية التنمية.

ولا شك أن هذه النتائج رغم أنها مستمدة من دراسة حالات محددة، إلا أنها تشير عمليا إلى أهمية دراسة هذه الشريحة سوسيولوجيا واقتصاديا لأنها تلعـب دورا إنتاجيا مهما داخل المجتمع الريفى، وضرورة حـل مشـاكلها، ومراعـاة تطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، خاصة فى ظـل التغيـرات التى تمر بها المجتمعات فى إطار العولمة، وما ينجم عنها من تحـديات تواجـه المرأة الريفية.

المراجع

١) خضر زكريا، عن الوضع الاجتماعى للمرأة العربية، دار الاهالى للطباعة والنشر، سوريا،١٩٩٨، ص ٩.

٢) أحمد أبو زيد، العولمة ومستقبل المرأة، مجلة الهلال، دار الهلال القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٨.

٣) السيد الحسينى، التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

٤) Rosser , C. And Harris , C., The Family and Social Change (A Study Of Family And Kinship In A South Wales Town, Routledge And Kegan Paul, London, ١٩٨٣, pp. ١١٢ – ١١٣.

٥) ارشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق أحياء الزراعة فى أفريقيا، ترجمة حسن أبو بكر، وعبد الرحيم المهدى، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ص ٤٢ – ٤٤.

٦) المرجع السابق، ص ٤٩.

٧) أحمد زايد، الاقتصاد المعيشى الزراعى: محاولة لتحديد المفهوم مع إشارة لبعض إشكاليات دراسته فى الريف العربى، فى مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية فى الفترة من ٢ – ٤ فبراير ١٩٨٨، جامعة المنصورة، كلية الزراعة، ص ٥١٩.

٨) محمود عودة، الفلاحون والدولة: دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٧٢.

٩) راى بوش، الزراعة المصرية والتكيف الهيكلى، فى" الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر"، ترجمة حسن أبو بكر وعبد الرحيم المهدى، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ١٠٢.

١٠) ملك زغلوك، المرأة العاملة والتمكين فى ريف الدلتا: دراسة حالة قرية إخطاب، مؤتمر القرية المصرية الواقع والمستقبل من ١٠ – ١٢ إبريل ١٩٩٤، الجزء الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٢٦.

١١) حسنين كشك، أشكال العمل الزراعى فى قرى مصرية، فى كتاب مستقبل القرية المصرية، المجلد الثانى، الدراسة الميدانية، إشراف محمود عودة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٩٦.

١٢) أنظر: اعتماد علام، المرأة فى سوق العمل الرسمى (المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل فى الدول الخليجية)، سلسلة شئون اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، العدد ٢١، خريف ١٩٩١.

١٣) Swcdberge , R., Economic Sociology, Past And Present, current Sociology , Sage Publications , V. ٣٥, N.I. Spring, ١٩٨٧, pp. ٦٧ – ٦٨.

١٤) Ibid, P. ٦٦.

١٥) Benria, L. And Sen, G., Accumulation, Reproduction And Women's Role In Economic Development, In Leacock, Eetal (Eds) women's Work Development And The Divison Of Labor By Gender , Bergin And Gravey Publishers, Inc, Massachusetts,

١٩٨٦, PP. ١٤١ – ١٤٣.

١٦) علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر: دراسة لحياتها فى العمل والأسرة: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ص ١٩ – ٢١.

١٧) ريتشارد آنكر وزملاؤه، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ١٤٢-١٤٣.

١٨) أنظر: عبد الرحيم أبو كريشة، ملامح التغير فى الريف المصرى (دراسة سوسيوانثروبولوجية للآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية المعاصرة فى صعيد مصر، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٩، ص ص ٢٢ – ٢٩.

١٩) فوزى عبد الرحمن، أنماط التفاعل بين وحدات المعيشة واقتصاد السوق فى قرية مصرية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ١٧، ١٩٩٤ ص ١٤١.

٢٠) أحمد زايد، الاقتصاد المعيشى الزراعى، محاولة لتحديد المفهوم مع إشارة خاصة لبعض إشكاليات دراسته فى الريف العربى، مرجع سابق، ص ٥١٩.

٢١) أمانى طولان، وفايزة عبد المنعم، الأسرة القروية: أنماط الإنتاج والاستهلاك، فى كتاب مستقبل القرية المصرية، إشراف محمود عودة، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٤٠.

٢٢) ثاند يكامكا نداويرى، التكيف الهيكلى والازمة الزراعية فى أفريقيا، ترجمة حسن أبو بكر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٣٤ – ٣٦.

٢٣) ملك زعلوك، المرأة العاملة والتمكين فى ريف الدلتا، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

٢٤) كاثى جلافانيس، وباندلى جلافانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط (استمرار الإنتاج العائلى)، ترجمة سامى الرزاز، دار البيادر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١١٩.

٢٥) راى بوش، الزراعة المصرية والتكيف الهيكلى، مرجع سابق، ص ١٠١.

٢٦) انظر: محمد محى الدين، هجرة الفلاحين المصريين للدولة العربية (محاولة نظرية لتفسير الظاهرة) فى ندوة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر فى الفترة من ٢٨ – ٢٩ إبريل، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ٢٣٧.

- Wood, C.H., Structural Change And Household. Strategies: A Conceptual Framework For study Of Rural Migration , Human Organization, V. ٤٠, N. ٤ , ١٩٨١.

٢٧) محمود عودة، مرجع سابق، ـ ص ١٧٢.

٢٨) انظر ما يلى: -

- Morsy, S., Rural Women, Work And Gender Ideology Study In Egyptian Political Economic Transformation In Arab Society In Morsy Et Al (EDS) Work Pattern And Gender Relations In Egypt, Jordan And Sudan, Unesco, ١٩٩٠, pp. ١٣٢ – ١٣٩.

- راى بوش، الزراعة المصرية والتكيف الهيكلى، مرجع سابق، ص ١٠٥.

- Benria, L. And Sen, G., Accumulation, Reproduction And Women’s Role In Economic Development , Op Cit , pp. ١٥٠ – ١٥٢.

٢٩) Zimmarman, D., And Wider , D., The Diary – Diary Interview Method, In Smith And Manning (EDS) Qualitative Methods, V.١١ Of Handbook Of Social Science Methods, Ballinger Publishing Co., Cambridge, ١٩٨٢, P. ١١٦.

٣٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسـكان والمنشـآت لعام ١٩٩٦، محافظة الغربية، النتائج النهائية رقم ١١٠٠، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣.

٣١) أنعام عبد الجواد، المرأة ربة الأسرة فى قرى البحث (دراسة تحليلية) فـى مسـتقبل القرية المصرية، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص ٤١٠.

٣٢) راى بوش، الفقر والتكيف فى الريف المصرى، فى كتاب الاقتصاد السياسى للإصـلاح فى مصر، مرجع سابق، ص ١٥٣.

٣٣) شريف حتاته، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولى، فى كتـاب العولمـة والتحـولات المجتمعية فى الوطن العربى، تحرير عبد الباسط عبد المعطـى، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مـدبولى، القـاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

٣٤) Benria, L., And Sen, G., Accumulation, Reproduction And Women's Role In Economic Development, Op, Cit, p. ١٥٢.

٣٥) انظر: محمد ياسر الخواجه، الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى الريف خـلال حقبـة الانفتاح الاقتصادى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ٣٢٥.

٣٦) Glass, J., And Camarrigg, V., Gender, Parenthood and Job-Family Compatibility, American Journal Of Sociology, V. ٩٨, N.١ The Uni. Of chicago Press, Juely ١٩٩٢, pp. ١٣١ – ١٥١.

٣٧) انظر، باقر سلمان النجار، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، مجلة المستقبل العربـى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٢٠، ١٩٨٩/٢، ص ٨٩.

الفصل الخامس

المرأة المصرية: إشكالية الاستقلال الذاتى

أميمة أبوالخير

مقدمة:

ثمة عودة للاهتمام بدراسة الأسرة من قبل العلوم الإنسانية وبخاصة علـم الاجتماع ليس على المستوى المحلى فقط بل على مستوى العـالم بـأثره. وقـد يكون ذلك رد فعل طبيعى نتيجة للتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية السـريعة والمتلاحقة والتى ينعكس صداها على المجتمع المصرى، وبطبيعة الحال تـؤثر هذه الأصداء أول ما تؤثر على اللبنة الأولى للمجتمع ألا وهى الأسرة.

وبديهى أن يقترن الاهتمام بدراسة الأسرة، بالاهتمام بدراسة المرأة بوصفها العمود الفقرى للأسرة المصرية الأم، والزوجة، والإبنة، والأخت. ووضع المرأة فى المجتمع يكشف على درجة هذا المجتمع على سلم الحضارة. فيؤيد الاختبار التاريخى التلازم بين انحطاط المرأة وانحطاط الأمة وتوحشها، وهو انحطـاط لا تزال أمتنا تعانيه وتتشبث به، لأن الرجل فى أمتنا اسـتعمل المـرأة متاعـاً للـذة، له الحرية ولها الرق، له العلم ولها الجهل، له العقل ولها البله، له الضياء ولها الظلمة والسجن، له الأمر والنهى ولها الطاعة والصبر[1]. ولهـذا الوضـع المتردى للمرأة نجد مئات بل آلاف الدراسات التى عكفت على فحص ودراسـة هذا الوضع وتحليله من زواياه المختلفة.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الورقة إلى أن ترصد درجة الاستقلال الذاتى للمرأة المصـرية فى تقرير مصيرها، وفى اتخاذ القرارات فى الأمور التى تتعلق بهـا وبمسـار حياتها وتحديداً فى الأمور المصيرية التى تغيـر مجـرى حياتهـا ألا وهـى: التعليـم، الزواج، العمل. بالإضافة إلى أن دراسة بعض الأمور قد تبدو للبعض ثانوية ولكن هى على درجة عالية من الأهمية وتؤثر على مـدى فاعليـة دور

(١) أمينة غصن: تزوجوا منهن ألفا فإنهن أجيرات، فـى: مؤتمر مائة عـام علـى تحريـر المرأة، الجزء الأول، ٢٣-٢٨ أكتوبر ١٩٩٩، القاهرة، المجلس الأعلـى للثقافـة، ٢٠٠١، ص٢٢٦.

المرأة داخل أسرتها وفى المجتمع، وتعكس قمة الاستقلال الـذاتى للمـرأة – إن وجدت هذه الأمور وتمتعت بها – وهى المشاركة فى العمـل العـام، وتكـوين العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، والترفيه.

وتود هذه الورقة أن تؤكـد علـى أن خـروج المـرأة للتعلـيم والعمـل والمشاركـة فى الحياة العامة والمشاركة السياسية ليست دليلاً علـى الإطـلاق على تحقيق الحرية والمساواة المنشودة، والتى دعى لها رواد حركـة تحريـر المرأة، وعكفت آلاف الدراسات والبحوث فى مجال المرأة على تأكيد وتـدعيم هذه الحرية لا لمصلحة المرأة فقط، بل لمصلحة الرجل نفسه والمجتمع بـأثره، فهى النواه التى إذا صلحت صلح المجتمع بأثره وإذا فسدت فسد المجتمع.

ويمكننا هنا أن نقتبس المصطلح الذى صكه أحمد زايد عن **الحداثة البرانية** لندعى أن هناك نوعاً من **المساواة والحرية البرانية أو الشكلانية** تخفى وراءها قيود الأسر والقهر التى تعانيها المرأة المصرية. فالتعليم والعمل لم يمنحا المرأة الاستقلال الذاتى وحق تقرير المصير، ولا نبالغ إذا ذهبنا إلى أن هناك نمـاذج للمرأة المتعلمة والمرأة العاملة تعانى من القهر والاستغلال أكثر من المرأة التى لم تنل قسطاً من التعليم، ومن المرأة التى لم تخرج إلى سوق العمل.

ـ وبنظرة سريعة فاحصة للواقع نلمح العديد من النماذج التى تؤكـد صـورية المساواة والحرية المزعومة، فهناك العديد من السيدات التى تخرج **للعمل** لا لأن العمل حق تمارسه أو جزء من كيانها لا تستطيع الاستغناء عنه ولكـن تخـرج مجبرة لمواجهة غلاء المعيشة والظروف الاقتصادية الصعبة، وعند أول فرصة تمنح لها ستعود إلى المنزل. **والتعليم** بالنسبة لكثير من الفتيات أصـبح مجـرد استكمال للوجاهة الاجتماعية، وزيادة فى رأسمالها للحصول على فرصة أفضل للزواج.

ـ وعند **مرحلة الزواج** لابد وأن نتوقف لأن كمية القهر مضاعفة، فنحن فـى أوائل القرن الحادى والعشرين وهناك مئات بل آلاف الزيجات تتم دون رغبـة الفتاة، أو موافقة من منطلق التسليم بالأمر الواقع بدءاً من زيجات الأقارب عملاً بمبدأ"**إللى نعرفه أحسن من إللى منعروفوش**"، وحرصاً على الميراث... إلـخ، مروراً بزواج الفتاة من أى رجل بحجة"**ضل راجل ولا ضل حيطـة**"، رجـل لا يناسبها ولا توجد أى درجة تكافؤ بينهما ولكن تحت ضغوط الأسرة، وضـغوط المجتمع والتنشئة الاجتماعية التى تربينا عليها جميعـاً والتـى تمـنح المـرأة

المتزوجة مكانة أعلى من المرأة غير المتزوجة، والمرأة الأم مكانة أعلى من المرأة المتزوجة بدون أولاد وهكذا. هذا بالإضافة إلى **شبح العنوسة** الذى يضغط به الجميع على الفتاة فتضطر للموافقة على أى زيجة خوفاً من اللحاق بقطار العنوسة. وأخيراً نموذج زواج الفتيات المصريات من العرب يجسد قمة القهر فهو زواج لا يتم إلا عن تحول الفتاة إلى سلعة تباع وتشترى لمن يدفع أكثر، **سوق للنخاسة**.

- نأتى إلى **قضية الميراث** ولا يخفى على الكثير من أن المرأة وخاصة فى الريف المصرى لا تستطيع أن تحصل على نصيبها من الميراث، فهى مجبرة أن تتنازل عنه للأخوة الذكور، أو على أحسن تقدير أن تبيع لهم بثمن بخس لا يوازى قيمة الميراث الحقيقية بحجة واهية وهى ألا تخرج الأرض (أو العقار أياً كان) للغريب، يخرج فقط للغريب عندما يشاء الذكر. والوضع فى الدخل الخاص بالمرأة عن طريق العمل ليس أحسن حالاً من وضع الميراث، فبعض السيدات لا تمتلك حرية التصرف فى دخلها سواء فى كنف الأب أو فى كنف الزوج، لابد وأن تقدم المرأة كشف حساب، يملى عليها ما تفعل بالدخل، أو يحصل عليه الولى ويتصرف به كما يشاء هو. والنموذج الذى يعكس ما نذهب إليه بجلاء، تشغيل الأب أو الأم للبنات كخدم فى البيوت شريطة أن يتقاضوا الأجر كاملاً أول كل شهر بأنفسهم دون أن يتبقى منه الفتات لبناتهم.

- علاوة على ذلك **العادات والتقاليد** التى تسود المجتمع تكبل حركة المرأة وتعد عليها خطواتها بل أنفاسها، وتكثر من المحرمات حولها فى أمور كثيرة تتعلق بقواعد الدخول والخروج من المنزل، السفر، الترفيه أو الترويح... إلخ. قد يسارع البعض هنا ليؤكد أن شواهد كثيرة فى المجتمع تنفى ما نذهب إليه بل على العكس هناك سفور واضح فى زى كثير من الفتيات والسيدات، واستخدام المساحيق بشكل صارخ، وخروج عن القواعد والمعايير بل كسرها وتحطيمها بشكل لم نألفه من قبل، ولا نستطيع أن ننفى ذلك ولكن هذا يدعم ما نذهب إليه أن الحرية والمساواة شكلانية برانية أصابت **القشرة الخارجية** ولم تهتم بالجوهر، وهذه النماذج ما هى إلا تشوه نتج عن القهر وكثرة القيود، فكثرة القيود والمحرمات والتنشئة التى تربى عليها المرأة تجعلها لا تنظر إلى نفسها إلا **كجسد أنثوى** عليها أن تبرز مفاتنه لأنها لا تملك سواه رأسمالاً لها.

النماذج كثيرة لا تعد ولا تحصى لا يتسع المجال هنا لسردها. ولكن ما يعنينا هنا وهو محور هذه الورقة، هذه القلة القليلة التى استطاعت أن تنال

قسطـاً لا بأس به من التعليم، استطاعت أن تحصل على فرصة عمل وتخـرج إلى المجتمع وتتفاعل معه، هل هذه القلة التى تمثل **قمة الهرم تتمتع بالاستقلال الذاتى**؟ والبحث فى قمة الهرم يساعدنا أن نتنبأ عما هو عليه الحال فـى قاعـدة الهرم، حال المرأة فى قاع الريف وخاصـة صـعيد مصـر، وحـال المـرأة البدوية...إلخ.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على دليل مقابلة يغطى باختصار التاريخ التعليمى للمـرأة والتاريخ المهنى، قصة زواجها وكيف تمت، كيفية التصرف فى الدخل والميراث إن وجد، مساحة الاستقلال الذاتى الممنوحة لها للمساهمة فى العمل العام.

الحالات المختارة للدراسة:

اختيرت الحالات على النحو التالى: عدد **خمس** سـيدات جامعيـات غيـر متزوجات وتعمل، **وخمس** سـيدات جامعيـات غيـر متزوجـات ولا تعمـل، **وعشـرة** سيدات متزوجات مؤهـل جـامعى ولا تعمـل، **وعشـرة** سـيدات متزوجـات مؤهل جامعى وتعمل.

مفهوم الاستقلال الذاتى Autonomy:

فى علم النفس يعد الفرد فاقد لاستقامة الذات عندما يتسم على سبيل المثـال بالامتثال المفرط أو يعانى من مشكلة سلوكية. وفى الفلسـفة الكانطيـة يشـير المصطلح إلى المبدأ القائل بأن الإرادة الإنسانية تحمـل فـى طياتهـا مبـدأها الأساسى الموجه لها. ويستخدم علماء السياسة المصطلح للإشارة إلى الحـق أو القدرة على حكم الذات. أما فى علم الاجتماع فإنه عادة ما يسـتخدم فـى ثنايـا حديث الكاتب عن فاعل اجتماعى رشيد ذى إرادة ذاتية، وليس خاضعاً لشكل ما من أشكال الحتمية وإنما يعبر عن أهدافه ومصالحه(*).

أولاً: الاستقلال الذاتى للمرأة والتعليم:

نادى دعاة تحرير المرأة منذ أكثر من قرن ونصف القرن بحق المرأة فـى

(*) جوردون مارشال: موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمـة محمـد الجـوهرى وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٠، ص١٦٤.

التعليـم، وبالفعل بدأت تخرج المرأة المصرية للتعليم – برغم انخفـاض نسـبة الإناث مقارنة بالذكور – ولكن ما هى الكيفية التى خرجت بها المرأة للحصـول على حق التعليم، هل تمارس حقها هذا باسـتقلال، هـل تملـك حـق تقريـر مصيرهـا فى مسارها التعليمى. تشير نتائج الدراسـة أن ثمـة انتهـاك لهـذا الحـق، والاستقلال الذاتى للمرأة هنا نسبى إن وجد. وجدير بالإشارة أن مساحة هذا الاستقلال للمرأة فى أسرة النشأة أكبر منه بكثير من مساحة الاستقلال بعـد الزواج. فبرغم من القيود والسلطة التى يفرضها الوالدين أو الأخوة الـذكور إلا أن هنـاك وعى بأهمية التعليم كسلاح يجب أن تتحصن بـه الفتـاة، وفرصـة للحصول علـى وظيفة تواجه بها غدر الزمان، ولكن نوعية هذه السلطة تختلف تماماً فى بيت الزوجية فتتحول المرأة إلى دمية يمتلكها الرجل وأن كل تصـرف يصـدر منها يحسب عليها ومن ثم يشدد الحصار حولها بمبررات لا تعـد ولا تحصى تبدأ من الغيرة وتنتهى بالخوف من الناس لانحدار أخلاقهم.

وحاولت الورقة أن تتبع حق المرأة فى تقرير مسارها التعليمى بـدءاً مـن المرحلة الثانوية حيث أنها أول اختبار للاختيار فى مجال التعليم فعليها أن تحدد **التخصص (أدبى/ علمى)** مروراً **باختيار الكلية** التى تريد الالتحاق بها. وحالات الدراسة هنا تؤكد أن ثمة خلل فى التنشئة الاجتماعية جعلنا لا نستطيع أن نملـك القدرة على اتخاذ القرار، أو تحديد المصير، بل نبحث عن من يختار لنا خوفـاً من تحمل مسئولية الاختيار ونتائجه، أو نميل إلى التقليد والمحاكاة لأحد أفـراد الأسرة، وأحياناً لا يكون هناك إمكانية للاختيار بل يصبح الاختيار هنا رفاهيـة ومن ثـم لا مناص بالتسليم بالأمر الواقع لأسباب يأتى على رأسـها الظـروف المادية الصعبة وفيما يلى اقتباسات من حالات الدراسة تعكس لنـا بجـلاء مـا نذهب إليه.

"بابا اللى غصبنى على دخول كلية الخدمة الاجتماعية علشان هـى اللـى بتناسب مجموعى وقريبة من البيت".

(٢٢ سنة – ب. خدمة اجتماعية – الأب والأم مؤهل جامعى)

"اخترت التخصص أدبى علشان ظروفنا المادية، لأن القسم العلمى عايـز مصاريف ودروس خصوصية، والكليات العملية مصـاريفها كتيـر، وعمتـى فهمتنى كده علشان أنا يتيمة وعايشه معها وهى اللى بتصرف علىّ".

(٢٣ سنة – ل. آداب. تاريخ – العمة تقرأ وتكتب)

"دخلت أدبى لمراعاة ظـروف الأسـرة الماديـة منعـاً لأخـذ الـدروس الخصوصية، كنا وقتها ستة أفراد منهم أربعة فـى مراحـل تعليميـة مختلفـة ونتيجـة لمعاناة الأسرة اخترت أدبى علشان أوفر فى المصاريف".

(٢٧ سنة، ل. آداب. اجتماع، الأب والأم تعليم متوسط)

"أختى الكبيرة هى اللى خلتنى أخش أدبى علشان علمـى بيحتـاج دروس كتير، وعلشان أنا بعرف أحفظ كويس فقالت لى أن أدبى أحسن لى علشان هـى كانت أدبى".

(٢٠ سنة، كلية تجارة، الأب يقرأ ويكتب، الأم أمية)

"تخصصى كان علمى علشان أنا بأحب العلوم والرياضة وأخواتى الأكبـر منى كلهم كانوا علمى فطلعت أنا كمان بأحب المواد العلميـة مـع توجيهـات مدرستى فى المدرسة وعائلتى الصغيرة اللى هى بابا وماما وأخواتى هم فهمونى وأنا اللى اخترت.. ودخلت كلية الزراعة كان عمى خريج كلية الزراعة وكـان هيساعدنى.. ودخلت تخصص نبات علشان ماما اللى وجهتنـى لاختيـار هـذا التخصص علشان هى بتحب الزرع وبتهتم بيه وبيتنا كلـه زرع طبيعى".

(٤٣ سنة، ب. زراعة، الأب والأم تعليم متوسط)

أما بخصوص **الاستقلال فى اختيار الزملاء والأصدقاء وتكوين علاقات** مع الجنس الآخر ومساحة الحرية المتروكة فـى **حضـور المحاضـرات** وخاصـة المحاضرات المحددة فى أوقات متأخرة فكشفت حالات الدراسة عن قيود من قبل الأهل أو الزوج فى تكوين علاقات بالزملاء، أو فى حضور المحاضـرات ذات التوقيت المتأخر ولكن كما سبق الإشارة تزداد وطأة هذه القيود من قبل الـزواج عنها فى أسرة النشأة.

"بابا مكنش هيرضى أبداً أنه يخلينى أحضر محاضـرات متـأخرة بالليـل وكـان دايماً بيقول لى أوعى تيجى فى يوم وتقوليلى دة أنـا هتـأخر انهـارده علشان عندى محاضرة هقوالك علطول سيبى الكلية واقعدى فى البيت أحسن لك. أنـا مكنش مسموح لى أتأخر بره البيت بعد الساعة ٦ مساء كان بيقـى يـومى أسود ومش طلعاله شمس. ومرة زمان حصل انى اتأخرت فى الكلية فى اليوم ده خدت تهزيق وشتيمة من بابا خلونى ساعتها فكرت أقعد من الكلية، وماما كمان اتهزقت معايا صحيح هى ملهاش دخل لكن اتهزقت وخلاص. وطبعـاً مفـيش

زمالة أو صداقة مع الجنس الآخرده عمره ما حصل ده كان بابا يموتنى حتـى لوجه تليفون معاكسة ومحدش رد كانت تبقى مشكلة كبيرة قوى وكـان بيقعـد يتخانق معايـا ويزعق مع إن أنا ماليش أى ذنب".

(٢٥ سنة، ل. آداب اجتماع، الأب والأم تعليم متوسط)

"لو حد عرف إنى بكلم ولاد فى الكلية كان يبقى آخر يوم فى حياتى لأننـا صعايدة وكمان الاختلاط حرام وبيجيب مشاكل".

(٢٥ سنة، ب. تجارة – الأب مؤهل متوسط – الأم أمية)

"أنا بتمنع من حضور المحاضرات المتأخرة من أسرتى وأحياناً والدى يجى أدام الجامعة أو أمى بالعربية علشان أروح معاهم، وممنوع الجلوس فى المدرج جنب الأولاد".

(٢٣ سنة – ب.علوم الحاسب – الأب صيدلى – الأم مهندسة)

"ماكنش فيه قيود على حضور المحاضرات وخاصة المتـأخرة مـن قبـل أسرتى كان فى تفهم للموضوع، لكن زوجى وأنا فى مرحلة التمهيدى ماجسـتير كان بيمانع وعلشان أحضر المحاضرات لازم كان يجيى يأخذنى مـن الجامعـة واليوم اللى مش هيقدر مكنتش أروح".

(٢٧ سنة – ب فنون جميلة – الزوج مؤهل جامعى)

ثانياً: الاستقلال الذاتى للمرأة والعمل:

الركن الثانى لتحرير المرأة وحصولها على المساواة بعد التعليم هو العمل، وبالفعل بدأت كثير من النساء يقبلن على العمل لأسباب عدة، ولكن هذه النسبة لا تزال ضئيلة. برغم من تأكيد العديد من الدراسات على أن عمل المرأة ظـاهرة صحية يساعد على تكوين شخصية الفتـاة والمـرأة واعتمادهـا علـى نفسـها وشعورها بالثقة والأمان للمستقبل هذا بالإضافة إلى شغل وقت فراغها[١]. ولكن كما سبق الإشارة إلى أن العمل بالنسبة للمرأة المصرية لا يعد هدفاً فى حد ذاته أو قيمة لا يمكن الاستغناء عنها أو جزء من شخصيتها وتكوينها، وإنما العمـل

(١) فاتن حمدى طهبوب: دور الفتاة العربية فى حركة التنمية، المجلة العربية للثقافـة، ع٩، ١٩٨٥، ص ص١٢٤-١٤١، فى: الملخصات السوسيولوجية العربية، إشراف أحمد زايد، المجلد الخامس، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٥.

بالنسبة للمرأة المصرية هو ترجمة إلى الحاجة أو محاولة لتحسين المعيشة وإذا ما توفر لها ذلك تستطيع أن تتنازل عن حقها فى العمل.

وهناك العديد من الدراسات تؤكد ما نذهب إليه. فتذهب **سعاد القرشى** فـى **دراسة سوسيولوجية للزوجة العاملة** إلى أن الدافع الاقتصادى يأتى فى مقدمـة الدوافع التى تدفع الزوجة العاملة للخروج إلى العمل(١). وفى دراسـة **لصـفوت فرج** وآخرون عن الاستطلاع الثالث **لعودة المرأة إلى البيت بنصف أجر وافـق** ٧٧,٨٦% من الأزواج على عمل المرأة لأن من أهم مزاياه المساهمة فى نفقات المعيشة(٢).

ويذهب **أحمد زايد** فى دراسته عن **المرأة المصرية بين خطـاب التحريـر والواقع** إلى أنه بالرغم من خروج نسبة من النساء إلى العمل، فإن نسبة النسـاء العاملات ما تزال ضئيلة، وهو ينظر إليه فى كثير من الأحيان على أنـه حـق غير أساسى. وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح مفهوم العمل وعدم تحويل العمـل إلى قيمة راسخة فى وجدان المرأة، وإلى عدم اكتمال صور المساواة لتمتد إلـى المساواة فى الحياة الأسرية والحياة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية. وثمة تأكيـد من بعض الدراسات والبيانات الإحصائية على أن المرأة المعاصرة لم تحقق بعد النمط المثالى للمرأة الجديدة التى كتب عنها قاسم أمين. فرغم ما حققته المـرأة من مكاسب إلا أن قطاعاً كبيراً من المرأة – وبعد قرن من خطاب التحرير - ما يزال يحتاج إلى تحرير، خاصة القطاعات المهمشة فى الريف والحضر(٣).

كما تشير **نادية حليم** فى دراستها حول بعض **مشكلات المرأة العاملة** إلـى أنه برغم إطلاق الحرية للمرأة فى العمل إلا أنه لا تزال هناك مجـالات تكـاد تكون مقصورة على الرجل فالغالبية من النساء العاملات فى مجـال الصـناعة

(١) سعاد محمود أحمد القرشى: دراسة سوسيولوجية للزوجة العاملة فـى ميـدان صـناعة الأدوية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، ١٩٧٨، ٣٩٠ص، فى: الملخصات السوسيولوجية العربية، إشراف أحمد زايد، المجلـد الثالـث، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢) صفوت فرج وآخرون: الاستطلاع الثالث عودة المرأة إلى البيت بنصف أجر، المـؤتمر الدولى الثالث للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، ٢٧-٣٠ مارس ١٩٧٨، جامعة عين شمس، ص ص٢١٧-٢٤٢، فى: الملخصات السوسيولوجية العربية، إشراف أحمد زايد، المجلد الرابع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٣) أحمد زايد: المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع، فى مؤتمر مائـة عـام علـى تحرير المرأة الجزء الأول، ٢٣ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافـة، ٢٠٠١، ص ص١٦١-١٦٥.

يتركزون فى المهن غير الفنية أو التى لا تتطلب مهارات عالية وتعانى المـرأة العاملة المصرية من انخفاض مستوى التدريب من جانب وتفشى الأميـة مـن جانب آخر(١).

وأوضحت حالات الدراسة برغم تقديرها للعمل، وبرغم من وجود حـالات تعمل بالفعل ألا أنها عند الخيار بين العمل والحياة الزوجية، أو فرض أى قيـود أو ضغوط أو محاذير فى مجال العمل من الأب أو الزوج أو حتى الخطيب يـتم الانصياع فوراً، لا تملك القدرة على الرفض والتمرد على هذه السـلطة غيـر الشرعية، ليس لديها وعى بأن هذا العمل حق لها لا يجوز المزايدة عليه وأنهـا مثلها مثل الرجل لابد وأن تمارس هذا الحق، فهل من المنطق أن تطالب الرجل بالتنازل عن هذا الحق، أو هل يمكن أن تضع له قائمة بالمسموح وغير المسوح فى مجال العمل، والمحاذير التى عليه ألا يقع فيها أو يقترب منها.

المرأة فى حالات الدراسة هنا تتعامل مع العمل كحق غير أساسـى كمـا يذهب **أحمد زايد** تستطيع أن تضحى به فى مقابـل المحافظـة علـى حياتهـا الزوجية، أو أبنائها، أو مشروع خطبتها... إلخ من عراقيل زائفة تفرض عليها. ولا تزال المرأة المصرية لا تمتلك القدرة على التمرد أو الثورة على مثل هـذه الأوضاع التى تجد نفسها عنوة منغمسة فيها. فهى تختار بإرادتها الذل والهـوان لاستمرار حياة زوجية منهارة، أو مشروع خطوبة فاشل، خوفـاً مـن أشـباح الطلاق والعنوسة وهو الخوف الذى نشأت عليه وتدعمه كل مؤسسات التنشـئة الاجتماعية وتجسد حالات الدراسة ذلك بجلاء على النحو التالى:

"كنت بشتغل فى أحد المراكز البحثية، وكنت سعيدة جداً بشغلى قبل الزواج ومتمسكه به، ولكن بعد الزواج مباشرة أصر زوجى على منعى مـن العمـل، وحاولت معه بشتى الطرق، إلى حين أن يرزقنا الله بطفل، ولكن لـم أسـتطع، إصراره كان بدون مبرر، كان مجرد تحكم، فرضخت للأمر الواقـع حتـى لا تنهار حياتنا الزوجية فى بدايتها".

(٢٥ سنة – ل. آداب تاريخ – الزوج مهندس).

"من أسرتى الصغيرة مكنش فيه أى مشاكل بسبب العمل ولمـا اتخطبـت

---

(١) نادية حليم سليمان: بعض مشكلات المرأة العاملة، المؤتمر الثانى للإحصاء والحسـابات العلمية والبحوث الاجتماعية، ١٢-١٤ أبريل ١٩٧٧، ص ص٥٥-٧٠، فى: الملخصات السوسيولوجية العربية، إشراف أحمد زايد، المجلد الثالث، ١٩٩٥.

تحكم خطيبى فى عملى بشكل مبالغ فيه مواعيد للدخول والخروج ومفيش تأخير ولا كلام مع الدكاترة ولا حتى الطلبة حتى المحاضرات لا أحضر بمفردى خوفاً على من الطلبة البنين، وفى المكتبات مفيش كلام مع رجالة، فى الميكروباص ما أقعدش جنب الرجالة، ومأركبش تاكسى لوحدى وفى المترو أركب عربية السيدات، ولو عندى محاضرات متأخرة غير مسموح بيها، آخر محاضرة أديه الساعة خمسة مساءاً بالكتير أوى، وفى مرة اتأخرت فى الجامعة خيرنى بينه وبين الجامعة، ودايماً يهددنى بإنهاء العلاقة بينا، هو عايز يطبعنى بطبعه منعاً للخلاف بعد كده فى المستقبل، ويفهمنى إن هناك أسس واحترام للبيت وأن الحبل مش هايبقى على الغارب ورغم أنه متعلم تعليم عالى لكنه بيفكر كأى رجل شرقى متعصب، وممكن أحياناً الخلاف بيوصل لدرجة الشتيمة والخصام... ولا أستطيع أن انفصل فأنا كبيرة فى السن وخلاص إحنا على وش زواج".

(٢٩سنة – مدرس مساعد – الخطيب مؤهل جامعى).

ثالثاً: الاستقلال الذاتى للمرأة والزواج:

من أهم العمليات الاجتماعية التى تتم فى حياة المرأة عملية الزواج، عملية تتم وهى فى مقتبل العمر وتحدد مصيرها فى المستقبل. والزواج فى المجتمع المصرى ذو طبيعة خاصة جداً، وقد يكون مسألة الاستقلال الذاتى للمرأة هنا فى اختيار شريك الحياة بمفردها من المستحيل فالزواج لدينا زواج أسرة بأسرة كما يبرر البعض، هناك العديد من الاعتبارات توضع لإتمام هذه العملية منها: المكانة، والطبقة، والمستوى الاقتصادى... إلخ. وهنا تتجلى بوضوح التقاليد العتيقة الموروثة فى عملية الزواج فإذا كان ثمة انتهاك للاستقلال الذاتى للمرأة فى مجال التعليم أو العمل أو التصرف فى الدخل أو الميراث... إلخ فإن وطأة هذا الانتهاك تتضاعف أضعاف مضاعفة فى عملية الزواج.

والجدير بالملاحظة هنا أن التعليم والعمل لم يمنحا المرأة حق تقرير المصير فى مسألة الزواج، قد يمنحها قسطاً من الوعى ولكن هذا الوعى يذوب ويتلاشى أمام معتقدات راسخة تحض على الزواج المبكر، وأهمية الزواج بالنسبة للبنت، فهو الستر والحصن بالنسبة لها. يتلاشى أمام شدة الخوف بل الرعب من هالة الشفقة الكثيفة التى تحاط بها كل امرأة تخطاها قطار الزواج. ومن ثم فالمرأة لديها استعداد أن تقدم العديد من التنازلات هرباً من شبح العنوسة الذى يضمها إلى فئة تحتل مكانة أقل فى المجتمع. وتؤكد بعض حالات الدراسة

أن زواجها تم دون رغبتها أو إرادتها، ولكن فى حقيقة الأمر هناك داخلها حالـة من الاستسلام للأمر الواقع، حالة تدفعها إلى الرضوخ وعدم المقاومة والعصيان لتلتحق بالمكانة الأعلى للمرأة فى المجتمع التى تستمدها مـن الـزواج. حالـة تجعلها تشعر بالضعف والدونية إذا لم تحصل على هذا الشرف شرف الـزواج. كل ذلك يدعمه التراث وخاصة التراث الشعبى الشفاهى المتداول والـذى يـؤثر بقوة على المرأة المتعلمة وغير المتعلمة، والمرأة العاملة وغير العاملة على حد السواء. ومن ثم نستطيع القول هنا أن عملية الزواج تتربع على العـرش لـدى المرأة كعملية تستطيع من خلالها تحقيق مكانتها دون منازع ولا يمكن للتعليم أو العمل أن ينافسا عملية الزواج فى ذلك. ولنتأمل خطاب حالات الدراسة فى هـذا الصدد **الخطاب المهزوم**، والذى يؤكد أن **خطاب تحرير المرأة** الآن يحتاج إلـى تحرير كما يذهب **أحمد زايد**.

"تزوجت دون إرادتى، حاولت كتير مع أسرتى لمنع هذا الزواج ولكن دون جدوى، إغراء عائلة زوجى الكبيرة، والمستوى الاقتصـادى المرتفـع سـيطر عليهم، برغم عدم وجود تكافؤ تماماً شهد به أخوتى وجيرانى مفيش تكافؤ فـى الطباع والثقافة والتفاهم ولكن دون جدوى".

(٢٥ سنة، ل. آداب، كانت تعمل قبل الزواج، الأب تعليم متوسط، الأم تقرأ وتكتب).

"فرض على الزواج برغم عدم وجود تكافؤ من وجهة نظرى فى مسـائل كتيره كانت لا تعنى أسرتى مثل التوافق فى الاهتمامات والهويات والنظرة إلـى المستقبل والمستوى الاجتماعى... إلخ. ولكن كان مبـررهم الوحيـد ضـرورة الزواج لأن سنى لا يسمح إطلاقاً بالرفض والبقاء بدون زواج اكتر مـن ذلـك، كان تأخر سن زواجى ينغص على الأسرة حياتها بالكامـل، قـررت الموافقـة لإرضاء الأهل وفى نفس الوقت اقتناع منى أن أقبلها كمجـرد تجربـة تحتمـل النجاح أو الفشل أحسن من الجو المأساوى الذى أعيش فيه فى كنـف أسـرتى بسبب تأخر سن زواجى".

(٣١ سنة، ماجستير، باحثة، الأب تعليم متوسط، الأم تقرأ وتكتب).

رابعاً: الاستقلال الذاتى للمرأة والتصرف فى الدخل والميراث:

تنشأ المرأة المصرية على قيم تحض على التكافل الاجتمـاعى والتضـامن

والتعاون داخل الأسرة، وبطبيعة الحال فالمرأة المصرية معطاءة، لذا نجد هنـا مسألة مساهمة المرأة بجزء من دخلها إن لم يكن كل الدخل فى الصرف علـى ميزانية الأسرة بمحض إرادتها كما تعكس حالات الدراسة، ولكن هنـاك وجـه آخر لهذه المساهمة الإلزام فالمساهمة هنا تبدو بإرادتها ولكنهـا لـيس أمامهـا خيـار فمساهمتها هنا فرض عين وليست فرض كفاية لا مناص من أدائه ومن ثم فهو قيد، فهو يحمل أيضاً جزء من القهر الخفى، فقد تريد هى بنود صـرف مختلفة لدخلها ولكنها لا تستطيع ذلك، فلا مفر من هذا الإلزام الذى يحمل فـى طياته أبعاد أخلاقية التى تجعله لا مناص من أدائه، والنماذج التالية تجسـد لنـا ذلك بوضوح، فمساهمة المرأة أساسية سواء فى أسرة النشأة، أو الأسـرة التـى كونتها بعد الزواج، ومساهمة أساسية نظراً لتميز الوظائف التى تحتلها حـالات الدراسة، وارتفاع الدخل مقارنة بالوظائف الأخرى.

"كل دخلى ينفق فى البيت وفى نفقات الأسرة وهذا سواء بإرادتى أو علـى غير إرادتى لأنه ليس لنا دخل آخر فزوجى لا يعمل".

(٤٠ سنة، مشرفة إقامة ببيت الطالبات، متزوجة، ٥٧٠ جنيه).

"بصراحة بصرفه فى البيت وطلباته لأن مرتب واحد ما يكفيش ومحدش بيفرض عليه ده، يعنى يبقى معايا فلوس ونروح نستلف علشان مـش عايزهـا أساهم فى البيت ده مش منطق بصرفه على أى حاجة محتاجهـا البيـت أكـل، شرب، لبس، بنزين، تصليح العربية..إلخ".

(٢٨ سنة مدرس مساعد، متزوجة، ١٠٠٠جنيه).

"الجزء الأكبر من دخلى بصرفه على الأسرة فأنا أسـاهم فـى نفقـات الأسرة ومصروف البيت بس ده مش مفروض على أو أنا مجبره عليـه ولكـن لأن ظروف أسرتى صعبه، وساهمت فى زواج أختى الكبيرة، ومازالت أسـاهم فى علاج أمى، وفى المناسبات لوجد فى إطار عائلتنا الكبيرة حصل ليه مناسبة سعيدة، ياخدوا منى فلوس علشان النقوط، وأحياناً فاتورة التليفون وشـوفى أنـا على وش زواج مش عارفة أشترى حاجة علشان كده بدخل فى جمعيات... وأنا بعمل ده من نفسى يعنى هشوف أبويا وأمى مرضـى ومشـى هسـاعدهم، أو هشوف البيت مفيش فيه حاجات ضرورية ناقصة ومش هجيبها".

(٢٩ سنه/ مدرس مساعد بكلية الآداب، ٥٠٠ جنيه).

"بعد ما عملت كانت هناك مشاكل من الأب تتعلق بالمكافأت اللى بحصل عليها من خلال عملى، لأن والدتى معوداه أنها تقبض مرتبها وتعطيه له بالكامل وهو بيتصرف فى شئون البيت، وكان متوقع منى أنى أعمل كده، ولكنى جربت فى الأول ولكن لم يعجبنى تصرفه فى أموالى، والمبالغ التى يعطيها لى كمصروف، فالحياة بتتكليف اكتر من كده. وبعد كده بدأت أتصرف فى أموالى كيفما أشاء لأنى بدأت فى مرحلة الدراسات العليا وبدأت أصرف على نفسى من كل ناحية الدراسة واللبس والمصاريف والهدايا... إلخ. وبالرغم من اكتفائى بذاتى وعدم الاعتماد عليه فى أى شىء لم يكن يرض بذلك".

(٢٧ سنة، ل. آداب، باحثة بالمركز القومى للبحوث، ٢٠٠جنيه).

أما عن **قضية الميراث** فهى أكبر تجسيد لانتهاك حقوق المرأة المصرية فهو قضية مختلفة تماماً عن الدخل، فإذا كانت مساهمتها بجزء من دخلها أو كل دخلها يحمل فى طياته قهر خفى، أو إلزام أخلاقى لا مناص منه، فميراث المرأة هنا يجسد قمة القهر فهى لا تحصل عليه من الأساس ليحق لها التصرف فيه، وإذا حالفها الحظ وحصلت عليه فيكون الفتات بالنسبة لحقها الشرعى. وبرغم أن معظم حالات الدراسة ليس لديهن ميراث باستثناء حالتين، والحالتين نموذج لهذا الانتهاك:

"يوجد ميراث ولكنه مش كثير ولم أحصل عليه ولن أحصل عليه لأن عادتنا هى عدم توريث البنات".

(٤٠ سنة، مشرفة إقامة ببيت طالبات، متزوجة).

"كان فيه ميراث بتاع بابا لأن بابا كان تاجر جملة وعنده محلات كتير وفلوس وبضاعة فى المخازن وعمارتين متأجرين وفيه الإيجار اللى بيطلع منهم وفيه العربيات بتاعت النقل. ومحصلتش على الميراث ده بسهولة كان فيه مشاكل كبيره أوى وزعيق وخناقات... كان الولدين مش راضيين يعطونا حقنا بحجة أنهم هم اللى ماسكين الشغل ومكملوش تعليمهم وطلعوا من التعليم علشان يساعدوا بابا، فشافوا أننا البنات أتعلمنا وكلنا خريجات جامعة. المهم أخويا الكبير عمل حادثة كبيرة أوى بالعربية رجع بعدها واعطنا اللى بيقول عليه حقنا رمى لكل واحدة فينا عضمة وكانت زوجاتهم مشجعاهم على اللى بيعملوه والمشاكل دى فضلت سنتين مكناش بنكلم بعض وكنا ولا الأعداء".

خامساً: الاستقلال الذاتى للمرأة والترويح والترفيه:

المرأة المصرية كائن إنسانى يتحمل ضغوط جسمية ونفسية وعصبية تفوق فى كثير من الأحيان الضغوط التى يتعرض لها الرجل لا مجال للحديث عنها الآن، ولكن التساؤل هنا هل من حق هذا الكائن الذى يتحمل الكثير من الضغوط والأعباء أن يروح عن نفسه ليجدد طاقته وحيويته، عندما وضعت الباحثة هذا البند فى دليل دراسة الحالة لم تكن متفائلة بالحصول على استجابات تؤكد التمتع بهذا الحق، فإذا كانت هناك انتهاكات تمارس فى حقوق أساسية كالتعليم والعمل والزواج فهى مقدمات تجعل من حق الترويح والترفيه عن النفس **قمة الرفاهية**. ويحاط بسياج زائف من التحفظ والالتزام والعفة والزهد ...إلخ وقد يصل أحياننا إلى الممنوعات أو المحرمات ويدعم ذلك التقاليد.

والتراث الشعبى الذى قد عبر عن هذه المسألة بتعبير"*دى ماشيه على حل شعرها*" . وتبقى مسألة الترويح والترفيه بالنسبة للمرأة معلقة ومرهونة بظروف الأسرة أو الزوج والأولاد إن سنحت لهم يتعطفوا ويمنوا عليها بذلك الفضل الكريم تحت إشرافهم ورعايتهم.

"مش كل الأماكن مسموح بيها مع خطيبى يعنى مفيش سينما مفيش رحلات أو سفر... الأسرة المصرية والرجل الشرقى عامة مبيحبوش الخروج الكتير للبنت بيقولوا عليها ***عيارها فات عمالة داخله خارجه ملهاش كاسر ولا رابط****"* .

(٢٩ سنة، مدرس مساعد، الخطيب مؤهل جامعى).

"وأنا بنت كنت بخرج بمزاجى بس بابا مكنش بيعرف كنت بخليه يروح الشغل وأنا أروح عند كل أصحابى وأزورهم وأجى قبل ما يجى بابا من الشغل، ولما اتجوزت ما فيش خروج من البيت لوحدى ولو عايزه أروح للدكتور حماتى بتيجى معايا والسوق بروحة مع سلفتى" .

(٢٥ سنة/ ل. آداب/ متزوجة/ لا تعمل/ الزوج مؤهل جامعى).

"زوجى مقيد حريتى فى الخروج اعتقاداً منه بالخوف على واعتقاد منه أنه لازم يكون راجل لازم يمارس سلطته مهما كان متحضر ومهما كان واعد قبل كده" .

(٢٣ سنة/ ل. آداب. فلسفة/ متزوجة/ لا تعمل/ الزوج مؤهل جامعى).

سادساً: الاستقلال الذاتى للمرأة والعمل العام:

حاولنا أن نستطلع مساحة الحرية المتروكة للمرأة المصرية للمشاركة فـى العمل العام، بحيث إذا تمتعت بقدر من الاستقلال للمساهمة فى العمل العام كان ذلك مؤشراً على درجة رفيعة من الاستقلال الذاتى للمـرأة. وكشـفت حـالات الدراسة عن مفهوم دينى للعمل العام، وهو ما يلقى القبول لدى أسرة النشـأة ولا توجد أى معارضة له، فحالات الدراسة تشير إلى أن حضور الـدروس الدينيـة عمل عام، صلاة الجماعة عمل عام، الفتاوى الدينية والأحكام عمل عام... إلخ. ولأن العمل العام هنا ذو صبغة دينية فتشجعه الأسرة وتحض عليـه، وبالمثـل العمل العام المرتبط بالأعمال الخيرية وهو أيضاً ذو صبغة دينية حيث تحـض الأديان على رعاية اليتيم وكفالته ومساعدة الفقراء... إلخ. أما بالنسـبة للـزوج فالوضع مختلف تماماً بالنسبة له فالتراث الموروث الذى يحدد نظـرة الرجـل (الزوج تحديداً) للمرأة، يجعلها من وجهة نظره ناقصة الأهلية ولابد من الوصاية عليها، فهو المسئول عن كل تصرفاتها، وكل ذلك يبيح له الـتحكم فيهـا ولـذا فالنسبة الأكبر من حالات الدراسة تجد معارضة من الزوج أو الخطيب لممارسة العمل العام برمته سواء ذو صبغة دينية أو غير دينية على حد سواء إلا قلة قليلة تتمتع بهذا الحق ولكن محاط بقيود ومحاذير. ولنتأمل خطاب حـالات الدراسـة يتجلى فيه القهر، حتى المشاركة السياسية بأبسط صورها وهى التصـويت فـى الانتخابات تعتبر بالنسبة للمرأة من الرفاهية بل من المحرمات، فعن أى مساواة نتحدث وعن أى حرية نأمل.

"قبل ما اتجوز كنت بساهم فى مشروع محو الأمية وأنا طالبة فـى الكليـة وكنت بروح الجوامع اللى عاملة محو أمية فيها للناس وكنت كمـان بسـاعدهم كمان فى عمل البطاقات الشخصية ليهم وبساعدهم فى عمل بطاقات الانتخـاب. لكن بعد ما اتجوزت كل ده خلاص مبقتش بعمل حاجة خالص. جـوزى مـش بيرضى يخرجنى من البيت أساساً لوحدى لازم يكون معايا إما هو أو مامتـه أو أخته أو أخوه الصغير لكن غير كده مش بقدر اخرج لوحدى".

"لما كنا مخطوبين جت فترة الانتخابات فرحت انتخب لكن نسيت اسـتأذن منه فكانت مشكلة كبيرة قوى بينا وزعل منى وكان سـبب الزعـل ان مكـان الانتخابات بيبقى زحمة جداً وما يصحش أنى أروح المكان ده لوحـدى وقـالى يعنى هيا خلاص الانتخابات واقفة عليكى ومستنياكى تروحى تنتخبى ده احنا لما نتجوز عمرى ماهسيبك تروحى ابداً الانتخابات دى وفعلاً بعد ما اتجوزت حتى

مجرد خروجى من البيت ده بقى بحساب لدرجة انى ساعات بحس بالخنقة ومش بستحمل الجو ده".

(٢٥سنة، ل. آداب اجتماع، لا تعمل، متزوجة، الزوج مؤهل جامعى).

"قبل الزواج كنت بحضر دروس دينية للشيخ عمرو خالد لكن بعد الـزواج زوجى منعنى من حضور الجلسات ديه ويبرر ده بالخوف، أما الفكرة الأساسية هى الغيرة من الشخص نفسه لأن عمرو خالد الشيخ شاب صغير ووسيم"

(٢٣سنة، ل آداب فلسفة، لا تعمل، متزوجة، الزوج مؤهل جامعى)

"الشغل عندنا بيعمل زيارات لملاجئ أو دار أيتام ودى تعتبر جمعيات أهليه فاحنا بنجمع بعض فى الشغل ونروح نعمل الزيارات دى وبعدين احنا فى الشغل كلنا بنصلى جماعة وعندنا نص ساعة ريست بنقعد فيها نقـرأ قـرآن ونعمـل دروس دينية ولو حد عنده أسئلة نجاوب عليها أو نبحث عنها... لكن عمل عـام وأكون مسئولة عن حاجة بيكون فيها معارضة من الزوج لأنها مسئولية وفيهـا تعاملات مع ناس أغراب هو بيقولى احنا ممكن نروح نتبـرع لكـن منكـونش مسئولين ونعرض نفسنا لأمور احنا فى غنى عنها".

(٢٧سنة، مصممة رسوم متحركة، فنون جميلة، متزوجة، الـزوج مؤهـل جامعى).

"أنا بروح الجامع على طول ولو فيه تحفيظ قـرآن للأطفـال الصـغيرين بشارك فيه وبرده لو فيه محو أمية برده بشارك فيه الحاجات ديه بكسب عليهـا ثواب كبير وأهلى بيشجعونى عليها وبيفرحوا بحاجة زى كده قوى علشان عليتنا متدينة جداً وناس بتحب الخير وبتحب تساعد غيرها".

(٤٢سنة، ب. خدمة اجتماعية، متزوجة، مشرفة إقامة).

"لم أحاول أن اشترك ولكن اعتقد إذا كانت هناك محاولة منى سوف تكـون هناك معارضة من قبل الزوج".

(٤٠سنة، ل. آداب. اجتماع، متزوجة، مشـرفة إقامـة، الـزوج مؤهـل جامعى).

تعقيب:

جزء من الثقافة التقليدية التى تسيطر علينا تجعل المرأة ذاتها تفرض علـى نفسها القيود، بل تجعلها هذه الثقافة تشعر بأنه ليس من حقها أن تتمتع بالاستقلال

الذاتى، بل لابد وأن يكون ثمة واصى عليها. هذه الثقافة تجعل كثير من السيدات تتباهى بأن الزوج أو الأب أو الأخ يفرض عليها محاذير كثيرة ويعد عليها أنفاسها ويحاسبها حساب الملكين وكأنها تستمد مكانة أعلى من السيدات اللاتى لا تتمتعن بهذا القدر من الضبط والربط، فلننظر **للغة الخطاب اليومية للمرأة** نلاحظ كثرة ترديد هذه العبارات"*يا خبر دا أنا زوجى بيغير جداً على علشان كده بيعد على الخطاوى*"،"*لا مش ممكن أتأخر لأن والدى شديد جداً وصعب قوى*"،"*مش هقدر علشان إحنا من أسرة محافظة ومتزمتة*".

وليس من المستغرب أن يردد هذه العبارات فتيات الثانوى والجامعة اللائى يتنزهن على كورنيش النيل مع الشباب لمنتصف الليل، وكأن المرأة تسعى لتحيط نفسها بسياج من القيود تتفاخر وتتباهى به كناية عن أهميتها ومكانتها. فثقافتها تجعلها تنظر إلى نفسها كدمية، جسد أنثوى يجب أن يحاط بسياج للحافظ عليه وتقديراً لقيمته.

وفى ظل مثل هذه الثقافة تنحصر اهتمامات المرأة فى الزواج، فقيمة المرأة ومكانتها تتوقف على براعتها فى اصطياد عريس لقطة، فكلما زادت مميزات وإمكانيات الزوج الذى سترتبط به كلما أعلى ذلك من شأنها. والتعليم والعمل ما هما إلا وسيلتان لإتاحة الفرصة للتعرف على الزوج المنشود ومن ثم يصبح التعليم والعمل لكثير من السيدات ليس إلا مجرد وجاهة اجتماعية، ومجالان للاستعراض للمرأة فتحول التعليم والعمل السلاحان اللذان دعى إليهما رواد تحرير المرأة وشددا عليهما لنهضة المرأة وتحقيق حريتها ومساواتها بالرجل إلى سوق تستعرض فيه المرأة أنوثتها وتكرس فيهما تبعيتها، ومن ثم لم يحققا التعليم والعمل المساواة والحرية المنشودة وإنما مساواة وحرية شكلانية أو برانية.

وهنا لابد من استدراك حيث أن هناك نسبة من السيدات تخرج من هذه الدائرة، لأنها بالنسبة لها رفاهية لا تطمح إليها، فهى بالنسبة لأسرتها تمثل العائل الأساسى تحت وطأة الظروف المعيشية الطاحنة، أو نتيجة لوفاة الأب أو الزوج... إلخ، ويمثلن هؤلاء السيدات نموذج للقهر اللاإرادى الذى وضعتهن الظروف فيه. كما أن هنا نسبة أخرى استطاعت أن تحصل على قدر عالى من الحرية والمساواة والاستقلال الذاتى وتصل إلى أعلى المناصب بتدعيم من الأسرة والزوج ولكن هذه النسبة لا تزال ضئيلة للغاية ولا تكاد أن تذكر.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن مؤشر التعليم بالنسبة للوالدين أو الـزوج أو الخطيب ليس له علاقة على وجه الإطلاق بمساحة الاستقلال المتروكة للمـرأة فالقهر يمارس من الأمى والجامعى على حد سواء وهذا أكبـر دليـل علـى أن التعليم لم يستطع بعد أن ينقلنا إلى درجة أعلى على سلم الحضارة أو أن يوسـع مداركنا. حتى مستوى التعليم الرفيع لحالات الدراسة والتخصصات المختلفة التى تخصصن بها من هندسة، علوم الحاسـب، فنـون جميلـة، اجتمـاع، فلسـفة، تاريخ...إلخ لم يغير من طريقة تفكيرهن أو يمكنهن من الثورة والتمـرد علـى صور الانتهاكات السابقة، أو أن يكون هناك ردود فعل إيجابية منهن لمواجهـة هذه الانتهاكات. ولكن الاستسلام والانصياع هنا يرجع إلى الطريقة التقليدية التى تفكر بها المرأة وقائمة الأولويات لديها كما سبق الإشارة.

معظم حالات الدراسة تقع فى الفئة العمرية مـن ٢٠-٣٥ سـنة، وثـلاث حالات تقع فى الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ سنة. ومن الجدير بالملاحظة هنـا أن صور الانتهاك مستمرة مع الأجيال الجديدة كنا نتوقـع أن مسـاحة الاسـتقلال المتاحة للمرأة منذ ثلاثين سنة ستكون أقل بكثير من مساحة الاسـتقلال الـذاتى المتاحة لها الآن، ولكن من واقع حالات الدراسة أن المساحة ما تزال محـدودة للغاية مع الأجيال الجديدة أيضاً.

كلمة أخيرة نود أن نشير هنا أننا حاولنا أن نرصد مساحة الاستقلال الذاتى للمرأة فى قضايا رئيسية وليس الاستقلال الذاتى بصفة عامة وإن كان الاستقلال ينتهك فى مجال التعليم والعمل والزواج فهذا مؤشر على أن الاستقلال محـدود فى المسائل الأخرى. مع التأكيد مرة أخرى إلى أن هناك شواهد ومظـاهر قـد تكون خادعة تدلل على مساحة كبيرة للاستقلال تتمتع بها المـرأة، ولكـن فـى حقيقة الأمر هو استقلال زائف لم يمس الجوهر بالمثل كما أن حـداثتنا حداثـة برانية كما يشير **أحمد زايد** أصابت القشـرة الخارجيـة فقـط. فـالتحرر فـى الخطـاب اليومى للمرأة والذى ينم فى كثير من الأحيان إلى انحـدار أخلاقـى، فلنتأمل لغة الخطاب بين طالبات الثانوى والجامعة والمصطلحات واللغة الجديدة والمحاولات المستمرة فى محاكاة الرجل، والتحرر فى الزى، عـالم الموضـة وأحدث الصيحات... إلخ. كل ذلك تكريس لتبعية المرأة، وإن دل على شـئ دل على أنه المتنفث الوحيد أمامها للقهر الذى يمارس عليها يوجه إلى طريق يعيـد إنتاج هذه التبعية. وفى النهاية نؤكد على أن هذه النتائج فـى ضـوء حـالات الدراسة فقط، وإن كانت الشواهد الإمبيريقية تؤكدها إلا أننا لا نستطيع التعميم.